النسخة الإلكترونية خاصة بالموقع
صيد الفوائد
saaid.net

مُهِمَّاتُ المقدمات

وهي مجموع مقدمات كتب العلامة ناصر الدين الألباني

جمعها ورتبها وعلّق عليها

محمد حامد محمد

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله.

اللهم صلّ على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وآل إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد ـــ

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلاَ تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ) آل عمران/١٠٢

(يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَاء وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا) النساء/١

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا) الأحزاب/٧٠ -٧١ .

ثمَّ أما بعد...

فهذا كتاب نافع -إن شاء الله تعالى- يجمع بين دفتيه مقدمات الكتب الحديثية والمصنفات العلمية، والتي وضعها سماحة الشيخ علامة الشام محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله تعالى .

وكانت الرغبة في جمع هذه المقدمات يراودني من زمن ، لِما تحويه من دُرر وكنوز منوّعة بين لغوية ، وحديثية ، وفي الرجال ، والرد على شبهة ، أو بيان حال أحد المبتدعة الشانئين .. وغيرها من فوائد تجدها إن شـــاء الله في هـــذا الكتاب الذي بين يديك أخي الكريم .

والله أسأل أن ينفع به ناشره ، وقارئه ، ومن جمعه هو ولي ذلك والقـــادر عليه .

وكتبه

محمد حامد محمد

آداب الزفاف في السنة المطهرة

مقدمة الطبعة الأولى

بقلم فضيلة الشيخ محب الدين الخطيب

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ولا رب لهم غيره ولا يطاع في السر والعلن سواه وصلى الله على معلم الناس الخير محمد هادي الإنسانية إلى سنة الحق وعلى آله وصحبه وسلم .

وبعد فإن جماهير المسلمين لا يزالون في مثل عقول الأطفال يلهيهم ما يلهي الأطفال ويصرفهم عن مناهج الخير وأهداف الحق كل ما يصرف الأطفال من ألاعيب وتوافه وأوهام حتى يتحروا سنة الإسلام في الاعتدال وهدايته في التحرر من كل ما استعبدوا له من الملاهي والسفاسف والزخارف والشهوات وحينئذ يرجعون إلى ربهم فيحفظ لهم عقولهم ويبارك لهم في أوقاتهم وأعمالهم وجهودهم ويدخر لهم ثروتهم وأسباب قوتهم فيستعملونها فيما ينفعهم ويكون به عزهم ويعلو به سلطانهم وتحري سنة الإسلام في الاعتدال والانتفاع بهدايته في التحرر من السفاسف التي صار المسلمون مستعبدين لها منذ أكثر من ألف سنة يتوقف على أمرين :

أحدهما : إخلاص العلماء العاملين الذين يبينون للأمة سنن دينها في كل ناحية من النواحي التي تتناولها رسالة الإسلام

والثاني : ازدياد عدد المسلمين الذين يوطنون أنفسهم في ترديد ذلك البيان العلمي بالعمل به حتى يتلقاه عنهم بالقدوة من لا يتيسر لهم تلقيه بالدرس والتعلم

وهذه الرسالة اللطيفة نموذج لناحية من النواحي التي تناولتها رسالة الإسلام بالسنن الصحيحة عن معلم الناس الخير صلى الله عليه وسلم في حفلات الزفاف وآدابه وولائمه وهي الناحية التي أسرف فيها المسلمون بالبعد عن سنن الإسلام حتى أوغلوا لا في الجاهلية الأولى التي امتازت – في هذه الناحية – بفطرة العروبة وتحررها من بذخ المترفين بل في الجاهلية الطارئة التي تشبهت فيها كل طبقة بالطبقة التي سبقتها إلى النار حتى أصبحت أعباء الزواج وتكاليفه فوق طاقة الناس فكادوا ينصرفون عنه – وهو في نفسه من سنة الإسلام – لأنهم انصرفوا فيه عن سنن الإسلام فأوقعهم ذلك في شر أنواع الجاهلية وبعد أن تهيأت لهذه الرسالة المناسبة التي عينت موضوعها تهيأ لها مؤلف من دعاة السنة الذين وقفوا حياتهم على العمل لإحيائها وهو أخونا بالغيب الشيخ أبو عبد الرحمن محمد ناصر نوح نجاتي الألباني فوضع بين أيدي المسلمين النصوص الصحيحة والحسنة من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في آداب الزفاف وحبذا لو كان قد اتسع له الوقت وواتته الأسباب فاستقصى كل ماورد من ذلك في الحياة الزوجية وآداب البيت وما ينبغي أن تكون عليه الأسرة الإسلامية . ولكن ظهور الهلال في ليلته الأولى قد يشعر بما يليه من مطالع صفحات القمر حتى يكون بدرا كاملا وكما تهيأ لهذه الرسالة موضوعها والمؤلف الذي يستوفيه تهيأ لها كذلك المسلم الأول والمسلمة الأولى اللذان آليا أن يكونا قدوة للمسلمين في الاعتدال والتحرر من العبودية للسفاسف والملاهي وتوافه العادات عندما استخارا الله فخار لهما أن يبنيا البيت المسلم الطاهر والأسرة الإسلامية المتحررة من تقاليد الجاهلية الأجنبية عنا والطارئة علينا . فأرجو الله عز وجل أن يأخذ بيد أخي المؤمن المجاهد الأستاذ السيد عبد الرحمن الباني في جميع مراحل حياته حتى يحقق له آماله ملتزما سنة الإسلام في ذلك ما استطاع

وأختم هذه الكلمة بأن أضرب لعروسه المسلمة الفاضلة مثلا من تاريخ نساء العروبة والإسلام ينبغي لكل مسلمة أن تجعله نصب عينيها لتكون من الخالدات إن شاء الله إن

فاطمة بنت أمير المؤمنين عبد الملك بن مروان كان لأبيها – يوم تزوجت – السلطان الأعظم على الشام والعراق والحجاز واليمن وإيران والسند وقفقاسيا والقرم وما وراء النهر إلى بخارا وجنوة شرقا وعلى مصر والسودان وليبيا وتونس والجزائر والمغرب الأقصى وإسبانيا غربا . و لم تكن فاطمة هذه بنت الخليفة الأعظم وحسب بل كانت كذلك أخت أربعة من فحول خلفاء الإسلام وهم : الوليد بن عبد الملك وسليمان بن عبد الملك ويزيد بن عبد الملك وهشام بن عبد الملك وكانت فيما بين ذلك زوجة أعظم خليفة عرفه الإسلام بعد خلفاء الصدر الأول وهو أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز وهذه السيدة التي كانت بنت خليفة وزوجة خليفة وأخت أربعة من الخلفاء خرجت من بيت أبيها إلى بيت زوجها يوم زفت إليه وهي مثقلة بأثمن ما تملكه امرأة على وجه الأرض من الحلي والمجوهرات ويقال : إن من هذه الحلي قرطي مارية اللذين اشتهرا في التاريخ وتغنى بهما الشعراء وكانا وحدهما يساويان كنزا . ومن فضول القول أن أشير إلى أن عروس عمر بن عبد العزيز كانت في بيت أبيها تعيش في نعمة لا تعلوا عليها عيشة امرأة أخرى في الدنيا لذلك العهد ولو أنها استمرت في بيت زوجها تعيش كما كانت تعيش قبل ذلك لتملأ كرشها في كل يوم وفي كل ساعة بأد سم المأكولات وأندرها وأغلاها وتنعم نفسها بكل أنواع النعيم الذي عرفه البشر لاستطاعت ذلك . إلا أني لا أذيع مجهولا بين الناس إن قلت : إن عيشة البذخ والترف قد تضرها في صحتها من حيث يتمتع بالعافية المعتدلون وقد تكسبها هذه العيشة الحقد والحسد والكراهية من أهل الفاقة والمعدمين زد على ذلك أن العيشة مهما اختلفت ألوانها تكون مع الاعتياد مألوفة ومملولة والذين بلغوا من النعيم أقصاه يصطدمون بالفاقة عندما تطلب أنفسهم ما وراء ذلك فلا يجدونه بينما المعتدلون يعلمون أن في متناول أيديهم وراء الذي هم فيه وأنهم يجدونه متى شاؤوا غير أنهم اختاروا التحرر منه ومن سائر الكماليات ليكونوا أرفع منها وليكونوا غير مستعبدين لشهواتها ولذلك اختار الخليفة الأعظم عمر بن عبد العزيز – في الوقت الذي كان فيه أعظم ملوك الأرض – أن تكون نفقة بيته بضعة دراهم في اليوم ورضيت بذلك زوجة

الخيلفة التي كانت بنت خليفة وأخت أربعة من الخلفاء فكانت مغتبطة بذلك لأنها تذوقت لذة القناعة وتمتعت بحلاوة الاعتدال فصارت هذه اللذة وهذه الحلاوة أطيب لها وأرضى لنفسها من كل ما كانت تعرفه قبل ذلك من صنوف البذخ وألوان الترف . بل اقترح عليها زوجها أن تترفع عن عقلية الطفولة فتخرج عن هذه الألاعيب والسفاسف التي كانت تبهرج بها أذنيها وعنقها وشعرها ومعصميها مما لا يسمن ولا يغني من جوع ولو بيع لأشبع ثمنه بطون شعب برجاله ونسائه وأطفاله فاستجابت له واستراحت من أثقال الحلي والمجوهرات واللآلىء والدرر التي حملتها معها من بيت أبيها فبعثت بذلك كله إلى بيت مال المسلمين . وتوفي عقب ذلك أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز و لم يخلف لزوجته وأولاده شيئا فجاءها أمين بيت المال وقال لها : إن مجوهراتك يا سيدتي لا تزال كما هي وإني اعتبرتها أمانة لك وحفظتها لهذا اليوم وقد جئت أستأذنك في إحضارها . فأجابته بأنها وهبتها لبيت مال المسلمين طاعة لأمير المؤمنين ثم قالت : [وما كنت لأطيعه حيا وأعصيه ميتا .) وأبت أن تسترد من مالها الحلال الموروث ما يساوي الملايين الكثيرة في الوقت الذي كانت محتاجة فيه إلى دريهمات وبذلك كتب الله لها الخلود وها نحن نتحدث عن شرف معدنها ورفيع منزلتها بعد عصور وعصور رحمها الله وأعلى مقامهما في جنات النعيم إن أهنأ العيش هو العيش المعتدل في كل شيء وكل عيش مهما خشن أو نعم إذا اعتاده أهله ألفوه وارتاحوا إليه والسعادة هي الرضا والحر هو الذي يتحرر من كل ما يستطيع الاستغناء عنه وذلك هو الغنى بالمعنى الإسلامي والمعنى الإنساني جعلنا الله من أهله

١٧ – ذي الحجة سنة ١٣٧١ ه

٧ – سبتمبر سنة ١٩٥٢ م

محب الدين الخطيب

أصل صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله ، نحمده ، ونستعينه ، ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيِّئات أعمالنا ، من يهده الله ؛ فلا مُضِلَّ له ، ومن يضلل ؛ فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُسْلِمُونَ }

[آل عمران : ١٠٢] .

{ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكَمْ رَقِيبًا } [النساء : ١١] .

{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا . يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيماً } [الأحزاب : ٧٠ – ٧١] .

الحمد لله الذي فرض الصلاة على عباده ، وأمرهم بإقامتها وحسن أدائها ،وعلَّق النجاح والفلاح بالخشوع فيها ، وجعلها فرقاناً بين الإيمان والكفر ، وناهية عن الفحشاء والمنكر .

والصلاة والسلام على نبينا محمد المخاطب بقوله تعالى : { وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ } (النحل : ٤٤) ، فقام صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بهذه الوظيفة حق القيام ،

وكانت الصلاة من أعظم ما بيَّنه للناس قولاً وفعلاً ؛ حتى إنه صلى مرة على المنبر ؛ يقوم عليه ويركع ، ثم قال لهم :

" إنما صنعتُ هذا ؛ لتأتموا بي ، ولِتَعلَّموا صلاتي " [١] .

وأوجب علينا الاقتداء به فيها ، فقال :

" صلوا كما رأيتموني أصلي " [١] .

وبَشَّرَ من صلاها كصلاته أن له عند الله عهداً أن يدخله الجنة ، فقال :

" خمس صلوات افترضهن الله عزَّ وجلَّ ، من أحسن وضوءهن ، وصلاهن لوقتهن ، وأتم ركوعهن وسجودهن وخشوعهن ؛ كان له على الله عهد أن يغفر له ، ومن لم يفعل ؛ فليس له على الله عهدٌ ، إن شاء ؛ غفر له ، وإن شاء ؛عذبه " [٢] .

وعلى آله وصحبه الأتقياء البررة ، الذين نقلوا إلينا عبادته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وصلاته وأقواله وأفعاله ، وجعلوها – وحدها – لهم مذهباً وقدوة ، وعلى من حذا حذوهم ، وسلك سبيلهم إلى يوم الدين .

وبعد ؛ فإني لَّما انتهيت من قراءة (كتاب الصلاة) من " الترغيب والترهيب "للحـــافظ المنذري رحمه الله وتدريسه على بعض إخواننا السلفيين – وذلك منذ أربع سنين – ؛ تبين لنا

---

[١] [رواه] البخاري ، ومسلم . وسيأتي في (القيام) بتمامه .

[١] [رواه] البخاري ، وأحمد . وهو مخرج في " إرواء الغليل " تحت الحديث (٢١٣) .

[٢] قلت : وهو حديث صحيح ، صححه غير واحد من الأئمة . وقد خرجته في " صحيح أبي داود " (٤٥٢ و ١٢٧٦) .

جميعاً ما للصلاة من المترلة والمكانة في الإسلام ، وما لمن أقامها وأحسن أداءها من الأجر ، والفضل ، والإكرام ، وأن ذلك يختلف – زيادة ونقصاً – بنسبة قربها أو بعدها من صلاة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؛ كما أشار إلى ذلك بقوله :

" إن العبدَ ليصلي الصلاةَ ؛ ما يُكْتَبُ له منها إلا عُشْرُها ، تُسْعُها ، ثُمْنُها ،سُبْعُها ، سُدْسُها ، خُمْسها ، رُبْعُها ، ثُلُثُها ، نِصْفُها " [٣] .

ولذلك فإني نبهت الإخوان إلى أنه لا يمكننا أداؤها حق الأداء – أو قريباً منه – إلا إذا علمنا صفة صلاة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مفصَّلَةً ، وما فيها من واجبات ،وآداب ، وهيئات ، وأدعية ، وأذكار ، ثم حرصنا على تطبيق ذلك عملياً ؛فحينئذٍ نرجو أن تكون صلاتنا تنهانا عن الفحشاء والمنكر ، وأن يُكتب لنا ما ورد فيها من الثواب والأجر .

ولما كان معرفة ذلك على التفصيل يتعذر على أكثر الناس – حتى على كثير من العلماء – ؛ لتقيدهم بمذهب معين ، وقد عَلِمَ كل مشتغل بخدمة السنة المطهرة – جمعاً وتفقهاً – أن في كل مذهب من المذاهب سُنَناً لا توجد في المذاهب الأخرى ، وفيها جَميعِها ما لا يصح نسبته إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؛ من الأقوال والأفعال ، وأكثر ما يوجد ذلك في كتب المتأخرين[١] ، وكثيراً ما نراهم يجزمون بعزو ذلك إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [٢] ؛

---

[٣] صحيح . رواه ابن المبارك في " الزهد " (١٠/٢١/١- ٢) ، وأبو داود ، والنسائي بسند جيد . وقد خرجته في " الصحيح " المذكور (٧٦١) .

[١] قال أبو الحسنات اللكنوي في كتابه " النافع الكبير لمن يطالع الجامع الصغير " – بعد أن ذكر مراتب كتب الفقه الحنفي ، وما يُعتمد عليه منها ، وما لا يُعتمد – قال (ص ١٢٢ – ١٢٣) :

" كل ما ذكرنا من ترتيب المصنفات ؛ إنما هو بحسب المسائل الفقهية ، وأما بحسب ما فيها من الأحاديث النبوية ؛ فلا ، فكم من كتاب معتمد – اعتمد عليه أجلَّةُ الفقهاء – مملوء من الأحاديث الموضوعة ! ولا سيما الفتاوى ؛ فقد وضح لنا بتوسيع النظر أن أصحابها وإن كانوا من الكاملين ؛ لكنهم في نقل الأخبار من المتساهلين " .

قلت : ومن هذه الأحاديث الموضوعة ؛ بل الباطلة – التي وردت في بعض كتب الأجِلَّة – حديث : " من قضى صلوات من الفرائض في آخر جمعة من رمضان ؛ كان ذلك جابراً لكل صلاة فاتته في عمره إلى سبعين سنة " . قال اللكنوي رحمه الله في " الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة " – بعد أن ساق الحديث – (ص ٣١٥) :

" قال علي القاري في " موضوعاته الصغرى " ، و " الكبرى " : باطل قطعاً ؛ لأنه مناقض للإجماع ، على أن شيئاً من العبادات لا يقوم مقام فائتة سنوات ، ثم لا عبرة بنقل صاحب " النهاية " ، ولا بقية شراح " الهداية " ؛ لأنهم ليسوا من المحدثين ، ولا أسندوا الحديث إلى أحد من المخرجين " .

وذكره الشوكاني في " الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة " بنحو هذا اللفظ ، وقال :" هذا موضوع بلا شك ، و لم أجده في شيء من الكتب التي جمع مصنفوها فيها الأحاديث الموضوعة ، ولكنه اشتهر عند جماعة من المتفقهة بمدينة (صنعاء) في عصرنا هذا ، وصار كثير منهم يفعلون ذلك ، ولا أدري من وضعه لهم ! فقبح الله الكذابين " . انتهى . (الصفحة ٥٤) .

ثم قال اللكنوي :

" وقد ألَّفتُ لإثبات وضع هذا الحديث – الذي يوجد في كتب الأوراد والوظائف بألفاظ مختلفة ، مختصرة ومطولة بالدلائل العقلية والنقلية – رسالة مسماة : " ردع الإخوان عن محدثات آخر جمعة رمضان " ، وأدرجتُ فيها فوائد تنشط بها الأذهان ، وتصغي إليها الآذان .فلتطالع ؛ فإنها نفيسة في بابها ، رفيعة الشان " .

قلت : وورود مثل هذا الحديث الباطل في كتب الفقه ؛ مما يسقط الثقة بما فيها من الأحاديث التي لا يعزوها إلى كتاب معتبر من كتب الحديث ، وفي كلام علي القاري إشارة إلى هذا المعنى ؛ فالواجب على المسلم أن يأخذ الحديث عن أهله المختصين به ، فقديماً قالوا :" أهل مكة أدرى بشعابها " ، و " صاحب الدار أدرى بما فيها " .

(٢) قال الإمام النووي رحمه الله في " المجموع شرح المهذب " (٦٠/١) ما مختصره :" قال العلماء المحققون – من أهل الحديث وغيرهم – : إذا كان الحديث ضعيفاً ؛ لا يقال فيه : قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، أو فعل ، أو أمر، أو نهى ، وغير ذلك من صيغ الجزم . وإنما يقال في هذا كله : رُوِيَ عنه ، أو نُقلَ عنه ، أو يُرْوَى ، وما أشبه ذلك من صيغ التمريض . قالوا : فصيغ الجزم موضوعة للصحيح والحسن . وصيغ التمريض لما سواهما ؛ وذلك أن صيغة الجزم تقتضي صحته عن المضاف إليه ؛ فلا ينبغي أن يُطْلَق إلا فيما صح ، وإلا ؛ فيكون الإنسان

ولذلك وضع علماء الحديث – جزاهم الله خيراً – على بعض ما اشتهر منها كتبَ التخريجات ؛ التي تبين حال كل حديث – مما ورد فيها –من صحة ، أو ضعف ، أو وضع ؛ ككتاب " العناية بمعرفة أحاديث الهداية " ،و " الطرق والوسائل في تخريج أحاديث خلاصة الدلائل " ؛ كلاهما للشيخ عبد القادر بن محمد القرشي الحنفي ، و " نصب الراية لأحاديث الهداية " للحافظ الزيلعي ، ومختصره " الدراية " للحافظ ابن حجر العسقلاني ، و " التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير " له أيضاً ، وغيرها ؛ مما يطول الكلام بإيرادها .

أقول : لما كان معرفة ذلك على التفصيل يتعذر على أكثر الناس ؛ أَلَّفْتُ لهم هذا الكتاب ؛ ليتعلموا كيفية صلاة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فيهتدوا بهديه فيها ، راجياً من المولى سبحانه وتعالى ما وَعَدَنا به على لسان نبيه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

" من دعا إلى هدى ؛ كان له من الأجر مثل أجور من تبعه ، لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً ... " الحديث .

رواه مسلم وغيره . وهو مخرج في " الأحاديث الصحيحة " (٨٦٣) .

سَبَبُ تأليفِ الكتابِ

في معنى الكاذب عليه ، وهذا الأدب أخَلَّ به المصنف ، وجماهير الفقهاء من أصحابنا وغيرهم ، بل جماهير أصحاب العلوم مطلقاً ، ما عدا حذَّاق المحدثين ، وذلك تساهل قبيح ؛ فإنهم يقولون كثيراً في الصحيح : روي عنه . وفي الضعيف : قال ، وروى فلان . وهذا حَيْدٌ عن الصواب " .

ولما كنت لم أقف على كتاب جامع في هذا الموضوع ؛ فقد رأيت من الواجب عليَّ أن أضع لإخواني المسلمين – ممن هَمُّهُم الاقتداء في عبادتهم بهدي نبيهم صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – كتاباً مستوعباً – ما أمكن – لجميع ما يتعلق بصفة صلاة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من التكبير إلى التسليم ؛ بحيث يُسَهِّل على من وقف عليه — من المحبين للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حبّاً صادقاً – القيام بتحقيق أمره في الحديث المتقدم :

" صلوا كما رأيتموني أصلي " .

ولهذا فإني شَمَّرت عن ساعد الجدّ ، وتتبعت الأحاديث المتعلقة بما إليه قصدت من مختلف كتب الحديث ؛ فكان من ذلك هذا الكتاب الذي بين يديك ، وقد اشترطت على نفسي أن لا أورد فيه من الأحاديث النبوية إلا ما ثبت سنده ؛ حسبما تقتضيه قواعد الحديث الشريف وأصولُه ، وضربت صفحاً عن كل ما تفرد به مجهول ، أو ضعيف ؛ سواء كان في الهيئات ، أو الأذكار ،أو الفضائل وغيرها ؛ لأنني أعتقد أن فيما ثبت من الحديث [١] غُنيةً عن الضعيف منه ؛ لأنه لا يفيد – بلا خلاف – إلا الظن ؛ والظن المرجوح ، وهو كما قال تعالى : { لَا يُغْنِي مِنَ الحَقِّ شَيْئًا } [النجم : ٢٨] . وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

" إياكم والظنَّ ! فإن الظنَّ أكذبُ الحديث " [٢] .

فلم يتعبدْنا اللهُ تعالى بالعمل به ، بل نهانا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عنه ؛ فقال :

" اتقوا الحديث عني ؛ إلا ما علمتم " [٣] .

---

[١] الحديث الثابت يشمل الصحيح والحسن عند المحدثين بقسميهما : الصحيح لذاته ،والصحيح لغيره ، والحسن لذاته ، والحسن لغيره .

[٢] البخاري ، ومسلم . وهو مخرج في كتابي " غاية المرام تخريج الحلال والحرام " (رقم ٤١٢)

فإذا نهى عن رواية الضعيف ؛ فبالأحرى أن ينهى عن العمل به .

هذا ، وقد سميت الكتاب :

" صفة صلاة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من التكبير إلى التسليم كأنك تراها " .

وقد جعلته على شطرين : أعلى ، وأدنى :

أما الأول : فهو كالمتن ؛ أوردت فيه متون الأحاديث ، أو الجمل اللازمة منها ، ووضعتها في أماكنها اللائقة بها ، مؤلِّفاً بين بعضها ؛ بحيث يبدو الكتاب منسجماً من أوله إلى آخره ، وحرصت على المحافظة على نص الحديث ، ولفظه الذي ورد في كتب السنة ، وقد يكون له ألفاظ ؛ فأوثر منها لفظاً لفائدة التأليف ، أو غيره ، وقد أضم إليه غيره من الألفاظ ؛ فأنبه على ذلك بقولي : (وفي لفظ : كذا وكذا) ، أو : (وفي رواية : كذا وكذا) . ولم أعزُها

---

(٣) صحيح . أخرجه الترمذي ، وأحمد ، وابن أبي شيبة . وعزاه الشيخ محمد سعيد الحلبي في " مسلسلاته " (٢/١) للبخاري ؛ فوهم .
ثم تبين لي أن الحديث ضعيف ، وكنت اتبعت المناوي في تصحيحه لإسناد ابن أبي شيبة فيه ، ثم تيسر لي الوقوف عليه ؛ فدا هو بَيِّن الضعف ، وهو نفس إسناد الترمذي وغيره .
راجع كتابي " سلسلة الأحاديث الضعيفة " (١٧٨٣) ، وقد يقوم مقامه قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
" من حدث عني بحديث يرى أنه كذب ؛ فهو أحد الكاذبين " .
رواه مسلم وغيره . راجع مقدمة كتابي " سلسلة الأحاديث الضعيفة " (المجلد الأول) . بل يغني عنه قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " إياكم وكثرة الحديث عني ! من قال عليّ ؛ فلا يقولن إلا حقّاً ، أو صدقاً ، فمن قال عليّ ما لم أقل ؛ فليتبوأ مقعده من النار " .
أخرجه ابن أبي شيبة (٧٦٠/٨) ، وأحمد وغيرهما . وهو مخرج في " الصحيحة " (١٧٥٣) .

إلى رواتها من الصحابة إلا نادراً ، ولا بينت من رواها من أئمة الحديث ؛تسهيلاً للمطالعة والمراجعة .

وأما الشطر الآخر : فهو كالشرح لما قبله ؛ خرّجت فيه الأحاديث الواردة في الشطر الأعلى ، مستقصياً ألفاظه وطرقه ، مع الكلام على أسانيدها وشواهدها ،تعديلاً وتجريحاً ، وتصحيحاً وتضعيفاً ؛ حسبما تقتضيه علوم الحديث الشريف وقواعده ، وكثيراً ما يوجد في بعض الطرق من الألفاظ والزيادات ما لا يوجد في الطرق الأخرى ؛ فأضيفها إلى الحديث الوارد في القسم الأعلى إذا أمكن انسجامها مع أصله ، وأشرت إلى ذلك بجعلها بين قوسين مستطيلين هكذا : [ ] ، دون أن أنصَّ على من تفرَّد بها من المخرجين لأصله ، هذا إذا كان مصدر الحديث ومخرجه عن صحابي واحد ، وإلا ؛ جعلته نوعاً آخر مستقلاً بنفسه – كما تراه في أدعية الاستفتاح وغيره – ، وهذا شيء عزيز نفيس ؛ لا تكاد تجده هكذا في كتاب . والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .

ثم أذكر فيه مذاهب العلماء حول الحديث الذي خرجناه ، ودليل كل منهم مع مناقشتها ، وبيان ما لها ، وما عليها ، ثم نستخلص من ذلك الحق الذي أوردناه في القسم الأعلى ، وقد أُورِدُ فيه بعض المسائل التي ليس عليها نص في السنة ؛ إنما هي من المجتهد فيهـــا ، ولا تدخل في موضوع كتابنا هذا .

أسأل الله تعالى أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم ، وأن ينفع به إخواني

المؤمنين ، إنه سميع مجيب .

منهج الكتاب

ولما كان موضوع الكتاب إنما هو بيان هدي النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الصلاة ؛ كان من

البدهي أن لا أتقيد فيه بمذهب معين ؛ للسبب الذي مرَّ ذكرُه ، وإنما أُورد فيه ما

ثبت عنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – كما هو مذهب المحدِّثين [١] قديماً وحديثاً [٢] – ، وقد أحسن من قال :

أهلُ الحديث هُمُ أهلُ النبيّ وإنْ ... لم يَصْحبوا نَفْسَهُ أنفاسَهُ صَحِبوا [٣]

---

[١] قال أبو الحسنات اللكنوي في " إمام الكلام فيما يتعلق بالقراءة خلف الإمام "

(ص ١٥٦) ما نصه :

" ومن نظر بنظر الإنصاف ، وغاص في بحار الفقه والأصول متجنباً الاعتساف ؛ يعلم علماً يقينياً أن أكثر المسائل الفرعية والأصلية التي اختلف العلماء فيها ؛ فمذهب المحدِّثين فيها أقوى من مذاهب غيرهم ، وإني كلما أسير في شُعَب الاختلاف ؛ أجد قول المحدِّثين فيه قريباً من الإنصاف ، فلله دَرُّهم ، وعليه شكرهم – كذا الأصل – ، كيف لا ؛ وهم ورثة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حقاً ، ونواب شرعه صدقاً ؟! حشرنا الله في زمرتهم ، وأماتنا على حبهم وسيرتهم " .

[٢] قال السبكي في " الفتاوى " (١٤٨/١) :

" وبعد ؛ فإن أهم أمور المسلمين الصلاة ، يجب على كل مسلم الاهتمام بها ، والمحافظة على أدائها ، وإقامة شعائرها ، وفيها أمور مُجْمَعٌ عليها ؛ لا مندوحة عن الإتيان بها ، وأمور اختلف العلماء في وجوبها ، وطريق الرشاد في ذلك أمران : إما أن يتحرى الخروج من الخلاف إن أمكن ، وإما ينظر ما صح عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؛ فيتمسك به ، فإذا فعل ذلك ؛ كانت صلاته صواباً صالحة داخلة في قوله تعالى : { فَمَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا } .

قلت : والوجه الثاني أولى ؛ بل هو الواجب ؛ لأن الوجه الأول – مع عدم إمكانه في كثير من المسائل – لا يتحقق به أمره صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

" صلوا كما رأيتموني أصلي " ؛ لأنه في هذه الحالة ستكون صلاته – حتماً – على خلاف صلاته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فتأمل .

ولذلك فإن الكتاب سيكون – إن شاء الله تعالى – جامعاً لشتات ما تفرق في بطـــون كتب الحديث والفقه – على اختلاف المذاهب مما له علاقة بموضوعه – ،بينما لا يجمع ما فيه من الحق أيُّ كتاب أو مذهب ، وسيكون العامل به — إن شاء الله – ممن قد هداه الله { لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ } [البقرة : ٢١٣] .

ثم إني حين وضعت هذا المنهج لنفسي – وهو التمسك بالسنة الصحيحة – ،وجريت عليه في هذا الكتاب وغيره – مما سوف ينتشر بين الناس إن شاء الله تعالى – ؛ كنت على علم أنه سوف لا يُرْضِي ذلك كلَّ الطوائف والمذاهب ، بل سوف يوجه بعضهم – أو كثير منهم – ألسنة الطعن ، وأقلام اللوم إليَّ ، ولا بأس من ذلك عليَّ ؛ فإني أعلم أيضاً أن إرضاء الناس غاية لا تدرك ، وأن :

" من أرضى الناس بسخط الله ؛ وكَلَه الله إلى الناس " ؛ كما قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [١]

ولله دَرُّ من قال :

ولست بناجٍ من مقالةِ طاعِنٍ ... ولو كنتُ في غارٍ على جبلٍ وعرِ

ومن ذا الذي ينجو من الناسِ سالماً ... ولو غابَ عنهم بين خافِيَتَي نسرِ [٢]

---

[٣] من إنشاد الحسن بن محمد النَّسَوي ؛ كما رواه الحافظ ضياء الدين المقدسي في جزء له في " فضل الحـــديث وأهله " .

[١] [أخرجه] الترمذي ، والقُضَاعي ، وابن بِشْران وغيرهم . وقد تكلمت على الحديث وطرقـــه في تخـــريج أحاديث " شرح العقيدة الطحاوية " ، ثم في " الصحيحة " (٢٣١١) ، وبينت أنه لا يضره وقف مـــن أوقفـــه ، وأنه صححه ابن حبان .

فحسبي أنني معتقد إن ذلك هو الطريق الأقوم ، الذي أمر الله تعالى به المؤمنين ، وبيَّنه نبينا محمد سيد المرسلين ، وهو الذي سلكه السلف الصالح من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، وفيهم الأئمة الأربعة – الذين ينتمي اليوم إلى مذاهبهم جمهور المسلمين – ، وكلهم متفق على وجوب التمسك بالسنة ، والرجوع إليها ، وترك كل قول يخالفها ، مهما كان القائل عظيماً ؛ فإن شأنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أعظم ، وسبيله أقوم .

ولذلك فإني اقتديت بهداهم ، واقتفيت آثارهم ، وتبعت أوامرهم بالتمسك بالحديث ؛ وإن خالف أقوالهم ، ولقد كان لهذه الأوامر أكبر الأثر في نهجي هذا النهج المستقيم ، وإعراضي عن التقليد الأعمى . فجزاهم الله تعالى عني خيراً .

أقوال الأئمة في اتِّباعِ السُّنَّةِ وتَركِ أقوالِهم المخالفَةِ لَها

ومن المفيد أن نسوق هنا ما وقفنا عليه منها أو بعضها ، لعلَّ فيها عظةً وذكرى لمن يقلدهم – بل يقلد من دونهم بدرجات – تقليداً أعمى [٣] ، ويتمسك بمذاهبهم وأقوالهم ؛ كما لو كانت نزلت من السماء ، والله عزَّ وجلَّ يقول : { اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُم مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ } [الأعراف : ٣] .

١ – أبو حَنيفة رحمه الله :

فأولهم الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت رحمه الله ، وقد روى عنه أصحابه أقوالاً شتى ، وعبارات متنوعة ؛ كلها تؤدي إلى شيء واحد وهو :

---

[٢] الخوافي : ريشات إذا ضم الطائر جناحيه ؛ خفيت ، وتكون وراء القوادم .

[٣] وهذا التقليد هو الذي عناه الإمام الطحاوي حين قال :

" لا يقلد إلا عصبي أو غبي " . نقله ابن عابدين في " رسم المفتي " (ص ٣٢ ج ١) من " مجموعة رسائله " .

وجوب الأخذ بالحديث ، وترك تقليد آراء الأئمة المخالفة له :

١- " إذا صح الحديث ؛ فهو مذهبي " [١] .

٢- " لا يحل لأحد أن يأخذ بقولنا ؛ ما لم يعلم من أين أخذناه " [٢] .

وفي رواية : " حرام على مَن لم يعرف دليلي أن يُفتي بكلامي " .

---

[١] ابن عابدين في " الحاشية " (٦٣/١) وفي رسالته " رسم المفتي " (٤/١ من مجموعة رسائل ابن عابدين) ، والشيخ صالح الفُلاني في " إيقاظ الهمم " (ص ٦٢) وغيرهم ، ونقل ابن عابدين عن " شرح الهداية " لابن الشَّحْنَة الكبير- شيخ ابن الهُمَام - ما نصه :

" إذا صح الحديث ، وكان على خلاف المذهب ؛ عُمِل بالحديث ، ويكون ذلك مذهبه ، ولا يخرج مقلده عن كونه حنفيّاً بالعمل به ؛ فقد صح عن أبي حنيفة أنه قال :

إذا صح الحديث ؛ فهو مذهبي . وقد حكى ذلك الإمام ابن عبد البر عن أبي حنيفة ،وغيره من الأئمة " .

قلت : وهذا من كمال علمهم وتقواهم ؛ حيث أشاروا بذلك إلى أنهم لم يحيطوا بالسنة كلها - وقد صرح بذلك الإمام الشافعي ؛ كما يأتي - ؛ فقد يقع منهم ما يخالف السنة التي لم تبلغهم ؛ فأمرونا بالتمسك بها ، وأن نجعلها من مذهبهم رحمهم الله تعالى أجمعين .

[٢] ابن عبد البر في " الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء " (ص ١٤٥) ، وابن القيم في " إعلام الموقعين " (٣٠٩/٢) ، وابن عابدين في " حاشيته " على " البحر الرائق " (٢٩٣/٦) وفي " رسم المفتي " (ص ٢٩ و ٣٢) ، والشعراني في " الميزان " (٥٥/١) بالرواية الثانية ، والرواية الثالثة رواها عباس الدوري في " التاريخ " لابن معين (١/٧٧/٦) بسند صحيح عن زُفَر ، وورد نحوه عن أصحابه : زُفَر ، وأبي يوسف ، وعافية بن يزيد - كما في " الإيقاظ " (ص ٥٢) - ، وجزم ابن القيم (٣٤٤/٢) بصحته عن أبي يوسف ، والزيادة في التعليق على " الإيقاظ " (ص ٦٥) نقلاً عن ابن عبد البر ، وابن القيم وغيرهما .

قلت : فإذا كان هذا قولهم فيمن لم يَعلم دليلَهم ؛ فليت شعري ! ماذا يقولون فيمن علم أن الدليل خلاف قولهم ، ثم أفتى بخلاف الدليل ؟! فتأمل في هذه الكلمة ؛ فإنها وحدها كافية في تحطيم التقليد الأعمى ؛ ولذلك أنكر بعض المقلدة من المشايخ نسبتها إلى أبي حنيفة ؛ حين أنكرتُ عليه إفتاءه بقولٍ لأبي حنيفة لم يعرف دليله !

زاد في رواية : " فإننا بَشَر ؛ نقول القول اليوم ، ونرجع عنه غداً " .

وفي أخرى : " ويحك يا يعقوب ! – وهو أبو يوسف – لا تكتب كل ما تسمع مني ؛ فإني قد أرى الرأي اليوم ، وأتركه غداً ، وأرى الرأي غداً ، وأتركه بعد غد " [٣] .

٣– " إذا قلتُ قولاً يخالف كتاب الله تعالى ، وخبر الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؛ فاتركوا

---

(٣) قلت : وذلك لأن الإمام كثيراً ما يبني قوله على القياس ، فيبدو له قياس أقوى ، أو يبلغه حديث عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؛ فيأخذ به ، ويترك قوله السابق . قال الشعراني في " الميزان " (٦٢/١) ما مختصره :
" واعتقادنا واعتقاد كل منصف في الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه ؛ أنه لو عاش حتى دُوِّنَت الشريعة ، وبعد رحيل الحفاظ في جَمْعِها من البلاد والثغور ، وظفر بها ؛ لأخذ بها ، وترك كل قياس كان قاسه ، وكان القياس قلَّ في مذهبه ، كما قل في مذهب غيره بالنسبة إليه ، لكن لما كانت أدلة الشريعة مفرقة في عصره مع التابعين وتابعي التابعين في المدائن والقرى فيه – كما قد يفعل بعض الجهلة – ، بل يجب التأدب معه ؛ لأنه إمام من أئمة المسلمين والثغور ؛ كثر القياس في مذهبه بالنسبة إلى غيره من الأئمة ضرورةً ؛ لعدم وجود النص في تلك المسائل التي قاس فيها ؛ بخلاف غيره من الأئمة ؛ فإن الحفاظ كانوا قد رحلوا في طلب الأحاديث وجمعها في عصرهم من المدائن والقرى ، ودوّنوها ؛ فجاوبت أحاديث الشريعة بعضها بعضاً ، فهذا كان سبب كثرة القياس في مذهبه ، وقلته في مذاهب غيره " .
ونقل القسم الأكبر منه أبو الحسنات في " النافع الكبير" (ص ١٣٥) ، وعلق عليه بما يؤيده ويوضحه . فليراجعه من شاء .
قلت : فإذا كان هذا عذر أبي حنيفة فيما وقع منه من المخالفة للأحاديث الصحيحة دون قصد – وهو عذر مقبول قطعاً ؛ لأن الله تعالى لا يكلف نفساً إلا وسعها – ؛ فلا يجوز الطعن الذين بهم حُفِظ هذا الدين ، ووصل إلينا ما وصل من فروعه ، وأنه مأجور على كل حال ؛ أصاب أم أخطأ ، كما أنه لا يجوز لمعظِّميه أن يظلوا متمسكين بأقواله المخالفة للأحاديث ؛ لأنها ليست من مذهبه – كما رأيت نصوصه في ذلك – ، فهؤلاء في واد ، وأولئك في واد ، والحق بين هؤلاء وهؤلاء ، { رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ } .

قولي " [١] .

٢- مالك بن أنس رحمه الله :

وأما الإمام مالك بن أنس رحمه الله ؛ فقال :

١- " إنما أنا بشر أخطئ وأصيب ، فانظروا في رأيي ؛ فكل ما وافق الكتاب والسنة ؛ فخذوه ، وكل ما لم يوافق الكتاب والسنة ؛ فاتركوه " [٢] .

٢- " ليس أحد - بعد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إلا ويؤخذ من قوله ويترك ؛ إلا النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " [١] .

---

[١] الفلاني في " الإيقاظ " (ص ٥٠) ، ونسبه للإمام محمد أيضاً ، ثم قال :
" هذا ونحوه ليس في حق المجتهد ؛ لعدم احتياجه في ذلك إلى قولهم ؛ بل هو في حق المقلد " .
قلت : وبناءً على هذا قال الشعراني في " الميزان " (٢٦/١) :" فإن قلت : فما أصنع بالأحاديث التي صحت بعد موت إمامي ، ولم يأخذ بها ؟فالجواب : الذي ينبغي لك : أن تعمل بها ؛ فإن إمامك لو ظفر بها ، وصحت عنده ؛ لربما كان أَمَرَك بها ؛ فإن الأئمة كلهم أسرى في يد الشريعة ، ومن فعل ذلك ؛ فقد حاز الخير بكلتا يديه ، ومن قال : (لا أعمل بحديث إلا إن أخذ به إمامي) ؛ فاته خير كثير ؛ كما عليه كثير من المقلدين لأئمة المذاهب ، وكان الأولى لهم العمل بكل حديث صح بعد إمامهم ؛ تنفيذاً لوصية الأئمة ؛ فان اعتقادنا فيهم أنهم لو عاشوا ، وظفروا بتلك الأحاديث التي صحت بعدهم ؛ لأخذوا بها ، وعملوا بما فيها ، وتركوا كلَّ قياس كانوا قاسوه ، وكلَّ قول كانوا قالوه " .

[٢] ابن عبد البر في " الجامع " (٣٢/٢) ، وعنه ابن حزم في " أصول الأحكام " (١٤٩/٦) ، وكذا الفلاني (ص ٧٢) .

[١] نسبةُ هذا إلى مالك هو المشهور عند المتأخرين ، وصححه عنه ابن عبد الهادي في " إرشاد السالك " (٢٢٧/١) ، وقد رواه ابن عبد البر في " الجامع " (٩١/٢) ، وابن حزم في " أصول الأحكام " (١٤٥/٦ و ١٧٩) من قول الحكم بن عُتَيبة ومجاهد ، وأورده تقي الدين السبكي في " الفتاوى " (١٤٨/١) من قول ابن

٣- قال ابن وهب :

سمعت مالكاً سئل عن تخليل أصابع الرجلين في الوضوء ؟ فقال :

" ليس ذلك على الناس " .

قال : فتركته حتى خفَّ الناس ، فقلت له : عندنا في ذلك سنة . فقال :

" وما هي ؟ " .

قلت : حدثنا الليث بن سعد وابن لهيعة وعمرو بن الحارث عن يزيد بن عمرو المعافري عن أبي عبد الرحمن الحُبُلي عن المستورد بن شداد القرشي قال :

رأيت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يدلُك بخنصره ما بين أصابع رجليه . فقال :

" إن هذا الحديث حسن ، وما سمعت به قط إلا الساعة " .

ثم سمعته بعد ذلك يُسأل ، فيأمر بتخليل الأصابع [٢] .

٣- الشافعي رحمه الله :

عباس - متعجباً من حسنه - ، ثم قال :" وأخذ هذه الكلمة من ابن عباسٍ مجاهدٌ ، وأخذها منهما مالك رضي الله عنه ، واشتهرت عنه " .

قلت : ثم أخذها عنهم الإمام أحمد ؛ فقد قال أبو داود في " مسائل الإمام أحمد " (ص ٢٧٦) :" سمعت أحمد يقول : ليس أحد إلا ويؤخذ من رأيه ويترك ؛ ما خلا النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " .

[٢] مقدمة " الجرح والتعديل " لابن أبي حاتم (ص ٣١ - ٣٢) ، ورواها تامة البيهقي في " السنن " (٨١/١) .

وأما الإمام الشافعي رحمه الله ؛ فالنقول عنه في ذلك أكثر وأطيب [٣] ،وأتباعه أكثر عملاً بها وأسعد ؛ فمنها :

١- " ما من أحد إلا وتذهب عليه سنة لرسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وتعزُبُ عنه ،فمهما قلتُ من قول ، أو أصّلت من أصل ، فيه عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خلاف ما قلت ؛ فالقول ما قال رسولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وهو قولي " [١] .

٢- " أجمع المسلمون على أن من استبان له سنة عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؛ لم يَحِلَّ له أن يَدَعَهَا لقول أحد " [٢].

٣- " إذا وجدتم في كتابي خلاف سنة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؛ فقولوا بسنة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَدَعُوا ما قلت " .

وفي رواية : " فاتبعوها ، ولا تلتفتوا إلى قول أحد " [٣] .

---

[٣] قال ابن حزم (١١٨/٦) :

" إن الفقهاء الذين قُلِّدوا مبطلون للتقليد ، وإنهم نهوا أصحابهم عن تقليدهم ، وكان أشدهم في ذلك الشافعي ؛ فإنه رحمه الله بلغ من التأكيد في اتباع صحاح الآثار ، والأخذ بما أوجبته الحجة ، حيث لم يبلغ غيره ، وتبرَّأ من أن يُقَلِّدَ جملة ، وأعلن بذلك ، نفع الله به ، وأعظم أجره ؛ فلقد كان سبباً إلى خير كثير " .

[١] رواه الحاكم بسنده المتصل إلى الشافعي ؛ كما في " تاريخ دمشق " لابن عساكر (٣/١/١٥) ، و " إعلام الموقعين " (٣٦٣/٢ و ٣٦٤) ، و " الإيقاظ " (ص ١٠٠) .

[٢] ابن القيم (٣٦١/٢) ، والفلاني (ص ٦٨) .

[٣] الهروي في " ذم الكلام " (١/٤٧/٣) ، والخطيب في " الاحتجاج بالشافعي " (٢/٨) ،وابن عساكر (١/٩/١٥) ، والنووي في " المجموع " (٦٣/١) ، وابن القيم (٣٦١/٢) ، والفلاني (ص ١٠٠) .والرواية

٤- " إذا صح الحديث ؛ فهو مذهبي " [٤] .

الأخرى لأبي نعيم في " الحلية " (١٠٧/٩) ، وابن حبان في " صحيحه "(٢٨٤/٣ - الإحسان) بسنده الصحيح عنه نحوه .

(٤) النووي في المصدر السابق ، والشعراني (٥٧/١) ، وعزاه للحاكم ، والبيهقي ، والفلاني (ص ١٠٧) ، وقال الشعراني :

" قال ابن حزم : أي : صح عنده ، أو عند غيره من الأئمة " .

قلت : وقوله الآتي عقب هذا صريح في هذا المعنى ، قال النووي رحمه الله ما مختصره :" وقد عمل بهذا أصحابنا في مسألة التثويب ، واشتراط التحلل من الإحرام بعذر المرض وغيرهما مما هو معروف في كتب المذهب ، وممن حُكي عنه أنه أفتى بالحديث من أصحابنا :أبو يعقوب البُويطي ، وأبو القاسم الدَّارَكي ، وممن استعمله من أصحابنا المحدثين : الإمام أبو بكر

البيهقي وآخرون ، وكان جماعة من متقدمي أصحابنا إذا رأوا مسألة فيها حديث ، ومذهب الشافعي خلافه ؛ عملوا بالحديث ، وأفتوا به قائلين : مذهب الشافعي ما وافق الحديث .

قال الشيخ أبو عمرو :

فمن وجد من الشافعية حديثاً يخالف مذهبه ؛ نظر : إن كملت آلات الاجتهاد فيه

مطلقاً - أو في ذلك الباب ، أو المسألة - ؛ كان له الاستقلال بالعمل به ، وإن لم تكمل – وشَقَّ عليه مخالفة الحديث بعد أن بحث فلم يجد لمخالفه عنه جواباً شافياً - ؛ فله العمل به ، إن كان عَمِل به إمام مستقل غير الشافعي ، ويكون هذا عذراً له في ترك مذهب إمامه هنا .

وهذا الذي قاله حسن متعين . والله أعلم " .

قلت : هناك صورة أخرى لم يتعرض لذكرها ابن الصلاح ، وهي فيما إذا لم يجد من عمل بالحديث ؛ فماذا يصنع ؟ أجاب عن هذا تقي الدين السبكي في رسالة " معنى قول الشافعي ... إذا صح الحديث ... " (ص ١٠٢ ج ٣) ؛ فقال :

" والأولى عندي اتباع الحديث ، وليفرض الإنسان نفسه بين يدي النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وقد سمع ذلك منه ؛ أيسعه التأخر عن العمل به ؟ لا والله ! ... وكل واحد مكلف بحسب فهمه " .

وتمام هذا البحث وتحقيقه تجده في " إعلام الموقعين " (٣٠٢/٢ و ٣٧٠) ، وكتاب الفلاني المسمى " إيقاظ همم أولي الأبصار ، للاقتداء بسيد المهاجرين والأنصار ، وتحذيرهم عن الابتداع الشائع في القرى والأمصار ، من

٥- " أنتم[١] أعلم بالحديث والرجال مني ، فإذا كان الحديث الصحيح ؛ فَأَعْلِموني به - أي شيء يكون : كوفيّاً ، أو بصرياً ، أو شامياً - ؛ حتى أذهب إليه إذا كان صحيحاً " .

٦- " كل مسألة صح فيها الخبر عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عند أهل النقل بخلاف ما قلت ؛ فأنا راجع عنها في حياتي ، وبعد موتي " [٢] .

٧- " إذا رأيتموني أقول قولاً ، وقد صحَّ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خلافُه ؛ فاعلموا أن

عقلي قد ذهب " [٣] .

تقليد المذاهب مع الحمية والعصبية بين فقهاء الأعصار " ، وهو كتاب فَذّ في بابه ، يجب على كل محبٍّ للحق أن يدرسه دراسة تفهم وتدبر .

[١] الخطاب للإمام أحمد بن حنبل رحمه الله . رواه ابن أبي حاتم في " آداب الشافعي " (ص ٩٤ - ٩٥) ، وأبو نعيم في " الحلية " (١٠٦/٩) ، والخطيب في " الاحتجاج بالشافعي "(١/٨) ، وعنه ابن عساكر (١/٩/١٥) ، وابن عبد البر في " الانتقاء " (ص ٧٥) ، وابن الجوزي في " مناقب الإمام أحمد " (ص ٤٩٩) ، والهروي (٢/٤٧/٢) من ثلاثة طرق عن عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه : أن الشافعي قال له : ... فهو صحيح عنه ؛ ولذلك جزم بنسبته إليه ابن القيم في " الإعلام " (٣٢٥/٢) ، والفلاني في " الإيقاظ " (ص ١٥٢) ، ثم قال : " قال البيهقي : ولهذا كَثُر أخذه - يعني : الشافعي - بالحديث ، وهو أنه جمع علم أهل الحجاز ، والشام ، واليمن ، والعراق ، وأخذ بجميع ما صح عنده من غير محاباة منه ، ولا ميل إلى ما استحلاه من مذهب أهل بلده ؛ مهما بان له الحق في غيره ، وفيمن كان قبله من اقتصر على ما عهده من مذهب أهل بلده ، و لم يجتهد في معرفة صحة ما خالفه ، والله يغفر لنا ولهم " .

[٢] أبو نعيم في " الحلية " (١٠٧/٩) ، والهروي (٤٧/١) ، وابن القيم في " إعلام الموقعين " (٣٦٣/٢) ، والفلاني (ص ١٠٤) .

٨- " كل ما قلت ؛ فكان عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خلاف قولي مما يصح ؛ فحديث

النبي أولى ، فلا تقلدوني " [٤] .

٩- " كل حديث عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؛ فهو قولي ، وإن لم تسمعوه مني " [٥] .

٤- أحمد بن حنبل رحمه الله :

وأما الإمام أحمد ؛ فهو أكثر الأئمة جمعاً للسنة وتمسكاً بها ، حتى " كان يكره وضع الكتب التي تشتمل على التفريع والرأي " [١] ؛ ولذلك قال :

١- " لا تقلدني ، ولا تقلد مالكاً ، ولا الشافعي ، ولا الأوزاعي ، ولا الثوري ،وخذ من حيث أخذوا " [٢] . وفي رواية :

" لا تقلد دينك أحداً من هؤلاء ، ما جاء عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأصحابه ؛ فَخُذ به ، ثم التابعين بَعْدُ ؛ الرجلُ فيه مخيَّر " . وقال مرة :

---

[٣] رواه ابن أبي حاتم في " آداب الشافعي " (ص ٩٣) ، وأبو القاسم السمرقندي في " الأمالي " - كما في " المنتقى منها " لأبي حفص المؤدب (٢٣٤/١) - ، وأبو نعيم في " الحلية " (١٠٦/٩) ، وابن عساكر (١/١٠/١٥) بسند صحيح .

[٤] ابن أبي حاتم (ص ٩٣) ، وأبو نعيم ، وابن عساكر (٢/٩/١٥) بسند صحيح .

[٥] ابن أبي حاتم (ص ٩٣ - ٩٤) .

[١] ابن الجوزي في " المناقب " (ص ١٩٢) .

[٢] الفلاني (١١٣) ، وابن القيم في " الإعلام " (٣٠٢/٢) .

" الاتِّباع : أن يتبع الرجل ما جاء عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعن أصحابه ، ثم هو من بعد التابعين مخيّر " [٣] .

٢- " رأي الأوزاعي ، ورأي مالك ، ورأي أبي حنيفة ؛ كله رأي ، وهو عندي سواء ، وإنما الحجة في الآثار" [٤] .

٣- " من رد حديث رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؛ فهو على شفا هَلَكة " [٥] .

تلك هي أقوال الأئمة رضي الله تعالى عنهم في الأمر بالتمسك بالحديث ، والنهي عن تقليدهم دون بصيرة ، وهي من الوضوح والبيان بحيث لا تقبل جدلاً ولا تأويلاً .

وعليه ؛ فإن من تمسك بكل ما ثبت في السنة ، ولو خالف بعض أقوال الأئمة ؛لا يكون مبايناً لمذهبهم ، ولا خارجاً عن طريقتهم ؛ بل هو متبع لهم جميعاً ،ومتمسك بالعروة الوثقى التي لا انفصام لها ، وليس كذلك من ترك السنة الثابتة لمجرد مخالفتها لقولهم ؛ بل هو بذلك عاصٍ لهم ، ومخالف لأقوالهم المتقدمة ، والله تعالى يقول : { فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا } [النساء : ٦٥] ، وقال : { فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ } [النور : ٦٣] .

قال الحافظ ابن رجب رحمه الله تعالى :

---

[٣] أبو داود في " مسائل الإمام أحمد " (ص ٢٧٦ و ٢٧٧) .
[٤] ابن عبد البر في " الجامع " (١٤٩/٢) .
[٥] ابن الجوزي (ص ١٨٢) .

" فالواجب على كل من بلغه أمر الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وعرفه ؛ أن يبينه للأمة ، وينصح لهم ، ويأمرهم باتباع أمره ، وإن خالف ذلك رأي عظيم من الأمة ؛ فإن أمر رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أحق أن يُعَظَّم ويُقتدى به من رأي أي مُعَظَّم قد خالف أمره في بعض الأشياء خطأً ، ومن هنا رد الصحابة ومن بعدهم على كل مخالف سنة صحيحة ، وربما أغلظوا في الرد [1] ، لا بغضاً له ؛ بل هو محبوب عندهم مُعَظَّم في نفوسهم ، لكن رسول الله أحب إليهم ، وأمره فوق أمر كل مخلوق ، فإذا تعارض أمر الرسول وأمر غيره ؛ فأمر الرسول أولى أن يقدم ويتبع ، ولا يمنع من ذلك تعظيم من خالف أمره ، وإن كان

---

[1] قلت : حتى ولو على آبائهم وعلمائهم ؛ كما روى الطحاوي في " شرح معاني الآثار " (٣٧٢/١) ، وأبو يعلى في " مسنده " (١٣١٧/٣ – مصورة الكتب) بإسناد جيد رجاله ثقات عن سالم بن عبد الله بن عمر قال : " إني لجالس مع ابن عمر رضي الله عنه في المسجد إذ جاءه رجل من أهل الشام ، فسأله عن التمتع بالعمرة إلى الحج ؟ فقال ابن عمر :

حسن جميل . فقال : فإن أباك كان ينهى عن ذلك ؟ فقال :

ويلك ! فإن كان أبي قد نهى عن ذلك ، وقد فعله رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وأمر به ؛ فبقول أبي تأخذ ، أم بأمر رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟! قال : بأمر رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فقال :

فقم عني " .

وروى أحمد (رقم ٥٧٠٠) نحوه ، والترمذي (٨٢/٢ – بشرح التحفة) وصححه .

وروى ابن عساكر (١/٥١/٧) عن ابن أبي ذئب قال : قضى سعد بن إبراهيم (يعني : ابن عبد الرحمن بن عوف) على رجل برأي ربيعة بن أبي عبد الرحمن ، فأخبرته عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بخلاف ما قضى به ، فقال سعد لربيعة :

هذا ابن أبي ذئب – وهو عندي ثقة – يحدث عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بخلاف ما قضيت به . فقال له ربيعة : قد اجتهدت ، ومضى حكمك . فقال سعد :

واعجباً ! أُنَفِّذ قضاء سعد و [لا] أُنَفِّذ قضاء رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟! بل أرد قضاء سعد ابن أم سعد ، وأنفذ قضاء رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

فدعا سعد بكتاب القضية فشقه ، وقضى للمقضي عليه .

مغفوراً له [٢] ، بل ذلك المُخَالَف المغفور له لا يكره أن يخالف أمره ؛ إذا ظهر أمر الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بخلافه " [٣] .

قلت : كيف يكرهون ذلك ؛ وقد أمروا به أتباعهم – كما مر – ، وأوجبوا عليهم أن يتركوا أقوالهم المخالفة للسنة ؟! بل إن الشافعي رحمه الله أمر أصحابه أن ينسبوا السنة الصحيحة إليه ، ولو لم يأخذ بها ، أو أخذ بخلافها ؛ ولذلك لما جمع المحقق ابن دقيق العيد رحمه الله المسائل التي خالف مذهب كل واحد من الأئمة الأربعة الحديث الصحيح فيها – انفراداً ، واجتماعاً – في مجلد ضخم ؛ قال في أوله :

" إن نسبة هذه المسائل إلى الأئمة المجتهدين حرام ، وإنه يجب على الفقهاء المقلدين لهم معرفتها ؛ لئلا يعزوها إليهم ؛ فيكذبوا عليهم " [١] .

ترك الأَتْباع بعضَ أقوالِ أئمتِهم اتباعاً لِلسُّنَّةِ

ولذلك كله كان أتباع الأئمة { ثُلَّةٌ مِنَ الأَوَّلِينَ . وَقَلِيلٌ مِنَ الآخِرِينَ }(الواقعة : ١٣ – ١٤) لا يأخذون بأقوال أئمتهم كلها ؛ بل قد تركوا كثيراً منها لَمَّا ظهر لهم مخالفتها للسنة ، حتى إن الإمامين : محمد بن الحسن ، وأبا يوسف رحمهما الله قد خالفا شيخهما أبا حنيفة

---

[٢] قلت : بل هو مأجور ؛ لقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

" إذا حكم الحاكم فاجتهد ، فأصاب ؛ فله أجران ، وإذا حكم فاجتهد ، فأخطأ ؛ فله أجر واحد " . رواه الشيخان وغيرهما .

[٣] نقله في التعليق على " إيقاظ الهمم " (ص ٩٣) .

[١] الفلاني (ص ٩٩) .

(في نحو ثلث المذهب) [٢]، وكتب الفروع كفيلة ببيان ذلك ، ونحو هذا يقال في الإمام المُزَّني [٣] ، وغيره من أتباع الشافعي وغيره ، ولو ذهبنا نضرب على ذلك الأمثلة ؛ لطال بنا الكلام ، ولخرجنا به عما قصدنا إليه في هذا البحث من الإيجاز ؛ فلنقتصر على مثالين اثنين :

١- قال الإمام محمد في " موطئه " [٤] (ص ١٥٨) :

" قال محمد : أما أبو حنيفة رحمه الله ؛ فكان لا يرى في الاستسقاء صلاة ، وأما في قولنا ؛ فان الإمام يصلي بالناس ركعتين ، ثم يدعو ، ويُحَوِّل رداءه ... " إلخ .

٢- وهذا عصام بن يوسف البَلْخي - من أصحاب الإمام محمد[١] ، ومن الملازمين للإمام أبي يوسف [٢] - " كان يفتي بخلاف قول الإمام أبي حنيفة كثيراً ؛ لأنه لم يعلم الدليل ، وكان يظهر له دليل غيره ؛ فيفتي به " [٣] ؛ ولذلك " كان يرفع يديه عند الركوع ، والرفع

---

[٢] ابن عابدين في " الحاشية " (٦٢/١) ، وعزاه اللكنوي في " النافع الكبير" (ص ٩٣) للغزالي .

[٣] وهو القائل في أول " مختصره في فقه الشافعي " المطبوع بهامش " الأم " للإمام ما نصه :
" اختصرت هذا الكتاب من علم محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله ، ومن معنى قوله ؛لأُقربه على من أراده ، مع إعلامِه نهيَه عن تقليدِه وتقليدِ غيرِه ؛ لينظر فيه لدينه ، ويحتاط فيه لنفسه " .

[٤] وقد صرح فيه بمخالفة إمامه في نحو عشرين مسألة ، نشير إلى مواطنها منه : (٤٢و٤٤ و١٠٣ و١٢٠ و١٥٨ و١٦٩ و١٧٢ و١٧٣ و٢٢٨ و٢٣٠ و٢٤٠ و٢٤٤ و٢٧٤ و٢٧٥ و٢٨٤و٣١٤ و٣٣١ و٣٣٨ و٣٥٥ و٣٥٦) ؛ من " التعليق الممجد على موطأ محمد " .

[١] ذكره فيهم ابن عابدين في " الحاشية " (٧٤/١) ، وفي " رسم المفتي " (١٧/١) ،وأورده القرشي في " الجواهر المضية في طبقات الحنفية " (ص ٣٤٧) وقال :" كان صاحب حديث ، ثبتاً ، وكان هو وأخوه إبراهيم شيخي بَلْخ في زمانهما " .

[٢] " الفوائد البهية في تراجم الحنفية " (ص ١١٦) .

[٣] " البحر الرائق " (٩٣/٦) ، و " رسم المفتي " (٢٨/١) .

منه " [٤]؛ كما هو في السنة المتواترة عنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فلم يمنعه من العمل بها أن أئمته الثلاثة قالوا بخلافها ، وذلك ما يجب أن يكون عليه كل مسلم – بشهادة الأئمة الأربعة وغيرهم ؛ كما تقدم – .

وخلاصة القول : إنني أرجو أن لا يبادر أحد من المقلدين إلى الطعن في مشرب هـــذا الكتاب ، وترك الاستفادة مما فيه من السنن النبوية بدعوى مخالفتها للمذهب ؛ بل أرجو أن يتذكر ما أسلفناه من أقوال الأئمة في وجوب العمل بالسنة ، وترك أقوالهم المخالفة لهـــا ، وليعلم أن الطعن في هذا المشرب ؛ إنما هو طعن في الإمام الذي يقلده أيّاً كان من الأئمة ، فإنما أخذنا هذا المنهج منهم – كما سبق بيانه – ، فمن أعرض عن الاهتداء بهم في هـــذا السبيل ؛ فهو على خطر عظيم ؛ لأنه يستلزم الإعراض عن السنة ، وقد أُمرنا عند الاختلاف بالرجوع إليها ، والاعتماد عليها ؛ كما قال تعالى : { فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا } (النساء : ٦٥) .

---

(٤) " الفوائد " (ص ١١٦) ثم علق عليه بقوله – وقد أجاد – :

" قلت : يُعلم منه بطلان رواية مكحول عن أبي حنيفة – : " أن من رفع يديه في الصلاة فسدت صـــلاته " – ، التي اغترَّ بها أمير كاتب الإتقاني – كما مر في ترجمته – ؛ فإن عصام بن يوسف كان من ملازمي أبي يوســـف ، وكان يرفع ، فلو كان لتلك الرواية أصل ؛ لعلم بها أبو يوسف وعصام " . قال :

" ويُعلم أيضاً أن الحنفي لو ترك في مسألةٍ مذهبَ إمامهِ لقوة دليل خلافه ؛ لا يخرج به عن ربقة التقليد ، بل هو عين التقليد في صورة ترك التقليد ، ألا ترى أن عصام بن يوسف ترك مذهب أبي حنيفة في عدم الرفـــع ، ومـــع ذلك هو معدود في الحنفية ؟! " . قال :

" وإلى الله المشتكى من جهلة زماننا ؛ حيث يطعنون على من ترك تقليد إمامه في مسألة واحدة ؛ لقوة دليلـــها ، ويخرجونه عن جماعة مقلديه !! ولا عجب منهم ؛ فإنهم من العوام ، إنما العجب ممن يتشبه بالعلمـــاء ، ويمشـــي مشيهم كالأنعام ! " .

أسال الله تعالى أن يجعلنا ممن قال فيهم : { إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّـهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ .وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الفَائِزُونَ } (النور : ٥١ – ٥٢) .

دمشق /١٣ جمادى الآخرة سنة ١٣٧٠ هـ

شبهات وجَوَابها

ذلك ما كنت كتبته منذ عشر سنوات في مقدمة هذا الكتاب ، وقد ظهر لنا في هذه البرهة[1] أنه كان لها تأثير طيب في صفوف الشباب المؤمن ؛ لإرشادهم إلى وجوب العودة في دينهم وعبادتهم إلى المنبع الصافي من الإسلام : الكتاب والسنة ؛ فقد ازداد فيهم – والحمد لله – العاملون بالسنة ، والمتعبدون بها ، حتى صاروا معروفين بذلك ؛ غير أني لمست من بعضهم توقُّفاً عن الاندفاع إلى العمل بها ، لا شكّاً في وجوب ذلك – بعد ما سقنا من الآيات والأخبار عن الأئمة في الأمر بالرجوع إليها – ؛ ولكن لشبهات يسمعونها من بعض المشايخ المقلدين ؛ لذا رأيت أن أتعرض لذكرها ، والرد عليها ، لعل ذلك البعض يندفع بعد ذلك إلى العمل بالسنة مع العاملين بها ؛ فيكون من الفرقة الناجية بإذن الله تعالى .

١– قال بعضهم :

" لا شك أن الرجوع إلى هدي نبينا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في شؤون ديننا أمر واجب ، لا سيما فيما كان منها عبادة محضة ، لا مجال للرأي والاجتهاد فيها ؛ لأنها توقيفية ؛كالصلاة

---

[1] أي بعد طباعة ونشر متن " صفة الصلاة " وتخريجه المختصر ، ومنه أضفنا هذا الفصل المتمم للمقدمة .

مثلاً ، ولكننا لا نكاد نسمع أحداً من المشايخ المقلدين يأمر بذلك ،بل نجـــدهم يُقـــرُّون الاختلاف ، ويزعمون أنه توسعة على الأمة ، ويحتجون على ذلك بحديث – طالما كرروه في مثل هذه المناسبة رادِّين به على أنصار السنة – :

" اختلاف أمتي رحمة " .

فيبدو لنا أن هذا الحديث يخالف المنهج الذي تدعو إليه ، وأَلّفْتَ كتابك هذا وغيره عليه . فما قولك في هذا الحديث ؟ " .

والجواب من وجهين :

الأول : أن الحديث لا يصح ؛ بل هو باطل لا أصل له ؛ قال العلامة السبكي :

" لم أقف له على سند صحيح ، ولا ضعيف ، ولا موضوع " .

قلت : وإنما روي بلفظ :

" ... اختلاف أصحابي لكم رحمة " . و :" أصحابي كالنجوم ، فبـــأيهم اقتـــديتم ؛ اهتديتم " .

وكلاهما لا يصح : الأول : واه جدّاً . والآخر : موضوع . وقد حققت القول في ذلك كله في " سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة " (رقم ٥٨ و ٥٩ و ٦١) .

الثاني : أن الحديث – مع ضعفه – مخالف للقرآن الكريم ؛ فإن الآيات الواردة فيه – في النهي عن الاختلاف في الدين ، والأمر بالاتفاق فيه – أشهر من أن تذكر ، ولكن لا بأس من أن نسوق بعضها على سبيل المثال ؛ قال الله تعالى : { وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَـــذْهَبَ

رِيحُكُمْ } (الأنفال : ٤٦) . وقال : { وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ . مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ } (الروم : ٣١ – ٣٢) . وقال : { وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ . إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ } (هود : ١١٨ – ١١٩) . فإذا كان من رحم ربك لا يختلفون ، وإنما يختلف أهل الباطل ؛ فكيف يعقل أن يكون الاختلاف رحمة ؟!

فثبت أن هذا الحديث لا يصح ؛ لا سنداً ولا متناً [1] ، وحينئذٍ يتبين بوضوح أنه لا يجوز اتخاذه شبهة للتوقف عن العمل بالكتاب والسنة ، الذي أمر به الأئمة .

٢- وقال آخرون :

" إذا كان الاختلاف في الدين منهيّاً عنه ؛ فماذا تقولون في اختلاف الصحابة ، والأئمة من بعدهم ؟ وهل ثمة فرق بين اختلافهم ، واختلاف غيرهم من المتأخرين ؟ " .

فالجواب : نعم ؛ هناك فرق كبير بين الاختلافين ، ويظهر ذلك في شيئين :

الأول : سببه .

والآخر : أثره .

فأما اختلاف الصحابة ؛ فإنما كان عن ضرورة واختلاف طبيعي منهم في الفهم ؛ لا اختياراً منهم للخلاف ، يضاف إلى ذلك أمور أخرى كانت في زمنهم ، استلزمت اختلافهم ، ثم زالت من بعدهم [1] ، ومثل هذا الاختلاف لا يمكن الخلاص منه كليّاً ، ولا يلحق أهلَه

---

[1] ومن شاء البسط في ذلك ؛ فعليه بالمصدر السابق .

[1] راجع " الإحكام في أصول الأحكام " لابن حزم ، و " حجة الله البالغة " للدهلوي ، أو رسالته الخاصة بهذا البحث " عِقد الجِيد في أحكام الاجتهاد والتقليد " .

الذمُّ الواردُ في الآيات السابقة ، وما في معناها ؛ لعدم تحقق شرط المؤاخذة ، وهو القصد ، أو الإصرار عليه .

وأما الاختلاف القائم بين المقلدة ؛ فلا عذر لهم فيه غالباً ؛ فإن بعضهم قد تتبين لـــه الحجة من الكتاب والسنة ، وأنها تؤيد المذهب الآخر الذي لا يتمذهب به عادة ، فيدعها لا لشيء ؛ إلا لأنها خلاف مذهبه ، فكأن المذهب عنده هو الأصل ، أو هو الدين الذي جاء به محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، والمذهب الآخر هو دين آخر منسوخ !

وآخرون منهم على النقيض من ذلك ؛ فإنهم يرون هذه المذاهب – على ما بينها مـــن اختلاف واسع – كشرائع متعددة ؛ كما صرح بذلك بعض متأخريهم [٢] :

" لا حرج على المسلم أن يأخذ من أيها ما شاء ، ويدع ما شاء ، إذ الكل شرع " !

وقد يحتج هؤلاء ، وهؤلاء على بقائهم في الاختلاف بذلك الحديث الباطل :

" اختلافُ أمتي رحمة " . وكثيراً ما سمعناهم يستدلون به على ذلك !

ويعلل بعضهم هذا الحديث ، ويوجهونه بقولهم :

" إن الاختلاف إنما كان رحمة ؛ لأن فيه توسعة على الأمة " !

ومع أن هذا التعليل مخالف لصريح الآيات المتقدمة ، وفحوى كلمات الأئمة السابقة ؛ فقد جاء النص عن بعضهم برده ، قال ابن القاسم :

---

[٢] انظر : " فيض القدير " للمناوي (٢٠٩/١) ، أو " سلسلة الأحاديث الضعيفة " (٧٦/١ و ٧٧) .

" سمعت مالكاً والليث يقولان في اختلاف أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ليس كما قال ناس : " فيه توسعة " ؛ ليس كذلك ، إنما هو خطأ وصواب " [٣] .

وقال أشهب :

" سئل مالك عمن أخذ بحديث حدثه ثقة عن أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ أتراه من ذلك في سعة ؟ فقال : لا والله ! حتى يصيب الحق ، ما الحق إلا واحد ، قولان مختلفان يكونان صواباً جميعاً ؟! ما الحق والصواب إلا واحد " [١] .

وقال المُزني صاحب الإمام الشافعي :

" وقد اختلف أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؛ فخطَّأ بعضهم بعضاً ، ونظر بعضهم في أقاويل بعض وتعقَّبها ، ولو كان قولهم كله صواباً عندهم ؛ لما فعلوا ذلك ،وغضب عمر بن الخطاب من اختلاف أُبي بن كعب وابن مسعود في الصلاة في الثوب الواحد ؛ إذ قال أُبي :

إن الصلاة في الثوب الواحد حسن جميل . وقال ابن مسعود :إنما كان ذلك والثياب قليلة . فخرج عمر مغضباً ، فقال : اختلف رجلان من أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ممن ينظر إليه ، ويؤخذ عنه !

وقد صدق أُبَيّ ، و لم يَأْلُ ابن مسْعود ، ولكني لا أسمع أحداً يختلف فيه بعد مقامي هذا ؛ إلا فعلت به كذا وكذا " [٢] .

---

[٣] ابن عبد البر في " جامع بيان العلم " (٢/٨١ و ٨٢) .

[١] المصدر السابق (٢/٨٢ و ٨٨ و ٨٩) .

وقال الإمام المُزَني أيضاً :

" يقال لمن جوَّز الاختلاف ، وزعم أن العالِمَيْن إذا اجتهدا في الحادثة ؛ فقال أحدهما : حلال . والآخر : حرام . أن كل واحد منهما في اجتهاده مصيب الحق : أَبِأَصْلٍ قلتَ هذا ، أم بقياس ؟ فإن قال : بأصل . قيل له :

كيف يكون أصلاً ، والكتاب ينفي الاختلاف ؟! وإن قلت : بقياس . قيل :

كيف تكون الأصول تنفي الخلاف ، ويجوز لك أن تقيس عليها جواز الخلاف ؟! هذا ما لا يجوّزه عاقل ؛ فضلاً عن عالم " [٢] .

فإن قال قائل : يخالف ما ذكرتَه عن الإمام مالك أن الحق واحد لا يتعدد ما جاء في كتاب " المدخل الفقهي " للأستاذ الزرقا (٨٩/١) :

" ولقد هم أبو جعفر المنصور ، ثم الرشيد من بعده أن يختارا مذهب الإمام مالك وكتابه " الموطأ " قانوناً قضائيّاً للدولة العباسية ، فنهاهما مالك عن ذلك وقال :

إن أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اختلفوا في الفروع ، وتفرقوا في البلدان ، وكل مصيب " .

وأقول : إن هذه القصة معروفة مشهورة عن الإمام مالك رحمه الله ، لكن قوله في آخرها :

---

[٢] المصدر السابق (٨٣/٢ - ٨٤) .

[٣] المصدر نفسه (٨٩/٢) .

" وكل مصيب " . مما لا أعلم له أصلاً في شيء من الروايات ، والمصادر التي وقفت عليها [١]، اللهم ! إلا رواية واحدة أخرجها أبو نُعيم في " الحلية "(٣٣٢/٦) بإسناد فيه المقدام بن داود ، وهو : ممن أوردهم الذهبي في " الضعفاء " ،ومع ذلك فإن لفظها :

" وكلّ عند نفسه مصيب " . فقوله :

" عند نفسه " . يدل على أن رواية " المدخل " مدخولة ، وكيف لا تكون كذلك ؛ وهي مخالفة لما رواه الثقات عن الإمام مالك أن الحق واحد لا يتعدد ؛ كما سبق بيانـــه ؟! وعلى هذا كل الأئمة من الصحابة ، والتابعين ، والأئمة الأربعة المجتهدين وغيرهم .

قال ابن عبد البر (٨٨/٢) :

" ولو كان الصواب في وجهين متدافعين ؛ ما خطَّأ السلف بعضهم بعضاً في اجتهادهم ، وقضائهم ، وفتواهم ، والنظر يأبى أن يكون الشيء وضده صواباً كله ، ولقد أحسن من قال :

إثبات ضدين معاً في حال ... أقبح ما يأتي من المحال " .

فإن قيل : إذا ثبت أن هذه الرواية باطلة عن الإمام ؛ فلماذا أبى الإمام على المنصور أن يجمع الناس على كتابه " الموطأ " ، و لم يُجِبهُ إلى ذلك ؟

---

[١] راجع " الانتقاء " لابن عبد البر (٤١) ، و " كشف المغطا في فضل الموطا " (ص ٦ – ٧) للحـــافظ ابـــن عساكر ، و " تذكرة الحفاظ " للذهبي (١٩٥/١) .

فأقول : أحسن ما وقفت عليه من الرواية ما ذكره الحافظ ابن كثير في " شرح اختصار علوم الحديث " (ص ٣١) ، وهو أن الإمام مالكاً قال :

" إن الناس قد جمعوا واطلعوا على أشياء لم نطلع عليها " .

وذلك من تمام علمه وإنصافه ؛ كما قال ابن كثير رحمه الله تعالى .

فثبت أن الخلاف شرٌّ كلُّه ، وليس رحمة ، ولكن منه ما يؤاخذ عليه الإنسان ؛ كخلاف المتعصبة للمذاهب ، ومنه ما لا يؤاخذ عليه ؛ كخلاف الصحابة ومن تابعهم من الأئمة ؛ حشرنا الله في زمرتهم ووفقنا لاتباعهم .فظهر أن اختلاف الصحابة هو غير اختلاف المقلدة .

وخلاصته :

إن الصحابة اختلفوا اضطراراً ، ولكنهم كانوا ينكرون الاختلاف ، ويفرون منه ما وجدوا إلى ذلك سبيلاً .

وأما المقلدة – فمع إمكانهم الخلاص منه ، ولو في قسم كبير منه – ؛ فلا يتفقون ، ولا يسعون إليه ؛ بل يقرونه ، فشتان إذن بين الاختلافين .

ذلك هو الفرق من جهة السبب .

وأما الفرق من جهة الأثر ؛ فهو أوضح ؛ وذلك أن الصحابة رضي الله عنهم – مع اختلافهم المعروف في الفروع – كانوا محافظين أشد المحافظة على مظهر الوحدة ، بعيدين كل البعد عما يفرق الكلمة ، ويصدع الصفوف ؛ فقد كان فيهم – مثلاً – من يرى مشروعية الجهر بالبسملة ، ومن يرى عدم مشروعيته ، وكان فيهم من يرى استحباب رفع اليدين ، ومن لا يراه ، وفيهم من يرى نقض الوضوء بمس المرأة ، ومن لا يراه ؛ ومع ذلك ؛ فقد

كانوا يصلون جميعاً وراء إمام واحد ، ولا يستنكف أحد منهم عن الصـــلاة وراء الإمـــام لخلافٍ مذهبي .

وأما المقلدون ؛ فاختلافهم على النقيض من ذلك تماماً ؛ فقد كان من آثاره أن تفـــرق المسلمون في أعظم ركن بعد الشهادتين ؛ ألا وهو الصلاة ، فهم يأبون أن يصلوا جميعاً وراء إمام واحد ؛ بحجة أن صلاة الإمام باطلة ، أو مكروهة على الأقل بالنسبة إلى المخالف له في مذهبه ، وقد سمعنا ذلك ، ورأيناه كما رآه غيرنا[1] ، كيف لا ؛ وقد نصت كتب بعض المذاهب المشهورة اليوم على الكراهة ، أو البطلان ؟! وكان من نتيجة ذلك أن تجد أربعـــة محاريب في المسجد الجامع ، يصلي فيها أئمةٌ أربعةٌ متعاقبين ، وتجد أناساً ينتظرون إمـــامهم بينما الإمام الآخر قائم يصلي !

بل لقد وصل الخلاف إلى ما هو أشد من ذلك عند بعض المقلدين ؛ مثاله منع التزاوج بين الحنفي والشافعية ، ثم صدرت فتوى من بعض المشهورين عند الحنفية – وهو الملقب بـــ : (مفتي الثقلين) – ؛ فأجاز تزوج الحنفي بالشافعية ، وعلل ذلك بقوله :

" تنزيلاً لها منزلة أهل الكتاب " [1] ! ومفهوم ذلك – ومفاهيم الكتب معتبرة عندهم – أنه لا يجوز العكس ، وهو تزوج الشافعي بالحنفية ؛ كما لا يجوز تزوج الكتابي بالمسلمة !!

هذان مثالان من أمثلة كثيرة ، توضح للعاقل الأثر السيِّئ الذي كان نتيجة اخـــتلاف المتأخرين وإصرارهم عليه ؛ بخلاف السلف ، فلم يكن له أي أثر سيِّئ في الأمة ؛ ولذلك فَهُمْ

---

[1] راجع (الفصل الثامن) من كتاب " ما لا يجوز فيه الخلاف " (ص ٦٥ – ٧٢) ؛ تجد أمثلة عديدة مما أشـــرنا إليه ؛ وقعت بعضها من بعض علماء الأزهر !

[1] " البحر الرائق " .

في منجاة من أن تشملهم آيات النهي عن التفرق في الدين ؛ بخلاف المتأخرين . هدانا الله جميعاً إلى صراطه المستقيم .

وليت أن اختلافهم المذكور انحصر ضرره فيما بينهم ، و لم يتعده إلى غيرهم من أمـــة الدعوة ، إذن ؛ لهان الخطب بعض الشيء ، ولكنه – ويا للأسف ! –تجاوزهم إلى غيرهم من الكفار في كثير من البلاد والأقطار ، فصدوهم بسبب اختلافهم عن الدخول في ديـــن الله أفواجاً ! جاء في كتاب " ظلام من الغرب "

للأستاذ الفاضل محمد الغزالي (ص ٢٠٠) ما نصه :

" حدث في المؤتمر الذي عقد في جامعة " برينستون " بأمريكا أن أثار أحد المتحـــدثين سؤالاً – كثيراً ما يثار في أوساط المستشرقين ، والمهتمين بالنواحي الإسلامية – ؛ قال : بأي التعاليم يتقدم المسلمون إلى العالم ؛ ليحددوا الإسلام الذي يدعون إليه ؟ أبتعاليم الإسلام كما يفهمها السنيون ؟ أم بالتعاليم التي يفهمها الشيعة من إمامية ، أو زيدية ؟

ثم إن كلاً من هؤلاء وأولئك مختلفون فيما بينهم .

وقد يفكر فريق منهم في مسألة ما تفكيراً تقدمياً محدوداً ، بينما يفكر آخرون تفكـــيراً قديماً متزمتاً .

والخلاصة ؛ أن الداعين إلى الإسلام يتركون المدعوين إليه في حيرة ؛لأنهم هم أنفسهم في حيرة " [٢] .

---

[٢] وأقول الآن :

وفي مقدمة رسالة " هدية السلطان إلى مسلمي بلاد جابان " للعلامة محمد سلطان المعصومي رحمه الله تعالى :

" إنه كان ورد عليّ سؤال من مسلمي بلاد جابان – يعني : اليابان – من بلدة (طوكيو) و (أوصاكا) في الشرق الأقصى ، حاصله :

ما حقيقة دين الإسلام ؟ ثم ما معنى المذهب ؟ وهل يلزم من تشرف بدين الإسلام أن يتمذهب على أحد المذاهب الأربعة ؟ أي : أن يكون مالكيّاً ، أو حنفيّاً ، أو شافعيّاً ، أو غيرها ، أو لا يلزم ؟

لأنه قد وقع هنا اختلاف عظيم ، ونزاع وخيم ؛ حينما أراد عدة أنفار من متنوري الأفكار من رجال (يابونيا) أن يدخلوا في دين الإسلام ، ويتشرفوا بشرف الإيمان ،فعرضوا ذلك على جمعية المسلمين الكائنة في (طوكيو) . فقال جمع من أهل الهند :ينبغي أن يختاروا مذهب الإمام أبي حنيفة ؛ لأنه سراج الأمة .

وقال جمع من أهل أندونيسيا (جاوا) :

لقد كشفت كتابات الغزالي الكثيرة في أيامه الأخيرة – مثل كتابه الذي صدر أخيراً بعنوان : " السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث " – أنه هو نفسه من أولئك الدعاة الذين " هم أنفسهم في حيرة " ! ولقد كنا نلمس منه قبل ذلك من بعض أحاديثه ومناقشاتنا له في بعض المسائل الفقهية ومن بعض كتاباته في بعض مؤلفاته ما ينم عن مثل هذه الحيرة ، وعن انحرافه عن السنة ، وتحكيمه لعقله في تصحيح الأحاديث وتضعيفها ؛ فهو في ذلك لا يرجع إلى علم الحديث وقواعده ، ولا إلى العارفين به ، والمتخصصين فيه ؛ بل ما أعجبه منه ؛ صححه ، ولو كان ضعيفاً ! وما لم يعجبه منه ؛ ضعفه ، ولو كان صحيحاً متفقاً عليه ! ...

وقد قام كثير من أهل العلم والفضل جزاهم الله خيراً بالرد عليه ، وفصلوا القول في حيرته وانحرافه . ومن أحسن ما وقفت عليه رد صاحبنا الدكتور ربيع بن هادي المدخلي في مجلة (المجاهد) الأفغانية (العدد ٩ – ١١) ، ورسالة الأخ الفاضل صالح بن عبد العزيز بن محمد آل الشيخ ، المسمى : " المعيار لعلم الغزالي " (*) .

يلزم أن يكون شافعيّاً ! فلما سمع الجابانيون كلامهم ؛ تعجبوا جدّاً ،وتحيروا فيما قصدوا ، وصارت مسألة المذاهب سدّاً في سبيل إسلامهم ! " .

٣- ويزعم آخرون أن معنى هذا الذي تدعون إليه من الاتباع للسنة ، وعدم الأخـــذ بأقوال الأئمة المخالفة لها ؛ ترك الأخذ بأقوالهم مطلقاً ، والاستفادة من اجتهاداتهم وآرائهم .

فأقول : إن هذا الزعم أبعد ما يكون عن الصواب ؛ بل هو باطل ظاهر البطلان ، كما يبدو ذلك جليّاً من الكلمات السابقة ؛ فإنها كلها تدل على

خلافه ، وأن كل الذي ندعو إليه إنما هو ترك اتخاذ المذاهب ديناً ، ونصـــبها مكـــان الكتاب والسنة ؛ بحيث يكون الرجوع إليها عند التنازع ، أو عند إرادة استنباط أحكـــام جديدة لحوادث طارئة ؛ كما يفعل متفقهة هذا الزمان ، وعليه وضعوا الأحكام الجديـــدة للأحوال الشخصية ، والنكاح والطلاق ، وغيرها ؛ دون أن يرجعوا فيها إلى الكتاب والسنة ، ليعرفوا الصواب منها من الخطأ ، والحق من الباطل ، وإنما على طريقة : " اختلافهم رحمة " ! وتتبع الرخص ، والتيسير ، أو المصلحة – زعموا – ، وما أحسن قول سليمان التيمي رحمه الله تعالى : " إن أخذتَ برخصة كل عالم ؛ اجتمع فيك الشر كله " .

رواه ابن عبد البر (٢/٩١ – ٩٢) ، وقال عقبه :

" هذا إجماع لا أعلم فيه خلافاً " .

فهذا الذي ننكره ، وهو وفق الإجماع – كما ترى – .

وأما الرجوع إلى أقوالهم ، والاستفادة منها ، والاستعانة بها على تفهم وجه الحق فيما اختلفوا فيه ، مما ليس عليه نص في الكتاب والسنة ، أو ما كان منها بحاجة إلى توضيح ؛ فأمر

لا ننكره ، بل نأمر به ، ونحض عليه ؛ لأن الفائدة منه مرجوة لمن سلك سبيل الاهتداء بالكتاب والسنة .

قال العلامة ابن عبد البر رحمه الله تعالى (١٧٢/٢) :

" فعليك يا أخي ! بحفظ الأصول والعناية بها ، واعلم أن من عني بحفظ السنن والأحكام المنصوصة في القرآن ، ونظر في أقاويل الفقهاء – فجعله عوناً له على اجتهاده ، ومفتاحاً لطرائق النظر ، وتفسيراً لجمل السنن المحتملة للمعاني – ، و لم يقلد أحداً منهم تقليد السنن ، التي يجب الانقياد إليها على كل حال دون نظر ، و لم يُرح نفسه مما أخذ العلماء به أنفسهم من حفظ السنن وتدبُّرِها ، واقتدى بهم في البحث والتفهم والنظر ، وشكر لهم سعيهم فيما أفادوه ونبهوا عليه ، وحمدهم على صوابهم الذي هو أكثر أقوالهم ، و لم يبرئهم من الزلل ؛ كما لم يبرئوا أنفسهم منه ؛ فهذا هو الطالب المتمسك بما عليه السلف الصالح ، وهو المصيب لحظه ، والمعاين لرشده ، والمتبع لسنة نبيه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهدي صحابته رضي الله عنهم .

ومن أعَفَّ نفسه من النظر ، وأضرب عما ذكرنا ، وعارض السنن برأيه ، ورام أن يردها إلى مبلغ نظره ؛ فهو ضال مضل ، ومن جهل ذلك كله أيضاً ،وتقحم في الفتوى بلا علم ؛ فهو أشد عمى ، وأضل سبيلاً " .

فهذا الحق ليس به خفاءُ ... فدعني عن بُنَيّات الطريقِ

٤– ثم إن هناك وهماً شائعاً عند بعض المقلدين ، يصدهم عن اتباع السنة ،التي تبين لهم أن المذاهب على خلافها ، وهو ظنهم أن اتباع السنة يستلزم تخطئة صاحب المذهب ،

والتخطئة معناها عندهم : الطعن في الإمام ، ولما كان الطعن في فرد من أفراد المسلمين لا يجوز ؛ فكيف في إمام من أئمتهم ؟!

والجواب : أن هذا المعنى باطل ؛ وسببه الانصراف عن التفقه في السنة ، وإلا ؛ فكيف يقول ذلك المعنى مسلم عاقل ؟! ورسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هو القائل :

" إذا حكم الحاكم ، فاجتهد ، فأصاب ؛ فله أجران ، وإذا حكم فاجتهد ،فأخطأ ؛ فله أجر واحد " [١] .

فهذا الحديث يرد ذلك المعنى ، ويبين بوضوح لا غموض فيه أن قول القائل : (أخطأ فلان) معناه في الشرع : (أثيب فلان أجراً واحداً) ، فإذا كان مأجوراً في رأي من خطأه ؛ فكيف يتوهم من تخطئته إياه الطعن فيه ؟! لا شك أن هذا التوهم أمر باطل ، يجب على كل من قام به أن يرجع عنه ، وإلا ؛ فهو الذي يطعن في المسلمين ، وليس في فرد عادي منهم ، بل في كبار أئمتهم ؛ من الصحابة ، والتابعين ، ومَن بعدهم مِن الأئمة المجتهدين وغيرهم ، فإننا نعلم يقيناً أن هؤلاء الأجلَّة كان يخَطِّئ بعضهم بعضاً ، ويرد بعضهم على بعض [٢] ، أفيقول عاقل : إن بعضهم كان يطعن في بعض . بل لقد صح أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خطَّأ أبا بكر رضي الله عنه في تأويله لرؤيا كان رآها رجل ،فقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ له :

---

[١] [رواه] البخاري ، ومسلم .

[٢] انظر كلام الإمام المزني المتقدم آنفاً (ص ٤٢) ، وكلام الحافظ ابن رجب المتقدم (ص ٣٣ – ٣٤) .

" أصبت بعضاً ، وأخطأت بعضاً " [٣] . فهل طعن صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في أبي بكر بهذه الكلمة ؟!

ومن عجيب تأثير هذا الوهم على أصحابه ؛ أنه يصدهم عن اتباع السنة المخالفة لمذهبهم ؛ لأن اتباعهم إياها معناه عندهم : الطعن في الإمام ، وأما اتباعهم إياه – ولو في خلاف السنة – فمعناه احترامه : وتعظيمه ! ولذلك فهم يصرون على تقليده ؛ فراراً من الطعن الموهوم .

ولقد نسي هؤلاء – ولا أقول : تناسوا – أنهم بسبب هذا الوهم ؛ وقعوا فيما هو شر مما منه فروا ، فإنه لو قال لهم قائل : إذا كان الاتباع يدل على احترام المتبوع ، ومخالفته تدل على الطعن فيه ؛ فكيف أجزتم لأنفسكم مخالفة سنة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وترك اتباعها إلى اتباع إمام المذهب في خلاف السنة ، وهو غير معصوم ، والطعن فيه ليس كفراً ؟! فلئن كان عندكم مخالفة الإمام تعتبر طعناً فيه ؛ فمخالفته الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أظهر في كونها طعناً فيه ؛ بل ذلك هو الكفر بعينه – والعياذ بالله منه – . لو قال لهم ذلك قائل ؛ لم يستطيعوا عليه جواباً ؛ اللهم !

إلا كلمة واحدة – طالما سمعناها من بعضهم – وهي قولهم : إنما تركنا السنة ؛ ثقةً منا بإمام المذهب ، وأنه أعلم بالسنة منا .

وجوابنا على هذه الكلمة من وجوه يطول الكلام عليها في هذه المقدمة ؛ولذلك فإني أقتصر على وجه واحد منها ، وهو جواب فاصل بإذن الله ، فأقول :

ليس إمام مذهبكم فقط هو أعلم منكم بالسنة ؛ بل هناك عشرات ؛ بل مئات الأئمة هم أعلم أيضاً منكم بالسنة ، فإذا جاءت السنة الصحيحة على خلاف مذهبكم – وكان قد أخذ

---

[٣] [رواه] البخاري ، ومسلم . وراجع سببه ، وتخريجه في " الأحاديث الصحيحة " (١٢١) .

بها أحد من أولئك الأئمة – ؛ فالأخذ بها– والحالة هذه – حتم لازم عندكم ؛ لأن كلمتكم المذكورة لا تَنْفُق هنا ، فإن مخالفكم سيقول لكم معارضاً : إنما أخذنا بهذه السنة ؛ ثقة منا بالإمام الذي أخذ بها ؛ فاتباعه أولى من اتباع الإمام الذي خالفها . وهذا بيِّن لا يخفى على أحد إن شاء الله تعالى .

ولذلك ؛ فإني أستطيع أن أقول :

إن كتابنا هذا لَمَّا جمع السنن الثابتة عنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في صفة صلاته ؛ فلا عذر

لأحد في ترك العمل بها ؛ لأنه ليس فيه ما اتفق العلماء على تركه — حاشاهم من ذلك – ؛ بل ما من مسألة وردت فيه ؛ إلا وقد قال بها طائفة منهم ، ومن لم يقل بها ؛ فهو معذور ، ومأجور أجراً واحداً ؛ لأنه لم يرد إليه النص بها إطلاقاً ، أو ورد لكن بطريق لا تقوم عنده به الحجة ، أو لغير ذلك من الأعذار المعروفة لدى العلماء .

وأما من ثبت النص عنده من بعده ؛ فلا عذر له في تقليده ؛ بل الواجب اتباع السنص المعصوم ، وذلك هو المقصود من هذه المقدمة ، والله عزَّ وجلَّ يقول :

{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ } (الأنفال : ٢٤) .

والله يقول الحق ، وهو يهدي السبيل ، وهو نعم المولى ونعم النصير . وصلى الله على محمد ، وعلى آله وصحبه وسلم ، والحمد لله رب العالمين .

محمد ناصر الدين الألباني

دمشق ٥/٢٠/١٣٨١ هـ

إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله . (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تمـــوتن إلا وأنتم مسلمون) (يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلـــق منـــها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيبا) (يا أيها الذين آمنوا إتقوا الله وقولوا قولا سديدا يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزا عظيما) . أما بعد فهذا كتابنا " إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل " نقدمه اليوم إلى قرائنا الكرام بعد أن كثر السؤال عنه وألح بطبعه كثير من أهل العلم والفضل في مختلف البلاد الإسلامية كلما جاء ذكره أو بلغهم اسمه . وقد كنت فرغت من تخريجي منذ أكثر من خمسة عشر عاما ولذلك جريت على الإحالة عليه في تخريج بعض الأحاديث في كثير من مؤلفاتي المطبوعة منها والمخطوطة سواء ما كنت قد سلكت في تخريجه مسلك البسط أو التوسط أو الإيجاز أ والاكتفاء بذكر مرتبة الحديث فقط مثل " الأحاديث الصحيحة " . و " الأحاديث الضعيفة) و " غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام " و " ظلال الجنة في تخريج كتاب السنة " و " التعليق الرغيب على الترغيب والترهيب " ومثل بعض الرسائل الصغيرة نحو " الكلم الطيب " و " التوســـل : أنواعـــه وأحكامه " و " الآيات البينات في عدم سماع الأموات على مذهب الحنفية السادات " وغيرها . ولذلك فإنه كان من الضروري إخراجه إلى عالم المطبوعات منذ سنين تيسيرا علـــي في المراجعة عند الإحالة أولا واستجابة لرغبة أ هل العلم وإفادتهم ثانيا . ومع أن الفضل في تأليفه يعود إلى الأخ الفاضل الأستاذ محمد زهير الشاويش وكان حريصا على نشره على الناس إلا

أنه حال بينه وبين ذلك أسباب منها اضطراره إلى الخروج من سورية ثم من لبنان لمدة طويلة وأخيرا الوضع المضطرب في بيروت منذ بضع سنوات . والآن وقد استقرت الأوضاع بعض الشئ " وتيسرت له سبل الطباعة فقد بادر – جزاه الله خيرا – إلى إخراجه إلى عالم المطبوعات فضم بذلك فضلا إلى فضل أتم الله علينا وعليه نعمه ظاهرة وباطنة . ثم إن الباعث على هذا التخريج كان أمورا أذكر أهمها :

الأول : أن أصله : " منار السبيل . . . . " هو من أمهات كتب مذهب الإمام أحمد إمام السنة الذي جمع من الأحاديث مادة غزيرة قلما تتوفر في كتاب فقهي آخر في مثل حجمه – إذ هو جزءان فقط – حتى بلغ عددها ثلاثة آلاف حديث أو زادت جلها مرفوعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم .

الثاني : أنه لا يوجد بين أيدي أهل العلم وطلابه كتاب مطبوع في تخريج كتاب في الفقه الحنبلى كما للمذاهب الأخرى خذ مثلا كتاب " نصب الراية لأحاديث الهداية " في الفقه الحنفي للحافظ جمال الدين الزيلعى و " تلخيص ابن حجر العسقلاني " فرأيت أن من واجبي تجاه إمام السنة ومن حقه علي أن أقوم بخدمة متواضعة لمذهبه وفقهه رحمه الله تعالى وذلك بتخريج هذا الكتاب .

الثالث : أنني توخيت بذلك أن أكون عونا لطلاب العلم والفقه عامة والحنابلة منهم خاصة الذين هم – فيما علمت – أقرب الناس إلى السنة على السلوك معنا في طريق الاستقلال الفكري الذي يعرف اليوم ب (الفقه المقارن) هذا الفقه الذى لا يعطيه حقه – اليوم – أكثر الباحثين فيه والمدرسين لمادته في (كليات الشريعة) المعروفة الآن فإن من حقه أن لا يستدل فيه بحديث ضعيف لا تقوم به حجة . فترى أحدهم يعرض لمسألة من مسائله ويسوق الأقوال المتناقضة فيه ثم لا يذكر أدلتها التفصيلية فإذا كان فيها شئ من . الأحاديث

النبوية " حشرها حشرا دون أن يبين ويميز صحيحها من حسنها بل ولا قويها من ضعيفها فيكون من نتيجة ذلك وآثاره السيئة أن تتبلبل أفكار الطلاب وتضطرب آراؤهم في ترجيح قول على قول آخر ويكون عاقبة ذلك أن يتمكن من قلوبهم الخطأ الشائع : أن الحق يتعدد. بل صرح بعضهم أخيرا فقال : إن هذه الأقوال المتعارضة كلها شرع الله ! وأن يزدادوا تمسكا بالحديث الباطل : " اختلاف أمتي رحمة " وقد تتغلب العصبية المذهبية على أحدهم وقد يكون هو أستاذ المادة نفسه فيرجح من تلك الأقوال الموافق لمذهبه وينتصر له بحديث من تلك الأحاديث وهو لا يدري أنه حديث ضعيف عند أهل الحديث ونقاده والمنهج العلمي الصحيح يوجب عليه أن يجري عملية تضعيفه بين تلك الأحاديث المتعارضة المستدل بها للأقوال المتناقضة فما كان منها ضعيفا لا تقوم به حجة تركت جانبا و لم يجز المعارضة بها وما كان منها صحيحا أو ثابتا جمع بينها بوجه من وجوه التوفيق المعروفة في علم أصول الفقه وأصول الحديث وقد أوصلها الحافظ العراقي في حاشيته على " علوم الحديث " لابن الصلاح إلى أكثر من مئة وجه .

الرابع : أن لمثل هذا التخريج العلمي علاقة وثقى بما اصطلحت على تسميته ب " التصفية " وأعني بها أن النهضة الإسلامية المرجوة لا يمكن ان تقوم إلا على أساس تصفية الإسلام مما دخل فيه على مر القرون ومن ذلك الأحاديث الضعيفة والموضوعة وبخاصة ما كان منها في كتب الفقه وقد أقيمت عليها أحكام شرعية فإن تصفية هذه الكتب من تلك لأحاديث مع كونه واجبا دينيا لكي لا يقول المسلم على نبيه (صلى الله عليه وسلم) ما لم يقله أو ما لا علم له به فهو من أقوى الأسباب التي تساعد المسلمين المختلفين على التقارب الفكري ونبذ التعصب المذهبي . الخامس : أننا – بمثل هذا التخريج والتصفية – نسد الطريق على بعض المبتدعة الضالة الجهلة الذين يحاربون الأحاديث النبوية وينكرون حجية السنة ويزعمون أن الإسلام ليس هو إلا القرآن ! ويسمون في بعض البلاد " القرآنيين " . وليسوا

من القرآن في شئ . ويلبسون على الجهال بقولهم : إن السنة غير محفوظة وإن بعضها ينقض بعضا ويأتون على ذلك ببعض الأمثلة منها حديث : " خذوا شطر دينكم عن هذه الحميراء يعني عائشة " [١] ثم يعارضون به قوله (صلى الله عليه وسلم) في النساء أنهن " ناقصات عقل ودين " [٢] ويقولون : أنظروا كيف يصف النساء بالنقص في هذا الحديث ثم يأمر بأخذ شطر الدين من عائشة وهي متهمة في النقص ! فإذا ما علم المسلم المتبصر في دينه أن الحديث الأول موضوع مكذوب على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) والحديث الآخر صحيح زال التعارض المزعوم أولا لأنه لا يصح في عقل عاقل – غير مجنون – معارضة الحديث الصحيح بالموضوع وانكشف تلبيسهم وجهلهم وضلالهم . ثم إذا رجع إلى الحديث الاخر الصحيح ثانيا وأخذه بتمامه من مصدره الموثوق به يتبين له أن النقص المذكور ليس إطلاقه كما يتعمد الدجالون أن يوهموا الناس وإسقاطا منهم للسنة من قلوبهم زعموا وإنما هو أن المرأة لا تصلي ولا تصوم وهي حائض وأن شهادتها على النصف من شهادة الرجل كما جاء تفسيره في الحديث نفسه في " صحيح البخاري " وغيره . وهذا هو الشأن على الغالب بين الأحاديث الضعيفة والصحيحة وطرق شياطين الإنس والجن لإضلال الناس كثيرة متنوعة فهذا يضل بمثل حديث عائشة المذكور آنفا وآخر بمثل الحديث المتقدم " اختلاف أمتي رحمة " . من أجل كل ذلك كان هذا التخريج النافع إن شاء الله تعالى . واعلم أن فن التخريج ليس غاية في نفسه عند المحققين من المحدثين بحيث يقتصر أمره على أن نقول مخرج الحديث : " أخرجه فلان وفلان و . – عن فلان عن النبي (صلى الله عليه وسلم) كما يفعله عامة المحدثين قديما وحديثا بل لا بد أن يضم إلى ذلك بيانه لدرجة كونه ضعيفا فإنه والحالة هذه لا بد له من أن تتبع طرقه وشواهده لعله يرتقي الحديث بها إلى مرتبة القوة وهذا ما يعرف في

---

[١] حديث موضوع انظر " المنار المنيف " للعلامة ابن القيم

[٢] رواه البخاري ١ / ٣٤٦ – رقم ٧٢٥ من هذا المختصر

علم الحديث بالحسن لغيره أو الصحيح لغيره . وهذا في الحقيقة من أصعب أنواع علـــوم الحديث وأشقها لأنه يتطلب سعة في الاطلاع على الأحاديث والأسانيد في بطون كتـــب الحديث مطبوعها ومخطوطها ومعرفة جيدة بعلل الحديث وتراجم رجاله أضف إلى ذلك دأبا وجلدا على البحث فلا جرم أنه تقاعس عن القيام بذلك جماهير المحدثين قديما والمشتغلين به حديثا وقليل ما هم . على أنني أرى أنه لا يجوز في هذه الأيام الاقتصار على التخريج دون بيان المرتبة لما فيه من إيهام عامة القراء الذين يستلزمون من التخريج القوة – أن الحديث ثابت على كل حال . وهذا مما لا يجوز كما بينته في مقدمة : " غاية المرام " فراجعه فإنه هام . من أجل ذلك فإني قد جريت في هذا التخريج كغيره على بيان مرتبة كل حديث في أول السطر ثم اتبع ذلك بذكر من خرجه ثم بالكلام على إسناده تصحيحا أو تضعيفا وهذا إذا لم يكن في مخرجه الشيخان أو أحدهما وإلا استغنيت بذلك عن الكلام كما كنت بينتـــه في مقـــدمتي لتخريج أحاديث " شرح العقيدة الطحاوية " ومقدمتي على " مختصر مسلم " للمنذري . وقد لا يتيسر لي الوقوف على إسناد الحديث وحينئذ أنقل ما وقفت عليه من تخريج وتحقيق لأهل العلم أداء للأمانة وتبرئة للذمة ولكني في هذه الحالة أبيض للحديث على الغالب فلا أذكر له مرتبة . والله – سبحانه وتعالى – أسال أن يسدد خطانا وأن يحفظ علينا ما به من النعم أولانا وأن يغفر لنا ذنوبنا ويصلح أعمالنا ويخلص نوايانا وأن يعاملنا بفضله إنه سميع مجيب والحمد لله رب العالمين . وسبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله الا أنت أستغفرك وأتوب إليك .

بيروت غرة رجب ١٣٩٩ .

وكتب محمد ناصر الدين الألباني

تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله { يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون } ({ يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيبا } { يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزا عظيما }

أما بعد فقد كنت طبعت آخر سنة (١٣٧٧) هجرية رسالة بعنوان " تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد " وكانت نسختي الخاصة من هذه الطبعة طيلة هذه المدة في متناول يدي كلما عثرت على فائدة زائدة تناسب موضوعها علقتها عليها رجاء ضمها إليها عند إعادة طبعها مزيدة ومنقحة وبذلك توفر عندي زيادات كثيرة هامة ولما طلب مني الأستاذ الفاضل زهير الشاويش صاحب المكتب الاسلامي أن أقدمها إليه ليجدد طبعها افتقدتها فلم أجدها ولما يئست منها أرسلت إليه نسخة أخرى استعرتها من بعض أصحابي لتطبع كما هي على قاعدة : " ما لا يدرك كله لا يترك جله " وبينما كان أخي الاستاذ زهير الشاويش يعد العدة لطبعها إذ عثرت عليها بفضل الله تعالى وكرمه فبادرت بإرسالها إليه بعد تهذيبها وتهيئتها للطبعة الثانية .

ولما كان لتأليف الرسالة المذكورة يؤمئذ ظروف خاصة وملابسات معينة اقتضت الحكمة أن يكون أسلوبها على خلاف البحث الهادئ والاستدلال الرصين ذلك أنها كانت

ردا على أناس لم تعجبهم دعوتنا إلى الكتاب والسنة على منهج السلف الصالح وخطة الأئمة الأربعة وغيرهم ممن اتبعوهم باحسان فبادؤونا بالتأليف والرد وليته كان ردا علميا هادئا إذن لقابلتهم بأحسن منه ولكنه لم يكن كذلك مع الأسف بل كان مجردا عن أي بحث علمي مملئا بالسباب والشتائم وابتكار التهم التي لم تسمع من قبل لذلك لم نر يؤمئذ أن من الحكمة السكوت عنهم وتركهم ينشرون رسائلهم بين الناس دون أن يكون لدى هؤلاء مؤلف يكشف القناع عما فيها من الجهل والتهم { ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حي عن بينة } لذلك كان لا بد من الرد عليهم بأسمائهم .

وعلى الرغم من أنني لم أقابل اعتداءهم وافتراءهم بالمثل فقد كانت الرسالة على طابعها العلمي ردا مباشر عليهم وقد يكون فيها شئ من القسوة أو الشدة في الأسلوب في رأي بعض الناس الذين يتظاهرون بامتعاظهم من الرد على المخالفين المفترين ويودون لو أنهم تركوا دون أن يحاسبوا على جهلهم وتهمتهم للأبرياء متوهمين أن السكوت عنهم هو من التسامح الذي قد يدخل في مثل قوله تعالى { وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما } وينسون أو يتناسون أن ذلك مما يعينهم على الاستمرار على ضلالهم وإضلالهم للأخرين والله عزوجل يقول { ولا تعاونوا على الإثم والعدوان } وأي أثم وعدوان أشد من اتهام المسلم بما ليس فيه بل بخلاف ما هو عليه ولو أن بعض هؤلاء المتظاهرين بما ذكرنا أصابه من الاعتداء دون ما أصابنا لسارع إلى الرد ولسان حاله ينشد :

ألا لا يجلهن أحد علينا فنجهل فوق جهل الجاهلين

أقول على الرغم من ذلك : فإنني لأرى أن طبع الرسالة من جديد على وضعها السابق ليس من ورائه فائدة تذكر لذلك كان لابد من حذف بعض التعليقات وتعديل قليل من

العبارات مما يهذب من أسلوبها ويتناسب مع طبعتها الجديدة ولا ينقص من قيمتها العلمية وبحوثها المهمة

وقد كنت ذكرت في مقدمة الطبعة الأولى أن موضوع الرسالة ينحصر في أمرين هامين جدا :

الأول : حكم بناء المساجد على القبور

الثاني : حكم الصلاة في هذه المساجد

وإني آثرت البحث فيهما لأن بعض الناس خاضوا فيهما بغيرعلم وقالوا ما لم يقله قبلهم عالم لا سيما وأكثر الناس لا معرفة عندهم فيه مطلقا فهم في غفلة عنه ساهون وللحق جاهلون ويدعمهم في ذلك سكوت العلماء عنهم إلا من شاء الله وقليل ما هم خوفا من العامة أو مداهنة لهم في سبيل الحفاظ على مترلتهم في صدورهم متناسين قول الله تبارك وتعالى { إن الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب أؤلئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون } وقوله صلى الله عليه وسلم : " من كتم علما ألجمه الله يوم القيامة بلجام من نار " [1].

وكان من نتيجة هذا السكوت وذلك الجهل أن آل الأمر إلى ارتكاب كثير من الناس ما حرم الله تعالى ولعن فاعله كما سيأتي بيانه وليت الأمر وقف عند هذا الحد بل صار بعضهم يتقرب إلى الله تبارك وتعالى بذلك فترى كثيرا من محبي الخير وعمارة منهم ينفق أموالآ طائلة ليقيم لله مسجدا لكنه يعد فيه قبرا يوصي أن يدفن فيه بعد موته وآخر مثال أعرفه على ذلك وعسى أن يكون الأخير إن شاء الله هذا المسجد الذي هو في رأس شارع بغداد من الجهة

[1] حديث حسن أخرجه ابن حبان في صحيحه رقم (٢٩٦) والحاكم (١ / ١٠٢) وصححه ووافقه الذهبي

الغربية بدمشق وهو المعروف ب " مسجد بعيرا " وفيه قبره وقد بلغنا أن الأوقاف مانعت في دفنه أول الأمر ثم لا ندري الأسباب الحقيقية التي حالت بينها وبين ما أرادت ودفن " بعيرا " في مسجده بل في قبلته وإنا لله وإنا إليه راجعون وهو المستعان على الخلاص من هذه المنكرات وأمثالها

ومنذ أيام قليلة توفي أحد المفتين من الشافعية فأراد ذووه ان يدفنوه في مسجد من المساجد القديمة شرقي دمشق فمانعت الأوقاف أيضا في ذلك فلم يدفن فيه ونحن نشكر الأوقاف على هذه المواقف الطيبة وحرصها على منع الدفن في المساجد راجين الله تبارك وتعالى أن يكون الحامل لها على هذا المنع هو رضاء الله عزوجل واتباع شريعته ليس هو اعتبارات أخرى من سياسية أو اجتماعية أو غيرها وأن يكون ذلك بداية طيبة منها في سبيل تطهير المساجد من البدع والمنكرات المزدحمة فيها لا سيما ووزير الأوقاف فضيلة الشيخ الباقوري له مواقف كريمة في محاربة كثير من هذه المنكرات وخصوصا بناء المساجد على القبور وله في هذا الموضوع كلام مفيد سيأتي نقله في المكان المناسب إنشاء الله تعالى

ومن المؤسف لكل مؤمن حقا أن كثيرا من المساجد في البلاد السورية وغيرها لا تخلو من وجود قبر أو أكثر فيها كأن الله تبارك وتعالى أمر بذلك و لم يلعن فاعله فكم تحسن الأوقاف صنعا لو حاولت بحكمتها تطهير هذه المساجد منها

ولست أشك أن ليس من الحكمة في شئ مفاجأة الرأي العام بذلك بل لا بد من إعلامه قبل كل شئ أن القبر والمسجد لا يجتمعان في دين الإسلام كما قال بعض العلماء الأعلام على ما سياتي وأن اجتماعهما معا ينافي إخلاص التوحيد والعبادة لله تبارك وتعالى هذا الإخلاص الذي من أجل تحقيقه تبنى المساجد كما قال تعالى { وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا }

أعتقد أن بيان ذلك واجب لا مناص منه ولعلي اكون قد وفقت للقيام به في هذه الرسالة فقد جمعت فيها الأحاديث المتواترة في النهي عن ذلك وأتبعتها بذكر مذاهب العلماء وأقوالهم المعتبرة التي تدل على ذلك وتشهد في الوقت نفسه على أن الأئمة رضي الله عنهم كانوا أحرص على اتباع السنة ودعوة الناس إلى اتباعها والتحذير من مخالفتها ولكن صدق الله العظيم القائل : { فخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات فسوف يلقون غيا }

وهذه فصول الرسالة :

الفصل الأول : في أحاديث النهي عن اتخاذ القبور مساجد

الفصل الثاني : في معنى اتخاذ القبور مساجد

الفصل الثالث : في أن اتخاذ القبور مساجد من الكبائر

الفصل الرابع : شبهات وجوابها

الفصل الخامس : في حكمة تحريم بناء المساجد على القبور

الفصل السادس : في كراهة الصلاة في المساجد المبنية على القبور

الفصل السابع : في أن الحكم السابق يشمل جميع المساجد إلا المسجد النبوي

وفي تضاعيف هذه الفصول فصول اخرى فرعية تضمنت فوائد هامة نافعة إنشاء الله تعالى

وقد سميت الرسالة :

(تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد)

ذلك ما كنت كتبت في مقدمة الطبعة الأولى

وإني لأسأل الله تبارك وتعالى أن ينفع المسلمين بهذه الطبعة أكثر من سابقتها وأن يتقبلها مني وسائر عملي الصالح قبولا حسنا ويجزي القائم على طبعها خيرا . دمشق في ٢٣جمادى الأولى سنة ١٣٩٢ ه

محمد ناصر الدين الألباني

تحريم آلات الطرب

أما بعد فقد كنت وقفت سنة (١٣٧٣ ه) في مجلة " الإخوان المسلمون " المصرية العدد (١١) بتاريخ (٢٩) ذي العقدة من السنة المذكورة على استفتاء حول الموسيقى والغناء نصه:

أنا شاب مسلم وأقوم بشعائر الدين (ومخلص جدا) ولكن هناك شيء يستولي على نفسي وهو حب الموسيقى والغناء بالرغم أني أحفظ القران الكريم فهل هذه الهواية حرام ؟

فأجاب فضيلة الأستاذ الشيخ محمد أبو زهرة بما نصه :

بالنسبة للغناء إذا لم يكن فيه ما يثير الغريزة الجنسية فإننا لا نجد موجبا لتحريمه وإن العرب كانوا يرجزون ويغنون ويضربون بالدف وورد في بعض الآثار الدعوة إلى الضرب بالدف في الزواج وقيل : (فرق ما بين الحلال والحرام الدف) ومثل ذلك الموسيقى . ونجد أنه لما دخل الغناء الفارسي بالألحان في عهد التابعين كانوا فريقين :

فريقا يميل إلى الاستماع ولا يجد فيه ما يمس الدين كالحسن البصري

وفريقا لا يميل إليه ويجده منافيا للزهادة والورع كالشعبي

وعلى أي حال فإنه من المتفق عليه أنه ما دام لا يثير الغريزة الجنسية ولا يشغل عن ذكر الله وعن الصلاة فليس فيه ما يمس الدين

قلت : وقد كنت كتبت وقتئذ ردا على هذه الفتوى لمخالفتها للأحاديث الصحيحة ومذهب جمهور العلماء وأرسلتها إلى المجلة ولكن حال دون نشره فيما يبدو تعطيل المجلة في عهد عبد الناصر ومنعها من الصدور

وفي هذه الفتوى على اختصارها من الأخطاء والأوهام المختلفة ما كنت أتصور أن الشيخ أكبر من أن يقع في مثلها فلا بد لي من بيانها مع الاختصار قدر الإمكان إلا فيما له صلة تامة بموضوع الرسالة فأقول :

الأغاني والموسيقى :

١ – الموجب لتحريم الغناء الأحاديث الصحيحة الثابتة في كتب السنة كما سيأتي بيانها مخرجة مصححة من العلماء في هذه الرسالة فهل الشيخ وهو من كبار علماء الأزهر يجهلها أم هو يتجاهلها كبعض تلامذته كما سيأتي ؟ أحلاهما مر

٢ – إن القيد الذي شرعه من عنده : أن لا يثير الغريزة الجنسية وقد قلده فيه بعض تلامذته كالشيخ القرضاوي والغزالي وغيرهما فقال الأول كما سيأتي نقله عنه في هذه المقدمة مفصحا : " ولا بأس بأن تصحبه الموسيقى غير المثيرة " يعني الغناء

فأقول : هذا القيد نظري غير عملي ولا يمكن ضبطه لأن ما يثير الغريزة يختلف باختلاف الأمزجة ذكورة وأنوثة شيخوخة وفتوة وحرارة وبرودة كما لا يخفى على اللبيب

وإني والله لأتعجب أشد العجب من تتابع هؤلاء الشيوخ الأزهريين على هذا القيد النظري فإنهم مع مخالفتهم للأحاديث الصحيحة ومعارضتهم لمذاهب الأئمة الأربعة وأقوال السلف يختلقون عللا من عند أنفسهم لم يقل بها أحد من الأئمة المتبوعين ومن آثارها استباحة ما يحرم من الغناء والموسيقى عندهم أيضا ولنضرب على ذلك مثلا قد يكون لأحدهم زوجة

وبنون وبنات كالشيخ الغزالي مثلا الذي يصرح وقد يتباهى بأنه يستمع لأم كلثوم ومحمد بن عبد الوهاب الموسيقار ( ) وأضرابهما فيراه أولاده بل وربما تلامذته كما حكى ذلك هو في بعض كتاباته فهل هؤلاء يستطيعون أن يميزوا بعلمهم ومراهقتهم بين الموسيقى المثيرة فيصمون آذانهم عنها وإلا استمروا في الاستماع إليها تالله إنه لفقه لا يصدر إلا من ظاهري جامد بغيض أو صاحب هوى غير رشيد

لقد ذكرني هذا بتفريق المذهب الحنفي بين الخمر المتخذ من العنب فهو حرام كله لا فرق بين قليله وكثيره وبين الخمر المتخذ من غير العنب كالتمر ونحوه فلا يحرم منه عندهم إلا الكثير المسكر

أما كيف التفريق عمليا بين القليل غير المسكر فيه والكثير المسكر وإن أمكن ذلك فمتى ؟ أقبل تعاطيه ؟ أم بعد أن يسكر ؟ فهذا مما سكتوا عنه وتركوا الأمر للشارب كما فعل مثل ذلك الشيوخ المشار إليهم من التفريق بين الموسيقى المثيرة المحرمة والموسيقى غير المثيرة المباحة فهل يقول بهذا من يؤمن بمثل قوله صلى الله عليه وسلم : " . . ومن حام حول الحمى يوشك أن يقع فيه " . وقوله صلى الله عليه وسلم : " دع ما يريبك إلى ما لا يريبك " إلى غير ذلك من نصوص الكتاب والسنة التي عليها قامت قاعدة " سد الذريعة " والتي تعتبر من كمال الشريعة وأشاد بها الشيخ القرضاوي نفسه في مقدمة كتابه " الحلال والحرام " ؟ وضرب لها ابن القيم عشرات الأمثلة من الكتاب والسنة فراجعها فإنها هامة

وأسوأ من هذا التفريق وذاك ما كنت قرأته في نشرة لحزب إسلامي معروف أنه يجوز للرجل أن يقبل المرأة الأجنبية عند السلام عليها وليس مصافحتها فقط بل وتقبيلها أيضا قالوا : ولكن بنية طيبة وبغير شهوة

فأعرض هؤلاء جميعا عن تطبيق تلك القاعدة العظيمة المدعمة بعشرات الأدلة مع إعراضهم عن الأدلة العامة كما لا يخفى بل خالفوا مثالا آخر لم يذكره ابن القيم وفيه رد عليهم في الصحيح هؤلاء في استباحتهم تقبيل الأجنبيات ومصافحتهن وأولئك في الاستماع لأغانيهن كالغزالي مع أم كلثوم واعتبر ذلك النبي صلى الله عليه وسلم نوعا من الزنا فقال :

كتب على ابن آدم نصيبه من الزنا مدرك ذلك لا محالة :

فالعينان زناهما النظر

والأذنان زناهما الاستماع

واللسان زناه الكلام

واليدان زناهما البطش (وفي رواية اللمس)

والرجل زناها الخطا

[والفم زناه القبل]

والقلب يهوى ويتمنى ويصدق ذلك الفرج ويكذبه

رواه مسلم وغيره

قلت : فتبين مما تقدم بطلان تقييد الشيخ (أبو زهرة) ومن قلده الموسيقى والغناء المحرم بما يثير الغريزة الجنسية وأن الصواب تحريم ذلك مطلقا لإطلاق الأحاديث الآتية ولقاعدة سد الذريعة ونحوه في البطلان ما يأتي

٣ – قوله : " وأن العرب كانوا يرجزون ويغنون ويضربون بالدف "

فأقول : هذا باطل من وجوه يأتي بيانها ومن الواضح أنه يريد ب (العرب) السلف وحينئذ فتعبيره عنهم بهذا اللفظ تعبير قومي عصري جاهلي يستغرب جدا صدوره من شيخ أزهري فأقول :

الوجه الأول :

أنه كلام مرتجل لا سنام له ولا خطام لم يقله عالم من قبل فليضرب به عرض الحائط

الثاني : أنه إذا كان يعني به خاصتهم وعلماءهم كما هو مفروض فيه فهو باطل فإن المنقول عنهم خلاف ذلك

والشيخ غفر الله له كأنه حين يكتب لا يكون عنده خلفية علمية أو على الأقل لا يراجع كتابا من الكتب الفقهية أو بحثا خاصا فيها لأحد محققي الأمة كابن تيمية وابن قيم الجوزية شأنه في ذلك شأن تلميذه الغزالي وأمثاله وإلا فأين هو من قول ابن مسعود رضي الله عنه : " الغناء ينبت النفاق في القلب " وروي مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم والصحيح موقوف كما قال ابن القيم في " إغاثة اللهفان " (١ / ٢٤٨) ولذلك خرجته في " الضعيفة " (٢٤٣٠) ومن قول ابن عباس رضي الله عنه : " الدف حرام والمعازف حرام . . " وسيأتي (ص ٩٢) ومما ذكره أبو بكر الخلال في كتاب " الأمر بالمعروف " (ص ٢٧) : " ويروى عن الحسن قال : ليس الدفوف من أمر المسلمين في شيء وأصحاب عبد الله كانوا يشققونها " إلى غير ذلك مما هو مذكور في موضعه . وانظر (ص ١٠٢ ١٠٣)

الثالث : أن الذين كانوا يضربون بالدف إنما هم النساء لا الرجال وبمناسبة الزفاف وفي ذلك أحاديث كنت ذكرتها في كتابي " آداب الزفاف " (ص ١٧٩ ١٨٣) أو بمناسبة العيد

كما في حديث عائشة الآتي في آخر هذه الرسالة ولهذا قال الحليمي كما في " شعب الإيمان " (٤ / ٢٨٣) :

" وضرب الدف لا يحل إلا للنساء لأنه في الأصل من أعمالهن وقد لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المتشبهين من الرجال بالنساء "

٤ – قوله : " وورد في بعض الآثار . . " إلخ : تعبير غير دقيق فإنه يعني ب " الآثار " الأحاديث التي أشرت إليها آنفا وأسوأ منه قوله عقبه : " وقيل : (فرق ما بين الحلال والحرام الدف) " فإن " قيل " من صيغ التمريض عند العلماء وهو إنما يقال في كلام البشر وهذا حديث نبوي معروف فإن كان يريد بقوله المذكور تضعيفه فقد أخطأ مرتين رواية واصطلاحا أما رواية فالحديث حسن كما قال الترمذي وصححه الحاكم والذهبي وهو مخرج في المصدر المتقدم وفي " الإرواء " (٧ / ٥٠ ٥١) وأما اصطلاحا فإنه إنما يقال في الحديث الضعيف : " روي " وليس " قيل "

وثمة خطأ آخر وهو قوله في الحديث : " فرق " وإنما هو عندهم بلفظ : " فصل "

فتأمل كم في كلام هذا الشيخ الأزهري من جهل بالحديث ومصطلحه فلا عجب من تلميذه الغزالي أن يصدر منه ما هو أعجب وأغرب كما سيأتي الأمر الذي يدل على أن الأزهر لم يكن له عناية بتدريس الحديث دراية ورواية وأكبر دليل على ذلك أننا لا نرى في هذا العصر محدثا معروفا مشهورا بآثاره ومؤلفاته تخرج من (الأزهر الشريف) ويكفينا تدليلا على ما أقول هذا الكلام الهزيل من شيخهم هذا الكبير والله المستعان

٥ – قوله : " ومثل ذلك الموسيقى " فأقول : هذا قياس وهو يدل على أن الشيخ كتلميذه الغزالي يرفض الأحاديث المحرمة لآلات الطرب ومنها حديث البخاري الآتي (ص

٣٨) أو أنه يقبلها ولكنه لا يحسن القياس لأنه لا قياس في مورد النص كما يقول علمـــاء الأصول وهذا ما أستبعده كيف لا وقد ألف في " أصول الفقه " أو أنه من (العقلانـــيين) كتلميذه لا يقف أمامه أصل ولا فرع لا حديث ولا فقه إنما هي الأهواء تتجارى . . ومع ذلك يقول فيه الزركلي رحمه الله في كتابه " الأعلام " : " أكبر علماء الشريعة الإسلامية في عصره "

٦ – قال : " . . فريقا يميل إلى الاستماع . . كالحسن البصري وفريقا لا يميل إليـــه كالشعبي "

كذا قال الشيخ غفر الله له جعل الغناء المحرم قضية ذوقية محضة مثل كـــل المباحـــات كالأطعمة والأشربة من شاء فعل ومن شاء ترك و لم يكتف بهذا بل نسب إلى السلف خلاف الثابت عنهم فالحسن البصري بريء مما نسب إليه فقد روى ابن أبي الدنيا في " ذم الملاهي " (رقم ٦٢ و ٦٣ منسوختي) بإسنادين عنه قال :

صوتان ملعونان : مزمار عند نعمة ورنة عند مصيبة

وقد صح هذا مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم كما سيأتي في الرسالة إن شاء الله تعالى : (الحديث الثاني) (ص ٥١)

وأما الشعبي فقد روى ابن أبي الدنيا أيضا (رقم ٥٥) بسند صحيح عنه :

أنه كره أجر المغنية

وروى (رقم ٤٥) بسند صحيح عن القاسم بن سلمان وثقه ابن حبان عنه قال :

لعن المغني والمغنى له

وروى ابن نصر في " قدر الصلاة " (ق ١٥١ / ٢) بسند جيد عنه قال :

إن الغناء ينبت النفاق في القلب كما ينبت الماء الزرع وإن الذكر ينبت الإيمان في القلب كما ينبت الماء الزرع

فهل مثل هذا وذاك يقوله الشعبي بميله الشخصي ؟ فاللهم هداك

وأما قوله : " فمن المتفق عليه . . " فقد ظهر بطلانه مما سبق فلا نطيل الكلام بالرد عليه

وفي غرة شهر شعبان من سنة (١٣٧٥) أوقفني بعض الإخوان على مجموعة " رسائل ابن حزم الأندلسي " بتحقيق الدكتور إحسان رشيد عباس في جملتها " رسالة في الغناء الملهي أمباح هو أم محظور ؟ " ذهب فيها إلى إباحة الغناء وآلات الطرب على اختلاف أنواعها فتصورت مبلغ الأثر السيئ الذي سيكون لهذه الرسالة في قلوب قرائها من الخاصة وطلاب العلم فضلا عن العامة وذلك لأمرين :

الأول : شهرة ابن حزم العلمية في العالم الإسلامي وإن كان ظاهري المذهب لا يأخذ بالقياس خلافا للأئمة الأربعة وغيرهم

والآخر : غلبة الهوى على أكثر الناس فإذا رأوا مثل هذا الإمام يذهب إلى إباحة ما يتفق مع أهوائهم لم يصدهم شيء بعد ذلك عن اتباع أهوائهم بل قد يجدون في ما يسمعون من بعض المشايخ ما يسوغ لهم تقليدهم إياه كقولهم : " من قلد عالما لقي الله سالما " وبعضهم يتوهمه حديثا ولا أصل له وإن كان ابن حزم رحمه الله ينهى عن التقليد ويحرمه أشد التحريم

يضاف إلى ذلك قلة العلماء الناصحين الذين يذكرون الناس بالحكم الصحيح في هذه المسألة والأحاديث الصحيحة الواردة فيها وكثرة ما يكتب ويذاع مخالفا لها فيتوهمون أن ما

قاله ابن حزم صحيح ولا سيما وهم يقرؤون لبعض العلماء المعاصرين فتاوى تؤيد مذهبه وتنشر في بعض المجلات الإسلامية السيارة أو تذاع بالتلفاز في بعض البلاد العربية ومن ذلك مقال آخر نشرته مجلة " الإخوان المسلمون " أيضا في العدد (٥) تحت عنوان " الموسيقى الإسلامية " جاء فيه :

و (السمفونية) هي : أرقى ما وصل إليه عباقرة الموسيقى أمثال بيتهوفن " و " شورب " و " موزار " و " تشايكوفسكي " وهي تعبير عن عواطف وإحساسات تنعكس من الطبيعة أو الإنسان ويجمع لها أكبر عدد من العازفين المهرة بأحدث الآلات على اختلافها حتى يكون التعبير أقرب إلى الحقيقة بقدر الإمكان . وقد تألفت فرق ل (السمفونية) المصرية تضم أكثر من ثلاثين عازفا ساعدتهم جمعية الشبان المسيحية ( ) وعزفت في (الجامعة الأمريكية) ( ) فما أجدرنا بهذا وما أحوجنا إلى داعية ( ) من نوع جديد سوف يكون فتحا في عالم الموسيقى وتقدما عالميا لها وحينئذ يبرز لون فريد يسيطر على أفئدة العالم هو " الموسيقى الإسلامية " ( ) بدلا من الموسيقى الشرقية . . "

قلت : فهذا من أكبر الأدلة على أن استباحة الآلات الموسيقية قد فشت بين المسلمين حتى اللذين ينادون منهم بإعادة مجد المسلمين وإقامة دولة الإسلام كالإخوان المسلمين مثلا ولولا ذاك لما استجازت مجلتهم أن تنشر هذا المقال الصريح في استحلال ما حرم الله من الموسيقى بل والدعوة إليها وليس هذا فقط بل وسماها " الموسيقى الإسلامية " على وزن " الاشتراكية الإسلامية " و " الديموقراطية الإسلامية " وغيرها مما يصدق عليها قوله تبارك وتعالى : (إن هي إلا أسماء سميتموها أنتم وآباؤكم ما أنزل الله بها من سلطان) وقد أشار النبي صلى الله عليه وسلم إلى شيء من ذلك بقوله : " ليستحلن طائفة من أمتي الخمر باسم يسمونها " وفي رواية : يسمونها بغير اسمها " . وهو مخرج في " الصحيحة " (٩٠) وسيأتي (ص ٨٦)

وإني لأخشى أن يزداد الأمر شدة فينسى الناس هذا الحكم حتى إذا ما قام أحد ببيانه أنكر ذلك عليه ونسب إلى التشدد والرجعية كما جاء في حديث عبد الله ابن مسعود رضي الله تعالى عنه :

كيف أنتم إذا لبستكم فتنة يهرم فيها الكبير ويربو فيها الصغير ويتخذها الناس سنة فإذا غيرت قالوا : غيرت السنة قيل : متى ذلك يا أبا عبد الرحمن ؟ قال :

إذا كثرت قراؤكم وقلت فقهاؤكم وكثرت أمراؤكم وقلت أمناؤكم والتمست الدنيا بعمل الآخرة [وتفقه لغير الدين] "

رواه الدرامي (١ / ٦٤) والحاكم (٤ / ٥١٤ - ٥١٥) بسند صحيح والدرامي أيضا وابن عبد البر في " جامع بيان العلم وفضله " (١ / ١٨٨) من طريق أخرى عنه بسند حسن وفيه الزيادة التي بين المعكوفتين وهو موقوف في حكم المرفوع لأنه من أمور الغيب التي لا تدرك بالرأي ولا سيما وقد وقع كل ما فيه من التنبؤات . والله المستعان

من أجل ذلك رأيت أنه لابد من تأليف رسالة أبين فيها حكم الشرع في الموسيقى وأرد على ابن حزم قوله بإباحتها و أ بين أوهامه في تضعيفه الأحاديث الصحيحة المحرمة لها (ليحيا من حي عن بينة) وبذلك تقوم الحجة على من لا علم عنده ويتخذ منها المهتدي برهانا لإقناع من يريد الهداية ويخشى ربه

دمشق ٢٤ شعبان سنة ١٣٧٥ ه محمد ناصر الدين الألباني

ذلك ما كنت كتبته منذ أكثر من أربعين سنة ومع الأسف فقد ازداد الأمر شدة كما كنت ظننت من قبل وكثر البلاء والافتتان بالأغاني والموسيقى لتيسر وسائل الاستماع كالراديو والمسجلات والتلفاز والإذاعات وسكوت كثير من العلماء عن الإنكار بل تصريح

بعضهم ممن يظن الكثيرون أنهم من كبار العلماء بإباحتها وتكاثرت وتنوعت المقالات التي تنشر في بعض الجرائد والمجلات في إباحة الآلات الموسيقية وإنكـــار تحريمهـــا وتضـــعيف الأحاديث الواردة فيها ضاربين عرض الحائط بالحفاظ المصححين لها ومذاهب الأئمة القائلين بمدلولاتها لا يتعرضون لذكرها حتى إن عامة القراء يتوهمون أن لا وجود لها أو من كاتبين مغمورين ليسوا في العير ولا في النفير كما يقال والأمثلة كثيرة وكثيرة جدا فحسبي الآن مثالا واحدا نشر في جريدة (الرباط) الأردنية عدد (٩ – ١٥ حزيران ١٩٩٣) فقد جاء فيها ثلاث مقالات في إباحتها لثلاثة منهم أخطرها وأسوأها مقالة المدعو (حسان عبد المنان) فإنه نصب نفسه محققا للرد على المحدثين الذين صححوا حديث البخاري الآتي في تحريم المعازف بطرق ملتوية وادعاء علل كاذبة لم يقل بها حتى ابن حزم الذي يعتبر إمام هؤلاء المقلدين في التضعيف كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى

وقد مهد لهم في الإنكار والتضعيف بعض المشهورين من العلماء المعاصرين كالشـــيخ يوسف القرضاوي تقليدا منه للشيخ محمد أبو زهرة – وقد تقدمت فتواه في ذلك ولعله من تلامذته الذين تخرجوا من مدرسته ورضعوا من لبانته – فقد صرح في كتابه " الحلال والحرام " بقوله (ص ٢٩١ الطبعة ١٢) تحت عنوان (الغناء والموسيقى) :

ومن اللهو الذي تستريح إليه النفوس وتطرب له القلوب وتنعم به الآذان : الغناء . . ولا بأس بأن تصحبه الموسيقى غير المثيرة

واستروح في ذلك إلى مذهب ابن حزم وتضعيفه لأحاديث التحريم فنقل (ص ٢٩٣) عنه أنه قال :

كل ما روي فيها باطل موضوع

وتجاهل الشيخ عفا الله عنا وعنه الردود المتتابعة مر السنين على ابن حزم من قبل أهل الاختصاص في الحديث وحفاظه وممن هو أعلم منه فيه كابن الصلاح وابن تيمية وابن حجر وغيرهم ممن يأتي ذكرهم

كما تجاهل المبالغة الظاهرة في حكم ابن حزم على الأحاديث بالبطلان والوضع فإنه لا يلزم من وجود علة في الحديث الحكم عليه بالوضع ولا سيما إذا كان في " صحيح البخاري " كما لا يخفى على المبتدئين في هذا العلم فكيف وهناك أحاديث أخرى صحيحة أيضا كما سيأتي فلو كانت ضعيفة لأعطى مجموعها للموضوع قوة فالحكم عليها كلها بالبطل والوضع – مما لا شك فيه – أنه ظاهر البطلان

ولقد سار على هذا المنوال من التجاهل لعلم ذوي الاختصاص صاحبه الكاتب الشهير الشيخ محمد الغزالي المصري في كتابه الأخير : " السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث " تجلى فيه ما كان يبدو منه أحيانا في بعض كتبه ومقالاته التي يبثها هنا وهناك من الانحراف عن الكتاب والسنة وفقه الأئمة أيضا خلافا لما يوهم قراءه.بمثل قوله في مقدمة كتابه المذكور (ص ١١) :

وأؤكد أولا و أخيرا أنني مع القافلة الكبرى للإسلام هذه القافلة التي يحدوها الخلفـــاء الراشدون والأئمة المتبوعون والعلماء الموثوقون خلفا بعد سلف ولاحقا يدعو لسابق

وهذا كلام جميل ولكن أجمل منه العمل به وجعله منهج حياة ولكن مع الأسف الشديد هو من الكلام الذي يقال في مثله : (اقرأ تفرح جرب تحزن) إذ أن الرجل قد انكشـــف مذهبه أخيرا بصورة جلية جدا أنه ليس " مع القافلة الكبرى . . " إلخ بل ولا مع الصغرى

وإنما هو مع أولئك (العقلانيين الشذذ) الذين لا مذهب لهم إلا اتباع ما تزينه لهم عقولهم فيأخذون من كل مذهب ما يحلو لهم مما شذ وند وقد قال بعض السلف : " من حمل شاذ العلم حمل شرا كبيرا " ومع ذلك فهو يحشر نفسه في زمرة الفقهاء الذين يستدركون على المحدثين شذوذا أو علة خفيت عليهم والحقيقة أن الرجل لا علم عنده بالحديث ولا بالفقه المستنبط منه وإنما هي العشوائية العمياء المخالفة لما عليه علماء المسلمين من المحدثين والفقهاء في أصولهم وفروعهم

فهو إذا صادم رأيه حديث صحيح نسفه بدعوى باطلة من دعاويه الكثيرة فيقول مثلا : ضعفه فلان وهو يعلم أن غيره ممن هو أعلم منه أو أكثر عددا صححه كما هو موقفه من حديث البخاري الآتي في (المعازف) وتارة يرده بدعوى أنه حديث آحاد وهو يعلم أيضا أن خبر الآحاد حجة في الفقهيات والعمليات بالاتفاق وإذا لم يستطع رفضه لسبب أو آخر رد العمل به بقوله : ليس قطعي الدلالة وهو يعلم أيضا أنه لا يشترط ذلك عند العلماء وإنما يكفي فيها الظن الراجح عندهم وإلا قلبنا عليه دعواه ورددنا عليه كل مخالفاته لأنها لم تبن يقينا على دليل قطعي الثبوت قطعي الدلالة وإلا لم يكن هناك خلاف وإن كان الحديث في العمليات والغيبيات رده بقوله : " لا يتصل بعقيدة ولا يرتبط به عمل " أو قد يختلق له معنى من فكره هو في نفسه باطل فيلصقه بالحديث وهو منه بريء وأما كلام العلماء في الدفاع عن الحديث وتفسيره بعلم فهو يستعلي عليه ويرفضه طاعنا فيهم بما هو أهل له وأولى به كمثل قوله (ص ٢٩) :

نقول نحن : هذا الدفاع كله خفيف الوزن وهو دفاع تافه لا يساغ يعارض به العلماء وهم شراح الحديث المازري والقاضي عياض والنووي الذي عنه نقل الكلام المشار إليه ولكنه دلس على القراء فإنه ابتدأ المنقول بقوله : " قال المازري . . . " . وجاء في آخر المنقول : " واختاره المازري والقاضي عياض "

وهذا من تمام الكلام المنقول . وإنما نقله عن " شرح النووي لمسلم " والنووي هو الذي قال : " قال المازري . . " إلخ

فكان عليه أن يعزوه إليه ولكنه لم يفعل لأنه يعلم منزلة الإمام النووي وشهرته عند المسلمين فلم ير من سياسته أن ينبه أيضا إلى " تفاهته "

تلك بعض مواقفه المذبذبة تجاه الأحاديث الصحيحة المرفوضة عنده

أما إذا كان الحديث ضعيفا أو لا أصل له فهو يجعله صحيحا قويا مسندا بعقله المشرع يبطل به ما صح في الشرع فيقول ردا على من ضعفه أو قد يضعفه :

لكن معناه متفق مع آية من كتاب الله أو أثر من سنة صحيحة

انظر كلمته في مقدمة كتابه " فقه السيرة " حول تخريجي لأحاديثه تحت عنوان " حول أحاديث الكتاب " تجد تحته تصريحه بأنه يصحح الحديث الضعيف عند المحدثين ويضعف الصحيح عندهم بناء على ماذا ؟ أعلى الشروط المعروفة عند علماء الحديث وحكاها هو في أول كتابه " السنة " (ص ١٤ ١٥) ذرا للرماد في العيون ؟ كلا فهو في قرارة نفسه لا يؤمن بها والله أعلم ولئن آمن بها فهو لا يحسن تحقيقها وإنما اعتماده مجرد رأيه وزعمه أن معناه صحيح ولا يشعر المسكين بمبلغ الضلال الذي وقع فيه بسبب إعجابه برأيه واستخفافه بعلم الحديث وبأهله أنه ألحق نفسه بتلك الطائفة من الكذابين والوضاعين الذين كانوا كلما رأوا حكمة أو كلاما حسنا جعلوه حديثا نبويا فلما ذكروا بقوله صلى الله عليه وسلم : " من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار " قالوا : نحن لا نكذب عليه وإنما نكذب له ذلك هو موقف كل (من اتخذ إلهه هواه وأضله الله على علم . .) الآية . بل هو قد يزيد عليهم فيبطل بمثله حكما شرعيا ثابتا بالأحاديث الصحيحة وأعني بذلك قوله (ص ١٨) :

وقاعدة التعامل مع مخالفينا في الدين ومشاركينا في المجتمع أن لهم ما لنا وعليهم ما علينا فكيف دم قتيلهم ؟

أقول فيه من المخالفات للشرع والعلم ما يأتي :

أولا : قوله : " لهم ما لنا وعليهم ما علينا " يشير إلى حديث ذكره بعض فقهاء الحنفية ممن لا علم عندهم بالحديث وأن النبي صلى الله عليه وسلم قاله في أهل الذمة وهو حديث لا أصل له في شيء من كتب السنة كما أشار إلى ذلك الحافظ الزيلعي الحنفي في " نصب الراية " وهو مخرج في المجلد الخامس من " سلسلة الأحاديث الضعيفة " برقم (٢١٧٦) وهو تحت الطبع

ثانيا : هذه الجملة التي صيروها حديثا مستقلا هي في الحقيقة قطعة من حديث صحيح ورد فيمن أسلم من المشركين فهم الذين قال فيهم النبي صلى الله عليه وسلم : " لهم ما لنا وعليهم ما علينا " هكذا هو في " سنن الترمذي " وغيره من حديث سلمان رضي الله عنه وفي " صحيح مسلم " وأبي عوانة وابن حبان وابن الجارود من حديث بريدة بن الحصيب رضي الله عنه وهما مخرجان في " الإرواء " (ص ١٢٤٧) و " صحيح أبي داود " (٢٣٥١ ٢٣٥٢)

فأبطل الغزالي هذا الحديث الصحيح برأيه الفج وجهله الفاضح بالسنة متوكئا على الحديث الذي لا أصل له تالله إنه لو لم يكن في كتابه إلا هذه المخالفة بل الطامة لكان كافيا لإهباط قيمة كتابه وإسقاط مؤلفه من زمرة الفقهاء أما الكتابة فهي له أما العلم والفقه فله رجال فكيف وهناك عشرات بل مئات الطامات التي تولى بيان بعضها ( ) إخواننا الأساتذة والمشايخ الذين ردوا عليه جزاهم الله خيرا

ومنها :

ثالثا : لقد أشار بقوله : " فكيف بهدر دم قتيلهم ؟ " إلى إنكاره لقوله صلى الله عليه وسلم : " لا يقتل مسلم بكافر " وهو صحيح أيضا رواه البخاري وغيره عن علي والترمذي وغيره عن ابن عمرو وغيرهما وهو مخرج في " الإرواء " (٢٢٠٨ ٢٢٠٩) وبه أخذ جمهور العلماء ومنهم ابن حزم في " المحلى " الذي قلده فيما أخطأ وفي إبطاله لحديث (المعازف) و لم يقلده هنا وقد أصاب فاعتبروا يا أولي الألباب

وأما الحديث الذي يذكره بعض الكتاب المعاصرين كالمودودي رحمه الله تقليدا لمذهبه الحنفي أن النبي صلى الله عليه وسلم قتل مسلما بذمي فهو منكر لا يصح كما قال بعض الأئمة وقد تكلمت عليه في " سلسلة الأحاديث الضعيفة " برقم (٤٦٠) مفصلا

ثم إنني لأتساءل أنا وكل ذي لب منصف : لم أهدر الشيخ الغزالي العمل بهذا الحديث الصحيح وهو موافق لعموم قوله تعالى : (أفنجعل المسلمين كالمجرمين . ما لكم كيف تحكمون) ؟ وإن كان قد سيق في غير هذا السياق فإن الغزالي نهم في التمسك بعموم القرآن ولو كان مخصصا بالأحاديث النبوية والأمثلة على ذلك كثيرة منها ما تقدم قريبا من إنكاره على كافة العلماء محدثين وفقهاء جعلهم دية المرأة على النصف من دية الرجل ونسبهم إلى مخالفتهم لظاهر الكتاب يعني قوله تعالى : (النفس بالنفس)

رابعا : تأمل معي أيها القارئ الكريم تلطف الشيخ الغزالي مع أعداء الله : اليهود والنصارى بقوله : " مخالفينا في الدين " وقد يقول فيهم أحيانا : " إخواننا " وقابل ذلك بمواقفه العديدة تجاه إخوانه في الدين كيف يشتد على علمائهم الأموات منهم والأحياء وبخاصة طلاب العلم منهم وقد مرت بك قريبا بعض الأمثلة مما قاله في أهل الحديث وشراحه فيا ترى أذلك مما أودعه في كتابه " خلق المسلم " ؟ أم هو مخالفة صريحة لمثل قوله تعالى : (

أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين) ؟ وقوله عز وجل : (يا أيها الذي آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون . كبر مقتا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون) ؟

تلك نماذج قليلة من مواقف للشيخ الغزالي كثيرة تجاه الأحاديث النبوية الصحيحة والأحاديث الضعيفة يأخذ منها ما يشاء ويرفض منها ما خالف هواه دون أن يستند في ذلك على قاعدة تذكر عند أحد من العلماء بل هي العشوائية العمياء كما تقدم

ذكرت ذلك ليتبين القراء طريقته في رفضه للأحاديث الصحيحة عند أهل الاختصاص من العلماء فلا هو منهم علما حتى يستطيع معرفة الصحيح من الضعيف انطلاقا من قواعدهم وكتابه " فقه السيرة " بتخريجي إياه وما تقدم من الأمثلة دليل قاطع على ذلك ولا هو معهم كما قال الله تعالى : (وكونوا مع الصادقين) وقال : (فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون) ومقدمته لتخريجي المشار إليه وما سبق من الأمثلة أيضا يؤكد كل ذلك فمن لم يكن من أولئك العلماء ولا هو معهم فالأحرى به أن يكون لسان حاله – على الأقل – كما قال ذلك الشاعر الجاهلي :

وهل أنا إلا من غزية إن غوت غويت وإن ترشد غزية أرشد

وختام ذلك موقفه من حديث البخاري في المعازف وأسلوبه في تضعيفه إياه فهذا وحده يكفي للدلالة على أنه لا ينطلق في نقده للأحاديث إلا من الهوى والظن الأعمى فقد قال : (ص ٦٦ – ٦٧) لأحد علماء الخليج وهو يناقشه في ليلة النصف من شعبان : " أظن الأحاديث التي وردت في ليلة النصف أقوى من الأحاديث التي وردت في تحريم الغناء "

وظنه هذا كاف لإدانته بالجهل وإلقاء الكلام على عواهنه مما يذكرني بقوله تعالى في الكفار الشاكين في البعث : (ما ندري ما الساعة إن نظن إلا ظنا وما نحن بمستيقنين) فإن

أحاديث ليلة النصف إن كان المقصود منها ما يتعلق بالأمر بقيام ليلها وصيام نهارها – كما هو الظاهر من مناقشته لذلك العالم – فهو حديث واحد لا يوجد سواه وإسناده ضعيف جدا – بل هو موضوع في نقدي – كما هو مبين في المجلد الخامس من " سلسلة الأحاديث الضعيفة " برقم (٢١٣٢) يسر الله طبعه . وإن كان المقصود حديث المغفرة لجميع الخلق إلا من استثني فيه فهو حديث واحد أيضا جاء من طرق عن جمع من الصحابة وبألفاظ مختلفة لا يسلم طريق منها من علة ولذلك ضعفها أكثر العلماء كما قال ابن رجب وصحح أحدها ابن حبان وفيه انقطاع فمن الممكن تصحيحه أو تحسينه على الأقل لتلك الطرق ومن أجلها خرجته في " السلسلة الصحيحة " (١١٤٤) وجعلته من حصة كتابي الجديد " صحيح موارد الظمآن " (. . . / ١٩٨٠) وهو تحت الطبع فأين هذا من أحاديث تحريم الغناء والموسيقى وكثرتها وصحة أسانيد الكثير منها مع اتفاق ألفاظها على تحريمها كما يأتي بيانه ؟ فأين هذه الأحاديث من تلك أيها المتهوك ومعذرة من الكاتب الأديب مع غير إخوانه المسلمين فهذا الوصف مع كونه بحق فهو أقل بكثير مما شتمت به سلفنا وعلماءنا وطلاب السنة العاملين بها بحيث لو أراد أحدهم أن يرد إليك بضاعتك هذه لما استطاع إلا أن يكون سليط اللسان كاتبا مثلك

ثم ذكر الغزالي رد العالم الخليجي عليه فقال عنه :

" فأجاب مستنكرا : هذا غير صحيح إن تحريم الغناء وآلاته ثابت في السنة النبوية "

قلت : وهذا حق لا يزيغ عنه إلا هالك

ثم قال الغزالي :

قلت له : تعال نقرأ سويا ما قاله ابن حزم في ذلك الموضوع ثم انظر ماذا تفعل . . قال ابن حزم كذا قال و لم يذكر ما جرى فيما بعد بينهما ولعل ذلك العالم أفهمه بأن هذا ليس من أساليب العلماء وإنما هو أسلوب الجهلة المقلدين الذين يحتجون بأقوال العلماء ولو كانت مخالفة للكتاب والسنة وإنما العالم الذي يقرع الحجة بالحجة فإذا رضيت لنفسك الاحتجاج بابن حزم فماذا تقول في علماء الإسلام من المحدثين والفقهاء الذين ردوا على ابـــن حـــزم تضعيفه لحديث البخاري وغيره كابن الصلاح والنووي وابن تيمية وابن القيم وغيرهم كما يأتي ؟ لو قيل له هذا لأبى واستكبر وقال : عترة ولو طارت والمقصود الآن بيان ما في نقل الرجل عن ابن حزم لقد سود ثلاث صفحات ساق فيها عشرة أحاديث آخرها حـــديث البخاري الذي أعله ابن حزم بعلتين : الانقطاع وتردد الراوي في اسم الصحابي كما سيأتي فلم يذكر هذه وذكر مكانها قوله :

ومعلقات البخاري يؤخذ بها ( ) لأنها في الغالب متصلة الأسانيد لكن ابن حزم يقول : إن السند هنا منقطع لم يتصل ما بين البخاري وصدقة بن خالد راوي الحديث

وليس غرضي الآن الرد على ابن حزم فهو إسناد متصل والرد عليه آت وإنما بيان جهل هذا الناقل عن ابن حزم فأقول :

أولا : قوله : " ومعلقات البخاري يؤخذ بها . . "

فيه خطأ وتدليس :

أما الخطأ فلأن الأخذ ليس على إطلاقه في علم المصطلح الذي لا قيمة له عنده مطلقا إلا إذا وافق الرأي أو الهوى وإنما ذلك إذا كان التعليق بصيغة الجزم مثل (روى) و (عن) و (

قال) كما في هذا الحديث وبتفصيل يذكر في محله من هذه الرسالة إن شاء الله (ص ٣٩ ٤٠) و (٨٢ ٨٥) من الفصل الثالث

وأما التدليس فهو قوله : " يؤخذ بها " بالبناء للمجهول أي عند غيره وأما هو فلم يقل : " نأخذ بها " لأنه قد لا يأخذ بها كما فعل هنا وكيف لا وهو كثيرا ما لا يقبل ما رواه البخاري موصولا ولو كان معه مسلم وبقية الستة بل الستين من الأئمة وقد مضت بعض الأمثلة

ثانيا : هو يجهل أن هشام بن عمار من شيوخ البخاري فقوله : " قال هشام بن عمار . . " ليس تعليقا بل هو متصل لأنه لا فرق بالنسبة للبخاري بين قوله : " قال هشام " أو : " حدثني هشام " كما سيأتي بيانه في (الفصل الثالث) المشار إليه آنفا وبكلام قوي لابن حزم نفسه أيضا

ثالثا : لم ينتبه وهو اللائق به لخطأ ابن حزم في قوله : " لم يتصل ما بين البخاري وصدقة " فإن الانقطاع المزعوم إنما هو بين البخاري وهشام فإن هشاما بين البخاري وصدقة كما سيرى القراء ذلك جليا في سنده الآتي (ص ٣٩)

رابعا : ومن باب أولى أن لا يتنبه لغلو ابن حزم وشدته في رد ما لا يعلم من حديث نبيه صلى الله عليه وسلم ولا غرابة في ذلك فإن الطيور على أشكالها تقع فله النصيب الأوفى مما قيل فيه : " لسان ابن حزم وسيف الحجاج شقيقان " أعني ما قاله ابن حزم في الحديث الثامن الذي نقله الغزالي عنه : " نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صوتين ملعونين : صوت نائحة وصوت مغنية " . فقال فيه ابن حزم : " لا ندري له طريقا وهذا لا شيء "

وفي نقل الغزالي عنه (ص ٦٩) : " وسنده لا شيء "

فقول ابن حزم : " وهذا لا شيء " من تشدده وتنطعه فإن العلماء يقولون فيما لم يجدوا له طريقا أو إسنادا : " لا نعلم له أصلا " أو مع المبالغة : " ليس له أصل " كما يقول بعض الحفاظ المتقدمين كالعقيلي والأول هو الصواب وبخاصة لمن لم يكن من حفاظ الحديث والمتخصصين فيه كابن حزم ذلك هو الواجب في أمثاله ومقلديه كالغزالي خشية أن يقعوا في تكذيب حديث قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه لا يقل إثما عن الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد قال تعالى في المشركين : (بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه) فإن الحديث المذكور له إسنادان من حديث عبد الرحمن ابن عوف وأنس بن مالك أخرجهما جمع من الحفاظ المشهورين كما يأتي في محله من الرسالة منهم الطيالسي والبزار وهما من الحفاظ المعروفين عند ابن حزم وممن أشاد هو بمسنديهما كما نقله عنه الحافظ الذهبي في " السير " (١٨ / ٢٠٢) والحديث في " الترغيب " وغيره كما يأتي فلم لم يرجع الغزالي إليه لا أريد أن أقول : إنه كالنعامة مع الصياد

خامسا : لم يرو الغزالي غليله في رد الحديث بقول ابن حزم المتقدم : " وهذا لا شيء " بل حرفه فقال : " وسنده لا شيء " كما تقدم

وهذا من بالغ جهله بهذا العلم أو شدة غفلته لسيطرة الهوى عليه وقديما قيل : " حبك الشيء يعمي ويصم " ذلك لأن هذا القول المحرف لا يلتئم مع قول ابن حزم : " لا ندري له طريقا " إذ لا يصح في عقل إنسان أن يجمع بين هذا النفي المطلق للطريق وهو السند وبين إسناده للسند ولو مع الإشارة لضعفه بقوله : " وسنده لا شيء " وذلك في مكان واحد فاعرف نفسك أيها الشيخ تعرف ربك وتأدب بتأديب رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ليس منا من لم يجل كبيرنا ويرحم صغيرنا ويعرف لعالمنا حقه " . " التعليق الرغيب " (١ / ٦٦)

فاعرف أيها الشيخ وأنت على حافة قبرك قدر علماء الحديث والسنة وفقهاء هذه الأمة ولا تشذ عنهم قيد شعرة مغترا بجدلك وقلمك وكتابتك ونبينا صلوات الله وسلامه عليه يقول : " إن أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم " . متفق عليه . وأنت تعلم يقينا أن الحياة المادية بله الحياة الدينية لا تستقيم في مجتمع إذا لم يعتمد أفراده في كل علم على ذوي الاختصاص منهم ولا حاجة لضرب الأمثلة على ذلك فالأمر بدهي جدا فلا يرجع مثلا من كان يريد معرفة صحة حديث أو فقهه إلى كاتب أو داعية إسلامي لا يدري ما الحديث وما الفقه ولا يدري أصولهما ولا المصادر التي يجب الرجوع إليها أو يدري ولا يتمكن من ذلك لسبب أو آخر كما قيل :

وإذا لم تر القمر بازغا فسلم لأناس رأوه بالأبصار

فلا أنت منهم وما أظن يبلغ بك الكبر أو المكابرة أن تنكر ذلك ولا أنت سلمت لهم بل نصبت نفسك للرد عليهم مع الاستهزاء بأقوالهم والسخرية بهم كأنك لم تعلم أو علمت و لم تؤمن بمثل قوله صلى الله عليه وسلم : " الكبر بطر الحق وغمص الناس " " الصحيحة " (١٣٤ و ١٦٢٦) . وقوله : " ثلاث مهلكات : شح مطاع وهوى متبع وإعجاب المرء بنفسه " . " الصحيحة " (١٨٠٢) . وقوله : " لو لم تكونوا تذنبون خشيت عليكم أكثر من ذلك : العجب " . " الصحيحة " (٦٥٨) . فاخش ما خشي عليك رسول الله صلى الله عليه وسلم وإلا كنت من الهالكين

هذه نصيحة أوجهها إليك والدين النصيحة وأنت على حافة قبرك مثلي وإلى كل من سلك سبيلك في الخروج على المحدثين والفقهاء وما أكثرهم في هذا الزمان كذاك السقاف وظله المدعو (حسان عبد المنان) الذي اشتط في تتبع الأحاديث الصحيحة وتضعيفها مخالفا لحفاظ الحديث ونقادها متظاهرا أنه مجتهد في ذلك غير مقلد مموها على القراء بأمور مخالفة

للواقع وقد تيسر لي الرد عليه في بعض ما ضعف وبينت أنه متسلق على هذا العلم يريد البروز والظهور ويصدق عليه قول الحافظ الذهبي : " وكيف يطير ولما يريش " ومن تلك الأحاديث حديث البخاري هذا وقد تفنن في تضعيفه وجاء بما لم تأت به الأوائل حتى ولا ابن حزم وقد بينت جهله في ذلك وإنكاره وقلبه للحقائق مفصلا في " الاستدراكات " آخر المجلد الأول من الطبعة الجديدة من " سلسلة الأحاديث الصحيحة " ولعله ييسر لي ذكر شيء من ذلك في رسالتي هذه أثناء تبييضها إن شاء الله تعالى

فيا أيها الشيخ لعل هذا المعتدي على الأحاديث الصحيحة وأمثاله هم ثمرة من ثمارك المرة في تهجمك على السنة الصحيحة وأئمتها وعدم الاعتداد بأقوالهم تصحيحا وتضعيفا حتى انتشرت الفوضى العلمية وضربت أطنابها بين صفوف الأمة وشبابها وصار الواحد منهم يصحح ويضعف حسبما يشتهي ويهوى فتب إلى الله تبارك وتعالى من هذه السنة السيئة وأمثالها وإلا كان عليك وزرها ووزر من اتبعك عليها وسله تعالى حسن الخاتمة فقد قال صلى الله عليه وسلم :

إن الرجل ليعمل عمل أهل الجنة فيما يبدو للناس وهو من أهل النار وإن الرجل ليعمل عمل أهل النار فيما يبدو للناس وهو من أهل الجنة [وإنما الأعمال بالخواتيم] متفق عليه والزيادة للبخاري . " ظلال الجنة " (١ / ٩٦ ٩٧)

(ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم) وصلى الله تعالى على محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم

وسبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك

عمان شهر محرم سنة (١٤١٥) محمد ناصر الدين الألباني

تمام المنة في التعليق على فقه السنة

مقدمة الطبعة الأولى

"إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله.

{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ}.

{يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً}.

{يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً}

أما بعد فإن كتاب فقه السنة للشيخ سيد سابق من أحسن الكتب التي وقفت عليها مما ألف في موضوعه في حسن تبويب وسلاسة أسلوب مع البعد عن العبارات المعقدة التي قلما يخلو منها كتاب من كتب الفقه الأمر الذي رغب الشباب المسلم في الإقبال عليه والتفقه في دين الله به وفتح أمامهم آفاق البحث في السنة المطهرة وحفزهم على استخراج ما فيها من الكنوز والعلوم التي لا يستغني عنها مسلم أراد الله به خيرا كما قال صلى الله عليه وسلم: "من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين" متفق عليه وهو مخرج في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" ١١٩٤

ولقد كان صدور هذا الكتاب – فيما أرى – ضرورة من ضرورات العصر الحاضر حيث تبين فيه لكثير من المسلمين أن لا نجاة مما هم فيه من الانحراف والاختلاف والانهيار وتغلب الكفار والفساق عليهم إلا بالرجوع إلى كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم يأخذون منها فقط ومن القرآن أمور دينهم ومسائل فقههم فكان لهذا لا بد لعامتهم من مصدر قريب التناول يمكن الاعتماد عليه والرجوع إليه حين يقتضيهم الأمر ويغنيهم عن المراجعات الكثيرة في الموسوعات العديدة من أجل مسائل قليلة أو كثيرة

فكان أن ألهم الله تعالى الأستاذ السيد سابق فأخرج لهم هذا الكتاب "فقه السنة" فقرب لهم الطريق وأنار لهم السبيل جزاه الله خيرا..

من أجل ذلك كنت ولا أزال أحض على اقتنائه والاستفادة مما فيه من السنة والحق – ومنذ صدور الجزء الأول منه من الحجم الصغير القديم – كل راغب في السنة وناصر للحق حتى انتشرت نسخه بين صفوف إخواننا السلفيين وغيرهم في دمشق وغيرها من البلاد السورية وغيرها فكان من نتيجة ذلك أن توجهت إلي منهم أسئلة كثيرة عن غير قليل من المسائل والأحاديث الواردة فيه فكنت أجيبهم عنها بما أعلمه وكثيرا ما كان الجواب مخالفا لما في الكتاب فقد كنت أضعف كثيرا من أحاديثه وأخطئ عديدا من مسائله فلما رأى ذلك بعض الغيورين على فقه السنة والحريصين على نشرها صحيحة بين صفوف الأمة اقترح على أن أسجل ما آخذه على الكتاب وأنشره بين الناس فاعتذرت عن ذلك أول الأمر ثم لما تكرر الطلب فيه وألح به كثير غيره رأيت أنه لا بد من إجابة طلبتهم وتحقيق رغبتهم لما في ذلك من خدمة للكتاب بل الفكرة التي يحملها ويدعو الناس إليها وهي "جمعهم على الكتاب والسنة والقضاء على الخلاف وبدعة التعصب للمذاهب..." كما صرح في مقدمته.

وعلاوة على ذلك ففيه تنزيه للكتاب مما وقع فيه من الأخطاء الفقهيـــة والأحاديـــث الضعيفة التي يتنافى وجودها مع "فقه السنة" وبهذا أكون قد حققت شيئا من الرغبة التي كان أبداها للطرفين أحد إخواننا لما ذهب إلى مصر وهي التعاون في سبيل الفكرة المذكورة عن كثب وقرب ولكن حال دون ذلك عدة أسباب أهمها: بعد الدار وتعذر اللقاء فإذ قد فاتني ذلك فلا أقل من التعاون فيها عن بعد لأنه كما قيل: ما لا يدرك كله لا يترك جله..

فلما شرح الله لذلك صدري واطمأن له قلبي شرعت في قراءة ما صدر مـــن أجـــزاء الكتاب قراءة إمعان وتدبر فكنت كلما تبين لي منه شيء يستحق ذكره والتنبيه عليه سجلته عندي وعلقته في وريقاتي فما أن انتهيت من التعليق عليها حتى تأكد لدي ضرورة ما صنعت ذلك لأنني وقفت فيها بعد هذه الدراسة على أخطاء كثيرة بعضها مهمة جدا ما كنت أتصور وجودها فيها ولذلك فإني رأيت أنه لا بد من بيانها وقد وفق الله لذلك وله الحمد والمنة.

ولعل من الفائدة أن أشير إلى نوع تلك الأخطاء بصورة مجملة ليأخذ القارئ عنها فكرة عامة فتتبين له أهمية هذا التعليق فأقول:

يمكن حصر هذه الأخطاء على وجه التقريب فيما يلي:

١ – أحاديث كثيرة سكت المؤلف عليها وهي ضعيفة.

٢ – أحاديث أخرى قواها وهي عند التحقيق واهية.

٣ – أحاديث ضعفها وهي صحيحة أو لها أسانيد أخرى صحيحة.

٤ – أحاديث ينسبها لغير "الصحيحين" وهي فيهما أو في أحدهما.

٥ – أحاديث يعزوها لأحد "الصحيحين" وغيرها ولا أصل لها فيهما.

٦ – أحاديث يوردها ولا وجود لها في شيء من كتب السنة.

٧ – سوق الحديث من طريق صحابي يسميه برواية جماعة من المحدثين وهو عند بعضهم عن صحابي آخر أو أكثر.

٨ – عزوه الحديث لمخرجه ساكتا عليه مع أن مخرجه الذي نسبه إليه عقبه بما يقدح في صحته

٩ – عدم تتبعه أدلة المسائل فكثيرا ما يسوق المسائل دون دليل يؤيدها وأحيانا يحتج لها بالقياس مع أنه يوجد فيها حديث صحيح وتارة يستدل بالعموم وفيها دليل خاص.

عدم استقصائه مسائل الفصل مثل "الأغسال المستحبة" ونحوها.

١١ – إيراده في المسالة الواحدة أقوالا متعارضة دون أن يرجح إحداها على الأخرى.

١٢ – اضطراب رأيه في بعض المسائل في المكان الواحد فيختار في أول البحث ما ينقضه في خاتمته.

١٣ – ترجيحه من الأقوال والآراء المتعارضة ما لا يستحق الترجيح لضعف دليله وقوة دليل مخالفه.

١٤ – مخالفته الحديث الصحيح الذي لا معارض له من الحديث في غير ما مسألة.

وهذا النوع الأخير من أنكر ما وقع للمؤلف فإنه لا يتفق في شيء مع توجيه المؤلف في الكتاب الناس إلى الأخذ بالسنة ولاسيما إذا عرفت أن عذره في المخالفة المشار إليها هو عدم أخذ الجمهور بالحديث في بعض المسائل أو عدم علمه بمن عمل به في مسألة أخرى وهذه

هي شبهة المقلدين في رد السنن ومحاربتها وسيأتي كلام الإمام الشافعي الذي يبطل هـــذه الشبهة ويستأصل شأفتها جزاه الله خيرا

وقد يكون من نافلة القول أن أذكر أنني لا أريد بالتعليق على الكتاب وبيان أخطائه أن أحط من قدره شيئا أو أبخس من حقه بل إنما أريد الانتصار للحق بالحق وصيانة "فقه السنة" عن الخطأ ما أمكن فإن ذلك أدعى لإقبال الناس عليه والاستفادة منه وأحرى أن يقطع ألسنة خصوم الفكرة عن التكلم فيه بحق أو بباطل فلعل المؤلف – زاده الله توفيقا – يعيد النظر

فيما كتب حتى الآن ويصحح الأخطاء التي تبينت له ويتريث في إصدار أجزاء الكتاب الأخرى١ إلا بعد أن يتبين من صحتها وسلامتها من الأخطاء ويجردها مـــن الأحاديـــث الضعيفة فإن في الصحيح ما يغني عن الضعيف.

هذا وإنني لما بدأت في التعليق على الكتاب ترددت في طريقة نقلي لكلامه أأنقله برمته أو بغالبه الذي يدل عليه أم أكتفي بنقل طرفه الأول الذي يشير إلى تتمته كما هي العـــادة في التعليقات؟ فأخذت الطريقة الأولى وهي وإن كانت تستلزم شيئا من التكرار بالنسبة لمن عنده الأصل "فقه السنة" فإنه أكثر فائدة ووضوحا لمن ليس عنده الأصل لأنه يستطيع أن يفهـــم الكلام المنتقدة والحديث المضعف ونحو ذلك دون أن يرجع إلى الأصل وقد سميته:

"تمام المنة في التعليق على فقه السنة".

والله تعالى أسال أن يجعله خالصا لوجه الله الكريم وأن ينفع به النفع العميم إنه سميـــع مجيب.

مقدمة علمية هامة

وقبل الشروع في المقصود لا بد من أن أقدم بين يدي ذلك بعض القواعد الأساسية التي لا يستغني عن معرفتها من كان يعنيه أمر التفقه في السنة ولاسيما أن طريقة التأليف تستلزم ذلك لكي نتمكن من الإحالة إليها عندما تأتي مناسبتها وبذلك أوفر علي وعلى القراء وقتا غير قليل ونعفي أنفسنا من كثير من الإعادة التي لا ضرورة إليها كما سيرى القارئ الكريم.

القاعدة الأولى رد الحديث الشاذ

اعلم أن من شروط الحديث الصحيح أن لا يكون شاذا فإن تعريف الحديث الصحيح عند المحدثين:

"هو الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه ولا يكون شاذا ولا معللا ففي هذه الأوصاف احتراز عن المرسل والمنقطع والشاذ وما فيه علة قادحة مما في روايته نوع جرح" [١].

والحديث الشاذ ما رواه الثقة المقبول مخالفا لمن هو أولى منه على ما هو المعتمد عند المحدثين[٢] وأوضح ذلك ابن الصلاح في "المقدمة" فقال ص ٨٦

"إذا انفرد الراوي بشيء نظر فيه فإن كان مما انفرد به مخالفا لما رواه من هو أولى منه بالحفظ أو أضبط كان ما انفرد به شاذا مردودا وإن لم تكن فيه مخالفة لما رواه غيره وإنما رواه هو ولم يروه غيره فينظر في هذا الراوي المنفرد فإن كان عدلا حافظا موثوقا بإتقانه وضبطه

---

[١] "مقدمة ابن الصلاح" ص ٨.

[٢] "شرح النخبة" لابن حجر ص ١٣ - ١٤

قبل ما انفرد به و لم يقدح الانفراد به وإن لم يكن ممن يوثق بحفظه وإتقانه لذلك الذي انفرد به كان انفراده خارما له مزحزحا له عن حيز الصحيح ثم هو بعد ذلك دائر بين مراتب متفاوتة بحسب الحال فإن كان المنفرد به غير بعيد من درجة الحافظ الضابط المقبول تفرده استحسنا حديثه ذلك و لم نحطه إلى قبيل الحديث الضعيف وإن كان بعيدا من ذلك رددنا ما انفرد به وكان من قبيل الشاذ المنكر..".

والشذوذ يكون في السند ويكون في المتن ولكل منهما أمثلة كثيرة سيأتي التنبيه علـــى بعضها في مواطنها إن شاء الله تعالى.

القاعدة الثانية رد الحديث المضطرب

علم مما سبق آنفا أن من شروط الحديث الصحيح أن لا يكون معللا فاعلم أن من علل الحديث الاضطراب وقد قالوا في وصف الحديث المضطرب:

"هو الذي تختلف الرواية فيه فيرويه بعضهم على وجه وبعضهم على وجه آخر مخالف له وإنما نسميه مضطربا إذا تساوت الروايتان أما إذا ترجحت إحداهما بحيث لا تقاومها الأخرى بأن يكون راويها أحفظ أو أكثر صحبة للمروي عنه أو غير ذلك من وجوه الترجيحـــات المعتمدة فالحكم للراجحة ولا يطلق عليه حينئذ وصف المضطرب ولا له حكمه.

ثم قد يقع الاضطراب في متن الحديث وقد يقع في الإسناد وقد يقع ذلك في راو واحد وقد يقع من رواة له جماعة والاضطراب موجب ضعف الحديث لإشعاره بأنه لم يضبط"[1].

---

[1] "المقدمة" ص ١٠٣ – ١٠٤.

ثم ضرب على ذلك مثلا حديث الخط الذي قواه المؤلف وسيأتي الرد عليه بإذنه تعالى في فصل السترة.

القاعدة الثالثة رد الحديث المدلس

التدليس ثلاثة أقسام:

١ – تدليس الإسناد وهو أن يروي عمن لقيه ما لم يسمعه منه موهما أنه سمعه وقد يكون بينها واحد أو أكثر ومن شأنه أنه لا يقول في ذلك: أخبرنا فلان ولا: حدثنا وما أشبهها وإنما يقول: قال فلان أو: عن فلان.. ونحو ذلك من الصيغ الموهمة للسماع.

٢ – تدليس الشيوخ وهو أن يروي عن شيخ حديثا سمعه منه فيسميه أو يكنيه أو ينسبه أو يصفه بما لا يعرف به كي لا يعرف.

٣ – تدليس التسوية وهو أن يجئ المدلس إلى حديث سمعه من شيخ ثقة وقد سمعة ذلك الشيخ الثقة من شيخ ضعيف وذلك الشيخ الضعيف يرويه عن شيخ ثقة.

فيعمد المدلس الذي سمع الحديث من الثقة الأول فيسقط منه شيخ شيخه الضعيف ويجعله من رواية شيخه الثقة عن الثقة الثاني بلفظ محتمل كالعنعنة ونحوها فيصير الإسناد كله ثقات ويصرح هو بالاتصال بينه وبين شيخه لأنه قد سمعه منه فلا يظهر حينئذ في الإسناد ما يقتضي عدم قبوله إلا لأهل النقد والمعرفة بالعلل ولذلك كان شر أقسام التدليس ويتلوه الأول ثم الثاني[1].

[1] انظر "المقدمة" وشرحها للحافظ العراقي ص ٧٨ – ٨٢.

وحكم من ثبت عنه التدليس إذا كان عدلا أن لا يقبل منه إلا ما صرح فيه بالتحديث وبعضهم لا يقبل حديثه مطلقا والأصح الأول كما قال الحافظ ابن حجر[٢]على تفصيل لهم في ذلك فليراجع من شاء كتب "المصطلح".

القاعدة الرابعة رد حديث المجهول

قال الخطيب في "الكفاية" ص ٨٨:

" المجهول عند أصحاب الحديث هو كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه ولا عرفه العلماء به ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد".

وأقل ما ترتفع به الجهالة أن يروي عن الرجل اثنان فصاعدا من المشـــهورين بـــالعلم كذلك.

قلت: إلا أنه لا يثبت له حكم العدالة بروايتهما عنه وقد زعم قوم أن عدالتـــه تثبـــت بذلك.

ثم ذكر فساد قولهم في باب خاص عقب هذا فليراجعه من شاء.

قلت: والمجهول الذي لم يرو عنه إلا واحد هو المعروف بمجهول العين وهذه هي الجهالة التي ترتفع برواية اثنين عنه فأكثر وهو المجهول الحال والمستور وقد قبل روايته جماعة بغير قيد وردها الجمهور كما في "شرح النخبة" ص ٢٤ قال:

---

[٢] شرح النخبة ص ١٨.

"والتحقيق أن رواية المستور ونحوه مما فيه الاحتمال لا يطلق القول بردها ولا بقبولها بل يقال: هي موقوفة إلى استبانة حاله كما جزم به إمام الحرمين".

قلت: وإنما يمكن أن يتبين لنا حاله بأن يوثقه إمام معتمد في توثيقه وكأن الحافظ أشار إلى هذا بقوله: إن مجهول الحال هو الذي روى عنه اثنان فصاعدا و لم يوثق"وإنما قلت: "معتمد في توثيقه" لأن هناك بعض المحدثين لا يعتمد عليهم في ذلك لأنهم شذوا عن الجمهور فوثقوا المجهول منهم ابن حبان وهذا ما بينته في القاعدة التالية

نعم يمكن أن تقبل روايته إذا روى عنه جمع من الثقات و لم يتبين في حديثه ما ينكر عليه وعلى هذا عمل المتأخرين من الحفاظ كابن كثير والعراقي والعسقلاني وغيرهم. وانظر بعض الأمثلة فيما يأتي ٢٠٤ – ٢٠٧.

القاعدة الخامسة عدم الاعتماد على توثيق ابن حبان

قد علمت مما سبق آنفا أن المجهول بقسميه لا يقبل حديثه عند جمهور العلماء وقد شذ عنهم ابن حبان فقبل حديثه واحتج به وأورده في "صحيحه" قال الحافظ ابن حجر في "لسان الميزان ":

"قال ابن حبان: من كان منكر الحديث على قلته لا يجوز تعديله إلا بعد السبر ولو كان ممن يروي المناكير ووافق الثقات في الأخبار لكان عدلا مقبول الرواية إذ الناس أقوالهم على الصلاح والعدالة حتى يتبين منهم ما يوجب القدح [فيجرح بما ظهر منه من الجرح] هذا حكم المشاهير من

الرواة فأما المجاهيل الذين لم يرو عنهم إلا الضعفاء فهم متروكون على الأحوال كلها". " الضعفاء" ٢ / ١٩٢ – ١٩٣ والزيادة من ترجمة عائذ الله المجاشعي.

ثم قال الحافظ:

"قلت: وهذا الذي ذهب إليه ابن حبان من أن الرجل إذا انتفت جهالة عينه كان على العدالة حتى يتبين جرحه مذهب عجيب والجمهور على خلافه وهذا مسلك ابن حبان في "كتاب الثقات" الذي ألفه فإنه يذكر خلقا نص عليهم أبو حاتم وغيره على أنهم مجهولـــون وكان عند ابن حبان أن جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور وهو مذهب شيخه ابـــن خزيمة ولكن جهالة حاله باقية عند غيره". هذا كله كلام الحافظ.

ومن عجيب أمر ابن حبان أنه يورد في الكتاب المذكور بناء على هذه القاعدة المرجوحة جماعة يصرح في ترجمتهم بأنه "لا يعرفهم ولا آباءهم"!

فقال في الطبقة الثالثة: "سهل يروي عن شداد بن الهاد روى عنه أبو يعفور ولست أعرفه ولا أدري من أبوه".

ومن شاء الزيادة في الأمثلة فليراجع "الصارم المنكي" ص ٩٢ – ٩٣ وقد قال بعد أن ساقها:

"وقد ذكر ابن حبان في هذا الكتاب خلقا كثيرا من هذا النمط وطريقته فيه أنه يذكر من لم يعرفه بجرح وإن كان مجهولا لم يعرف حاله وينبغي أن ينتبه لهذا ويعرف أن توثيق ابـــن حبان للرجل بمجرد ذكره في هذا الكتاب من أدنى درجات التوثيق".

ولهذا نجد المحققين من المحدثين كالذهبي والعسقلاني وغيرهما لا يوثقون من تفرد بتوثيقه ابن حبان وستأتي أمثلة كثيرة على ذلك عند الكلام على الأحاديث الضعيفة التي وثق المؤلف – أو من نقل عنه – رجالها مع أن فيها من تفرد ابن حبان بتوثيقهم من المجهولين

ومما ينبغي التنبه له أن قول ابن عبد الهادي:

" وإن كان مجهولا لم يعرف حاله" ليس دقيقا: لأنه يعطي بمفهوم المخالفة أن طريقة ابن حبان في "ثقاته" أن لا يذكر فيه من كان مجهول العين وليس كذلك بدليل قوله المتقدم في "سهل": "لست أعرفه ولا أدري من أبوه". ومثله ما يأتي قريبا.

وكذلك قول الحافظ: "برواية واحد مشهور" يوهم أن ابن حبان لا يوثق إلا من روى عنه واحد مشهور: لأنه إن كان يعني مشهورا بالثقة كما هو الظاهر فهو مخالف للواقع في كثير من ثقاته وإن كان يعني غير ذلك فهو مما لا قيمة له لأنه إما ضعيف أو مجهول ولكل منهما رواة في "كتاب الثقات" وإليك بعض الأمثلة من طبقة التابعين عنده:

١ - إبراهيم بن عبد الرحمن العذري قال ٤ / ١٠:

"يروي المراسيل روى عنه معان بن رفاعة".

ثم ذكر له بإسناده عنه مرسلا: "يرث هذا العلم من كل خلف عدوله..". الحديث.

قلت: ومعان هذا قال الحافظ نفسه فيه:

"لين الحديث".

وقال الذهبي:

"ليس بعمدة ولا سيما أتى بواحد لا يدرى من هو".

يعني إبراهيم هذا فهو مجهول العين وأشار ابن حبان إلى هذا فقال في ترجمة معان من "الضعفاء" ٣ / ٣٦: "منكر الحديث يروي مراسيل كثيرة ويحدث عن أقوام مجاهيل لا يشبه حديثه حديث الأثبات".

٢ - إبراهيم بن إسماعيل. قال ٤ / ١٤ - ١٥:

"يروي عن أبي هريرة روى عنه الحجاج بن يسار".

قلت: الحجاج هذا - ويقال فيه: ابن عبيد - قال الحافظ فيه:

"مجهول".

وكذا قال قبله أبو حاتم وغيره كما في "ميزان" الذهبي وبين وجه ذلك فقال:

"روى عنه ليث بن أبي سليم وحده"!

وليث هذا ضعيف مختلط كما هو معروف حتى عند ابن حبان ٢ / ٢٣١.

٣ - إبراهيم الأنصاري قال ابن حبان ٤ / ١٥:

"يروي عن مسلمة بن مخلد.. روى عنه ابنه إسماعيل بن إبراهيم".

قلت: وإسماعيل هذا مجهول كما قال الحافظ ومن قبله أبو حاتم.

فتبين من هذا التحقيق أن ابن حبان ترتفع جهالة العين عنده برواية واحد ولو كان ضعيفا أو مجهولا خلافا لظاهر كلام الحافظ المتقدم وإن كان

لم يجزم به فإنه قال: "وكأن ابن حبان.." وهو أخذه من قول ابن حبان الذي نقله عنه آنفا: "هذا حكم المشاهير من الرواة فأما المجاهيل.." الخ فهو منقوض بالمثال الثاني كما هو ظاهر.

وبالجملة فالجهالة العينية وحدها ليست جرحا عند ابن حبان وقد ازددت يقينا بذلك بعد أن درست تراجم كتابه "الضعفاء" وقد بلغ عددهم قرابة ألف وأربعمائة راو فلم أر فيهم من طعن فيه بالجهالة اللهم إلا أربعة منهم لكنه طعن فيهم بروايتهم المناكير وليس بالجهالة وهاك أسماءهم وكلامه فيهم:

١ – حميد بن علي بن هارون القيسي. ذكر له ١ / ٢٦٣ – ٢٦٤ بعض المناكير ثم قال:

" فلا يجوز الاحتجاج به بعد روايته مثل هذه الأشياء عن هؤلاء الثقات ... وهذا شيخ ليس يعرفه كثير أحد"

٢ – عبد الله بن أبي ليلى الأنصاري قال ٢ / ٥:

" هذا رجل مجهول ما أعلم له شيئا يرويه غير هذا الحرف المنكر الذي يشهد إجماع المسلمين قاطبة ببطلانه".

٣ – عبد الله بن زياد بن سليم قال ٢ / ٧: "شيخ مجهول روى عنه بقية بن الوليد لست أحفظ له راويا غير بقية وبقية قد ذكرنا ضعفه في أول الكتاب فلا يتهيأ لي القدح فيه على أن ما رواه يجب تركه على الأحوال"

٤ – أبو زيد: قال ٣ / ١٥٨:

" أبو زيد. يروي عن ابن مسعود ما لم يتابع عليه ليس يدرى من هو؟ لا يعرف أبوه ولا بلده والإنسان إذا كان بهذا النعت ثم لم يرو إلا خبرا واحدا خالف فيه الكتاب والسنة والإجماع والقياس والنظر والرأي يستحق مجانبته فيه ولا يحتج به".

ومن هنا قال ابن عبد الهادي فيما تقدم:

"وطريقته فيه أنه يذكر من لم يعرفه بجرح وإن كان مجهولا لم يعرف حاله".

لكن الصواب أن يقال عنه: "لم يعرف عينه" للأمثلة المتقدمة. والله أعلم.

والخلاصة أن توثيق ابن حبان يجب أن يتلقى بكثير من التحفظ والحذر لمخالفته العلماء في توثيقه للمجهولين

لكن ليس ذلك على إطلاقه كما بينه العلامة المعلمي في "التنكيل" ١ / ٤٣٧ - ٤٣٨ مع تعليقي عليه

وراجع لهذا البحث ردي على الشيخ الحبشي فإنه كثير الاعتماد على من وثقه ابن حبان من المجهولين ص ١٨ - ٢١.

وإن مما يجب التنبيه عليه أيضا أنه ينبغي أن يضم إلى ما ذكره المعلمي أمر آخر هام عرفته بالممارسة لهذا العلم قل من نبه عليه وغفل عنه جماهير الطلاب وهو أن من وثقه ابن حبان وقد روى عنه جمع من الثقات و لم يأت بما ينكر عليه فهو صدوق يحتج به.

وبناء على ذلك قويت بعض الأحاديث التي هي من هذا القبيل كحديث العجن في الصلاة فتوهم بعض الناشئين في هذا العلم أنني

ناقضت نفسي وجاريت ابن حبان في شذوذه وضعف هو حديث العجن وسيأتي الرد عليه مفصلا إن شاء الله مع ذكر عشرة أمثلة من الرواة الذين وثقهم ابن حبان فقط وتبعه الحافظان الذهبي والعسقلاني فاطلب ذلك في بحث "كيفية الرفع من السجود" ص ١٩٧ – ٢٠٧

القاعدة السادسة قولهم: رجاله رجال الصحيح ليس تصحيحا للحديث

علمت من القاعدة الأولى تعريف الحديث الصحيح وأن من شروطه أن يسلم من العلل التي بعضها الشذوذ والاضطراب والتدليس كما تقدم بيانه وعليه فقول بعض المحدثين في حديث ما: "رجاله رجال الصحيح" أو: "رجاله ثقات" أو نحو ذلك لا يساوي قوله: "إسناده صحيح" فإن هذا يثبت وجود جميع شروط الصحة التي منها السلامة من العلل بخلاف القول الأول فإنه لا يثبتها وإنما يثبت شرطا واحدا فقط وهو عدالة الرجال وثقتهم وبهذا لا تثبت الصحة كما لا يخفى.

وثمة ملاحظة أخرى وهي: أنه قد يسلم الحديث المقول فيه ذلك القول من تلك العلل ومع ذلك فلا يكون صحيحا لأنه قد يكون في السند رجل من رجال الصحيح ولكن لم يحتج به وإنما أخرج له استشهادا أو مقرونا بغيره لضعف في حفظه أو يكون ممن تفرد بتوثيقه ابن حبان وكثيرا ما يشير بعض المحققين إلى ذلك بقوله: "ورجاله موثقون" إشارة إلى أن في توثيق بعضهم لينا فهذا كله يمنع من أن تفهم الصحة من قولهم الذي ذكرنا.

والمؤلف كأنه لم ينتبه لهذا كله فجرى في كثير من الأحاديث على تصحيحها لمجرد قول البعض فيها ذلك القول وسنرى في تضاعيف التعليق التنبيه على ذلك.

ثم زدت هذه القاعدة بيانا في مقدمة كتابي "صحيح الترغيب والترهيب" ص ٣٩ – ٤٦ فراجعه فإنه مهم.

القاعدة السابعة عدم الاعتماد على سكوت أبي داود

اشتهر عن أبي داود أنه قال في حق كتابه "السنن":

"ما كان في كتابي هذا من حديث فيه وهن شديد بينته وما لم أذكر فيه شيئا فهو صالح".

فاختلف العلماء في فهم مراده من قوله: "صالح" فذهب بعضهم إلى أنه أراد أنه حسن يحتج به.

وذهب آخرون إلى أنه أراد ما هو أعم من ذلك فيشمل ما يحتج به وما يستشهد به وهو الضيف الذي لم يشتد ضعفه وهذا هو الصواب بقرينة قوله: وما فيه وهن شديد بينته فإنه يدل بمفهومه على أن ما كان فيه وهن غير شديد لا يبين فدل على أنه ليس كل ما سكت عليه حسنا عنده ويشهد لهذا وجود أحاديث كثيرة عنده لا يشك عالم في ضعفها وهي مما سكت أبو داود عليها حتى إن النووي يقول في بعضها: وإنما لم يصرح أبو داود بضعفه لأنه ظاهر"

ومع هذا فقد جرى النووي رحمه الله على الاحتجاج بما سكت عنه أبو داود في كثير من الأحاديث و لم يعرج فيها على مراجعة أسانيدها فوقع بسبب ذلك في أخطاء كثيرة.

وقد رجح هذا الذي فهمناه عن أبي داود العلماء المحققون أمثال ابن منده والذهبي وابن عبد الهادي وابن كثير وقد نقلت كلماتهم في مقدمة كتابي "صحيح أبي داود".

ثم وقفت على كلام الحافظ ابن حجر في هذه المسألة وقد ذهب فيه إلى هذا الـــذي ذكرناه وشرحه واحتج له بما لا تراه لغيره ولولا خشية الإطالة لنقلته هنا فأكتفي بالإحالة إلى مصدره وهو "توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار" ١ / ١٩٦ – ١٩٩ للإمام الصنعاني.

القاعدة الثامنة رموز السيوطي في "الجامع الصغير" لا يوثق بها

اشتهر أيضا بين كثير من العلماء الاعتماد على رمز السيوطي للحديث بالصحة والحسن أو الضعف وتبعهم في ذلك الشيخ السيد سابق ونرى أنه غير سائغ لسببين:

١ – طروء التحريف على رموزه من النساخ فكثيرا ما رأيت الحديث فيه مرموزا لـــه بخلاف ما ينقله شارحه المناوي عن السيوطي نفسه وهو إنما ينقل عن "الجامع" بخط مؤلفه كما صرح بذلك في أوائل الشرح وهو نفسه يقول فيه:

" وأما ما يوجد في بعض النسخ من الرمز إلى الصحيح والحسن والضعيف بصورة رأس "صاد وحاء وضاد" فلا ينبغي الوثوق به لغلبة تحريف النساخ على أنه وقع له ذلك في بعض دون بعض كما رأيته بخطه".

٢ – أن السيوطي معروف بتساهله في التصحيح والتضعيف فالأحاديث التي صححها أو حسنها فيه قسم كبير منها ردها عليه الشارح المناوي وهي تبلغ المئات إن لم نقل أكثر من ذلك وكذلك وقع فيه أحاديث كثيرة موضوعة مع أنه قال في مقدمته: "وصنته عما تفرد به وضاع أو كذاب".

وقد تتبعتها بصورة سريعة وهي تبلغ الألف تزيد قليلا أو تنقص كذلك وأرجو أن أوفق لإعادة النظر فيها وإجراء قلم التحقيق عليها وإخراجها للناس ومن الغريب أن قسما غير قليل

فيها شهد السيوطي نفسه بوضعها في غير هذا الكتاب فهذا كله يجعل الثقة به ضعيفة نسأل الله العصمة.

ثم يسر الله تبارك وتعالى فجعلت "الجامع الصغير وزيادته" المسمى ب "الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير" قسمين: "صحيح الجامع.." و "ضعيف الجامع.." وعـــدد أحاديث هذا ٦٤٦٩ حديثا والموضوع منها ٩٨٠ حديثا على وجه التقريب وهو مطبوع كالصحيح والحمد لله تعالى.

القاعدة التاسعة سكوت المنذري على الحديث في "الترغيب" ليس تقوية له

الأصل أنه لا يجوز إيراد الحديث الضعيف إلا ببيان حاله كما سيأتي بيانه ولذلك يظن بعضهم أن ما سكت عليه المنذري في "الترغيب والترهيب" يدل على أنه غير ضعيف عنده وعليه جرى الشيخ السيد سابق في غير ما حديث وهو ذهول عن اصطلاح المنذري الذي صرح به في مقدمة الكتاب حيث قال رحمه الله ص ٤: "فإذا كان إسناد الحديث صحيحا أو حسنا أو ما قاربهما صدرته بلفظة "عن" وكذلك إذا كان مرسلا أو منقطعا أو معضلا أو في إسناده راو مبهم أو ضعيف وثق أو ثقة ضعف وبقية رواة الإسناد ثقات أو فيهم كـــلام لا يضر أو روي مرفوعا والصحيح وقفه أو متصلا والصحيح إرساله أو كان إسناده ضعيفا لكن صححه أو حسنه بعض من خرجه أصدره أيضا بلفظة "عن" ثم أشير إلى إرساله أو انقطاعه أو عضله أو ذلك الراوي المختلف فيه فأقول رواه فلان من رواية فلان أو من طريق فلان أو في إسناده فلان أو نحو هذه العبارة.

وإذا كان في الإسناد من قيل فيه: كذاب أو وضاع أو متهم أو مجمع على تركـــه أو ضعفه أو ذاهب الحديث أو هالك أو ساقط أو ليس بشيء أو ضعيف جدا أو ضعيف فقط أو لم أر فيه توثيقا بحيث لا يتطرق إليه احتمال التحسين صدرته بلفظة "روي" ولا أذكـــر

ذلك الراوي ولا ما قيل فيه البتة فيكون للإسناد الضعيف دلالتان: تصديره بلفظـــة "روي" وإهمال الكلام عليه في آخره"

وقد فصلت القول على كلامه هذا وما فيه من الإجمال والغموض والمؤاخذات في مقدمة "صحيح الترغيب" فراجعها فإنها مهمة جدا.

القاعدة العاشرة تقوية الحديث بكثرة الطرق ليس على إطلاقه

من المشهور عند أهل العلم أن الحديث إذا جاء من طرق متعددة فإنه يتقوى بها ويصير حجة وإن كان كل طريق منها على انفراده ضعيفا ولكن هذا ليس على إطلاقه بل هو مقيد عند المحققين منهم بما إذا كان ضعف رواته في مختلف طرقه ناشيء من سوء حفظهم لا من تهمة في صدقهم أو دينهم وإلا فإنه لا يتقوى مهما كثرت طرقه وهذا ما نقله المحقق المناوي في "فيض القدير" عن العلماء قالوا:

"وإذا قوي الضعف لا ينجبر بوروده من وجه آخر وإن كثرت طرقه ومن ثم اتفقوا على ضعف حديث: "من حفظ على أمتي أربعين حديثا" [1] مع كثرة طرقه لقوة ضعفه وقصورها عن الجبر خلاف ما خف ضعفه و لم يقصر الجابر عن جبره فإنه ينجبر ويعتضد".

وراجع لهذا "قواعد التحديث" ص ٩٠ و "شرح النخبة" ص ٢٥.

وعلى هذا فلا بد لمن يريد أن يقوي الحديث بكثرة طرقه أن يقف على رجال كل طريق منها حتى يتبين له مبلغ الضعف فيها ومن المؤسف أن القليل جدا من العلماء من يفعل ذلك ولا سيما المتأخرين منهم فإنهم يذهبون إلى تقوية الحديث لمجرد نقلهم عن غيرهم أن له طرقا

---

[1] وهو مخرج في "الضعيفة" ٤٥٨٩

دون أن يقفوا عليها ويعرفوا ماهية ضعفها والأمثلة على ذلك كثيرة من ابتغاها وجـــدها في كتب التخريج وبخاصة في كتابي "سلسلة الأحاديث الضعيفة".

القاعدة الحادية عشرة لا يجوز ذكر الحديث الضعيف إلا مع بيان ضعفه

لقد جرى كثير من المؤلفين ولا سيما في العصر الحاضر علـــى اخـــتلاف مذاهبـــهم واختصاصاتهم على رواية الأحاديث المنسوبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم دون أن ينبهوا على الضعيفة منها جهلا منهم بالسنة أو رغبة أو كسلا منهم عن الرجـــوع إلى كتـــب المتخصصين فيها وبعض هؤلاء – أعني المتخصصين – يتساهلون في ذلك في أحاديث فضائل الأعمال خاصة!

قال أبو شامة [1]:

"وهذا عند المحققين من أهل الحديث وعند علماء الأصول والفقه خطأ بل ينبغي أن يبين أمره إن علم وإلا دخل تحت الوعيد في قوله صلى الله عليه وسلم: "من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين" رواه مسلم.

هذا حكم من سكت عن الأحاديث الضعيفة في الفضائل! فكيف إذا كانت في الأحكام ونحوها؟

واعلم أن من يفعل ذلك فهو أحد رجلين:

١ – إما أن يعرف ضعف تلك الأحاديث ولا ينبه على ضعفها فهو غاش للمســـلمين وداخل حتما في الوعيد المذكور. قال ابن حبان في كتابه "الضعفاء" ١ / ٧ – ٨:

---

[1] في "الباعث على إنكار البدع والحوادث" ص ٥٤.

"في هذا الخبر دليل على أن المحدث إذا روى ما لم يصح عن النبي مما تقول عليه وهو يعلم ذلك يكون كأحد الكاذبين على أن ظاهر الخبر ما هو أشد قال صلى الله عليه وسلم: "من روى عني حديثا وهو يرى أنه كذب..." - و لم يقل:

إنه تيقن أنه كذب - فكل شاك فيما يروي أنه صحيح أو غير صحيح داخل في ظاهر خطاب هذا الخبر"

ونقله ابن عبد الهادي في "الصارم المنكي" ص ١٦٥ - ١٦٦ وأقره.

٢ - وإما أن لا يعرف ضعفها فهو آثم أيضا لإقدامه على نسبتها إليه صلى الله عليه وسلم" دون علم وقد قال صلى الله عليه وسلم: "كفى بالمرء كذبا أن يحدث بكل ما سمع"[١] فله حظ من إثم الكاذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنه قد أشار صلى الله عليه وسلم أن من حدث بكل ما سمعه - ومثله من كتبه - أنه واقع في الكذب عليه صلى الله عليه وسلم محالة فكان بسبب ذلك أحد الكاذبين. الأول: الذي افتراه والآخر: هذا الذي نشره قال ابن حبان أيضا ١ / ٩:

" في هذا الخبر زجر للمرء أن يحدث بكل ما سمع حتى يعلم علم اليقين صحته".

وقد صرح النووي بأن من لا يعرف ضعف الحديث لا يحل له أن يهجم على الاحتجاج به من غير بحث عليه بالتفتيش عنه إن كان عارفا أو بسؤال أهل العلم إن لم يكن عارفا[٢] وراجع "التمهيد" في مقدمة الضيفة ص ١٠ - ١٢.

---

[١] رواه مسلم رقم: ٥ في مقدمة "صحيحه" وهو مخرج في "الصحيحة" ٢٠٥.

[٢] راجع "قواعد التحديث".

القاعدة الثانية عشرة ترك العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال

اشتهر بين كثير من أهل العلم وطلابه أن الحديث الضعيف يجوز العمل به في فضـــائل الأعمال ويظنون أنه لا خلاف في ذلك. كيف لا والنووي رحمه الله نقل الاتفاق عليه في أكثر من كتاب واحد من كتبه؟ وفيما نقله نظر بين لأن الخلاف في ذلك معروف فإن بعض العلماء المحققين على أنه لا يعمل به مطلقا لا في الأحكام ولا في الفضائل. قال الشيخ القاسمي رحمه الله في "قواعد التحديث" ص ٩٤:

"حكاه ابن سيد الناس في "عيون الأثر" عن يحيى بن معين ونسبه في "فتح المغيث" لأبي بكر بن العربي والظاهر أن مذهب البخاري ومسلم ذلك أيضا.. وهو مذهب ابن حزم..".

قلت: وهذا هو الحق الذي لا شك فيه عندي لأمور:

الأول: أن الحديث الضعيف إنما يفيد الظن المرجوح ولا يجوز العمل به اتفاقا فمن أخرج من ذلك العمل بالحديث الضيف في الفضائل لابد أن يأتي بدليل وهيهات!

الثاني: أنني أفهم من قولهم: "...في فضائل الأعمال" أي الأعمال التي ثبتت مشروعيتها بما تقوم الحجة به شرعا ويكون معه حديث ضعيف يسمى أجرا خاصا لمن عمل به ففي مثل هذا يعمل به في فضائل الأعمال لأنه ليس فيه تشريع ذلك العمل به وإنما فيه بيان فضل خاص يرجى أن يناله العامل به. وعلى هذا المعنى حمل القول المذكور بعض العلماء كالشيخ علي القاري رحمه الله فقال في "المرقاة" ٢ / ٣٨١:

"قوله: إن الحديث الضعيف يعمل به في الفضائل وإن لم يعتضد إجماعا كما قاله النووي محله الفضائل الثابتة من كتاب أو سنة".

وعلى هذا فالعمل به جائز إن ثبت مشروعية العمل الذي فيه بغيره مما تقوم به الحجة ولكني أعتقد أن جمهور القائلين بهذا القول لا يريدون منه هذا المعنى مع وضوحه لأننا نراهم يعملون بأحاديث ضعيفة لم يثبت ما تضمنته من العمل في غيره من الأحاديث الثابتة مثل استحباب النووي وتبعه المؤلف إجابة المقيم في كلمتي الإقامة بقوله: "أقامها الله وأدامها" مع أن الحديث الوارد في ذلك ضعيف كما سيأتي بيانه فهذا قول لم يثبت مشروعيته في غير هذا الحديث الضعيف ومع ذلك فقد استحبوا ذلك مع أن الاستحباب حكم من الأحكام الخمسة التي لا بد لإثباتها من دليل تقوم به الحجة وكم هناك من أمور عديدة شرعوها للناس واستحبوها لهم إنما شرعوها بأحاديث ضعيفة لا أصل لما تضمنته من العمل في السنة الصحيحة ولا يتسع المقام لضرب الأمثلة على ذلك وحسبنا ما ذكرته من هذا المثال وفي الكتاب أمثلة كثيرة سيأتي التنبيه عليها في مواطنها إن شاء الله.

على أن المهم ههنا أن يعلم المخالفون أن العمل بالحديث الضعيف في الفضائل ليس على إطلاقه عند القائلين به فقد قال الحافظ ابن حجر في "تبيين العجب" ص ٣ - ٤:

"اشتهر أن أهل العلم يتساهلون في إيراد الأحاديث في الفضائل وإن كان فيها ضعف ما لم تكن موضوعة وينبغي مع ذلك اشتراط أن يعتقد العامل كون ذلك الحديث ضعيفا وأن لا يشهر ذلك لئلا يعمل المرء بحديث ضيف فيشرع ما ليس بشرع أو يراه بعض الجهال فيظن أنه سنة صحيحة وقد صرح بمعنى ذلك الأستاذ أبو محمد بن عبد السلام وغيره وليحذر المرء من دخوله تحت قوله صلى الله عليه وسلم": "من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين" فكيف بمن عمل به؟! ولا فرق في العمل بالحديث في الأحكام أو في الفضائل إذ الكل شرع".

فهذه شروط ثلاثة مهمة لجواز العمل به:

١ – أن لا يكون موضوعا.

٢ – أن يعرف العامل به كونه ضعيفا.

٣ – أن لا يشهر العمل به.

ومن المؤسف أن نرى كثيرا من العلماء فضلا عن العامة متساهلين بهذه الشروط فهم يعملون بالحديث دون أن يعرفوا صحته من ضعفه وإذا عرفوا ضعفه لم يعرفوا مقداره وهل هو يسير أو شديد يمنع العمل به. ثم هم يشهرون العمل به كما لو كان حديثا صحيحا ولذلك كثرت العبادات التي لا تصح بين المسلمين وصرفتهم عن العبادات الصحيحة التي وردت بالأسانيد الثابتة.

ثم إن هذه الشروط ترجح ما ذهبنا إليه من أن الجمهور لا يريد المعنى الذي رجحناه آنفا لأن هذا لا يشترط فيه شيء من هذه الشروط كما لا يخفى.

ويبدو لي أن الحافظ رحمه الله يميل إلى عدم جواز العمل بالضعيف بالمعنى المرجوح لقوله فيما تقدم: "...ولا فرق في العمل بالحديث في الأحكام أو في الفضائل إذ الكل شرع".

وهذا حق لأن الحديث الضعيف الذي لا يوجد ما يعضده يحتمل أن يكون كذبا بل هو على الغالب كذب موضوع وقد جزم بذلك بعض العلماء فهو ممن يشمله قوله "صلى الله عليه وسلم ": "...يرى أنه كذب" أي يظهر أنه كذلك. ولذلك عقبه الحافظ بقوله: "فكيف بمن عمل به؟" ويؤيد هذا ما سبق نقله عن ابن حبان في القاعدة الحادية عشرة.

" فكل شاك فيما يروي أنه صحيح أو غير صحيح داخل في الخبر".

فنقول كما قال الحافظ: "فكيف بمن عمل به...؟!".

فهذا توضيح مراد الحافظ بقوله المذكور وأما حمله على أنه أراد الحديث الموضوع وأنه هو الذي لا فرق في العمل به في الأحكام أو الفضائل كما فعل بعض مشايخ حلب المعاصرين فبعيد جدا عن سياق كلام الحافظ إذ هو في الحديث الضعيف لا الموضوع كما لا يخفى!

ولا ينافي ما ذكرنا أن الحافظ ذكر الشروط للعمل بالضعيف كما ظن ذلك الشيخ لأننا نقول: إنما ذكرها الحافظ لأولئك الذين ذكر عنهم أنهم

يتسامحون في إيراد الأحاديث في الفضائل ما لم تكن موضوعة فكأنه يقول لهم: إذا رأيتم ذلك فينبغي أن تتقيدوا بهذه الشروط وهذا كما فعلته أنا في هذه القاعدة والحافظ لم يصرح بأنه معهم في الجواز بهذه الشروط ولاسيما أنه أفاد في آخر كلامه أنه على خلاف ذلك كما بينا.

وخلاصة القول أن العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال لا يجوز القول به على التفسير المرجوح إذ هو خلاف الأصل ولا دليل عليه ولا بد لمن يقول به أن يلاحظ بعين الاعتبار الشروط المذكورة وأن يلتزمها في عمله والله الموفق.

ثم إن من مفاسد القول المخالف لما رجحناه أنه يجر المخالفين إلى تعدي دائرة الفضائل إلى القول به في الأحكام الشرعية بل والعقائد أيضا وعندي أمثلة كثيرة على ذلك لكني أكتفي منها بمثال واحد. فهناك حديث يأمر بأن يخط المصلي بين يديه خطا إذا لم يجد سترة ومع أن البيهقي والنووي هما من الذين صرحوا بضعفه فقد أجازا العمل به خلافا لإمامهما الشافعي وسيأتي مناقشة قولهما في ذلك عند الكلام على الحديث المذكور.

ومن شاء زيادة بيان وتفصيل في هذا البحث الهام فليراجع مقدمة "صحيح الترغيب" ١ / ١٦ - ٣٦.

القاعدة الثالثة عشرة

لا يقال في الحديث الضعيف: قال صلى الله عليه وسلم أو: ورد عنه ونحو ذلك

قال النووي في "المجموع شرح المهذب" ١ / ٦٣:

"قال العلماء المحققون من أهل الحديث وغيرهم: إذا كان الحديث ضعيفا لا يقال فيه: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أو: فعل أو: أمر أو: نهى أو: حكم وما أشبه ذلك من صيغ الجزم وكذا لا يقال فيه: روى أبو هريرة أو: قال أو: ذكر... وما أشبهه وكذا لا يقال ذلك في التابعين ومن بعدهم فيما كان ضعيفا فلا يقال في شيء من ذلك بصيغة الجزم وإنما يقال في هذا كله: روي عنه أو: نقل عنه أو: حكي عنه ... أو: يذكر أو: يحكى... أو: يروى وما أشبه ذلك من صيغ التمريض وليست من صيغ الجزم. قالوا: فصيغ الجزم موضوعة للصحيح أو الحسن وصيغ التمريض لما سواهما. وذلك أن صيغة الجزم تقتضي صحته عن المضاف إليه فلا ينبغي أن يطلق إلا فيما صح وإلا فيكون الإنسان في معنى الكاذب عليه وهذا الأدب أخل به المصنف [1] وجماهير الفقهاء من أصحابنا وغيرهم بل جماهير أصحاب العلوم مطلقا ما عدا حذاق المحدثين وذلك تساهل قبيح منهم فإنهم يقولون كثيرا في الصحيح: "روي عنه" وفي الضعيف: "قال" أو: روى فلان وهذا حيد عن الصواب".

قلت: ومؤلفنا - جزاه الله خيرا - وإن كان قد حاد عن الصواب مع من حاد عنه من الجماهير - كما سيأتي بيان ذلك في مواضعه من التعليق عليه -

---

[1] أي: الشيرازي صاحب "المهذب".

فإن لي رأيا خاصا فيما حكاه النووي عن العلماء لا بد لي من الإدلاء به بهذه المناسبة فأقول:

إذا كان من المسلم به شرعا أنه ينبغي مخاطبة الناس بما يفهمون ما أمكن وكان الاصطلاح المذكور عن المحققين لا يعرفه أكثر الناس فهم لا يفرقون بين قول القائل: "قال رسول الله صلى الله عليه وسلم" وقوله: "روي عن رسول الله في صلى الله عليه وسلم" لقلة المشتغلين بعلم السنة فإني أرى أنه لا بد من التصريح بصحة الحديث أو ضعفه دفعا للإيهام كما يشير إلى ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله: "دع ما يريبك إلى مالا يريبك". رواه النسائي والترمذي وهو مخرج في "إرواء الغليل" ٢٠٧٤ وغيره.

القاعدة الرابعة عشرة

وجوب العمل بالحديث الصحيح وإن لم يعمل به أحد

قال الإمام الشافعي رضي الله عنه في "رسالته" الشهيرة:

"إن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قضى في الإبهام بخمس عشرة فلما وجد كتاب آل عمرو بن حزم وفيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "وفي كل إصبع مما هنالك عشر من الإبل" صاروا إليه قال: و لم يقبلوا كتاب آل عمرو بن حزم – والله أعلم – حتى يثبت لهم أنه كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وفى هذا الحديث دلالتان: إحداهما قبول الخبر والأخرى قبول الخبر في الوقت الذي يثبت فيه وإن لم يمض عمل أحد من الأئمة بمثل الخبر الذي قبلوا ودلالة على أنه لو مضى أيضا عمل من أحد من الأئمة ثم وجد عن النبي صلى الله عليه وسلم خبرا يخالف عمله لترك عمله

لخبر رسول الله ودلالة على أن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم يثبت بنفسه لا بعمل غيره بعده" [١].

القاعدة الخامسة عشرة

أمر الشارع للواحد أمر لجميع أفراد الأمة

إذا خاطب الشارع الحكيم فردا من الأمة أو حكم عليه بحكم فهل يكون هذا الحكم عاما في الأمة إلا إذا قام دليل التخصيص؟ أو يكون خاصا بذلك المخاطب؟.

اختلف في ذلك علماء الأصول والحق الأول وهو الذي رجحه الشوكاني وغيره من المحققين[٢] قال ابن حزم في "أصول الأحكام" ٣ / ٨٨ - ٨٩:

"وقد أيقنا أنه صلى الله عليه وسلم بعث إلى كل من كان حيا في عصره في معمور الأرض من إنس أو جن وإلى من يولد بعده إلى يوم القيامة وليحكم في كل عين وعرض يخلقها الله إلى يوم القيامة فلما صح ذلك بإجماع الأمة المتيقن المقطوع به المبلغ به إلى النبي صلى الله عليه وسلم وبالنصوص الثابتة بما ذكرنا من بقاء الدين إلى يوم القيامة ولزومه الإنس والجن وعلمنا بضرورة الحس أنه لا سبيل لمشاهدته عليه السلام من يأتي بعده كان أمره صلى الله عليه وسلم لواحد من النوع وفي واحد من النوع أمرا في النوع كله وللنوع كله وبين هذا أن ما كان من الشريعة خاصا لواحد ولقوم فقد بينه عليه السلام نصا وأعلمه أنه خصوص كفعله في الجذعة بأبي بردة بن نيار وأخبره عليه السلام أنه لا تجزئ عن أحد بعده وكان أمره عليه السلام للمستحاضة أمرا لكل مستحاضة وإقامة ابن عباس وجابر عن يمينه في الصلاة

---

[١] "الرسالة" ص ٤٢٢ تحقيق أحمد شاكر.

[٢] راجع أصول الفقه للشيخ محمد الخضرى ص ٢٠٨ - ٢٠٩.

حكم على كل مسلم ومسلمة يصلي وحده مع إمامه. ولا خلاف بين أحد في أن أمـــره لأصحابه رضي الله عنهم وهم حاضرون أمر لكل من يأتي إلى يوم القيامة.

ثم شرع قي الرد على من خالف في ذلك تأصيلا أو تفريعا فراجعه.

وهذا آخر ما اقتضت المصلحة إيراده الآن من القواعد الحديثية والفقهية ومن المؤسف أن مؤلف "فقه السنة" لم يتقيد بها أو – على الأقل – لم يرعها حق رعايتها مع وثيق اتصـــالها بموضوع الكتاب كما رأيت.

وسيأتي بيان هذا كله في مواضعه من هذا التعليق المفيد إن شاء الله تعالى أسأله تعالى أن يجعل الصواب حليفه وينفع به إخواني المسلمين في سائر الأقطار إنه سميع مجيب الدعاء.

المؤلف

دمشق ٣ شوال ١٣٧٣هـــ

جلباب المرأة المسلمة

مقدمة الطبعة الجديدة

إن الحمد لله؛ نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

أما بعد؛ فهذه هي الطبعة الجديدة لكتابي "حجاب المرأة المسلمة في الكتاب والسنة"، وهي تختلف عن سابقاتها بزيادات مهمة في جوانب عديدة، أهمها تلك الزيادة في الأحاديث وآثار السلف الدالة على أن وجه المرأة وكفيها ليس بعورة، فمثلًا هناك زيادة خمسة أحاديث "من صفحة ٧٠ - ٧٢"، حيث أصبح عدد الأدلة ثلاثة عشر دليلًا بدلًا من ثمانية أدلة في الطبعات السابقة، وكذلك أضفنا في هذه الطبعة عددًا من أهم الآثار السلفية الدالة على ذلك، يجدها القارئ "في صفحة ٩٦ - ١٠٣"

وأهم من ذلك كله تلك الصفحات التي ألحقناها بـ "ص ٥١ - ٥٣" وبينا فيها دقة نظر ابن عباس ومن تبعه من الصحابة والمفسرين في تأويل قوله تعالى: {إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا}، وأن المراد الوجه والكفان، والمعنى: إلا ما ظهر عادة بإذن الشارع وأمره. فلا يرد حينئذ الاعتراض أو الإشكال الذي كنت أوردته على تفسير ابن جرير والقرطبي هناك، فراجعه فإنه مهم جدًّا، وفيه بيان أن الفضل في التنبه لهذا يعود إلى الحافظ ابن القطان الفاسي في كتابه الجامع النظر في أحكام النظر، وذلك من بركة الاستمرار في البحث وطلب العلم للوصول إلى الحق مما اختلف فيه الخلق.

وهناك زيادة تحت عنوان "فائدة مهمَّة" "ص١٤٤ - ١١٧" حول خطورة استخدام الخادمات الكافرات في بيوت المسلمين.

وكذلك الزيادة من "ص ١٢١ - ١٢٣" حول بعض ألوان ثوب المرأة، والتي قد تعتقد بعض النساء أنها من الزينة، وهي ليست كذلك، والأدلة عليها...

بالإضافة إلى العديد من الزيادات المعلولة والمختصرة، يجدها القارئ مبثوثة في مواقع مختلفة، حسبما يقتضيه البحث والتدقيق العلمي.

ومن ناحية أخرى؛ فإن هناك فقرات كانت في الطبعات السابقة في الهامش، فرأينا في هذه الطبعة أن تنقل إلى المتن؛ لأهميتها وضرورة إبرازها؛ كالمادة الموجودة من صفحة "٧٤ - ٧٩" تحت عنوان: "إبطال دعوى أن هذه الأدلة كلها كانت قبل فرضية الحجاب"، بالإضافة إلى فقرات متفرقة نقلت من الهامش إلى المتن حسبما رأينا أن المصلحة تقتضي ذلك.

هذا، وقد شرعت منذ مدة ليست بالقصيرة -ربما قاربت السنتين- بكتابة مقدمة لهذه الطبعة الجديدة، اضطرت من خلالها أن أتعرَّض لبعض الذين تناولوا كتابي هذا -أو بالأحرى قولي بأن وجه المرأة وكفيها ليسا بعورة- تناولوا بالنقد غير العلمي، والمصحوب بالتجريح كأني أنتصر لهذا الرأي متَّبعًا فيه هواي، ولا سلف لي فيه! فبدأت باستعراض أدلتهم وردودهم، وتتبع أقوالهم وشبهاتهم واحدة واحدة غالبًا، كما عُنيتُ بالرد على الشيخ التويجري عناية خاصة في كتابه: "الصارم المشهور"؛ لأنه كبيرهم في ذلك ومن أسبقهم! وأحيانًا أرد عليهم ردًّا عامًّا، وهذا حينما يكون الدليل واضحًا لا لبس فيه ولا غموض.... وهكذا، حتى وجدتني قد تجمع عندي ما يزيد على مائة صفحة بخط يدي من الحجم الكبير، أي أنه لو أتممته ونسقته؛ لقارب حجمه هذا الكتاب -الأصل- أو يزيد، مما جعل أمر إلحاق هذا الذي تجمع تحت اسم مقدمة الطبعة الجديدة لهذا الكتاب أمرًا غير مناسب من جوانب

عديدة، منها أن حجمه سيزيد إلى الضعف، ومنها -وهو الأهم- تلك البحوث المتخصصة النادرة التي تناولتها بالبحث، فرأيت بعد نظر وتفكير أن أفصل هذا الذي كتبته عن هـــذه المقدمة، وأن أخرجه كتابًا مستقلًا؛ ليكون بيانًا للناس، ولعله -إن شاء الله- يكون هكذا أنفع لهم، وأسهل تداولًا، وسميته:

"الرَّد المفحم على من خالف العلماء وتشدد وتعصب، وألزم المرأة أن تستر وجههـــا وكفيها وأوجب، و لم يقنع بقولهم: إنه سنة ومستحب".

ولكن يبدو لي أنه لا بد هنا من أن أحصر أهم أخطاء المخالفين المتشـــددين بالقـــدر المستطاع من الإيجاز، فأقول:

أولًا: فسَّروا الإدناء في آية الجلابيب الآتية بتغطية الوجه، وهو

خلاف أصل هذه الكلمة في اللغة، وهو: التقرب؛ كما في كتب اللغة، وكما أفـــاده العلامة الراغب الأصبهاني في المفردات، ثم قال:

ويقال: دانيت بين الأمرين: أدنيت أحدهما من الآخر.

ثم ذكر الآية، ويكفي في ذلك حجة أن ابن عباس ترجمان القرآن فسرها بذلك، فقال:

تدني الجلباب إلى وجهها، ولا تضرب به؛ أي: لا تستره.

وسيأتى تخريجه قريبًا، وأن ما احتجوا به مما ينافيه؛ لا يصح عنه.

ثانيًا: فسّروا الجلباب بأنه الثوب الذي يغطي الوجه، ولا أصل له في اللغة أيضًا، بل هو ينافي تفسير العلماء بأنه الثوب الذي تلقيه المرأة على خمارها، و لم يقولوا: على وجهها، حتى

الشيخ التويجري نفسه حكي هذا التفسير عن ابن مسعود -رضي الله عنه- وغيره من السلف، وهو الذي كنت ذكرته في الكتاب كما سيأتي ص٨٣.

ثالثا: أصروا جميعًا على أن الخمار غطاء الرأس والوجه! فزادوا تفسيره الوجه من عند أنفسهم؛ ليجعلوا آية: {وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ} حجة لهم، وهي عليهم؛ لأن الخمار لغة غطاء الرأس فقط، وهو المراد كلما جاء ذكره مطلقًا في السنة؛ كأحاديث المسح على الخمار وقوله صلى الله عليه وسلم:

"لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار" .

بل هذا الحديث يؤكد بطلان تفسيرهم؛ لأن المتشددين أنفسهم -فضلًا عن أهل العلم- لا يستدلون به على شرطية ستر المرأة لوجهها في الصلاة، وإنما الرأس فقط: {فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ}.

ويزيده تأكيدًا تفسيرُهم لقوله تعالى في آية "القواعد": {أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ} بالجلباب، فقالوا: فيجوز للقاعدة أن تظهر أمام الأجانب بخمارها كاشفة وجهها، صرح بذلك أحد فضلائهم، أما الشيخ التويجري؛ فيشير إلى ذلك ولا يفصح! كما هو مشروح في موضعه من "الرد المفحم".

وقد تتبعت أقوال العلماء سلفًا وخلفًا في كل الاختصاصات، فرأيتهم أجمعوا على أن الخمار غطاء الرأس، وسميت ثمة أكثر من عشرين عالِمًا، وفيهم بعض الأئمة والحفاظ، ومنهم أبو الوليد الباجي المتوفى "٤٧٤ هـ"، وزاد هذا في البيان، فقال جزاه الله خيرا:

"ولا يظهر منها غير دور وجهها".

رابعا: ادعى الشيخ التويجري الإجماع على أن وجه المرأة عورة، وقلده في ذلك كثير ممن لا علم عنده وفيهم بعض الدكاترة! وهي دعوى باطلة، لم يسبقه أحد إليها، وكتب الحنابلة التي تفقه عليها -فضلًا عن غيرها- كافية للدلالة على بطلانها، وقد ذكرت هناك في الرد كثيرًا من عباراتهم؛ مثل عبارة ابن هبيرة الحنبلي في كتابه الإفصاح، وفيها أن مذهب الأئمة الثلاثة أنه ليس بعورة؛ قال:

"وهو رواية عن الإمام أحمد".

وقد رجح هذه الرواية كثير من الحنابلة في مصنفاتهم كابْني قدامة

وغيرهما، ووجه ذلك صاحب المغني بقوله:

"لأنَّ الحاجة تدعو إلى كشف الوجه للبيع والشراء، والكفين للأخذ والإعطاء".

ومنهم العلامة ابن مفلح الحنبلي الذي قال فيه ابن قيِّم الجوزية:

"ما تحت قبة الفلك أعلم بمذهب الإمام أحمد من ابن مُفلح".

وقال له شيخه ابن تيمية:

"ما أنت ابن مفلح، بل أنت مفلح".

وهنا أرى لزامًا عليّ أن أبادر إلى نقل كلام هذا المفلح إلى القرّاء؛ لما فيه من العلم والفوائد العديدة، التي منها تأكيد بطلان دعوى الشيخ التويجري، ومنها موافقة كلامه -رحمه الله- ومن ذُكِرَ معه من العلماء الأعلام لصحة ما اخترته في هذه المسألة سابقًا ولاحقًا.

قال في كتابه القيم "الآداب الشرعية" -وهو من مراجع الشيخ التويجري، الأمر الـــذي يدل على أنه على علم به، ولكنه يكتم الحقائق العلمية عن قراء كتابه، ثم يدعي خلافها!- قال المفلح رحمه الله:

هل يسوغ الإنكار على النساء الأجانب إذا كشفن وجوههن في الطريق؟

ينبني "الجواب" على أن المرأة هل يجب عليها ستر وجهها، أو يجب غض النظر عنها؟

في المسألة قولان:

قال القاضي عياض في حديث جرير رضي الله عنه قال: سألت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- عن نظر الفجأة؟ فأمرني أن أصرف بصري. رواه مسلم :

"قال العلماء رحمهم الله تعالى:

وفي هذا حُجَّة على أنه لا يجب على المرأة أن تستر وجهها في طريقها، وإنما ذلك سنة مستحبة لها، ويجب على الرجل غض البصر عنها في جميع الأحوال؛ إلا لغرض شرعي. ذكره الشيخ محيي الدين النووي و لم يزد عليه".

ثم ذكر المفلح قول ابن تيمية الذي يعتمد عليه التويجري في كتابه: "ص١٧٠" ويتجاهل أقوال جمهور العلماء، وقول القاضي عياض، وموافقة النووي عليه، ثم قال المفلح:

فعلى هذا؛ هل يشرع الإنكار؟ ينبني على الإنكار في مسائل الخلاف، وقد تقدم الخلاف فيه.

فأما على قولنا وقول جماعة من الشافعية وغيرهم: أن النظر إلى الأجنبية جائز من غير شهوة ولا خلوة؛ فلا ينبغي الإنكار".

قلت: وهذا الجواب يلتقي تمامًا مع قول الإمام أحمد، رحمه الله ورضي عنه:

"لا ينبغي للفقيه أن يحمل الناس على مذهبه" [١].

قلت: وهذا لو كان الحق معه؛ فكيف إذا كان مبطلًا مكابرًا مضللًا، إن لم نقل: مكفِّرًا؟! فقد قال التويجري في كتابه: "ص ٢٤٩":

"ومن أباح السفور للنساء يعني به سفور الوجه فقط، واستدلَّ على ذلك بمثل ما استدل به الألباني؛ فقد فتح باب التبرج على مصراعيه، وجرّأ النساء على ارتكاب الأفعال الذميمة التي تفعلها السافرات الآن"!

وفي مكان آخر "ص٢٣٣": "إلى الإلحاد في آيات الله!".

كذا قال أصلحه الله وهداه؛ فماذا يقول في ابن المفلح والنووي والقاضي عياض وغيرهم من المقدسيين ومن سبقهم من الجمهور الذين هم سلفي فيما ذهبت إليه؟!

خامسًا: اتفاق التويجري ومن معه من المتشددين على تأويل الأحاديث الصحيحة حتى لا تتعارض مع رأيهم! كما فعلوا بحديث الخثعمية، وقد تلونوا في إبطال دلالته على وجـــوه مضحكة مبكية، رَدَدْتُها هناك، وأحدها سيأتي في الكتاب "ص ٦٤" مع إبطاله، ومع ذلك فلا تزال طائفة منهم يصرون عليه، وهو زعمهم أنها كانت محرمة! وهم يعلمون أن إحرامها

---

[١] "الآداب الشرعية" "١/ ١٨٧".

لا يمنعها من السدل على وجهها! والتويجري يسلم تارة بأنها كانت سافرة، ولكنه يعطل دلالته بقوله:

"ليس في دليل على أنها كانت مستديمة لكشفه"!

يريد أن الريح كشفت عن وجهها، وفي هذه اللحظة رآه الفضل بن العباس!!

فهل يقول هذا عربي يقرأ في الحديث: "فأخذ الفضل ينظر يلتفت إليها، وفي الرواية الأخرى: "فطفق ينظر إليها وأعجبه حسنها"؟!

أليست هذه مكابرة ولها قرنان بارزان؟!

وتارة يؤوله بالنظر إلى قدِّها وقوامها!!

إلى غير ذلك من التأويلات الباطلة التي بينا بطلانها مع ذكر أحاديث أخرى تأولوها على هذا النحو، رددناها هناك.

سادسًا: تواطؤهم على الاستدلال بالأحاديث الضعيفة والآثار الواهية؛ كحديث ابن عباس في الكشف عن العين الواحدة، مع علمهم بصعفة المبين في الكتاب "ص ٨٨" ضمن الجواب عنه، بل قد ضعفه أحدهم.

إلى غير ذلك من الأحاديث التي فصلت القول بضعفها هناك، ومن أهمها حديث:

"أفعمياوان أنتما؟!".

فقد تتابعوا على تقويته تقليدًا للتويجري، وهذا لغيره، وعلى الاحتجاج به على تحريم نظر المرأة إلى الرجل ولو كان أعمى! مع أنه ضعيف عند المحققين من الحفاظ كالإمام أحمد

والبيهقي وابن عبد البر، ونقل القرطبي أنه لا يصح عند أهل الحديث، وعلى ذلك جرى كثير من الحنابلة من المقادسة وغيرهم، وهو الذي يقتضيه علم الحديث وأصوله؛ كما هو مبين في "الإرواء" "٦/ ٢١٠".

ومع ذلك كله تجرأ الشيخ عبد القادر السندي -مسايرة منه للشيخ التويجري وغيره- فزعم أن إسناده صحيح! ففضح بذلك نفسه، وكشف به عن جهله أو تجاهله -للأسف- لأن فيه مجهولًا لم يروِ عنه غير واحد، مع مخالفته لأولئك الأعلام، وقد جاء في تأييد زعمه -على خلاف ما عهدناه عنه- بالعجب العجاب من التدليس والتضليل والتقليد وكتم العلم والإعراض عن قواعده مما لا يخطر في بال أحد، وهذا كلُّه مشروح هناك في نحو أربع صفحات كبار، ومن ذلك تجاهله أنه معارض لحديث فاطمة بنت قيس، وإذنه لها بالنزول في دار ابن أم مكتوم الأعمى، وهي ستراه حتمًا، وعلل ذلك -صلى الله عليه وسلم- بقوله لها:

"فإنك إذا وضعت خمارك؛ لم يرك".

وفي رواية للطبراني عنها قالت:

"وأمرني أن أكون عند ابن أم مكتوم؛ فإنه مكفوف البصر، لا يراني حين أخلع خماري".

وثمة أحاديث أخرى واهية حشرها التويجري في كتابه، وقد ذكرت هناك على سبيل المثال عشرًا منها، وفيها بعض الموضوعات!

سابعًا: تهافتهم على تضعيف بعض الأحاديث الصحيحة والآثار الثابتة عن الصحابة، وتجاهلهم الطرق المقوية لها، أو تضعيفها من بعضهم تضعيفًا شديدًا؛ كحديث عائشة في المرأة إذا بلغت: "لم يصلح أن يُرَى منها إلا وجهها وكفَّاها"؛ فقد أصروا على الاستمرار في تضعيفه؛ يقلد الجاهل فيهم من لا علم عنده! مخالفين في ذلك من قواه من حفاظ الحديث

كالبيهقي والذهبي؛ كما كنت ذكرت ذلك عنهما في الكتاب كما سيأتي "ص ٥٧ – ٥٩"، وتجاهل أكثرهم طرقه، ومنهم بعض الأفاضل، بل صرح التويجري "ص ٢٣٦" أنه لم يأت إلا من حديث عائشة، وقد رأى بعينه في الموضع المشار إليه من الكتاب طريقين آخرين: أحدهما: عن أسماء بنت عميس، والآخر: عن قتادة مرسلًا بسند صحيح عنه. وقلده في ذلك كثير من المقلدة، وفيهم بعض النسوة كمؤلفة ما سمته: "حجابك أختي المسلمة" ص٣٣، كما تجاهلوا تقوية من ذكرنا من الحفاظ وغيرهم كالمنذري والزيلعي والعسقلاني والشوكاني، وتنطع بعضهم ممن يظهر نفسه أنه من العارفين بهذا العلم الشريف –وفي مقدمتهم الشيخ السندي– فادعوا شدة ضعف بعض رواته؛ لكي يفروا من قاعدة تقوية الضعيف بمثله؛ موهمين ومدلسين على القراء أنه لا موثق لهم، ولا يستشهد بهم، ومنهم عبد الله بن لَهيعة؛ مخالفين في ذلك طريقة علماء الحديث في الاستشهاد به، ومنهم الإمام أحمد وابن تيمية رحمة الله عليهما، كما تجاهلوا جميعًا أن العلماء، ومنهم الإمام الشافعي يقوون الحديث المرسل إذا عمل به أكثر العلماء، وقد عملوا بهذا الحديث كما تقدم، ويأتي في الكتاب، يضاف إلى ذلك مقويات أخرى:

الأول: أنه رُوِيَ عن قتادة بسنده عن عائشة.

الثاني: أنه جاء من طريق أخرى عن أسماء.

الثالث: أنه عمل به هؤلاء الرواة الثلاثة:

أما قتادة؛ فقد قال في تفسير آية الإدناء: "أخذ الله عليهنَّ أن

يُقَنِّعْنَ على الحواجب"؛ يعني: وليس على وجوههن كما قال الطبري:

ب– وأما عائشة؛ فقالت في المحرمة:

"تُسدِل الثوب على وجهها إن شاءت".

رواه البيهقي بسند صحيح.

قلت: فتخيير عائشة المحرمة في السدل دليل واضح على أن الوجه عندها ليس بعورة، وإلا لأوجبت ذلك عليها كما يقول المخالفون، ولذلك كتم قولها هذا عن قرائهم جمهور هؤلاء المؤلفين المتشددين، وفي مقدمتهم التويجري، وتعمد حذفها من رواية البيهقي هـــذه مؤلِّف: "فصل الخطاب"! وله أشياء أخرى من هذا القبيل بينتها هناك.

والشاهد أن هذا الأثر الصحيح عنها مما يقوي حديثها المرفوع، وهذا مما جهله القوم أو تجاهلوه، وأحلاهما مرٌّ!

ج- وأما أسماء؛ فقد صح أن قيس بن أبي حازم رآها امرأة بيضاء موشومة اليدين كما سيأتي في الكتاب مخرجًا، وذلك من فوائد هذه الطبعة.

الرابع: أثر ابن عباس المتقدم "ص٦".

"تدني الجلباب إلى وجهها، ولا تضرب به".

ومثله تفسيره لآية الزِّينة: {إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا} بالوجه والكفين كما تقدم أيضًا، ويأتي في الكتاب "ص٥٩".

ومعه أثر ابن عمر أيضًا مثله.

ولا بد لي بهذه المناسبة من التنبيه على حقيقة مرة للعبرة والتعريف

والتذكير بالحكمة القائلة: الحق لا يعرف بالرجال، اعرف الحق تعرف الرجال. ذلك أن الشيخ التويجري في الوقت الذي يصر فيه على رفض حديث عائشة هذا مع ما لـــه مـــن الشواهد منها حديث قتادة المرسل؛ فإنه يقبل حديثًا آخر لها فيه: أنها انتقبت.... وفيه أنهـــا قالت في صفية ونساء الأنصار "يهودية بين يهوديات"! وسنده أيضًا، ومتنه منكر جدًّا كما ترى، ومع ذلك فإن الشيخ يقويه بقوله "ص١٨١":

وله شاهد مرسل"، ثم ذكره من مرسل عطاء!

وفي إسناده كذاب!

فليتأمل القراء الفرق الكبير بين هذا الشاهد الموضوع وبين الشاهد الصحيح للحديث الأول عن قتادة مع الشواهد الأخرى له، ثم ليقل: لماذا قبل التويجري حديث عائشة هـــذا ورفض ذاك؟!

الجواب: لأن المقبول فيه الانتقاب -مع أنه لا يفيد الإيجاب- والمرفوض ينفيه! فـــإذن الشيخ لا ينطلق فيما يذهب إليه -هنا- من القواعد العلمية الإسلامية، وإنما من -مثـــل- القاعدة اليهودية: الغاية تبرر الوسيلة! والله المستعان.

ثامنًا وأخيرًا: من عجائب بعض المتأخرين من الحنفية المقلدين وغيرهم أنهم -تقليدًا منهم لأئمتهم- يتفقون معنا على المخالفين المتشددين، لكنهم سرعان ما يتفقون معهم على أئمتهم! وذلك أنهم اجتهدوا -وهم المقلدون- فقيدوا مذهب الأئمة فقالوا: بشرط أمن الفتنة؛ يعنون: فتنة الرجال بالنساء، ثم غلا أحد الجهلة من المقلدة المعاصرين

فنسب هذا الشرط إلى الأئمة أنفسهم! فنتج من ذلك عند بعض من لا علم عنده إلا التحطيب والتحويش: أن لا خلاف بين الأئمة والمخالفين!

وليس يخفى على الفقيه حقًّا أن الشرط المذكور باطل يقينًا؛ لأنه يعني الاستدراك على رب العالمين؛ ذلك لأن الفتنة بالنساء لم تحدث فيما بعد حتى نوجد لها حكمًا خاصًّا لم يكن من قبل، بل إنها كانت في عهد التشريع، وما قصة افتنان الفضل بن العباس بالمرأة الخثعمية وتكراره النظر إليها ببعيدة عن ذاكرة القراء الكرام.

ومن المعلوم أن الله تعالى لما أمر الرجال والنساء بغض الأبصار، وأمر النساء بالحجاب والتستر أمام الرجال؛ إنما جعل ذلك سدًّا للذريعة ودرءًا للفتنة، ومع ذلك لم يأمرهن عز وجل بأن يسترن وجوههن وأيديهن أمامهم، وأكد ذلك النبي -صلى الله عليه وسلم- في القصة المشار إليها بعدم أمره المرأة أن تستر وجهها، وصدق الله القائل: {وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا}.

والحقيقة أن الشرط المذكور إنما ذكره العلماء -ومنهم مؤلف الفقه على المذاهب الأربعة ص١٢- في نظر الرجل إلى وجه المرأة، فقالوا: يجوز ذلك بشرط أمن الفتنة، وهذا حق؛ بخلاف ما فعله المقلدة، فكأنهم استلزموا أن تستر المرأة وجهها وجوبًا، ولا تلازم؛ فإنهم يعلمون أن الشرط المذكور -بحق- لازم أيضًا على النساء، فلا يجوز لهن النظر إلى وجه الرجال إلا إذا أمنت الفتنة؛ فهل يستلزمون منه أن يستر الرجال أيضًا وجوههم عن النساء درءًا للفتنة كما كانت تفعل بعض القبائل المعروفين بـ "الملثمين"؟!

ولو أنهم قالوا: يجب على المرأة المتسترة بالجلباب الواجب عليها إذا خشيت أن تصاب بأذى من بعض الفساق لإسفارها عن وجهها: أنه يجب عليها في هذه الحالة أن تستره دفعًا للأذى والفتنة؛ لكان له وجه في فقه الكتاب والسنة، بل يقال: إنه يجب عليها أن لا تخرج من دارها إذا خشيت أن يخلع الجلباب من رأسها من قبل بعض المتسلطين الأشرار المدعمين من رئيس لا يحكم بما أنزل الله كما وقع في بعض البلاد العربية منذ بضع سنين مع الأسف الشديد.

أما أن يجعل هذا الواجب شرعًا لازمًا على كل النساء في كل زمان ومكـــان، وإن لم يكن هناك من يؤذي المتجلببات؛ فكلًا ثم كلًا، وصدق الذي قال: {أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ}.

هذه هي أهم أخطاء المخالفين المتشددين التي رأيت أنه لا بد من ذكرهـــا هنـــا مـــع الاختصار قدر الاستطاعة؛ لصلتها القوية بالكتاب كما هو ظاهر.

ثم ختمت الرد المفحم بالتذكير بأن التشدد في الدين -مع نهي الشارع الحكيم عنه- لا يأتي بخير، ولا يمكن أن يخرج لنا جيلا من الفتيات المسلمات يحملن الإسلام علمًا وتطبيقًـــا بتوسط واعتدال، لا إفراط فيه ولا تفريط، لا كما بلغني عن بعض الفتيات الملتزمات في بعض البلاد العربية، أنهن لما سمعن بقوله -صلى الله عليه وسلم: "لا تنتقب المحرمـــة ولا تلـــبس القفازين"؛ لم يتجاوبن معه، وقلن: ننتقب ونفدي!! وما كان هذا منـــهن إلا لمـــا يقـــرع مسامعهن من التشديد في وجوههن!

إنني لا أستطيع أن أتصور أن مثل هذا التشديد -وهذا واحد من أمثلة لديَّ- يمكن أن يخرج لنا نساء سلفيات بإمكانهن أن يقمن بكل ما تطلبه حياتهن الاجتماعية المشروعة، على نمط ما كان عليه نساء السلف الصالح، ولا بأس من ذكر نماذج صالحة منهن، مع تخلـــيص الروايات؛ اكتفاء بسوقها بألفاظها مخرجة هناك، فمنهن:

أم شريك الأنصارية التي كان ينزل عليها الضيفان؛ كما في الحديث الآتي في الكتـــاب "ص٦٦".

وامرأة أبي أسيد التي صنعت الطعام للنبي -صلى الله عليه وسلم- ومن معه يوم دعاهم زوجها أبو أسيد يوم بنى بها، فكانت هي خادمهم وهي العروس.

وأسماء بنت أبي بكر التي كانت تخدم الزبير زوجها: تعلف فرسه، وتكفيه مؤنته، وتسوسه، وتنقل النوى على رأسها من أرض الزبير، وهي على بعد ثلثي فرسخ "أكثر من ثلاثة كيلو مترات"، وتدق النوى.

والمرأة الأنصارية التي استقبلت النبي -صلى الله عليه وسلم، وبسطت له تحت النخيل، ورشت حوله، وذبحت له طعامًا، فأكل هو وأصحابه.

وعائشة وأم سليم اللتان كانتا تحملان القرب وتسقيان القوم؛ وكما سيأتي "ص٤٠".

والرُّبَيِّع بنت مُعَوِّذ التي كانت تنفر مع نساء من الأنصار، فيسقين القوم، ويخدمنهم ويداوين الجرحى، ويحملن القتلى إلى المدينة.

وفي حديث آخر نحوه، وفيه: أنهن كن يعطين من الغنيمة.

وأم عطية التي غزت معه صلى الله عليه وسلم سبع غزوات؛ تخلفهم في رحالهم، وتصنع لهم الطعام، وتداوي الجرحى، وتقوم على المرضى.

وأم سليم أيضًا التي أخذت يوم حنين خنجرًا، فقال أبو طلحة: يا رسول الله! هذه أم سليم معها خنجر، فلما سألها صلى الله عليه وسلم؟ قالت: اتَّخذته إن دنا مني أحد من المشركين بقرت به بطنه! فجعل -صلى الله عليه وسلم- يضحك.

وجرى الأمر على هذا المنوال بعد النبي -صلى الله عليه وسلم.

فهذه أسماء بنت يزيد الأنصارية قتلت يوم اليرموك سبعة من الروم بعمود فسطاطها.

ومثلها نساء خالد بن الوليد؛ فقد رآهن عبد الله بن قرط في غزوة الروم مشمرات يحملن الماء للمهاجرين.

وهذه سمراء بنت نهيك الصحابية رآها أبو بلج عليها درع [١] غليظ وخمار غليظ، بيدها سوط، تؤدب الناس، وتأمر بالمعروف، وتنهى عن المنكر.

إلى غير ذلك من النماذج الرائعة المبثوثة في كتب السير والتاريخ، ولكنني التزمت الصحة فيما ذكرت، وهي كلها واضحة الدلالة على أن هذه الخدمات والبطولات ما كانت لتصدر من هذه النسوة الفاضلات لو كن متزمِّتات يرين أن الوجه والكفين من العورة؛ كتلك الفتيات! ذلك أمر بدهي فيما أرى؛ لأن النبي -صلى الله عليه وسلم- رباهن على الحنيفية السمحة السهلة.

وهذا هو الذي نريده من إخواننا المشايخ وكل داعية إلى الإسلام: أن يكونوا مصداق قوله تعالى: {وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا}، وقوله: {كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ}، حذرين من الوقوع في الغلو المنهي عنه في قوله -صلى الله عليه وسلم: "إياكم والغلو في الدين؛ فإنما هلك من كان قبلكم بالغلو في الدين" [٢].

وقوله -صلى الله عليه وسلم: "لا تشدِّدوا على أنفسكم؛ فإنما هلك من قبلكم بتشددهم على أنفسهم، وستجدون بقاياهم في الصوامع والديارات" [٣].

---

[١] الدرع هنا فيما يبدو لي هو الجلباب؛ ففي كتب اللغة: درع المرأة: قميصها. وذكروا من معاني القميص: الجلباب. انظر مادة الجلباب والدرع والقميص في النهاية والقاموس والمعجم الوسيط.

[٢] انظر تخريجه في الصحيحة ١٢٨٣.

[٣] وقد وصلت أخيرًا إلى أنه صحيح، وخرجته في الصحيحة ٣٦٩٤.

مذكرًا -والذكرى تنفع المؤمنين- أن تحقيق ذلك لا يمكن إلا بنبذ التعصب المـــذهبي، ودراسة السنة والسيرة النبوية الصحيحة من قول وفعل وتقرير، مع الاهتمام بمعرفة ما كان عليه السلف من أمور يصدق علينا -كما صدق عليهم- قول رب العالمين: {وَالسَّـــابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ}.

هذا، وقد بدا لي وأنا صدد تحضير مادة "الرد المفحم" أن أستبدل اسم الكتاب "حجاب المرأة المسلمة..." بـــ"جلباب المرأة المسلمة..."؛ لما بينهما من الفرق في الدلالة والمعنى؛ كما كنت استظهرت ذلك في الكتاب كما سيأتي "ص٨٣"؛ ولأن موضوع الكتاب ألصق بهذا الاسم دون ذاك، فبينهما عموم وخصوص، فكل جلباب حجاب [1]، وليس كل حجاب جلبابًا كما هو ظاهر، وشجعني على ذلك أنني رأيت المخالفين خلطوا بينهما كما بينته في البحث الثاني من الرد المفحم، واستشهدت على ذلك بقول ابن تيمية رحمه الله تعالى:

"فآية الجلابيب عند البروز من المساكن، وآية الحجاب عند المخاطبة في المساكن".

ولذلك فقد انشرح صدري لنشره الآن بهذا العنوان:

"جلباب المرأة المسلمة في الكتاب والسنة".

سائلين الله تبارك وتعالى التوفيق لما يحبه ويرضاه.

---

[1] وهذا كان المسوغ للتعبير به عن الجلباب أحيانًا، ثم رجعت عنه دفعًا للالتباس، وقد وقع فيه صاحب عودة الحجاب!

وقد قام بنشره صهري الكريم نظام سكجها صاحب المكتبة الإسلامية جزاه الله خيرًا، وللتاريخ أقول: إنه وحده يملك حق طبعه ونشره على هذه الحلة الجميلة التي تحلى بها لأول مرة.

وسابقًا كنت أعطيت حق طبعه الطبعة الثانية لصاحب المكتب الإسلامي زهير الشاويش، واستمر في طبعه على الأوفست عدة طبعات، وقفت على السادسة منها، وقد سقط منها السطر الأول من "الصفحة ٤٩"، ولا أدري إذا كان مستمرًا في طبعه، رغم أني أنذرته بأن لا يعيد طبع شيء من كتبي، لا صفًّا جديدًا، ولا تصويرًا، لما ظهر لي بعد هجرتي إلى عمان من إخلاله بالأمانة العلمية والمادية وحق الصحبة -لا أقول: حق المشيخة التي يدعيها لي- مما لا مجال لذكره في هذه المقدمة، وحسب القراء الكرام مثال واحد على ذلك: أنه قرن اسمه مع اسمي في تحقيق كتاب التنكيل، وليس له فيه ولا حرف واحد من التحقيق، ثم طبعه -دون علمي طبعًا- بهذا التزوير ونشره على الناس! ولقد كان أحد المشهورين بطبع الكتب سرقة في مصر قد سطا على الكتاب، وزور فيه اسْمًا آخر لعالم معاصر متوفًّى قرنه محققًا معي! فغار منه صاحبنا القديم!، فقرن اسمه الكريم معه ومعي، كل ذلك تغيير شكل من أجل الأكل! فلينظر القارئ الكريم أيهما شر؟

وقد فصلت القول في صنيعهما هذا في مقدمة الطبعة الجديدة لـ "التنكيل" نشر مكتبة المعارف في الرياض، وله من مثل هذا الشيء الكثير والكثير جدًّا مما هو مبسوط في مقدمات الكتب التالية: "صحيح الكلم الطيب" الطبعة الجديدة، مكتبة المعارف، "صفة الصلاة" الطبعة الجديدة للمكتبة نفسها، "مختصر صحيح مسلم" للمنذري الطبعة الجديدة للمكتبة الإسلامية، "مختصر صحيح البخاري" المجلد الثاني، وقد صدر حديثًا بهمة دار ابن القيم - الدمام.

خاتمة:

ثم إنني لما عزمت على وضع هذه المقدمة؛ كان الإخوة الذين نضَّدوا حروف الكتاب في "مركز دار الحسن لصف الكمبيوتر" قد قدموه إلينا مخرجا، منتظرين منا أن نقدم إليهم المقدمة لينضدوها أيضًا ويضموها إلى الكتاب، ولكني بسبب الاضطرار المذكور في أول المقدمة تبين لي أن الكتاب نشره، ولذلك وجدت نفسي ألحق بالكتاب المنضد والمخرج فوائد جديـــدة أخرى غير التي كانت نضجت من قبل، كنت أعثر عليها في أثناء تحضير "الرد"، ولا تسمح نفسي إلا أن أطلع القراء عليها، أفعل هذا وأنا ذاكر أن مثل هذا الإلحاق -والكتاب مخرج- مما لا يستسيغه المنضدون، من أجل ذلك فإنني أقدم اعتذاري إلى الإخوة الأفاضل القائمين على المركز مرتين: لهذا الإلحاق أولًا، ولا سيما وقد بلوا منا بنحوه سابقًا فتحملونا جزاهم الله خيرًا، ولهذا التأخير الذي لا عهد لنا ولا لهم بمثله ثانيًا، ولكنه مشيئة الله وقدره، فنعتذر إليهم، والعذر عند كرام الناس مقبول.

وآخر دعوانا {أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ}.

عمَّان ٥ محرم ١٤١٢هـــ

محمد ناصر الدين الألباني

مقدمة الطبعة الثانية

الحمد لله رب العالمين، وصلاة الله وسلامه على أفضل رسله، وخاتم أنبيائه، وعلى آله وأصحابه، وإخوانه [١]؛ المتمسكين بسنته، والمتهدين بهديه، إلى يوم الدين.

أما بعد؛ فهذه هي الطبعة الثانية لكتابنا "حجاب المرأة المسلمة"، يصدرها المكتب الإسلامي -جزى الله صاحبه خيرًا- بعد أن مضى على الطبعة الأولى منه عشر سنوات؛ ازددنا فيها إيمانًا بضرورة نشره وإذاعته بين المسلمين، وخصوصًا النساء اللاتي اغتررن بالمدينة الأوربية الزائفة، وانجرفن وراء بهارجها ومفاتنها، فتبرجن تبرج الجاهلية الأولى، وكشفن من أبدانهن أمام الرجال الأجانب؛ ما كانت إحداهن من قبل لا تتجرأ أن تظهره أمام أبيها ومحارمها!

ولقد علمت أن كتابنا هذا كان له الأثر الطيب -والحمد لله- عند الفتيات المؤمنات، والزوجات المحصنات، فقد استجاب لما تضمنه من الشروط الواجب توفرها في جلباب المرأة المسلمة الكثيرات منهن، وفيهن من بادرت إلى ستر وجهها أيضًا، حين علمت منه أن ذلك من محاسن الأمور، ومكارم الأخلاق، مقتديات فيه بالنساء الفضليات من السلف الصالح، وفيهن أمهات المؤمنين رضي الله عنهن.

ومع ذلك، فإن بعض أهل العلم وطلابه، ولا سيما المقلدين منهم -فإنهم مع إعجابهم بالكتاب وأسلوبه العلمي، وقوة حجته، ونصاعة برهانه- لم يرقهم ما جاء فيه من التصريح

---

[١] قال صلى الله عليه وسلم: "وددت أنا قد رأينا إخواننا، قالوا: أولسنا إخوانك يا رسول الله؟ قال: أنتم أصحابي، وإخواننا الذين لم يأتوا بعد". رواه مسلم عن أبي هريرة، ولغيره بلفظ: "إخواني الذين آمنوا بي ولم يروني"، وهو مخرج في الصحيحة ٢٩٢٧.

بأن وجه المرأة ليس بعورة، وقد كتب إلي بذلك أحد الأساتذة في المدارس الثانوية، وشافهني به آخرون هنا في سورية، وفي الحجاز أيضًا، وهؤلاء فريقان:

الأول:

من لا يزال يرى أن الوجه عورة، وليس ذلك عن دراسة الأدلة الشرعية، وتتبعها من مصادرها الأصلية، وإنما تقليدًا لمذهبه الذي نشأ عليه، أو البيئة التي عاش فيها، وفيها بعض المتحمسين لذلك أشد الحماسة بحسن نية، وعاطفة إسلامية، وغيرة دينية. وقد جلست إلى أحد هؤلاء الفضلاء جلسة دامت ساعات، تباحثنا فيها حول المسألة، وكان ذلك بطلب مني، لعلي أجد عنده، ما يؤيد رأيه، فلم أحظ بشيء من ذلك، وكل الذي سمعته منه، إنما هي شبهات عرضت له على بعض أدلة الكتاب، صدته عن الاقتناع بها، وتبني لازمها، فأجبته ليلتئذٍ عن شبهاته بما يسر الله، ثم فكرت بعد ذلك في المسألة مرة أخرى، وأجلت النظر في أدلتها، وما وردني من شبهات حولها، فازددت بذلك اقتناعًا بصواب رأيي، وخطأ الرأي المخالف له، كيف لا، ورأينا هو ما ذهب إليه جماهير العلماء من المفسرين والفقهاء؛ كما هو مشروح في هذا الكتاب، وقد أوردت تلك الشبهات، وما فتح الله علي من الجواب في هذه الطبعة منه.

الثاني:

من يذهب معنا إلى أن الوجه ليس بعورة، ولكنه يرى مع ذلك أنه لا يجوز إشاعة هذا المذهب نظرًا لفساد الزمان، وسدًّا للذريعة، فإلى هؤلاء أقول:

إن الحكم الشرعي الثابت في الكتاب والسنة لا يجوز كتمانه وطيه عن الناس؛ بعلة فساد الزمان أو غيره، لعموم الأدلة القاضية بتحريم كتمان العلم، مثل قوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ

يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّـهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ} [البقرة: ١٥٩].

وقوله -صلى الله عليه وسلم: "من كتم علمًا ألجمه الله يوم القيامة بلجام من نار".

رواه ابن حبان في صحيحه، والحاكم، وصححه هو والذهبي، وغير ذلك من النصوص الرادعة عن كتم العلم.

فإذا كان القول بأن وجه المرأة ليس بعورة حكمًا ثابتًا في الشرع كما نعتقد، فكيف يجوز القول بكتمانه، وترك تعريف الناس به؟! اللهم غُفرًا.

نعم؛ من كان يرى أنه مع ذلك لا يجوز العمل به سدًّا للذريعة، فعليه هو بدوره أن يبين ذلك الذي يراه للناس ولا يكتمه، ويأتي بالأدلة التي تؤيد رأيه، وهيهات هيهات! فهذا رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يرى الفضل بن العباس رضي الله عنه يلتفت إلى المرأة الخثعمية، وكانت امرأة حسناء ينظر إليها، وتنظر إليه، وهي غير محرمة -كما سأبينه- ثم لا يكون منه عليه الصلاة والسلام أكثر من أن يصرف وجه الفضل عنها، ولا يأمرها أن تستر وجهها عنه، فأي ذريعة ووسيلة أوضح من هذه، وهو -صلى الله عليه وسلم- القائل بهذه المناسبة: "رأيت شابًّا وشابة، فلم آمن الشيطان عليهما" .

فهذا الحديث الصحيح، يقرر أن كشف المرأة عن وجهها -ولو كانت جميلة- حق لها، إن شاءت أن تأخذ به فعلت، وليس لأحد أن يمنعها من ذلك، بزعم خشية الافتتان بها، فمثل هذا الحديث منعنا من أن نقول برأي الفريق المذكور، وأوجب علينا إشاعة الرأي الصواب في المسألة.

على أنه لم يفتنا أن نلفت نظر النساء المؤمنات إلى أن كشف الوجه وإن كان جـــائزًا، فستره أفضل، وقد عقدنا لذلك فصلًا خاصًّا في الكتاب "الصفحة ١٠٤".

وبذلك أدينا الأمانة العلمية حق الأداء، فبينا ما يجب على المرأة، وما يحسن بها، فمن التزم الواجب فبها ونعمت، ومن أخذ بالأحسن فهو أفضل.

وهذا هو الذي التزمته عمليًّا مع زوجتي، وأرجو الله تعالى أن يوفقني لمثله مع بناتي حين يبلغن أو قبيل ذلك.

ومن الغريب ما جاء في كتاب الأستاذ الذي سبقت الإشارة إليه:

"وقد يلحظ أحدهم، أو يسمع حرصك الحسن على ستر أهلك الستر المطلـــوب دون السماح بإظهار الوجه، معاذ الله! فإذا قرأ ما كتبت، قال: خالفت فتواه تقواه، ورماك بما لا يجمل"!.

وقد كنت أرسلت إليه جواب كتابه بتاريخ "٢٣/ ٩/ ٧٤هـــ" [1]، ومما فيه جوابًا على هذه الفقرة؛ قولي:

"إن رماني أحدهم ظلمًا "بما لا يجمل"، فإن لي أسوة حسنة بالأنبياء والصالحين صولات الله عليهم أجمعين، الذين لم يرمهم أعداؤهم "بما لا يجمل" فقط، بل وبما يقبح، ومما لا شك فيه عندي؛ أن الرامي بما أشار إليه حضرة الكاتب، معتد ظالم، أو جاهل ينبغي أن يعلـــم، وذلك لأمرين.

---

[1] أرسل الجواب المذكور إلى مجلة التمدن الإسلامي لينشر فيها يومئذ، فأبى المردود عليه ذلك، وقنع بالاطلاع عليه هو نفسه فقط!

الأول: أن غاية ما قررته في الكتاب أن وجه المرأة ليس بعورة، وأنه يجوز أن تظهره بالشرط المذكور فيه، وهذا ليس معناه أنه يلزم القائل به أن يكشف وجه زوجه ولا بد؛ لأن هذا ليس من شأن الأمر الجائز، بل هو من لوازم الأمر الواجب، إذ إن كل واحد يعلم أن الجائز هو ما يجوز فعله، كما يجوز تركه، فإذا أنا أخذت بالترك أو أخذت بالفعل؛ فعلى الحالتين لم أخرج عما أفتيت به من الجواز. فتبين من ذلك أن من قال فِيَّ: "خالفت فتواه تقواه"؛ كان بعيدًا جدًّا عن الفهم السليم، أو العدل.

والآخر: أنني بجانب تقريري أن الوجه ليس بعورة، قد قررت أيضًا أن الستر هو الأفضل، ووردت فيه "ص١٠٤" على من زعم أن الستر بدعة وتنطع في الدين؛ بأحاديث وآثار أوردتها، ثم ختمتهما بما نصه "ص١١٤":

فيستفاد مما ذكرنا أن ستر المرأة لوجهها ببرقع أو نحوه مما هو معروف اليوم عند النساء المحصنات، أمر مشروع محمود، وإن كان لا يجب ذلك عليها، بل من فعل فقد أحسن، ومن لا فلا حرج".

فهذا مني نص صريح في تفضيل الستر، ورد على الطائفتين المتشددتين: القائلين منهم بوجوبه، والقائلين منهم ببدعته، و"خير الأمور أوساطها" [1].

وحقيقة الأمر عندي؛ أنه وإن كان قلبي ليكاد يتفطر أسى وحزنًا من السفور المزري، والتبرج المخزي، الذي تهافتت عليه النساء في هذا العصر، تهافت الفراش على النار، فإنني لا أرى أبدًا أن معالجة ذلك يكون بتحريم ما أباح الله لهن من الكشف عن الوجه، وأن نوجب

---

[1] حديث ضعيف الإسناد، ولذلك لم أستجز عزوه إلى النبي -صلى الله عليه وسلم، لا سيما وقد رواه أبو يعلى من قول وهب بن منبه بنحوه، وسند جيد.

عليهن ستره بدون أمر من الله ورسوله. بل إن حكمة التشريع، والتدرج فيه، وبعض أصوله التي منها بقوله –صلى الله عليه وسلم: "يسروا ولا تعسروا" [١]، وأصول التربية الصحيحة، كل ذلك ليوجب على فقهاء الأمة ومربيها ومرشديها، أن يتلطفوا بالنساء، ويأخذوهن بالرفق لا بالشدة، ويتساهلوا معهن فيما يسر الله فيه، ولا سيما ونحن في زمن قل فيه من يأخذ بالعزائم من الأمور والفرائض، فضلًا عن المستحبات والنوافل!

فإذا كان بعض العلماء اليوم يرون أن في كشف المرأة عن وجهها مع سترها لما سواه من بدنها مما أمرها الله به خطرًا عليها –زعموا– فنرى أنه لا يليق بهم أن يكتفوا من المسألة بإظهار الإنكار الشديد على من يخالفهم في الرأي، واتخاذ القرار بمنع دخول الكتاب إلى بلادهم، بل إن عليهم أمرين اثنين لا بد لهم من القيام بهما:

الأول: أن يبينوا للناس حكم الله فيها، مستدلين عليه بالكتاب والسنة، لا تقليدًا للمذهب، أو اتباعًا للتقاليد، وبذلك فقط؛ يظهر للناس الصواب من الخطأ، بل الحق من الباطل {فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ} [الرعد: ١٧]. إنهم إن فعلوا ذلك استجاب لهم النساء المؤمنات، فهل يفعلون؟!

والآخر: أن يُعْنَوا بتربية الفتيات المسلمات تربية إسلامية صحيحة، وخصوصًا في المدارس والمساجد والجامعات، بتعليمهن وتثقيفهم الثقافة الشرعية النافعة، ومنع المجلات الخليعة أن تتسرب إليهن، وتفسد عليهم أخلاقهن، ونحو ذلك من الوسائل المبذولة في العصر الحاضر، مما يمكن

استعماله في الشر والخير، {وَنَبْلُوكُمْ بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً} [الأنبياء: ٣٥].

---

[١] أخرجه الشيخان.

بمثل هذا وذاك يمكن أن يوجد جيل من النساء المؤمنات اللاتي إذا سمعن مثل قـــول الله تعالى: {يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيـــبِهِنَّ} [الأحزاب: ٥٩]؛ بادرن إلى امتثال أمره كما فعلت نساء الأنصار -رضي الله عنهن- حين نزل قوله عز وجل: {وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ} [النور: ٣١]، بادرن فاختمرن بما تيسر لهن من الأزر كما هو مذكور في موضعه من الكتاب "الصفحة ٧٨".

فمثل هذه النسوة يمكن أن تؤمر بستر الوجه إن كان واجبًا، وأما أمر السواد الأعظم من النساء بذلك، في مثل بلادنا السورية، وغيرها كمصر ونحوها من البلدان الأخرى التي انتشر، أو بدأ ينتشر فيها التبرج والخلاعة بأبشع صوره، مما لم تنج منه مع الأسف حتى بلاد التوحيد التي كنا نأمل أن تكون الحصن الحصين للمسلمين من هذا التبرج، فأمر هذا الجنس من النساء بستر الوجه الذي لم يأمر الله به، وهن لا استعداد عندهن أن يسترن نحورهن وصدورهن وما هو أكثر من ذلك؛ مما لا يذهب إليه من كان عنده ذرة من رائحة فقه الكتاب والسنة.

فمن الحكمة إذن، أن يقنع العلماء في هذا العصر بأن يستجيب النساء لما أمر الله بع من حجب البدن كله؛ حاشا الوجه والكفين، فمن حجبهما أيضًا منهن، فذلك ما نستحبه لهن، وندعو إليه. وأما إيجاب ذلك عليهن، فهو عندي تشدد في الدين، وتنطـــع لا يحبـــه الله، وخصوصًا على النساء اللاتي وصانا بهن رسول الله -صلى الله عليه وســـلم- خـــيرًا، في أحاديث كثيرة، منها قوله عليه

الصلاة والسلام: "رفقًا بالقوارير" [1].

---

[1] أخرجه البخاري بمعناه.

ويوم يستجيب النساء المسلمات لأمر الله؛ إلا من شذ منهن، وتكون غريبة مهينة بين المستجيبات، فيومئذ يعود إلى المسلمين عزهم ومجدهم، وتقوم لهم دولتهم، وينصرهم الله على عدوهم {وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ، بِنَصْرِ اللَّهِ} [الروم: ٤]، ولن يكون ذلك إلا إذا استجاب لأمره تعالى الرجال قبل النساء، وعسى أن يكون ذلك قريبًا. {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ} [الأنفال: ٢٤].

دمشق ٢٥/ ٧/ ١٣٨٥هـ

محمد ناصر الدين الألباني.

حجاب المرأة ولباسها في الصلاة

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله.

أما بعد فهذه هي الطبعة الثانية لرسالة شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في "اللباس في الصلاة" يقوم بإعادة طبعها الأستاذ الفاضل الأخ زهير الشاويش الدائب على نشر الكتب النافعة التي ملؤها الثقافة الإسلامية الصافية وبخاصة منها كتب الحديث وتأليفات شيخي الإسلام ابن تيمية وابن قيم الجوزية ومن تخطى بخطاهما وسار بسيرهما مثل مجدد دعوة التوحيد في بلاد نجد وما حولها الشيخ محمد بن عبد الوهاب وغيره رحمه الله تعالى.

رسالة شيخ الإسلام هذه هي من رسائله العظيمة حقا فإنها على لطافة حجمها قد لا يجد الطالب الكثير منه في الموسوعات الفقهية وموضوعها في اللباس الواجب على كل من الرجل والمرأة في الصلاة فقد أهبت فيها بالأدلة القاطعة أن هذا اللباس ليس هو اللباس يستر به الرجل عورته خارج الصلاة فقط بل إنه يجب عليه شيء آخر وهو ستر المنكبين أيضا وهذا لحق الصلاة وحرمتها لا لأنها من العورة واستدل لذلك بقوله صلى الله عليه وسلم: "لا يصلين أحدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقيه منه شيء"، وبأحاديث أخرى "ص ١٢ – ١٣". وهذه مسألة هامة طالما غفل عنها جماهير المصلين الذين يصلون في قميص "الشيال" الذي لا يستر المنكبين إلا خطا دقيقا منهما غافلين عن قول الله تعالى: {خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ

كُلِّ مَسْجِدٍ}. وما أحسن ما ذكر المؤلف "ص ١٧" "إن ابن عمر رضي الله عنه قال لغلامه نافع لما رآه يصلي حاسر الرأس: أرأيت لو خرجت إلى الناس كنت تخرج هكذا؟ قال: لا قال: فالله أحق من يتجمل له والجملة الأخيرة قد جاءت مرفوعة في بعض الطرق عن ابن عمر ولفظها في رواية للبيهقي "إذا صلى أحدكم فليلبس ثوبيه فإن الله أحق من تزين له" [١]وسبب الغفلة المذكورة عن هذا الأدب الواجب في الصلاة يعود في رأيي إلى أمرين:

الأول: ظن الكثيرين أن الواجب من اللباس في الصلاة إنما هو ما ستر العورة فقط. وهذا الحصر مع أنه مما لا دليل عليه مطلقا فهو مخالفة صريحة للنصوص المتقدمة ولا سيما الحديث الأول فإنه يدل على بطلان الصلاة إذا لم يكن على عاتقيه من ثوب شيء. وهو مذهب الحنابلة [٢]وهو الحق الذي لا ريب فيه.

والآخر: جمودهم على التقليد الأعمى فقد يقرؤون أو يسمعون بلك النصوص ولكنهم يتأثرون بها ولا يتخذونها لهم نذهبا لأن المذهب الذي نشأوا عليه يحول بينهم وبين الاهتداء بها ولذلك فالسنة في جانب وهم في جانب كما هو شأنهم في هذه المسألة إلا من عصم الله وقليل ما هم فجزى الله شيخ الإسلام خيرا الذي نهد لهم السبيل في هذه الرسالة المباركة ليتعرفوا على كثير من الحقائق التي غفلوا عنها ومنها هذه. ومن ذلك أنه إذ كان لا يجوز له أن يصلي مكشوف الفخذين سواء قيل: هما عورة أولا؟ "ص ١٦" وهذا من فقهه الدقيق رحمه الله تعالى.

---

[١] انظر "صحيح أبي داود ٦٤٥"

[٢] انظر "منار السبيل ١/ ٧٤ – طبع المكتب الإسلامي" وحاشية الشيخ سليمان رحمه الله على "المقنع ١/ ١١٦"

هذا في لباس الرجل في الصلاة وأما المرأة فقد بين الشيخ رحمه الله أنها وإن كان يجب عليها الجلباب إذا خرجت من بيتها فإنه لا يجب عليها الجلباب إذا صلت في بيتها وإنما يجب عليها الخمار والقميص الذي يستر ظاهر القدمين فهي إذا سجدت قد يبدو باطن قدمها. كذلك يجوز لها أن تكشف عن وجهها وكفيها مع كونهما من العورة خارج الصلاة في اختياره. "انظر ص ١٣ – ١٥" [٣]. وعلى العكس من ذلك فإن المرأة لو صلت وحدها كانت مأمورة بالاختمار بينما هي في غير الصلاة يجوز لها كشف رأسها في بيتها وعند ذوي محارمها وحينئذ فقد يستر المصلي في الصلاة ما يجوز ابتداؤه في غير الصلاة وقد يبدو في الصلاة ما يستره عن الرجال "ص ١٢ و ١٣". وهذا أيضا من دقائق المسائل التي تولى شيخ الإسلام رحمه الله شرحها وبيانها جزاه الله عن الإسلام خيرا.

ومن ذلك أنه مع تقريره أن الحجاب مختص بالحرائر دون الإماء وأن الأمة يظهر منها رأسها وشعرها "ص ٢٦" فإنه يعود ليناقش المسألة على ضوء بعض القواعد الإسلامية العامة التي منها "درء المفاسد قبل جلب المصالح" فلا يدع المسألة على إطلاقها المستلزم جواز بروز الأمة الحسناء أيضا بشعرها فيقول بعد توطئة مفيدة:

وكذلك الأمة إذا كان يخاف منها الفتنة كان عليها أن تحتجب "ص ٢٧". ثم يؤكد ذلك فيقول:

---

[٣] واختار جمهور العلماء أبو حنيفة ومالك والشافعي وكذا أحمد في رواية ذكرها المصنف نفسه "ص ٢٤" أن وجهها وكفيها ليس بعورة وهو الذي نصرته في كتابي حجاب المرأة المسلمة واستدللت له بالكتاب والسنة والآثار عن نساء السلف بما قد لا يوجد عموما في كتاب آخر وليس معنى ذلك أنه لا يشرع سترها كلا بل ذلك هو الأفضل كما فصلته في فصل خاص عقدته في الكتاب المذكور تحت عنوان "مشروعية ستر الوجه" "ص ٤٧ – ٥٣" من الطبعة الثالثة فمن نسب إلى ممن حاول الرد علي في هذه المسألة فلم يفلح – أنني قلت أو قال كدت أقول: بوجوب كشف المرأة لوجهها فقد كذب وافترى كما يشهد بذلك الفضل المشار إليه آنفا.

"فلو أراد الرجل أن يترك الإماء التركيات الحسان يمشين بين الناس في مثل هذه البلاد والأوقات كما كان أولئك الإماء يمشين كان هذا من باب الفساد".

أقول: وعلى هذا فمذهب ابن تيمية وسط بين الجمهور الذين لا يوجبون الخمار على الأمة مطلقا وبين ابن حزم غير الذين يوجبون ذلك عليها. مطلقا ومن الواضح أنه إنما ذهب ابن تيمية إلى ذلك توفيقا بين بعض الآثار التي تدل لمذهب الجمهور "انظر ص ٢٦ ، ٣٣" وبين القاعدة المشار إليها آنفا. وهذا المذهب وإن كان أقرب إلى الصواب من مذهب الجمهور الذي كنا استدللنا على رده في كتاب "حجاب المرأة المسلمة" "ص ٤٢ - ٤٦". فلا يزال في النفس منه شيء لأن تقدير الجمال المترتب عليه خوف الفساد أمر نسبي وكم من أمة سوداء تكون جميلة الأعضاء والتكوين بحيث يفتتن بها البيض ثم إنها قد لا تكون كذلك عند هؤلاء ولكنها جميلة عند بني جنسها من السود. فالأمر غير منضبط. والله أعلم.

ومن ذلك أنه رجح مذهب الشافعي وأحمد أن النظر إلى وجه الأجنبية من غير حاجة لا يجوز وإن كانت الشهوة منتفية لأنه يخاف ثورانها وقال "ص ٣٤":

ولهذا حرم الخلوة بالأجنبية لأنها مظنة الفتنة والأصل أن ما كان سببا للفتنة فإنه لا يجوز فإن الذريعة إلى الفساد يجب سدها إذا لم يعارضها مصلحة راجحة ولهذا كان النظر الذي قد يفضي إلى الفتنة محرما.

أقول: ولو أن العلماء قديما والكتاب حديثا راعوا هذا الأصل الذي ذكره: "ما كان سببا للفتنة فإنه لا يجوز" وجعله دليلا مرجح لتحريم النظر المذكور لما تورطوا في إصدار بعض الفتاوى التي لا يشك المتفقه في أصول الشريعة وفروعها أنها تؤدي إلى مفاسد ظاهرة كقول بعض الحنفية:

"يجوز للأجنبي النظر إلى شعر الأمة وذراعها وساقها وصدرها وثدييها [١]" وقول بعض المذاهب:

"يجوز النظر إلى المرأة الأجنبية وعورتها من المرآة"

وعلل ذلك بعضهم بأنه إنما ينظر إلى خيال وتبنى ذلك اليوم – مع الأسف – أحد الأحزاب الإسلامية الذي يأخذ من كل مذهب ما يناسب المصلحة بزعمه و لم يقف عند هذا فحسب بل إنه جعله كالنص المعصوم فرتب عليه ما هو أشد إفسادا من الأول لأنه أمس بحياة شبابنا اليوم وواقعهم وهو جواز النظر إلى الصور الخلاعية في التلفزيون والسينما والمجلات معللا ذلك بما تقدم أنه إنما ينظر إلى خيال وكل ذي عقل ولب حتى ولو كان غير مسلم يعلم يقينا أن هذه الصور من أشد الأنواع المثيرة لشهوة الشباب وغرائزهم بحيث أنهم لا يجدون بعد ذلك سبيلا إلى إطفائها إلا بارتكاب المحرم نصا ولو كان تحريمه من باب سد الذريعة كالنظر والسمع ونحوهما مما ذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله ".... وزنا العينين النظر وزنا اللسان النطق والنفس تمنى وتشتهي والفرج يصدق ذلك كله أو يكذبه" أخرجه الشيخان وغيرهما [٢].

وليس هذا فقط فقد أصدر نشرة منذ عهد غير بعيد ذهب فيها إلى التصريح بجواز تقبيل المرأة الأجنبية عند السلام عليها ولكن بدون شهوة وقد قلنا وقال غيرنا لبعض أولئك الحزبيين: افترض أن يفعل ذلك بأختك وزوجتك فوجم!

---

[١] انظر: "أحكام القرآن" لأبي بكر الجصاص الحنفي "٣ / ٣٩٠" وكتابي "حجاب المرأة" "ص ٤٤"فإن فيه ردا على القول المذكور ومع ذلك لم ننج من أن يتهمنا بعض الحنفية أنفسهم بأني أبيح النظر إلى وجه المرأة وأحشى ما أحشاه أي يكون ذلك على قول المثل: رمتني بدائها وانسلت.

[٢] وقد خرجته في "إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل للشيخ ابن ضويان "١٧٨٧".

ولهم من مثل هذه المسائل البعيدة عن الكتاب والسنة بل العقل السليم الشيء الكثير لا مجال الآن للتوسع فيه وإنما استطردنا إلى ما ذكرنا من شواذهم وانحرافهم عن العلم الصحيح لنقول:

يجب على هؤلاء وغيرهم ممن يهمهم أن يكونوا على معرفة بالعلم الصحيح المستنبط من الكتاب والسنة استنباطا قائما على العلم بالقواعد الأصولية وحسن تطبيق لها على الفروع أن يجعلوا دينهم – بعد دراسة الكتاب والسنة – مطالعة كتب شيخ الإسلام ابن تيمية ومنها هذه الرسالة المباركة – وبذلك يتمرنون على الاستنباط الصحيح والتفريح الرجيح وينجون من الإتيان باجتهادات وآراء لا يقول بها أحد ممن يعقل ما ينطق به لسانه أو يجري به قلمه من مثل ما تقدم بيانه!

تلك هي بعض المسائل التي جاءت في طي هذه الرسالة القيمة وفيها مسائل وفوائد أخرى ستمر بالقارئ إن شاء الله تعالى وبمجموعها كانت الرسالة فريدة في بابها لا مثيل لها بين أترابها فإن غالبها ما تفردت به عن مثيلاتها ككتاب "الحجاب" للعلامة المودودي وكتابي "حجاب المرأة المسلمة" وغيرهما فليعض عليها بالنواجذ وليحمد الله تعالى أن جعله من قراء كتب ابن تيمية المستفيدين منها فإنه هو "العارف بالله" حقا ومن نحا نحوه.

ونحن إذ نشهد له بهذا لا ندعي له العصمة كيف وقد أبدينا بعض الملاحظات على مواطن معدودة قليلة من الرسالة مصداقا لقول الإمام مالك رحمه الله تعالى: ما منا من أحد إلا ورد عليه إلا النبي صلى الله عليه وسلم وقد روي عن غيره أيضا[1] وذلك مما لا يحط من قدره أو قدر رسالته بلا ريب بل إن ذلك ليرفع من قيمتها للقلة المشار إليها على حد قول الشاعر:

---

[1] انظر: "صفة الصلاة" "ص ٢٨ – الطبعة السابعة".

كفى المرء نبلا ... أن تعد معايبه

بل لا عيب عليه في ذلك مطلقا فإنه مجتهد مأجور إما أجرين وهو الأكثر بفضل الله أو أجرا واحدا.

هذا وقد كانت الرسالة طبعت سابقا تحت عنوان "حجاب المرأة ولباسها في الصـــلاة وغيرها" ولولا أن ثمة بعض الموانع منها اشتهارها بالاسم المذكور لرأيت أن نجعل عنوانها:

لباس الرجل والمرأة في الصلاة لأنه هو الموضوع الذي اختصت به الرسالة ودندن المؤلف حوله وجاء بما يعز وجوده من الفوائد والفقه الصحيح.

وقد زدت في التعليق عليها بعض الفوائد العلمية والحديثية مما كان فاتني في الطبعة السابقة وبذلك ازدادت الفائدة بهذه الطبعة على سابقتها فالحمد لله الذي يسر لنا ذلك ووفق الأستاذ الأخ أبو بكر زهير الشاويش لطبعها من جديد في هذا الثوب القشيب.

نسأل الله تعالى أن يجعل عملنا خالصا لوجهه وأن ينفع به المسلمين. وصلى الله علـــى محمد وآله وصحبه أجمعين.

والحمد لله رب العالمين.

دمشق في ٧ رمضان سنة ١٣٩٣

وكتبه: محمد ناصر الدين الألباني

دفاع عن الحديث النبوي والسيرة

الحمد لله رب العالمين ولا عدوان إلا على الظالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين

أما بعد فبين يديك أيها القارئ الكريم بحوث علمية حديثية في نقد كتاب (فقه السيرة) للدكتور محمد سعيد البوطي الأستاذ في كلية الشريعة في جامعة دمشق كان وضعه لطلاب السنة الثانية في الكلية وكنت نشرت هذا النقد في مجلة التمدن الإسلامي الغراء بحوثا متتابعة رجوت منها أن يجد الطلاب وغيرهم فيها (نموذجا صالحا للنقد العلمي التزيه القائم على البحث والالتزام للقواعد العلمية الصحيحة عسى أن يزيدهم ذلك عناية بدراسة الحديث الشريف دراسة علمية وبذلك يحيون ما كاد يندرس من هذا العلم العظيم بسبب اقتصار المدرسين والأساتذة على تدريسه دراسة نظرية محضة وإصدارهم على أساسها تأليفاتهم التي يؤلفونها لطلابهم أو لغيرهم غير مراعين فيها أبسط تلك القواعد العلمية من اختيار النصوص الصحيحة والأحاديث الثابتة من المصادر الموثوقة والمراجع المعتمدة مع العزو إليها وتخريجها تخريجا علميا دقيقا فترى أحدهم – وهو أستاذ هذه المادة: الحديث – يورد حديثا نبويا أو خبرا متعلقا بسيرته عليه الصلاة و السلام أو أخلاقه يقول في تخريجه : (رواه أبو داود) أو (رواه ابن هشام في (السيرة) وهو يظن أنه بذلك قد أدى الأمانة العلمية المطوقة في عنقه وأنه نصح لطلابه هيهات هيهات فإن التزام المنهج العلمي المشار إليه في الدراسة الحديثية يوجب عليه قبل هذا التخريج المقتضب أن يدرس إسناد ذلك الحديث أو الخبر ويتتبع رجاله ويتعرف علله وأقوال أهل الاختصاص فيه ثم يحكم عليه بما تقتضيه هذه الدراسة من صحة أو ضعف ثم

يقدم خلاصتها إلى طلابه مع التخريج المذكور وإلا فمثل هذا التخريج المبتور الذي جـــرى عليه الأستاذ المشار إليه مما لا يعجز عنه أحد من الطلاب أنفسهم إن شاء الله تعالى) .

ذلك ما كنت كتبته في مقدمة رسالتي (نقد نصوص حديثية في الثقافة العامة)[1]

للشيخ محمد منتصر الكتاني وهو ينطبق على الدكتور البوطي تمام الانطباق بل إن هذا زاد على الشيخ فادعى لكتابه (فقه السيرة) من الصحة ما ليس له كما كنت أشـــرت إلى ذلك في التعليق على المقدمة المذكورة فقلت ما نصه :

(ثم وقفت على كتاب (فقه السيرة) للأستاذ الفاضل الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي فرأيته نحا فيه نحو الأستاذ الكتاني فأورد فيه كثيرا من الأحاديث الضعيفة والمنكرة بل وما لا أصل له البتة ولكنه زاد عليه فنص في المقدمة أنه اعتمد فيه على ما صح من الأحاديث والأخبار ولكن دراستي للكتاب بينت أنها دعوى مجردة وأن جل اعتماده كان على كتاب فضيلة الشيخ محمد الغزالي : (فقه السيرة) الذي لم يقتصر الدكتور على أن يأخذ اسمه فقط بل زاد عليه فاستفاد منه كثيرا من بحوثه ونصوصه بل وعناوينه كما استفاد من تخريجي إياه المطبوع معه مع اختصار له مخل ليستر بذلك ما قد فعل وقد انتقدني في ثلاث مواطن منـــه تمنيت – يشهد الله – أن يكون مصيبا ولو في واحد منها ولكنه على العكس من ذلك فقد كشف بذلك كله أن هذه الشهادات العالية وما يسمونه ب (الدكتوراه) لا تعطي لصاحبها علما وتحقيقا وأدبا وإني لأرجو أن تتاح لي الفرصة لأتمكن من بيان هذا الإجمال والله المستعان
(

[1] نشرت أولا في مجلة التمدن الإسلامي الغراء (مجلد ٣٣ و ٣٤) ثم أفردت في رسالة وذلك قبل عشر سنين.

ثم أتيحت لي الفرصة فبينت الإجمال المشار إليه في هذه الرسالة التي يعود الفضل الأول في نشرها للسادة القائمين على مجلة التمدن الإسلامي الغراء وبخاصة منهم الأستاذ أحمد مظهر العظمة شفاه الله و قواه فقد نشرت فيها تباعا في مقالات متسلسلة من العدد (٧ – مجلد ٤٢ – ٢ – مجلد ٤٤) ثم أفردتها في هذه الرسالة ليعم النفع بها ويطلع عليها من لم يتمكن من متابعتها في المجلة الغراء

هذا وقد نمي إلي أن بعض الأساتذة رأى في ردي هذا على الدكتور شيئا من الشدة والقسوة في بعض الأحيان مما لا يعهدون مثله في سائر كتاباتي وردودي العلمية وتمنوا أنه لو كان ردا علميا محضا

فأقول : إنني أعتقد اعتقادا جازما أنني لم أفعل إلا ما يجوز لي شرعا وأنه لا سبيل لمنصف إلى انتقادنا كيف والله عز و جل يقول في كتابه الكريم في وصف عباده المؤمنين : { و الذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون ... وجزاء سيئة سيئة مثلها فمن عفا وأصلح فأجره على الله إنه لا يحب الظالمين ... ولمن انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل ... إنما السبيل على الذين يظلمون الناس و يبغون في الأرض بغير الحق أولئك لهم عذاب أليم ... ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور } فإن كل من يتتبع ما يكتبه الدكتور البوطي في كتبه ورسائله ويتحدث به في خطبه ومجالسه يجده لا يفتأ يتهجم فيها على السلفيين عامة وعلي من دونهم خاصة ويشهر بهم بين العامة والغوغاء ويرميهم بالجهل والضلال وبالتبله والجنون ويلقبهم ب (السلفيين) و (السخفيين) وليس هذا فقط بل هو يحاول أن يثير الحكام ضدهم برميه إياهم بأنهم عملاء للاستعمار . إلى غير ذلك من الأكاذيب والترهات التي سجلها عليه الأستاذ محمد عيد عباسي في كتابه القيم (بدعة التعصب المذهبي) (ص ٢٧٤ – ٣٠٠) وغيرها داعما ذلك بذكر الكتاب والصفحة التي جاءت فيها هذه الأكاذيب

ومن طاماته وافتراءاته قوله في (فقه السيرة) (ص ٣٥٤ – الطبعة الثالثة) بعد أن نبزهم بلقب الوهابية : (ضل أقوام لم تشعر أفئدتهم بمحبة رسول الله صلى الله عليه و سلم وراحوا يستنكرون التوسل بذاته صلى الله عليه و سلم بعد وفاته) . وهذا كأنه اجترار من الدكتور لفرية ذلك المتعصب الجائر : (إن هؤلاء الوهابيين تتقزز نفوسهم أو تشمئز حينما يذكر اسم محمد صلى الله عليه و سلم)

والدكتور حين يلفظ هذه الفرية يتذكر أن الواقع – الذي هو على علم به – يكذبها فإن السلفيين وأمثالهم بفضل الله تعالى – من بين المسلمين جميعا – شعارهم اتباعهم للنبي صلى الله عليه و سلم وحده دون سواه وهو الدليل القاطع على حبهم الخالص له الذي لازمه حبهم لله عز و جل كما قال : { قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله } . ولعلم الدكتور بهذا الفضل الإلهي على السلفيين حمله حقده عليهم أن يحاول إبطال دلالة الآية المذكورة على ما سلف بل وعلى تضليل السلفيين مجددا لفهمهم إياها هذا الفهم الواضح و أنها تعني أن الاتباع دليل المحبة وأنها لا تنفك عنه فقال (ص ١٩٥ – الطبعة الثالثة) : (ولقد ضل قوم حسبوا أن محبة رسول الله صلى الله عليه و سلم ليس لها معنى إلا الاتباع والاقتداء وفاتهم أن الاقتداء لا يأتي إلا بوازع ودافع ولن تجد من وازع يحمل على الاتباع إلا المحبة القلبية . . .)

وأقول : إن الذي ضل إنما هو الذي يناقض نفسه بنفسه من جهة فأول كلامه ينقض آخره لأنه إذا كان لا يحمل على الاتباع إلا المحبة القلبية وهو كذلك وهو الذي نعتقده ونعمل به فكيف يتفق هذا مع أول كلامه الصريح في أن المحبة لها معنى غير الاتباع ؟ ولو كان الأمر كذلك وثبت الدكتور عليه لأبطل دلالة الآية والعياذ بالله تعالى

ومن جهة أخرى فقد افترى علينا بقوله : (وفاتهم أن الاقتداء . . .) الخ

فلم يفتنا ذلك مطلقا بحمد الله بل نعلم علم اليقين أنه كلما ازداد المسلم اتباعا للـــنبي صلى الله عليه و سلم ازداد حبا له وأنه كلما ازداد حبا له ازداد اتباعا له صلى الله عليه و سلم فهما أمران متلازمان كالإيمان والعمل الصالح تماما

فهذا الحب الصادق المقرون بالاتباع الخالص للنبي صلى الله عليه و سلم هو الذي أراد الدكتور أن ينفيه عن السلفيين بفريته السابقة فالله تعالى حسيبه { و كفى بالله حسيبا }

ذلك قليل من كثير من افتراءات الدكتور البوطي وترهاته الذي أشفق عليه ذلك البعض أن قسونا عليه أحيانا في الرد ولعله قد تبين لهم أننا كنا معذورين في ذلك وأننا لم نستوف حقنا منه بعد { وجزاء سيئة سيئة مثلها } ولكن لن نستطيع الاستيفاء لأن الافتراء لا يجوز مقابلته بمثله وكل الذي صنعته أنني بينت جهله في هذا العلم وتطفله عليه ومخالفته للعلمـــاء وافتراءه عليهم وعلى الأبرياء بصورة رهيبة لا تكاد تصدق فمن شاء أن يأخذ فكرة سريعة عن ذلك فليرجع إلى فهرس الرسالة هذه ير العجب العجاب

هذا وهناك سبب أقوى استوجب القسوة المذكورة في الرد ينبغي على ذلك الـــبعض المشفق على الدكتور أن يدركه ألا وهو جلالة الموضوع وخطورته الذي خاض فيه الدكتور بغير علم مع التبجح والادعاء الفارغ الذي لم يسبق إليه فصحح أحاديث وأخبارا كثيرة لم يقل بصحتها أحد وضعف أحاديث أخرى تعصبا للمذهب وهي ثابتة عند أهل العلم بهذا الفن والمشرب مع جهله التام بمصطلح الحديث وتراجم رواته وإعراضه عن الاستفادة من أهل العلم العارفين به ففتح بذلك بابا خطيرا أمام الجهال وأهل الأهواء أن يصححوا من الأحاديث ما شاءوا ويضعفوا ما أرادوا (و من سن في الإسلام سنة سيئة فعليه وزرها و وزر من عمل بها إلى يوم القيامة)

وسبحان الله العظيم إن الدكتور ما يفتأ يتهم السلفيين في جملة ما يتهمهم به بـــأنهم يجتهدون في الفقه وإن لم يكونوا أهلا لذلك فإذا به يقع فيما هو شر مما اتهمهم به تحقيقا منه للأثر السائر : (من حفر بئرا لأخيه وقع فيه) أم أن الدكتور يرى أن الاجتـــهاد في علـــم الحديث من غير المجتهد بل من جاهل يجوز وإن كان هذا العلم يقوم عليه الفقه كله أو جله

من أجل ذلك فإني أرى من الواجب على أولئك المشفقين على الدكتور أن ينصحوه (والدين النصيحة) بأن يتراجع عن كل جهالاته وافتراءاته وأن يمسك قلمه ولسانه عن الخوض في مثلها مرة أخرى عملا بقول نبينا محمد صلى الله عليه و سلم : (انصر أخاك ظالمـــا أو مظلوما قيل : كيف أنصره ظالما ؟ قال : تحجزه عن الظلم فإن ذلك نصـــره) . أخرجـــه البخاري من حديث أنس ومسلم من حديث جابر وهو مخرج في (الإرواء) (٢٥١٥)

فإن استجاب الدكتور فذلك ما نرجو و (عفا الله عما سلف) وإن كانت الأخرى فلا يلومن إلا نفسه و العاقبة للمتقين و صدق الله العظيم إذ يقول : { إنا لننصر رسلنا والذين آمنوا في الحياة الدنيا ويوم يقوم الأشهاد ... يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم ولهم اللعنة و لهم سوء الدار }

و صلى الله على محمد النبي الأمي و على آله و صحبه و سلم

دمشق في ٢٧ جمادى الآخرة سنة ١٣٩٧ ه

محمد ناصر الدين الألباني

رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله

أما بعد : فإن الله تبارك وتعالى قد جعل بحكمته لكل شيء سببا ولكل أمر سمى أجلا وقدر كل شيء تقديرا حسنا وكان من ذلك أنني هاجرت بنفسي وأهلي من دمشق الشام إلى عمان في أول شهر رمضان سنة (١٤٠٠) فبادرت إلى بناء دار لي فيها آوي إليها ما دمت حيا فيسر الله لي ذلك بمنه وفضله وسكنتها بعد كثير من التعب والمرض أصابني من جراء ما بذلت من جهد في البناء والتأسيس ولا زلت أشكو منه شيئا قليلا والحمد لله على كل حال والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

ولقد كان أمرا طبيعيا أن يصرفني ذلك عما كنت اعتدته في دمشق من الانكباب على العلم دراسة وتدريسا وتأليفا وتحقيقا لا سيما ومكتبتي الخاصة لا تزال في دمشق لم أتمكن من ترحيلها إلى عمان الصعوبات وعراقيل معروفة فكنت أعلل نفسي كل يوم وأمنيها بأن المياه عما قريب ستعود إلى مجاريها ولكن الرياح كثيرا ما تجري بخلاف ما يشتهي الملاح فإنه ما كاد بعض إخواننا في الأردن يشعرون بأنني استقررت في الدار حتى بدؤوا يطلبون مني أن أستأنف إلقاء الدروس التي كنت ألقيها عليهم في السنين الماضية قبل هجرتي إلى عمان حيث كنت أسافر إليها في كل شهر أو شهرين فألقي عليهم درسا أو درسين في كل سفرة وألحوا

علي في الطلب وعلى الرغم من أنني ما كنت عازما على شيء من الإلقاء لأوفر ما بقي لي من نشاط وعمر لإتمام بعض مشاريعي العلمية – وما أكثرها – رأيت أنه لا بد من أحقق طلبتهم ورغبتهم الطيبة فوعدتهم خيرا وأعلنت لهم أنني سألقي عليهم درسا كل يوم خميس بعد صلاة المغرب في دار أحد إخواننا الطيبين هناك قريبا من داري . وتحقق ذلك بإذن الله تعالى فألقيت الدرس الأول ثم الثاني من كتاب (رياض الصالحين) [1] للإمام النووي بتحقيقي وأجبتهم بعد الدرس عن بعض أسئلتهم الكثيرة المتوفرة لديهم والتي تدل على تعطشهم ورغبتهم البالغة في العلم ومعرفة السنة

وبينما أنا أستعد لإلقاء الدرس الثالث إذا بي أفأجأ بما يضطرني اضطرارا لا خيار لي فيه مطلقا إلى الرجوع إلى دمشق حيث لم يبق لي فيها سكن وذلك أصيل نهار الأربعاء في ١٩ شوال سنة ١٤٠١ ه فوصلتها ليلا وفي حالة كئيبة جدا وأنا أضرع إلى الله تعالى أن يصرف عني شر القضاء وكيد الأعداء فلبثت فيها ليلتين وفي الثالثة سافرت بعد الاستشارة والاستخارة إلى بيروت مع كثير من الحذر والخوف لما هو معروف من كثرة الفتن والهرج والمرج القائم فيها والوصول إلى بيروت محفوف بالخطر ولكن الله تبارك وتعالى سلم ويسر فوصلت بيروت في الثلث الأول من الليل قاصدا دار أخ لي قديم وصديق وفي حميم فاستقبلني بلطفه وأدبه وكرمه المعروف وأنزلني عنده ضيفا معززا مكرما . جزاه الله خيرا

فلما استقر في مترله قراري وارتاح من وعثاء السفر بالي كان من الطبيعي جدا أن أهتبل فرصة هذه الغربة الطارئة فأتوجه بكليتي إلى الدراسة والمطالعة في مكتبته العامرة الزاخرة بالكتب المطبوعة منها والمخطوطة النادرة فرغبت منه أن يطلعني على فهرست المخطوطات

---

[1] هذا في طبعته الأولى التي صدرت بظروف قاهرة غير أننا أعدنا صفه وطبعه مجددا في طبعة متقنة مفهرسة والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات . – زهير

والمصورات التي في حوزته مسجلة على البطاقات فاستجاب لذلك بكل نفس طيبة وأريحة إسلامية منه معروفة أحسن الله إليه وجزاه خيرا .

فأخذت في البطاقات نظرا وتقليبا عما يكون فيها من الكنوز بحثا وتفتيشا حتى وقعت عيني على رسالة الإمام الصنعاني تحت اسم (رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار) . في مجموع رقم الرسالة فيه (٢٦١٩) فطلبته فإذا فيه عدة رسائل هذه الثالثة منها . فدرستها دراسة دقيقة واعية لأن مؤلفها الإمام الصنعاني رحمه الله تعالى رد فيها على شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم ميلهما إلى القول بفناء النار بأسلوب علمي رصين دقيق (من غـــير عصبية مذهبية . ولا متابعة أشعرية ولا معتزلية) كما قال هو نفسه رحمه الله تعالى في آخرها . وقد كنت تعرضت لرد قولهما هذا منذ أكثر من عشرين سنة بإيجاز في (سلسلة الأحاديث الضعيفة) في المجلد الثاني منه (ص ٧١ – ٧٥) بمناسبة تخريجي فيه بعض الأحاديث المرفوعة والآثار الموقوفة التي احتجا ببعضها على ما ذهبا إليه من القول بفناء النار وبينت هناك وهاءها وضعفها وأن لابن القيم قولا آخر وهو أن النار لا تفنى أبدا وأن لابن تيمية قاعدة في الـــرد على من قال بفناء الجنة والنار وكنت توهمت يومئذ أنه يلتقي فيها مع ابن القيم في قوله الآخر فإذا بالمؤلف الصنعاني يبين بما نقله عن ابن القيم أن الرد المشار إليه إنما يعني الرد على من قال بفناء الجنة فقط من الجهمية دون من قال بفناء النار وأنه هو نفسه – أعني ابن تيمية – يقول بفنائها وليس هذا فقط بل وأن أهلها يدخلون بعد ذلك جنات تجري من تحتها الأنهار وذلك واضح كل الوضوح في الفصول الثلاثة التي عقدها ابن القيم لهذه المسألة الخطيرة في كتابه (حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح) (٢ / ١٦٧ – ٢٢٨) وقد حشد فيها (من خيل الأدلة ورجلها وكثيرها وقلها ودقها وجلها وأجرى فيها قلمه ونشر فيها علمه وأتى بكل ما قدر عليه من قال وقيل واستنفر كل قبيل وجيل) كما قال المؤلف رحمه الله ولكنه أضفى بهذا الوصف على ابن تيمية وابن القيم أولى به وأحرى لأننا من طريقه عرفنا رأي ابن تيمية في

هذه المسألة وبعض أقواله فيها وأما حشد الأدلة المزعومة وتكثيرها فهي من ابن القيم وصياغته وإن كان ذلك لا ينفي أنه تلقى ذلك كله أو جله من شيخه في بعض مجالسه فما عزاه إليه صراحة فهو الأصل في ذلك وما لم يعزه فلا ولذلك جريت فيما يأتي على التنبيه على ما لم يعزه إليه صراحة لأن من بركة العلم أن يعزى كل قول لقائله . وليس العكس كما هـــو معروف عند العلماء . وإن مما يؤيد هذا أن ابن القيم رحمه الله تعرض لهذا البحث مطـــولا أيضا في كتابه (الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة) بنحو ما في (الحادي) كما تراه في (مختصر الصواعق) للشيخ محمد بن الموصلي (ص ٢١٨ – ٢٣٩) فلم يذكر فيه ابن تيمية مطلقا وكذلك رأيته فعل في (شفاء العليل) (ص ٢٥٢ – ٢٦٤) إلا أنه قال في آخرها :

(وكنت سألت عنها شيخ الإسلام قدس الله روحه فقال لي : هذه المسألة عظيمـــة كبيرة و لم يجب فيها بشيء . ومضى على ذلك زمن حتى رأيت في تفسير عبد بن حميـــد الكشي بعض تلك الآثار (يعني أثر عمر الآتي في أول الكتاب) فأرسلت إليه الكتاب وهو في مجلسه الأخير وعلمت على ذلك الموضع وقلت للرسول : قل له هذا الموضع يشكل عليه ولا يدرى ما هو ؟ فكتب فيها مصنفه المشهور رحمة الله عليه) . فهذا مما يدل على أنه من الممكن أن يكون تلقاه كله عنه ولكن لا نقول به إلا في حدود ما نص هو عليه أنه من كلام ابن تيمية نفسه رحمهما الله تعالى في (الحادي) أو في غيره أن وجد

وقد وقفت في مخطوطات المكتب الإسلامي على ثلاث صفحات في ورقتين بخط لعله من خطوط القرن الحادي عشر نقلها كاتبها الذي لم يكشف عن هويته من رسالة ابن تيمية رحمه الله في الرد على من قال بفناء الجنة والنار

وهذه الورقات الثلاث جمعها أخي المحقق زهير الشاويش من دشت مخطوطات عنده . وانظر صورها في الصفحات (٥٣ – ٥٥) وهذا نصها :

(قال شيخ الإسلام أبو العباس أحمد بن تيمية – رحمه الله تعالى – في رسالة في الرد على من قال بفناء الجنة والنار ما نصه :

(وأما القول بفناء النار ففيها قولان معروفان عن السلف والخلف والنزاع في ذلك معروف عن التابعين ومن بعدهم وهذا أحد المأخذين في دوام عذاب من يدخلها

فإن الذين يقولون : أن عذابهم له حد ينتهي إليه ليس بدائم كدوام نعيم الجنة قد يقولون : إنها قد تفنى وقد يقولون : إنهم يخرجون منها فلا يبقى فيها أحد

لكن قد يقال : إنهم لم يريدوا بذلك أنهم يخرجون مع بقاء العذاب فيها على غير أحد

وقد نقل هذا القول عن عمر وابن مسعود وأبي هريرة وأبي سعيد الخدري وغيرهم رضي الله عنهم

وروى عبد بن حميد – وهو من أجل علماء الحديث – في تفسيره المشهور قال :

(أخبرنا سليمان بن حرب أخبرنا حماد بن سلمة عن ثابت عن الحسن البصري قال : قال عمر : (لو لبث أهل النار في النار كقدر رمل عالج [1] لكان لهم على ذلك يوم يخرجون فيه) وقال : أخبرنا حجاج بن منهال عن حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن : أن عمر بن الخطاب قال : (لو لبث أهل النار في النار عدد رمل عالج لكان لهم يوم يخرجون فيه) . ذكر ذلك في تفسير قوله تعالى : { لابثين فيها } [1].

---

[1] هو رمل كثير جدا مسيرة أربع ليال بين فيد والقريات

[1] سورة النبأ الآية (٢٣)

وهذا يبين أن مثل هذا الشيخ الكبير من علماء الحديث والسنة يروي عن مثل هؤلاء الأئمة في الحديث والسنة مثل سليمان بن حرب الذي هو من أجل علماء السنة والحديث ومثل حجاج بن منهال كلاهما عن حماد بن سلمة – مع جلالته في العلم والسنة والدين – يروي من وجهين من طريق ثابت ومن طريق حميد هذا عن الحسن البصري – الذي يقال : أنه أعلم من بقي من التابعين في زمانه – يروى عن عمر بن الخطاب وإنما سمعه الحسن من بعض التابعين سواء كان هذا قد حفظ هذا عن عمر أو لم يحفظه كان مثل هذا الحديث متداولا بين هؤلاء العلماء الأئمة لا ينكرونه وهؤلاء كانوا ينكرون على من خرج عن السنة من الخوارج والمعتزلة والمرجئة والجهمية وكان أحمد بن حنبل يقول : أحاديث حماد بن سلمة هي الشجا [٢] في حلوق المبتدعة

فهؤلاء من أعظم أعلام أهل السنة الذي ينكرون من البدع ما هو دون هذا لو كان هذا القول عندهم من البدع المخالفة للكتاب والسنة والإجماع كما يظنه طائفة من الناس وعبد بن حميد ذكر هذا في تفسير قوله تعالى : { لابثين فيها أحقابا } [٣] ليبين قول من قال : أن الأحقاب لها أمد تنفد ليست كالرزق الذي ما له من نفاد . ولا ريب أن من قال هذا القول : عمر ومن نقله عنه إنما [٤] أراد بذاك جنس أهل النار الذين هم أهلها

---

[٢] الشجا : كل ما اعترض في حلق الإنسان والدابة من عظم أو عود أو غيرها وأراد هنا أنه يمنعهم عن نشر كلامهم الباطل وكثيرا ما أثنى الإمام أحمد وغيره على حماد فقد كان من الأعلام . وقال عنه القطان : إذا رأيت الرجل يقع في حماد فاتهمه على الإسلام أنظر مسائل الإمام أحمد لابن هانئ ٢ / ١٩٧ و٢٠٧ بتحقيقي . – زهير –

[٣] سورة النبأ الآية (٢٣)

[٤] الأصل : (إن)

فأما قوم أصيبوا بذنوب فأولئك قد علم هؤلاء وغيرهم بخروجهم منها وأنهم لا يلبثون فيها قدر عدد رمل عالج ولا قريبا من ذلك والحسن كان يروي حديث الشفاعة في أهـــل التوحيد وقد ذكره البخاري ومسلم عنه وكذلك حماد بن سلمة كان يجمعها ويحدث الناس بها وكذلك سليمان بن حرب وأمثاله فهذا عندهم لا يقال فيه مثل هذا ولفظ أهل النار لا يختص بالموحدين بل يختص بمن عداهم كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : (أما أهل النار الذين هم أهلها فإنهم لا يموتون فيها ولا يحيون) [١].

وقوله : (يخرجون فيه) أي يخرجون من جهنم بعد أن يفنى عذابها وينفد وينقطع فهم لا يخرجون منها بل هم خالدون في جهنم كما أخبر الله لكن انقضى أجلها وفنيت كما تفنى الدنيا فلم يبق فيها عذاب وذلك أن العالم لا يعدم وجهنم في الأرض والأرض لا تعدم بالكلية لكن فناؤها بتغير حالها واستحالتها من حال إلى حال قال تعالى : { كل من عليها فان } [٢]وهم لا يعدمون بل يموتون ويهلكون وكما قال تعالى { ما عندكم ينفد وما عند الله باق } [٣]فإذا أنفذه الرجل فقد نفد ما عنده وإن كان لم يعدم بل انتقل من حال إلى حـــال) . انتهى

وقال فيها أيضا :

(والفرق بين بقاء الجنة والنار عقلا وشرعا أما شرعا فمن وجوه :

---

[١] أخرجه مسلم وغيره وهو مخرج في (سلسلة الأحاديث الصحيحة) (١٥٥١) . وأنظر (مختصر صحيح مسلم) رقم (٨٧)

[٢] سورة الرحمن الآية (٢٦)

[٣] سورة النحل الآية (٩٦)

أحدها : أن الله أخبر ببقاء نعيم الجنة ودوامه وأنه لا نفاد له ولا انقطاع في غير موضع من كتابه كما أخبر أن أهل الجنة لا يخرجون منها وأما أهل النار وعذابها فلم يخبر ببقاء ذلك بل أخبر أن أهلها لا يخرجون منها

الثاني : أنه أخبر بما يدل على أنه ليس بمؤبد في عدة آيات

الثالث : أن النار لم يذكر فيها شيء مما يدل على الدوام

والرابع : أن النار قيدها بقولها : { لابثين فيها أحقابا } [٤].

وقوله : { خالدين فيها إلا ما شاء الله }[١] وقوله : { خالدين فيها ما دامت السماوات والأرض إلا ما شاء ربك } [٢]فهذه ثلاث آيات تقتضي قضية مؤقتة أو معلقة على شرط وذاك دائم مطلق ليس بمؤقت ولا معلق .

الخامس : قد ثبت أنه يدخل الجنة من ينشئه الله لها ويدخلها من دخل النار أولا ويدخلها الأولاد بعمل الآباء . فثبت أن الجنة يدخلها من لم يعمل خيرا وأما النار فلا يعذب أحد إلا بذنوبه فلا يقاس هذه بهذه .

السادس : أن الجنة من مقتضى رحمته ومغفرته والنار من عذابه وقد قال : { نبئ عبادي أني أنا الغفور الرحيم وأن عذابي هو العذاب الأليم } [٣]وقال تعالى : { اعلموا أن الله

---

[٤] سورة النبأ الآية (٢٣)

[١] سورة الأنعام الآية (١٢٨)

[٢] سورة هود الآية (١٠٧)

شديد العقاب وأن الله غفور رحيم } [٤]وقال تعالى : { إن ربك لسريع العقاب وإنه لغفور رحيم } [٥].

فالنعيم من موجب أسمائه التي هي من لوازم ذاته فيجب دوامه بدوام معاني أسمائه وصفاته .

وأما العذاب فإنما هو من مخلوقاته والمخلوق قد يكون له انتهاء مثل الدنيا وغيرها لا سيما مخلوق خلق لحكمة يتعلق بغيره .

الوجه السابع : أنه قد أخبر أن رحمته وسعت كل شيء وأنه (كتب على نفسه الرحمة)[٦]

وقال : (سبقت رحمتي غضبي) [٧].

و (غلبت رحمتي غضبي) وهذا عموم وإطلاق فإذا قدر عذاب لا آخر له لم يكن هناك رحمة البتة .

الثامن : أنه قد ثبت مع رحمته الواسعة أنه حكيم إنما يخلق لحكمة كما ذر حكمته في غير موضع فإذا قدر أنه يعذب من يعذب لحكمة كان هذا ممكنا كما يوجد في الدنيا

---

[٣] سورة الحجر الآية (٤٩ – ٥٠)

[٤] سورة المائدة الآية (٩٨)

[٥] سورة الأعراف الآية (١٦٧)

[٦] إشارة إلى قوله تعالى { وسعت رحمتي كل شيء } الأعراف الآية (١٥٦)

[٧] وانظر (صحيح الجامع الصغير) (٤١٩٨) عن أبي هريرة رضي الله عنه وانظر (السنة) لابن أبي عاصم بتحقيق الألباني (٦٠٨) و (٦٠٩) وهما من طبع المكتب الإسلامي

العقوبات الشرعية فيها حكمة وكذلك ما يقدره من المصائب فيه حكمة عظيمة فيها تطهير من الذنوب وتزكية للنفوس وزجر لها في المستقبل للفاعل ولغيره يجنبها غيره والجنة طيبة لا يدخلها إلا طيب ولهذا قال في الحديث الصحيح : (إنهم يحبسون بعد خلوصهم من الصراط على قنطرة بين الجنة والنار فإذا هذبوا ونقوا أذن لهم في دخول الجنة) [١] . والنفوس الشريرة الظالمة التي لو ردت إلى الدنيا قبل العذاب لعادت لما نهيت عنه لا تصلح أن تسكن دار السلام التي تنافي الكذب والظلم والشر فإذا عذبوا بالنار عذابا يخلص نفوسهم من ذلك الشر كان هذا معقولا في الحكمة كما يوجد في تعذيب الدنيا وخلق من فيه شر يزول بالتعذيب من تمام الحكمة

أما خلق نفوس تعمل الشر في الدنيا والآخرة لا يكون إلا في العذاب فهذا تناقض يظهر فيه من مناقضة الحكمة والرحمة ما لا يظهر من غيره ولهذا كان من الجهم [٢] لما رأى ذلك ينكر أن يكون الله أرحم الراحمين وقال : بل يفعل ما يشاء .

والذين سلكوا طريقته كالأشعري وغيره ليس عندهم في الحقيقة له حكمة ورحمة . لكن له علم وقدرة وإرادة لا ترجح أحد الجانبين .

ولهذا لما طلب منهم أن يقروا بكونه حكيما فرده بأنه عليم إذ قد يراد : يريد وليس من الثلاثة ما يقتضيه الحكمة وإذا ثبت أنه حكيم رحيم وعلم بطلان قول الجهم تعين إثبات ما تقتضيه الحكم والرحمة

---

[١] هو الجهم بن صفوان المقتول سنة ١٢٤ ه طبع المكتب الإسلامي

[٢] رواه البخاري وغيره وهو مخرج في (ظلال الجنة في تخريج السنة) لابن أبي عاصم (٨٥٧ – ٨٥٨)

وما قاله المعتزلة أيضا باطل فقول القدرية المجبرة والنفاة في حكمته ورحمته باطل ومن أعظم ما غلطهم اعتقادهم تأبيد جهنم فإن ذلك يستلزم ما قالوه وفساد اللازم يستلزم فساد الملزوم . انتهى) [1]

وأنت ترى في هذه الصفحات المنقولة عن رسالة ابن تيمية شبها كبيرا فيما جاء فيها من الأمور بكلام ابن القيم في (الحادي) الذي نقل المؤلف خلاصات منه ورد عليها – مع فارق من حيث الإيجاز والبسط من جهة . وعدم تعرضه لكثير من المسائل والأحاديث والأدلة من جهة أخرى وإن كان من الممكن أن يقال : أن من الجائز أن يكون ابن تيمية قد تعرض لذلك أيضا في (رسالته) ولكن كاتب تلك الصفحات اختصرها كما يدل عليه قوله في أولها عن ابن تيمية : (وأما القول بفناء النار) . وقول الكاتب في آخر ثلث الصفحة الثانية من الثلاث : (انتهى) وكذا قال في آخر الثالثة أيضا . والله أعلم

ولقد كان أملي كبيرا في أن أجد رسالة ابن تيمية هذه محفوظة في (مجموع الفتاوى) التي جمعها الشيخ محمد بن عبد الرحمن بن قاسم في خمس وثلاثين مجلدا ولكني – مع الأسف – لم أجد لها أثرا في شيء منها بعد تقليبي لها كلها والاستعانة على ذلك بالفهارس التفصيلية الموضوعة لها وكان أقوى ظني أن يوردها تحت عنوان (التخليد) الموضوع في (الفهرس) (١ / ١٣٩) ولكن دون جدوى أو في (تفسير سورة هود) في آيتي الاستثناء فيها لكني لم أرها مع أنه أشار إليهما في فهرس السورة (١ / ٢٩١) فلما رجعت إلى المكان الذي أشار إليه (١٥ / ١٠٤) لم أجد فيه سوى إشارة ابن تيمية إلى الآيتين بقوله : (ثم ذكر حال الذين سعدوا والذين شقوا ثم قال . . .) أو في آية (الأنعام ١٢٨) من تفسير هذه السورة ولكنها مما لا وجود له فيه مطلقا . أو في تفسير (النبأ) آية { لابثين فيها أحقابا } والقول

---

[1] هنا انتهت الصفحات الثلاث المخطوطة

فيه كالقول في الذي قبله إلا أنه قد أشار في (الفهرس) (١ / ٣٤٥) أنها في موضعين من (المجموع) الأول في (١٦ / ١٩٤ – ١٩٧) والآخر في (١٨ / ٣٠٧) ومع ذلك فليس للآية ذكر فيهما مطلقا نعم في الموضع الأول (ص ١٩٧) ما يدل ظاهر كلامه أنه يقول بخلود الكفار في النار . ذكر ذلك في تفسير قوله تعالى في (سورة الأعلى) : { ثم لا يموت فيها ولا يحيى } . ولكنه لا ينافي قوله بفناء النار لأن له أن يقيده بقوله : ما لم تفن كما فعل بكثير من الآيات الصريحة بالخلود بل والخلود الأبدي كما سترى ذلك مع رد المؤلف عليه في الرسالة إن شاء الله تعالى

لكنه في الموضع الآخر قد صرح بخلاف ذلك وأن النار لا تفنى صراحة فقد جـــاء في الصفحة المشار إليها منه ما نصه :

(وسئل عن حديث أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : (سبعة لا تموت ولا تفنى ولا تذوق الفناء : الناس وسكانها واللوح والقلم والكرسي والعرش) فهل هذا الحديث صحيح أم لا ؟

فأجاب : هذا الخبر بهذا اللفظ ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وإنما هو من كلام بعض العلماء . وقد اتفق سلف الأمة وأئمتها وسائر أهل السنة والجماعة على أن من المخلوقات مما لا يعدم ولا يفنى بالكلية كالجنة والنار والعرض وغير ذلك و لم يقل بفناء جميع المخلوقات إلا طائفة من أهل الكلام المبتدعين . . .)

قلت : والظن بمن هو دون ابن تيمية علما ودينا أن لا يخالف سلف الأمة وأئمتها و لم لا وهو حامل راية الدعوة إلى أتباعهم والسير على منهجهم والتحذير من

مخالفتهم والخروج عن سبيلهم كما لا يخفى ذلك على كل من اطلع على شيء من كتبه وتغذى بطرف من علمه لا سيما والنص في معنى ما ذكره محفوظ عن الإمام أحمد إمام السنة فقد ذكر في آخر كتابه (الرد على الزنادقة) [1] وقد حكى عن الجهمية قولهم بفناء الجنة والنار فرده عليهم بشطريه وذكر آيات كثيرة في بقاء الجنة ودوامها . ثم قال في رد قـــولهم بفناء النار :

(وذكر الله تعالى أهل النار فقال : { لا يقضى عليهم فيموتوا ولا يخفف عنهم من عذابها } . [فاطر / ٣٦] . وقال : { أولئك يئسوا من رحمتي } . [العنكبوت / ٢٣] . وقال : { ولا ينالهم الله برحمته } . [الأعراف / ٤٩] . وقال : { ونادوا يا مالك ليقض علينا ربك قال إنكم ماكثون } . [الزخرف / ٧٧] . وقال : { سواء علينا أجزعنا أم صبرنا ما لنا من محيص } . [إبراهيم / ٢١] . وقال : { خالدين فيها أولئك هم شر البرية } . [البينة / ٦] . وقال: { كلما نضجت جلودهم بدلناهم جلودا غيرها ليذوقوا العذاب } . [النساء / ٥٦] . وقال : { كلما أرادوا أن يخرجوا منها أعيدوا فيها } [السجدة / ٣٠] . وقال : { إنها عليهم مؤصدة } . [الهمزة / ٨])

هذا كله مما احتج به الإمام أحمد رحمه الله تعالى على القائلين بفناء النار وعدم دوامه وقد نقل عنه شارح قصيدة الإمام ابن القيم : (الكافية الشافية) [1](١ / ٩٧) أنه قال :

---

[1] وهو من المراجع المعتمدة عند ابن تيمية وغيره فانظر مثلا (مجموع الفتاوى) (٣ / ٤ . ٦٦ / ٩٦ - ٦ . ٢١٧ . ٧٠ / ٨ . ١٥٣ / ١٣ . ٤١٦ . ٤٠٩ . ٣٨٥ / ١٥ . ٣١٠ . ١٤٤ / ١٧ . ٤٧٢ . ٤٠٨ . ٢١٣ / ٤١٤ . ٣٩١)

[1] هي القصيدة الطويلة في العقيدة للإمام ابن القيم وقد شرحها الشيخ أحمد بن إبراهيم بن عيسى في كتاب (توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم) طبع المكتب الإسلامي - زهير

(والجنة والنار خلقتا للبقاء لا للفناء و لم يكتب عليهن الموت فمن قال خلاف ذلك فهو مبتدع)

ونحوه قول ابن حزم في (الملل والنحل) (٤ / ٨٣) :

(اتفقت فرق الأمة كلها على : أنه لا فناء للجنة ولا لنعيمها ولا للنار ولا لعذابها إلا جهم بن صفوان . . .)

وفي (العقيدة الطحاوية) (ص ٤٢٠ – بشرحها طبع المكتب الإسلامي) :

(والجنة والنار مخلوقتان لا تفنيان أبدا ولا تبيدان)

ثم رأيت ابن حزم قد أورد المسألة أيضا في كتابه (مراتب الإجماع) فقال (ص ١٧٣):

(. . . وأن النار حق وأنها دار عذاب أبدا لا تفنى ولا يفني أهلها أبدا بلا نهاية)

وأقره شيخ الإسلام أحمد بن تيمية خلافا لغيرها من المسائل التي تعقبه فيها

ومن العجيب أن هذا القول بعدم فنائها هو مما ذهب إليه ابن القيم رحمه الله كما يدل عليه ظاهر كلامه في كتابه (الروح) (ص ٣٤ – طبعة صبيح) بل ذلك ما صرح به في بعضه كتبه

١ – قال في (الكافية الشافية) :

ثمانية حكم البقاء يعمها من الخلق والباقون في حيز العدم

هي : العرش والكرسي ونار وجنة وعجب وأرواح كذا اللوح والقلم [١]

٢ – وأصرح منه ما كنت نقلته عنه في (سلسلة الأحاديث الضعيفة) في كتابه (الوابل الصيب) (ص ٢٦) قال ما نصه :

(وأما النار فإنها دار الخبث في الأقوال والأعمال والمآكل والمشارب ودار الخبيثين فالله تعالى يجمع الخبيث بعضه إلى بعض فيركمه كما يركم الشيء لتراكب بعضه على بعضه ثم يجعله في جهنم مع أهله فليس فيها إلا خبيث . ولما كان الناس على ثلاث طبقات : طيب لا يشوبه خبث . وخبيث لا طيب فيه . وآخرون فيهم خبث وطيب . كانت دورهم ثلاثة :

دار الطيب المحض

ودار الخبث المحض

وهاتان الداران لا تفنيان

ودار لمن معه خبث وطيب وهي الدار التي تفنى وهي دار العصاة فإنه لا يبقى في جهنم من عصاة الموحدين أحد فإنهم إذا عذبوا بقدر جزائهم أخرجوا من النار فأدخلوا الجنة ولا يبقى إلا دار الطيب المحض ودار الخبث المحض

٣ – تصريحه في مقدمة كتابه العظيم : (زاد المعاد في هدى خير العباد) بأن المشرك لا تطهره النار ولو أخرج منها عاد خبيثا كما كان وقد حرم الله عليه الجنة

وسيذكر المؤلف رحمه الله نص كلامه في ذلك في أول الرسالة (ص ٦٣)

---

[١] (توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم) ١ / ٦٩

فإن قيل : إن بعض الآيات التي احتج بها الإمام أحمد رحمه الله هي على الأقل قطعية الدلالة في ديمومة عذاب الكفار وعدم فناء النار كقوله تعالى : { لا يخفف عنهم من عذابها } وقوله : { إنكم ماكثون } وقوله : { ما لنا من محيص } وغير ذلك من الآيات التي تأولها ابن القيم وأخرجها عن دلالتها على عدم الفناء مما سيأتي ذكره في الرسالة ورد المصنف عليه . وكذلك بعض الأحاديث الصحيحة تدل دلالة قاطعة على ذلك ولا بأس من أن أذكر الآن بعضها :

الأول : حديث أنس الطويل في شفاعة النبي صلى الله عليه وسلم وفيه :

(فأخرجهم فأدخلهم الجنة فما يبقى في النار إلا من حبسه القرآن . أي وجب عليه الخلود) . رواه الشيخان وغيرهما وهو مخرج في (ظلال الجنة في تخريج السنة لابن أبي عاصم) . (٨٠٤ - ٨١٠)[1]

الثاني : حديث أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

(صحيح) (أما أهل النار الذين هم أهلها فإنهم لا يموتون فيها ولا يحيون ولكن ناس أصابتهم[2] النار بذنوبهم أو قال : بخطاياهم فأماتهم الله تعالى إماتة حتى إذا كانوا فحما أذن بالشفاعة . . .) الحديث

أخرجه مسلم (١ / ١١٨) وغيره وهو مخرج في (سلسلة الأحاديث الصحيحة) (١٥٥١) . وفي رواية عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب فأتى على هذه الآية : { لا يموت فيها ولا يحيى } فقال النبي صلى الله عليه وسلم : فذكره نحوه إلا أنه قال : (

---

[1] مع كتاب (السنة لأستاذنا الشيخ محمد ناصر الدين الألباني طبع المكتب الإسلامي

[2] وقع هنا في (مختصر مسلم) للمنذري (رقم - ٨٧) زيادة (منكم) فلتحذف فإنها ليست في مسلم

وأما الذين ليسوا من أهل النار فإن النار تميتهم . . . .) . ذكرها شيخ الإسلام ابن تيمية من رواية أبي حاتم كما في (مجموع الفتاوى) (١٦ / ١٩٥)

ووجه دلالة الحديث أنه صرح تبعا للقرآن أن الكافر لا يموت في النار ولا يحيى فإذا قيل بأن النار تفنى فإما أن يقال : تفنى بمن فيها كما هو المتبادر إن قيل بفنائها أو تفنى لوحدها دون من فيها وكلاهما باطل لأن معنى الآية كما في (تفسير ابن كثير) : (أن الكافر لا يموت فيستريح ولا يحيى حياة تنفعه بل هي مضرة عليه) . فإن فني الكافر معها فقد مات واستراح . وإن حيي دونها فقد استراح منها أيضا . وكل هذا باطل بداهة فإذا انضم إلى ذلك القول بأنه يدخل الجنة فهو أبطل

الثالث : حديث ذبح الموت بين الجنة والنار وقد جاء عن جمع من الصحابة كابن عمر وأبي هريرة وأبي سعيد وغيرهم في (الصحيحين) وغيرهما فلنذكر حديثين منها :

أحدهما : عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

(يدخل الله أهل الجنة الجنة وأهل النار النار ثم يقوم مؤذن بينهم فيقول : يا أهل الجنة لا موت ويا أهل النار لا موت كل خالد فيما هو فيه)

أخرجه الشيخان

والآخر : عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

(يؤتى بالموت يوم القيامة فيوقف على السراط فيقال : يا أهل الجنة فيطلعون خائفين وجلين أن يخرجوا من مكانهم الذي هم فيه ثم يقال يا أهل النار فيطلعون مستبشرين فرحين أن يخرجوا من مكانهم الذي هم فيه فيقال : هل تعرفون هذا ؟ قالوا : نعم هذا الموت قال :

فيؤمر فيذبح على الصراط ثم يقال للفريقين كلاهما : خلود فيما تجدون لا موت فيها أبدا) أخرجه ابن ماجه بإسناد جيد كما قال المنذري وصححه ابن حبان (٢٦١٤) وأحمد (٢ / ٢٦١)

قلت : ففي الحديث دلالة قاطعة على بطلان دعوى فناء النار لأنه جعلها كالجنة من حيث خلود أهلها فيما هم فيه من العذاب إلى الأبد فكما أن الجنة لا تفنى أبدا فكذلك النار لا تفنى أبدا وكل ذلك واضح بين إن شاء الله تعالى

بعد هذا أعود فأقول : عن ما تقدم من الآيات والأحاديث صريحة في الدلالة على بطلان القول بفناء النار فكيف ذهب إليه شيخ الإسلام ابن تيمية وانتصر له تلميذه ابن قيم الجوزية ؟

فأقول : إن أحسن ما أجد في نفسي من الجواب عنهما إنما هو أنه لما توهما أن بعض الصحابة قد ذهبوا إلى ذلك وهم قدوتنا جميعا لو صح ذلك عنهم رواية ودراية و لم يصح كما سيأتي بيانه عند المؤلف الصنعاني رحمه الله واقترن مع ذلك غلبة الخوف عليهما من الله { ولمن خاف مقام ربه جنتان } [1] والشفقة على عباده تعالى من عذابه وغمرهما الشعور بسعة رحمته وشمولها حتى للكفار منهم وساعدهما على ذلك ظواهر بعض النصوص ومفاهيمها فأذهلهما ذلك عن تلك الدلالة القاطعة وقالا ما لم يقل أحد قبلهما وما أرى لهما شبها في هذا إلا ذلك المؤمن الذي أوصى أهله أن يحرقوه بالنار ليضل عن ربه فلا يقدر على تعذيبه زعم كما قال صلى الله عليه وسلم :

---

[1] سورة الرحمن الآية (٤٦)

(قال رجل لم يعمل حسنة قط لأهله : إذا مات فحرقوه ثم اذروا نصفه في البر ونصفه في البحر فوالله لئن قدر الله عليه ليعذبنه عذابا لا يعذبه أحدا من العالمين فلما مات الرجل فعلوا ما أمرهم به فأمر الله البر فجمع ما فيه وأمر البحر فجمع ما فيه ثم قال : لم فعلت هذا ؟ قال : من خشيتك يا رب وأنت أعلم فغفر الله له) أخرجه الشيخان وغيرهما عن جمع من الصحابة منهم أبو هريرة وهذا لفظه عند مسلم (٨ / ٩٧) وسيأتي عن ابن يتيمة وغيره أنه متواتر في التعليق (٩٧)

فهذا الرجل أنساه خوفه من ربه قدرته تعالى على إعادة خلقه وهي معلومة يقينا { وضرب لنا مثلا ونسي خلقه قال من يحيي العظام وهي رميم . قل يحيها الذي أنشأها أول مرة وهو بكل خلق عليم } [يس / ٧٨ ٧٩]

فما أشبه ابن تيمية به من حيث أنه غفل عن المعلوم يقينا أيضا وهو أن النار باقية لا تفنى إلا أن الحامل له على ذلك إنما كان ثقته البالغة في رحمة ربه وعوه وأنها وسعت كل شيء دون ما استثناء ووافق ذلك منه خلقا كريما وطبع رحيما جبله الله عليه عرف به بين أصحابه ولا أدل على ذلك مما كتب به إليهم من سجنه الظالم في مصر :

(فلا أحب أن ينتصر من أحد بسبب كذبه علي أو ظلمه وعدوانه فإني قد أحللت كل مسلم وأنا أحب الخير لكل المسلمين وأريد لكل مؤمن من الخير ما أحبه لنفسه والذين كذبوا وظلموا فهم في حل من جهتي . . . أسأل الله أن يتوب عليهم وأنتم تعلمون هذا من خلقي . . .) . انظر (مجموع الفتاوى) (٢٨ / ٥٥ - ٥٦)

وساعده على ذلك ظواهر بعض الآيات والأحاديث التي لم يمعن النظر فيها فلم يتبين له خطأ استدلاله بها حتى استقر ذلك القول في نفسه وأخذ بمجامع لبه فصار يدافع عنه ويحتج له

بكل دليل يتوهمه ويتكلف في الرد على الأدلة المخالفة له تكلفا ظاهرا خلاف المعروف عنه وتبعه في ذلك بل وزاد عليه تلميذه وماشطة كتبه – كما يقو ل البعض – ابن قيم الجوزية

حتى ليبدو للباحث المتجرد المنصف أنهما قد سقطا فيما ينكرانه على أهـــل البـــدع والأهواء من الغلو في التأويل والابتعاد بالنصوص عن دلالتها الصريحة وحملها على ما يؤيد ويتفق مع أهوائهم كما سترى ذلك مفصلا في (الرسالة) هذه (ص ١١٦ – ١٢٢) حتى بلغ الأمر بهما إلى تحكيم العقل فيما لا مجال له فيه كما يفعل المعتزلة تماما وقد تعلمنا من ابن تيمية وابن القيم – جزاهما الله خيرا – الرد عليهم في مثله فزعما أن عذاب النار سبب لإزالة آثار الخبث والنجاسة من الكفار فإذا تطهروا منها عادوا إلى فطرتهم الأولى فيزول العـــذاب ويبقى مقتضى الرحمة) كما سيأتي (ص ١٢٢)

نقلا عن ابن القيم ومضى نحوه من كلام ابن تيمية . فتأمل معي في ذلك تجده كلاما خطابيا خياليا لا حقيقة تحته فإنه يفترض ذهاب تلك الخبائث وتلاشيها وزوال العذاب عن الكفار وهم في الدار الآخرة حيث لا تكليف فيها فإن من المعلوم يقينا أننا لو تخيلنا كافرا تاب إلى ربه وأناب إليه حينما رأى العذاب بأم عينيه أنه لا يفيده ذلك شيئا بالإجماع فكيف ينفعه شيء وهو لم يتب وهو في العذاب محترق ؟ تالله إنها لإحدى الكبر أن يخفى مثل هذا على أحد من المسلمين فكيف بشيخ الإسلام وتلميذه ابن القيم الهمام ونحن دائما نغترف من بحر علومهما ونستضيء بنور أدلتهما في إزالة الشكوك والأوهام في كثير مما اختلف فيه النـــاس قديما وحديثا وعلى سبيل المثال المناسب للحال أذكر هنا ملخصا فتوى لابن تيمية جاءت في (مجموع الفتاوى) (٤ / ٣٢٤) :

(سئل الشيخ رحمه الله تعالى : هل صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أن الله تعالى أحيا له أبويه حتى أسلما على يديه ثم ماتا بعد ذلك ؟)

فأجاب :

(لم يصح ذلك عن أحد من أهل الحديث بل أهل الحديث متفقون على أن ذلك كذب مختلف وإن كان قد روي بإسناد فيه مجاهيل وأمثال هذه المواضع فلا نزاع بين أهل المعرفة أنه من أظهر الموضوعات كذبا كما نص عليه أهل العلم فإن مثل هذا لو وقع لكان مما تتوفر الهمم والدواعي على نقله فإنه من أعظم الأمور خرقا للعادة من وجهين :

١ – من جهة إحياء الموتى :

٢ – ومن جهة الإيمان بعد الموت

ثم هذا خلاف الكتاب والسنة الصحيحة والإجماع قال الله تعالى : { إنما التوبة على الله للذين يعملون السوء بجهالة ثم يتوبون من قريب فأولئك يتوب الله عليهم وكان الله عليما حكيما . وليس التوبة للذين يعملون السيئات حتى إذا حضر أحدهم الموت قال إني تبت الآن ولا الذين يموتون وهم كفار } . [النساء / ١٧ ١٨]

فبين الله تعالى أنه لا توبة لمن مات كافرا . وقال تعالى : { فلم يك ينفعهم لما رأوا بأسنا سنة الله التي قد خلت في عباده وخسر هنالك الكافرون } [غافر / ٨٥] فأخبر أن سنته في عباده أنه لا ينفع الإيمان بعد رؤية البأس فكيف بعد الموت ؟)

قلت : فمن يفتي بهذا كيف يعقل أن يقول بنقيضه لولا الذهول الذي نوهت عنه بل إنه زاد على ذلك فقال ابن تيمية فيما تقدم من رسالته (ص ١٣) :

(ولو قدر عذاب لا آخر له لما يكن هناك رحمة البتة)

ويا سبحان الله أين هو من مثل قوله تعالى : { ورحمتي وسعت كل شيء فسأكتبها للذين يتقون ويؤتون الزكاة والذين هم بآياتنا يؤمنون } [الأعراف / ١٥٦] وقوله صلى الله عليه وسلم :

(إن لله مائة رحمة أنزل منها رحمة واحدة بين الجن والإنس والبهائم والهوام فيها يتعاطفون وبها يتراحمون وبها تعطف الوحش على ولدها وأخر الله تسعا وتسعين رحمة يرحم بها عباده يوم القيامة) . أخرجه الشيخان وكذا أحمد والحاكم وصححه من طرق عن أبي هريرة بلفظ : (فيكملها مائة رحمة لأوليائه يوم القيامة)

وله بعض الشواهد خرجتها معه في (سلسلة الأحاديث الصحيحة) رقم ١٦٣٤)

فالآية الكريمة والحديث الشريف صريحان في أن الرحمة إنما هي للذين يستحقونها من المؤمنين كلما كان المؤمن لله أتقى كلما كان بها أحظى وليس الأمر كما يرجو بعض المهابيل من الذين يترنمون بقول شاعرهم البوصيري

لعل رحمة ربي حين يقسمها تأتي على حسب العصيان في القسم

كيف هذا وربنا يقول : { والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروق وينهون عن المنكر ويقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ويطعيون الله ورسوله أولئك سيرحمهم الله إن الله عزيز حكيم } [التوبة / ٧١] ويقول : { إن الذين آمنوا والذين هاجروا وجاهدوا في سبيل الله أولئك يرجون رحمة الله والله غفور رحيم } . [البقرة / ٢١٨] ولذلك كان من دعاء الملائكة الذين يحملون العرش : { ربنا وسعت كل شيء رحمة وعلما فاغفر للذين تابوا واتبعوا سبيلك وقهم عذاب الجحيم } [غافر / ٧] . فكل من وقاه الله تبارك وتعالى عذاب الجحيم فهو منغمس في رحمة الله يومئذ كما هو صريح قوله عز وجل : { فأما الذين

اسودت وجوههم أكفرت بعد إيمانكم فذقوا العذاب بما كنتن تكفرون . وأما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله هم فيها خالدون } [آل عمران / ١٠٦ و١٠٧]

فكيف يقول ابن تيمية :

(ولو قدر عذاب لا آخر له لم يكن هناك رحمة البتة) فكأن الرحمة عنده لا تتحقق إلا بشمولها للكفار المعاندين الطاغين أليس هذا من أكبر الأدلة على خطأ ابن تيمية وبعده هو ومن تبعه عن الصواب في هذه المسألة الخطيرة ؟ فغفرانك اللهم

ولعل ذلك كان منه إبان طلبه للعم وقبل توسعه في دراسة الكتاب والسنة وتضلعه بمعرفة الأدلة الشرعية في الوقت الذي كان يحسن الظن بابن عربي الصوفي القائل بأن عذاب الكفار في النار لا يستمر بل ينقلب عليهم إلى عذوبته يتلذذون بها كما في (حادي الأرواح) (٢ / ١٦٨) فلما تبين له حاله رجع عنه كما تحدث بذلك هو نفسه فقال كما في (مجموع الفتاوى) (٢ / ٤٦٤ - ٤٦٥) :

(وإنما كنت قديما ممن يحسن الظن بابن عربي ويعظمه لما رأيت في كتبه من الفوائد مثل كلامه في كثير من (الفتوحات) (والدرة الفاخرة) و (مطالع النجوم) ونحو ذلك و لم نكن بعد أطلعنا على حقيقة مقصودة و لم نطالع (الفصوص) ونحوه . . .)

ومثله جزمه بحياة الخضر عليه الصلاة والسلام مع إبطاله لحديث (لو كان الخضر حيا لزارني) وقوله : بل المروي في (مسند الشافعي وغيره أنه اجتمع بالنبي صلى الله عليه وسلم

ومن قال إنه لم يجتمع بالنبي صلى الله عليه وسلم فقد قال ما لا علم له)[1]. ذكر له ذلك في فتوى له تجد نصفها في (المجموع) (٤ / ٣٣٨ - ٣٤٠) أنظر (١٠ / ٤٦)

فإن المعروف عنه رحمه الله أنه يقول بموت الخضر عليه السلام كما هو قول كثير من الأئمة كالإمام البخاري وقد صرح بذلك في كثير من رسائله وفتاويه فقال في (زيارة بيت المقدس) (٢٧ / ١٨) :

(وكذلك الذي يرون الخضر أحيانا هو جني لبس على المسلمين الذي رأوه وإلا فالخضر الذي كان مع موسى عليه السلام مات ولو كان حيا على عهده رسول الله صلى الله عليه وسلم لوجب عليه أن يأتي إلى النبي صلى الله عليه وسلم ويؤمن به ويجاهد معه . . . ولم يذكر أحد من الصحابة أنه رأى الخضر ولا أنه أتى إلى النبي صلى الله عليه وسلم فإن الصحابة كانوا أعلم وأجل قدرا من أن يلبس الشيطان عليهم ولكن لبس على كثير ممن بعدهم . . .)

وقال في موضع آخر (٢٧ / ١٠٠)

(والصواب الذي عليه المحققون أنه ميت وأنه لم يدرك الإسلام ولو كان موجودا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم لوجب أن يؤمن به ويجاهد معه . . . وإذا كان الخضر حيا دائما فكيف لم يذكر النبي صلى الله عليه وسلم ذلك قط ولا أخبر به أمته ولا خلفاؤه الراشدين ؟)

---

[1] يشير إلى حديث وفاة النبي صلى الله عليه وسلم واجتماع الصحابة حوله ومجيء الخضر عليه السلام وتعزيته إياهم وهو حديث موضوع خرجته في (الضعيفة) (٥٢٠٤)

قلت : حتى ولا ذكر ذلك لأمين سره حذيفة بن اليمان رضي الله عنه فمن ذا الذي يدعي بعد ذلك أنه علمه ما لم يعلم هؤلاء الأجلة العظماء رضي الله عنهم

وقد صرح ابن تيمية بموت الخضر في مواطن أخرى كثيرة فانظر مثلا (١ / ٢٤٩) من (المجموع) أليس في ذلك دليل واضح على أن فتواه الأولى بحياة الخضر كانت في أول أمره ولا سيما وقد احتج لها بحديث الشافعي وهو موضوع كما هو مبين في (سلسلة الأحاديث الضعيفة) برقم (٥٢٠٤) فيه القاسم بن عبد الله العمري قال أحمد : (كان يكذب ويضع الحديث)

ومن ذلك أنه كان يفتي بنجاسة الزيت ونحوه إذا وقعت فيه نجاسة مثل الفأرة الميتة كما هو مذهب الشافعي وغيره اعتمادا منه على حديث أبي داود : (إن كان جامدا فألقوها وما حولها وكلوا سمنكم وإن كان مائعا فلا تقربوه)

فلما تبين له أن قوله فيه : (وإن كان مائعا فلا تقربوه) ضعيف رجع عنه إلى القول : بعدم التفريق بين المائع والجامد وأن العبرة في كل ذلك إنما هو التغير فقال في فتوى له :

(وهذا هو الذي تبين لنا ولغيرنا ونحن جازمون بأن هذه الزيادة ليست من كلام النبي صلى الله عليه وسلم فلذلك رجعنا عن الإفتاء بها بعد أن كنا نفتي بها أولا فإن الرجوع إلى الحق خير من التمادي في الباطل) (مجموع الفتاوى ٢١ / ٥١٥ - ٥١٦) [1]

ونحوه رجوع عن بعض أحكام المناسك التي كان قلد فيها من قبله من العلماء كما قال في (منسكه) (المجموع ٢٦ / ٩٨)

---

[1] وانظر (المسائل الماردينية) لشيخ الإسلام ابن تيمية تحقيق زهير الشاويش ص ٢٧ طبع المكتب الإسلامي

ولا غرابة في أن يكون لمثله أكثر من قول واحد في بعض المسائل وأن يخطئ في بعض آخر فإن ذلك من الأمور الطبيعية التي لا يخلو منها أحد من العلماء بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم . فإن من المعلوم أن أحدهم كلما طال به الزمن في طلب العلم وتقدم به في ذلك العمر كلما ازداد به معرفة ونضجا وهذا هو السبب في كثرة الأقوال التي تروى في المسألة الواحدة عن بعض الأئمة المتبوعين وبخاصة منهم الإمامين أحمد وأبا حنيفة وتميز الإمام الشافعي من بينهم بمذهبه القديم والجديد . وهذا أبو الحسن الأشعري – إمام الأشاعرة في العقيدة – نشأ في الاعتزال أربعين عاما يناظر عليه ثم رجع عن ذلك وصرح بتضليل المعتزلة وبالغ في الرد عليهم كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية في (المجموع) (٤ / ٧٢)

وقد صرح بهذه الحقيقة الإمام أبو حنيفة رحمه الله حين نهى أبا يوسف عن تقليده فقال له : (ويحك يا يعقوب لا تكتب كل ما تسمع مني فإني قد أرى الرأي اليوم وأتركه غدا وأرى الرأي غدا وأتركه بعد غد)

ولذلك تتابعت أقوال الأئمة الأربعة وغيرهم في النهي عن تقليدهم وجرى في ذلك على سننهم كل من جاء بعدهم من العلماء المحققين من أمثال ابن تيمية وابن القيم رحمهما الله تعالى وجريت أنا على هذا الذي خططوه لنا في كل ما تبين من العلم كما تراه موضحا في مقدمة (صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم)

وهذا هو السبب الذي يحملني على أن لا أحابي في ذات الله أبا أو أداري في دين الله أحدا فترانا هنا نرد على شيخ الإسلام ابن تيمية قوله بفناء النار ولا نداريه مع عظمته في نفوسنا وجلالته في قلوبنا فضلا عن أننا لا نقلده في ديننا خلافا لما عليه عامة المقلدة الذين يحملهم إجلالهم لإمامهم على تقليده ونبذ قول كل من خالف حتى ولو كان المخالف هو النبي محمدا صلى الله عليه وسلم بديل أن يتخذوه وحده قدوة ولا يشركوا معه في ذلك أحدا

كما هو الواجب [١]بل إنهم ليصرحون بخلاف ذلك كما قال أحدهم اليوم في كتيب له : (أفلا يحق لنا أن نعتبر من واقع غيرنا (يعني السلفيين) فنثبت عند أقوال الإمام الذي يسر الله تعالى لنا الاقتداء به منذ أول نشأتنا) [٢]

ونحن نقول بقول رب العالمين في القرآن الكريم : { أتستبدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير } ؟ فأين أنت يا هذا من قوله تبارك وتعالى : { لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر } ؟ وغير ذلك من النصوص التي توجب على كل مسلم اتباعه صلى الله عليه وسلم دون سواه { قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله } ولكن { من لم يجعل الله له نورا فما له من نور }

وإذا كان هذا موقف المقلدة من رسول الله صلى الله عليه وسلم فماذا يكون موقفهم من المحبين له المخلصين في الاقتداء به لا سيما إذا كان من العلماء العاملين المعروفين بالرد على كل من خالف شرعة رب العالمين كابن عربي وابن الفارض القائلين بوحدة الوجود وأن الخالق هو عين المخلوق وعلى غيرهم من علماء الكلام والمتصوفة والمقلدة وسائر الهالكين من الأنام ألا وهو شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله فإننا نرى المقلدة في كل عصر ومصر يعادونه أشد العداء لا سيما إذا عثروا له على قول خالف فيه العلماء كمسألتنا هذه فهناك تراهم يصولون ويجولون ومن عرضه ينالون وفي دينه يطعنون بل وبالكفر والضلال يصرحون كما يفعل الكوثري والحبشي وغيرهما اليوم وهم – مع الأسف – كثيرون ولكنهم غثاء كغثاء

---

[١] انظر كلام الحافظ ابن رجب الحنبلي في (صفة الصلاة) (ص ٣٢ – ٣٣) الطبعة العاشرة نشر المكتب الإسلامي

[٢] انظر مقدمتي للطبعة الثالثة لكتاب (الآيات البينات في عدم سماع الأموات عند الحنفية السادات) للشيخ نعمان الآلوسي بتحقيقي ونشر المكتب الإسلامي

السيل لأنهم بالقرآن لا يعملون بل هن عنه يعدلون إلى تحكيم أهوائهم وإلا فأين هم من قوله تعالى : { ولا يجرمنكم شنآن قوم على أن لا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى }

فهل من العدل في شيء أن يتخذوا شيخ الإسلام رحمه الله غرضا للتكفير والتضليل لقوله هذا ونحوه من الأقاويل ولا ينبسون ببنت شفة في حق ابن عربي مثلا الذي ملأ الدنيا بالكفريات والأضاليل وهلك بسببه الألوف المؤلفة من خاصة المسلمين فضلا عن عامتهم المهابيل فضلوا جميعا عن سواء السبيل مع البون الشاسع والفرق اللامع بين الرجلين فإن عربي ليس له ذكر ولا أثر في العلوم الإسلامية كالتفسير والحديث والفقه كما لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمة الله عليه الذي شهد بفضله وغزارة علمه القريب والبعيد والحبيب والبغيض فهم جميعا يغترفون من بحر علومه بأوفى نصيب فهو بحق كما قال السيد محمد رشد رضا رحمه الله تعالى :

(رحم الله شيخ الإسلام وجزاه عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء فوالله إنه ما وصل إلينا من علم أحد منهم ما وصل إلينا من علمه : في بيان حقيقة هذا الدين وحقيقة عقائده وموافقة العقل السليم وعلومه للنقل الصحيح من كتاب وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم بل لا نعرف أحدا منهم أوتي مثل ما أوتي من الحجج بين علوم النقل وعلوم العقل بأنواعها مع الاستدلال والتحقيق دون محاكاة أو تقليد) [1].

وما لنا نذهب بعيدا فهناك بعض الأئمة المتقدمين ممن يقلدهم اليوم جماهير المسلمين ممن ذهب إلى أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص مع مخالفة ذلك لأدلة الكتاب والسنة الصريحة وأقوال سلف هذه الأمة مما هو معروف ومبسوط في محله فلماذا مع ذلك يعتذر عنه بعض المقلدين وجمهورهم له يقلدون وعن ابن تيمية يزورن بل وله يعادون والحكم واحد فهلا ساقوهما

---

[1] من مقدمة (مجموعة الفتاوى)

مساقا واحدا واعتذروا عنهما كليهما بجامع كونهما من أفاضل العلماء الأتقياء أم الأمر كما قال الشاعر :

وعين الرضا عن كل عيب كليلة ولكن عين السخط تبدي المساويا

ولست بالذي يتبع عثرات العلماء وإنما هي الأمثال نضربها للناس لعلهم يتـــذكرون فينصفون ابن تيمية ولا يظلمون وإلا فإن من فضائل ابن تيمية التي حرمها المقلدة علما وعملا تحذيره عن تتبع زلات العلماء وعن التكلم فيهم لأن الله عفا عما أخطؤوا فيه فقال في آخر رسالته في تحريم الشطرنج في (المجموع) (٣٢ / ٢٣٩) ما نصه :

(وليس لأحد أن يتبع زلات العلماء كما ليس له أن يتكلم في أهل العلم والإيمان إلا بما هم له أهل فإن الله تعالى عفا عن المؤمنين عما أخطؤوا كما قال تعالى : { ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا } قال الله : قد فعلت[٢]. وأمرنا أن نتبع ما أنزل إلينا من ربنا ولا نتع من دونه أولياء وأمرنا أن لا نطيع مخلوقا في معصية الخالق ونستغفر لإخواننا الذين سبقونا بالإيمان فنقول : { ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان } [٣].

وهذا أمر واجب على المسلمين في كل ما كان يشبه هذا من الأمور ونعظم أمره تعالى بالطاعة لله ورسوله ونرعى حقوق المسلمين لا سيما أهل العلم منهم كما أمر الله ورسوله ومن عدل عن هذه الطريقة فقد عدل عن اتباع الحجة إلى اتباع الهوى في التقليـــد وآذى المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فهو من الظالمين . ومن عظم حرمات الله وأحســـن إلى

---

[٢] رواه مسلم

[٣] سورة الحشر الآية ١٠ : { والذين جاؤوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم }

عباد الله كان من أولياء الله المتقين) { إن في ذلك لذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد }

وإن مما يمنع توجيه الطعن في ابن تيمية لقوله بفناء النار علاوة على ما ذكرنا آنفا أن له قولا آخر في المسألة وهو عدم فنائها كما سبق بيانه بالنقل عنه . وإذا كنا لا نعلم أي القولين هو المتأخر فمن البدهي أن الطاعن لا بد له من الجزم بأنه هو الأول ودون هذا خرط القتاد وأما نحن فإن حسن الظن الذي أمرنا به يقتضينا بأن نقول : لعله القول الآخر لأنه موافق للإجماع الذي نقله هو نفسه فضلا عن غيره كما تقدم وقد يؤيده هذا أن ابن القيم نقله أيضا كما بق في قصيدته (الكافية الشافية) فالظاهر أنه مات على ذلك لأنها قرئت عليه في آخر حياته فقد ترجمه الحافظ ابن رجب الحنبلي في (طبقاته) وذكر في آخرها ما يشعرنا بذلك فقال : (٢ / ٤٤٨) :

(ولازمت مجالسه قبل موته أزيد من سنة وسمعت عليه قصيدته النونية الطويلة في السنة وأشياء من تصانيفه وغيرها)

أقول فإذا صح ظننا هذا فالحمد لله وإلا فأسوأ ما يمكن أن يقال : إنه خطأ مغفور لهما بإذن الله تعالى لأنه صدر عن اجتهاد صادق منهما ومعلوم أن المجتهد مأجور ولو أخطأ كما جاء في الحديث الصحيح : (إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر واحد) . متفق عليه

وقد تقرر في الأصول أن الخطأ مغفور ولو في المسائل العلمية كما حققه شيخ الإسلام ابن تيمية في كثير من كتبه وفتاويه[1] .

---

[1] انظر (مجموع (الفتاوى) (١٩ / ٤٠٣ و٣٠ / ١٩ - ٣٦)

هذا بالإضافة إلى ما لهما من الجهاد والبلاء الحسن في الدعوة إلى العمل بالكتاب والسنة والرد على المبتدعة والفرق الضالة وتقديم الإسلام إلى المسلمين صافيا نقيا على منهج السلف الصالح وإن ما نراه اليوم في العالم الإسلامي من نهضة فكرية وعلمية ودعوة سنية سلفية فهو ثمرة من ثمار جهادهما وصبرهما جزاهما اله تعالى عن الإسلام والمسلمين خيرا

ولذلك رأينا المصنف رحمه الله تعالى مع أنه لم يقصر في الرد عليهما فإنه لا يذكرهما إلا مقرونا بالإجلال والإكبار وبخاصة الشيخ ابن تيمية فإنه وصفه في أول الكتاب ب (العلامة شيخ الإسلام) ويذكره بهذا اللقب كثيرا ووصفه في مكان آخر (ص ١٢٠) بتبحره في العلوم وسعة اطلاعه على أقوال السلف والخلف) وصدق من قال : (إنما يعرف الفضل لذوي الفضل أهل الفضل)[1].

أقول هذا لأن كثيرا من المقلدة المتعصبة تقزز نفوسهم من إطلاق لقب (شيخ الإسلام) على ابن تيمية رحمه الله تعالى حتى أن العلاء البخاري الحنفي المتعصب كفر من يلقبه به وقد رد عليه أحسن الرد الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي الشافعي في كتابه القيم (الرد الوافر على من زعم بأن من سمى ابن تيمية (شيخ الإسلام) كافر) . ذكر فيه نحو المائة من كبار العلماء المشهورين من مختلف المذاهب وكلهم يلقب ابن تيميه يلقبه : (شيخ الإسلام) . وقد قام بتحقيقه والتعليق عليها أخونا الأستاذ زهير الشاويش صاحب المكتب الإسلامي جزاه الله خير الجزاء على جهده القيم

أقول هذا بيانا للحقيقة وإلا فأنا أعلم أن هذا اللقب وغيره مما هو مستعمل اليوم لم يكن معروفا عند السلف فالخير كله في الاتباع ولا سيما وقد صار مبتذلا في العصور المتأخرة

---

[1] وقد روى مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم ولا يصح بل هو موضوع كما هو مبين عندي في (سلسلة الأحاديث الضعيفة) (٣٢٢٧)

بحيث أنهم يطلقونه نفاقا ورياء على من لا علم عنده بل هو ممن يصدق عليه المثل الشهير : لا في العير ولا في النفير

ولعل من ألطاف الله تعالى بالشيخين رحمهما الله تعالى أننا لم نر أحدا – فيما أطلعنا – تبعهما على ذلك القول بالفناء فهذا شارح العقيدة الطحاوية مثلا فإنه مع كونه لا يكاد يخرج فيه عما ذهب إليه ابن تيمية رحمه الله تعالى فإنه ههنا ذكر أدلة هذا القول ثم ذكر أدلة القول الآخر وهي ملخصة من كلام ابن القيم و لم يرجح شيئا منهما ذكر ذلك تحت قول الطحاوي المتقدم : (والجنة والنار مخلوقتان لا تفنيان أبدا ولا تبيدان)

وأما العلامة السفاريني فقد رأيته تعرض للموضوع في كتابه (شرح الدرة المضـــية في عقد الفرق المرضية) ونقل فيه طرفا من بحث ابن القيم ولكنه صرح بمخالفته فإنه ذكر بعض الآيات المستلزمة لدوام العذاب وحديث ذبح الموت المتقدم ثم قال (٢ / ٢٣٤ – ٢٣٥):

(فثبت بما ذكرنا من الآيات الصريحة والأخبار الصحيحة خلود أهل الدارين خلـــودا مؤبدا كل بما فيه من نعيم وعذاب أليم وعلى هذا إجماع أهل السنة والجماعة فـــأجمعوا أن عذاب الكفار لا ينقطع كما أن نعيم أهل الجنة لا ينقطع وقد ألف العلامة مرعي بن يوسف الكرمي الحنبلي رسالة سماها (توقيف الفريقين على خلود أهل الدارين)

وهذا ما ذهب إليه الشيخ نعمان الآلوسي فإنه تعرض للمسألة في كتابه (جلاء العينين في محاكمة الأحمدين) (ص ٤٢٠ – ٤٢٤) نقل فيه الأقوال السبعة في عذاب أهل النار وقال:

(وأما بداية النار ففيها قولان معروفان عن السلف والخلف والأصح عدم فنائها أيضا)

ثم قال في قول ابن تيمية :

(واعلم أن الإمام ابن القيم قدس الله تعالى روحه انتصر لهذا القول انتصارا عظيما ومال إليه ميلا جسيما وذكر خمسة وعشرين دليلا ثم رجع القهقرى

وقال : إن قيل : إلى أين انتهى قدمك في هذه المسألة العظيمة ؟ قيل : إلى قوله تعالى { إن ربك فعال لما يريد } وإلى هنا انتهى قدم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه [1]فيها حيث ذكر دخول أهل الجنة وأهل النار وما يلقاه هؤلاء وهؤلاء قال : ثم يفعل لك بعد ذلك ما يشاء . ثم قال : وما ذكرناه في هذه المسألة من صواب فمن الله سبحانه وهو المنان وما كان من خطأ فهو مني ومن الشيطان والله ورسوله بريئان منه)

قلت : وقوله في ابن القيم : (ثم رجع القهقرى وقال . . .) نظر عندي لأنه لـــيس صريحا في ذلك وغاية ما يمكن أن يؤخذ منه أنه لم يجزم بما دندن حوله من الانتصار للقول بفناء النار ومناقشة أدلة المخالفين ورده عليها مما سترى الرد عليه فيها في الكتاب أن شاء الله تعالى ولكن ذلك لا ينفي ميله إلى ترجيحه إياه وإلا كانت دندنته { كالتي نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثا } وهذا مما لا يليق أن يقال في مثله كما لا يخفى ويؤيد هذا أن خاتمته للبحث في (شفاء العليل) التي أشرت إليها آنفا أقوى في الدلالة على ما ذكرت فإنه قال ما خلاصته (ص ٢٦٤) :

(وأنا في هذه المسألة على قول أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه فإنه ذكر دخول أهل الجنة . . . والقول بأن النار وعذابها دائم بدوام الله خبر عن الله بما يفعله فإن لم يكن مطابقا لخبره عن نفسه بذلك وإلا كان قولا عليه بغير علم والنصوص لا تفهم ذلك . والله أعلم)

---

[1] الأصل : كرم الله تعالى وجهه . والتصويب من (حادي الأرواح) (٢ / ٢٢٨) وقد ذكر ابن القيم نحو هذه الخاتمة وأطول في (شفاء العليل) (ص ٢٦٤)

قلت : فقوله : (والنصوص لا تفهم ذلك) صريح منه بأنه لا يختار القول ببقاء النار فهو إذن يميل إلى القول بفنائها غير أنه لا يقطع بذلك لأنه يشعر أنه ليس لديه دليل قاطع فيه وإنما هو فهمه واستنباطه ولذلك ترك فيها مجالا للأخذ والرد كما هو شأن العلماء المنصفين الذين لا يفرضون رأيهم على الآخرين لا سيما في مثل هذا الفهم الذي أجمع العلماء علـــى خلافه ومما يؤكد ذلك قوله في خاتمة بحثه في (الصواعق) :

(. . . فتأمل هذا الوجه حق التأمل وأعطه حقه من النظر واجمع بين ذلك وبين معاني أسمائه وصفاته وما دل عليه كلام الله وكلام رسوله وما قاله الصحابة ومن بعدهم ولا تبادر إلى القول بلا علم ولا إلى الإنكار فإن أسفر لك صبح الصواب وإلا فرد الحكم إلى ما رده الله إليه بقوله { إن ربك فعال لما يريد } وتمسك بقول علي ابن أبي طالب رضي الله عنه وقد ذكر دخول أهل الجنة الجنة وأهل النار النار ووصف حالهما ثم قال : ويفعل الله بعد ذلك ما يشاء)

ولكني ألاحظ في هذا النص أنه يأمر فيه من لم يتبين الصواب أن ينهي إلى قوله تعالى : { إن ربك فعال لما يريد } وقول علي المذكور وذلك ما انتهى هو إليه في خاتمة (الحادي)

فهل يعني ذلك أن ابن القيم نفسه بعد تلك المناقشة الطويلة لم يتبين له الصواب فانتهى إلى ما أمر به من لم يتبين له الصواب أم هو التردد في مثل هذه المسألة الخطيرة التي كان الأولى به أن يقف فيها حيث وقف العلماء ولا يدخل نفسه في مضايق لا قبل للعقل البشـــري أن يدخلها ؟

ويؤسفني والله جدا قوله المتقدم : (والنصوص لا تفهم ذلك) كيف يتجرأ على مثل هذا القول والنصوص قاطعة في ذلك من الكتاب والسنة كما تقدم فلا جرم أجمعت علـــى مدلولها الأمة . فالحق والحق أقول : لقد أصيب ابن القيم في هذه المسألة مع الأسف الشديد

بآفة التأويل التي ابتلي بها أهل البدع والأهواء في مقالتهم التي خرجوا بها عن نصوص الكتاب والسنة فرد عليهم ذلك هو وشيخه ابن تيمية أحسن الرد في كتبهما الكثيرة المعروفة فما باله وقع في مثل ما وقعوا من التأويل

ولقد كان أوله في تأويلهما قول عمر على انقطاعه : (لو لبث أهل النار عدد رمل عالج لكان لهم يوم يخرجون فيه) . فاستدلا به على الفناء المزعوم وهو صريح في الخروج من النار وهما لا يقولان به وهكذا تأولوا كثيرا من الآثار بالفناء وهي في الخروج كما ستراه مفصلا في الكتاب بإذن الله تعالى

ثم قال الشيخ نعمان الآلوسي في (محاكمة الأحمدين) ص (٤٢٤) :

(ونقل الوالد قدس الله تعالى روحه في (تفسيره) عن الفهامة ابن الجوزي : أنه ضعف بعض الآثار الواردة في ذلك . (ثم ذكر خبر ابن عمرو الآتي (ص ٨١) ثم قال : وأول البعض أيضا بعضها قال :

(وأنت تعلم أن خلود الكفار مما أجمع عليه المسلمون لا عبرة بالمخالف والقواطع أكثر من أن تحصى ولا يقاوم واحدا منها كثير من هذه الأخبار)

قلت : ولو كان العلم بالتمني لتمنيت أن يكون ما عزاه العلامة الشيخ جمال الدين القاسمي لابن القيم صحيحا ولكنها من أوهام العلماء فقد قال في تفسيره (محاسن التأويل) (٦ / ٢٥٠٣ - ٢٥٠٤) :

(وقد بسط البحث وجود الإمام ابن القيم في كتابه (حادي الأرواح) ومع كونه انتصر لهذا القول انتصارا عظيما وذكر له خمسة وعشرين دليلا لم يصححه حيث قال : وأما أبدية النار ففيها قولان معروفان عن السلف والخلف والأصح عدم فنائها . أيضا . انتهى)

فقوله : (وأما أبدية النار . . .) إلخ . إنما هو من كلام الشيخ نعمان الآلوسي كما تقدم نقله عنه توهمه الشيخ القاسمي – على ما كان عليه من الوعي – أنه من كلام ابن القيم وبناء عليه قال : (لم يصححه) فهو وهم آخر نشأ من الوهم الأول فسبحان من لا يسهو ولا يهم

هذا – ثم أن ابن القيم – عفا الله عنا وعنه لم يقنع بميله إلى القول بفناء نار الكفـــار وتخلصهم به من العذاب الأبدي في تلك الدار حتى طمع لهم في رحمة الله أن يترلهم منازل الأبرار جنات تجري من تحتها الأنهار ذلك ما يظهر لنا من بعض الأدلة التي ساقها تأييدا للقول بفناء النار وهو مما نبه عليه المؤلف رحمه الله معقبا على قول ابن القيم : (ثم تفنى ويـــزول عذابها) فقال (ص ٦٤) :

(يريد : ويدخل الله من كان فيها من الكفار الجنة كما ستعرفه من الأدلة التي ذكرها)

وأعاد هذا المعنى في مكان آخر (ص ١٢٠)

وإن مما لا شك فيه أن هذا الذي استظهرناه هو في الخطورة والإغراق كقوله بالفناء أن لم يكن أخطر منه لأنه كالثمرة له ولأنه لا قائل به مطلقا من المسلمين بل هو من المعلوم من الدين بالضرورة للأدلة القاطعة بأن الجنة محرمة على الكفار كقوله تعالى : { إنه من يشرك بالله فقد حرم الله عليه الجنة ومأواه النار } [المائدة / ٧٢] وقوله : { إن الذين كـــذبوا بآياتنا واستكبروا عنها لا تفتح لهم أبواب السماء ولا يدخلون الجنة حتى يلج الجمل في سم الخياط } [الأعراف / ٤٠] وكقوله صلى الله عليه وسلم الذي أمر الذي أمر بالمناداة به يوم حنين : (إنه لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة) . أخرجه البخاري ومسلم (٠١ / ٧٤) عن أبي هريرة وله مثله عن عمر بلفظ (. . . إلا المؤمنون) وله شواهد فانظر (إرواء الغليل) (٩٦٣) أن شئت . ويكفي في ذلك قوله تعالى : { إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر مـــا

دون ذلك لمن يشاء } [النساء / ٤٨] فإننا نعلم بالضرورة أن من دخل الجنة فقد غفر الله له وعلى العكس . ولذلك قال شيخ الإسلام ابن تيمية في بحث له في (المجموع) (١٤ / ٤٧٦ - ٤٧٧)

(ولا يدخل الجنة إلا أهل التوحيد وهم أهل { لا إله إلا الله }) . ثم قال : (ولكن لا يعذب الله أحدا حتى يبعث إليه رسولا وكما أنه لا يعذبه فلا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة مؤمنة ولا يدخلها مشرك ولا مستكبر عن عبادة ربه)

قلت : ومثل هذا مما لا يخفى على ابن القيم بل هو ممن صرح بذلك في غير ما موضع من كتبه فهو يقول مثلا في (الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي) . (ص ٨٩) :

(إن الله حرم الجنة على كل مشرك)

بل إنه لما حكى في (الحادي) (٢ / ١٦٩ - ١٧٠) قول من يقولك أن أهل النار يعذبون فيها إلى وقت محدود ثم يخرجون منها ويخلفهم آخرون أبطله بعدة آيات ساقها كلها صريحة في عدم خروج أهل النار منها وكان آخرها آية الأعراف المتقدمة : { ولا يدخلون الجنة حتى يلج الجمل في سم الخياط } . قال عقبها :

(وهذا أبلغ ما يكون في الإخبار عن استحالة دخولهم الجنة)

وحينئذ كيف يصح ما سبق من استظهارنا أن ابن القيم يميل إلى القول بأن الكفـــار يدخلون الجنة بعد العذاب ؟

والذي يدور في ذهني من الجواب على وجهين :

الأول : إما أن يقال : أن صريح كلامه ينافي ما وصل إليه باستنباطه فهو الذي ينبغي الاعتماد عليه ونسبته إليه وهو الأحب إلي

والآخر : أن يجمع بين الصريح والمستنبط فيقال : الصريح يريد به دخول الكافر الجنة بعد خروجه من النار فهذا هو المستحيل وأما المستنبط فإنما يريد به دخول الجنة بعد فناء النار

وهذا الجمع وإن بدا غريبا فليس بأغرب من تفريقه بين انتهاء عذاب الكفار بخروجهم من النار فهذا مستحيل أيضا وفقا لجميع العلماء وبين انتهاء عذابهم بفناء النار فهذا أمر جائز بل واقع عنده ويجادل فيه ويصول ويجول ويتأول النصوص الصريحة المخالفة له مما لا نعرفه عنه وإنما عن أهل البدع والأهواء الذين قضى حياته هو وشيخه في الرد عليهم والكشف عن ضلالتهم

وبغير هذا الجمع لا يمكن أن يفهم كلامه في رده على مخالفيه فانظر إلى قوله في (الحادي) (٢ / ١٨٥) :

(وأما الطريق الثاني وهو دلالة القرآن على بقاء النار وعدم فنائها فإن في القرآن دليل واحد يدل على ذلك ؟ نعم الذي دل عليه القرآن : أن الكفار خالدين في النار إلى الأبد وأنهم غير خارجين منها و . . . و . . . و . . . وليس هذا مورد النزاع وإنما النزاع في أمر آخر وهو أنه هل النار أبدية أو مما كتب عليه الفناء . قال :

(وأما كون الكفار لا يخرجون منها و { لا يفتر عنهم } من عذابها { ولا يقضى عليهم فيموتوا } { ولا يدخلون الجنة حتى يلج الجميل في سم الخياط } فلم يختلف في ذلك الصحابة والتابعون ولا أهل السنة

فهذه النصوص وأمثالها تقتضي خلودهم في دار العذاب ما دامت باقية ولا يخرجون منها مع بقائها البتة) [١]

فتأمل نقله اتفاق الصحابة ومن بعدهم على أنهم لا يدخلون الجنة كما في الآية الكريمة فإنه لا يتفق مع ميله إلى أنهم يدخلون الجنة يوما ما إلا يحمل الدخول المنفي على دخـــول مقرون بخروجهم نم النار والدخول المثبت على دخولهم بعد فناء النار كما ذكرنا وهذا المعنى يكاد يكون صريحا في سياق كلامه على هذه الطريق في كتابه (شفاء العليل) فإنه قال بعد الآيات النافية المتقدمة بما فيها الآية النافية لدخولهم الجنة قال (ص ٢٦٠):

(وهذه الطريق لا تدل على ما ذكروه وإنما يدل على أنها ما دامت باقية فهم فيها فأين فيها ما يدل على عدم فنائها ؟)

قلت : فكأنه يريد أن يقول : وأين الدليل أيضا في الآية المذكورة على نفي دخولهم الجنة بعد فناء النار ؟

فيا سبحان الله ما يفعل التأويل بأهله وإلى حضيض سحيق يهوون به فيه وإلا فقل لي بربك : كيف يمكن لابن القيم أن ينكر أبدية النار ببقاء أهلها فيها وعدم دخولهم الجنة مطلقا لولا تشبثه بذاك التأويل البشع وهو المعروف بمحاربته لعلماء الكلام من المعتزلة والأشاعرة لتأولهم كثيرا من آيات وأحاديث الصفات كاستواء الله على عرشه ونزوله إلى السماء ومجيئه يوم القيامة وغير ذلك من التأويل الذي هو أيسر من تأويله فقد قال به كثير من المتـــأخرين خلافا للسلف وأما تأويله فلم يقل به أحد منهم لا من السلف ولا من الخلف إلا تقليـــدا لشيخه ولقد كان من الواجب عليه أن يلتزم بقول إمامه الذي قال ناصحا لكل سلفي :

---

[١] وقد لخص المؤلف رحمه الله هذا الكلام ورد عليه في مواطن منها (ص ١١٨)

(إياك أن تتلكم في مسألة ليس لك فيها إمام) [١]

وكان في المحنة يقول :

(كيف أقول ما لم يقل ؟) [٢]

وإن مما يتنبه له الباحث المتأمل أن يرى موقفين متباينين أشد التباين لابن تيمية رحمه الله تعالى فإنه في الوقت الذي مال إلى القول بفناء النار وانتصر وله ابن القيم ذاك الانتصار الغريب المتكلف نرى ابن القيم نفسه قد عقد في (الحادي) ستة أبواب في مسألة أخرى هي أهون من هذه بكثير من حيث موضوعها ومن حيث اختلاف العلماء فيها ألا وهي : جنة آدم عليه السلام التي أهبط منها هل هي جنة الخلد التي وعد بها المتقون أم غيرها ؟ على قولين للعلماء أطال النفس فيها جدا (ص ٤٣ – ٨٠) وذكر حجة كل منهما وما له وما عليه وعلى الرغم من أن من القائلين بأنها ليست جنة الخلد أبا حنيفة وأصحابه وابن عيينة كما حكاه ابن القيم ومال إليه هو في آخر الباب الرابع (ص ٦٨ – ٦٩) : على الرغم من ذلك نرى شيخ الإسلام ابن تيمية يرده بكل صراحة وشدة يقول في بعض فتاويه :

(والجنة التي أسكنها آدم وزوجته عند سلف الأمة وأهل السنة والجماعة هي جنة الخلد ومن قال إنها في الأرض بأرض الهند أو بأرض جدة أو غير ذلك فهو من المتفلسفة والملحدين أو من إخوانهم المبتدعين فإن هذا يقوله من يقوله من المتفلسفة والمعتزلة)

---

[١] وهذاكثير في كلام الإمام أحمد . انظر ما طبعنا من مسائله وهي : مسائل ابنه عبدالله وتلميذه ابن هانئ النيسابوي والخرقي . – زهير –

[٢] ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في (مجموع الفتاوى) (١٠ / ٣٢٠ – ٣٤١)

فأقول : أليس كان الحق بمثل هذا الرد الأشد من قال بفناء النار أيا كان القائل لأنه لم يقل به أحد حتى ولا المعتزلة ولأن أدلته وهمية لا حقيقة لها كما سيفصل المؤلف القول في ذلك تفصيلا ويبين بطلانها تبيانا بحيث لا يدع شبهة إلا أطاح بها ولا متأثرا بها إلا أعاده إلى الصراط المستقيم يمشي عليه سويا

غير أن هناك شبهة أخرى أوردها ابن القيم رحمه الله لم أر المؤلف جزاه الله خيرا تعرض لها فلا بد لي أن أذكرها لأرد عليها بما يبدوا لي راجيا منه تعالى أن يلهمني الصواب ويعصمني من الخطأ . قال في (الحادي) (٢ / ٢٢١) :

(لو جاء الخبر منه سبحانه صريحا بأن عذاب النار لا انتهاء له وأنه أبدي لا انقطاع له لكان ذلك وعيدا منه سبحانه والله تعالى لا يخلف وعده وأما الوعيد فمذهب أهل السنة كلهم : أن إخلافه كرم وعفو وتجاوز بمدح الرب تبارك وتعالى عليه فإنه حق له إن شاء تركه وإن شاء استوفاه والكريم لا يستوفي حقه فيكف بأكرم الأكرمين وقد صرح سبحانه في كتابه في غير موضع بأنه لا يخلف وعده و لم يقل في موضع واحد لا يخلف وعيده وقد روى أبو يعلى . . . . عن أنس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (من وعده الله على عمل ثوابا فهو منجزه ومن أوعده على عمل عقابا فهو فيه بالخيار)

وأقول وبالله المستعان :

أولا : قد جاءت الأخبار كتابا وسنة بأبدية النار وعذابها كما تقدم فلا داعي لإعادة وما تشبث به ابن القيم رحمه الله في خلاف ذلك مردود بل باطل كما يأتي شرحه من المؤلف رحمه الله تعالى

ثانيا : ما ذكره : أن مذهب أهل السنة كلهم جواز إخلاف الله لوعيده لا أعلمه بهذا الإطلاق وقد بحث شيخ الإسلام الخلاف المعروف ين المرجئة والمعتزلة في الوعد والوعيد في مناسبات شتى فلم يذكر هذا [1]بل صرح بخلافه في بعض المواطن فإنه بعد أن ذكر حديث الشفاعة وغيره في دخول بعض الموحدين النار وخروجهم منها قال : (١٦ / ١٩٦) :

(وفيه رد على من يقول : (يجوز أن لا يدخل الله من أهل التوحيد أحدا النار) كما يقوله طائفة من المرجئة والشيعة . . .)

فإذا لم يجز هذا الإخلاف في حق الموحدين فكيف يجوز الإخلاف الأكبر الذي هو في حق المشركين ؟

ثالثا : (و لم يقل في موضع واحد : لا يخلف وعيده)

فأقول : قد فاته – عفا الله عنا وعنه – قوله تعالى في (ق : ٢٧ – ٢٩) { قال قرينة ربنا ما أطغيته ولكن كان في ضلال بعيد . قال لا تختصموا لذي وقد قدمت إليكم بالوعيد . ما يبدل القول لدي وما أنا بظلام للعبيد }

ولهذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عقبه (١٤ / ٤٩٨) :

(وهذا يقتضي أنه صادق في وعيده أيضا وأن وعيده لا يبدل وهذا مما احتج به القائلون بأن فساق الملة لا يخرجون من النار وقد تكلمنا عليهم في غير هذا الموضع لكن هذه الآيـــة يضعف جواب من يقول : أن إخلاف الوعيد جائز فإن قوله : { ما يبدل القول لدي } بعد قوله : { وقد قدمت إليكم بالوعيد } دليل على أن وعيده لا يبدل كما لا يبدل وعده)

---

[1] انظر (فهرس مجموع الفتاوى) (أحكام عصاة الموحدين – الوعد والعيد) (١ / ١٣٧ – ١٣٨)

رابعا : حديث أنس المذكور إسناده ضعيف كما كنت بنيته في (الأحاديث الصحيحة) (٢٤٦٣) وعلى فرض ثبوته فهو بمعنى قوله تعالى : { إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء } وما في معناها من الأحاديث أي أن الحديث في الموحدين وليس في المشركين فهؤلاء مستثنون من المغفرة بهذه الآية وغيرها

وإلى هذا أشار العلامة المرتضى اليماني بقوله في (إيثار الحق على الخلق) (ص ٣٨٩) : (والحق أن الله لا يخلف الوعيد إلا أن يكون استثنى فيه) . وهذا مما يشعر به قول ابن تيمية نفسه في (مجموع الفتاوى) (٢٤ / ٣٧٥) فإنه قال :

(وأحاديث الوعيد يذكر فيها السبب وقد يتخلف موجبه لموانع تدفع ذلك إما بتوبة مقبولة وإما بحسنات ماحية وإما بمصائب مكفرة وإما بشفاعة شفيع مطاع وإما بفضل الله ورحمته ومغفرته فإنه { لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء }

فهذا منه رحمه الله كالتفصيل لكلام ابن القيم وهو يقيده ويبين أن الإخلاف للوعيد إنما يكون لمانع من تلك الموانع وليس منها الشرك بداهة فإن الله لا يغفره

فتأمل في هذا يتبين لك خطأ ابن القيم في بعض مما يدعيه ويعزوه لأهل السنة دون قيد أو شرط فيكون ذلك مثار شبهة عنده تحمله على أن يتأول النصوص القاطعة الدلالة فيخرج بذلك عما عليه أهل السنة والجماعة فيقع في الخطأ من حيث لا يدري ولا يشعر

وإن من العجيب حقا أن ينفرد بالاغترار بكلامه في هذه المسألة الخطيرة العلامة السيد محمد رشيد رضا رحمه الله تعالى لما تعلم عنه من استقلاله في الفهم وبعده عن الجمود والتقليد فإنه مع ذلك تابعه عليه دون كل من وقفنا على كلامه من المحققين الذين وقفوا عليـــه و لم يتابعوه أمثال الآلوسي أبا وابنا وغيرهما ممن سبق ذكره فقد نقل السيد رشيد كلام ابن القيم

على طوله من (حادي الأرواح) في تفسير سورة (الأنعام) (ج ٨ ص ٦٩ – ٩٩) تحت (فصل في الخلاف في أبدية النار وعذابها) وختمه مفصحا عن إعجابه به بقوله :

(وإنما أوردناه بنصه على طوله لما تضمنه من الحقائق التي نوهنا بها ولأمر آخر أهم وهو أننا نعلم أن أقوى شبهات الناس من جميع الأمم على الدين قول أهل كل دين من الأديان المشهورة أنهم هم الناجون وحدهم وأكثر البشر يعذبون عذابا شديدا دائما لا ينتهي أبدا بل تمر ألوف الألوف المكررة من الأحقاب والقرون ولا يزداد إلا شدة وقوة وامتدادا مع قولهم ولا سيما المسلمين منهم : أن الله تعالى أرحم الراحمين وإن رحمة الأم العطوف الرؤوم بولدها الوحيد ليست إلا جزاءا صغيرا من رحمة الله التي وسعت كل شيء

وهذا البحث جدير بأن يزيل شبهة هؤلاء فيرجع المستعدون منهم إلى دين الله تعالى مذعنين لأمره ونهيه راجين رحمته خائفين عقابه الذي تقتضيه حكمته لأنهم لا يعلمون قدره)[1]

قلت هذا الكلام خيال لا حقيقة له في الواقع لأن الأصل في هذه المسألة وغيرها من المسائل الاعتقادية الغيبية إنما هو الإيمان بما جاءنا عن الرحمن الرحيم العليم الحكيم كما قال في القرآن الكريم : { هدى للمتقين . الذين يؤمنون بالغيب }

وهو الإيمان بكل ما غاب عن عقلك فمن لم يؤمن بما أخبر به تعالى من خلود الكافرين في النار أبد العابدين لأن عقله لم يقبله فلن يؤمن بعقاب يبلغ مئات السنين أخبر به رب العالمين في مثل آية { لابثين فيها أحقابا } ولو على افتراض أن له أمد منتهيا (لا يعلمون

[1] وقد أشرنا إلى الصواب في التعليق على (مختصر تفسير المنار) ج٢ / ٥٤١ مع أنه السيد رشيد رضا – رحمه الله – لم يسترسل فيه وهذا يدلك على فوائد مختصر المنار وتعليقات الشيخ محمد كنعان وقد قمت بمراجعته وهو من مطبوعات المكتب الإسلامي

قدره) إذ أن لبثهم هذه المدة الطويلة التي تزيد على مدة عمرهم الذي قضوه كافرين أضعافا مضاعفة فلو أراد أحد أن يقنعهم بها وأنها عدل من الله فلن يصل إلى نتيجة معهم أبدا اللهم إلا من طريق الإيمان بالله ورسوله

وإذا كان الأمر كذلك فمن العبث بل من الضلال أن يحاول أحد إقناع المشركين في أصل الدين ببعض ما جاء فيه من العقائد من طريق العقل المجرد عن الإيمان فإن هذا مع كونه لا يثمر معهم إلا الخسران فإنه ليس من سبيل المؤمنين بل هو سبيل المتأثرين بالفلسفة وعلم الكلام الذي حملهم إلى تأول آيات وأحاديث الصفات وتفسيرها بما يتناسب مع عقـــولهم وأهواء أمثالهم من ضعفاء الإيمان وربما فعل ذلك بعضهم لإقناع الآخرين وإن كان هـــو في قرارة نفسه لا يؤمن بذلك التأويل فهل يمكن أن يكون كلام السيد رشيد رضا من هذا القبيل بغية إرشاد من ضل عن سواء السبيل ؟

فقد كنت لقيت رجلا فاضلا في بعض أسفاري إلى المغرب منذ بعض سنين يظهر أنه سلفي العقيدة فزرته في داره ودار البحث في الدعوة السلفية هناك وإذا به يصرح بأنه لا يرى مانعا في سبيل تقريب الناس إليها من تأويل آيات الصفات وأحاديثها لإقناع المخالفين

فقلت له : عجبا كيف يمكن أن يكون هذا ؟ إذ كيف تقدم إليهم معنى للنص أنـــت تؤمن بخلافه أولا ثم كيف تكون قد دعوته إلى مذهبك السلفي وقد قدمت إليه المعنى الخلفي ؟ أن أخشى ما أخشاه أن يكون هذا من باب قول من قال : (وداوني بالتي كانت هي الداء

وختاما أقول : لقد خرجت من دراستي لهذه الرسالة النافعة للأمير الصنعاني رحمه الله تعالى بالعبر الآتية :

الأولى : أنني ازددت إيمانا ويقينا بالقول المأثور عن جمع من الأئمة : (ما منا من أحد إلا رد ورد عليه إلا النبي صلى الله عليه وسلم)[١].

فهذا شيخ الإسلام ابن تيمية زلت به القدم فقال قولا لم يسبق إليه ولا قام الدليل عليه ومن هنا قالوا : (زلة العالم زلة العالم) فلو أننا كنا مبتلين بتقليده كما ابتلي كل مقلد بتقليد إمامه لزللنا بزلته ولذلك قالوا : (الحق لا يعرف بالرجل اعرف الحق تعرف الرجال)

فالحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

الثانية : بطلان الخرافة التي يطلقها اليوم كثير من الكتاب الإسلاميين المعاصرين وفيهم بعض من يجلون شيخ الإسلام ابن تيمية : أن الخلاف في الفروع وليس في الأصول

وقد يسارع بعض الجاحدين لعلم شيخ الإسلام وفضله الحاقدين عليه لرده على أهل الأهواء والمبتدعة المبغضين له لإخلاصه في الدعوة لاتباع الكتاب والسنة فيقول : إنما الخلاف في الأصول من ابن تيمية وأمثاله المخالفين للجمهور والمثال أمامك

فأقول : كذبت والله فإن الخلاف المذموم إنما يكون من المصرين عليه بعدما تبين لهم الحق كما في قوله تعالى : { ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيرا }

والشيخ رحمه الله لم يعرف يوما بالإصرار على الخطأ مهما كان نوعه بدليل رجوعه عن كثير من آرائه التي كان عليها بعدما تبين له الحق وقد ذكرنا فيما سبق نماذج منها وأما خلافه في هذه المسألة فهي زلة منه بلا شك يغفرها الله له إن شاء الله تعالى كفاه جهاده في سبيل الله

---

[١] انظر (صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم) (ص ٢٦ – ٢٧ – الطبعة العاشرة)

إلى آخر رمق من حياته حتى توفي في سجن دمشق مظلوما بعيدا عن أهله وتلامذته وكتبه ولغير ذلك من الأسباب التي سبق التحدث عنها

والخلاف المذموم حقا : إنما هو من أولئك المقلدين الذين يصرون على التدين بالتقليد والإعراض عن الاهتداء بهدي رسول الله صلى الله عليه وسلم مباشرة والإخلاص له في اتباعه وحده دون سواه الذي هو من لوازم الشهادة له بأنه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد أمرنا بطاعته استقلالا لا يشاركه في ذلك أحد من البشر في غير ما آية من آيات الله تبارك وتعالى فأي خلاف شر من هذا الذي عليه المقلد هذا الذي يظل { يسمع آيات الله تتلى عليه ثم يصر مستكبرا كأن لم يسمعها فبشرها بعذاب أليم } [الجاثية / ٨]

فالخلاف حقيقة واقعة – مع الأسف – أصولا وفروعا فلا يجوز تجاهلها أو الرضا بها وإنما يجب على أهل العلم أن يحاولوا في كل قطر ومصر تقليله قدر الاستطاعة ولا سبيل إلى ذلك إلا بشيء واحد وهو تحكيم الكتاب والسنة في كل خلاف كما هو صريح قوله تعالى : { فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا }

الثالثة : لقد وجدت في هذه الدراسة مثلا جديدا يضاف إلى الأمثلة العديدة التي كنت ولا أزال أشير إليها في كتابي (سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها الشيء في الأمة) نصحا وتحذيرا لأن من آثارها السيئة أنها تصرف كثيرا من العلماء والفقهاء فضلا عن غيرهم عن تبني الحكم الصحيح فيما هم فيه مختلفون من العقائد والأحكام وقد تكون معارضته لنص أو نصوص في الكتاب والسنة الصحيحة فقد وجدت أن الذي فتح لابن تيمية وابن القيم باب التورط في القول بفناء النار إنما هو بعض الآثار المروية عن بعض الصحابة والأحاديث المرفوعة جلها لا تصح أسانيدها وعمدتها منها وأبرزها أثر عمر رضي الله عنه : (

لو لبث أهل النار في النار قدر رمل عالج لكان لهم يوم يخرجون فيه) وإن حاولا تقوية إسناده بتكلف ظاهر لمخالفة ذلك المقرر في علم مصطلح الحديث وقد بينه المؤلف رحمه الله بيانا شافيا لكنه قد تابع ابن القيم في السكوت عن أسانيد سائرها فاشترك معه في إيهام القراء ثبوتها ولا سيما وفي بعضها ما هو موضوع كحديث أنس وحديث أبي أمامة (ص ٨٢) وحديث جابر (ص ٨٤) وحديث أبي أمامة الآخر (ص ١٣٨)

إلى غير ذلك من الروايات الواهية كحديث أبي هريرة (ص ١١٥) وزاد المؤلف عليها أحاديث أخرى لكنها لم تبلغ مرتبة الوضع مع كونها لا علاقة لها مباشرة بالرد كحديث ابن مسعود وغيره (ص ٧٠) وحديث الجهني (ص ١٠٣) وحديث أبي الدرداء (ص ١٣٤) وغيرها مما قد يكون فيها ما هو صحيح ثابت لا يتميز عند القارئ بعضها من بعض لدخولها كلها في دائرة المسكوت عنه

من أجل ذلك رأيت من واجبي أن أبين في التعليق مراتب تلك الأحاديث وأميز صحيحها من سقيمها وضعيفها من موضوعها ليكون القراء الكرام على هدى من أمرها راجيا أن يشاركوني في هذه العبرة وأن تكون حافزا لهم على أن يتذكروا معي حقيقة علمية منهجية هامة طالما أهمل القيام بها جماهير العلماء والكتاب قديما وحديثا و لم يقم بحقها سوى أفراد منهم قليلين جدا ألا وهي :

أنه يجب على كل باحث أو كاتب في موضوع شرعي يقوم على الاستدلال بعض الأحاديث المروية عنه صلى الله عليه وسلم أن يضع تلك الأحاديث بين يديه ويجري عليها تحقيقا دقيقا لمعرفة درجتها صحة وضعفا فما كان منها صحيحا احتفظ به واعتمده

وما كان ضعيفا نظر فإن كان شديد الضعف أهمله مطلقا وتركه وإلا احـــتفظ بـــه كشاهد مع التنبيه على ذلك ثم يتجه بعد هذه التصفية إلى البحث الذي هو في صدده فيحرره ويستدل له بما صح من الأحاديث ويتفقه فيها

واعلم يا أخي المسلم أن كل من لم ينهج هذا النهج العلمي الصحيح في بحثه فلن يصل إلى الصواب الذي ينشده إلا رمية من غير رام بل هو على الغالب ينتهي الأمر به إلى انحرافات خطيرة لا ينجيه من الوقوع فيها أنهم كانوا غير قاصدين لها ما دام أنهم لا يسلكوا السبيل التي تحفظهم من ذلك وقد قيل :

ترجو النجاة و لم تسلك مسالكها إن السفينة لا تجري على اليبس

ولعله مما لا خفاء به أن من لم ينهج هذا النهج العلمي وأهمله فإنه معرض لأن يؤاخذه ربه لأنه قضى ما لا علم له به وقد قال تعالى في كتابه : { ولا تقف ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولا }

وقال صلى الله عليه وسلم في حديث (قاضيان في النار) : (. . . ورجل قضى للناس على جهل فهو في النار) رواه أصحاب السنن وغيره وهو مخرج في (إرواء الغليل) برقم (٢٦١٤)

وهذا بخلاف ما لو تبنى هذا المنهج في بحثه وضم إليه – طبعا – مما لا بد من المعرفـــة باللغة وأصول الفقه وغيره فهو مأجور ولو أخطأ لقوله صلى الله عليه وسلم :

(إذا حكم الحاكم ثم أصاب فله أجران وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر واحـــد) أخرجه الشيخان وغيرهما وهو مخرج في (الإرواء) برقم (٢٥٩٨)

وأنا حين أذكر بهذا الواجب أعلم – والأسف يملأ قلبي – أنه لا يستطيع القيامة به إذا القليل جدا من العلماء المستقلين لانصراف الجماهير منهم عن دراسة أصول الحديث وتراجم رواته وتاريخهم الأمر الذي لا بد منه لكل من يريد التمكن من تمييز الحديث الصحيح من الضعيف بنفسه مع التوسع في تتبع طرق الحديث وشواهده من مختلف المصادر الحديثية المطبوعة منها والمخطوطة مقرونا بالصبر والأناة وعدم الاستعجال في إصدار الأحكام كما يفعل بعض الناشئة اليوم

غير أن هذا لا يعني إعفاءهم من واجب الاستعانة على التمييز بأهل العلم بذلك والمتخصصين فيه كما يستعين الجاهل بالفقه مثلا بالفقهاء – ولا أقول المتفقهة – فيسألهم عن كل ما نزل به أو ما كان بحاجة إلى معرفته إعمالا لقول ربه : { فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون } وتجاوبا مع حديث نبيه : (ألا سألوا حين جهلوا فإنما شفاء العي السؤال) رواه أبو داود وغيره وهو مخرج في (صحيح أبي داود) (٣٦٤)

وذلك كله يكون إما بسؤالهم مباشرة وجها لوجه إن تيسر وإما بالرجوع إلى كتبهم وهو متيسر والحمد لله وقد كنت ذكرت طائفة من الكتب الحديثية التي تساعد الباحث على القيام بهذا الواجب في مقدمة (سلسلة الأحاديث الضعيفة) فليرجع إليه من شاء

هذا وعلاوة على تخريج أحاديث الرسالة وتمييز صحيحها من ضعيفها فقد قمت بتعليقات أخرى مفيدة إن شاء الله تعالى وترجمت لبعض الأعلام كما خرجت كل الآيات الكريمة الواردة فيها واجتهدت في تصحيح بعض الأخطاء التي وقعت فيها وإملاء الفراغات التي نتجت من تسلط الأرضة على نسختها حتى ذهب منها بعض الألفاظ إما بالرجوع إلى الأصل الذي نقل عنه المصنف وإما بالنظر في السباق والسياق ونبهت على ذلك غالبا بوضع

المستدرك بين معكوفتين [ ] راجيا من الله تعالى أن ييسر لنا الوقوف على نسخة أخـــرى نستعين بها على تدارك ذلك على الوجه الأكمل في طبعة أخرى إن شاء الله تعالى

فاللهم آت نفوسنا تقواها وزكها أنت خير من زكاها أنت وليها ومولاها

واحفظها من شر الفتن ما ظهر منها وما بطن وإذا أردت بعبادك فتنة فاقبضنا إليك غير مفتونين

والله تعالى أسأل أن يتقبل مني عملي هذا وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم وأن يكشف عني ما أهمني ويرفع عن المسلمين جميعا ما هم فيه من البلاء وتسلط الأعداء إنه سميع مجيب

وسبحانك الله وبحمد أشهد أن لا إله إلا أنت استغفرك وأتوب إليك

بيروت ٢١ ذي الحجة سنة ١٤٠١ هـــ

محمد ناصر الدين الألباني

سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة

المجلد الأول

مقدمة الطبعة الجديدة:

الحمد لله رب العالمين، والصلوات الطيِّبات على سيد المرسلين، وعلى أصحابه الغـــرِّ الميامين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد؛ فهذه هي الطبعة الجديدة للمجلَّد الأول من كتابي "سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة " نقدمها اليوم إلى القراء الكرام، المتتبِّعين بشغَفٍ زائد في كل بلاد الإســـلام؛ لمؤلَّفاتي التي كتب اللّه تعالى لها القبول التام، بين الأنام، المخلصين منهم في كل مكان، رغم أنف كل حاسد أو حاقد مطعان. " ذلِكَ مِنْ فَضْلِ اللّهِ عَلَيْنا وعَلَى النَّاس ولكنَّ أكْثَرَ النَّاسِ لا يَشْكُرونَ ". " قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ [فَبِذَلِكَ] (*) فَلْيَفْرَحُوا [هُوَ] (*) خَيْرٌ مِمَّـــا يَجْمَعُون ".

وإن من هذا الفضل الإلهيِّ أنه تعالى وفَّقني لإخراج هذه الطبعة متميزة عن سابقاتها بزيادة فوائد عديدة؛ حديثية وفقهية، وبإضافة مصادر جديدة لبعض الأحاديث والتراجم، يعـــود الفضل فيها- بعد اللّه تبارك وتعالى- لبعض إخواننا المكيِّين وغيرهم، جزاهم الله تعالى خيراً.

ولما كان من طبيعة البشر التي خلقهم الله عليها العجز العلمي المشار إليه في قوله تعالى: "وَلاَ يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِن عِلْمِهِ إِلاَّ بِما شَاءَ" ؛ كانَ بدهيّا جدّاً أن لا يجمُدَ الباحث عند رأي

أو اجتهاد له قديم، إذا ما بدا له أن الصواب في غيره من جديد، ولذلك نجد في كتب العلماء أقوالًا متعارضة عن الإمام الواحد؛ في الحديث وتراجم رواته، وفي الفقه،وبخاصة عن الإمـــام أحمد، وقد تميز في ذلك الإمام الشافعي بما اشتهر عنه أن له مذهبين: قديم وحديث.

وعليه؟ فلا يستغربنَّ القارئ الكريم تراجعي عن بعض الآراء والأحكام التي يُرى بعضها في هذا المجلد تحت الحديث (٦٥) عند الكلام على حديث: " لا تذبحوا إلا مسنة "، وغير ذلك من الأمثلة؛ فإن لنا في ذلك بالسلف أسوة حسنة.

وإن مما يساعد على ذلك فوق ما ذكرت من العجز البشري- أننا نقف ما بين آونـــة وأخرى على مطبوعات جديدة. كانت أصولها في عالم المخطوطات أو المصورات، بعيدة عن متناول أيدي الباحثين والمحققين، إلا ما شاء اللّه منها لمن شاء، فيساعد ذلك مَن كان مهتماً بالوقوف على هذه المطبوعات والاستفادة منها على التحقيق أكثر من ذي قبل.

ولهذا وذاك هو السر في بروز كثير من التصحيحات والتعديلات على بعض ما يطبع من مؤلفاتي الجديدة، أو ما يعاد طبعه منها. كهذا المجلد الذي بين يديك، وينتقدني لذلك بعض الجهلة الأغرار، كذلك السقاف هداه الله.

ومن الشواهد على ذلك ما تفضل اللّه به علي، ووفقني إليه، أنني رفعت من هذا المجلد إلى "الأحاديث الصحيحة" حديثين اثنين:

أحدهما: الذي كان في الطبعات السابقة مقروناً برقم (١٧٦) بلفظ:

" كل بناء وبال على صاحبه... ".

فرفعته إلى "الصحيحة" (٢٨٣٠) ، والسبب في ذلك أنني كنت قلت في راويه أبي طلحة الأسدي :" لم يوثقه أحد... ".

وذلك ثقة مني بالحافظ ابن حجر؛ فإنه لم يحك توثيقه عن أحد، ولقوله عنه في "التقريب ": "مقبول "!

فكتب أحد إخواني المكلَّفين بالنظر في الكتاب لِإعداده لهذه الطبعة: أن الهيثمي قد أورده في كتابه: "ترتيب ثقات ابن حبان "، فرجعت إلى أصله: " الثقات "، فوجدته فيه، وتابعت البحث والتحقيق، فتبيَّن لي أنه صدوق، وأن الحافظ كان في قوله المذكور غير مصيب. كما فصلت ذلك في المجلد السادس من "الصحيحة"، يسر اللّه لنا طبعه بمنه وكرمه، كما يسر لنا طبع الخامس منه، وهو وشيك الصدور إن شاء اللّه تعالى.

والحديث الآخر (٣١٦):

"إن أهل الشبع في الدنيا هم أهل الجوع في الآخرة".

استبدلته بغيره. كما سيأتي لأنني تذكرت أنني كنت خرجته فيما بعد في "الصحيحة" (٣٤٣) من طرق كما كنت نبهت هناك.

وقد يقع مثله في غير هذين الحديثين، كما يمكن أن يقع عكس ذلك تماماً، فرحم اللّـــه عبداً دلَّني على خطئي، وأهدى إليَّ عيوبي.

فإن من السهل على- بإذنه تعالى وتوفيقه- أن أتراجع عن خطأ تبيَّن لي وجهه، وكتبي التي تطبع لأول مرة، وما يُجَدَّد طبعُه منها أكبرُ شاهد على ذلك، ولا نذهب بالقراء بعيداً، فبالإِضافة إلى ما سبق بيانه حول الحديثين المذكورين آنفاً فقد تراجعت عن قولي في (كنانة)

راوي حديث التسبيح بالحصى: "مجهول الحال " إلى أنه صدوق أيضاً؛ كما سيرى القـــراء تحت الحديث (٨٣): "نعم المذكر السُبحة... "، مع التنبيه أن حديثه بقي على ضعفه السابق؛ لتفرد راوٍ آخر به، وهو ضعيف، ورددت هناك على المصري الجاهل الذي انتصر للشـــيخ الحبشي في رسالة ذهب فيها إلى سنِّية التسبيح بالسبحة!

وبهذه المناسبة أقول:

إني أنصح كل من أراد أن يرد عليَّ- أو على غيري- ويبيِّن لي ما يكون قد زلَّ بـــهِ قلمي، أو اشتط عن الصواب فكري، أن يكون رائده من الرد النصح والإرشاد، والتواصي بالحق، وليس البغضاء والحسد، فإنها المستأصلة للدِّين. كما قال - صلى الله عليه وسلم - :

"دبَّ إليكم داء الأمم قبلكم: البغضاء والحسد، والبغضاء هي الحالقة، ليس حالقة الشعر، ولكن حالقة الدين ".

كما هو شأن ذوي الأهواء والبدع مع أهل الحديث وأنصار السنة في كل زمان ومكان، وكما فعل معي بالذات كثير منهم- ولا يزالون مع الأسف- كالأعظمي، والغماري، ومَن نحا نحوهم من المتعصبة الجهلة!

كذاك السقاف، وقد انبرى له أخونا الحلبي بـــ " الأنوار الكاشفة"، فلتراجع.

وإن من المؤسف حقاً أن تسري عدوى هؤلاء المبتدعة إلى بعض مَن يُظَنُّ أنه من أهل السنة؛ لإقامته بين ظهرانيهم، فيضع يده في يدهم، ويرفع صوته مع أصواتهم في الرد على من ينصر السنة ويتبعها، وينكرا البدعة ويحاربها، وهو الشيخ إسماعيل الأنصاري، الباحث في دار الإفتاء في الرياض، فإن هذا الرجل يبدو أنه لشدة ما يضمر في قلبه من البغض والحقد أن السنة لا تجمعه معنا؛ لأنه من غير المعقول أن يفتري السني على أحد من أعداء السنة، فكيف يعقل

أن يفتري على من كان مشهوراً بين أهل السنة بأنه من أهلها، ومُحارَباً أشد المحاربة من أعدائها؟! فقد سبق لهذا الرجل أن كتب ضدي في مسألة الذهب المحلق، وركعات التراويح، ولم يلتزم في ذلك المنهج العلمي، بل إنه بثَّ في أثنائهِ كثيراً من إفكه وجدله بالباطل، كما كنت كشفت عنه في ردي عليه في مقدمة "آداب الزفاف " طبع المكتبة الإسلامية في عمان [1]، ومقدمة رسالتي " قيام رمضان " بما كنت أظن أنه يكون رادعاً له أن يعود إلى ذلك مرة أخرى، فإذا به يفجأ الناس برسالة صغيرة أسماها "الانتصار لشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب بالرد على مجانبة الألباني فيه الصواب "، يتهمني فيها بتهمة جديدة، ويزعم (ص ٧ و ٢٥) أنني شنعت على الشيخ رحمه الله وانتهكت حرمته! كما يتهمني (ص ١٥) أنني نسبت الشيخ إلى التساهل من ناحية العقيدة، وذلك كلُّه بَهْت وافتراءٌ . عامله الله بما يستحق.

وليس غرضي في لهذه المقدمة الرد عليه في هاتين الفريتين، فقد كفاني في ذلك الأخ الفاضل علي حسن عبد الحميد الحلبي في رسالته القيمة في التعقيب على رسالة الأنصاري المذكورة، وبيان ما فيها من الأخطاء الكثيرة، وهي مطبوعة، فليرجع إليها من شاء الوقوف على الحقيقة، فإنه سيرى مع ذلك الفرق الشاسع بين رد الأنصاري وتهجمه علي، ورد صاحبنا عليه، وتأدبه معه تأدباً لا يستحقه الأنصاري لبغيه واعتداءاته المتكررة.

وإنما غرضي هنا أن أرد عليه انتصاره للشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله. الذي جعل من آداب المشي إلى المسجد أن يقول: " اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك، وبحق ممشاي هذا... " إلخ الدعاء المعروف في الحديث الآتي بيان ضعفه، والكشف عن علله برقم (٢٤)، فانتصب الشيخ الأنصاري- هداه الله- لتمشية احتجاج الشيخ محمد بن عبد الوهاب به

---

[1] هذه الطبعة هي الشرعية، وأما طبعة المكتب الإسلامي الجديدة؛ فهي غير شرعية. لأنها مسروقة عن الأولى، وحق الطبع للمؤلف يعطيه من يشاء، ويمنعه مَن لا يتقي الله، ويتلاعب بحقوق العباد، كما أن في هذه الطبعة المسروقة تصرفاً بزيادة ونقص، والله المستعان، وإليه المشتكى من فساد أهل هذا الزمان.

بتقوية الحديث، والرد علي لتضعيفي إياه بأسلوب يتبين لكل ذي لب أنه لم يكن فيه باغياً للحق، وإنما الانتصار للشخص، والتشفي ممن يحسده ويحقد عليه! وأنا ذاكر هنا بإيجاز مـــا اعتمد عليه في ذلك مع الكر عليه بإبطاله، فأقول:

أولاً: قال (ص ٩) :

"رواية الأجلاء من حفاظ الحديث دون تنبيه على علتيه... ".

ثم سوَّد خمس صفحات (٩- ١٤) في تخريج الحديث دون فائدة تذكر؛ لأنهم جميعـــاً أخرجوه من الطريق المعلول!

ثم أعاد كلامه هذا في الصفحة (١٥) !

وهو يعني بذلك أن سكوت هؤلاء الأجلاء قدوة حسنة للشيخ محمد ابن عبد الوهاب في سكوته عن الحديث!

وليس يخفى على كل ناشئ في هذا العلم أن هذا من أبطل الباطل. لأن لازِمَه أن أئمة الحديث كأصحاب السنن والمسانيد وغيرها إذا ساقوا الأحاديث بأسانيدهم ساكتين عنها أنه لا علة فيها! فهل يقول بهذا من رزقه اللّه ذرة من العلم، أو الخشية من الله " أَمْ عَلى قُلوبٍ أقْفالُها"؟

وأهل العلم يعلمون أن المحدِّثين إذا ساقوا الأحاديث بأسانيدها فقد برئت ذمتهم، ورُفعت المسؤولية عنهم، ولو كان فيها أحاديث ضعيفة؛ بل موضوعة، وليس كذلك مـــن ســـاق الحديث دون إسناده، فعليه أن يبين حاله مقابل حذفه لإسناده، وبخاصة إذا ساقه محتجاً به،

ولو ذكر من أخرجه كما يفعل بعض الفقهاء المتأخرين، فأين هذا من صنيع المحدثين؛ الناصحين للأمة بروايتهم الأحاديث بأسانيدها التي تكشف عن مراتبها؟!

ثانياً: قال (ص ١٧) :

"تقوية بعض روايات الحديث، والجواب عن إعلاله بعطية وفضيل ".

وخلاصة جوابه يعود إلى أمرين:

الأول: تقوية حال عطية!

والآخر: تحسين الحافظ وغيره للحديث!

١- وجوابي عن الأول: أنه اعتمد في ذلك على قول الحافظ في " تخريج أحاديث الأذكار":

"ضَعْفُ عطية إنما جاء مِن قِبَل التشيع، ومِن قِبَل التدليس، وهو في نفسه صدوق، وقد أخرج له... "، وذكر بعض أصحاب السنن وغيرهم[1] .

وقد تعامى الأنصاري عن حقيقتين علميتين هامتين. كما فعل قبله الكوثري وغيره من المتعصبة وأهل الأهواء؛ كما سيأتي في الكتاب:

الحقيقة الأولى: تضعيف، الجمهور لعطية من المتقدمين والمتأخرين، بل وإجماع المتأخرين منهم على ذلك. كالنووي، وابن تيمية، وغيرهم مما هو مذكور في رسالتي "التوسل " (ص

[1] ونقله الزبيدي بمعناه في "شرح الإحياء" (٨٩/٥) !

٩٤) ، ونقل إجماعهم على ذلك أعلم الناس بالتراجم، وهو الحافظ الذهبي في "المغني "[١] ، ومنهم الحافظ ابن حجر نفسه في كتابه المختص في رجال الستة "التقريب "، فقال فيه:

"صدوق، يخطئ كثيراً، كان شيعياً مدلساً".

وأما أقوال المتقدمين منهم فتجدها مفصلة في رسالة أخينا الحلبي، (ص ٣٥- ٤٣) ، ولا بأس من سرد أسمائهم؛ ليتجلى للقارئ الهوة السحيقة التي هوى فيها الشيخ الأنصاري على منخره تشفياً من الألباني!

" وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ "، وهاهي الأسماء:

١- سفيان الثوري

٢- هُشيم

٣- أحمد بن حنبل

٤- ابن معين

٥- البخاري

٦- أبو داود

---

[١] وسبقه إلى ذلك شيخه ابن تيمية، فقال في رسالته في التوسل:"وهو ضعيف بإجماع أهل العلم " . انظر: "مجموع الفتاوى" (١/ ٢٨٨).

٧- النسائي

٨- أبو حاتم.

٩- أبو زرعة.

١٠- ابن حبان.

١١- الساجي.

١٢- الدارقطني.

١٣- الحاكم.

١٤- البيهقي.

١٥- ابن حزم.

ومن أسماء الأئمة المتأخرين:

١- ابن الجوزي

٢- النووي

٣- ابن تيمية.

٤- ابن قيم الجوزية

٥- الزيلعي

٦- ابن عبد الهادي.

٧- الذهبي.

٨- الهيثمي.

٩- ابن حجر نفسُه!

١٠- البوصيري.

١١- محمد بن عبد الوهاب نفسُه!

وغير هؤلاء كثير، لو توسعنا في الاستقصاء لجاوز عددهم الثلاثين.

لقد سَمَحَتْ- إن لم نقل : سوَّلَتْ- للأنصاري نفسُه... أن يخالفهم في سبيل الطعن والتشهير بالألباني الذي اعتصم بحبلهم، مستغلاً في ذلك زلةً لأحدهم، وقولاً للآخر.

أما الزلة. فهي قول ابن حجر المتقدم: إن ضعف عطية جاء من قبل تشيعه وتدليسه! وهذا مردود لمخالفته لأقوال أولئك الأئمة، بل ولقوله هو نفسه الذي هو خلاصة أقوالهم في عطية، فقد قال في "التقريب ":"صدوق، يخطئ كثيراً، كان شيعيّاً مدلساً".

فقد أضاف إلى الصفتين السابقتين والمذكورتين هنا أيضاً صفة ثالثة، هي أنه "يخطئ كثيراً".

ونحو قوله في "طبقات المدلسين ":

"ضعيف الحفظ "!

وهذا الوصف يعني أن حديث عطية يلازمه الضعف، ولو فرض أنه لم يدلس. لسوء حفظه. ولهذا ينافي تحسين حديثه؛ كما فعل الحافظ سامحَهُ اللّه رداً على النووي رحمَهُ اللّه، ولما كان هوى الأنصاري في هذا التحسين للرد على الألباني تشبث به، وأعرض عن هذه الحقيقة، وتجاهلها، فعليه وزره ووزر من قد يغتر به " وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ ".

وأما القول الآخر الذي استغله الأنصاري استغلالًا غير شريف؛ فهو ما ذكره (ص ٢١) عن ابن معين أنه قال:

"عطية العوفي ليس به بأس، قيل: يحتج به؟ قال: ليس به بأس ".

قلت: فاصرار ابن معين على قوله: "ليس به بأس "، وامتناعه من القول بأنه يحتج به، أقرب إلى أنه ضعيف لا يحتج به عنده، من كونه ثقة لديه.

وعلى فرض أنه يعنِي أنه ثقة. كما زعم الأنصاري، فهو معارض بتضعيف أحمد وغيره من الأئمة الذين تقدمت أسماؤهم، كما أنه يعارض الحقيقة التالية التي خالفها الأنصاري، وهي:

الحقيقة الأخرى: أنه من الثابت في علم الحديث أن الجرح – وبخاصة إذا كان مفسراً– مقدم على التعديل، وجرح عطية هنا مفسَّر بشيئين:

الأول: سو الحفظ.

والآخر: التدليس.

أما الأول. فلم يُعرجَ عليه الشيخ الأنصاري. لأنه يعلم أنه لا سبيل له إلى الجواب عنه، ولو بالتكلف كما هي عادته، فرأى تبعاً للهوى أن يكتم ذلك! من باب- كما يقول بعضهم-: " الهرب نصف الشجاعة "!

وأما الآخر؛ فقد أجاب الأنصاري مقلداً لابن حجر، وهو أن عطية صرح في بعض الروايات بالتحديث بقوله: "حدثني أبو سعيد"، فأُمِن بذلك تدليسه [1] .

فأقول: عفا اللّه عن الحافظ، فلقد نسي أن تدليس عطية ليس من النوع الذي ينفع فيه تصريحه بالتحديث، بل هو من النوع الذي يسمى بتدليس الشيوخ المحرم لخبثه؛ لأنه يسمي شيخه أو يكنيه بغير اسمه أو كنيته تعمية لحاله، كما كنت بينته في "التوسل" (ص ٩٤- ٩٥) ، فقد كان عطية إذا روى عن الكلبي الكذاب كناه بأبي سعيد، يوهم أنه أبو سعيد الخدري! ولهذا لَما ذكره الحافظ في رسالته في المدلسين؛ قال:

"مشهور بالتدليس القبيح " [1].

يشير إلى هذا النوع المحرم، ومنه تعلم أن تدليسه لا يزال قائماً، ولو ثبت عنه أنه قال: "حدثني أبو سعيد"، فهل كان الأنصاري جاهلًا بهذا أم متجاهلًا؟! أحلاهما مر!

---

[1] ليتأمل القارئ كيف تشبث الأنصاري هنا بتصريح عطية بالتحديث، مع أن ذلك لا يفيده؛ لما يأتي، وكيف تكلف في رد تحديث يحيى بن أبي كثير الثقة في حديث بنت هبيرة الصحيح، ومع ذلك أعله الأنصاري بالانقطاع! ولم يعتدَّ بتصريحه بالتحديث؛ كما بينته في ردي عليه في مقدمة الطبعة الجديدة لـ " آداب الزفاف "، طبع المكتبة الإسلامية.

[1] ولم ينتبه لهذا أخونا الفاضل بدر بن عبد الله البدر في تعليقه على "الدعوات الكبير" (ص ٤٦/٣٢) في حديث آخر لعطية، فقال:"لم يصرح بالسماع من أبي سعيد الخدري ".مع أنه في حديثنا لهذا أحال- جزاه اللّه خيراً- في استيفاء الكلام عليه إلى هذه السلسلة فيما يأتي (٢٤) .

ولقد كان الشيخ الكوثري- على ضلاله وتعصبه المعروف- خيراً من الشيخ الأنصاري من جهة أنه تنبه لكون تدليس عطية من هذا النوع الذي لا يفيد فيه التصريح بالتحـــديث، ولكنه حاول الإِجابة عنه بجواب آخر. إلا أنه رجع بخفي حنين كما سترى في الكتاب إن شاء اللّه تعالى.

وبهذا ينتهي الجواب عن تقوية الأنصاري لعطية التي بنى عليها تحسين حديثه في التوسل.

وخلاصته أنه اتَّكأ في ذلك على بعض الأقوال الشاذة عن أقوال الجمهرة من العلمـــاء المُجْمِعة على ضعف عطية، وفسر تدليس عطية بغير ما فسروه، مستغلاً في ذلـــك وهمـــاً للحافظ، معرضاً عن أقواله الأخرى الموافقة للحق الذي عليه سائر العلماء، كل ذلك ارتكبه الأنصاري انطلاقاً منه من القاعدة التي يتكئ عليها أهل الأهواء، وهي: " الغاية تسوغ الوسيلة "! وغايته الطعن في الألباني، والتشهير به، والتظاهر بأنه ينتصر للشيخ محمد بن عبد الوهاب، تقرباً منه إلى الذين يعيش بين ظهرانيهم، وليس مرضاة للّه تعالى، تماماً كما فعل صاحبه من قبل الشيخ أبو غدة من باب ما يقال: وأرضهم ما دمت في أرضهم!

وإن أعجب ما في لهذا التظاهر مخالفته للشيخ محمد نفسه، فقد سبق مني أن ذكـــرت الشيخ في جملة المضعفين لعطية، وذلك بناء على ما نقله الأنصاري نفسه عنـــه في حاشـــية "انتصاره " (ص ١٥) أنه قال الشيخ في "تلخيص تلخيص كتاب الاستغاثة" بعد أن خرج الحديث:

"في إسناده عطية العوفي، وفيه ضعف "!

قلت: وهذه الجملة هي التي كنا نريدها من الشيخ محمد رحمه اللّه، وهي وحدها تقضي على "انتصار الأنصاري "، وتجعله هباء منثوراً، ويصدق عليه عموم قوله تعالى: " يُبُــوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ !

فإنها تستلزم- كما هو ظاهر- الحكم على الحديث بالضعف الذي يجهد الأنصــاري نفسه عبثاً لرده! " وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ ".

وأنا أظن أن جملة الشيخ لها تتمة، لم يذكرها الأنصاري عمداً؛ كما هي عادته في كتمان ما كان حجة عليه؛ لأنها أصرح في التضعيف، ولما لم يكن كتاب الشيخ في متناول يدي، فقد رجعت إلى أصله، وهو "تلخيص كتاب الاستغاثة" لشيخ الإسلام ابن تيمية، فوجدت فيه ما ظننت، فقال فيه (ص ٤٢) بعد أن خرج الحديث أيضاً:

"في إسناده عطية العوفي، وفيه ضعف، فإن كان هذا كلام النبي - صلى الله عليه وسلم - فهو من لهذا الباب... " إلخ.

يعني التوسل الجائز؛ لأنه سؤال بأفعاله تعالى؛ قال:

" لأن فيه السؤال للّه بحق السائلين، وبحق الماشين في طاعته، وحق السائلين أن يجيبهم، وحق الماشين أن يثيبهم... " إلخ.

فقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "فإن كان لهذا كلام النبي - صلى الله عليه وسلم - ... "

صريح في أن الحديث عنده ضعيف، فعدم ذكر الأنصاري لها يدل كل من وقف على لهذه الحقيقة أنه ليس أميناً في النقل، ولا سيما إذا علم أنه نقل (ص ٢٨) عن ابن تيمية تمام كلامه المذكور مبتدئاً بقوله:

"إن فيه السؤال للّه بحق السائلين... " إلخ.

كما نقله قبيل ذلك عن محمد بن عبد الوهاب من كتابه "تلخيص تلخـــيص كتـــاب الاستغاثة" مبتدئاً من قوله:

"حق السائلين أن يجيبهم... "!

فحذف منهما عبارة ابن تيمية الأولى: "فإن كان لهذا كلام النبي – صلى الله عليه وسلم – ... " المصرحة بتضعيفهما للحديث!

فهل يستطيع أحد بعد هذا أن يزعم أن كتمانه لهذا النص كان عن حسن نية منه، بل هل يستطيع أحد أن يدعي أن تأليفه للرسالة من أصلها لم يكن عن سوء نية، وسواد طوية، بعدما تقدم من البينات على ذلك، وبخاصة بعد أن نقل هو نفسه عن الشيخ محمد بن عبد الوهاب تضعيفه لعطية كما تقدم؟!

لا أعتقد أن أحداً يستطيع ذلك، ولو كان من المبالغين في إحسان الظن بالناس، كذاك الصوفي الذي زعموا إنه رآه بعضهم يبكي في الطريق، فلما سئل؟ قال مشيراً إلى رجل وامرأة يتسافدان على جانب الطريق:

أبكي شفقة على لهذين الزوجين (!) إذ لم يجدا بيتاً يستتران فيه لقضاء حاجتهما !!

ثالثاً وأخيراً: وهو الأمر الآخر الذي سبقت الإشارة إليه في قوله:

"تقوية بعض روايات الحديث... ".

فقال (ص ٢٣) :

"تحسين بعض الحفاظ حديث: (... اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك) ".

ثم نقل تحسينه عن الحافظ العراقي،- وأبي الحسن المقدسي- شيخ المنذري-، والدمياطي.

والجواب من وجوه:

الأول: قد سبق آنفاً تحقيق أن عطية الذي في لهذا الحديث الذي حسنه الثلاثة المذكورون ضعيف عند جماهير العلماء لسوء حفظه، وتدليسه القبيح المحرم، فكيف يجوز تحسين الحديث مع وجود هاتين العلتين فيه؟! وما أحسن ما قيل:

وهَلْ يَسْتَقِيمُ الظِّلُّ والعُودُ أعْوَجُ؟!

وثمّة علةٌ أخرى تؤكد سوء حفظه، فاتني التنبيهُ عليها فيما سبق، وهي اضطرابُه في سنده، فهو تارة يرفعه، وتارة يوقفه؛ كما كنت بينته في الكتاب، على ما سيأتي إن شاء اللّه تعالى، وأزيد هنا فأقول: وأحرى الشك، فيقول: "أراه رفعه إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - " ؟ كما في رواية ابن ضريس، إحدى روايتي ابن خزيمة، اللتين ذكرهما عنه الأنصاري (ص ١١) ، لكن وقع عنده: "رفعه إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - " ؛ دون قوله: "أراه "، عزاه إلى (ص ٤١ - ٤٢) من "كتاب التوحيد" لابن خزيمة، ولا أدري أي طبعة منه أراد الأنصاري، فإنه في (ص ١٢) من الطبعة المنيرية التي عندي، والرواية فيها بالشك كما ذكرت، وهو الذي يقتضيه سياق كلام ابن خزيمة، فلا أدري أسقط ذلك من نسخة الأنصاري، أم هو أسقطها لغاية في نفسه؟!

ولا أستبعد صدور ذلك منه، بعد كل ما فعل مما سبق بيانه ويأتي !

وإن ممّا لا يخفى على كل بصير بهذا العلم الشريف أنَّ تلون الراوي في رواية الحديث، فهو يرفعه تارة، ويوقفه تارة، ويشك في رفعه أخرى؛ إنما هو دليل طاهر على ضعفه وعدم ضبطه، حتى ولو لم يكن ضعيفاً كعطية هذا، وكما كابر الأنصاري في ضعفه- كما سبق- فكذلك كابر في تعاميه عن هذه العلة التي كان وقف عليها في الكتاب، فحاد عن الجواب

عنها! بل إنه أوهم القراء انتفاءها بحكايته عن أبي حاتم ترجيح رواية الوقف! فعقب عليها بقوله (ص ١٠ و١٨- ١٩) :

"إن ترجيح أبي حاتم الوقف غير مؤثر. لأنه في حكم الرفع "!

وأقول: لو أن الأنصاري على معرفةٍ بهذا العلم الشريف، وعنده شيء من الجرأة الأدبية لرد لهذا الترجيح بحجة قوية، وهي أن الذين رفعوا الحديث عن عطية أكثر من الذين أوقفوه، وهم كما في الروايات التي خرَّجها في رسالته (ص ٩-١٨) :

١- يزيد بن هارون. أحمد.

٢- سليم بن حيان. ابن خزيمة.

٣- محمد بن سعيد بن يزيد التستري. ابن ماجه.

٤- عبد اللّه بن صالح العجلي. الطبراني.

٥- يحيى بن أبي بكير. البيهقي.

وخالفهم وكيع بن الجراح، وأبو نعيم.

ولكني أقول: إن هذا الترجيح إنما يتماشى مع زعم الأنصاري أن عطية حسن الحديث لا بأس به، ولكنه ساقط عندي، بل إن اختلاف هؤلاء الثقات عليه رفعاً ووقفاً من الأدلة على ضعفه، وأنه هو الذي اضطرب في ذلك، وكان بودِّي أن أقول: إن الذي اختلف عليه هو فضيل بن مرزوق الذي عليه دار الخلاف، ولكني أرى أن عطية أولى بالحمل عليه في ذلك؛ لأنه أشدُّ ضعفاً منه.

وعلى كل حال. فسواء كان لهذا الاضطراب من هذا أو ذاك. فهو علة أخرى تؤكد ضعف الحديث، وخطأ الذين حسنوه، واستغلال الأنصاري إياه!

وأريد أن أستدرك هنا شيئاً تنبهت له هذه الساعة، وهي أن لعطية ثلاثة أولاد: عمرو، وعبد اللّه، والحسين، وكلهم ضعفاء، وقد تكلم عليهم الحافظ ابن رجب الحنبلي في كتابه "شرح علل الترمذي " (٢/٧٩١ – ٧٩٢) ، وبين ضعفهم كأبيهم، فدل ذلك مما يلقي في النفس أنهم أهل بيت ورثوا الضعف عن أبيهم فرداً فرداً، ويؤيده أدن عمرو بن عطية، قد روى هذا الحديث أيضاً عن أبيه بلفظ آخر أوله:

"كان – صلى الله عليه وسلم – يقول إذا قضى صلاته: اللهم بحق السائلين عليك، فإن للسائل عليك حقاً... " الحديث.

وهذا كما ترى مخالف للفظ فضيل بن مرزوق عن عطية، حيث قال "من خرج من بيته إلى الصلاة، فقال: اللهم إني أسألك بحق السائلين... ".

ولذلك؛ فيمكن اعتبار هذه الرواية علة أخرى في الحديث، وهي اضطراب عطية في لفظه إن كان ابنه عمرو قد حفظه عنه، كما اضطرب في سنده، فتارة رفعه، وأخرى أوقفه،

وإن كان أبو حاتم رجح الوقف كما سبق مع بيان ما فيه، وسيأتي تخريج حديث عمرو بن عطية، ولفظه في آخر المجلد الثاني عشر من هذه السلسلة برقم (٥٩٨٦) ، إن شاء اللّه تعالى.

الوجه الثاني: المعارضة بتضعيف، من ضعف الحديث، وهم أقدم وأشهر وأكثر:

١- المنذري، مخالفاً في ذلك لشيخه أبي الحسن المقدسي الذي اعتمد عليه الأنصاري من بين الثلاثة المتقدمين آنفاً!

٢- النووي، الذي رد عليه ابن حجر تضعيفه، وهو المضعف !

٣- ابن تيمية، الذي نقل الأنصاري عنه تضعيفه لعطية دون أن ينقل تضعيفه للحديث نفسه!

٤- البوصيري، الذي نقل عنه الأنصاري تضعيفه إياه؛ دون أن يعتبر به !

٥- محمد بن عبد الوهاب، الذي نقل عنه الأنصاري تضعيفه لعطية، و لم ينفل عنه تضعيفه للحديث أيضاً، وإن كان التضعيف الأول كافياً.

٦- صديق حسن خان.

ويمكن أن نُلحِقَ بهم سابعاً وثامناً، وهما:

٧- النسائي.

٨- ابن القيم.

أما النسائي؛ فلعدم ذكره إياه في كتابه "عمل اليوم والليلة"؛ خلافاً لتلميذه ابن السني الذي أورده في كتابه كما نقله الأنصاري (ص ٢٥) ، وكتاب النسائي أنظف بكثير من كتاب تلميذه، فلولا أنه يعلم أنه ضعيف؛لكان أورده فيه إن شاء اللّه تعالى.

وأما ابن القيم. فكذلك لم يذكره في كتابه " الوابل الصيب " المطبوع عدة طبعات، منها التي علق عليها الشيخ الأنصاري، وهو في ذلك تابع لشيخه ابن تيمية، فإنه لم يورده أيضاً في كتابه " الكلم الطيب " مع تصريحه المتقدم بضعفه، ومعلوم لدى العلماء أن ابن القيم قلما يخالف شيخه في آرائه واجتهاداته.

وإن من شغب الشيخ الأنصاري قوله عقب التحسين المتقدم عن الثلاثة:

" فماذا يقول الألباني فيهم، وقد سلكوا في ذلك مسلك التقوية، لا شك أنه سيقول فيهم أشد وأشنع مما قاله في محمد بن عبد الوهاب " .

فلينظر القارئ الكريم إلى خباثة هذا الرجل، الذي يكاد قلبه يقطر دماً حسداً وحقداً، إنه يسأل ماكراً، ويجيب من عند نفسه باغياً، وهو يقرأ:

"إِنَّ النَّفْسَ لأَمَّارَةٌ بالسّوء... "، أم هو من مشايخ أهل الكشف، الذين يزعمون أنهم يطلعون على ما في صدور الناس، ويكشفون أسرار قلوبهم؛ كفراً بمثل قوله تعالى: "إِنَّ اللّهَ عَليمٌ بِما في الصُّدُورِ"؟!

أما جوابي أنا الذي أدين اللّه به: فهو أنني لم أشنع على الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه اللّه، ولن أقول فيه ولا في غيره من العلماء إلا ما قال اللّه: "وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيها فاسْتَبِقُوا الخَيْراتِ "، مَن اجتهد منهم فأصاب فله أجران، ومن أخطأ فله أجر واحد.

ولكن ماذا تقول أنت أيها المنتسب إلى الأنصار في الإجماع الذي نقله شيخ الإسلام ابن تيمية والحافظ الذهبي على ضعف عطية الذي تفرَّد بهذا الحديث كما تقدم (ص ١٠) ، وفي اتفاق أولئك الأئمة الستة أو الثمانية – وفيهم محمد بن عبد الوهاب نفسه– على ضعف حديثه هذا؟

لن أتخرص تخرصك السابق، و" أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِين "، ولكنْ لا بُدَّ لك من أن تقول : أصابوا أو أخطؤوا، فإن قلت بالأول سقطت رسالتك– إن كانت لم تسقط بعد بما تقدم!– كما سقط انتصارك المزعوم، وإن قلت بالآخر، فهل يخطئ الإجماع؟! فإن قلت: لا. ظهر تناقضك وتهافتك، و إن قلت: نعم؛ حُق فيكَ قول ربِّ العالمين: " وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا " عياذاً باللّه تعالى.

ثم إن الشيخ الأنصاري– هداه اللّه– لم يكتف بما سبق الكشف عنه من تهجماته وتخرصاته، حتى ختم رسالته بفرية أخرى، أو تجاهل آخر– على الأقل–، وهو زعمه (ص ٢٧) أنني لم أطلع على ماَ فسر به الإمام محمد بن عبد الوهاب جملة: "بحق السائلين عليك، وبحق ممشاي هذا"!

قلت: التفسير المشار إليه معروف لدي والحمد للّه، والشيخ يعلم ذلك جيداً؟ لأنه قرأه في آخر الكلام على هذا الحديث في هذه السلسلة كما سيأتي في صدد الرد على بعض المبتدعين المستدلين به على التوسل المبتدع، فقد قلت هناك: "إن حق السائلين على اللّه تعالى هو أن يجيب دعاءهم، فلو صح هذا الحديث وما في معناه؛ فليس فيه توسلٌ ما بمخلوقٍ ، بل هو توسَّل إليه بصفة من صفاته، وهي الإجابة... " إلخ.

ونحوه في رسالتي "التوسل أنواعه وأحكامه " (ص ١٠٠) ، وما أظن الشيخ إلا وقد اطلع عليه، لا أقول للاستفادة منه، فهو الغني عن ذلك!

ولكن لتتبع العثرات!

ولا بأس من أن أختم كلامي هنا بالدعاء المأثور في بعض الأحاديث:

"اللهم إني أعوذ بك من خليل ماكر، عينه تراني، وقلبه يرعاني (أي: يتجسس علي)، إن رأى حسنة دفنها، وإن رأى سيئة أذاعها ".

وسيأتي تخريجه والكلام على إسناده في المجلد السادس من هذه السلسلة برقم (٢٩١٣) إن شاء الله تعالى.

وبعد كتابة ما تقدم ذكَّرني أحد الإخوان برسالة لصاحبنا الشيخ حماد الأنصاري حفظه اللّه سماها: "تحفة القاري في الرد على الغماري "، فيها الرد عليه تحسينه لهذا الحديث- كالشيخ إسماعيل تماماً- وهو ابن عم الشيخ حماد، فتساءلنا: لماذا خصَّ الشيخُ إسماعيلُ برده الألبانيَّ دون ابنِ عمه، وهما متفقان في مخالفته في تحسينه الذي وافق فيه الشيخَ الغماريَّ المشهور بابتداعه وإتباعه لهواه! وكذلك لم يُشْرِك في رَدَه الشيخَ شعيباً الأرناؤوط مع أنه معنا في التضعيف، في تعليقه على "شرح الطحاويَّة" (١/ ٢٩٥- ٢٩٦) ؟! أليس في ذلك ما يؤكِّد للقراء أن رد الشيخ ليس للنصح والإرشاد، وإنما للتشفِّي من الألباني والتشهير به. حسداً وحقداً عليه،ومحاباة لابن عمه؟! " رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّاب ".

وبهذه المناسبة أسوق هنا للشيخ الأنصاري القصة التالية عبرة له وتذكيراً بما كان عليه السلف من الأنصار، لعلهم يكونون لمن خلف من بعدهم قدوة حسنة يحتذى بهم في سلامة القلب، وحسن الخلق.

قال أنس بن مالك رضي اللّه عنه: كنا جلوساً مع رسول اللّه – صلى الله عليه وسلم – فقال:"يطلعُ عليكُم الآنَ رجلٌ من أهلِ الجنةِ".

فطلعَ رجلٌ من الأنصارِ تنطفُ لحيتُه من وَضوئه، قد تعلق نعليه في يده الشمال. فلما كان الغد؛ قال النبي – صلى الله عليه وسلم – مثل ذلك، فطلع الرجل مثل المرَّة الأولى. فلما كان اليوم الثالث؛ قال النبي – صلى الله عليه وسلم – مثل مقالته أيضاً، فطلع ذلك الرجل على مثل حاله الأولى.

فلما قام النبي – صلى الله عليه وسلم – تبعه عبد اللّه بن عمرو بن العاص فقال : إني لاحَيْتُ أبي، فأقسمتُ أن لا أدخل عليه ثلاثاً، فإن رأيت أن تؤويني إليك حتى تمضي (وفي رواية: حتى تحل يميني). فعلت؟ قال: نعم.

قال أنس: وكان عبد اللّه يحدث أنه بات معه تلك الليالي الثلاث، فلم يره يقوم من الليل شيئاً؟ غير أنه إذا تعارَّ، وتقلب على فراشه، ذكر اللّه عز وجل وكبر حتى يقوم لصلاة الفجر،[فيسبغ الوضوء]. قال عبد اللّه: غير أني لم أسمعه يقول إلا خيراً. فلما مضت الثلاث ليال، وكدت أن أحتقر عمله. قلت: يا عبد اللّه! إني لم يكن بيني وبين أبي غضب ولا هجر ثَمّ،ولكن سمعت رسول اللّه – صلى الله عليه وسلم – يقول لك ثلاث مرار: "يطلعُ عليكم الآنَ رجلٌ من أهلِ الجنةِ" .

فطلعت أنت الثلاث مرار، فأردت أن آوي إليك لأنظر ما عملك؟ فأقتدي بك، فلـــم أرك تعمل كثير عمل، فما الذي بلغ بك ما قال رسول اللّه – صلى الله عليه وســـلم – ؟ فقال: ما هو إلا ما رأيتَ! [فانصرفت عنه].

قال: فلما وليت دعاني، فقال:

ما هو إلا ما رأيتَ، غير إني لا أجد في نفسي لأحد من المسلمين غشاً، (وفي روايـــة: غلًا) ولا أحسد أحداً على خير أعطاه اللّه إياه.

فقال عبد اللّه: هذه التي بلغت بك، وهي التي لا نطيق.

أخرجه عبد اللّه بن المبارك في "الزهد" (٦٩٤/٢٤١)، والروايتان مع الزيادتين له، وعبد الرزاق في " المصنف " (٢٠٥٥٩/٢٨٧/١١) ،وعنه أحمد (١٦٦/٣) والسياق له.

وإسناده صحيح على شرط الشيخين؛ كما قال المنذري، ورواه غيرهم كما في "الترغيب " (١٣/٤).

وقد قال ابن تيمية– رحمه اللّه– عقب الحديث في "الفتاوى" (١٠/ ١١٩) :

"فقول عبد اللّه بن عمرو له: "هذه التي بلغت بك، وهي التي لا نطيق " يشير إلى خلوِّه وسلامته من جميع أنواع الحسد.

وبهذا أثنى اللّه تعالى على الأنصار، ففال: " وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ".

أي: مما أوتي إخوانهم المهاجرون، قال المفسرون:

"لَا يَجِدُونَ فِي صُدورِهِمْ حَاجَةً " ؛ أي: حسداً وغيظاً مما أوتي المهاجرون ".

فهلا اقتديت بهم أيها الأنصاري؟!

وفي ختام هذه المقدمة لا بد لي من كلمة أوجهها إلى كل مخلص من قرائنا، حبيباً كانَ أم بغيضاً، فأقول:

كَثيراً ما يسألني بعضهم عن سبب الشدة التي تبدو أحياناً في بعض كتاباتي في الرد على بعض الكاتبين ضدي؟ و جواباً عليه أقول:

فليعلم هؤلاء القراء أنني بحمد اللّه لا أبتدئ أحداً يرد علي ردّاً علميّاً لا تَهَجُّمَ فيه، بل أنا له من الشاكرين، وإذا وُجِدَ شيءٌ من تلك الشدة في

مكان ما من كتبي. فذلك يعود إلى حالة من حالتين:

الأولى: أن تكون ردّاً على مَن رد علي ابتداء، واشتط فيه وأساء إلي بهتاً وافتراءً. كمثل أبي غدة، و الأعظمي الذي تستر باسم أرشد السلفي!

والغماري، والبوطي، وغيرهم؛ كالشيخ إسماعيل الأنصاري غير ما مرة، وما العهد عنه ببعيد!

ومثل هؤلاء الظلمة لا يفيد فيهم- في اعتقادي- الصفح واللين، بل إنه قد يضـــرهم، ويشجعهم على الاستمرار في بغيهم وعدوانهم. كما قال

الشاعر:

إِذا أَنْتَ أَكْرَمْتَ الكَرِيمَ مَلَكْتَهُ *** وإِنْ أَنْتْ أَكْرَمْ اللَّئيمَ تَمَرَّدَا

وَوَضْعُ النَّدَى في مَوْضِعِ السَّيْفِ بالعُلَى *** مُضِر كَوَضْعِ السَّيْفِ في مَوْضِعِ النَّدَى

بل إن تحمُّلَ ظلم مثل هؤلاء المتصدرين لِإرشاد الناس وتعليمهم، قد يكون أحياناً فوق الطاقة البشرية، ولذلك جاءت الشريعة الإسلامية مراعية لهذه الطاقة، فلم تقل- والحمد للّه- كما في الإنجيل المزعوم اليوم: "مَن ضربك على خدك الأيمن. فأدِرْ له الخد الأيسر، ومن طلب منك رداءك؛ فأعطه كساءك "! بل قال تعالى: "فمَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فاعْتَدُوا عليهِ بِمِثْلِ مـــا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ" هو، وقال: "وَجَزاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُها"، وأنا ذاكر بفضل اللّه تعالى أن تمام هذه الآية الثانية: " فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ . وَلَمَنِ انْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ . إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ . وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُور " ، ولكني أعتقد أن الصفح المشكور، والصبر المأجور. إنما هو فيمن غلب على الظن أن ذلك ينفع الظالم ولا يضره، ويعزُّ الصابر ولا يذله. كما يدل على ذلك سيرته – صلى الله عليه وسلم – العمليَّة مع أعدائه، وقوله – صلى الله عليه وسلم –: "أشد الناس عذاباً يوم القيامة رجل قتل نبيّاً أو قتله نبي ".انظر " الصحيحة" (٢٨١) .

وأقل ما يؤخَذُ من لهذه الآيات ونحوها أنها تسمح للمظلوم بالانتصار لنفسه بالحق دون تعدّ وظلم. كقوله تعالى: "لَا يُحِبُّ اللّهُ الجَهْرَ بالسُّوء مِنَ القَوْلِ إلا مَنْ ظُلِمَ "، والسنة تؤكد ذلك وتوضحه. كمثل قوله – صلى الله عليه وسلم – لعائشة حين اعتدت إحدى ضرَّاتِها عليها:"دونَكِ فانْتَصري ".

قالت: فأقبلت عليها حتى رأيتها قد يبس ريقها في فيها، ما ترد علي شيئاً، فرأيت النبي – صلى الله عليه وسلم – يتهلل وجهه.

رواه البخاري في "الأدب المفرد"، وغيره؛ بسند صحيح، وهو مخرج في المجلد الرابع من "الصحيحة" (١٨٦٢) .

فأرجو من أولئك القراء أن لا يبادروا بالإنكار، فإني مظلوم من كثير ممَّن يدَّعون العلم، وقد يكون بعضهم ممَّن يُظَنُّ أنه معنا على منهج السلف، ولكنه- إن كان كذلك- فهو ممن أكل البغضُ والحسدُ كبدَه؛ كما جاء في الحديث:

"دبَّ إليكم داءُ الأمم قبلَكم: الحسد، والبغضاء، هي الحالقة.

حالقة الدين، لا حالقة الشعر".

وهو حديث حسن بمجموع طريقيه عن ابن الزبير وأبي هريرة.

فأرجو من أولئك المتسائلين أن يكونوا واقعيين، لا خياليين، وأن يرضوا مني أن أقف في ردِّي على الظالمين مع قول رب العالمين: "وَلاَ تَعْتَدُوا إِنَّهُ لا يُحِبُّ الْمُعْتَدينَ "؟؛غير متجاوب مع ذلك الجاهلي القديم:

ألا لَا يَجْهَلَنْ أحدٌ عَلَيْنا *** فَنَجْهَلَ فَوْقَ جَهْلِ الجَاهِلِيْنا

عياذاً باللّه أن أكون من الجاهلين.

والحالة الأخرى أن يكون هناك خطأ فاحش في حديث ما، صدر من بعض من عُرِف بقلة التحقيق، فقد أقسو على مثله في الكلام عليه، غيرةً مني على حديث رسول اللّه - صلى الله عليه وسلم -، كقولي الآتي تحت الحديث (١٤٢) :

"لم يخجل السيوطي- عفا اللّه عنا وعنه- أن يستشهد بهذا الإسناد الباطل. فإن (أبـــو الدنيا) هذا أفاك كذاب، لا يخفى حاله على السيوطي... ".-

فإن الباعث على هذه الشدة إنما هو الغيرة على حديثه - صلى الله عليه وسلم - ، أن يُنْسَبَ إليه ما لم يقله، وسلفنا في ذلك بعض الحفاظ المعروفين بالدين والتقوى، فانظر مثلاً إلى قول الذهبي رحمه اللّه في الحاكم. وقد صحح الحديث الآتي في فضل علي رضي اللّه عنه برقم (٧٥٧) :

"قلت: بل واللّه موضوع، وأحمد الحراني كذاب، فما أجهلك على سعة معرفتك؟! ".

فليتأمل القارئ الفرق بين الحاكم والسيوطي من جهة، وبين عبارة الذهبي في الحاكم، وعبارتي في السيوطي من جهة أخرى.

ثم وقفتُ على رسالة جديدة للشيخ الأنصاري- وهذه المقدِّمة تحت الطَّبع- تؤكِّدُ لكل مَن يقرؤها أنَّه ماضٍ في بغضهِ وحسده وافتراءاتِه، وهي بعنوان: "نقد تعليقات الألباني على شرح الطَّحاويَّة"! وهو فيه- كعادته في ردوده عليَّ- لا يحسِنُ إلا التهجُّمَ، والتَّحامل عليَّ بشتَّى الأساليب،والغمز، واللمز؛ كقوله في أول حديث انتقدني فيه بغير حق:

"فباعتبار الألباني نفسه محدِّثاً لا فقيهاً (!) ... ".

ونحو هذا من الإفك الذي لا يصدُرُ من كاتب مخلصٍ يبتغي وجه الحق، وينفع فيه اللِّين والأسلوب الهيِّن في الردِّ عليه. لأنه مكابرٌ شديدُ المكابَرة والتمحُّل لتسليك أخطاءِ غير الألباني مع ظهورها، بقدرِ ما يتكلَّف في توهيمِه وتجهيلهِ- ولو ببتر كلام العلماء، وتضليل القرَّاء- ليستقيمَ ردُّهُ عليه!!

وهو في بعض ما أخذهُ عليَّ ظلما في "نقده " هذا قد سبقهُ إليه الكوثري الصغير أبو غدَّة الحلبي، الذي كنتُ رددتُ عليه في مقدِّمة تخريج "شرح الطحاوية"، فالتقاؤهُ معه في ذلك ممَّا يدلُّ على أنَّه لا يتحرَّجُ في أن يتعاوَنَ مع بعضِ أهلِ الأهواء في الردِّ على أهل السنَّة! فـــلا أدري واللّه كيف يكون مثلُه باحثاً في دارِ الإفتاء؛ وفيها كبارُ العلماء الذين لا يمكن أن يخفى عليهم حال هذا الباحث في انحرافِهِ في الرَّدِّ عن الأسلوب العلميِّ النَّزيه، إلى طريقتِه المبتَدَعة في اتِّهامه لَمن خالفه من أهل السنَّة بالبهت، والافتراء، والتدليس، وتحريف الكلم عن مواضعه، وتتبُّع العَثرات؟!

ومَن أراد أن يتحقَّق من هذا الذي أجملتُه مِن أخلاقِ الرجل، بقلمٍ غير قلمي، وأسلوب ناعمٍ غير أسلوبي؟ فليقرأ ردَّ الأخ الفاضل سمير بن أمين الزُّهيري المنصوري: "فتح الباري في الذَبِّ عن الألباني والرَّد على إسماعيل الأنصاريّ "، أرسلهُ إليَّ جزاه اللّه خيراً وأنا زائـــر في (جُدة) أواخر شعبان هذه السنة (١٤١٠ هـــ) ، وهو في المطبعة لَمَّا يُنْشَرْ بعد، وما يصل هذا المجلَّد إلى أيدي النَّاس. إلا ويكون قد تداولته الأيدي.

وهو ردٌ علميٌّ هادئٌ جدّاً، نزيهٌ ، لا يقولُ إلا ما وصَلَ إليهِ علمُه، لا يُداري ولا يُماري منطلقاً وراء الحجة والبرهان، وهو مع سعة صدره في الردِّ على الأنصاري، فإنَّه لم يتمالك أن يصرِّح ببعضِ ما سبق وَصْفُه به، فهو يصرِّح (ص ٦٦ و٧٧) :

أنَّه غير منصفٍ في النَّقد، ولا أمين في النقل!

وهو يتعجَّب (ص ٨٢ و٨٦) من مكابرة الأنصاريِّ وادِّعائهِ على الألبانيِّ خلافَ الواقع!

ولقد ضاقَ صدرُه من كثرةِ مكابرته وتدليسه على القرَّاء، فقال (ص ٨٧) :

"أكَرِّر هنا أنَني أسأم من توجيهِ النَّصيحة للشيخ الأنصاري حفظه اللّه: بأنَّـــه إذا فاتـــه الإنصاف في النقد، فليحرص على أن لا تَفوتَه الأمانة في النقل ".

ثم كشف عن تدليسه المشار إليه، ثم قال (ص ٨٨) :

"ألا فَلْيَتَّقِ اللّه الشيخُ الأنصاري، فمهما حاول، فلنْ ينالَ من مترلة الشيخ الألباني حفظه اللّه:

كَنَاطِحٍ صَخْرَةً يَوْماً لِيُوهِنَها *** فَلَمْ يُضِرْها وأوْهَى قَرْنَهُ الوَعلُ "

وفي آخر بحث له طويل معه (ص ٣٨- ٤٠) صرَّح في آخره:

أن الأنصاريَّ "دلَّس وأخفى كلام الشيخ ناصر" !

ثم قال (ص ٤١) :

"بل هو يتخيَّل أشياء هي أصلاً غير موجودة، ثم هو يبني عليها نقده! ".

ثمَّ ردَّ عليه بعض مزاعمه الباطلة في " نقده " هذا، وختم ذلك بقوله فيه بارك اللّه عليه (ص ٤٣) :

"بل كان يجبُ عليه ألَّا يُخْرِجَ " نقده " هذا أبداً، لا لأنَّنا ضد نقد الألباني، وإنَّما لأنَّنا ضد أي نقد غير علميٍّ ".

ثم إن الأخ الفاضل وصف الشيخ الأنصاري (ص ٥٠) بأنَّه ينقد من أجل النقد فقط، وهذا شيءٌ ظاهرٌ جدّاً في ردودِهِ، وبخاصَّةٍ - ردُّه هذا.

ثم ضربَ على ذلك مثلاً: حديثاً أخرجه البخاري ومسلم في "صحيحيهما"، ومع ذلك ذكر شارح "الطحاويَّة" أن له علة! فلمَّا ردَّ ذلك الألبانيُّ وأثبتَ صحَّته. ثارَ الأنصاريُّ حمِيَّةً للشارح، واعترض على الألباني دون أيِّ حجَّة علميَّة إلا الشغب كعادته، ففال الأخ الفاضل:

" عجباً للشيخ الأنصاري! إن انتقد الشيخ الألباني حديثاً في "الصحيحين " أو أحدهما، وقدم الأدلَّة العلميَّة المقنعة بذلك، ونقل كلام أهل العلم السابقين في ذلك الحديث. لم يُعْجِب الشيخَ الأنصاريَّ هذا الصنيعُ، وتباكى على "الصحيحين "، "وندَّد بجرأة الشيخ عليهما. والآن؛ لأن الشيخ يدافع عن "الصحيحين "؛ فهذا لا يعجب الأنصاري، ومن أجل النقد، والنقد فقط، يقف إلى جانب الشارح؛ دون أدلَّة علميَّة... المهم مخالفة الألباني! وما دام الشيخُ الأنصاريُّ يبحث عن مخالفة الألبانيِّ بأيِّ شكلٍ، حتى لو كانَ هذا بتضعيف حديثٍ في "الصحيحين "، ومن غيرِ بيِّنة؛ فلماذا يستنكِر على الألبانيِّ نقدَه لأحاديث "الصحيحين " وبأدلَّة علميَّة؟! أسأل اللّه عز وجل أن لا يكون في هذا حظُّ نفس ".

ثم قالَ بارك اللّه عليه (ص ٥٢ و٦٦) :

"وأما عن اتِّهامه للشيخ الألباني، وتقويله له ما لم يقله. فلا أحبُّ أن أتعرَّض له !".

أقول: هذا بعض ما وصف به الأخُ الفاضل سمير الزُّهيري الشيخ الأنصاري من تعدِّيه وتقوُّله عليَّ.

ومعذرةً إلى القراء الكرام إذا أنا أطلتُ في هذه المقدِّمة؛ لأن الغرض أن نُبَصِّرَهُم بحال بعض الطاعنين فيَّ بغير حقٍّ، بقلم غيري من الكُتَّاب المنصِفينَ الحيادِيِّينَ، ولكي لا يُبادِروا إلى استنكار ما قد يَجِدون منِّي من الشدة أحياناً في الردِّ على بعض النَّاقدين بأهوائِهم وبغير علمٍ،

فقديماً قالوا: "قال الحائطُ للوتد: لم تشقُّني؟ قال: سَلْ من يدقُّني "، راجيا ألا يحمِلوني أن أتمثَّل بقول الشاعر:

غَيْرِي جَنَى وأَنَا المُعَذَبُ فيكُمُ *** فكَأنني سَبَّابَةُ المتندم

وإنَ مما يحسن التَّذكير به أن الشيخ الأنصاري كما حابى ابن عمِّه الشيخ الفاضل حمَّاد الأنصاري في سكوته عن تضعيفه لحديث عطيَّة المتقدم (ص ١٨) . كذلك حابى الأنصاريُّ مَن يوافقه في بعض أوصافه المتقدِّمة؛ كالحسد، والحقد، وتتبُّع العثرات، ودفنه للحسنات! ألا وهو الشيخ شعيب الأرناؤوط في تعليقه على "شرح العقيدة الطحاوية " طبع مؤسسة الرسالة، بالرغم من أنه قد شارَكني في تَضعيف الحديث المشار إليه، وفي كثيرٍ ممَّا أنكره الأنصاري عليَّ؛ فإن كثيراً من تخريجاته قد استفادها من تخريجي، وفيه العزو إلى بعض المخطوطات التي لا تطولها يده! دون أن يشير إلى ذلك، فهو يستغل جهود غيره، ثم ينسبها إلى نفسه متشبِّعاً بما لم يعط! فانظر على سبيل المثال: (١/٨٨ و٩٤ و٩٦ و١٥٦ و١٦٥ و٢٢٤ و٢٣٤، و٢/٣٧٨ و٣٨٩ و٤١٨ و٤٢٣ و ٥١٠ و ٥٢٠ و٥٤٢ و٥٤٤ و٥٤٩) ، وقابل ذلك بتخريجي؛ لتتحقَق ممَّا ذكرت، على أنَّني قد عدت عن تخريج بعضها؛ كالحديثين المشار إليهما بالرقمين الموضوع عليهما الخط الأفقي، وبقيِ هو على تقليده إياي! والحديث الأول مخرَّجٌ عندي في "الصحيحة" (٢٨٢٩) ، والآخر في "الضعيفة" (٥٤٢٧) ، وهو ممَّا استدركته في بعض الطبعات الجديدة بتخريجي على "شرح الطحاوية" ؛ كالطبعة الثامنة والتاسعة (ص ٢٩٠) .

ومن هنا يظهر للقرَّاء محاباة الأنصاري للشيخ شعيب أيضاً؛ كما ذكرت آنفاً، ولهذا قال الأخ سمير جزاه اللّه خيراً تحت عنوان: "على مَن كان ينبغي أن يكون ردُ الأنصاري؟ " (ص ٦٣) :

"ومعظم ما أخذه الأنصاري في "ردِّه " لهذا على الشيخ الألباني هو موجود في طبعة شعيب المشار إليها آنفاً، أفليس الأولى أن يكون نقده لطبعة شعيب، خاصة أن الرجل غير معروفٍ بدفاعه عن العقيدة السلفية كالشيخ الألباني حفظه اللّه؟! ".

لهذا، ولقد كان من الأحاديث التي حشرها الشيخ الأنصاري في " نقده " الحديث الآتي في هذا المجلَّد برقم (٣٤٤) بلفظ:

"لما حملت حواء؛ طاف بها إبليس، وكان لا يعيش لها ولد... " الحديث.

والذي يقرأ كلامه حوله لا يجد فيه سوى الشَّغَب، واللعب على الحبلين- كما يقال- فهو من جهةٍ يزعم أن العلماء أعلُّوه بستة أمور...

(وذكرها) ، وليس منها تدليس الحسن البصري! فالحديث على هذا الذي ذكر هو من العلل يكون عنده واهياً؛ لأن العلل الخمس لا تزال قائمة! ولكنه من جهة أخرى عاد فنقض ذلك بقوله:

"إن من أهل العلم مَن لم يعله؛ كالترمذي وحسنه، والحاكم وصححه... "!

فهو حيران بين هؤلاء المصحِّحين، وأولئك المضعِّفين! فهو كالشاة العائرة بين الغنمين، تعير إلى هذه مرة، وإلى هذه مرة؛ لا تدري أيهما تتبع! كما جاء في الحديث الصحيح! مع أنه- أو لعله- يدري أن المخالفين بالتحسن والتصحيح من المتساهلين في ذلك عند العلماء المحققين!

ولذلك. لما رد عليه الأخ الفاضل نقده إياي في هذا الحديث وبيَّن جهله وتناقضه فيه؛ لم يسعه إلا أن يبدي تعجبه منه، وينهي ردَّه عليه بقوله(ص ٧٢) :

"وهذا واللّه هو العجب: أن لا يدري الإنسان ما يقول "!

ذلكم هو الشيخ إسماعيل الأنصاري، ولعلَّ القراء بعد هذا البيان يعذروننا إذا قلنا فيه ما فيه ؛ دون تعدٍّ أو تجنٍّ عليه كما يفعل هو.

ولقد بلغني وأنا في السعودية أن بعض الشيوخ الفضلاء نصحه أن لا ينشر نقده هذا، فأبى إلا أن يتَّبع هواه ويفضحَ نفسه، وعلى نفسها جَنَتْ براقش.

وأختم هذه المقدمة بحديث يناسب المقام، وهو قوله عليه الصلاة والسلام:

"سيخرج في أمَّتي أقوامٌ تتجارى بهِم الأهواء كما يتجارى الكَلَب بصاحبه، ولا يبقى منه عرقٌ ولا مِفْصَل إلا دخله "."صحيح الترغيب " (رقم ٤٨).

"وسبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك ".

عمان ١٥ شعبان سنة ١٤١٠ هـ

وكتب / محمد ناصر الدين الألباني

مقدمة الطبعة الأولى

إنَّ الحمدَ للّه، نحمدُه ونستعينُه ونستغفرُه، ونعوذُ باللّه من شرور أنفسنا ومن سيِّئات أعمالِنا، من يهده الله فلا مُضِلَّ له، ومن يضلِلْ فلا هادي له، وأشهد أنْ لا إله إلا الله وحده لا شريكَ له، وأشهد أنَّ محمداً عبده ورسوله.

"يا أيُّها الذينَ آمنوا اتَّقوا اللّه حقَّ تُقاتِه ولا تَموتُنَّ إلا وأنتُم مُسلمونَ " [١] .

"يا أيها الناس اتَّقوا ربكم الذي خَلَقَكُم من نفسٍ واحدةٍ وخلقَ منها زوجَها وبَثَّ منهُما رِجالاً كثيراً ونساءً واتَّقوا الله الذي تساءَلونَ به [٢]والأرْحامَ إنَّ اللّه كانَ عليكم رَقيباً" [٣] .

"يا أيها الذينَ آمنوا اتَقوا اللّه وقولوا قولاً سَديداً. يُصْلحْ لكُم أعْمالَكم ويَغْفِرْ لكم ذُنوبكم ومَن يُطِع اللّه ورَسولَه فقد فازَ فوزاً عَظيماً"[٤].

---

[١] آل عمران: ١٠٢.

[٢] فيه جواز السؤال بالله تعالى، وأما حديث: "لا يسأل بوجه الله إلا الجنة".فضعيف. وعلى فرض صحته؟ فهو محمول على سؤال الأمور الحقيرة. كما بينت ذلك في مجلة " المسلمون ".

[٣] النساء:١.

[٤] الأحزاب: ٧٠- ٧١.

وهذه الخطبة هي خطبة الحاجة التي كان رسول الله صلى اللّه عليه وآله وسلم يعلم أصحابه أن يقولوها بين يدي كلامهم في أمور دينهم، سواء كان خطبة نكاح، أو جمعة، أو محاضرة، أو غير ذلك، ولي فيها رسالة مطبوعة، نشرتها مجلة " التمدن الإسلامي " الغراء، وهي مهجورة- مع الأسف- من العلماء قاطبة فيما علمت، فلعلهم يعودون إليها ويحيونها.

[٥] هو من حديث لجابر رضي الله عنه قال فيه:إن النبي صلى اللّه عليه وآله وسلم كان يقول ذلك إذا خطب.كما رواه مسلم، والنسائي، وغيرهما، والزيادة للنسائي.

"أما بعدُ؛ فإن أصدقَ الحديثِ كتابُ اللّه، وأحسنَ الهديِ هديُ محمدٍ – صلى الله عليه وسلم –، وشر الأمورِ محدثاتها، وكلَّ محدثةٍ بدعةٌ ، وكل بدعة ضلالةٌ ، [وكل ضلالةٍ في النار]" (٥).

ثم إنني كنت بدأت منذ بضع سنين بنشر سلسلة مقالات متتابعة تحت عنوان: "الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وأثرها السيئ في الأمة" في مجلة "التمدن الإسلامي " الغراء، ولا زلت مستمراً في نشرها؛ لأن هذه الأحاديث من الكثرة – مع الأسف الشديد– بحيث تعد المئات، بل الألوف! كيف وقد وضع رجل واحد من الزنادقة نحو أربعة آلاف حديث!

ووضع ثلاثة من المعروفين بالوضع أكثر من عشرة آلاف حديث! فماذا يقول القارئ الكريم في الأحاديث الأخرى التي وضعها أناس آخرون لغايات مختلفة، وأغراض متباينة؛ منها السياسية، ومنها العصبية الجنسية، والمذهبية، ومنها التقرب إلى اللّه تعالى بزعمهم! ومنها أحاديث وضعت خطأ دون قصد من بعض المغفَّلين من الصوفية، وضعفاء الحفظ من الفقهاء وغيرهم، ممَّن لا عناية لهم بالحديث وضبطه! وهي منتشرة بكثرة في كتب الفقه، والتفسير، والوعظ، والترغيب، والترهيب، وغيرها.

ولكن اللّه تبارك وتعالى سخر لهذه الأحاديث طائفة من الأئمة، بيَّنوا ضعفها، وكشفوا عُوارَها، وأوضَحوا وضعها، ولذلك لما قيل للإمام عبد اللّه ابن المبارك:

"هذه الأحاديث المصنوعة؟ ".

وذلك يشمل الخطب كلها، وبصورة خاصة خطبة الجمعة، فقد جاء التنصيص عليها عند مسلم في رواية له، فعلى الخطباء أن يحيوا هذه السنة أيضاً.

أجاب بقوله:

"يعيش لها الجهابذة".

وقال ابن الجوزي:

"لما لم يمكن أحداً أن يدخل في القرآن ما ليس منه، أخذ أقوامٌ يزيدون في حديث رسولِ اللّهِ، ويضعون عليه ما لم يقل، فأنشأ اللّه علماء يذبُّونَ عن النقل، ويوضَحونَ الصحيح، و يفضحون القبيح، وما يخلي اللّه منهم عصراً من الأعصار، غير أن هذا الضرب قد قل في هذا الزمان، فصار أعزمن عنقاء مغرب.

وقد كانوا إِذا عُدُّوا قَليلاً *** ففد صاروا أعَزَّ مِن القَليل "

قلتُ: فإذا كان الأمر كذلك في عهد ابن الجوزي، فكم يكون عدد

العلماء الذَّابينَ عن الحديث في هذا العصر؟! لا شك أنهم أقل من القليل.

وهذا مما يؤكد علينا وجوب الاستمرار في نشر الأحاديث الضعيفة والموضوعة؟ تحذيراً للناس منها، وقياماً بواجب بيان العلم، ونجاةً من إثم كتمانه.

ولست أشك أن أهل العلم- ممَّن لم يُعْمِ بصائرَهُم الهوى- يُقدِّرون ذلك حق قدره؛ لما فيه من التعاون على تنقية حديثه – صلى الله عليه وسلم – مما ليس منه، كيف [و](*) لا والإمام عبد الرحمن بن مهدي يقول:

"لأن أعرف علة حديث هو عندي أحب إلي من أن أكتب حديثاً ليس عندي " [١] ؟!

هذا، ومما ينبغي أن يُذكر بهذه المناسبة أنني لا أقلد أحداً فيما أصدِرُه من الأحكام على تلك الأحاديث، وإنما أتَّبِع القواعد العلمية التي وضعها أهل الحديث، وجرَوا عليها في إصدار أحكامهم على الأحاديث من صحة أو ضعف، وذلك في عهد ازدهار الحياة الإسلامية والعلم الإسلامي، وإني أرجو اللّه سبحانه وتعالى أن أكون قد وفِّقتُ لإتباعها، وتعريف المسلمين عملياً بها، أو ببعضها؛ راجياً أن يقوم في ناشئة المسلمين من يجدد العمل بهذه القواعد التي هي من أدق ما عرف الفكر العلمي المنهجيُّ في مختلف العصور الإنسانية، بشهادة جماعة من المستشرقين، وغيرهم من المخالفين، وقديماً قيل: "والفضل ما شهدت به الأعداء ".

وقد تبيَن لكثير من العلماء والفضلاء في مختلف البلاد والأصقاعِ أهمية تلك المقالات، وفائدتها الكبرى للناس، حيث نبَّهتهم على ضعف ووضع كثير من الأحاديث التي كانوا يرونها أحاديث صحيحة؛ لانتشارها في بطون الكتب، وتداولها على ألسنة الناس، على اختلاف طبقاتهم واختصاصاتهم، وساعد على سعة انتشارها في هذا العصر ما يسَّرَ اللّه تبارك وتعالى فيه من الوسائل الحديثة؛ كالإذاعات، والجرائد، والمجلات، وغيرها؛ مما تصدرها المطابع، الأمر الذي يوجب على العلماء الغيورين على السنة المحمدية أن يبذلوا جهدهم في التحقق من الأحاديث لدى كتابتهم، وإذاعتهم، وحديثهم.

لهذا؛ رأيت أولئك الفضلاء يشجعونني على الاستمرار في النشر، ولا أدلَّ على ذلك من إقبال الكثيرين منهم، ومن غيرهم من الطلاب، على الاشتراك في "مجلة التمدن الإسلامي " للاطِّلاع على الأحاديث الضعيفة فيها- وقد كتب بذلك بعضهم إليَّ- ؛ ليكونوا على بيِّنة

---

[١] رواه ابن أبي حاتم في "العلل" (١/١٠) .

من أمرها، فلا يقعوا مرة أخرى في الكذب على رسول اللّه – صلى الله عليه وسلم –، أو على الأقل في عزو ما لم يصح نسبته إليه – صلى الله عليه وسلم – من الحديث.

ولذلك، فقد حثَّني كثير من أولئك الفضلاء على نشر تلك الأحاديث في كتاب مفرد عن المجلة؟ ليقف عليها من لا اطِّلاع له على المجلة، فيعمَّ النفع بها، وليسهل الرجوع عند الحاجة إليها.

ولطالما كنتُ عازماً على الاستجابة لرغبتهم لولا بعض الموانع، فلما زالت، وتيسر لي ذلك، بادرت إلى تحقيقها؟ شاكراً لهم حسن ظنهم ولما كان قد صدر من تلك الأحاديث أكثر من أربع مئة حديث، فقد رأيت أن أطبعها في أجزاء متسلسلة، يحوي كل جزء منها مئة حديث، أو أكثر إن اقتضى الأمر، وكلما تم نشر مئة أخرى منها في المجلة، طبعتها في جزء آخر، وجعلت كل خمسة أجزاء منها في مجلد واحد.

وكذلك أضفت إلى كلامنا على بعض الأحاديث المنشورة في المجلة حتى الآن أموراً أخرى، مثل تعديل أسلوب الكلام عليها، وزيادة تحقيق فيها، ونحو ذلك من الفوائد .

وقد أغيِّر حكمي السابق على الحديث بحكم آخر بدا لي فيما بعد أنه أعدل وأرجح، كأن أقول: "ضعيف جداً" بدل: "ضعيف "، أو العكس، و: "ضعيف " بدل: "موضوع "، أو العكس، ونحو ذلك.

وهذا، وإن كان نادراً؛ فقد رأيتُ أن أنبِّهَ إليه لأمرين:

الأول: كي لا يُظَنَّ أنَّ ذلك التغيير خطأ مطبعي.والآخر: أن يعلمَ من شاءَ اللّه أن يعلم أن العلم لا يقبل الجمود، فهو في تقدم مستمر من خطأ إلى صواب، ومن صحيح إلى أصح، وهكذا... وليعلموا أننا لا نصرّ على الخطأ إذا تبيَّن لنا.

هذا، ومع انتشار مقالات الأحاديث الضعيفة في مختلف البلاد الإسلامية، فإنه لم يرد إلينا أي انتقاد عليها، ولا أدري إذا كان ذلك لما وُفِّقْنا إليه من الصواب بإذن اللّه تعالى- وهذا ما أرجوه- أو لقلة من له معرفة بهذا العلم الشريف، ونفد الأسانيد التي تمكَنه من الجَوَلانِ في هذه البحوث، أو لغير ذلك من الأمور[1].

وكنت أود أن يشاركنا الشيخ في نقده إيانا في تطبيق تلك القواعد العلمية التي سبقت الإشارة إليها، وفي تحديد العمل بها.

ولكنه وإن حاول ذلك، فإنه لم يستطع الاستمرار عليه، بل عدل إلى تقليد بعض العلماء ممَّن وافق قولهم رأيه، وإلى اتهامنا بمخالفتهم، وبسح الفهم لكلامهم! وبالتهور والتحكم النفساني! وسود صفحات كثيرة بأمور لا علاقة لها بمحل النزاع، ولا هي موضع خلاف.

وأورد فيها- على صغر حجمها- كثيراً من الأحاديث الضعيفة و الآثار الواهية، وحسبك مثالًا على ذلك حديث أورده في الصفحة الأولى بلفظ: "إن محرم الحلال؛ كمستحل الحرام ".

ولا يصح رفعه؟ إنما هو موقوف ! وقد بينت ذلك، وخرجته تخريجاً علميّاً فيما سيأتي برقم (٦٢١٥) من المجلد الثالث عشر.

انتقد الشيخ عليَّ حكمي على حديث: "نعم المذكر السبحة" بالوضع (انظر رقم ٨٣) ، وحكمي على الحديثين المذكورين فيه من حديث صفية وسعد بالضعف، فذهب إلى أن الأول ضعيف لا موضوع، وإلى أن الآخرين صحيحان لا ضعيفان!

---

[1] اللهم إلا انتقاد الشيخ عبد الله الحبشي الهرري نزيل دمشق، الذي نشره في رسالة أسماها "التعقب الحثيث على من طعن فيما صح من الحديث "، أو- كما قال-: "تحقيق البيان في إثبات سبحة أهل الإيمان "!

فرددتُ عليه في مجلة "التمدن" بينت فيها خطأه في ذلك بأسلوب علمي نزيه؛ خلافاً لما جرى هو عليه في رسالته، ثم نشرنا في ذلك رسالة مفردة بعنوان "الرد على التعقب الحثيث "، فمن شاء الاطلاع على الحقيقة؛ فليرجع إليها.

وفي أثناء نشرنا الرد في المجلة، ولما يكد ينته، طلع علينا فضيلة الشيخ الحبشي برد آخر سماه " نصرة التعقب الحثيث "، شحنه بالمغالطات والسب، والافتراء، والخروج عن الرد بالتي هي أحسن، حتى لقد أنذرني بسوء الخاتمة إن أنا استمررت على نهجي العلمي المخالف لفهمه وعلمه!

فلما رأيت ذلك؛ صرفت النظر عن الرد عليه مرة أخرى، حرصاً مني على الوقت؛ كما بينته في خاتمة ردي المشار إليه، ولعلنا نذكر بعض شبهاته عند الكلام على الحديث المشار إليه آنفاً.

ولا بد لي أخيراً من أن أشكر من كان سبباً لطبع لهذه المقالات مرة أخرى في هـــذا الكتاب، وأن أشكر بصورة خاصة القائمين على "مجلة التمدن الإسلامي "- وفي مقدمتهم الأستاذ أحمد مظهر العظمة- فقد كان لهم الفضل الأول في نشرها في مجلتهم، حتى عرف الناس قدرها، فرغبوا في نشرها في كتاب مفرد، وقد لقي أصحابُ المجلة في سبيل ذلك كثيراً من المعارضات والانتقادات من بعض الشيوخ الجامدين، وغيرهم من الطرقيين الذين تـــأبى نفوسُهم أن يقف الناس على الحقائق التي تكشف عن جهلهم بالشريعة والسنة المحمديـــة، ولكنهم- أعني أصحاب المجلة- لم يبالوا بذلك، وصبروا على نشر ما يرونه حقاً، واستمروا عليه، أثابهم الله تعالى، وجزاهم عن الإسلام خيراً [1] .

---

[1] وقد أضافوا إلى ما ذكرناه منقبة أخرى، فإنهم بدؤوا منذ العدد الأول من سنة (١٣٧٩ هـــ) بنشر مقالاتنا في "الأحاديث الصحيحة"، فألفت نظر القراء إليها.

أسأله سبحانه أن يجعل عملي كله صالحاً، ولوجهه خالصاً، ولا يجعل لأحد فيه شيئاً، إنه سميع مجيب.

دمشق ٣/٢٥/١٣٧٩

محمد ناصر الدين الألباني

المجلد الثالث

بِسْمِ اللّهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ

حمداً للّه، وصلاةً وسلاماً على رسول اللّه، وعلى آله وصحابته، وَمَنْ سار على سبيلهم إلى يوم الدين.

أما بعد، فهذا هو المجلّد الثالث من "سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمّة"، قد يَسّر اللهُ تبارك وتعالى طبعه ونشره بعد توقُّف عنه دام سنين، كُنّا في ذلك غير مختارين، إذ الأمر كلُّه بيد اللّه عزّ وجل، " وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُون ".

وهو- كالمجلَّدين السابقين- يتضمّن خمسمائة حديث غير صحيح، كثير منها متداول على الألسنة، و سائرها مبثوث في بطون الكتب، على اختلاف اختصاصاتها ومواضيعها، ومناهج مؤلفيها.

وإنّي أحمد اللّه تبارك وتعالى حمداً كثيراً طَيِّباً على نعمة الإسلام أولًا، وعلى أنْ هداني إلى السنّة ثانياً، ووفّقني- بفضله- إلى نُصرتها وخِدمتها ثالثاً، وذلك بالدعوة إليها والتفقُّه فيها؛ بعد تمييز صحيحها من ضعيفها، فإنّ هذا التمييزَ، هو المنهجُ الذي ينبغي أن يُقام عليه الفقهُ الإسلامي، بله العقيدة الإسلامية، وإلّا اختلط الباطلُ بالحقِّ، والخطأُ بالصواب، وتعددتِ الأقوالُ والآراءُ، حتى يحتارَ فيها كثيرٌ من العلماء، ولا يجدون إلى معرفة الراجح منها سبيلاً، فيذرونها مُعَلَّقة: قيل كذا، وقيل كذا! أو أنهم يصيرون إلى الترجيح بغير مُرَجِّح إتباعا للمصلحة- زعموا- أو الهوى! فقطعاً لدابرِ ذلك كُلِّه كان لا بُدَّ من التزام هذا المنهج السليم

من التمييز بين الصحيح والضعيف من الحديث؛ ليكون المسلمُ على بصيرة من دينه وقوفاً منه مع أمر ربه: " قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي ".

وقد تجاوب مَعَنا في ذلك كثيرٌ جداً من أفاضل العلماء والمؤلِّفين والدعاة والطَّلَبَة في مختلف البلاد الإسلامية، ولا أدلَّ على هذا من الطلبات الكثيرة التي تصلني منهم يوماً بعد يوم، مُلِحِّين بضرورة متابعة نشر ما عندي من السلسلتين وغيرهما، ليزدادوا بها علماً، ويأخذوا بالصحيح وفقهه، وَيَذَروا الضعيف، إلى غيره.

ومقابل هؤلاء الأفاضل بعض الشيوخ؛ المُقَلِّدين وغيرهم من الصوفيِّين والطُّرُقيِّين، الذين لا حياة لهم إلا بالاعتماد على الأحاديث الضعيفة والموضوعة؛ التي يسيطرون بها على قلوب العامة ثم على ما في... لذلك فهم لا يرضون عن ذلك التمييز، ولازِمه من التمسك بالإسلام على ضوء الكتاب والسنّة الصحيحة، ويحاربون الدعاة إليه محاربةً شديدة لا هوادةَ فيها، ويستبيحون في سبيل ذلك من الكذب والبهت والافتراء ما لا يستحلُّه إلا الكُفَّار الذين قال اللّه فيهم: " إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّه ". لأنهم يعلمون أنّ هذه الدعوة ستقضي على مشيختهم وسخافاتهم وخرافاتهم التي يستغلُّون بها السُّذَّج، وطَيِّبي القلوب من الناس.

ولَدَيَّ على ذلك أمثلةٌ كثيرةٌ ، وحسبي الآن في هذه المقدمة مثالان اثنان، لهما صلة وثقى بها:

الأول: أن وزير الأوقاف في بعض الإمارات العربية- ولعله صوفي، أو حوله بطانة صوفية- أصدر مذكّرة نُشِر مضمونها في أوائل شوال سنة (١٤٠٦ هـ) في بعض الجرائد كالبيان وغيرها، يتّهم فيها إخواننا السلفيين في تلك الإمارة بتهم شتى، منها (التطرف) ! والخطورة على العقيدة الإسلامية !

و إنكار المذاهب الأربعة!!! وكلّ ذلك كذبٌ وزورٌ ، الهدف منه ظاهر لكل ذي بصيرة في الدين، وهو التمهيد وتهيئة الجو لمنعهم من الدعوة إلى اللّه، وتبصير الناس بدينهم على كتاب اللّه، وسنة رسول اللّه – صلى الله عليه وسلم –، ومنهج السلف الصالح. ومنهم الأئمة الأربعة رضي اللّه عنهم أجمعين.

و لم تكتف المذكرةُ بهذه التُّهَم، بل أضافت إلى ذلك تهماً أخرى، تتعلق بشخصي أنا، هي أظهر بطلاناً من سابقاتها، فقالت:

"ويتزعمها شخص يُدعى ناصر الدين الألباني ".

فهذا كذب وزور، يشهد به كل من يعرفني شخصياً، فإن انكبابي على التأليف والتحقيق أكثر من نصف قرن من الزمان يحول بيني وبين التزعم المزعوم، هذا لو كانت نفسي تميلُ إليه، فكيف وهو منافٍ لطبيعتي العلمية؟؟

وأوضح ما في المذكّرة من الافتراء، قولُها عقب الزعم السابق:

"كما جرى طردهُ من الإمارات قبل أربع سنوات ومنعه من العودة للبلاد"!

قلت: وهذا كذبٌ له قرونٌ كما يُقال في بعض اللغات؛ فإنه لم يكن شيء من ذلك ألبتة – والحمد للّه، وليس أدَلَّ على ذلك من أنني عدت إليها بتاريخ ١٩٨٥/٢٩/٣ بإذن دخول رسمي رقم ٦٠٩٤/أ، ثم خرجت كذلك بتاريخ ١٩٨٥/٥/٤ كما هو مسجل في جواز سفري رقم ٢٨٤٠٢٤ س ر/٧٧.

ثم إنني أرى أن هذا الخبرَ الكاذبَ الذي صدر من شخص مسؤول هناك، لا يمسّني أنا شخصياً فقط، بل ويمسّ الدولة التي هو وزير فيها، إذ لا يعقل أن يوافق حُكّامها– وهم

مسلمون مثلي- على الطرد المزعوم، لا لسبب يُذكر سوى أنني أقول: "رَبِّي اللهُ "، وأدعو إليه، وهو القائل: " وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ " ، في الوقت الذي يُسمح فيه للكفّار بالدخول إلى البلاد على اخْتِلاف أديأنهم وغاياتهم؟!

اللهمّ فإنّي إليك أشكو غربة الإسلام وأهله، اللهمّ فأَعِزَّ المسلمين، وأَذِلَّ الكافرين والمنافقين.

ثم إنَّ من فريات تلك المذكرة قولها:

"إن هذه الجماعة تنكر المذاهب الأربعة"!

فأقول: هذا كذبٌ وزورٌ ، فنحن نُقَدِّرُ الأئمةَ الأربعةَ- وكذا غيرهم- حق قدرهم، ولا نستغني عن الاستفادة من علمهم، والاعتماد علىِ فقههم، دون تعصُّب لواحد منهم على الآخرين، وذلك ممّا بَيّنته بياناً شافياً منذ أكثر من ثلاثين سنة في مقدمة كتابي: "صفة صلاة النبي – صلى الله عليه وسلم – من التكبير إلى التسليم كأنك تراها"، فإليها أُحِيلُ من كان يريدُ التأكّد من كذب هذه الفرية.

وإنّ مِن أفرى الفِرى قولَها عطفاً على ما سبق:

"وتُشَكّك بسنة رسول اللّه – صلى الله عليه وسلم – عن طريق تكذيب أحاديث (!) الصحاح المعتمدة، والتشكيك بصحة بعض الأحاديث النبوية الأخرى"!

فأقول: "سُبْحَانَكَ هذا بُهْتَان عَظِيمٌ " و "إِفْكٌ مُبِيْنٌ "، واعتداءٌ جسيم على مسلم نذر نفسه ووقته وجهده لخدمة السنة والدفاع عنها والرد على مخالفيها، وتمييز صحيحها من ضعيفها، وقضى في ذلك أكثر من نصف قرن من الزمان، لا يَكَلّ ولا يَمَلّ، والحمد للّه. وله

في ذلك المؤلفات الكثيرة التي يشهد بفائدتها وأهميتها كبارُ العلماءِ والأدباءِ، وينتفع بها الملايينُ من طُلاَّب العلم في كل البلاد الإسلامية وغيرها، وقد أُعيدَ طبع الكثير منها، وبعضها يُنْبئ عن ذلك صريح اسمها، مثل "دفاع عن الحديث النبوي " و"منزلة السنة في الإسلام، وأنه لا يُستغنى عنها بالقرآن "، و"الذَّبُّ الأحمد عن مسند الإمام أحمد" و لم يُطبع بعد، وهو في الرد على من نفى صحة نسبة " المسند للإمام احمد، وغيرها كثير مما هو مطبوعٌ معروفٌ ، وقد جمع أسماءَ الكثير منها بعضُ المُحِبين في كتبٍ ورسائلَ، وقفتُ وأنا أكتبُ هذه المقدمة على واحدة منها مطبوعة بعنوان:

"سُلَّم الأماني في الوصول إلى فقه الألباني ".

وفي اعتقادي أن تلك المذكرة الجائرة، تُشير بهذه الفرية الباطلة إلى جهودنا المستمرّة في خدمة السنّة المطهّرة التي منها بيانُ الأحاديث الضعيفة والموضوعة، الدائرة على ألسنة كثير من الخطباء والمحاضرين والمدرسين وغيرهم من خاصّة المسلمين وعامّتهم، متوهّمين أنها أحاديثُ صحيحةٌ، وهي عند أهل العلم ضعيفةٌ أو موضوعة، فيتهمهم الجُهّال بأنهم يُكَذّبون بالأحاديث الصحيحة، واللّه المستعان.

وفي ختام هذا الردّ لا بُد لي من أن أُذَكِّر صاحب تلك المذكرة وبطانته إن كانوا مؤمنين بقول رب العالمين:

" وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا ".

وبقوله – صلى الله عليه وسلم – الثابت عنه– وهم لا يُكَذِّبُونَ بالأحاديث الصحيحة إن شاء اللّه!–:

"من قال في مؤمن ما ليس فيه أسكنه اللّه رَدْغَة الخَبال حتى يخرج مما قال، وليس بخارج ". (الصحيحة ٤٣٨ والإرواء٢٣١٨) ، و (ردغة الخَبال) جاء تفسيرها في حديث آخر أنها : عصارة أهل النار. نسأل اللّه السلامة والعافية في الدنيا والآخرة.

ذلك هو المثال الأول من أمثلة محاربة الدعاة إلى الكتاب والسنة.

وتمييز صحيحها من ضعيفها.

والآن جاء وقت بيان المثال الآخر فأقول:

هناك في المغرب رجل ينتمي إلى العلم، وله رسائل معروفة ويزعم أنه خادم الحديث الشريف، وهو الشيخ عبد اللّه بن الصدِّيق الغُماري وهو يختلف عن الرجل الأول المشرقي من حيث إنه معروف بعدائه الشديد منذ القديم لأنصار السنّة، ولِكل من ينتمي إلى عقيدة السلف، مما يدل العاقل أنه لم يستفد من الحديث إلا حمله! ولا أدل على ذلك من كتيب له طُبع في هذه السنة (١٩٨٦) ب (طنجة) بعنوان:

" القول المقنع في الرد على الألباني المبتدع "!

أقول : إن كل من يقرا هذا العنوان من القرَّاء همهما كان اتِّجاهه- يتسائل في نفسه متعجباً: ماذا ارتكب الألبانيُّ من البدع - وهو المعروف بمحاربته إياها في محاضراته وكتبه، ومن مشاريعه المعروفة " قاموس البدع "، وقد نص على الكثير منها في فصول خاصة في آخر بعض كتبه، مثل بدع الجنائز، وبدع الجمعة، وبدع الحج والعمرة، فما هي البدع التي جاء بها الألباني حتى وصمه الغُماري بـ "المبتدع " ؟ مع أنه كان " أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا " ، لأنه هو المعروف بالابتداع شي الدين، والانتصار للمبتدعة والطُرُقِيِّين، كما يشهد بذلك كل من اطلع على شيء من رسائله، وحسب القارئ دليلًا على ما أقول. أنه شيخ الطريقة الشاذلية

الدرقاوية الصديقية، وهو يفخر بذلك في بعض كتاباته [1] ، كما يفخر بأنه خادم السنة! وليته كان خادماً لها. بل نقنع منه أن لا يكون من الهادمين لها!

فإذا بدأ القارئ بقراءة كُتيّب الغُماري، فسرعان ما يبدو له أن موضوعه حديثيّ مَحْض يرد فيه على الألباني بعض ما انتقده عليه في تعليقه على رسالة: "بداية السُّول في تفضـــيل الرسول – صلى الله عليه وسلم – للإمام العزّ بن عبد السلام، من بعض الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وغير ذلك، وأنَّه لا علاقةَ له بالبدعة كما سيأتي إن شاء اللّه تعالى بيانُه. ثم يتابع القارىءُ القراءةَ فيجد أن الشيخ الغُماري كأنه شعر بأنه لم ينل من الألباني بغيته من التشهير به، وبيان جهله الذي يرميه به في رده عليه من الناحية الحديثية، لذلك قفز إلى مناقشة الألباني في بعض المسائل الفقهية، ففيها يجد المسألة التي من أجلها وَصَمَ الغُماريُّ الألبانيَّ ب (المبتدع) ، أَلَا وهي قولُه بعدم شرعية زيادة كلمة (سيدنا) في الصلوات الإبراهيمية! اتباعاً لتعليمه – صلى الله عليه وسلم – أمته إياها بقوله:

"قولوا : اللهم صل على محمد... ".

وهنا يزداد القارىء اللبيب استغراباً، ويتساءل مجدداً: كيف يكون مبتدعاً من التزم تعليم النبي – صلى الله عليه وسلم – و لم يزد عليه شيئاً، ولا يكون الغُماري هو المبتدع حقاً وهو لا يرى هذا الالتزام؟! بل هو ينكره على الألباني؟!

قلت: بل وعلى السلف جميعاً من صحابة وتابعين، و أئمة مجتهدين، فإنّهم قـــدوتي في عدم شرعية ذلك، وبخاصة الحافظ ابن حجر الذي أفتى بذلك، وقد نقلت فتواه في تعليقي على "صفة الصلاة"، وختمها بقوله:

---

[1] انظر مقدمته على كتاب أخيه الشيخ أحمد: " الحسبة ".

"ولو كانت زيادة (سيدنا) مندوبة ما خفيت عليهم حتى أغفلوها، والخير كله في الإتباع ".

وأشار الغُماري إلى فتوف الحافظ التي ذكرت خلاصتها في تعليقي على "فضل الصلاة على النبي – صلى الله عليه وسلم – لِإسماعيل القاضي (ص ٢٦) ، وتعقب الغُماري هذه الخلاصةَ بقوله (ص ٢٠– ٢١) :

"وهذا جمودٌ شديدٌ ، وتزمُّتٌ ممقوت... "، إلى آخر هرائه الذي ذكر فيه حكاية عن فلاَّح لا تنطبق إلاّ عليه، ثم قال:

"فنحن حين نذكر السيادة في الصلاة على النبي – صلى الله عليه وسلم – لم نزدها من أنفسنا (!) ولكن من قوله – صلى الله عليه وسلم – " أنا سيد ولد آدم "... والمبتدع الألباني وقع في البدعة التي ينعاها علينا، وهو لا يشعر، لضعف فهمه وقلّة إدراكه، فهو حين يُصَلّي على النبي – صلى الله عليه وسلم – في خطبة كتبه يُصَلّي على أصحابه معه، وزيادة الصحابة بدعة، لِما تقدم بيأنه ".

فتأمل أيها الأخ القارىء! إلى غرور هذا الرجل وجهله وإقدامه على الاستدلال بالحديث المذكور على بدعته، فإنَّ لازمَه أنَّ السلفَ كانوا غافلين عن دلالتهِ، فما أحقَّه بوعيد قوله تعالى في كتابه: " وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ".

وقد زاد عليه أخوه أحمدُ في ذلك، فألّف كتاباً يُغنيك اسمُه عن مضمونه ودَلالةً على انحرافه عن السبيل وهو: "تشنيف الآذان باستحباب السيادة في الصلاة والإقامة والأذان "!

ووافقه الغُماريُّ الصغيرُ على ذلك (ص ٥١) من رسالته التي سمّاها: "إتقان الصنعة في تحقيق معنى البدعة"!

على حد قوله – صلى الله عليه وسلم – " ... يُسَمّونها بغير اسمها"!

ذلك قولُهم! وهم يعلمون أن الأذان وما ذُكِرَ معه توقيفيٌّ بوحي السماء، وقد بَلَّغَهُ – صلى الله عليه وسلم – أصحابه وعلَّمهم إياه كما أُنْزِلَ، فلا يجوز التقدُّمُ بين يديه – صلى الله عليه وسلم – والزيادةُ عليه اتفاقاً، ولا أحال يخالف فيه إلا ضال مُضِلٌّ، حتى ولا صاحب هذا الرد المفظع! فإنه قد صرح فيه بذلك، ولكنه– لجهله البالغ– وضعه في غير موضعه، فقال (ص ٩– ١٠) :

"وننبه هنا على خطأ وقع من جماهير المسلمين، قلد فيه بعضهم بعضاً و لم يتفطن له إلا الشيعة (!) ذلك أن النإس حين يُصَلّون على النبي – صلى الله عليه وسلم – يذكرون معه أصحابهُ، مع أن النبي – صلى الله عليه وسلم – حين سأله الصحابةُ فقالوا: كيفَ نُصَـــلّي عليك؟ أجابهم بقوله: "قولوا: اللهم صل على محمد وآل محمد"، وفي رواية: "اللهم صل على محمد وأزواجه وذريته "، و لم يأت في شيء من طُرُق الحديث ذِكْرُ أصحابه. مع كثرة الطرق وبلوغها حدَّ التواتر، فذكر الصحابة في الصلاة على النبي – صلى الله عليه وسلم – زيادة على ما علّمه الشارع واستدراك عليه وهو لا يجوز".

قلتُ: ليس في هذا الكلام من الحق إلا قولك الأخير: أنه لا تجوز الزيادة على ما علمه الشارع.. إلخ، فهذا حق نقولُ به و نلتزمُه، ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً، ولكن ما بالك أنت وأخوك خالفتم ذلك، واستحببتم زيادة كلمة (سيدنا) في الصلاة عليه صلى اللّه عليه وآله وسلم و لم تَرِدْ في شيء من طُرُق الحديث؟! أليس في ذلك استدراكٌ صريحٌ عليه صلى اللّه عليه وآله وسلم يا من يَدَّعي تعظيمه بالتقدُّم بين يديه؟!

أمّا سائر كلامك فباطل لوجوه:

الأول: انك أثنيت على الشيعة بالفِطْنة، ونَزَّهْتَهُمْ عن البِدعة، وهم فيها من الغـــارقين الهالكين، واتَّهَمْتَ أهلَ السنة بها وبالبلادة والغباوة، وهم–والحمد للّه– مُبَرَّؤن منها، فحسبُك قولُه – صلى الله عليه وسلم – في أمثالك: "إذا قال الرجل: هَلَك الناس فهو أهلكُهم ". رواه مسلم.

الثاني: أنك دلَّسْتَ على القُرّاء، فأوهمتهم أن الحديث بروايتيه هو مختصر كما ذكرته ليس له تتمة، والواقع يُكَذِّبك، فإنّ تتمتَه في "الصحيحين "

وغيرهما:

"كما صلَّيت على إبراهيم . . . ، اللهمّ بارك على محمد... " إلخ الصلوات الإبراهيمية المعروفة عند كل مُصلٍّ، ومذكورة في "صفة الصلاة".

الثالث: فإنْ قلتَ: فاتني التنبيه على تمام الحديث.

قلنا لك : هَبْ أنّ الأمرَ كذلك– وما أظنّ– فاستدلالُكَ بالحديث حينئذ باطلٌ ، لأنّ أهل السنة جميعاً الذين اتَّهَمْتَهم بما سبق لا يذكرون أصحابه – صلى الله عليه وسلم – في هذه الصلوات الإبراهيمية!

"الرابع: فإنْ قلتَ: إنّما أعني ذكرهم الصحابة في الصلاة على النبي وآله في الخُطب!

قلنا: هذا وإن كنت قد صرحتَ به في آخر رسالتك (ص ٢١) ونقلتُه عنك فيما سبق (ص ١٠) – فإنه لا يساعدك على إرادةِ هذا المعنى استدلالُك بالحديث لكونه خاصّاً بالصلاة لا الخطبة كما بَيَّنْتُ آنفاً، وقولك في آخر تنبيهك المزعوم:

"فذكر الصحابة في الصلاة على النبي – صلى الله عليه وسلم – زيادة على ما علمه الشارع، واستدراك عليه وهو لا يجوز".

حقاً إن ذلك لا يجوز، ولكن أين تعليمه الصلاة عليه في خطبة الكتاب الذي ذُكر فيه هو– صلى الله عليه وسلم – وآله دون الأصحاب، حتى يكون ذكرهم زيادة واستدراكاً

عليه صلى اللّه عليه وعلى آله وصحابته أجمعين؟!

الخامس: فإنْ قلتَ: إنما استدللتُ بالحديث لقوله – صلى الله عليه وسلم –: "قولوا: اللهم صل على محمد... "، فعَمَّ و لم يخص صلاة ولا غيرها.

فأقول: هذا العموم المزعوم أنت أول مخالف له، لأنه يستلزم الصلاة عليه – صلى الله عليه وسلم – بهذه الصلوات الإبراهيمية كلما ذكر عليه الصلاة والسلام، وما رأيتك فعلت ذلك ولو مرة واحدة في خطبة كتاب أو في حديث ذكر فيه النبي – صلى الله عليه وسلم – ، ولا عَلِمْنَا أحداً من السَّلَف فعل ذلك، والخير كلُّه في الإتباع، والسرُّ في ذلك أنَّ هذا العمومَ المُدَّعى إنما هو خاصٌّ بالتشهُّد في الصلاة كما أفادَتْهُ بعضُ الأحاديث الصحيحة، ونبَّه عليه الإمامُ البيهقيُّ فيما ذكره الحافظ في "فتح الباري " (١١/١٥٤– ١٥٥– الطبعة السلفية) ، فَلْيراجِعْه مَن شاء، ولذلك كنت اخترتُ الصلاة عليه – صلى الله عليه وسلم – بهذه الصلوات الإبراهيمية في كل تشهُّد؛ وسط وأخير، وهو نصّ الإمام الشافعي كما تراه في "صفة الصلاة" (ص ١٨٥) مشروحاً.

وكيف يمكن أن يكون هذا الاستدلالُ صواباً وفيه ما سبق بيأنهُ من المخالفاتِ والمنكراتِ؟ مع أنه لم يَقُلْ أحدٌ من أهل العلم ببدعيّة ذكر الصحابة معه – صلى الله عليه وسلم – في الصلاة عليه تبعاً كما تزعم أنت، بل ما زالوا يذكرونهم في كُتُبهم سَلَفاً وخَلَفاً،

كالإمام الشافعي في "رسالته " على ما ذكره الحافظ السَّخَاوي في " القول البديع "، والرافعي والشِّيرازي والنَّووي وابن تيميّة وابن القَيِّم وابن حَجَر، وغيرهم كثير وكثير جداً لا يمكن حَصْرُهم، ما زال كل واحد منهم "يصلي على النبي – صلى الله عليه وسلم – في خطبة كتبه، يصلي على أصحابه معه " كما أفعل أنا أحياناً. اقتداءً بهم، وبخاصة أن الحافظ ابن كثير نقل في "تفسيره " الإجماع على جوازه، ومع ذلك كُلِّه رميتني بسبب ذلك بدائك وبدَّعتني، أفهؤلاء الأئمّة مبتدعةٌ عندك! ويحَك، أم أنت تزن بميزانين وتكيل بكَيْلين؟! وماذا تقولُ في أخيك الشيخ أحمد فإنّه أيضاً يفعل مثلي في خُطب بعض كتبه، مثل كتابه "مسالك الدلالة" ورسالته في القبض، أتراه مبتدعاً أيضاً؟ يمكن إن يكون كذلك في غير هذه المسألة، أمّا فيها فلا، وكذلك فعل أخوك الآخر المُسَمّى عبد العزيز في خطبة كتابه "التحذير" وكتابه "تسهيل المَدْرَج إلى المُدْرَج " أمبتدعٌ هو أيضاً؟! بل هو ما حَقَّقْتَه أنت بذاتك في رسالتك " الأربعين الصدِّيقية" وخاتمة رسالتك الأخرى في " الاستمناء"! فما قولُ القراء في هذا الرجل المُتَقَلِّب كالحِرْباء؟!

وخلاصة الكلام في هذا المقام: أن الغُماري اتفق مع أخيه على استحباب ذكر كلمة (سيدنا) في الصلوات الإبراهيمية، مع كونها زيادةً على تعليمه – صلى الله عليه وسلم – واستدراكاً عليه! وهو لا يجوزُ في صريح كلامه!!

وتفرَّد هو خلافاً لأخويه وجماهير العلماء من قبل ومناقضةً لنفسه– على إنكار ذكر الصحابة مع النبي في الصلاة عليه في الخُطبة، وزعم أنه بدعة، وأنّي لِفعلي ذلك مبتدعٌ عنده! وهو يعلم أن النبيَّ – صلى الله عليه وسلم – كان يُصَلّي على أصحابه بمناسبات مختلفة، ومن ذلك حديث "كان إذا أتاه قومٌ بصدقتهم قال: " اللهم صلِّ عليهم "، فأتاه أبو أَوْفى بصدقتهِ فقال: "اللهم صَلِّ على آل أبي أوفى". رواه الشيخان وغيرهما، وهو مُخَرَّج في "الإرواء" (٨٥٣) وغيره. ولا دليل على أن ذلك من خصوصياته – صلى الله عليه وسلم –، بل قد

صح عن ابن عمر أنه كان يقول في الجنازة: "اللهم بارك فيه وصل عليه، واغفر له، وأورده حوض رسولك... ". رواه ابن أبي شيبة في " المصنف " (٤١٤/١٠) ، وسنده صحيح على شرط الشيخين.

وبعد هذا كله، فإني أرجو أن يكون ظهر للقراء جميعاً من هو (المبتدع) ؟ وأنه يجوز لي أن أتمثل بالمثل السائر: "رمتني بدائها وانسلّت ".

ثم إني اعتذر إليهم، فقد طال البحث مع هذا الرجل في هذه المسألة وبيان جهله وزغله فيها أكثر مما كنت ظننت، ولكن لعلّ الأمر كما قال تعالى:" وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ".

ولعل من الخير أن يأخذ منه القراءُ مثالاً صالحاً لطريقة معالجة هذا الرجل لبعض المسائل الفقهية، ومبلغ علمه فيها، وصورةً عن أسلوبه في ردّه على من يخالفُه في الرأي، وكثرة نبزه إياه بشتى الألقاب، خلافاً لقول اللّه تعالى في القرآن: " وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الِاسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ "، وحَسبك من ذلك عنوان كُتَيِّبه! وأما ما في جوفهِ مما قاء به فشيءٌ ما رأيتُه ولا سمعتُه من فاجر فاسق مثل رميه إياي ب (اللمز، والتجهيل، والسّفه، والوقاحة، والزعارّة، والعَرَامة القبيحة، والضلالة العمياء، والافتراء، والبهت، والكذب) ، وغير ذلك مما لا يُتَصَوَّرُ بذاءةً وفحشاً، مما لا فائدة للقارئ من نقل كلامه في ذلك إلّا الأسى والحزن على حال بعض العلماء في هذا الزمان، ولكن لا بُدَّ من نقل شيء منه حتى لا يظنَّ ظانٌّ ظنَّ السَّوْءِ، قال (ص ١٩) عامله اللّه بما يستحقُّ:

"وقد أخطأ من زَعَمَهُ وهابيّاً بل هو أعمقُ من الوهابيّين تعصُّباً وأشدُّ منهم تَعَنُّتاً، وأجمدُ على بعض النصوص بغير فهم، وأكثر ظاهرية من ابن حزم، مع سلاطةٍ في اللسان، وصلابة في العناد لا تخطر بخلد إنسان، وهذا شعارُ أدعياء السنة والسلفيّة في هذا الزمان "!

قال:

"وَبَلَغنا عنه أنه أفتى بمنع إعطاء الزكاة للمجاهدين الأفغانيين نصرهم الله... "، إلخ هرائه وافترائه. قال:

"فما بالُ هذا الألبانيِّ المبتدعِ يُفَرّق بين المسلمين وُيضَلّل جمهورهم... و لم يَبْــقَ مــن المسلمين سنيٌّ إلا هو ومَنْ على شاكلتهِ من الحشوية والمُجَسِّمة الذين ينسبون إلى اللّه تعالى ما لا يليق بجلاله ".

أعودُ مرة أخرى لأقول: "سُبْحَانَكَ هذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ " و "إِفْكٌ مُبِيْنٌ ".

ولا مجالَ للردِّ عليك في هذه الفريات والأكاذيب سوى أَنْ أخاطبك بقول اللّه تعــالى للمشركين واليهود: " قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ "

ولن تستطيعَ إلى ذلك سبيلاً، إلاّ إنِ استطاع المشركون واليهودُ أَن يأتوا ببرهأنهم!

وإنَّ من عدل اللّه تعالى وحكمتهِ في الظالم الفاسق من عباده أن يُجري على لسأنه ما يدلّ الناس على كذبه وبهتأنه، مثل قول الغُماري:

"وبَلَغنا... "، فإنه مخالفٌ لصريح الآية: " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِــقٌ بِنَبَــإٍ فَتَبَيَّنُوا... "، فلو أن الغُماريَّ كان مؤمناً حقاً لاستجاب لأمر ربه ولتبين لهَ أن ما بلغه كذبٌ

أيضاً وزورٌ، وهذا أقولُه إذا لم يكن هو مصدرَ هذه الفرية أيضاً، فإنها ليست بأخطر من سابقاتها! عامله اللّه بما يستحق، فإن الذي أفتيتُ به خلافُ ما ادّعاه [1] ، واللّه المستعان.

وقد يتساءلُ بعضُ القُرَّاءِ عن السبب الذي حمل هذا الغُماريَّ على ارتكاب كل هذه الرزايا والمخازي؟

فأقول: لا أعلم لذلك سبباً يُذكر، إلّا عداءَه الشديدَ لأنصار السنة والداعين إليها، والمعروفين في بعض البلاد ب (السلفيّين) . فهو يبغضهم بُغضاً شديداً، ويحقد عليهم حقداً بالغاً، فهو عليهم (أحقد من جَمَل) كما جاء في المَثَل، ولذلك رماهم بالحشوية وبالتجسيم، كما فعل أسلافهُ من الجهميّة والمُعَطّلة منذ القديم، وخَصّني أنا من بينهم فاتّهمني بمختلف الأكاذيب، وبالتفريق والتضليل! وما نقلته عنه من التُهم دليلٌ واضحٌ على أنَ هذا إنما هو صمْتُه، فاللّه حسيبُه.

ولعلَّ القراء يلاحظون معي اتفاق هدفِ الغُماري هذا، مع هدف ذاك الوزير الصوفي في التهويش، وإثارة الناس على السَّلفيين عامة، وعَلَيَّ خاصة، وفي هذه السنة بالذات، فهل كان ذلك عن اتفاق سابق بينهما في مكان ما، كما قال عز وجل: " أَتَوَاصَوْا بِهِ ، بَلْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ " ،أم الأمر كما قال في آيةٍ أخرى: " تَشَابَهَتْ قُلُوبُهُمْ " ؟!

وفي اعتقادي؛ أن الذي حمله على أنْ خَصَّني بتلك الحملة الشَّعْواء العمياء أنني كنت انتقدتُه لأوّل مناسبةٍ عَرَضتْ لي، وذلك في مُقَدّمتي لرسالة العز بن عبد السلام: "بداية السُّول في تفضيل الرسول – صلى الله عليه وسلم– "، في بعض ما علّقه هو عليها من قبل، فلما

---

[1] وقد نشر شيء من ذلك في بعض المجلات، مثل "التوحيد" المصرية، و"الجامعة السلفية " الهندية، وسجل في بعض الأشرطة.

وقف على نقدي هذا، وتبيّن له صوابُه، لم يَسَعْهُ إلا أن يعترفَ ببعضه، ولكنْ بطريقةٍ خبيثةٍ، يُخفي بها على القُرَّاءِ أنه مما استفاده من نقدي! وسكت عن بعض وزاغ عنه، فلم يتعرّض له بذكر! ولا يخفى على القراء، أن معنى ذلك أنه معترفٌ أيضاً بصواب نقدي إياه فيه أيضاً، وأنه حقٌّ، ولكنه مع ذلك فقد كتمه، فَصِفَةُ مَنْ تكونُ هذهِ يا أيّها الغُماري؟، واللّه عزّ وجل يقولُ في كتابه:

وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ". وقال: " يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُون "؟!

وفي بعضِ آخر زاغ عن الحقّ، وجادل بالباطل، وبطريقةٍ فيها الكثيرُ من اللفّ والدَّوَرانَ.

ولا بُد لي من بيان ذلك ولو طال بنا الكلام، فإنه هو المقصود من الرد على هذا الرجل في هذه المقدمة، وما قبله كان من قبيل التوطئة له، واللّه المستعانُ.

وقبل الشروع في ذلك، لا بأس من التنبيهِ على أن نقدي للغماري لم يكن فيه شيءٌ من التهجُّم عليه، ولا لَمَزْتُهُ بأشياءَ حصلت في تلك الرسالة كما زعم في مقدمة كتَيِّبِهِ الصغير، اللهمّ إلّا إن كان يَعُدُّ الردَّ العلميَّ، وبيانَ أوهامِ مَنْ يُخَلِّط في هذا العلم، تَهَجُّماً وَلَمْزاً. فقد فعلتُ ذلك، وهو شأنُ أهلِ العلم دائماً، كما قال مالكٌ رحمه اللّه تعالى: "ما منّا من أحدٍ إلا رَدَّ ورُدَّ عليه إلا صاحب هذا القبر– صلى الله عليه وسلم – " ، فكيف إذا كان المردودُ عليه من أهل الأهواء يَدّعي ما لا علم له به؟ كهذا الرجل المعجب بعلمه الذي سمح لمن طبع رسالته في الكبائر أن يُلَقِّبه ب (الإمام الحافظ) ! بل قال هو عن نفسه في مقدمتها! أنه تمكن في علم الأصول، وَبَرَّز فيه على الشيوخ؛ بله الأقران!

وقال فيها مُتَعالياً على العلماء:

"وهذا بحثٌ مهمّ، يجهله كثيرٌ من أهل العلم "!

عجيبٌ – واللّه– أمرُ هذا الرجل، يتبجّح بكل هذا، ثم يرميني به دون ما خجل أو حياء. انظر كتيبه الصغير (ص ١٢).

ومناقشتي إياه– فيما تقدم– حول استحبابه زيادة كلمة (سيدنا) في الصلوات الإبراهيمية، واستنكاره الصلاة على الصحابة، قد بَيَّنْتُ للقراء مَبْلَغَهُ من العلم ومعرفتَه بالفقه، وأنه دَعِيٌّ في هذا التبجُّح ونحوه، والآن أبدا!– بإذنه تعالى– ببيان ما وعدتُ به آنفاً، وشرح موقفه تجـــاه نقدي السابق إياه، وبذلك يظهرُ أيضاً للقراء جميعاً أنَّ علمه في الحديث وأصوله، كعلمه في الفقه وأصوله، و لولا تلك الأكاذيبُ والأباطيلُ التي رماني بها لما استحسنتُ أن أَذكَرَ القراء بقول الشاعر في مثله وهو يصدق عليه:

زَوَامِلُ لِلأَشْعارِ لا عِلْمَ عِنْدهم *** بجَيدها إلا كعلم الأَبَاعرِ

لَعَمْرُكَ مايَدْري البعيرُ إذا غَدَا *** بأحمالهِ أَوْراح مافي الغَرَائرِ

لقد كان نقدي على الغُماريِّ محصوراً في خمسة مواضيعَ، أَلَخِّصُها هنا بما يلي:

الأول: أنه لا يُعْنى ببيان مرتبة الأسانيد والأحاديث من صِحّة أو ضعف إلا نادراً، مع أن ذلك هو المقصودُ من التخريج.

الثاني: أنه يعتمد على تحسين الترمذي، وظنّي به أنه يعلم تساهله فيه...

الثالث: إهماله تخريج بعض الأحاديث، ولعلّ ذلك كـــان ســـهواً منـــه، بعضـــها في "الصحيحين ".

الرابع: يعزو بعض الأحاديث لغير المشاهير كأصحاب "الصحاح " و"السنن ".

الخامس: تقويته لحديث ابن مسعود: "الخلق كلهم عيال اللّه... "

بقوله: "إسناده جيد"! مع أنَّ فيه متروكاً، وكحديث: "أنا سيد ولد آدم، وعلي سيد العرب ". فإنه قال: "حديث ضعيف، خلافاً لقول الذهبي: إنه موضوع ".

فماذا كان جوابُ الغُماري على نقدي هذا؟ لم تُساعده نفسه الأمّارة بالسوء على الإجابة العلمية الهادئة، فقد افتتح الجواب باتّهامه إياي ببعض تُهمه الكثيرة المُتَقَدّمة، فزعم أنّني تهجّمتُ عليه وَلَمَزْتُه! وهذا كذبٌ واضحٌ لمن تأمّل تأدُبي معه وتَلَمُسي له العذر بقولي: "وظنّي به أنه يعلم... "،وقولي: "ولعلّ ذلك كان سهواً"، فضاع- مع الأسف- الأدبُ معه، وجزاني جزاء سِنِّمار!

وإليك الآن جوابَه عن تلك المواضيع، لتزدادَ معرفةً بعلمهِ في هذا المجال أيضاً، وبخُلُقه كذلك:

١- لقد اعترف بما ذكرتُه و لم يحاولِ الزَّوَغان عنه - كما هي عادتُه - ولكنه سوّغ ذلك بقوله:

" لم أُبيِّن الأسانيد، لأنّ الرسالةَ في الفضائل النبوّية، ولتلكَ الأحاديث ما يُؤيّدها من القرآن والسنة الصحيحة. على أن ممّا قرره العلماء... جواز العمل بالحديث الضعيف، في الفضائل والترغيب ما لم يكن موضوعاً... ".

وجواباً عليه أقولُ:

أولَاَ: هذا عذرٌ أقبحُ من ذنب كما يُقال، لأنّ كون الأحاديث في الفضائل... كما زعمتَ، لا يمنعك- لو استطعت - من بيان مراتبها كما لم يَمْنَعْك ذلك من تخريج الكثير منها.

ثانياً: لقد أَثْبَتُّ لك إنّ هذا الذي فعلتَه هو من باب الاشتغال بالوسيلة عن الغاية، وأنّ ذلك ليس من شأن المتمكن في هذا العلم الشريف.

وضربتُ لك هناك مثلاً بالذي يتوضّأ ثم لا يُصَلّي. فما بالُك أعرضتَ عن الجواب عنه، و لم تَنْبس ببنت شَفة حوله؟! أليس هذا اعترافاً منك أنك لست منهم؟!

ثالثاً: أمّا استرواحُك إلى ما نَسَبْتَه للعلماء من جواز العمل بالضعيف في الفضائل، فهو من خَلْطك وزَوَغانك الذي عُرِفْتَ به في ردودك، وبيان ذلك من وجهين:

الأول: أن ذكر الحديث الضعيف دون بيان ضعفه شيء، والعمل به شيء آخر، كما هو ظاهرٌ بداهةً، فإنّ العُلَماءَ رحمهم اللّه وإن اختلفوا في جواز العمل بالحديث الضعيف في الفضائل على تفصيلٍ يأتي ذِكْرُهُ أو الإشارةُ إليه، فإنه لا قائلِ مطلقاً بوجوب العمل به، بخلاف ذكره دون بيان ضعفه؛ فإنه لا يجوزُ بداهةَ، لأنّ الذي يفعلُ ذلك - كالشيخ العُماري مثلاً - له حالةٌ من حالتين لا ثالث لهما:

الأولى: إن يعرفَ ضعفه ثم لا يُبيِّنه. فهذا لا يجوزُ لما فيه من إثم كتمانِ العلم، وإيهام من لا علم عنده- وهم جمهورُ المسلمين خاصّتهم وعامّتهم- صحتَه، وهو مما صرح الإمام مسلم في مقدمة "صحيحه " بعدم جوازه، وكنت نقلتُ نصَّ كلامه وكلام غيره من الأئمة في مقدمة كتابي "الأحاديث الضعيفة والموضوعة"، ومقدمة كتابي "صحيح الترغيب والترهيب "، فليرجع إليهما من شاء البَسْط.

والأخرى: أن لا يعرفَ ضعفَه؛ لجهله بهذا العلم، كما هو الغالبُ على أكثر الناس وبخاصة في هذا الزمان، وإمّا لعدم توفر الأسباب التي تُيَسِّر له معرفةَ ضعفهِ، ففي هذه الحالة ينبغي له أن يُشير إلى ذلك بصيغة التمريض: "رُوي عن رسول اللّه – صلى الله عليه وسلم – كذا وكذا"، كما ذكر ذلك ابن الصلاح وغيره، وفي رأي أنه لا بُدَّ من التصريح اليوم بواقع الأمر، كأن يقولَ:

"رُوي... ولا أدري أثابت هو أم لا؟ "، أو يقول: "وهو ضعيف، أو ضعيف الإِسناد"، إذا كان يعلم ذلك. انظر تمام هذا البحث في مقدمة "صحيح

الترغيب " (ص ٢١– ٢٢) .

قلت: فالغُماري إما أنْ يعلمَ ضعف تلك الأحاديث الضعيفة وَسكَتَ عنها فهو آثمٌ . وإما أن لا يعلمَ، فعليه أن يعترف بذلك، ولا يدافع عن جهله فيركن إلى قول من قال: يجوز العمل بالضعيف، في فضائل الأعمال! فإنه زَوَغانٌ منه عن البحث كما بَيَّنْتُ آنفاً، على أنه حُجَّة عليه لو كان يعلم، وبيأنه فيما يأتي بإذنه تبارك وتعالى.

الثاني: أنك حكيت عن الذين أجازوا العَمَلَ بالحديث الضعيف في الفضائل في أثناء تسويغك لعدم بيانك لضعف أحاديثك ما هو حُجَّةٌ عليك لو كنتَ تدري "، يخرج من فمك، ويجري به قلمُك، فقد ذكرتَ عنهم (ص ٤) أنهم اشترطوا لجواز العمل به شروطاً منها:

١– أن لا يشتدَّ ضعفُ الحديث.

٢.– وأن لا يُعتقد ثبوتُه عن النبي – صلى الله عليه وسلم –.

وهذا منهم شيءٌ جيد جداً، جزاهم اللّه خيراً، وإن كان تحقيقُ ذلك عسيراً جداً على العلماء فضلاً عن غيرهم من العامّة ومُدَّعي العلم، بحيث صارت تلك الشروطُ نظريةً غـــيرَ واقعيةٍ كما حَقَّقْتُ ذلك في مقدمة "ضعيف الجامع الصغير" (ص ٤٧- ٥١)، و "صحيح الترغيب " (٣٤- ٣٦)،وضربتُ بعض الأمثلةِ وَقَعَتْ لبعضِ العُلَماءِ قَبْلَنا، وأذكرُ الآن أمثلةً أخرى صدرت من الغُماري هذا:

١- "مَنْ جمع بين صلاتين فقد أتى باباً من أبواب الكبائر ".

هكذا أورده في "تنوير البصيرة" (ص ٦٢) وقال:"ضعيف ".

وإنما هو ضعيفٌ جداً كما قال الحافظُ ابنُ حجر، فيه حَنَش بن قيس وهو متروكٌ، وقد بَيَّنْتُ ذلك في "الضعيفة" (٤٥٨١).

٢- "ليس منا من خصى أو اختصى، ولكن صُمْ وَوَفِّرْ شَعْرَ جَسدِك ".

قال الغماري في "الاستمناء" (ص ٣٠) :"رواه الطبراني بإسناد ضعيف "!

وأقول: بل هو موضوعٌ ، فيه المُعَلّى بن هلال الطَّحّان قال الحافظ:

"اتفق النُّقَّاد على تكذيبه "!

ولذلك أوردته في هذا المجلد من "الضعيفة" (١٣١٤)، وذكرت فيه قول الهيثمـــي في الطحان هذا:"متروك ".

ورددت فيه على من حَسّنه غفلةً عن علّتهِ، أو توهُّماً أن له طريقاً أخرى، وإنما هـــو حديثٌ آخرُ! كما ستراه مُفَصَّلاً بإذنه تعالى.

ثم رأيتُ الغُماري قد أورد الحديث في كتابه الذي سماه "الكنز الثمين " (رقم ٣٢٠٥) ، وقد صرح في مقدمته (ص ٤) :

"أنه ليس فيه أحاديثُ ضعيفةٌ أو واهيةٌ ".

فأقول: قد تبيّن لي أنه غير صادق فيما قال، وهذا هو المثال بين يديك، والسبب تقليدُه للمناوي وغيره، وهو مما اتهمني به في كُتَيِّبِهِ الصغير (ص ٤)، فقد عاد إليه، وهذا من عدل اللّه وحكمته في عباده كما قيل: "من حفر بئراً لأخيه وقع فيه "! وقد كنتُ تَتَبَّعْتُ أحاديثَ حرف الألف من كتابه المذكور " الكنز"، فوجدتُ فيه نحو مائتي حديث ضعيف أو موضوع من أصل (١٤٠٢) حديثاً، ولو أنّ في الوقت مُتَسَعاً، لوضعتُ عليه كتاباً أُبَيِّنُ فيه تلك الأحاديث وغيرها مما وقع له من الضِّعاف في بقيّةِ أحرف الكتاب، فقد وجدته فيه كالسيوطي في "الجامع الصغير"، الذي قال في مقدمته: أنه صأنه عمّا تفرد به كذّابٌ أو وضّاعٌ، ثم لم يَفِ بذلك، كما تراه مفصلاً في "ضعيف الجامع الصغير" ومقدمته، ومن ذلك هذا الحديث، ومن "الجامع " نقله الغُماري دون أي جهد منه أو تحقيق، ولذلك وقع منه هذا التناقض الفاحش الشديد: "ضعيف "، "صحيح "، وليس ذلك من قبيل اختلاف الاجتهاد، كما يقع ذلك لبعض العلماء، لأسباب معروفة، وإنما أتي من قِبَلِ رُكونهِ إلى التقليد، وجنوحه عن البحث والتحقيق، وإلا فكيف يمكن لباحثٍ عارفٍ بهذا العلم أن يُضَعِّف فقط، بله أن يُصَحِّح حديثاً فيه من اتّفَقَ النفاد على تكذيبه؟! وليس له طريقٌ أُخرى!

٣- "ركعتان بعمامة خير من سبعين ركعة بلا عمامة".

ذكره الغُماري في رسالته "إزالة الالتباس " (ص ٢١) في أول أحاديثَ ستّة استدلّ بها القائلون بأنّ ستر الرأس من آداب الصلاة، ولكنّ الغُماري وهّاها كلها في صدد رَدّهِ عليهم، فإنه لا يرى أن ذلك كما قالوا، إلّا أنه قال في هذا الحديث:

"رواه ابو نعيم والدَّيْلمي، قال الحافظ السَّخَاوي: لا يثبت. وقال المُنـــاوي: حـــديث غريب. قلت: وهذا الحديث مع ضعفهِ أقوى ما وَرَدَ في هذا الباب "!

كذا قال! تقليداً منه أيضاً للمُناوي في "فيض القدير" و"التيسير"، وقد فاتهما أن فيه أحمد بن صالح الشُّمومي المكي كان يضع الحديث، ولعلهما توهما أنه أحمد بن صالح المصـــري الحافظ الثقة. وفي إسناده علّتان أخريان، وقد بيّنت ذلك كُلَّه في المجلد الثاني عشر من هذه السلسلة رقم (٥٦٩٩) .

والغرض مما سبق أمران اثنان:

الأول: أن يكونَ طالبُ العلم على انتباهٍ وحذرٍ من حكم الغُمـــاري أو غـــيره مـــن المُتَساهلين أو المقَلّدين والجاهلين على الحديثِ بالضعفِ المطلق غير مقرونٍ ببيـــان شـــدّة الضعفِ، ويُرتّب عليه جواز العمل به في الفضائل، وهو في الواقع واهٍ شديدُ الضعف، لا يجوز العمل به اتفاقاً.

والآخر: أن الشرط الأول الذي تقدّم ذِكْرُهُ عن الغُماري يستلزم أمرين اثنين:

بيانَ ضعفه، وأنه ليس شديد الضعف.

وبيان ذلك أن الغُماري إذا ذكر حديثاً ما وهو يعلم- فَرَضاً- أنه ضعيفٌ ، وســـكت عنه، ولكنْ من أين للقُرَّاء أن يعرفوا ضعفه عنده، وقد كتمه عنهم؟! فهم- والحالةُ هـــذه- سيعملون به ظانّين أنه ثابتٌ لسكوته عليه، كما هو واقعٌ معروفٌ من عامة الناس، فلهذا يجبُ بيأنهُ، تفريقاً بين الضعيف والقوي اعتقاداً وعملاً، وهذا ما صرّح به الحافظ ابن حَجَر عقب الشرط الأول، فقال في "تبيين العَجَب بما ورد في فضل رَجَب " (ص ٢١) :

"وينبغي مع ذلك اشتراطُ أن يعتقد العاملُ كونَ ذلك الحديث ضعيفاً، وأن لا يُشـــهر ذلك، لئلا يعمل المرءُ بحديث ضعيف، فَيُشَرِّعُ ما ليس بشرع، أو يراه بعض الجهال فيظنّ أنه سنةٌ صحيحةٌ ، وقد صرّح بمعنى ذلك الأستاذ أبو محمد بن عبد السلام وغيره، وليحذر المرء من دخوله تحت قوله – صلى الله عليه وسلم –:

"من حدّث عني بحديث يُرَى أنه كذبٌ فهو أحدُ الكَذَّابين "، فكيف بمن عمل به؟! ولا فرق في العمل بالحديث في الأحكام أو في الفضائل، إذ الكل شرع ".

قلت: وهذا الشرط مما تعمّد الغُماري طيَّه وكتمانَه أيضاً عن قُرَّائه، لأنه يعلم أنه يُدان به أكثر من الشرطين السابقين، ويُؤكّد ما قلتُ من وجوب بيان ضعف الحديث حتى لا يعمل به كما لو كان ثابتاً.

وبذلك يتجلّى للقُرّاء أنّ اعتذار الغُماري عن سكوته عن تلك الأحاديـــث الضـــعيفة بدعوى أنها في الفضائل، أنه– صما لسبى– عذرٌ أقبح من ذنب، ومُكابرةٌ عن الاعتـــراف بالحقّ، وهو الكِبْر الذي من كان شي قلبه ذَرَّةٌ منه لا يدخل الجنة كما صَحَ عن – صلى الله عليه وسلم –.

فالله أسألُ أن يُطهّر قلوبنا من الشقاق والنفاق، وسوء الأخلاق.

وفي ردِّ الغُماري هنا أمورٌ أُخرى زلّت قَدَماه فيها؛ يطول الكلام حولها جداً، وبخاصة في هذه المقدمة، وهو مَيْلُهُ إلى العمل بالحديث الضعيف في الأحكام أيضاً! ويزعم أنه كان في زاويته الصدِّيقية يلفت أنظار الطلبة إلى الأحاديث الضعيفة التي عمل بها الأئمة أو الجمهور وهي ضعيفة مع علمهم بضعفها.

فتأمل أيها القارىء إلى هذا المفتري على الأئمّة، كيف يُضَلِّلُ طلبتَه وقُراءَه بمثل هـــذا الكلام المُضَلّل، فإنه يعلم أن عملهم بالحديث الضعيف يحتمل أن يكون لمطابقته لما يجـــوز الاستدلال به عند فِقْدانهم الحديثَ كالقياس مثلاً، أو نحوه ممّا يقول به بعضُهم، فكيف إذا كان معه عندهم حديثٌ ضعيفٌ ؟! وقد ذكر هو نفسُه نحو هـــذا المعـــنى في رســـالته في "الاستمناء لما (ص٣٥)، ومع الاحتمال يسقط الاستدلال، كما لا يخفى على ذوي العلـــم والكمال. كما تعلم أيضاً أن من المقرر عند علماء أصول الفقه والحديث أنه لا تعمل به في الأحكام [١] .

وقد ذكر هذا هو نفسُه في الصفحة المذكورة، ولكنه عاد لينقض ذلك بقوله (ص ٣٧) : "وقولهم: الحديث لا يُعمل به في الأحكام هو مما خالف فيه العلماءُ قولَهم، ذلـــك أنهـــم استدلّوا في كتبهم بكثير من الأحاديث الضعيفة... "، إلى آخر ما قال، وبئسَ ما قال، وتاللّه إن رأيتُ مثل هذا الرجل بَهْتاً وافتراءً وقِلَّةَ حياءٍ ، فلقد هانت عندي كلُّ افتراءاته عَلَيَّ.- التي سبق أن ذكرتُ بعضها- حين رأيت اتِّهامَه المذكور للعُلماءِ دون أي استثناء، وما ذلك إلا لِيَتَّخِذَ فِعْلَهم- إنْ ثَبَتَ- حُجَّةً له فيما ذهب إليه من الجواز. والحق والحقَّ أقول: هو الذي يفعل بخلاف ما يقول، فكثيراً ما يردُّ الحديث الذي عند خصمه بضعف إسناده كما فعل في حديث "صلاة بعمامة... " المُتَقدّم، فإنه لم يعمل به مع أنه موافقٌ لقوله في العمل بالحديث الضعيف في الفضائل والأحكام، فهذا من الأدلّة الكثيرة على أنه يكيلُ بكيلين، ويلعبُ على الحبلين.

---

[١] انظر " المجموع " للإمام النووي (٥٩/١) فقد عزا ذلك للعلماء جميعاً دون استثناء .فإنه يَتَّهم عُلماء الحديث والأصول جميعاً بأنهم يقولون بخلاف ما يفعلون!

ومن تلك الأمورِ التي زَلَّ فيها العُماريُّ المغمورُ قوله:

"والجمهورُ الذين أجازوا العمل بالضعيف في الفضائل ونحوها اقتدوا بصنيع الشـــارع حيث تجاوزَ في الفضائل ما لم يتجاوزْ في الفرائض والأحكام. وإليك أمثلةً من ذلك... ".

ثم ساق سبعةً منها كلُّها تدورُ حول إباحتهِ تعالى على لسان نبيِّه في النوافل ما لم يَبح لهم في الفرائض!

فأقول: هذا من تدليساتهِ ومُغالَطاتهِ الخبيثة، إذ إنَّ التجاوز الذي في هذه الأمثلة ونحوها لا يعني الاستحبابَ المقصودَ من قول القائلين بجواز العمل بالحديث الضعيف ... لأنهم إنما يَعْنونَ الاستحبابَ، أي أنّ العمل به أفضلُ من تركه، وليس الأمرُ كذلك في الأمثلة التي أوّلها صلاة النافلة؛ من قعود مع القُدرة على القيام، فهذا جائزٌ وليس بمستحبّ، بل المستحبّ أن يُصلي قائماً، وكذلك القول في سائر أمثلته. فسقط كلامه برُمَّتهِ.

ثم لو صحَّ كلامُه في الفضائل فما فائدته وهو يقول بما هو أكثر وأدهى وأَمَرّ، وهو جوازُ العمل بالحديث الضعيف في الأحكام أيضاً؟!

لعلّه يُقدم لِلْقُراء مَدْرَكاً أيضاً لهذا القول لم يعرفه الأوّلون والآخِرون، كما فعل في الذي قبله مُتَجاهلًا مَدْرَكَ العلماء الذين قالوا بعدم جواز العمل بالضعيف في الفضائل بله الأحكام، وهو أنّ الحديث الضعيف لا يُفيد إلاّ الظن المرجوح، والعمل بالظنّ المرجوح لا يجوزُ بأدلّة معروفة في الكتاب والسنة، بل ذلك من عمل المشركين الذين قال فيهم ربُّ العالمين: "إِنْ يَتَّبِعُوْنَ اِلَّا الظَّنَّ وما تَهْوَى الَأنْفُسُ "، "إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الحَقِّ شَيْئاً"، وهو أكذب الحديث، وقد نهى النبي – صلى الله عليه وسلم – عن العمل به في الحديث الصحيح: "إياكم والظنَ فإنَ الظنَ أكذبُ الحديث ". (انظر مقدمة "صفة صلاة النبي – صلى الله عليه وســـلم – "

و"صحيح الترغيب "، و "صحيح الجامع "، و"ضعيف الجامع ")، فإنَ فيها بَسْطاً وافياً للموضوع.

فتجاوز المَغْمور كلَّ هذه الأدلّةِ وأعرض عنها إلى رأيه الفَجّ، وهو يعلم قول أهل العلم جميعاً: "لا اجتهادَ في مورد النصّ "، و"إذا ورد الأثر بَطَلَ النظر"، ولكنْ ما قيمةُ قولهم تجاه من ابتلي باتِّباع الهوى، وقلب الحقائق و لم يَخْشَ اللّه تبارك وتعالى!؟ نسألُ اللّه السلامةَ.

ولقد قَفّ شعري- واللّه- من قوله: "اقْتَدوا بصنيع الشارع "! فإنَّ التشريع من أفعالهِ تعالى الخاصة به، فليس لأحدٍ أن يصنعَ صُنْعَه، ويُشَرِّعَ للناس ما لم يشرعه " أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّه ".؟! فهل يعني المغمورُ بقوله هذا: أنه يجوز لغيره تعالى أن يقتدي به ويُشَرِّع للناس مثلَ تشريعه، أم أنّ الهوى أعمى قلبه فنطق بكلمةِ الكُفْر، وما قَدَرَ اللّه حقَّ قدرهِ؟!

بقي شيءٌ واحدٌ مضى من كلامه لم نتعرّض له بِرَدٍّ، وهو قوله:"ولتلك الأحاديث (يعني الضعيفةَ التي سكت عن بيانِ ضعفها) ما يُؤَيِّدُها من القرآن والسنة"!

هذه مجرّد دعوى، يستطيعها البَطَلَة، ولا يعجزُ عنها أصغر الطَّلَبة، ولو كانوا من المُتَخَرِّجين من الزاوية (!) فلا تستحقّ الردّ ولو بكلمة.

وبهذا ينتهي رَدّي على جوابه عن نقدي الأول إياه، فلننقل إلى القُرّاء جوابَه عن نقدي الثاني له، وهو اعتماده على تحسين الترمذي مع تساهلهِ فيه. فقد قال:

٢- "لم أَعْتمد على تحسين الترمذي في تلك الرسالة إلا مؤَّةً أو مَرَّتَيْنِ على الأكثر، و لم يكن تقليداً بل إقرارٌ له لأنه صوابٌ ".

أقول: هذا كسابقهِ مُجَرّد دعوى، فهي مردودةٌ ، ولو كان صادقاً لسَارَعَ إلى الدفاع عن نفسه بالدليلِ والحُجَّة، فإنه في موضعِ التُّهمةِ، فلماذا لا يدفعُها عن نفسه إنْ كان قادراَ عليها؟! وذلك بأن يأتي بحديثٍ من الأحاديث التي أشارَ إليها وُيبَيِّن وجه الصواب في تحسينه.

ومن المؤسف أن رسالة "بداية السول " بتعليقه ليست الآن في متناول يدي، لنؤكّد للقُرَّاء أنه غيرُ صادقٍ فيما يَدّعيه، بمثال ننقلُه منها، ولكنْ من الممكن التمثيل بحديث عرض مفاتح كنوز الأرض على النبي – صلى الله عليه وسلم –واختياره أن يكون نبياً، وفيه أنه قال: "أجوعُ يوماً وأشبعُ يوماً... " الحديث، فإنه في الرسالة (الفقرة ٢٩– بتحقيقي) ، وهو مما حسّنه الترمذي، وقد بيّنت في تعليقي عليها أنّ إسناد الترمذي وأحمد وغيرهما ضعيفٌ جداً، وذكرت له بعض الشواهد، لكن ليس فيها ذكر الجوع والشبع، وانتهيتُ فيه إلى أن هذه الزيادة منكرة، فإن كان هذا الحديثُ مما عناه الغماري فِي جوابه المتقدم، وإلا فهو قد اعتمد على الترمذي في تحسينه إياه في كتاب آخرَ له، وهو الذي سماه "الكتر الثمين"

(رقم ٢١٤٩) ، وقد زعم في مقدّمته أنه ليس فيه أحاديثً ضعيفةٌ ، كما تقدّم، فهو دليلٌ واضحٌ على صحّة ما نَسبتُه إليه من اعتمادهِ على تحسين الترمذي المعروف تساهله فيه عند النُّقّاد.

ثم سَوّد الغُماري نصفَ صفحة من رسالته يردّ فيها على قول الذهبي:

"لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي "، بكلام نقله عن الحافظ العراقي استخلص منه أنّ ما اعتبره الذهبي تساهُلاً منه هو في الحقيقة اختلافٌ في الاجتهاد! ثم ختم الغُماري ذلك بقوله:

"نعم قد تَعَقّبته في تحسينه أو تصحيحه في كثير من مؤلّفاتي وتعليقاتي "!

قلت: تساهُل الترمذي إنكارُه مكابرةٌ لشهرته عند العلماء، وقد تتبعت أحاديث "سننه" حديثاً حديثاً، فكان الضعيفُ منها نحو ألف حديث، أي قريباً من خُمس مجموعها، ليس منها ما قوَّيْتَه لُمتابعٍ أو شاهد، ومع ذلك فإنه يَكْفينا منك الآن اعترافُك بتعقُّبك إياه، فإنه يعني أنه كان مخطئاً عندك، وحينئذٍ فلا فرق بين تسميته متساهلاً أو مجتهداً، لأنّ التساهل من مثله لا يكون إلّا عن اجتهاد، وليس عن هوىً أو غرضٍ! وكذلك يُقال في المتشددين منهم، ومن أجل ذلك، فانتقادي إيّاك لا يزال قائماً، وبخاصة أنه كان فيه ما نصُّه:"فلا ينبغي للعارف بهذا العلم الشريف أن يسكتَ عن تحسينه، بل لا بُدّ له من التصريح بتأييده أو نقده حسب واقع إسناده... " إلخ.

وأقولُ الآنَ: لماذا سَكَتَّ عن تلك الأحاديث، و لم تُبَيِّن رأيَك فيها ما دام أنك تعقَّبته في غيرها، وأَدَرْتَ الموضوعَ إلى ما لا فائدة فيه من الردّ على الذهبي؟! فهلاّ جَعلته على ما جاء في رسالة "رفع اليدين في الدعاء بعد الصلاة" للشيخِ محمد بن مقبول الأهدل، وقد وضعْتَ لها مُقَدّمةً في ست صفحات مُؤَيّداً فيها ما ذهب إليه من مشروعية الرفع المذكور، وكتبتَ عليها بعض التعليقات، وليس فيها حديثٌ واحدٌ ثابتٌ – ولا أقول: صحيحٌ – بل فيه مثـــل ذاك الحديث الواهي: "ما من عبدٍ يبسط كفَّيْهِ في دُبُر كُلِّ صلاة... "، وسكتَ عنه الغُمـــاري؛ لسبب لا يخفى على القارئ، وفيه رجلٌ اتّهمه الإمامُ أحمدُ وغيره، كما بيّنته في "الضـــعيفة" (٥٧٠١) ، فقد جاء في هذه الرسالة (ص ١٣١) ما نصه:"وقال الحافظ ابن حجر في نكته على ابن الصلاح:إنّ الترمذي حسَّن أحاديثَ فيها ضُعفاءُ، وفيها من رواية المدلِّسين، ومن كَثُرَ غَلَطُهُ، وغير ذلك، فكيف يُعمل بتحسينه وهو بهذه الصفة؟ !"[1].

---

[1] وانظر "مرقاة المفاتيح" للشيخ القارىء (٢١/١) .

هذا كلامُه، فلماذا لم تُعَلِّق عليه، وهو أحقّ بالتعليق لو كنت منصفاً لا تكيل بكيلين، ولا تزن بميزانين؟!

٣- وأما نقدي الثالث إياه، وهو: "إهماله تخريج بعض الأحاديث... وبعضها في (الصحيحين) ... "، فلم يتعرّض له بجواب. فهو اعترافٌ منه ضِمْنِيّ بأنه حقّ، ولكن أليس كان أشرفَ له أن يُصَرِّح بذلك؟! بلى، لو أنه كان منصفاً، أليس هذا وما قبلَه وما يأتي بعده من الأدلّة القاطعة علىِ أنك أنت المتصف بكل تلك التُّهَم الخبيثةِ التي رميتَني بها، ومنها ما ختمت به كُتَيِّبَك، بقولك:

"أمّا الإنصافُ وعفّةُ اللسانِ فَيَسْمَعُ عنهما ولا يحسّهما من نفسِه "! فاللّه حسيبُك، وهو يتولّى الصالحين، ويُدافع عن الذين آمنوا.

٤- وأمّا نقدي الرابع إياه المصدّر بأنه يعزو الحديث لغير المشاهير... وذكرت على سبيل المثال حديثين:

الأول: "أنا سيّد ولد آدم ولا فخر"، عزاه هو لابن أبي عاصم في "الأدب "، وسكت عنه، ومع أن كتاب "الأدب " هذا غير مطبوع فقد أحال

عليه، وأعرض عن عزوه للترمذيّ وكتابِه مع كونه أشْهَرَ، فهو مطبوعٌ وكذلك ابن حِبّان، ولا يجوزُ مثل هذا العزو مع وجود من هو أوْلَى به عند أهل العلم، وبخاصة أن الترمذي حسنه!

الآخر: حديث السدرة عزاه للنسائي وابن أبي حاتم، وهو في "الصحيحين "!

هذا خلاصة نقدي إياه، فليتأمّل القارىء جوابه الآتي عليه يتبين له علمُ الرجلِ وخُلُقُهُ!
قال بعد أن اختصر نقدي إياه في الحديث الآخر:

"وأقول: هذا التعقُّب غفلةٌ منه كبيرة، ذلك أن مؤلَف الرسالة قال في الخصلة الأولى: إنه ساد الكُلّ، فقال: "أنا سيد ولد آدم ولا فخر"، فعزوت الحديث لمن رواه بهذا اللفظ.. و لم أخالف القاعدة في العزو. لكنّ الألباني غفل وذهل".

هذا آخر كلامه، وما لم أذكره مُشيراً إليه بالنقطتين لا علاقة له مُطْلَقاً بجوابه، مع أنه كما قيل: أسمعُ جَعْجَعَةً ولا أرى طِحْناً، وإلا فما معنى قوله:

فعزوتُ الحديث لمن رواه بهذا اللفظ، فهذا وحده يدل على أن الرجل لا يخشى الله، ولا يستحي من عباد الله، لأنّ قولَه هذا مع كونه لا يخفى على القراء، لأنه إعادةٌ للنقطةِ التي هي موضع انتقادي عليه، لأنّي سأقول له مرة أخرى: لماذا عزوته لابن أبي عاصم، و لم تعزه لمن هو أولى بالعزو منه كالترمذي وابن حبان؟ فهذا هو وجهُ المخالفة يا من تستغفلُ الناس وتتّهمهم بما فيك.

وأما الحديث الثاني فلم يتعرّض له بجواب على الإطلاق. فهذا مع ما فيه من الاعتراض الضِّمني بأن الرجل حَوّاش قَمّاش لا تحقيقَ عنده، فهو أشرفُ له وأسترُ من جوابه عن الحديث الأول، لما فيه من الزَّوَغانِ والمحادَلةِ بالباطل. واللّه المستعانُ.

٥- وأمّا نقدي الخامس إياه، فقد اعترف أيضاً بصوابه في الحديث الأول. ولكنْ بصورةٍ لا تُشَرِّفه وتليقُ بطريقته! وذلك من ناحيتين:

الأولى: أنه جرى في أجوبته السابقة أن يبدأ بقوله: "قال الألباني أولاً... "، "قال الألباني ثانياً ... "، "قال الألباني رابعاً... " و لم يقل: قال الألباني ثالثاً؛ تَهرُّباً وتكبُّراً أن يعترف بالحق

كما سبق. فلما جاء إلى جوابه عن هذا النقد لم يقل أيضاً: قال الألباني خامساً، لكي يُغَطِّي اعترافه الصريحَ بخطئه أنه بسبب نقد الألباني وإرشاده، ففال عَقِبَ جوابِهِ السابق المُنتهي بقوله الذي هو أسوأُ منه: "غفل وذهل ":

"وقولي في حديث ابن مسعود: "الخَلْق عيال اللّه " سندهُ جيّد، سهو لا أدري كيف حصل لي؟ بل أوقعني فيه صنيعُ الحافظ السخاوي "!

فأقول: لو أن غيرك قال: "لا أدري " لم أستجز لنفسي أن أقول له:

إنْ كُنْتَ لَا تَدْري فتلكَ مُصيبةٌ *** أَوْ كُنْتَ تَدْري فَالمُصِيبةُ أعظمُ!

وإنما أقول لك بصراحة: إذا كنتَ صادقاً في قولك هذا، و لم يكن من دسائسك وأهوائك، فإنّك قد أُتيت من مخالفتك لقول أئمة الحديث: "قَمِّش ثم فَتَش "، فأنتَ قَمَّاش حَوَّاش، تركن في الغالبِ إلى التقليدِ؛ الذي ترمي به غَيْرَك، وأنتَ فيه غريقٌ ! ولولا ذاك لَمَا وقع منك هذا الخطأُ الفاحشُ الذي يترفّعُ عنه المبتدئُ في هذا العلم الشريف، فإنك لَّما رأيتَ السخاوي خَرَّجَ الحديث من رواية ابن مسعود وأنس وغيرهما، وسَكَتَ عن إسناد ابن مسعود واعَل غيره، وختم بحثه بقوله: "وبعضُها يُؤَكِّد بعضاً"، توهمتَ من ذلك كلَه ما دفعك إلى الوقوع في الخطأ، فلو أنك فَتَشت عن إسناد ابن مسعود لوجدت فيه ذاك المتروك "موسى بن عُمَير أبو هارون القُرَشي ". تلك هي الناحيةُ الأولى.

وأما الناحيةُ الأخرى: فهي دِفاعُه عن نفسه بالباطل، وحملُه مسؤولية خطئه على الحافظ السخاوي كما سبق، وهذا من جَنَفهِ وظُلمه الذي لا يكادُ ينجو منه حتى الموتى، ولا من تزويره، فان السخاوي لم يُجَوِّد إسناده، كل ما في الأمر أنه سكت عنه، وهذا وإنْ كان منه

غير جيد، فهل يفهم منه أحد مهما كان غريقاً في الجهل: أنه جَوَّدَ إسناده كما يزعم الغُماري؟!

هذا وقد خَرَّجْتُ الحديث فيما يأتي برقم (٣٥٩٠) وتكلَّمتُ على طُرُقِهِ، وأشرت إلى أنه إنما يثبت منه بلفظ: "خير الناس أنفعُهم للناس ".

وأما الحديث الآخر: "أنا سيَد ولد آدم، وعليّ سيّد العرب ". وهو الذي كنتُ انتقدت عليه قولَه فيه: "حديث ضعيف خلافاً لقول الذهبي: إنه موضوع "، ومخالفتَه إياه، وبينت له هناك أن الحافظ العسقلاني قد أقرَّه على وضعه! لأن مدار الحديث عند الحاكم الذي عزاه الغُماري إليه- على وضّاعَين معروفَين.

فقد كابر الغُماري أيضاً فيه كما سترى، فأنه قال ما خلاصته:

"وقول الذهبي: موضوع، غلو غير مقبول لأنه وَرَدَ عن غير الوضّاعين ".

ثم ذكر له طريقين آخرين:

أحدهما: عن أنس مرفوعاً. قال الهيثمي: "فيه- خاقان بن عبد الله ابن الأهتم ضعّفه أبو داود". وذكره ابن أبي حاتم و لم يجرحه.

والآخر: عن عائشة أيضاً مرفوعاً به. رواه الحاكم وقال:

"صحيح الإسناد، وفيه عمر بن الحسن الراسبي، وأرجو أنه صدوق، ولولا ذلك لحكمتُ بصحته على شرط الشيخين ".

قال الغُماري عقبه من عند نفسه:

"قلت: إسنادُ الحديث نظيفٌ ليس فيه كذابٌ ولا متَهم، والراسبي ذكره ابن أبي حاتم برواية محمد بن موسى الجُرَشي عنه، ولم يجرحه بشيء.

وبمقتضى القاعدة المقررة يكون تعديل الحاكم مقبولًا، لكن الذهبي تعقّب قولَ الحاكم: أرجو أنه صدوقٌ ، فقال: أظن أنه هو الذي وضعه. وهو تعنُّت شديدٌ وقولٌ بالظنّ، والظن أكذب الحديث. والعجب من الحافظ كيف وافق الذهبيَّ على هذا الحكم المتعنِّت، وغفل عما تقتضيه القاعدةُ في هذا المقام؟! فالحديثُ بهذين الطريقينِ: طريقِ أنسٍ وطريقِ عائشة، لا يَبعُد أن يكون من قبيل الحَسَنِ لغيره ".

والجواب وبالله التوفيق على وجهين: مجمل ومفصل:

أما المجمل، فلا نُسَلّم حُسْنَه بمجموع الطريقين، لأنَّ في طريق عائشة راوياً واهياً شديد الضعف توهّمه الغُماري ثقةً، أو تجاهله كما سيأتي بيأنه في (المفصل) .

وأمّا الضعف من حيثُ إسنادهُ فليس البحثُ الآن فيه، والغُماري نَصَبَ الخلاف فيه؛ بَيْنه وبين الحافظ الذهبي والعسقلاني. لغايةٍ في نفسه، وليس كذلك، وإنما هو في متنهِ لقولهما بِبُطْلأنهِ، مع تصريحهما بأنَ فيه من لا يُعرف كما يأتي، وذلك يعني أنه ضعيفُ السند، ولا منافاةَ بينهما كما لا يخفى على العارفِ بهذا العلم، ويأتي بيانُه قريباً إن شاء اللّه تعالى.

وأما الجواب المفصل فهو من وجوه:

١- تعليلُه لردّ حكم الذهبي على الحديث بالوضع بقوله:

"لأنّه وَرَدَ عن غير الوضّاعَين ".

فهو مرفوضٌ من أصله، وهو بذلك يُوهم القراء أنّ الحديث لا يكون موضوعاً إلا إذا كان فيه وضاعٌ، وهذا خلافُ ما صرّح به العلماءُ في أصول علم الحديث وفروعه، فكم من حديثٍ حكموا عليه بوضعه أو بُطلأنه، وليس في إسنادهِ وضّاعٌ أو كـــذّابٌ ، وفي هـــذه السلسلةِ عشراتُ الأمثلةِ على ذلك، وقد جاء في "اختصار علوم الحديث " لابن كثير:

"يُعرف الموضوع بأمور كثيرة.. ومن ذلك ركاكة ألفاظه، وفساد معناه، أو مجازفـــة فاحشة، أو مخالفته لما ثبت في الكتاب والسنة الصحيحة".-

والغُماري يعرف هذا جيداً، لأنه مما لا يخفى على صِغَار الطلبة، ولكنه يتجاهلُ الحقائقَ لِيَصْدُقَ عليه ما يتّهمُ به غيرَه، المرّة بعد المرّة، انظر مثلاً كتيّبه الآخر: "إتقان الصـــنعة" (ص ٤٧)، وكتب " الأحاديث الموضوعة"، كلها قائمة على هذا، فما من كتاب منها إلا وفيه أحاديثُ موضوعةٌ بأسانيدَ ضعيفةٍ، لأنّ الوضع جاء من داخل المتن الدالّ على بطلأنه، وعلى هذا حكمت أنا على حديث "نِعْمَ المذكّر السّبحة"، الذي يصرّ الغُماري وبعض تلامذته على أنه ضعيف فقظ، غير ملتفتٍ إلى معناه الدالّ على بطلأنه كما كنتُ بيّنتُه فيما مضى بـــرقم (٨٣)، وما ذلك إلّا محافظةً منه على وسائل التَّمشْيُخ (!) وجَلْبِ المُريدين السُّذَّج الـــذين يغترّون بالمظاهر، وَلأمْرٍ ما قال الغُماري هذا في رسالته السابقة (ص ٤٨) :

"وتعليقُ السّبحة في العنق ليس فيه شيءٌ ، وهو نظير وضع الكاتب القلم على أذنه "!!

ثم ذكر حديث: "ضَعِ القلمَ على أُذُنك فإنه أذكر للمُملي ".

وقال : "رواه الترمذي بإسناد ضعيف "!

وهو يعلم أن فيه عنبسة بن عبد الرحمن الأموي. قال أبو حاتم:

"كان يضع الحديث ".

وله طرقٌ أخرى تدور أيضاً على وضّاعين وكذّابين كما تراه مفصلاً في المجلد الثاني من هذه السلسلة، رقم (٨٦١- ٨٦٢) .

من أجل ذلك لم يَسَعْ أخاه الشيخ احمد الغُماري إلا أن يورد هذا الحديث في كتابه "المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير" من رواية الترمذي وغيره (ص ١٨ و ٦٥- ٦٦) وقال:

"وهذا من وضع العجم، وقال ابنُ الجوزي: إنه موضوع ".

فهل خفي هذا على الغُماري الصغير، أم تعمّد مخالفة أخيه الأكبر لمجرد أنه اتّفق مع الألباني في الحكم على الحديث بالوضع، أم هو الدوَرَان وراء المصلحة مهما كانت المخالفة للعلمْ والعلماء، والعياذ باللّه تعالى؟!

ومن الأمثلة على الحديث الموضوع متناً بشهادة مَنْ لا يستطيع الغماريُّ أن يصفه بـ (المبتدع) وهو أخوه السابق الذكر، فقد قال في حديث:

"اجعلوا أئمتكم خياركم... "(ص ١٠) .

"قلت: إسنادُهُ مُظلم كما قالوا، ومتنُه موضوع ". وانظر هذه السلسلة (١٨٢٢- ١٨٢٣) .

وأقربُ مثال لما نحن فيه قولُه في حديث: "تختَموا بالعقيق فإنه ينفي الفقر"(ص ٣٦) :

"قلت: فيه الحسينُ بن إبراهيم البَابي، قال الذهبي: لا يُدْرى من هو، فلعل الحديث مِن وضعه... ". وانظر الحديث برقم (٢٢٧).

وهذا البابي كما ترى مجهولٌ ، ومع ذلك حكم عليه الغُماري الكبير بالوضع، وقد قال الذهبي في حديث السيادةِ في راويه المجهول مثل هذا القول وأقوى منه كما يأتي، ومع ذلك زاغ عنه الغُماري الصغير. واللّه المستعان.

وبذلك يسقط تعليلُه المذكورُ، ويتبيّن لكل ذي عينين أن الغُماري هذا لا يُراعي في كلامه على الحديث قواعدَ العُلَماء، وإنما يتكلّم عليه حسبما يُوحي إليه هواه!

٢- قوله في حديث عائشة: إسنادهُ نطيفٌ ، ليس فيه كذاب ولا متهم.

فأقول: هذه الدعوى كاذبةٌ ، حَمَلَكَ عليها جمودُك على قول الحاكم ومن بعده بأنّ فيه ذاك الراسبي، فاستلزمت منه أنه ليس فيه علة أخرى هي أقوى من الراسبي، فإن الحاكم أخرجه (١٢٤/٣) من طريق محمد بن معاذ عنه؛ وابن معاذ هذا لا استبعد عنك أن تتوهم أنه العنبري الثقة- إن كنت رجعت إلى "المستدرك " فوقعت عيناك عليه!- وإنما هو الشعراني أبو بكر النُّهاوَندي كما حققته وبسطت القول عليه فيما سيأتي في المجلد الثاني عشر رقم (٥٦٧٨) وقد قال فيه الذهبي والعسقلاني: " واه ".

أي شديد الضعف، فهو في حكم المتهم، وبذلك يسقط ما ادعاه الغُماري من النظافة!

٣- قوله: والراسبي ذكره ابن أبي حاتم.. و لم يجرحه بشيء.

فأقول: نعم لم يجرحه، و لم يوثقه أيضاً، فكان ماذا؟ غاية ما يمكن أن يقال فيه: إنه سكت عنه، وهو ما يسكت عن أحد إلا لأنه لم يتبين له حاله، كما ذكر ذلك ابنُ أبي حاتم نفسه في

مقدمة كتابه. على أن الراوي عنه محمد بن موسى الجُرَشي مجروح لا يُحْتَجُ به عنده كما يفيده قوله في ترجمته (١/٤/٨٤) :

"شيخ "! (أنظر باب بيان درجات رواة الآثار) منه.

قلت: فما قيمةُ الراسبي إذا لم يعرفه ابنُ أبي حاتم إلّا من رواية الجُرَشِي الذي لا يحتج به؟! ولذلك قال الذهبيُّ والعسقلانيُّ في الراسبي هذا:

"لا يُعرف، وأتى بخبر باطل، متنُه: علي سيد العرب ".

فأقول: قابِلْ قولَهما هذا بقولهما المتقدم في حديث التختُّم بالعقيق الذي احتجَ به الغُماري الكبير على وضعه، تتبيّن وتتأكّد من بُطلان إنكار الغُماري الصغير عليهما كما يأتي.

٤- قوله: "وبمقتضى القاعدة المُقَرّرة يكون تعديل الحاكم له مقبولًا... إلخ ".

فأقول: تأمّل أيها القارئ كيف يُعَمّي الأمر على القراء، فَيُطلق - القاعدة ولا يُبيِّنها، تدليساً عليهم، وإيهاماً لهم بأنّه متمسِّكٌ بالقاعدة المقررة في علم المصطلح، وينسب الحافظ الذهبي إلى التعنُّت ويُلحق به الحافظ العسقلاني في الغفلة!! ولا يشكّ أحدٌ أنهما أعلم منه وأتقى، وأبعد عن اتِّباع الهوى الذي ابْتُلي به هذا الغُماري المسكين في كثير من كتاباته وبخاصة ما كان منها في انتقاده للآخرين. وبيان ذلك هنا من وجهين:

الأول: أنّ الحاكم لم يجزم بأنّ الراسبيَّ هذا صدوق، وإنما قال:

أرجو؛ وفرقٌ واضحٌ بين الأمرين.

والآخر: هَبْ أنه جزم بأنه صدوق، فما قيمة قوله وهو معروف عند العلماء بأنه من المتساهلين [١] ، ولا سيما إذا لم يَعْتَدّ بقولهِ الحُفَّاظُ الذين جاؤوا من بعده واستدركوا عليه كالذهبي وغيره، وقد ذكر اللكنويُّ رحمه اللّه في "الأجوبة" (١٦١) : أنه إذا تعارض قولُ الحاكم مع الذهبي، رُجِّح قول الذهبي، لأن الأول متساهلٌ والثاني غير متساهل. فالحديث الذي حكم الحاكم بكونه صحيح الإسناد. وحكم الذهبي بكونه ضعيفَ الإسناد؛ يُرَجَّحُ فيه قولُ الذهبي على قول الحاكم، وكم من حديثٍ حكم عليه الحاكمُ بالصحة وتعقّبه الذهبي بكونه ضعيفاً أو موضوعا... إلى آخر كلامه رحمه اللّه تعالى.

وأقول: هذا إذا كان الذهبيُّ وحده مخالِفاً للحاكم، فكيف إذا كان معه الحافظُ ابن حجر كما هو الشأنُ هنا. فسقط بذلك تشبُّثُ الغُماري بالحاكم.

فإن قيل: ما هي القاعدة المُقَرّرَةُ التي اعتمد عليها الغُماري في رده على الذهبي والعسقلاني و لم يبينها؟

فأقول: هي قولُ ابن الصلاحِ وغيره أنه يكفي الواحدُ في التعديل على الصحيح. وقد عرفتَ مما سبق أنها ليسَتْ على إطلاقها، وأنّ المقصود بها من لم يكن معروفًا بالتساهُل في التوثيق والتصحيح كالحاكم وابن حبان ونحوهما، وهذا مما لا يخفى على الغُماري، ولكنه يُجادل بالباطل وينساق لهواه. نسأل اللّه السلامة.

٥- قوله: فالحديث بهذينِ الطريقينِ... لا يبعدُ أن يكون من قبيل الحَسَن لغيره.

فأقول: كلا، وذلك لوجهين:

---

[١] انظر "الأجوبة الفاضلة" لأبي الحسنات اللكنوي (ص٨٠ - ٨٦) .

الأول: أنّ فيه ذلك الواهيَ محمد بن مُعاذ كما سبق بيأنه في الفقرة (٢)، ومثله لا يفيد في المتابعات والشواهد كما هو مقرّر في علم المصطلح.

والآخر: أنَ البحثَ في مَتْن الحديث كما تقدّم في الجواب المجمل، فلا فائدة من محاولتك لِإخراج سند الحديث من الضعف، ومتنُه باطلٌ بشهادة الحافظين الذهبي والعسقلاني، وهما المرجعُ في مثل هذا الأمر دونَك، وما أحسنَ ما قيل في مثل هذه المناسبة:

وابنُ اللَّبونِ إذا ما لُزَّ في قَرَنٍ *** لم يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ البُزْلِ القَناعيسِ

فان قيل: فما وجهُ بُطلانِ هذا الحديث متناً؟

فأقول مخالفتُه للسنّة الصحيحة الثابتة من طرق عن ابن عمر رضي الله عنه في "صحيح البخاري " وغيره، وهي مُخَرّجة في "ظلال الجنة" (رقم ١١٩٠-١١٩٨)، بل قد صح ذلك عن علي نفسه رضي الله عنه، فروى البخاري بسنده الصحيح عن محمد بن الحنفية قال:

قلت لأبي: أيّ الناس خيرٌ بعد رسول اللّه – صلى الله عليه وسلم –؟ قال: أبو بكـــر؛ قال: قلت: ثم من؟ قال: ثم عمر.. الحديث. ورواه أبو داود وابن ماجه وأحمد وغيرهم من طرق عنه، وهو مُخَرجٌ في "ظلال الجنة" (١٢٠٠- ١٢٠٨) .

وروي (١١٦٦) بسند حسن عن عمر قال لأبي بكر: لا بل نبايعك، وأنت ســيدنا وخيرنا وأحبنا إلى رسول اللّه – صلى الله عليه وسلم –؛ وقد جاء في "الصحيحين " مرفوعاً أن أبا بكر كان أحبَّ الرجال إلى النبي – صلى الله عليه وسلم – فكيف يُعْقَلُ بعد هــذه النصوص القاطعة بأفضلية أبي بكر رضي اللّه عنه أن يُقال: "وعلي سيّد العرب "، وقد تقدّم أنّ من علامات الحديث الموضوع أن يُخالف السنّة الصحيحة، فهــي عمــدة الــذهبي والعسقلاني في قولهما ببطلان الحديث.

ولقد كنتُ أوردت معنى ما تقدم من السنة في رَدّي على الغُماري في مقدمة "البداية"، وأشرت إلى نِسْبتِهِ إلى التشيُّع، بسبب تحمُّسه لهذا الحديث الباطل، وذكرتُ أنه من وضع الشَيعةِ. ثم تأكدتُ من ذلك حين رأيته يرد على الحافظَين وَيَسْتعلي عليهما، وينسبهما إلى الغفلة كما تقدم، ولا يتبرّأ من التشيع الذي رُمي به، بل إنه زاد على ذلك- ضِغْثاً على إبّالة- فسوّد ثلاث صفحاتٍ في الطعن على أهل السنّة وأئمة الحديث كابن تيمية والذهبي، فيرميهما بالنصب، وإنكار فضائل علي رضي الله عنه، وُيصرح بأن كثيراً من أهل السنة انخدعوا بالنواصب! فردُّوا أحاديثَ كثيرةً في فضل علي رضي الله عنه، ومنها هذا الحديثُ بزعمه فيتأوله بقوله: "فمعنى قوله عليه الصلاة والسلام: " علي سيد العرب " أنه ذو الشرف والمجد فيهم، لأنّه من أهل البيت... إلخ ".

فأقول: أَثْبتِ العرشَ ثم انقشْ، فإن التأويل فرعُ التصحيح كما هو معروفٌ عند العلماء، والحديث ضعيف الإسنادِ كما سبق تحقيقهُ، فهو لا يستحقّ التأويل.

على أنّ سياق الحديث يبطله، فإن قوله- صلى الله عليه وسلم -: "أنا سيد ولد آدم " صريح في تفضيله - صلى الله عليه وسلم -على جميع ولد آدم، وهو الذي فهمه العلماء ومنهم العزّ بن عبد السلام في رسالته "بداية السُّول " كما سيأتي بيأنه تحت الحديث رقم (٥٦٧٨) ، فلو صحّت زيادة "وعلي سيد العرب " دلَّت أيضاً على تفضيله بعده - صلى الله عليه وسلم -على العرب جميعاً، وهذا باطلٌ بشهادةِ الصحابة كما تقدم، ومنهم على نفسه، رضي الله عنهم أجمعين.

ومثلُ هذه الزيادةِ في البُطلان والمخالفة حديث:

"كان أحبّ النساء إلى رسول اللّه- صلى الله عليه وسلم - فاطمة، ومن الرجال علي ".

وسيأتي في هذا المجلد إن شاء اللّه تعالى برقم (١١٢٤) مع تخريجه والكشف عن علّته، وَوَهْم من وَهِمَ فيه، وذكر بعض الأحاديث الصحيحة الدالّة على بُطلأنه.

وبعد، فإنّ مجال الردّ على الغُماري والكشف عن أوهامه وتدليساته على القراء، وضلالاته وافتراءاته وإثارته للفتن التي شاركه في بعضها ذاك الخزرجيُّ- مجالٌ واسعٌ جداً، وفيما سبق من البيان كفايةٌ لكل منصفٍ راغبٍ في الهداية، وإنّي مع ذلك أرجو لهما أن يتراجعا عمّا رمونا به من البَهت والافتراء، فإن لم يفعلا فإنّي داعٍ بما ثبت عن رسول اللّه – صلى الله عليه وسلم – :" اللهمّ مَتِّعنا بأسماعنا و أبصارنا وقوّتنا ما أحييتنا، واجعله الوارث منا، واجعل ثَأْرَنا على من ظلمنا، وانصرنا على من عادانا، ولا تجعل مُصيبتنا في ديننا، ولا تجعلِ الدنيا أكبَر هَمنا، ولا مبلغَ علمِنا، ولا تُسَلّط علينا من لا يرحمُنا".

وسبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك.

وصلى الله على محمد النبيّ الأميّ وعلى آله وصحبه وسلم.

عمّان ٢٥ محرم سنة ١٤٠٧ هـ

وكتب

محمد ناصر الدين الألباني

أبو عبد الرحمن

المجلد الرابع

بِسْمِ اللّهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ باللّه من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يُضْلِلْ فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

" يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُون ".

" يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا".

" يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا . يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا "[1].

---

(١) هذه خطبة الحاجة التي كان رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يعلّمها أصحابه أن يقولوها بين يدي كلامهم في أمور دينهم، سواء كان في خطبة نكاح، أو جمعة، أوعيد، أو محاضرة، ولي فيها رسالة مطبوعة مراراً، وهذه الخطبة مع الأسف مهجورة من أكثر الخطباء والمدرسين، وإن كنا بدأنا نشعر بعد نثر الرسالة بسنين أن كثيراً من الخطباء، وبخاصة السلفيين منهم، قد تبنوها، وبذلك أحيوا سنة أماتها من لا يهتم بإحياء السنن، وإماتة البدع، جزاهم الله خيرا.

وبهذه المناسبة أقول:إن من أسوأ التعليقات التي وقفت عليها في هذه الآونة الأخيرة، والتي تدل على أن كاتبها لم يُؤت من الحكمة شيئاً مذكوراً، ما طبعه المدعو شرف حجازي المصري على كتابي " صحيح الكلم الطيب "؛ الذي سرقه وطبعه بتعليقات أضافها من عنده، كان منها قوله (ص ٨٥) ناقلاً عن النووي: "هذه الخطبة سنة، لو

أما بعد؛ فإليكم أيها القراء الكرام! المجلد الرابع من "سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة"، وفيه أنواع جديدة من الأحاديث الواهية، التي يجب على كل مسلم- وبخاصة أهل العلم وطلابه- أن يكون على حذر منها. لكي لا يقول على النبي - صلى الله عليه وسلم - ما لم يعلم أنه قاله، فيقع- لا سمح الله- في وعيد قوله - صلى الله عليه وسلم -:

"من قال علي ما لم أقل ؛ فليتبوأ مقعده من النار"، نعوذ بالله تعالى من النار، ومن كل أسبابها.

ولقد يسر الله عزَّ وجل- وله الفضل والمنة- أن لا يتأخر عن سابقه صدوراً إلا قليلًا، فالحمد للّه الذي بنعمته تتم الصالحات حمداً كثيراً.

وكانت مقدمة المجلد السابق عامرة- بفضل اللّه- بالبحوث العلمية، والردود الفقهية والحديثية، على بعض الحاقدين والحاسدين من الصوفية والطرقية، الذين يتهمون الأبرياء بما ليس فيهم، من أولئك الشيخ عبد الله الغُماري المغربي، الذي غَمِر صدرُهُ، وعمي بالهوى قلبُه، فطعن في جماهير المسلمين من أهل السنة سلفاً وخلفاً، واتهمهم بمخالفة سنة النبي - صلى الله عليه وسلم - وحديثه، وأثنى خيراً بكل صراحة على الشيعة انتصاراً لبدعته، (المقدمة ص ٩- ١٢) .

لم يأت بشيء منها؟ صح النكاح باتفاق العلماء". أقول: فإن مثل هذا التعليق إنما يحسُن ذكره في سُنة معروفة؛ يخشى من مواظبة الناس عليها أن يقعوا في الغلو فيها، وليس في سنة كهذه الخطبة التي لا يعرفها أكثر الخاصة، فضلًا عن العامة، حتى كادت أن تصبح نسياً منسيا، حتى عند بعض الناشرين الذين يدَّعون السلفية عقيدة أو تجارة (الله أعلم بما في نفوسهم)، وقد بينت شيئاً من هذا في مقدمتي للطبعة الثامنة من الكتاب المذكور: "صحيح الكلم الطب "، وقد صدر حديثا والحمد لله في طبعة أنيقة مزيدة منقحة. والله ولي التوفيق.

وصحح مع ذلك كله بغير علم بعض الأحاديث الضعيفة والباطلة، ورمى الحافظَين الجليلين الذهبي والعسقلاني بالتعنت الشديد، لأنهما أبطلا حديثاً من تلك الأحاديث التي صححها هو تكلفاً وتشيعاً! وقد نبهت على بعضها في تلك المقدمة (ص ٢٢- ٢٥ و ٣٣- ٣٩) ، وعلى غيرها في صُلب المجلد كالحديث (١٠٤٢) وغيره كثير وكثير، مما يؤكد لكل باحث أنه في هذا العلم كما قيل: "لا في العير ولا في النفير"، وقد نبهت على بعضها في فهرست "١- المواضيع والبحوث " منه، فمن شاء تتبُّعها رجع إليه.

هذا في المجلد الثالث.

وستمر بك أيها القارىء الكريم في هذا المجلد الرابع، أمثلة أخرى من تلك الأحاديث الضعيفة التي صححها الغُماري أيضاً، ضِغثاً على إبَّالة، فلا بأس من الإشارة إلى أرقامها هنا، ليزداد القراء معرفة بهذا الغُماري، ومدى انحرافه عن جادة هذا العلم وقواعده، وأقوال أئمة الجرح والتعديل:

(١٥٠٤ و ١٥١٤ و ١٥٦٦ و ١٧٨٢،) وهو موضوع (و ١٨٢١ و ١٨٢٨ و ١٨٣٣ و ١٨٤٤ و ١٩٣٣) .

(تنبيه): كنت بينت في مقدمة المجلد الثالث من هذه السلسلة حال عبد اللّه الغماري في عدائه لأهل السنة، ومحاربته إياهم، واتهامه إياي شخصياً بشتى التهم الباطلة، وجهلَه بعلم الجرح والتعديل، والتصحيح والتضعيف ، ونبهت في تضاعيفه على جملة من الأحاديث الضعيفة التي صححها بجهل بالغ، وأوردها في كتابه الذي سماه "الكتر الثمين "، وهي من الكثرة بحيث يظن كثير من المتعصبة له، والمغرورين به، أن في نقدي إياه تحاملا عليه بحكم العداء المذهبي، كما هو معهود منه في مخالفه، واللّه سبحأنه نسأل أن يعصمنا من الوقوع في مثل ما وقع فيه، وأن لا نقول فيه وفي أمثاله من المبتدعة إلا ما ندين اللّه به،

متأدبين في ذلك بأدب قوله تعالى: "ولا يجرِمَنَّكُم شنآنُ قومٍ على أنْ لا تَعْدِلوا اعدِلوا هو أقربُ للتَّقوى".

والمقصود أن الرجل أصدر حديثاً كتابا ترجم فيه لنفسه عنوانه: "سبيل التوفيق في ترجمة عبد الله بن الصديق " تأليف: العلامة الحافظ التفنن أبي الفضل عبد الله بن الصديق الغماري "! عقد فيه (ص ٩٦) فصلاً بعنوان: (مؤلفاتي في السجن) ، يعني: سجن جمال عبد الناصر، مكث فيه من سنة ١٩٥٩ إلى سنة ١٩٦٩- وهذه السنة هي التي صدر فيها كتابي "صحيح الجامع "-، ثم ذكر أنه ألف فيه عدة كتب سماها؛ منها الكتاب المذكور: "الكتر الثمين "، ثم قال ما نصه بالحرف الواحد:

"غير أن كتاب "الكتر الثمين " لست راضياً عنه، لأني كتبته في حال تضييق وتشديد كما سبق، وعدم وجود مراجع، فجاءت فيه أحاديث ضعيفة كثيرة، ولو وجدت فراغاً لنقحته وهذبته وحذفت منه ما فيه من الضعيف ".

قلت: فالحمد لله الذي شهد على نفسه بكثرة الأحاديث الضعيفة فيه، وقد كنا نبهنا على طائفة كبيرة منها، ولا نزال بفضل الله تعالى. نصحاً للأمة، وتحذيراً لهم أن لا يغزوا بما قاله في مقدمة "كتره " (صفحة ح) :

"جردت فيه الأحاديث الثابتة من الجامع الصغير". وقال (صفحة ع) :

"ليس فيه أحاديث ضعيفة أو واهية".

ولكن... ألا يتساءل الفراء معي أنه إذا كان صادقاً في قوله: أنه ألفه في السجن حيث لا مراجع لديه كما زعم، فكيف جاز له أن يجزم هذا الجزم القاطع بأن كل أحاديثه ثابتة، وأنه ليس فيه أحاديث ضعيفة..؟! أليس في ذلك غشٌّ وتضليلٌ للأمة؟! لو أن ذلك كان في

أحاديث معدودة لعذرناه، لكنا من الكثرة بحيث يصعب إحصاؤها، فإن في حرف الألف منه فقط نحو مئتي حديث ضعيف أو موضوع، من أصل أربع مئة وألف حديث تقريباً كما كنت ذكرت ذلك في المقدمة المشار إليها آنفاً (ص ٢٣) .

وفي ظني أن الذي حمله على ذلك الجزم بغير علم إنما هو الحسد والغيرة من كتابي: "صحيح الجامع الصغير"، فجمع هو" كتره " مضاهاة له، وقد طبع قبله بنحو عشر سنين، ويظهر أنه توجهت إليه انتقادات كثيرة من بعض الناصحين؛ غير ما في هذه السلسلة، كمثل ما جاء في مقدمة "ترتيب صحيح الجامع الصغير.. " لبعض إخواننا (ص ١٤):

"كتاب "الكتر الثمين.. " محشو بالأحاديث الضعيفة، وسبب ذلك أنه اعتمد على تصحيح الحاكم والترمذي وابن حبان، وعلى الأحاديث التي قيل فيها: رواته ثقات، أو رجاله موثقون، وهذا الحكم كما لا يخفى فيه نظر عند أهل الحديث بينوه في مؤلفاتهم ".

وتفصيل هذا الإجمال يجده القراء في عشرات بل مئات الأمثلة في هذا المجلد، والذي قبله والآتية بعده إن شاء اللّه تعالى، وذلك من فضل اللّه علينا وعلى الناس، ولكن أكثر الناس لا يشكرون.

ومن أعاجيب تقديرات الله تعالى أن يضطر الغماري إلى الاعتراف بشيء من الفضل تحت مطارق أدلة الحق، فقد ذكرني الغماري هذا (ص ٤٩) من " ترجمته " في جملة من عاصره من أهل الحديث، وقال:

"يعرف الحديث معرفة جيدة، إلا أنه يعتمد على المناوي وعلي القاري

... " إلخ ما رماني به كعادته.

وهذا الاعتماد الذي رماني به إنما هو صفته في الحقيقة كما أثبتُّ ذلك في الأمثلة المشار إليها آنفاً، وكأن هذا الاعتراف بالحق والاتهام بالباطل ورثه من أخيه الأكبر أحمـــد، فقـــد اطلعت على خطابين له أرسلهما إلى أحد أصحابه، الأول بتاريخ ٢٩ صفر ســـنة ١٣٨٠، والآخر في ٢٢ ربيع الأول من السنة نفسها، قال في الأول منهما:

"وناصر الدين الألباني قدم إلى دمشق، وتعلم العربية، وأقبل على علم الحديث، فأتقنـــه جداً جداً، وأعانته مكتبة الظاهر المشتملة على نفائس المخطوطات في الحديث، حتى إني لما زرتها في العام الماضي كان هو الذي يأتيني بما أطلبه، ويعرفني بما فيها، وهو خبيث الطبـــع، وهابي تيمي جلد... ولولا خبث مذهبه وعناده لكان من أفراد الزمان في معرفة الحديث، مع أنه لا يزال فاتحاً دكان الساعات، وقعت لنا معه مناظرة يطول ذكرها".

وقال في الخطاب الآخر:

"والحبشي الذي يرد على الألباني طبع في الرد عليه ثلاثة (!) رسائل، وهو كسائر أهل الوقت يراجع كتب الحديث، وينقل منها.

أما الألباني فمن الأفراد في معرفة الفن (هنا جملة غير مقروءة من سوء الخط والتصوير)، إلا أنه في العناد- والعياذ باللّه- خلف الزمزمي... " إلخ.

نقلت هذه النصوص للتاريخ أولاً، وليكون القراء على علم بمثل هذه الاعترافات من مثل هؤلاء المبتدعة، لأن لها قيمة لا تقدر، فهي كما قيل قديمًا:

"والفضل ما شهدت به الأعداء"!

وأما الاتهام بالعناد وغيره فهو كما يتهمنا الكفار أو المنحرفون عن الشرع بالتعصب، والحقيقة أنه التعصب للحق الذي جاء به الدين.

وأما الاتهام بالتوهب فجواب عليه ما قاله بعض الموحدين المتبعين لسنة سيد المرسلين:

إن كان تابعُ أحمد متوهباً *** فأنا المُقِر بأنَّني وهَّابي!

وهناك أشخاص آخرون ظهروا في ساحة التأليف والكتابة فيما لا يحسنون، وأخص بالذكر منهم الشيخين الحلبيَّين اللذين اختصر كل منهما "تفسير الحافظ ابن كثير"؛ سبق أن نبهت في المجلد السابق على شيء من الأحاديث الضعيفة التي صححاها بجهل بالغ، وفي هذا المجلد أحاديث أخرى من ذاك القبيل، فانظرها إن شئت بأرقامها الآتية:

(١٥٤٣ و ١٦٣٧ و ١٦٤٢ و ١٩٣٧) .

وهناك شيخ حلبي ثالث، يُثبت سنة عن النبي – صلى الله عليه وسلم – بحديث موضوع، رقم (١٨١٦) . ونحوه بعض الدكاترة، فانظر الحديث (١٦١٢) و (١٨٢١).

وثمة ناشئ جديد– فيما علمت– له جهود مشكورة في إخراج "مسند أبي يعلى" إلى عالم المطبوعات، ولو أنه لم يتم بعد، له عليه تعليقات كثيرة في تخريج أحاديثه وتصحيحها وتضعيفها، فأنصح له أن يقف في جهوده عند التخريج فقط، وأنه إن صحح أو ضعف فبالاعتماد على الحفاظ المعروفين بالتمكن في هذا المجال، فقد رأيته صحح حديثاً مع ضعف أحد رواته عنده أيضاً، لأن له متابعاً بزعمه، وادعى أن إسناده صحيح لتوهمه أن بعض رواته من الثقات، وليس كذلك لأنه اختلط عليه راوٍ بآخر، ثم هو لو صح إسناده لم يجز تقوية الضعيف به لأنه موقوف، بل هو علة أخرى فيه، ولأنه مختصر عنه، كما ستراه فيما يأتي (١٧٨٣) .

لهذه الأمثلة وغيرها أنصح لكل من يكتب في مجال التصحيح والتضعيف، أن يتئد، ولا يستعجل في إصدار أحكامه على الأحاديث؛ إلا بعد أن يمضي عليه دهر طويل في دراسة هذا العلم في أصوله، وتراجم رجاله، ومعرفة علله، حتى يشعر من نفسه أنه تمكن من ذلك كله؛ نظراً وتطبيقاً، بحيث يجد أن تحقيقاته- ولو على الغالب- توافق تحقيقات الحفاظَ المبرزين في هذا العلم، كالذهبي، والزيلعي، والعسقلاني، وغيرهم.

أنصح بهذا لكل إخواننا المشتغلين بهذا العلم، حتى لا يقعوا في مخالفة قول الله تبـــارك وتعالى: وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ". ولكي لا يصدق عليهم المثل المعروف: "تَزَبَّبَ قبلَ أن يتحصرم "! ولا يصيبهم ما جاء في بعض الحكم: "من استعجل الشيء قبل أوأنه؛ ابتُلي بحرمانه ".

ذاكراً مع هذا ما صح من قول بعض السلف:

"ليس أحد بعد النبي - صلى الله عليه وسلم - إلا ويؤخذ من قوله وُيترك إلا النبي - صلى الله عليه وسلم - ".

(انظر "صفة الصلاة" ص ٢٨- الخامسة) .

أسأل اللّه تبارك وتعالى أن يُسدد خطانا، ويصلح أعمالنا ونوايانا؛ إنه سميع مجيب.

عمان ٢ شوال ١٤٠٧ هـــ

محمد ناصر الدين الألباني

المجلد الخامس

بِسْمِ اللّهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ

إنَّ الحمد للّه، نحمدُه ونستعينه ونستغفره، ونعوذُ باللّه من شرورِ أنفسنا، وسيئاتِ أعمالِنا، من يهدِهِ اللهُ فلا مضل له، ومن يضللْ فلا هاديَ له، وأشهدُ أن لا إله إلا اللّه وحدَه لا شريك له، وأشهدُ أن محمداً عبدُه ورسولُه.

" يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ".

" يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا".

" يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا . يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ".

أما بعد، فإن أصدقَ الحديث كتابُ اللّه، وأحسنَ الهَدي هديُ محمد – صلى الله عليه وسلم –، وشرَّ الأمور محدثاتُها، وكل مُحْدَثة بدعةٌ ، وكل بدعة ضلالةٌ، وكل ضلالة في النار.

وبعد، فإن بين يدي القارئ الكريم المجلدَ الخامسَ من كتابي " سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيّئ في الأمة "،نقدمه اليوم إلى قرائنا حاوياً– كما هي العادة– خمسمئة حديث رئيس بين ضعيف وما دونه، فضلاً عما يحويه التخريج والفوائد من أحاديث أخرى

ضعيفة، وأحاديث صحيحة؛ سيقت لبيان البديل عن الحديث الضعيف، المترجَم، أو لدعم فكرة عولجت، أو ما شابه ذلك مما يضطرنا إليه التخريجُ والبحثُ والتحقيقُ، بالإضافة إلى بعض الآثار عن السلف؛ نوردها للاستئناس بها حيناً، ولغير ذلك أحياناً أخرى.

ثم إن هذا المجلد قد حوى الكثير من الأحاديث الضعيفة التي يوجد في السنة الصحيحة ما يغني عنها، وإنما خُرِّجت هنا لزيادةٍ منكرة في بعضها، أو نكارة في ألفاظها كلاً أو جزءاً، أو مخالفةِ بعضها للأحاديث الصحيحة، أو أنها تحمل في طواياها تشريعاً مُحْدثاً لا أصل لـــه في الشريعة.. إلى غير ذلك من المخالفات التي يلحظها المتأمل في فقهها ودلالتها، ويحسبها الجاهلُ أو الغافلُ من الأحاديث الصحيحة، بل إن بعضها قد يلهج بها من يظنه بعضُ الناسِ أنه من كبار الدعاة إلى الإسلام كالحديث (٢١٧٦) كما يأتي. ويمكنك أخي القارئ تتبّع أمثلة من هذا في الأحاديث ذوات الأرقام (٢٠١٣ و ٢٠١٦ و ٢٠١٧ و ٢٠٣٠ و ٢٠٤٢ ٢٤١٢ و ٢١٧٣ و ٢٧٦٦ و ٢٣٠٥ و ٢٣٢٢) وغيرها كثير وكثير جداً.

هذا، وقد تضمن الكتاب- بفضل الله- الكثير من الأبحاث والتحقيقـــات الحديثيـــة والفقهية- وقد أُشيرَ إلى بعضها في هذه المقدمة-، وبعض الردود العلمية، والفوائد الكثيرة التي يجدها القارئ مبثوثة في طياته، ويمكن الاستعانة على تتبعها بواسطة فهرس المواضيع والفوائد.

فمن الأبحاث الحديثية الهامة ما جاء في تخريج الحديث (٢١١٢- اختن إبراهيم وهو ابن عشرين ومئة...) من بيان أن قاعدةَ تقوية الحديث بكثرة طرقه ليست على إطلاقها، وأنه لا يستطيع ة تطبيقها إلاَ أهل المعرفة المتمكَنين في هذا العلم، وهذا الحديث أوضح مثال علـــى ذلك -لبيان فهم هذه القاعدة. ومن هذا القبيل أيضاً الحديث (٢٣٢٨- إن الجنة تشتاق إلى أربعة..) .

ومن الأبحاث الفقهية ما جاء تحت الحديثين (٢١٠٧ و ٢٣٥٥) من بيان أن السنةَ التي جرى عليها عملُ السلف من الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين إعفاءُ اللحية إلا ما زاد على القبضة؛ فيُقصَ، وتأييد ذلك بنصوص عزيزة عن بعض السلف، وبيان أن إعفاءها مطلقاً هو من قبيل ما سماه الإمام الشاطبي بـــ (البدع الإضافية) .

ومنها أيضاً ما جاء تحت الحديث (٢١٧٦- لهم ما لنا، وعليهم ما علينا) من بيان مخالفةِ هذا الحديثِ للنصوصِ القطعية من قرآنٍ وسنةٍ صحيحة، ومع هذا فهو منتشر بين خاصـــة المسلمين، فضلاً عن عامَتهم، وكأنه تشريع صحيح، وبيان أنه صحَ فيمن أسلم من المشركين! فما بال كثير من الكتاب والدعاة الإسلاميين اليوم يشيعونه بين الشباب المسلم، ويتوسعون في تطبيقه توسعاً فاقَ التزامَهم بالكثير مما هو صحيح صريح؟!

لعمر اللّه! إن في هذا مصداقَ ما عَنْوَنَا به كتابنا هذا: " الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة "، فهذا من الأسباب التي تحملني على بيأنها، ونشرِ الوعي والمعرفةِ بها، ومثلُ هذا الحديث في أثره السيَئ في الأمة ما لا يُعد ولا يُحصى؛ كما لا يخفى، فإن بإمكان الكثيرين أن يلمسوا هذا الأثر في حياتهم العامة والخاصة، ويعُوا مبلغَ تأثيرِ انتشارِ الأحاديثِ الضعيفةِ والموضوعةِ والعملِ بها، والله المستعان!

ومن الردودِ العلميةِ في هذا المجلد، ما يجدهُ القارىءُ تحت الأحاديث (٢٠١٧ و ٢١٥٠ و ٢٢٠٩ و٢٢٣٤ .. وغيرها) ، وهي تدورُ حولَ الردِّ على من صحح حديثَ نهي الرجال عن تعليم النساء الكتابةَ كالهيثمي والشوكاني والكتاني! والردَ على الدكتور القلعجي، وبيان ما وقع له من الخبط والخلط في تصحيح حديث في فضل (ابن سمية) ، والرد على الغماري في إيراده الأحاديث الضعيفة في " كتره "!

ويجد في طياته الكثير من التحقيقات حول تراجم بعض الرجال بشكل مبسط تحـــت الأحاديث (٢٠٣٩ و ٢١٤٥ و ٢١٥١ و ٢١٦٤ و ٢١٧٥ و ٢٤٩٩ و... غيرها) ، هذا فضلاً عن التراجم المعتادة التي لا بد منها.

وللأسف! فإنك تجد في هذا المجلد الكثير من الأحاديث الموضوعة والموقوفة مما أودعه السيوطي رحمه الله في " جامعه "، وهو خلاف شرطه!

أمثال الأحاديث (٢٠٠٦ و ٢٠١٠ و ٢١٦٥ و ٢١٩٢ و...) وغيرها كثير، وكذلك تجد العديد من الأحاديث صححها الحاكم، ووافقه الذهبي في بعضها! وفي كثير منها خالفه؛ فأصاب.

هذا وإن مما قد يحسن الإشارة إليه أن هذا المجلد حوى تخريج العديد من الأحاديث من مصادرَ عزيزة مخطوطة أمثال الأحاديث (٢٠٣٤و ٢٠٤٠ و ٢٠٥٩ و ٢٠٧١ و ٢٠٧٧ و... غيرهًا).

وكذلك مما يحسن التنبيه إليه أنه سيمر بالقراء الكرام العزو مني كثيراً إلى " ضعيف أبي داود " بالأرقام، وربما إلى قسيمه " صحيح أبي داود "أيضاً، فينبغي الانتباه أن المقصود بكل منهما هو أمّ " الضعيف " و " الصحيح " الذي في كل منهما بسط الكلام على أسانيدهما ورجالهما، وليس المطبوع منهما باسم " صحيح أبي داود " و ضعيف أبي داود " اللذين ليس فيهما إلا الإشارة إلى مرتبتهما فقط من صحة أو ضعف، وليكن هذا قاعدة مضطردة في كل عزو يُرَدُّ إليهما في شيء من كتبي.

ومن الجدير بالذكر أخيراً أن أقول: إنه وبعد مضي السنوات الطويلة على دعوتنـــا إلى وجوب الرجوع إلى الكتاب والسنة، و إلى مبدأ (التصفية) بصورة خاصة، تصفية الإسلام من

البدع والمنكرات والأحاديث الضعيفة والموضوعة؛ التي حجبت نور الإسلام بعض الوقت، وبددتْ جهود المسلمين في سُبُل عاقت مسيرتهم وتقدمهم، وجلِ اللّه القائل: " وَأَنَّ هَـذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُون "، والتي كان من وسائل تحقيق تلك الدعوة نشر " السلسلتين ": " الصحيحة " و " الضعيفة "؛ نجد أننا بدأنا نلمس انتشار الوعي بين عامة المسلمين، فضلاً عن خاصتهم، وذلك ببزوغ نزعة التحري والتثبت فيما إذا كان الحديث الذي يسمعونه أو يقرؤونه صحيحاً أم ضعيفاً، وما ذلك في ظني إلا بدايات إثمار البذور والغراس التي بذرناها وغرسناها منذ نحو نصف قرن من الزمان، ولازلنا- بحمد اللّه وفضله- مستمرين على هذا، مؤكدين دوماً وجوبَ الأخذ بما صح عن رسول اللّه – صلى الله عليه وسلم –، وترك كل ما هو غير صحيح؛ مع لزوم معرفته خشية اعتباره ديناً، فإن معرفة الصحيح من الضعيف سِكَّتان متوازيتان على خط واحد، لا تلتقيان؛ نعرف الصحيح ونلتزمه وندعو إليه، ونعرف الضعيف فنحذره ونحذّر منه، ولله درّ حذيفة رضي اللّه عنه حيث قال:

كان الناس يسألون رسول الله – صلى الله عليه وسلم – عن الخير، وكنت أسأله عن الشر مخافة أن يدركني، ورحم الله القائل:

عرفت الشر لا الشر *** لكن لتوقّيه

ومن لا يعرف الخير *** من الشر يقع فيه

أقول: هذه الصحوة، والحمد لله أصبحت ظاهرة تلمسها وتسمع عنها، فكثير من الكتّاب والمدرسين والخطباء تجدهم يعْنَون بهذا الأمر، ويحرصون على التزام ما صح من حديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قدر إمكاهم، ناهيك عن ظهور العديد من طلاب العلم الذين أخذوا تخصصون في هذا العلم، والذين نرجو لهم الثبات والفلاح،

والإخلاص في طلبهم العلم لله، ومع هذا فإن في الساحة مع الأسف بوادرَ سيئةً جداً من تسلط الكثير من الشباب على هذا العلم؛ للشهرة أو المال، وساعدهم على ذلك بعض الطابعين أو الناشرين الذين لا هَمّ لهم إلا تكثير مطبوعاتهم، وإملاء جيوبهم، ولعلي تعرّضت لهم في بعض ما كتبتُ. وآخر ما وقفتُ عليه من ذلك ما قام بطبعه ثلاثةٌ من دور النشر! بتعليق ثلاثةٍ من المحققين – زعموا- لكتاب " الترغيب " للحافظ المنذري في أربع مجلدات كبار، كل مجلد في أكثر من سبعمئة صفحة! أتيح لي الاطلاع على كتاب الحج منه في المجلد الثاني، فأنا ذاكر للقراء الكرام بعض النماذج التي تيسر لي نقدها، وتبين أنهم مع الأسف من أولئك الشباب!

١- قالوا (ص ١٥٤) شارحين: " بجَمْع: بعرفات "! والطلاب الصغار يعرفون أن (جَمْع) : مزدلفة. (انظر " الضعيفة " ٦٦١٣).

٢- (ص ١١٥) ضعّفوا الحديث (١٦٦٣) مع نقلهم عن الهيثمي أنه قال: " ورجاله رجال الصحيح "، وكذا قال المنذري، و لم يبينوا سبب التضعيف، وقد أصابوا- وكان ذلك منهم رمية من غير رام- لأنهم لا يرجعون إلى الأصول ودراسة الأسانيد، والحكم عليها بما تقتضيه القواعد العلمية لجهلهم بها، يدلك على ذلك أنهم (ص ١٥٠) حسنوا الحديث (١٧٢٦) ، وقد أخطأوا مع نقلهم عن الهيثمي أنه قال أيضاً: " ورجاله رجال الصحيح "! ويرون أمامهم قول المنذري: " رواه الطبراني بإسناد صحيح "! فما هو السبب في اختلاف موقفهم تجاه توثيق هذين الحافظين؟! نحن لا نُلزمُهم بالتقليد إن كانوا من أهل العلم والاجتهاد في هذا المجال، لكن عليهم على الأقل أن يبينوا سبب المخالفة هنا وهناك؛ وعبارتهما واحدة، أو أن يقلدوا ولا يجتهدوا، وهم بعد لما يتحصرموا!

لأنهم في كثير مما حسّنوا أخطاؤا، فانظر مثلاً الحديث الآتي (٢٠٠٤) ، فقد حسنوه وفيه مجهول!

٣- لقد حسنوا بالشواهد- زعموا- الحديث المنكر: " غبار الدينة شفاء من الجذام "، وليس له إلا إسنادان مرسلان واهيان جداً مع اختلافهما في المتن، وقد بينت ذلك مفصلاً في " الضعيفة " برقم (٣٩٥٧) ، فهم مثال صالح جديد لما نبهت عليه آنفاً: أن قاعدة تقوية الحديث بكثرة الطرق ليست على إطلاقها، وأنه لا يُحْسِن تطبيقها إلا.. المتمكنون في هذا العلم. واللّه المستعان.

٤- وعلى العكس من ذلك، فهم يضعّفون الأحاديث الصحيحة لجهلهم بالقواعد العلمية وتطبيقها، وبأقوال العلماء المرضية وفهمها، وقصر باعهم بتتبع الطرق والشواهد والحكم عليها، ومن الأمثلة على ذلك الحديث الخرج في " الصحيحة " (٣٣٣٣)، والكلام عليهم طويل الذيل جداً، وبما ذكرت من الأمثلة تحصل العبرة والذكرى لمن أراد أن يتذكر.

يضاف إلى ذلك أننا لا نزال مع الأسف نجد الكثيرين، ولا سيما خطباء المساجد، يسوقون أحاديث ضعيفة، ويستدلون بها، ويبنون عليها أحكاماً شرعية! غير آبهين ولا عابئين بمسؤولية هذا الأمر عليهم أمام ربهم، وأمام من ينصت إليهم، بل ربما يظنون أنهم يحسنون صنعاً! وإني لأعجب أشد العجب من الخطباء بصورة خاصة؛ كيف يعدّ أحدهم خطبة صلاة الجمعة، ولا يستحضر قول رسول الله – صلى الله عليه وسلم – : (من كَذَبَ عليَّ متعمداً، فليتبوأ مقعدَه من النار "، وقوله – صلى الله عليه وسلم – : " إن كَذِباً عليّ ليسَ ككذبٍ على أحدٍ، فمن كذبَ عليّ متعمداً، فليتبوأ مقعده من النار ".

فنقول لهؤلاء: هذا قولٌ صحيحٌ صريحٌ في التحذيرِ من التحديث عنه – صلى الله عليه وسلم – إلا بعد التثبت، فإن كنت لا تدري فتلك مصيبة *** وإن كنت تدري فالمصيبة

أعظم ومما ينبغي أن يعلم أن الحديث المذكور ة " من كذب علي متعمداً... " قد ورد مخرجاً في هذا المجلد، برقم (٢٠٣٠)، لكن بزيادة: " ليضل به الناس "، وبينت هناك أنهـــا زيـــادةٌ مستغربةٌ ، وإسنادها ضعيف؛ في بحثٍ يحسُن الرجوع إليه.

وبهذه المناسبة وعلى سبيل العبرة، أذكر ما سمعته نهار أمس (٣٠ رجب سنة ١٤١٦) من خطيب المسجد، وهو يحثّ الناسَ على التعاون، وقضاء حاجة المسلم، ويقرأ لهم من ورقتين أحاديثَ كتبها، أو كُتِبتْ له، وأكثرُها ضعيف لا يصحّ، وكان يعلق على بعضها من ذاكرته، ويرفع بذلك صوتَه، فذكر جملةً متداولة اليوم؛ وهي: " الدين المعاملة "، فكذب على النبي – صلى الله عليه وسلم –، ونسبها إليه أكثر من مرة، بل إنه زاد في الطين بلة، فزعم أنها من مفاخر الإسلام، وأن النبي – صلى الله عليه وسلم – حصر الإسلام في كلمتين فقط: " الدين المعاملة "! ولعله لجهله اشتبه عليه بقوله – صلى الله عليه وسلم – : " الدين النصيحة "! ولا أصل لذلك، ولا في الأحاديث الموضوعة! والله المستعان.

ولا يفوتني أن أذكّر بما يأتي:

طال ما أقول مذكراً إخواني: إن العلم لا يقبل الجمود، أكـــرر ذلـــك في مجالســـي ومحاضراتي، وفي تضاعيف بعض مؤلفاتي [1]، وذلك مما يوجب على المسلم أن يتراجع عن خطئه عند ظهوره، وأن لا يجمد عليه، أسوة بالأئمة الذين كان للواحد منهم في بعض الرواة أكثر من قول واحد توثيقاً وتجريحاً، وفي المسألة الفقهية الواحدة أقوال عديدة، وكل ذلـــك معروف عند العلماء. من أجل ذلك فإنه لا يصعب علي أن أتراجع عن الخطأ إذا تبين لي، و " ذَلِكَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ عَلَيْنَا وَعَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُون ". ولذلك فإني أقول:

---

[1] انظر مقدمة الطبعة الجديدة للمجلد الأول من " سلسلة الأحاديث الضعيفة " ومقدمة المجلد السادس من " سلسلة الأحاديث الصحيحة ".

سيجد القراء الكرام أني نقلت إلى هذا المجلد من " السلسلة الصحيحة " الحديثين (٢٣٠٣- تكون إبل للشياطين..) و (٢٣٠٤- إن الله يبغض كل جعظري جوَّاظ...) ، وقد كانا فيها برقم (٩٣) و (١٩٥) . وقد جعلتهما هنا لعلة مبينة في التخريج الآتي.

أقول هذا أداء للأمانة، ونصحاً للأمة، وبياناً لمن ألقى السمع، غير آبه لتقول المتقوِّلين، وافتراء المفترين، أمثال من عدا علينا، وغمطنا حقنا، ولولا خشية الإطالة والإملال لبينت هذا ببعض البيان، لكن فيما عزوتُ إليه في الهامش آنفاً غُنية وكفاية.

وختاماً أقول... لعنك أخي القارئ تعود إلى قراءة مقدمة الطبعة الأولى من المجلد الأول من هذه السلسلة، بما فيه (تمهيد في الأحاديث الضعيفة والموضوعة) ، ومقدمة المجلد الثاني منها أيضاً؛ لاستكمال الفائدة من هذا الكتاب وغيره مما هو في موضوعه، سائلاً المولى سبحانه وتعالى أن يتقبل مني خدمتي لحديث نبيه – صلى الله عليه وسلم –، وأن يجعله خالصاً لوجهه، وأن يدخر لي أجره ليوم القيامة " يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ . إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيم ".

وسبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أنْ لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك.

عمان- منتصف الأحد ٢ شعبان سنة (١٤١٦)

محمد ناصر الدين الألباني

صحيح سنن أبي داود
وهو الكتاب الأم

الحمد لله رب العالين، وصلى الله تعالى على رسولنا ونبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فقد اشتهر بين الشتغلين بعلم السئة أنّ الأحاديث الواردة في "سن أبي داود"، وسكت عنها، و لم يتكلم بشيء من الجرح عليها؛ أنها صالحة للاحتجاج بها والاعتماد عليها، والسبب في ذلك هو أبو داود نفسه رحمه الله، حيث وردت عنه جمل وعبارات يستفاد هذا من ظاهرها، بل بعضها نص في ذلك، وقد اجتمع لدي منها أربع عبارات أنا ذاكرها الآن، ثمّ أتكلم عليها بما ظهر لي من الحق فيها، وأدعم ذلك ببعض النقول عن بعض الأئمة الفحول، وهي هذه:

(١) قال أبو داود في رسالته الشهورة [1] إلى أهل مكة:

---

[1] يوجد منها نسخة خطية في المكتبة الظاهرية تحت رقم (٣٤٨- حديث) ، وروى قسما منها الحافظ الحازمي في "شروط الأئمة الخمسة" (ص ٥٣- ٥٥) ، وفي النسخة المشار إليها جملة فيما نقلناه عنها لم يظهر لي المراد منها، وهي: " فقد بينته؛ ومنه ما لا يصح سنده] ما لم اذكر فيه... " إلخ! و لم أجد من ذكرها أيضا فيما نقلوه من الرسالة؛ فتأمل

" وليس في كتاب "السنن " الذي صنفته رجل متروك الحديث، وإذا كان فيه حديث منكر بينت أنه منكر، وليس على نحوه في الباب غيره "، ثمّ قال:

" وما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بينته، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح، وبعضها أصح من بعض ".

(٢) وعنه أنه قال:

" كتبت عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خمسمائة ألف حديث؛ انتخبت منها ما ضمنته هذا الكتاب- يعني: كتاب "السنن "- جمعت فيه أربعة آلاف حديث، ذكرت الصحيح وما يشبهه وما يقاربه "[(١)].

(٣) وروي عنه أنه " يذكر في كل باب أصح ما عرفه فيه " [(٢)].

(٤) ويروى عنه أنه قال: " وما سكتّ عنه؛ فهو حسن " [(٢)].

---

(١) رواه الخطيب البغدادي في ترجمة أبي داود من "تاريخه (٥٧/٩) قال:" حدثني أبو بكر محمد بن علي بن إبراهيم للقاري الدينوري- بلفظه- قال: سمعت أبا الحسين محمد بن عبد الله بن الحسن الفرضي: سمعت أبا بكر بن داسة يقول: سمعت أبا داود يقول:... " فذكره.
وهذا إسناد صحيح: أبو بكر محمد بن علي القاري وأبو الحسين محمد بن عبد الله الفرضي ثقتان ترجمهما الخطيب في "تاريخه "، فقال في الأول منهما (١٠٦/٣) :
" كتبت عنه شيئاً يسيراً، وكان رجلاً صالحاً ورعاً، كتب معنا الحديث، مات سنة (٤٤٩) ".
وقال في الآخر (٤٧٢/٥) : " كان ثقة، وانتهى إليه قسمة الفرائض والمواريث، فلم يكن في وقته أعلم بذلك منه،وصنف فيه كتباً اشتهرت... مات سنة (٤٠٢) ".
وأما أبو بكر بن دامة؛ فهو أحد رواة "السنن " عن أبي داود رحمه الله

(٢) أوردهما ابن كثير في "اختصارعلوم الحديث " (ص ٣٠) هكلذا بصيغة التمريض " ويروى "، والثالث ذكره ابن الصلاح أيضاً.

فالرواية الأخيرة- إن صحت- صريحة فيما اشتهر من الاحتجاج بما سكت عنه، أما الروايتان قبلها؛ فلا تتعرضان لهذه المسألة ببيان، غير أن الثانية قد تشعر بما أفادته هذه الأخيرة؛ لأنّ ما يشبه الصحيح ويقاربه إنما هو الحسن، وما يتكلم عليه وئعله ليس منه كما لا يخفى.

وأمّا الرواية الأولى فمفهوم قوله: " وهن شديد "؛ أنه لا يبين ما فيه وهن غير شديد، وحينئذ ينبغي التوفيق بين هذا المفهوم إذا كان مراداً، وبين صريح قوله: " وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح ":فإما أن يقال: إنّ هذا المفهوم لا اعتداد به؛ لمخالفته لهذا المنطوق! وهذا عندنا- هنا- ضعيف مرجوح، وذلك لإمكان التوفيق بينهما، وهو أن يقال: إن الصالح عند أبي داود يشمل الحديث الضعيف الذي لم يشتد ضعفه، وعليه فلا تعارض بين المنطوق والمفهوم، وهذا هو الذي تطمئن إليه النفس،وينشرح له الصدر بعد طول تفكر وتدبر، وهو الذي جنح إليه الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله حيث قال [1] : " ولفظ (صالح) في كلامه؛ أعم من أن يكون للاحتجاج أو للاعتبار، فما ارتقى إلى الحسن ثم إلى الصحيح؛ فهو بالمعنى الأول (الاحتجاج) ، وما عداهما؛ فهو المعنى الثاني (الاعتبار) ، وما قصر عن ذلك فهو ما فيه وهن شديد".

---

[1] نقله الشيخ منصور علي ناصف في "التاج الجامع للأصول " (ص ٧) ثم أتبعه بقوله:" وسأتبع ذلك في بيان درجة ما رواه بقولي: بسند صالح ".
قلت: وعلى ذلك جرى في كتابه هذا، فكلما ذكر فيه: " رواه أبو داود "؛ علق عليه في التعليق بقوله: " بسند صالح "، وقد سبقه بلى هذا بعض المتقدمين كما قال الحافظ العراقي في "شرح المقدمة" لابن الصلاح ما نصه (ص ٣٩) :
" وهكذا رأيت الحافظ أبا عبد الله بن المَهاق يفعل في كتابه "بغية النقاد"؛ يقول في الحديث الذي سكت عليه أبو داود: " هذا حديث صالح "... " !!

وهذا عمل منهما غير صالح؛ لما ذكرنا في الأصل. وليت صاحب "التاج " اقتصر على هذا، ولكنه لم يفعل؛ بل هو يسكت عن احاديث يعزوها بلى أبي داود، وقد صرح هـــو بتضعيفها في "سننه " !

انظر الحديث رقم (،) وله في هذا للكتاب خطيآت كثيرة اخرى قد بينتها في كتابي " نقد التاج " مفصلاً ، وأجملتها في مقدمته؛ وعندي منه نقد الأول منه فقط، ولما يَتَسَـــن لي نشره بعد.

وهذا تحقيق بديع من الحافظ رحمه الله؛ والنقد العلمي الحديثي الصحيح يشهد بوجود هذه الأنواغ الأربعة في "السنن "، ومنها أحاديث واهية السند ظاهرة الضعف يسكت عليها أبو داود، حتى إن النووي رحمه الله يقول في بعضها [٢] ؟

" وإنما لم يصرح أبو داود بضعفه لأنه ظاهر ".

وقال المنذري في مقدمة كتا به "الترغيب والترهيب " (٨/١) :

---

[٢] هو الحديث الأول من أحاديث "أبي داود" الضعيفة، فراجعه في كتابنا.

" وأنبّه على كثير مما حضرني حال الإملاء مما تساهل أبو داود رحمه الله في السكوت عن تضعيفه "، ثمّ قال:

" وكل حديث عزوته إلى أبي داود وسكتُّ عنه؛ فهو كما ذكر أبو داود، ولا ينزل عن درجة الحسن، وقد يكون على شرط الشيخين أو أحدهما "[(١)].

وعلى هذا؛ فليس يظهر صواباً قول الحافظ ابن الصلاح في "المقدمة"-بعد أن ذكر الروايات الثلاث الأُوَلَ- ما نصه: " فعلى هذا؛ ما وجدناه في كتابه مذكوراً مطلقاً وليس في واحد من "الصحيحين " ولا نص على صحته أحد ممن يميز بين الصحيح والحسن؛ عرفناه بأنه من الحسن عند أبي داود، وقد يكون في ذلك ما ليس بحسن عند غيره؛ ولا مندرج فيما حققنا ضبط الحسن به على ماسبق "[(٢)].

---

(١) نقل الشيخ علي القاري في "المرقاة" (٢٢/١) عن المنذري أنه قال:" ما سكت عليه لا ينزل عن درجة الحسن "، فهذا إن كان من مصدر آخر فلا كلام، وإن كان اختصر كلامه الذي نقلناه عن "الترغيب "؛ فهو اختصار مخل؛ لأنه أطلق، بينما هو في الأصل مقيد.
ثم إن في قول المنذري رحمه الله: " عدى كثير " إشارة إلى أنه لم ينبه على كل ما تساهل فيه أبو داود رحمه الله، وهو كذلك كما بينته في كتابي "التعليق الرغيب على الترغيب والترهيب ". ومن الأمثلة في ذلك حديث ابن عمر (ص ٣١ رقم ٣) وحديث علي (ص ٩١رقم ٢) من الطبعة المنيرية.

(٢) في هذا الكلام إشارة إلى ما نقله العراقي وغيره عنه- أعني: ابن الصلاح- أنه لا يجوز للمتأخرين الإقدام على الحكم بصحة حديث لم يصححه أحد من المتقدمين؛ لأن هذااجتهاد؛ وهو- بزعمه- قد انقطع منذ قرون، كما زعموا مثل ذلك في الفقه أيضا!
وليت شعري لَمَ ألف هو وغيره في أصول الحديث؟! ولم أئفوا في أصول الفقه؟! للتسلية والفرجة وتضييع الَوقت؟! أم للعمل بمقتضاها وربط الفروع بأصولها؟! وهذا يستلزم الاجتهاد الذي أنكروه؟! ونحمد الله تعالى أننا لا نُعْدَمُ في كل عصر من علماء يردون أمثال هذه الزلات من مثل هذا العالم، وقد رد عليه الحافظ ابن حجر،

وليس لدينا من أقوال أبي داود في هذه المسألة ما يشهد لما ذهب إليه؛ إلا الرواية الأخيرة عنه على جهلنا بصحتها عنه، حتى إن ابن الصلاح- نفسه-أعرض عن ذكرها في كتابه، والظاهر أنه اعتمد على منطوق قوله: " فهو صالح "، و لم يلتفت إلى المفهوم السابق الذكر؛ وهذا منه غير جيد؛ لما أسلفنا، ولما نقله هو- نفسه- عن الحافظ ابن منده أنه قال:

" كان أبو داود يخرج الإسناد الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره؛ لأنه أقوى عنده من رأي الرجال ".

ولذلك؛ فقد رد على ابن الصلاحِ غير ما واحد من العلماء المحققين، فقال ابن كثير الدمشقي في "مختصره" ردا عليه:

" قلت: الروايات عن أبي داود بكتابه "السنن " كثيرة جدّاً، ويوجد في بعضها من الكلام- بل والأحاديث- ما ليس في الأخرى، ولأبي عبيد الآجري عنه أسئلة- في الجرح والتعديل، والتصحيح والتعليل- كتاب مفيد، ومن ذلك أحاديث ورجال قد ذكرها في "سننه " فقوله: " وما سكت عليه فهو حسن "؛ مما ينبغي التنبيه عليه والتيقظ له ".

وقال المناوي في "الفيض "- بعد أن نقل عن أبي داود الرواية الأولى-:

وشيخه العراقي في شرحه عليه وغيرهما،كالسيوطي في " ألفيته".فقال بعد أن ذكر رأي ابن الصلاح في أحاديث "المستدرك ":

جرياً على امتناع أن يصححا ... في عصرناكما إليه جنحا

وغيره جوزه وهو الأبر ... فاحكم هنا بماله أذى للنظر

" قال الذهبي: قد وفَّى؛ فإنه بيّن الضعيف الظاهر [١]وسكت عن المحتمل، فما سكت عنه لا يكون حسناً عنده ولا بد- كما زعمه ابن الصلاح وغيره-؛ بل قد يكون فيه ضعف. وهذا قد سبقه إليه ابن منده حيث قال...(قلت: فذكر ما نقلناه عنه آنفاً ثمّ قال) . قال ابن عبد الهادي: هذا رد على من يقول: إن ما سكت عليه أبو داود يحتج به ومحكوم عليه بأنه حسن عنده، والذي يظهر أن ما سكت عنه- وليس في "الصحيحين "- ينقسم إلى صحيح محتج به، وضعيف غير محتج به بمفرده، ومتوسط بينهما، فما في "سننه " ستة أقسام أو ثمانية:

صحيح لذاته، صحيح لغيره بلا وهن فيهما، ما به وهن شديد، ما به وهن غير شديد، وهذان قسمان: ما له جابر، وما لا جابر له، وما قبلهما قسمان: ما بين وهنه، وما لم يبين وهنه ".

قلت: وهذا تقسيم صحيح أيضا.

فظهر بهذا البيان أنه ليس كل ما سكت عنه أبو داود حسناً صالحاً للاحتجاج به عنده.

وأما أن الأمر كذلك عند غيره؛ فمما لا مناقشة فيه؛ حتما عند القائلين بالقول المرجوح، وفي كلام ابن الصلاح السابق إشارة إلى ذلك، وعلى هذا جرى عمل المحققين من الأئمة، فضعفوا كثيراً من الأحاديث التي سكت عليها أبو داود في "سننه "؛ كالحافظ المنذري

---

[١] كذا! وقد علمت مما سبق أنه سكت عن أشياء ظاهرة الضعف، فلو قال: (الشديد الضعف) ؛ لكان اقرب.

والنووي والزيلعي والعراقي والعسقلاني وغيرهم، كما ستقف على كلماتهم في ذلك إن شاء الله تعالى في الكتاب المستقل بالأحاديث الضعيفة من "السنن " إن شاء الله [١] .

[١] هذا ما كتبه الشيخ رحمه الله في مقدمته لهذا الكتاب، ولو قدر له إتمامها لزاد وأفاد، قدر الله وما شاء فعل، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

ضعيف سنن الترمذي

بسم الله الرحمن الرحيم حمدا لله ، وصلاة وسلاما على رسول الله ، وعلى آله وصحبه ، ومن تبعهم إلى يوم الدين.

أ ما بعد ، فقد انتهيت مساء الخميس العاشر من شهر ذي القعدة سنة ١٤٠٦ ه من المشروع الثاني الذي كلفت به من طرف مكتب التربية العربي لدول الخليج بالرياض ، ألا وهو : " تحقيق سنن الترمذي " ، وتمييز صحيحه من ضعيفه.

وقد جريت فيه على المنهج الذي كنت جريت عليه في المشروع الاول :

" تحقيق سنن ابن ماجه " والتزمت فيه الاصطلاح الذي التزمته هناك وبينته في مقدمته ، فلا داعي لاعادة بيان ذلك هنا.

ولكن لا بد لي من التنبيه في هذه المقدمة على بعض الامور تبصيرا وتنويرا : أولا : سيرى القراء تحت كثير من الاحاديث الاحالة في بيان مراتبها إلى ابن ماجه ، كمثل قولي في الحديث الخامس مثلا : (صحيح – ابن ماجه ٢٩٨ : ق).

فإنما فعلت ذلك اختصارا ، وتوفيرا للوقت ، وتحاشيا للتكرار ، فإنك لو رجعت إلى الرقم المشار إليه في " ابن ماجه لوجدت تحت الحديث نفسه ما نصه : (صحيح) – الارواء ٥١ ، صحيح أبي داود ٣ ، الروض ٧٦ : ق.

فاستغنيت بتلك الاحالة إلى " ابن ماجه " عن نقل مثل هذا النص مرة أخرى ، وقد يطول أحيانا ويقصر ، حسب كثرة المصادر المذكورة في تخريج الحديث أو قلتها.

ثانيا : وسيرون أحاديث أخرى لم تخرج مطلقا ، وإنما ذكرت مراتبها فقط ، وذلك لانني لم أعثر عليها في تلك الكتب ، وقد يكون بعضها في بعضها ، فكان لا بد من الحكم عليها من أسانيدها في " سنن الترمذي " فقط ، كما فعلت بهذا النوع من أحاديث " سنن ابن ماجه ".

وقد عبرت عن تلك المراتب بما يلي : الاولى : " صحيح – أو حسن الاسناد ".

والثانية : " ضعيف الاسناد.

وهما مفهومتان واضحتان.

والثالثة : " صحيح " ، أو " حسن ".

أي لغيره مما هو خارج الترمذي من المتابعات أو الشواهد.

وقد أضيف إلى هذه فأقول : "..بما قبله ".

أي بالشاهد أو المتابع الذي قبله.

وتارة أقول : " صحيح.

انظر ما قبله ".

أي هو مخرج تحت الذي قبله.

ثالثا : وهناك أحاديث قليلة ساق الترمذي أسانيدها وأحال في متونها على ما قبلها بمثل قوله : "..منكر " كالحديث (٢٦) مثلا ، وقوله : "..نحوه " كالحديث (٢٢٦) ، فقد

بيضت لهذا النوع من الحديث و لم أكتب تحتها شيئا على الاغلب ، اكتفاء بما قبلها ، ولان المشروع خاص بمتون الاحاديث ، وليس بأسانيدها إلا ما لا بد منها لمعرفة مراتب متونها.

رابعا : من المعلوم عند الدارسين من العلماء لكتاب " سنن الترمذي " أن أسلوبه فيه يختلف كثيرا عن سائر الكتب الستة ، ومن ذلك أنه يعقب كل حديث – على الغالب – بالكلام عليه تصحيحا ، وتحسينا ، وتضعيفا ، وهذا من محاسن كتابه ، لولا تساهل عنده في التصحيح عرف به عند النقاد من علماء الحديث قد نبهت عليه في كثير من كتبي ، ولذلك فإني لا أقلده في شئ من ذلك ، وإنما أحكم بما أداني إليه بحثي ونقدي ، ولذلك استطعت – بفضل الله وحده – أن أنقد كثيرا من أحاديث الكتاب التي ضعفها المؤلف أو أعلها بإرسال أو اضطراب أو غيره ، ورفعتها إلى مصاف الاحاديث الصحيحة أو الحسنة ، مثل الاحاديث المرقمة ب (١٤ و ١٧ و ٥٥ و ٨٦ و ١١٣ و ١١٨ و ١٢٦ و ١٣٥ و ١٣٩) ، وهي كلها في " كتاب الطهارة " فقط من " سنن الترمذي " ، وفي كتبه الاخرى أمثلة كثيرة أخرى ، وفيما ذكرنا كفاية ، وبذلك نزلت نسبة الاحاديث الضعيفة منه ، والحمد لله.

وأما الاحاديث التي حسنها هو ، ورفعتها إلى الصحة بالنقد العلمي ، وتتبع المتابعات والشواهد ، فحدث عنها ولا حرج ، وسيراها القراء في كثير من الكتب والابواب بإذن الله تبارك وتعالى.

ولكن مقابل هذه الاحاديث أحاديث أخرى قواها المؤلف رحمه الله ، وهي في نقدي ضعيفة الاسانيد لا جابر لها ، بل بعضها موضوع ، ولا بأس من الاشارة إليها بأرقامها مما جاء في كتاب " الطهارة " و " الصلاة " فقط : (١٢٣ و ١٤٥ و ١٤٦ و ١٥٥ و ١٧١ (وهذا موضوع) و ١٧٩ و ١٨٤ و ٢٣٣ و ٢٤٤ و ٢٥١ و ٢٦٨ و ٣١١ و ٣٢٠ و

٣٥٧ و ٣٦٦ و ٣٨٠ و ٣٩٦ و ٤١١ و ٤٨٠ و ٤٨٨ و ٤٩٤ و ٥٣٤ و ٥٥٦ و ٥٥٧ و ٥٦٧ و ٥٨٣ و ٦١٦).

هذا ومن عادة الترمذي رحمه الله في " سننه " أن يقول عقب حديث الباب غالبا : " وفي الباب عن علي وزيد بن أرقم وجابر وابن مسعود " ونحو ذلك.

وتارة يعلق الحديث على الصحابي ولا يسوق إسناده إليه ، فهذا النوع والذي قبله ، لم أعن بتخريجه ، لانه يتطلب وقتا طويلا لا يتسع له هذا المشروع الآن.

(تنبيه هام) : لقد اشتهر كتاب الترمذي عند العلماء باسمين اثنين : الاول : " جـــامع الترمذي ".

والآخر : " سنن الترمذي ".

وهو بالاول أكثر وأشهر ، وبه ذكره الحفاظ المشهورون ، كالسمعاني ، والمـــزي ، والذهبي ، والعسقلاني ، وغيرهم.

إلا أن بعضهم – من المصنفين وغيرهم – أضافوا إلى الاول لفظة " الصحيح "فقالوا : " الجامع الصحيح " منهم كاتب جلبي في كتابه " كشف الظنون " ، فذكره بهذا الاسم بعد أن أطلقه على " صحيح البخاري " و " صحيح مسلم " وهما حريان بذلك لالتزامهما الصحة فيهما بخلاف الترمذي ، ومن العجيب أن يتبعه في ذلك العلامة أحمد شاكر ، فيطبع الكتاب بهذا العنوان : " الجامع الصحيح " وهو سنن الترمذي ! مع أنه حققه تحقيقا علميا نـــادرا ، وانتقده في كثير من أحاديثه ، وسلم له بتضعيف بعضها.

ثم قلده في ذلك بعض الناشرين للكتاب ترويجا للبضاعة ، مثل دار الفكر في بيروت على سبيل المثال " :

وذلك غير صحيح عندي من وجوه : الوجه الأول : أنه خلاف ما جرى عليه الحفاظ كما ذكرت آنفا ، وخلاف شهاداتهم فيه ثانيا كما يأتي قريبا.

الثاني : قال الحافظ ابن كثير في " اختصار علوم الحديث " (ص ٣٢) : " وكان الحاكم أبو عبد الله والخطيب البغدادي يسميان " كتاب الترمذي " : " الجامع الصحيح " ، وهذا تساهل منهما ، فإن فيه أحاديث كثيرة منكرة ".

الثالث : أن صنيع المؤلف فيه ينفي تلك التسمية نفيا باتا ، فإنه قد روى فيه عشرات الأحاديث مصرحا بعدم صحتها ، كاشفا عن عللها ، تارة بضعف بعض رواتها ، وتارة باضطرابها ، وأخرى بإرسالها ، كما سيرى القراء ذلك في كتابه إن شاء الله تعالى ، وكان ذلك تنفيذا منه لمنهج وضعه للكتاب ، أبان عنه في " كتاب العلل " المطبوع في آخره [1] ، فقال ما مختصره : " وإنما حملنا على ما بينا في هذا الكتاب (الجامع) من علل الحديث ما رجونا فيه من منفعته الناس ، وأنا قد وجدنا غير واحد من الأئمة تكلموا في الرجال وضعفوا ".

الرابع : أن هذا الاسم : " الجامع " هو المناسب لواقع الكتاب من جهة أخرى غير ما تقدم ، وهي أنه جمع كثيرا من الفوائد والعلوم التي لا توجد في كتاب شيخه البخاري : " الجامع الصحيح " وغيره من كتب السنة ، وقد أشار

---

[1] وقد وضعت كتاب " العلل " في آخر هذا المجلد " ضعيف سنن الترمذي " وذلك بعد مقابلته على المخطوطات المتوفرة.

إلى شئ من هذا الحافظ الذهبي ، فقال رحمه الله في " سير أعلام النبلاء " (٣ / ٢٧٤) : " قلت : في " الجامع ، علم نافع ، وفوائد غزيرة ، ورؤوس المسائل ، وهو أحد أصول الاسلام ، لولا ما كدره بأحاديث واهية بعضها موضوع ، وكثير منها في الفضائل ".

وقد أوضح ذلك الامام أبو بكر بن العربي في أول شرحه على " الترمذي " فقال : "..وفيه أربعة عشر علما ، وذلك أقرب إلى العمل وأسلم : أسند ، وصحح ، وضعف ، وعدد الطرق ، وجرح ، وعدل ، وأسمى ، وأكنى ، ووصل ، وقطع ، وأوضح المعمول به ، والمتروك ، وبين اختلاف العلماء في الرد والقبول لاثاره ، وذكر اختلافهم في تأويله.

وكل علم من هذه العلوم أصل في بابه ، وفرد في نصابه ، فالقارئ له لا يزال في رياض مونقة ، وعلوم متفقة منسقة ، وهذا شئ لا يعمه إلا العلم الغزير ، والتوفيق الكثير ، والفراغ والتدبير ".

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .

فإن قيل : ينافي ما ذكرته ما جاء في ترجمة الامام الترمذي في " تهذيب التهذيب " : " وقال منصور الخالدي : قال أبو عيسى : صنفت هذا الكتاب – يعني المسند الصحيح – فعرضته على علماء الحجاز والعراق وخراسان ، فرضوا به ".

فأقول : كلا ، وبيان ذلك من وجوه : الاول : أن قوله : " يعني المسند الصحيح " ظاهر أنه ليس من الترمذي نفسه ، وإنما هو تفسير من الراوي ، ولعله منصور الخالدي ، وإذا كان كذلك فلا قيمة له.

لانه في أحسن أحواله يكون قوله مثل قول الحاكم والخطيب وقد رده ابن كثير كما سبق ، هذا لو كان الخالدي ثقة مثلهما ، فكيف به وهو هالك ، كما يأتي بيان ذلك.

الثاني : أن سياق " التهذيب " مخالف لسياق " التذكرة " و " سير أعلام النبلاء " ، فإنه فيهما بلفظ : " يعني (الجامع) " ، لم يقل : " المسند الصحيح " ، وقوله : " المسند " شذوذ آخر ، لان " المسند " ليس مرتبا على الابواب الفقهية كما هو معروف في اصطلاح المحدثين.

الثالث : أنه لا يصح نسبة هذا القول إلى الترمذي.

ولو فرض أنه منه ، لسببين اثنين : الاول : أن الراوي له عنه متهم ، وهو منصور بن عبد الله أبو علي الخالدي ، وقد اتفقوا على توهين أمره ، وهذا ما وقفت عليه من أقوالهم :

١ - قال الخطيب في " تاريخ بغداد " (١٣ / ٨٤ - ٨٥) : " حدث عن جماعة بالغرائب والمناكير ".

٢ - وقال أبو سعد الادريسي : " كذاب لا يعتمد على روايته ".

رواه الخطيب عنه.

٣ - وقال السمعاني في " الانساب " :

" بلغني أنه كان يدخل الاحاديث الموضوعة في أصوله وقت الكتابة ويدخلها على الشيوخ ".

٤ - وقال ابن الاثير في " اللباب " : " روى عنه الحاكم أبو عبد الله ، وهو من أقرانه ، وهو ليس بثقة ".

قلت : من المعلوم أن " اللباب " مختصر " أنساب السمعاني " إلا فيما استدركه عليه ، وليس هذا من هذا القبيل ، لانه في " الانساب " أيضا ، لكن دون قوله : " وهو ليس بثقة " ، فالظاهر أنه سقط من النسخة الاوربية المصورة ، والله تعالى أعلم.

٥ – أنه لو سلم النص المتقدم من هذا الراوي المتهم ، فلا يسلم من الانقطاع بينه وبين الامام الترمذي ، لبعد المسافة بينهما ، فقد مات الاول سنة (٤٠٢) ، والترمذي سنة (٢٧٦) ، فبين وفاتيهما (١٢٦) سنة ، فبينهما واسطتان أو أكثر ، فهو معضل.

والاخر : أن النص المذكور له تتمة تؤكد براءة الترمذي منه ، ولفظها عند الذهبي في كتابيه السابق ذكرهما : "..ومن كان في بيته هذا الكتاب – يعني الجامع – فكانما في بيته نبي يتكلم ".

فهذه مبالغة شديدة في مدح كتابه ، استبعد جدا أن تصدر منه ، وهو يعلم أن فيه من الاحاديث ما لا يجوز روايتها لنكارتها وضعفها ، إلا مع بيان ذلك كما فعل هو جـــزاه الله خيرا ، ولولا ذلك لكان علة في كتابه تكدر صفوه.

وإن مما يؤسف له أن لا يتنبه بعض المحققين والمعلقين على هذا الكتاب (الجامع) لبطلان هذه الكلمة سندا ومتنا ، فقد رأيت الاستاذ الدعاس قد طبعها تحت عنوان الكتاب! ولئن جاز أن يقال ذلك فيه ، وفيه ما عرفت من الاحاديث الواهية باعتراف المؤلف ، فماذا يقول القائل في كتاب الشيخين : " الجامع الصحيح " حقا وقد قصدا فيه الصحيح فقط ؟ ! إن أخشى ما أخشاه ، أن يأتي شخص لا يبالي بما نطقت شفتاه فيقول فيه: "..ففي بيته نـــبي يتكلم " ! فإن قال فيه ما قيل في " جامع الترمذي " فقد رفعه إلى مصاف " الصحيحين " أو ظلمهما ، وأحلاهما مر ! ومما لا شك فيه أن مثل هذا الكلام أقل ما يقال فيه : أنه لا خير فيه

، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : " من كان يؤمن بالله واليوم الاخر فليقل خـــيرا أو ليصمت ".

أخرجه الشيخان والمؤلف (٢٠٥٠) وغيرهم.

وإذا ظهر ما تقدم ، فمن الخطأ أيضا إطلاق بعض المتأخرين على الكتب الســـتة : " الصحاح الستة " ، أي الصحيحين والسنن الاربعة ، لان أصحاب السنن لم يلتزموا الصحة ، ومنهم الترمذي ، وهو ما بينه علماء المصطلح كابن الصلاح ، وابن كثير ، والعراقي وغيرهم ، ولهذا قال السيوطي في " ألفيته " (ص ١٧) :

" يروي أبو داود أقوى ما وجد ثم الضعيف حيث غيره فقد والنسائي من لم يكونـــوا اتفقوا تركا له ، والاخرون ألحقوا بالخمسة ابن ماجة ، قيل : ومن ماز بهم فإن فيهم وهن تساهل الذي عليها أطلقا صحيحة ، والدارمي والمنتقى ".

وختاما أرجو أن أكون قد وفقت لخدمة " جامع الترمذي " وتمييز صحيح

حديثه من ضعيفه ، كما فعلت قبل ذلك ب " سنن ابن ماجه " ، وأن يتقبل الله ذلك مني قبولا حسنا ، ويجزيني ومن كان السبب للقيام به خير الجزاء ، إنه سميع مجيب.

" وسبحانك اللهم وبحمدك ، أشهد أن لا إله إلا أنت ، استغفرك وأتوب إليك ".

عمان – ليلة الاحد ٢٠ ذي القعدة سنة ١٤٠٦ هـــ

وكتب محمد ناصر الدين الالباني أبو عبد الرحمن

مختصر العلو

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله . وصلاة الله وسلامه عليه وعلى آله وصحبه وإخوانه أجمعين إلى يوم الدين .

أما بعد فبين يدي القارئ الكريم مختصري للكتاب الجليل : " العلو للعلي العظيم وإيضاح صحيح الأخبار من سقيمها " للحافظ أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قيماز الدمشقي الأثري المعروف ب " الذهبي " وهو " كتاب العرش " الذي ذكره ابن العماد في ترجمة الحافظ من " الشذرات " (٨ / ١٥٦) وكذا السفاراني في كتابه " لوامع الأسرار " ونقل عنه مرارا كما رأيته في " مختصره " [١]للشيخ العلامة محمد بن علي بن سلوم

ويعود الفضل في إقدامي على اختصار هذا الكتاب الجليل فضلا عن نشره إلى أخي في الله تعالى الأستاذ زهير الشاويش فقد كنت في حديث علمي معه والكتب المؤلفة في العقيدة حين جاء ذكر هذا الكتاب [٢]فاقترح علي أن أتولى تحقيقه وتخريجه فزدت عليه قائلا : واختصاره وحذف الأخبار السقيمة منه وبينت له ضرورة ذلك وأهميته

---

[١] انظر (لوامع الأسرار)

[٢] وذلك في طريقنا لأداء العمرة في رمضان سنة ١٣٩١

وبعد التداول في ذلك وإمعان النظر فيه اتفقنا على ذلك وكان مما شجعني على المضي فيه أنني أعلم وجود نسخة خطية جيدة منه في المكتبة الظاهرية في دمشق يمكننا الاعتماد عليها في التحقيق

وابتدأت العمل في اختصاره من نسخة سقيمة الطبع والتحقيق لم يتيسر لنا يومئذ غيرها إذ كنا على سفر . حتى إذا رجعت إلى دمشق انكببت عليه تحقيقا وتخريجا وتعليقا حتى يسر الله تعالى إتمامه بمنه وفضله وكرمه

ولما بدأت بالتحقيق كان من أول ما شرعت فيه أن قابلت المطبوعة المشار إليها بمخطوطة المكتبة واستعنت على ذلك ما توفر لدي من نسخ أخرى مطبوعة أهمها الطبعة الأولى منها وهي المطبوعة في الهند على الحجر سنة (١٣٠٦) عن نسخة خطية كتبت من نسخة كتبت من خط المؤلف رحمه الله تعالى كتبها أحمد بن زيد المقدسي كما جاء في آخر النسخة الهندية

وأما النسخ الأخرى فهي على وفق النسخ الهندية ومأخوذة عنها وهي ثلاث :

الأولى : طبعة المنار للسيد رشيد رضا رحمه الله تعالى قام بطبعها سنة (١٣٣٢) وأصله فيها الطبعة الهندية كما صرح بذلك على الوجه الأول من طبعته

الثانية : طبعة أنصار السنة المحمدية في القاهرة طبعت سنة (١٣٥٧) بتعليق الأخ الفاضل الشيخ عبد الرزاق عفيفي وتصحيح الأستاذ زكريا علي يوسف

الثالثة : نشر المكتبة السلفية المدينة المنورة . ١٣٨٨) بتقديم وتصحيح الأستاذ عبد الرحمن محمد عثمان

وهاتان الطبعتان الأخيرتان أصلهما طبعة السيد رشيد رضا وإن لم يقع التصريح بذلك منهما فإن ذلك بين جلي عند من يقابلهما بهما فإن أي نقص أو خطأ أو تحريف وقع فيها فلا بد أنك واجدها فيهما والأمثلة على ذلك كثيرة وإنما أكتفي هنا بمثال واحد منها وهو غريب جدا يدلك على أهمية التحقيق أو التصحيح الذي يتبجح به بعضهم وذلك ما نبهت عليه في آخر الكتاب تحت الترجمة (١٦٧ – الشيخ أبو البيان) فقد جاء فيها في طبعة المنار (ص ٣٤٢) ما نصه :

(. . . الحنابلة إذا قيل لهم ما الدليل على أن القرآن (ليس) بحرف وصوت ؟)

كذا فيها زيادة (ليس) بين هلالين وبحرف أصغر من حرف الكتاب يشير بـــذلك مصحح الطبعة – ولعله غير السيد رشيد – إلى أنها زيادة باجتهاد من عنده زادها على أصله الذي هو الطبعة الهندية كما سبق وهذه في الواقع خلو منها طبقا للمخطوطة كما بينته هناك

ثم وقع اجتهاد جديد من مصحح طبعة (الأنصار) فحذف الهلالين المحيطين بلفظ (ليس) ودخل هذا بسبب ذلك في صلب الأصل فتضاعف الخطأ لأنه مع كونه غير ثابت في الأصل كما أشار إليه السيد رشيد فهو مفسد للمعنى أيضا لأن الحنابلة يعتقدون أن القرآن بحرف وصوت كما بينته هناك وهو الحق خلافا للأشاعرة وغيرهم

وكما وقعت هذه الزيادة المفسدة للمعنى في الطبعة المذكورة كذلك وقعت تمامـــا في طبعة السلفية بالمدينة وهذا مما ينبه اللبيب إلى مبلغ صحة قول مصحح هذه الطبعة تحت اسم الكتاب :

(قدم له وراجع أصوله ( ) عبد الرحمن . . . .)

وصف المخطوطة

ونسختنا المخطوطة هي فيما يبدو أقيم وأصح من مخطوطة الطبعة الهندية فإنها مصححة ومقابلة على نسخة المصنف التي كانت بخطه فقد جاء على هامش الوجه الأخير منها ما نصه :

(بلغ مقابلة على نسخة المصنف بخطه التي نقلت منها فصح الكلام وله الحمد والمنة) . ونحوه على هامش الوجه الثاني من الورقة (٣١) وغيرها من المواضع

وناسخها عالم فاضل متدين معروف بطلب العلم والنسخ لنفسه ولغيره فقد جاء في آخرها ما نصه :

(علقه فقير رحمة الله وراجيها وشفاعة نبيه محمد صلى الله عليه و سلم مساعد بن أبي الليل السخاوي عفا الله عنه وعن والديه ومشايخه وجميع المسلمين . والحمد لله وحده وصلاته وسلامه على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

وعلى الوجه الأول من الورقة الأولى منها ما نصه :

(وقد أجازني بجميع تآليف الشيخ (يعني الحافظ الذهبي) ولده شيخنا زين الدين عبد الرحمن وقرأت عليه بقرية كفر بطنا أجزاء عدة غير ما سمعته . . . وكتبه مساعد بن ساري بن مسعود بن عبد الرحمن بن رحمة الحميري الهواري السخاوي وذلك بقرية (الشبعا) من المرج القبلي لدمشق سنة (٨٥٧) ( ) هجرية)

كذا وقع بخطه ٨٥٧ وهو مشكل لأن وفاته كانت قبل ذلك بسنين فقد ذكر السخاوي في (الضوء اللامع) (٩ / ١٥٥) وابن العماد في (الشذرات) (٧ / ١٤٣) أنه توفي سنة تسع عشرة وثمانمائة ولعله وهم في كتبه ٨٥٧ والله أعلم

وجاء في ترجمته رحمه الله ما ملخصه :

(ولد سنة بضع وثلاثين وسبعمائة وطلب بعد أن كبر فقرأ على الشيخ صلاح الدين العلائي وغيره ومهر في الفرائض والميقات وكتب بخطه الكثير لنفسه ولغيره ثم سكن دمشق وانقطع بقرية (عقربا) وكان الرؤساء يزرونه وهو لا يدخل البلد مع أنه لا يقصده أحد إلا أضافه وتواضع معه . وكان متدينا متقشفا سليم الباطن حسن الملبس مستحضرا الكثير من الفوائد وتراجم الشيوخ الذين لقيهم . وتوفي بقرية (عقربا) شهيدا بالطاعون)

قلت : وهذه المخطوطة وإن كانت لا تخلو من خرم وبعض الأوهام فإنا قد استفدنا منها فوائد كثيرة جدا بالنسبة للمطبوعات والكثير منها ظاهر في هذا المختصر أيضا ولكثرتها لم أنبه إلا على بعضها لا سيما ما كان منها متعلقا بتصحيح بعض الألفاظ أو الجمل وأما الزيادات فقد جعلتها بين معكوفتين [ ] وقد أنبه على أنها من المخطوطة وليس ذلك دائما لأنني استفدت بعضها من مصادر أخرى وأهمها رسالة المؤلف نفسه المخطوطة والمحفوظة في دار الكتب الظاهرية في المجموع (٤٧ ق ١٠٤ - ١١١) تحت عنوان (مختصر من الذهبية) أولهما بعد البسملة :

(فصل هذه جملة من أقوال التابعين وهو أول وقت سمعت مقالة من أنكر أن الله فوق العرش . . .)

وهي مع كونها نسخة سيئة فيها أخطاء كثيرة كما يتبين لنا بعد نسخها ومقابلتها بالأصل فقد استفدنا منها بعض الفوائد والزيادات وتصحيح بعض الآثار كما تراه في تعليقنا على هذا المختصر ربما نبهت فيها على بعضها بقولي : (وفي مختصر المؤلف)

ومن ذلك الجزء الأول من (كتاب الأربعين في صفات رب العالمين) للمؤلف أيضا وهي مخطوطة منقولة من خط المؤلف أيضا محفوظة في دار الكتب أيضا تحت رقم (١١ – مجموع) فقد ذكر فيها كثيرا من أقوال الأئمة الواردة في الأصل : (العلو) واستفدنا منها بعض التصحيحات لأسانيد بعض الآثار وغير ذلك

وجملة القول أنني أرجو الله تعالى أن يكون هذا (المختصر) بما فيه من مادة علمية منقولة أقرب ما يكون مطابقة لما كانت عليه نسخة المؤلف رحمه الله تعالى لاعتمادي على المخطوطة المشار إليها وغيرها من المصادر المذكورة

وقد جاء عنوان الكتاب في المخطوطة مخالفا بعض الشيء له في المطبوعة ففي المخطوطة (العلو للعلي العظيم وإيضاح صحيح الأخبار من سقيمها) وفي المطبوعة (العلو للعلي الغفار في صحيح الأخبار وسقيمها) . فآثرت ما في المخطوطة لأمرين :

الأول : أنها أصح من المطبوعة كما سبق

الآخر : أنه جاء في خطبة الكتاب : (الحمد لله العلي العظيم) فكان ما في المخطوطة أنسب لهذا اللفظ مما في المطبوعة على أنني أخشى أن يكون العنوان الآخر من المطبوعة قد تصرف به بعض المصححين أو غيره

وقد التزمت في اختصاره الأمور التالية :

١ – حذفت المكرر منه وهو قليل

٢ – والأحاديث الضعيفة الغرائب التي ليس لها شواهد معتبرة تمكن تقويتها بها على ما تقتضيه شروط التقوية المقررة في علم مصطلح الحديث والمصنف نفسه لم يروها غالبا إلا

لتزييفها والكشف عن حالتها كما قال عقب أحدها ص ٢٨ من الأصل . وقال في حديث آخر (ص ٤٥) :

(رويته للتحذير منه)

وقد يورد الحديث الضعيف وهو على علم به لأن فيه ما يشهد له في الآيات والأحاديث الأخرى كما فعل في حديث الأطيط فقد قال عقبة (ص ٣٩) :

(وهذا الحديث إنما سقناه لما فيه مما تواتر من علو الله تعالى فوق عرشه بما يوافق آيات الكتاب)

قلت : وأما أنا فقد جريت في هذا (المختصر) على حذفه وحذف أمثاله من الأحاديث الضعيفة لأنها وإن كانت تتضمن بعض الحق الذي ورد في النصوص الصحيحة فإنها على الغالب لا تخلو من زيادات إن لم تكن باطلة أو منكرة فهي على الأقل غريبة لا يوجد لها من الشواهد ما يدعمها فقد يتوهم بعض القراء من ذكرها أنها ثابتة برمتها دون أن ينتبه لكون الشاهد لها إنما هو شاهد لبعض ما فيها كما سبق . هذا إذا صلحت النية وإلا فقد يستغلها بعض أهل الأهواء والتعصب الخبيث على أهل الحديث ويوردها محتجا بها لصرفه دلالة الروايات الصحيحة عن الحق الذي دلت عليه وحملها على معاني باطلة اعتمادا منه على مجرد ذكر المؤلف لها وهو إنما أوردها على سبيل الاستشهاد بها في الجملة لا في التفصيل . من أمثلة ذلك ما صنعه الكوثري المشهور بحديث الجارية الصحيح الآتي برقم (٢) فإنه استغل أسوأ الاستغلال الرواية الثانية التي أوردها المصنف في الأصل عقب الحديث المذكور كشاهد لها في الجملة لا في التفصيل فجاء الكوثري واعتمد عليها جملة وتفصيلا عازيا إياها للمصنف موهما القارئ أنها ثابتة عنده فضرب بها الحديث الصحيح وأبطل بها دلالته الصريحة على

مشروعية السؤال ب (أين الله) لأنه لم يقع فيها هذا اللفظ وإسنادها ضعيف . كما تـــراه مشروحا في التعليق قريبا إن شاء الله تعالى

من أجل ذلك وغيره أعرضت عن ذكر الرواية المذكورة ونحوها من الأحاديث الضعيفة ففي ما ثبت منها خير وبركة وغنية

٣ – وقد أحذف ما صرح المؤلف بثبوته أو نقله عن غيره لعلة قادحة ظهـــرت لي . كحديث أبي هريرة مرفوعا : (لما ألقي إبراهيم عليه السلام في النار قال :

اللهم إنك واحد في السماء وأنافي الأرض واحد أعبدك) . قال المؤلف (ص ٢١) : (حسن الإسناد)

وأقول : كلا فإن فيه علتين بينتهما في (الأحاديث الضعيفة) (١٢١٦)

وكحديث الأوعال الذي يروى عن العباس (ص ٤٩ – ٥٠) وهو مخرج في (المصدر السابق (١٢٤٧)

إلى غير ذلك من الأحاديث الضعيفة التي سكت المصنف عنها أو بين ضعفها أو حسن بعضها لذاتها أو لغيرها وهي ليست كذلك عندنا وهو وإن كان أعرض عن بعضها كمـــا يشعر بذلك قوله في الترجمة (١٥٢ – القاضي أبو يعلى) : (وسرد كلاما طويلا لكنه ساق أحاديث ساقطة لا يسوغ أن يثبت بمثلها لله صفة) وإني كنت أحب له أن يتره كتابه من الأحاديث التي يراها ضعيفة ولا سيما مما سكت عليه منها . فإن كثيرا من الأحاديث الضعيفة لا يتنبه لأثرها السيء في الأمة إلا أفراد قليلون من أهل العلم وقـــد ذكرنـــا في (سلســـلة الأحاديث الضعيفة) نماذج كثيرة منها . وبينا مبلغ ضررها وغالبها لا تعلق لها بالعقيدة وإنما هي في الأحكام والأخلاق ونحوها . ومما لا شك فيه أن ما كان منها متعلقا في العقيدة قد

يكون أشد ضررا من غيرها لأنها قد تفسد عقيدة بعض من لا علم عنده بالتوحيد ولوازمه أو يتخذه بعض أهل الأهواء سلاحا لمحاربة أهل التوحيد أنفسهم المثبتين لله تعالى كل صفة ثابتة في الكتاب أو السنة دون تمثيل أو تعطيل واتهامه إياهم بالتشبيه والتجسيم مع علمه تصريح أهل التوحيد بوجوب تنزيه الله تعالى عن التشبيه والتعطيل معا

وقد أشار إلى شيء من هذا شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى فقد قال في كتابه (مفصل الاعتقاد) (ص ٩ – ٤ مجموعة الفتاوى) (من المعلوم أن أهل الحديث يشاركون كل طائفة فيما يتحلون به من صفات الكمال ويمتازون عنهم بما ليس عندهم فإن المنازع لا بد أن يذكر فيما يخالفهم فيه طريقا أخرى مثل المعقول والقياس والرأي . . . وكل هـــذه الطرق لأهل الحديث صفوتها

وخلاصتها فهم أكمل الناس عقلا وأعدلهم قياسا وأصوبهم رأيا وأصحهم نظرا وأهداهم استدلالا وأقومهم جدلا وأتمهم فراسة . . .) ثم قال (ص ٢٣) :

(وإذا قابلنا بين الطائفتين – أهل الحديث وأهل الكلام – فالذي يعيب بعض أهـــل الحديث وأهل الجماعة بحشو القول إنما يعيبهم بقلة المعرفة أو بقلة الفهم

أما الأول فبأن يحتجوا بأحاديث ضعيفة وموضوعة أو بآثار لا تصلح للاحتجاج

وأما الثاني : فبأن لا يفهموا معنى الأحاديث الصحيحة بل قد يقولون القولين المتناقضين ولا يهتدون للخروج من ذلك . والأمر راجع إلى شيئين : إما رواية (الأصل : زيادة) أقوال غير مفيدة يظن أنها مفيدة كالأحاديث الموضوعة وإما أقوال مفيدة لكنهم لا يفهمونها إذا كان إتباع الحديث يحتاج أولا إلى صحة الحديث وثانيا إلى فهم معناه كإتباع القرآن والجهل يدخل عليهم من ترك إحدى المقدمتين ومن عابهم من الناس فإنما يعيبهم بهذا

ولا ريب أن هذا موجود في بعضهم يحتجون بأحاديث موضوعة في مسائل الأصول والفروع وبآثار مفتعلة وحكايات غير صحيحة ويذكرون من القرآن والحديث ما لا يفهمون معناه وربما تأولوه على غير تأويله ووضعوه على غير موضعه

ثم إنهم بهذا المنقول الضعيف والمعقول السخيف قد يكفرون ويضللون ويبدعون أقواما من أعيان الأمة ويجهلونهم ففي بعضهم من التفريط في الحق والتعدي على الخلق ما قد يكون بعضه خطأ مغفورا وقد يكون منكرا من القول وزورا وقد يكون من البدع والضلالات التي توجب غليظ العقوبات . فهذا لا يذكره إلا جاهل أوظالم وقد رأيت لهذا عجائب

لكنهم بالنسبة إلى غيرهم في ذلك كالمسلمين بالنسبة إلى بقية الملل ولا ريب أن في كثير من المسلمين من الظلم والجهل والبدع والفجور ما لا يعلمه إلا من أحاط بكل شيء علما لكن كل شر يكون في بعض المسلمين فهو في غيرهم أكثر وكل خير يكون في غيرهم فهو فيهم أعلى وأعظم وهكذا أهل الحديث بالنسبة إلى غيرهم)

ثم شرع في تفصيل ذلك وبيانه بما يدل على مزية أهل الحديث على غيرهم من الفرق فراجعه فإنك لن تراه عند غيره رحمه الله تعالى

والمقصود من ذلك أن رواية الأحاديث الضعيفة من بعض المحدثين هو مما يعاب عليهم من قبل المخالفين لهم وإن كان هؤلاء يفعلون ما هو أسوأ من ذلك كما أوضحه شيخ الإسلام في الكلام الذي أحلناك عليه آنفا

ومن أشهر من أخذ ذلك عليهم في هذا العصر ويتخذه حجة في تسخيفهم وتضليلهم الشيخ الكوثري المعروف بعدائه الشديد لأهله السنة والحديث ونبزه إياهم بلقب الحشوية والمجسمة وهو في ذلك ظالم لهم مفتر ولكن – والحق يقال – قد يجد أحيانا في ما يرويه

بعضهم من الأحاديث والآثار ما يدعم به فريته مثل الحديث المروي في تفسير قوله تعالى : { عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا } قال : يجلسني على العرش . رواه المصنف (ص ٧٤ – ٧٥) عن ابن مسعود مرفوعا وضعفه جدا بقوله : (مرسله الأحمر متروك الحديث) . ورواه (ص ٩٩) عن ابن عباس مثله موقوفا . وقال : (إسناده ساقط وعمر بن مدرك الـــرازي متروك وهذا مشهور من قول مجاهد ويروى مرفوعا وهو باطل)

وقد خرجت الحديثين في (الضعيفة) (٨٧١)

وقال في ترجمة محمد بن مصعب العابد كما يأتي :

(فأما قضية قعود نبينا على العرش فلم يثبت في ذلك نص بل في الباب حديث واه وما فسر به مجاهد الآية كما ذكرناه)

قلت : ولو أن المصنف رحمه الله تعالى وقف عند هذا البيان الواضح في أنه

ليس في الباب نص ملزم للأخذ به لكان قد أحسن وسد بذلك الطريق على أهل الأهواء أن يتخذوا ذلك ذريعة للطعن في أهل السنة والحديث كما فعل الكوثري هنا بالـــذات في مقدمته لكتاب (تبين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري) (ص ٦٤) فقد قال فيهم بعد أن نبزهم بلقب الحشوية – أسوة بسلفه من الجهمية – وغيرهم[1]:

(ويقولون في الله مالا يجوزه الشرع ولا العقل من إثبات الحركة له (تعالى) والنقلة (ويعني بهما النزول) والحد والجهة (يعني العلو) والقعود والإقعاد) . فيعني هذا الذي نحن في صدد بيانه عدم ثبوته

---

[1] انظر كلام الحافظ أبي حاتم الرازي في ترجمته (٧٧)

أقول : لو أن المؤلف رحمه الله وقف عند ما ذكرنا لأحسن ولكنه لم يقنع بذلك بل سود أكثر من صفحة كبيرة في نقل أقوال من أفتى بالتسليم بأثر مجاهد في تفسير قوله تعالى : { عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا } قال : يجلسه أو يقعده على العرش . بل قال بعضهم : (أنا منكر على كل من رد هذا الحديث وهو عندي رجل سوء متهم) بل ذكر عن الإمام أحمد أنه قال : هذا تلقته العلماء بقبول إلى غير ذلك من الأقوال التي تراها في الأصل ولا حاجة بنا إلى استيعابها في هذه المقدمة . وذكر في (مختصره) المسمى ب (الذهبية) أسماء جمع آخرين من المحدثين سلموا بهذا الأثر و لم يتعقبهم بشيء هناك . وأما هنا فموقفه مضطرب أشد الاضطراب فبينما تراه يقول في آخر ترجمة محمد بن مصعب العابد عقب قول من تلك الأقوال (ص ١٢٦) :

(فأبصر – حفظك الله من الهوى – كيف آل الفكر بهذا المحدث إلى وجوب الأخذ بأثر منكر . . .)

فأنت إذا أمعنت النظر في قوله هذا ظننت أنه ينكر هذا الأثر ولا يعتقده ويلزمه ذلك ولا يتردد فيه ولكنك ستفاجأ بقوله (ص ١٤٣) بعد أن أشار إلى هذا الأثر عقب ترجمة حرب الكرماني :

(وغضب العلماء لإنكار هذه المنقبة العظيمة التي انفرد بها سيد البشر ويبعد أن يقول مجاهد ذلك إلا بتوقيف . . .)

ثم ذكر أشخاصا آخرين ممن سلموا بهذا الأثر غير من تقدم فإذا أنت فرغت من قراءة هذا قلت : لقد رجع الشيخ من إنكاره إلى التسليم به لأنه قال : إنه لا يقال إلا بتوقيف ولكن سرعان ما تراه يستدرك على ذلك بقوله بعد سطور :

(ولكن ثبت في (الصحاح) أن المقام المحمود هو الشفاعة العامة الخاصة بنبينا صلى الله عليه و سلم)

قلت : وهذا هو الحق في تفسير المقام المحمود دون شك ولا ريب للأحاديث التي أشار إليها المصنف رحمه الله تعالى وهو الذي صححه الإمام ابن جرير في (تفسيره) (١٥ / ٩٩) ثم القرطبي (١٠ / ٣٠٩) وهو الذي لم يذكر الحافظ ابن كثير غيره وساق الأحاديث المشار إليها . بل هو الثابت عند مجاهد نفسه من طريقين عنه عند ابن جرير . وذاك الأثر عنه ليس له طريق معتبر فقد ذكر المؤلف (ص ١٢٥) أنه روي عن ليث بن أبي سليم وعطاء بن السائب وأبي يحيى القتات وجابر بن يزيد) . قلت : والأولان مختلطان والآخران ضعيفان بل الأخير متروك متهم

ولست أدري ما الذي منع المصنف – عفا الله عنه – من الاستقرار على هذا القـــول وعلى جزمه بأن هذا الأثر منكر كما تقدم عنه فإنه يتضمن نسبة القعود على العرش لله عز و جل وهذا يسلتزم نسبة الاستقرار عليه الله تعالى وهذا مما لم يرد فلا يجوز اعتقاده ونسبته إلى الله عز و جل ولذلك ترى المؤلف رحمه الله أنكر على من قال ممن جاء بعد القرون الثلاثة : إن الله استوى استواء استقرار) كما تراه في ترجمة (١٤٠ – أبو أحمد القصاب) . وصرح في ترجمة (١٦١ البغوي) أنه لا يعجبه تفسير (استوى) ب (استقر) . بل إنه بـــالغ في إنكار لفظة (بذاته) على جمع ممن قال : (هو تعالى فوق عرشه بذاته) لعدم ورودها عن السلف مع أنها مفسرة لقولهم باستواء الله على خلقه حقيقة استواء يليق بجلالـــه وكمالـــه واعتبرها من فضول الكلام فانظرترجمة (١٣٦ – ابن أبي زيد) و (١٤٤ – يحيى بن عمار) و (١٤٦ – أبو عمر الطلمنكي) و (١٤٩ – أبو نصر السجزي)

وهذه اللفظة (بذاته) وإن كانت عندي معقولة المعنى وأنه لا بأس من ذكرها للتوضيح فهي كاللفظة الأخرى التي كثر ورودها في عقيدة السلف وهي لفظة (بائن) في قولهم (هو تعالى على عرشه بائن من خلقه) . وقد قال هذا جماعة منهم كما ستراه في هذا (المختصر) في التراجم الآتية (٤٥ – عبد الله بن أبي جعفر الرازي) و (٥٣ – هشام بن عبيد الله الرازي) و (٥٦ – سنيد بن داود المصيصي الحافظ) (٦٧ – إسحاق بن راهويه عالم خراسان) وذكره عن ابن المبارك و (٧٧ – أبو زرعة الرازي) و (٨٧ – أبو حاتم الرازي) وحكياه عن العلماء في جميع الأمصار . و (٧٩ – يحيى بن معاذ الرازي) و (٨٤ – عثمان بن سعيد الدارمي الحافظ و (١٠٣ أبو جعفر ابن أبي شيبة) وكل هؤلاء من القرون الثلاثة المشهود لهم بالخيرية ثم (١٠٨ – حماد البوشنجي الحافظ) وحكاه عن أهل الأمصار (١٠٩ – إمام الأئمة ابن خزيمة) . و (١٢٥ – أبو القاسم الطبراني) و (١٣٣ – ابن بطة) و (١٤١ – أبو نعيم الأصبهاني) وعزاه إلى السلف . و (١٤٢ – معمر بن زياد) و (١٥٥ – الفقيه نصر المقدسي) و (١٥٨ – شيخ الإسلام الأنصاري) و (١٦٤ – ابن موهب)

قلت : ومن هذا العرض يتبين أن هاتين اللفظتين : (ذاته) و (بائن) لم تكونا معروفين في عهد الصحابة رضي الله عنهم . ولكن لما ابتدع الجهم وأتباعه القول بأن الله في كل مكان اقتضى ضرورة البيان أن يتلفظ هؤلاء الأئمة الأعلام بلفظ (بائن) دون أن ينكره أحد منهم

ومثل وهذا تماما قولهم في القرآن الكريم أنه غير مخلوق فإن هذه لا تعرفها الصحابة أيضا وإنما كانوا يقولون فيه : كلام الله تبارك وتعالى لا يزيدون على ذلك وكان ينبغي الوقوف فيه عند هذا الحد لولا قول جهم وأشياعه من المعتزلة : إنه مخلوق ولكن إذا نطق هؤلاء بالباطل وجب على أهل الحق أن ينطقوا بالحق ولو بتعابير وألفاظ لم تكن معروفة من قبل وإلى هذه

الحقيقة أشار الإمام أحمد رحمه الله تعالى حين سئل عن الواقفة الذين لا يقولون في القرآن إنه مخلوق أو غير مخلوق هل لهم رخصة أن يقول الرجل : (كلام الله) ثم يسكت ؟ قال : و لم يسكت ؟ لولا ما وقع فيه الناس كان يسعه السكوت ولكن حيث تكلموا فيما تكلموا لأي شيء لا يتكلمون ؟ [1]سمعه أبو داود منه كما في (مسائله) (ص ٢٦٣ – ٢٦٤)

قلت : والمقصود أن المؤلف رحمه الله تعالى أقر لفظة (بائن) لتتابع أولئك الأئمة عليها دون نكير من أحد منهم وأنكر اللفظة الأخرى وهي (بذاته) لعدم تواردها في أقوالهم . إلا بعض المتأخرين منهم فأنكر ذلك مبالغة منه في المحافظة على نهج السلف مع أن معناهـــا في نفسه سليم وليس فيها إثبات ما لم يرد فكنت أحب له رحمه الله أن لا يتردد في إنكار نسبة القعود إلى الله تعالى وإقعاده محمدا صلى الله عليه و سلم على عرشه ما دام أنه لم يأت به نص ملزم عن النبي صلى الله عليه و سلم ومعناه ليس له شاهد في السنة ومعناه ولفظه لم يتوارد على ألسنة الأئمة وهذا هو الذي يدل عليه بعض كلماته المتقدمة حول هذا الأثر ولكنه لما رأى كثيرا من علماء الحديث أقروه لم يجرؤ على التزام التصريح بالإنكار وإنما تارة وتارة والله تعالى يغفر لنا وله

ومن العجيب حقا أن يعتمد هذا الأثر الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى فإنه نقل كلام القاضي أبي يعلى فيه وبعض أسماء القائلين به ثم قال ابن القيم رحمه الله :

(قلت : وهو قول ابن جرير الطبري وإمام هؤلاء كلهم مجاهد إمام التفسير وهو قول أبي الحسن الدارقطني ومن شعره فيه)

---

[1] قلت : ولو أن الشيخ المقبلي تنبه لهذا لما قعقع على الإمام أحمد بما قعقع به

ثم ذكره المصنف فيما يأتي في ترجمة (١٣٤ – الدراقطني) وزاد بيتا رابعا لعل المصنف تعمد حذفه :

(ولا تنكروا أنه قاعد ولا تنكروا أنه يقعده)

قلت : وقد عرفت أن ذلك لم يثبت عن مجاهد بل صح عنه ما يخالفه كما تقدم . وما عزاه للدارقطني لا يصح إسناده كما بيناه في (الأحاديث الضعيفة) (٨٧٠) وأشرت إلى ذلك تحت ترجمة الدارقطني الآتية . وجعل ذلك قولا لابن جرير فيه نظر لأن كلامه في (التفسير) يدور على إمكان وقوع ذلك كما سبق لا أنه وقع وتحقق ولذلك قال الإمام القرطبي في (تفسيره) (١٠ / ٣١١) :

(وعضد الطبري جواز ذلك بشطط من القول وهو لا يخرج إلا على تلطف في المعنى وفيه بعد ولا ينكر مع ذلك أن يروى والعلم يتأوله)

ثم بين وجه تأويله بما لا حاجة بنا إلى ذكره والنظر فيه ما دام أنه أثر غير مرفوع ولو افترض أنه في حكم المرفوع فهو في حكم المرسل الذي لا يحتج به في الفروع فضلا عن الأصول كما ذكرت ذلك أو نحوه فيما يأتي من التعليق على قولة بعضهم : (ولا نتكلم في حديث فيه فضيلة للنبي صلى الله عليه و سلم بشيء) التعليق (٢٦٥)

ولعل المصنف رحمه الله تعالى يشير إلى ذلك بقوله في ترجمة (١٦٥ – القاضي العلامة أبو بكر بن العربي) وقد نقل عنه القول بهذا القعود معه على العرش : قال : (وما علمت للقاضي مستندا في قوله هذا سوى قول مجاهد)

وخلاصة القول : إن قول مجاهد هذا – وإن صح عنه – لا يجوز أن يتخذ دينا وعقيدة ما دام أنه ليس له شاهد من الكتاب والسنة فيا ليت المصنف إذ ذكره عنده جزم برده وعدم

صلاحيته للاحتجاج به و لم يتردد فيه فإنه هو اللائق به وبتورعه من إثبات كلمة (بذاته) والله المستعان

٤ – وحذفت أيضا ما جزمت بأنه من الإسرائيليات ولو كان صحيح الإسناد إلا إذا كان معناه موافقا للكتاب والسنة

٥ – وتسامحت في إيراد بعض الأثار والأقوال التي في السند إلى أصحابها ضـــعف أو جهالة لأنها ليست كالأحاديث المرفوعة التي يجب الاحتجاج بها واتخاذها دينا وإنما ذكرت للاستئناس بها والاستشهاد فقط

٦ – وحذفت من إسناد الحديث والأثر ما لا فائدة فيه بالنسبة لعامة القراء لا سيما في هذا (المختصر) وإنما أبقيت الضروري منه كاسم الصحابي أو التابعي أو غيرهما ممن نسب القول إليه في السند

٧ – وقد رقمت أحاديث الكتاب وآثاره برقم متسلسل من أوله إلى آخره . وكذلك رقمت تراجم الأئمة الذين روى المصنف أو نقل عنهم القول بأن الله على العرش رقمتـــها بأرقام متسلسلة ووضعت بجانبها الأيسر بين معكوفتين [ ] سنة ولادة المترجم ووفاته لأيسر بذلك على القراء متابعة تسلسل القول بذلك من إمام إلى إمام ومن سنة إلى ما بعدها حتى آخر القرن السادس

٨ – وخرجت أحاديث الكتاب وآثاره وعزوت كل قول من الأقوال المذكورة فيه إلى مصدره الذي عزاه المصنف إليه مطبوعا كان أو مخطوطا بقدر الإمكان وعلقت عليه بتعليقات مفيدة أكثرها في تحقيق الكلام على أسانيد تلك الآثار والأقوال للتثبت من ما صح منها نسبة

إلى قائلها وما لم يصح فتبين لنا أن أكثرها صحيح ثابت – والحمد لله – على طريقة أهـــل الحديث ونقدهم للأسانيد

٩ – وقد رأيت من تمام الفائدة أن أضع تعليقات مفيدة على أخباره أهمها تخريج أحاديثه وآثاره مع ترقيمها بأرقام متسلسلة من أول الكتاب إلى آخره

موضوع الكتاب وخطورته

اعلم أيها القارئ الكريم أن هذا الكتاب قد عالج مسألة هي من أخطر المسائل الاعتقادية التي تفرق المسلمون حولها منذ أن وجدت المعتزلة حتى يومنا هذا ألا وهي مسألة علو الله عز و جل على خلقه الثابتة بالكتاب والسنة المتواترة المدعم بشاهد الفطرة السليمة وما كان لمسلم أن ينكر مثلها في الثبوت لولا أن بعض الفرق المنحرفة عن السنة فتحوا على أنفسهم وعلى الناس من بعدهم باب التأويل فلقد كاد الشيطان به لعدوه الإنسان كيدا عظيما ومنعهم به أن يسلكوا صراطا مستقيما كيف لا وهم قد اتفقوا على أن الأصل في الكلام أن يحمل علـــى الحقيقة وأنه لا يجوز الخروج عنها إلى المجاز إلا عند تعذر الحقيقة أو لقرينة عقلية أو عرفية أو لفظية كما هو مفصل في محله ومع ذلك فإنك تراهم يخالفون هذا الأصل الذي أصلوه لأتفه الأسباب وأبعد الأمور عن منطق الإنسان المؤمن بكلام الله وحديث نبيه حقا فهل يستقيم في الدنيا فهم أو تفاهم إذا قال قائل مثلا : (جاء الأمير) فيأتي متأول من أمثال أولئك المتأولين فيقول في تفسير هذه الجملة القصيرة : يعني جاء عبد الأمير أو نحو ذلك من التقدير . فإذا أنكرت عليه ذلك أجابك بأن هذا مجاز فإذا قيل له : المجاز لا يصار إليه إلا عند تعذر الحقيقة وهي ممكنة هنا أو لقرينة لا قرينة هنا [1]سكت أو جادلك بالباطل

---

[1] قرائن المجاز الموجبة للعدول إليه عن الحقيقة ثلاث : العقلية كقوله تعالى : { واسأل القرية التي كنا فيها والعير التي أقبلنا فيها } أي أهلهما . ومنه : { واخفض لهما جناح الذل }

الثانية : الفوقية مثل { يا هامان ابن لي صرحا } أي مر من يبني لأن مثله مما يعرف أنه لا يبني

الثالثة : نحو (مثل نوره) فإنما دليل على أن الله غير النور

قال أهل العلم : وأمارة الدعوة الباطلة تجردها عن أحد هذه القرائن انظر : (إيثار الحق على الخلق) (ص ١٦٦ – ١٦٧) للعلامة المرتضى اليماني

وقد يقول قائل : وهل يفعل ذلك عاقل ؟ قلت : ذلك ما صنعه كل الفرق المتأولة الذين ينكرون حقائق الأسماء والصفات الإلهية من المعتزلة وغيرهم ممن تأثر بهم من الخلف ولا نبعد بك كثيرا بضرب الأمثال وإنما نقتصد مثلين من القرآن الكريم أحدهما يشبه المثال السابق تماما والآخر له صلة بصلب موضوع الكتاب

الأول : قوله تعالى : { وجاء ربك والملك صفا صفا } فقيل في تأويلها : (وجاء ربك) وقيل غير ذلك من التأويل . ونحو كذلك أولوا قوله تعالى : { هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام والملائكة وقضي الأمر } . فقال بعضهم : يأتيهم الله بظلل . فنفى بذلك حقيقة الإتيان اللائق بالله تعالى بل غلا بعض ذوي الأهواء فقال : (قوله تعالى : { هل ينظرون } حكاية عن اليهود والمعنى أنهم لا يقبلون دينك إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام ليروه جهرة لأن اليهود كانوا مشبهة يجوزون على الله المجيء والذهاب) نقله الكوثري في تعليقه على (الأسماء والصفات) (ص ٤٤٧ – ٤٤٨) عن الفخر الرازي وأقره

فتأمل – هداني الله وإياك – كيف أنكر مجيء الله الصريح في الآيتين المذكورتين . وهو إنما يكون يوم القيامة كما جاء في تفسير ابن جرير لقوله تعالى : { هل ينظرون إلا أن تأتيهم الملائكة أو يأتي ربك أو يأتي بعض آيات ربك } فذكر (١٢ / ٢٤٥ – ٢٤٦) في قوله:

{ أو يأتي ربك } عن قتادة وابن جريج : يوم القيامة ونحوه عن ابن مسعود وغيره . في (الدرر المنثور) (١ / ٢٤١) وانظر كلمة الإمام ابن راهويه في إثبات المجيء في الفقرة الآتية من الكتاب (٢١٣)

فنفى هذا المتأول ببركة التأويل إتيان الله ومجيئه يوم القيامة الثابت في هذه الآيات الكريمة والأحاديث في ذلك أكثر وأطيب و لم يكتف بهذا بل نسب القول بتجويز المجيء على الله إلى اليهود وأن الآية نزلت في حقهم ضلال وكذب أما الضلال فواضح من تحريف الآيات المستلزم الطعن في الأئمة الذين يؤمنون بمجيء الله تعالى يوم القيام . وأما الكذب فإن أحدا من العلماء لم يذكر أن الآية نزلت في اليهود بل السياق يدفع ذلك قال الله تعالى : { يا أيها الذين آمنوا ادخلوا في السلم كافة ولا تتبعوا خطوات الشيطان . فإن زللتم من بعد ما جاءتكم البينات فاعلموا الله عزيز حكيم . هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام . . } [سورة البقرة : ٢٠٨ - ٢١١]

قلت : فأنت ترى أن الخطاب موجه للمؤمنين ولذلك قال ابن جرير في تفسيره (٤ / ٢٥٩) لقوله تعالى : { فإن زللتم . . } :

(يعني بذلك جل ثناؤه فإن أخطأتم الحق فضللتم عنه وخالفتم الإسلام وشرائعه من بعد ما جاءتكم حججي وبينات هداي واتضحت لكم صحة أمر الإسلام بالأدلة التي قطعت عذركم أيها المؤمنون - فاعلموا أن الله ذو عزة . . .)

نعم قد روى ابن جرير (٤ / ٢٥٥) عن عكرمة قوله { ادخلوا في السلم كافة } قال : نزلت في ثعلبة وعبد الله بن سلام و و . . . كلهم من يهود قالوا : يا رسول الله يوم السبت كنا نعظمه فدعنا فلنسبت فيه . . . فنزلت)

قلت : وهذا مع أنه في مؤمني اليهود لا يصح إسناده لإرساله ولو صح لم يجز القول بأنها (نزلت في حق اليهود) لأنها تعني عند الإطلاق كفارهم والواقع خلافه فتأمل هذا رحمنا الله وإياك هل تجد في هذه الآيات المصرحة بإتيان الله ومجيئه قرينة من تلك القرائن الثلاث تضطر السامع إلى فهم ذلك على نحو مجيء المخلوق وهذا تشبيه حقا اضطرهم هذا الفهم الخاطئ إلى إنكاره ونسبته إلى اليهود وصاروا إلى التأويل . وكان بوسعهم أن يثبتوا لله تعالى هذه الصفة كما أثبتها السلف دون تشبيه كما قال تعالى : { ليس كمثله شيء وهو السميع البصير } وإلا فهم على ذلك سيتأولون السمع والبصر أيضا لأن الله تعالى قد أثبت للمخلوق سمعا وبصرا في القرآن والسنة فقد يقولون إننا إذا أثبتنا السمع والبصر لله شبهناه بمخلوقاته وهذا ما فعلته المعتزلة تماما فإنهم تأولوهما بالعلم تنزيها له تعالى عن المشابهة زعموا وبذلك آمنوا بالطرف الأول من الآية { ليس كمثله شيء) ولم يؤمنوا بالطرف الآخر منها { وهو السميع العليم } وأما الأشاعرة وغيرهم من الخلف فقد آمنوا بكل ذلك هنا فجمعوا بين التنزيه والإثبات قائلين سمعه ليس كسمعنا وبصره ليس كبصرنا . فهذا هو الحق وكان عليهم طرد ذلك في كل ما وصف الله به نفسه فيقال : مجيئه تعالى حق ولكنه ليس كمجيئنا ونزوله إلى السماء الدنيا حق لتواتر الأحاديث بذلك كما يأتي في الكتاب ولكن ليس كنزولنا وهكذا في كل الصفات ولكنهم لم يفعلوا ذلك مع الأسف في كثير من الصفات منها ما نحن فيه فتأولوه بما سبق أو بغيره [1]ومنها الاستواء الآتي ذكره قريبا

هذا هو المثال الأول :

وأما المثال الآخر فقوله تعالى : { إن ربكم الذي خلق السموات والأرض في ستة أيام ثم استوى على العرش } وقوله فتأولوه (الله الذي رفع السماوات بغير عمد ترونها ثم استوى

---

[1] انظر (الأسماء والصفات) للبيهقي (ص ٤٤٨ - ٤٤٩)

على العرش) . فقد تأول الخلف الاستواء المذكور في هاتين الآيتين ونحوهما بالاستيلاء وشاع عندهم في تبرير ذلك إيرادهم قول الشاعر :

قد استوى بشر على العراق بغير سيف ودم مهراق

متجاهلين اتفاق كلمات أئمة التفسير والحديث واللغة على إبطاله وعلى أن المراد بالاستواء على العرش إنما هو الاستعلاء والارتفاع عليه كما سترى أقوالهم مروية في الكتاب عنهم بالأسانيد الثابتة قرنا بعد قرن وفيهم من نقل اتفاق العلماء عليه . مثل الإمام إسحاق بن راهويه (الترجمة ٦٧) والحافظ ابن عبد البر (الترجمة ١٥١) وكفى بهما حجة في هذا الباب

ومع ذلك فإننا لا نزال نرى علماء الخلف – إلا قليلا منهم – سادرين في مخالفتهم للسلف في تفسيرهم لآية الاستواء وغيرها من آيات الصفات وأحاديثها

وقد يتساءل بعض القراء عن سبب ذلك فأقول :

ليس هو إلا إعراضهم عن اتباع السلف ثم فهمهم – خطأ – الاستعلاء المذكور في الآيات الكريمة أنه الاستعلاء اللائق بالمخلوق ولما كان هذا منافيا للتنزيه الواجب لله اتفاقا فروا من هذا الفهم إلى تأويلهم السابق ظنا منهم أنهم بذلك نجوا من القول على الله تعالى بما لا يليق به سبحانه

ولقد كان من كبار هؤلاء العلماء القائلين بالتأويل المذكور برهة من الزمن جماعة من أهل العلم منهم الإمام أبو الحسن الأشعري كما سيأتي بيانه في ترجمته من الكتاب (١٢٠) . ومنهم العلامة الجليل أبو محمد الجويني الشافعي والد إمام الحرمين المتوفى سنة (٤٣٨) ثم هداه الله تعالى إلى اتباع السلف في فهم الاستواء وسائر الصفات ثم ألف في ذلك رسالة نافعة

قدمها نصيحة لإخوانه في الله كما صرح بذلك في مقدمتها وقد وصف فيها وصفا دقيقا تحيره وتردده في مرحلة من مراحل حياته العلمية بين اتباع السلف وبين اتباع علماء الكلام في عصره الذين يؤولون الاستواء بالاستيلاء فقال رحمه الله تعالى (ص ١٧٦ – ١٧٧) :

(اعلم أنني كنت برهة من الدهر متحيرا في ثلاث مسائل :

١ – مسألة الصفات

٢ – مسألة الفوقية

٣ – ومسالة الحرف والصوت في القرآن المجيد

وكنت متحيزا في الأقوال المختلفة الموجودة في كتب أهل العصر في جميع ذلك من تأويل الصفات وتحريفها أو إمرارها والوقوف فيها أو إثباتها بلا تأويل ولا تعطيل ولا تشبيه ولا تمثيل . فأجد النصوص في كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه و سلم ناطقة منبئة بحقائق هذه الصفات وكذلك في إثبات العلو والفوقية وكذلك في الحرف والصوت

ثم أجد المتأخرين من المتكلمين في كتبهم منهم من يؤول الاستواء بالقهر والاستيلاء ويؤول النزول بنزول الأمر ويؤول اليدين بالقدرتين أو النعمتين ويؤول القدم بقدم صدق عند ربهم وأمثال ذلك ثم أجدهم مع ذلك يجعلون كلام الله تعالى معنى قائما بالذات بالأحرف بلا صوت ويجعلون هذه الحروف عبارة عن ذلك المعنى القائم

وممن ذهب إلى هذه الأقوال أو بعضها قوم لهم في صدري منزلة مثل طائفة من فقهاء الأشعرية الشافعيين لأني على مذهب الشافعي – رضي الله عنه – عرفت فرائض ديني وأحكامه فأجد مثل هؤلاء الشيوخ الأجلة يذهبون إلى مثل هذه الأقوال وهم شيوخي ولي

فيهم الاعتقاد التام لفضلهم وعلمهم ثم إني مع ذلك أجد في قبلي من هذه التأويلات حزازات لا يطمئن قلبي إليها وأجد الكدر والظلمة منها وأجد ضيق الصدر وعدم انشراحه مقرونا بها فكنت كالمتحير المضطرب في تحيره . المتململ من قلبه في تقلبه وتغيره

وكنت أخاف من إطلاق القول بإثبات العلو والاستواء والنزول مخافة الحصر والتشبيه ومع ذلك فإذا طالعت النصوص الواردة في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه و سلم أجدها نصوصا تشير إلى حقائق هذه المعاني وأجد الرسول الله صلى الله عليه و سلم قد صرح بها مخبرا عن ربه واصفا له بها . وأعلم بالاضطرار أنه صلى الله عليه و سلم كان يحضر مجلسه الشريف العالم والجاهل والذكي والبليد والأعرابي والجافي ثم لا أجد شيئا يعقب تلك النصوص التي كان يصف ربه بها لا نصا ولا ظاهرا مما يصرفها عن حقائقها ويؤولها كما تأولها هؤلاء مشايخي الفقهاء المتكلمين مثل تأويلهم الاستيلاء للاستواء ونزول الأمر للنزول وغير ذلك . و لم أجد عنه صلى الله عليه و سلم أنه كان يحذر الناس من الإيمان بما يظهر من كلامه في صفته لربه من الفوقية واليدين وغيرها و لم ينقل عنه مقالة تدل على أن لهذه الصفات معاني آخر باطنة غير ما يظهر من مدلولها وأجد الله عز و جل يقول . . .)

ثم ذكر بعض الآيات في الاستواء والفوقية والأحاديث في ذلك مما هو جزء يسير مما سيأتي في الكتاب ثم قال (ص ١٨١)[1]:

(إذا علمنا ذلك واعتقدناه تخلصنا من شبهة التأويل وعماوة التعطيل وحماقة التشبيه والتمثيل وأثبتنا علو ربنا سبحانه وفوقيته واستواءه على عرشه كما يليق بجلاله وعظمته والحق واضح في ذلك والصدور تنشرح له فإن التحريف تأباه العقول الصحيحة مثل تحريف الاستواء بالاستيلاء وغيره والوقوف في ذلك جهل وعي مع كون أن الرب تعالى وصف لنا

---

[1] (مجموعة الرسائل المنيرية)

نفسه بهذه الصفات لنعرفه بها فوقوفنا عن إثباتها ونفيها عدول عن المقصود منه في تعريفنا إياها فما وصف لنا نفسه بها إلا لنثبت ما وصف به نفسه لنا ولا نقف في ذلك

وكذلك التشبيه والتمثيل حماقة وجهالة . فمن وفقه الله تعالى للإثبات بلا تحريف ولا تكييف ولا وقوف فقد وقف على الأمر المطلوب منه إن شاء الله تعالى)

ثم شرع يبين السبب الذي حمل علماء الكلام على تأويل (الاستواء) بالاستيلاء فقال (ص ١٨١ – ١٨٣) :

(والذي شرح الله صدري في حال هؤلاء الشيوخ الذين أولوا الاستواء بالاستيلاء و . . . هو علمي بأنهم ما فهموا في صفات الرب تعالى إلا ما يليق بالمخلوقين فما فهموا عن الله استواء يليق به ولا . . . فلذلك حرفوا الكلام عن مواضعه وعطلوا ما وصف الله تعالى نفسه به . ونذكر بيان ذلك إن شاء الله تعالى

لا ريب أنا نحن وإياهم متفقون على إثبات صفات الحياة والسمع والبصر والعلم والقدرة والإرادة والكلام لله . ونحن قطعا لا نعقل من الحياة إلا هذا العرض الذي يقوم بأجسامنا . وكذلك لا نعقل من السمع والبصر إلا أعراضا تقوم بجوارحنا فكما أنهم يقولون : حياته ليست بعرض وعلمه كذلك وبصره كذلك هي صفات كما تليق به لا كما تليق بنا فكذلك نقول نحن : حياته معلومة وليست مكيفة وعلمه معلوم وليس مكيفا وكذلك سمعه وبصره معلومان ليس جميع ذلك أعراضا بل هو كما يليق به

ومثل ذلك بعينه فوقيته واستواؤه ونزوله ففوقيته معلومة أعني ثابتة كثبوت حقيقة السمع وحقيقة البصر فإنهما معلومان ولا يكيفان . كذلك فوقيته معلومة ثابتة غير مكيفة كما يليق به واستواؤه على عرشه معلوم غير مكيف بحركة أو انتقال يليق بالمخلوق بل كما يليق

بعظمته وجلال صفاته معلومة من حيث الجملة والثبوت غير معلومة من حيث التكييف والتحديد فيكون المؤمن بها مبصرا بها من وجه أعمى من وجه مبصرا من حيث الإثبات والوجود أعمى من حيث التكيف والتحديد وبهذا يحصل الجمع بين الإثبات لما وصف الله تعالى نفسه به وبين نفي التحريف والتشبيه والوقوف وذلك هو مراد الرب تعالى منا في إبراز صفاته لنا لنعرفه به ونؤمن بحقائقها وننفي عنها التشبيه ولا نعطلها بالتحريف والتأويل ولا فرق بين الاستواء والسمع ولا بين النزول والبصر الكل ورد به النص

فإن قالوا لنا في الاستواء : شبهتم نقول لهم في السمع : شبهتم ووصفتم ربكم بالعرض فإن قالوا : لا عرض بل كما يليق به . قلنا في الاستواء والفوقية : لا حصر بل كما يليق به . فجميع ما يلزمونا به في الاستواء والنزول واليد والوجه والقدم والضحك والتعجب من التشبيه نلزمهم به في الحياة والسمع والبصر والعلم . فكما لا يجعلونها هم أعراضا . كذلك نحن لا نجعلها جوارح ولا ما يوصف به المخلوق وليس من الإنصاف أن يفهموا في الاستواء والنزول والوجه واليد صفات المخلوقين فيحتاجوا إلى التأويل والتحريف

ومن أنصف عرف ما قلنا واعتقده وقبل نصيحتنا ودان لله بإثبات جميع صفاته هذه وتلك ونفى عن جميعها التشبيه والتعطيل والتأويل والوقوف . وهذا مراد الله منا في ذلك لأن هذه الصفات وتلك جاءت في موضع واحد وهو الكتاب والسنة فإذا أثبتنا تلك بلا تأويل وحرفنا هذه وأولناها كنا كمن آمن ببعض الكتاب وكفر ببعض وفي هذا بلاغ وكفاية إن شاء الله تعالى)

قلت : لقد وضح من كلام الإمام كالجويني رحمه الله تعالى السبب الذي حمل الخلف – إلا من شاء الله – على مخالفة السلف في تفسير آية (الاستواء) وهو أنهم فهموا منه – خطأ كما قلنا – استواء لا يليق إلا بالمخلوق وهذا تشبيه فنفوه بتأويلهم إياه بالاستيلاء

ومن الغريب حقا أن الذي فروا منه بالتأويل قد وقعوا به فيما هو أشر منه بكثير ويمكن حصر ذلك بالأمور الآتية :

الأول : التعطيل وهو إنكار صفة علو الله على خلقه علوا حقيقيا يليق به تعالى . وهو بين في كلام الإمام الجويني

الثاني : نسبة الشريك لله في خلقه يضاده في أمره فإن الاستيلاء لغة لا يكون إلا بعد المغالبة كما ستراه في ترجمة الإمام اللغوي ابن الأعرابي فقد جاء فيها :

أن رجلا قال أمامه مفسرا الاستواء معناه : استولى . فقال لهم الإمام : اسكت العرب لا تقول للرجل : (استولى على الشيء حتى يكون له فيه مضاد فأيهما غلب قيل : استولى . والله تعالى لا مضاد له) . وسنده عنه صحيح كما بينته هناك في التعليق (٢١٠) واحتج به العلامة نفطويه النحوي في (الرد على الجهمية) كما ستراه في ترجمته (١١٩)

فنسأل المتأولة : من هو المضاد لله تعالى حتى تمكن الله تعالى من التغلب عليه والاستيلاء على ملكه عنه ؟

وهذا إلزام لا مخلص لهم منه إلا برفضهم لتأويلهم ورجوعهم إلى تفسير السلف ولما تنبه لهذا بعض متكلميهم جاء بباقعة أخرى وذلك أنه تأول (الاستيلاء) الذي هو عندهم المراد من (الاستواء) بأنه استيلاء مجرد عن معنى المغالبة [1]

قلت : وهذا مع كونه مخالفا لغة كما سبق عن ابن الأعرابي فإن أحسن ما يمكـــن أن يقال فيه : إنه تأويل للتأويل وليت شعري ما الذي دخل بهم إلى هذه المآزق أليس كان الأولى

---

[1] نقله الكوثري في تعليقه على (الأسماء والصفات) (ص ٤٠٦) عن ابن المعلم

بهم أن يقولوا : استعلى استعلاء مجردا عن المشابهة . هذا لو كان الاستعلاء لغة يستلزم المشابهة فكيف وهي غير لازمة ؟ لأن الاستواء في القرآن فضلا عن اللغة قد جاء منسوبا إلى الله تعالى كما في آيات الاستواء على العرش وقد مضى بعضها كما جاء منسوبا إلى غيره سبحانه كما قال في سفينة نوح (استوت على الجودي) وفي النبات (استوى على سوقه) فاستواء السفينة غير استواء النبات . وكذلك استواء الإنسان على ظهر الدابة واستواء الطير على رأس الإنسان واستواؤه على السطح فكل هذا استواء ولكن استواء كل شيء بحسبه تشترك في اللفظ وتختلف في الحقيقة فاستواء الله تعالى هو استواء واستعلاء يليق به تعالى ليس كمثله شيء

وأما الاستيلاء فلم يأت إطلاقه على الله تعالى مطلقا إلا على ألسنة المتكلمين فتأمل ما صنع الكلام بأهله لقد زين لهم أن يصفوا الله بشيء هو من طبيعة المخلوق واختصاصه و لم يرضوا أن يصفوه بالاستعلاء الذي لا يماثله شيء وقد قال به السلف فلا عجب بعد ذلك أن اجتمعوا على ذم الكلام وأهله وتأتيك بعض النقول عنهم في الكتاب ووافقهم على ذلك بعض الخلف فقال السبكي في مقدمة رسالة (السيف الصقيل) (ص ١٢) :

(وليس على العقائد أضر من شيئين : علم الكلام والحكمة اليونانية وجميع الفرق الثلاث في كلامها مخاطرة إما خطأ في بعضه وإما سقوط هيبته والسالم من ذلك كله ما كان عليه الصحابة والتابعون وعموم الناس الباقون على الفطرة السليمة)

وبعد فإن ضرر التأويل على أهله وحمله إياهم على الانحراف عن الشرع مما لا حدود له في نظري فلولاه لم يكن للقائلين بوحدة الوجود اليوم وجد ولا لإخوانهم القرامطة الباطنية من قبل الذين أنكروا الشريعة وكل ما فيها من حقائق كالجنة والنار والصلاة والزكاة والصيام

والحج ويتأولونها بتأويل معروفة . قال العلامة المرتضى اليماني في (إيثار الحق على الخلق) في صدد بيان قبح التأويل (ص ١٣٥) :

(فإن المعتزلة والأشعرية إذا كفروا الباطني بإنكار الأسماء الحسنى والجنة والنار يقول لهم الباطني : لم أجحدها إنما قلت : هي مجاز مثلما أنكم لم تجحدوا الرحمن الرحيم الحكيم وإنما قلتم : إنها مجاز وكيف كفاكم المجاز في الإيمان بالرحمن الرحيم وهما أشهر الأسماء أو من أشهرها و لم يكفني في سائرها وفي الجنة والنار مع أنهما دون أسماء الله بكثير ؟ وكم بين الإيمان بالله وبأسمائه والإيمان بمخلوقاته ؟ فإذا كفاكم الإيمان المجازي بأشهر الأسماء الحسنى فكيف لم يكفني مثله في الإيمان بالجنة والنار والمعاد ؟)

قلت : ونحوهم طائفة القاديانية اليوم الذين أنكروا بطريق التأويل كثيرا من الحقائق الشرعية المجمع عليها بين الأمة كقولهم ببقاء النبوة بعد النبي صلى الله عليه و سلم متأسين في ذلك بنبيهم ميرزا غلام أحمد ومن قبله ابن عربي في (الفتوحات المكية) وتأولوا قوله تعالى : { ولكن رسول الله وخاتم النبيين } بأن المعنى زينة النبيين وليس آخرهم وقوله صلى الله عليه و سلم : (لا نبي بعدي) بقولهم : أي معي وأنكروا وجود الجن مع تردد ذكرهم في القرآن الكريم فضلا عن السنة وتنوع صفاتهم فيهما وزعموا أنهم طائفة من البشر على غير ذلك من ضلالاتهم وكلها من بركات التأويل الذي أخذ به الخلف في آية الاستواء وغيرها من آيات الصفات

وليس أدل على ضرر التأويل على أصحابه المغرمين به من القول الذي شاع بينهم ولهجت به ألسنتهم كلما أثير بحث الصفات والإيمان بها على حقائقها أو على تأويلها ألا وهو قولهم :

(مذهب السلف أسلم ومذهب الخلف أعلم وأحكم)

والشاب المثقف اليوم الذي لم تتلوث ثقافته الشرعية بشيء من علم الكلام ربما لا يصدق أن أحدا من الخلف يقول مثل هذا القول وحق له ذلك لخطورته وفظاعته ولكنه – مع الأسف – هو الواقع المعروف لدى طلبة الشريعة وإليك مثالا واحدا على ذلك مما يقرؤونه على مشايخهم قال الباجوري في حاشيته (ص ٥٥) تحت قول صاحب (الجوهرة) :

وكل نص أوهم التشبيها أوله أو فوض ورم تنزيها

(وطريقة الخلف أعلم وأحكم لما فيه من مزيد الإيضاح والرد على الخصوم وهي الأرجح ولذلك قدمها المصنف وطريقة السلف أسلم لما فيها من السلامة من تعيين معنى قد يكون غير مراد له تعالى)

وكلام الكوثري المشهور بعدائه الشديد لأهل السنة والحديث في تعليقاته كلها يدور على هذا المعنى من التفصيل المزعوم وفي تعليقه على (السيف الصقيل) التصريح بذلك (ص ١٣٢)

وهذا القول إذا تدبره الإنسان وجده في غاية الجهالة بل في غاية الضلالة قال ابن تيمية في (العقيدة الحموية) : (كيف يكون هؤلاء المتأخرون لا سيما والإشارة بالخلف إلى ضرب من المتكلمين الذين كثر في باب الدين اضطرابهم وغلظ عن معرفة الله حجابهم وأخبر الواقف على نهاية إقدامهم بما انتهى إليه من مرامهم حيث يقول :

لعمري قد طفت المعاهد كلها وسيرت طرفي بين تلك المعالم

فلم أر إلا واضعا كف حائر على ذقن أو قارعا سن نادم

وأقروا على أنفسهم بما قالوا متمثلين به أو منشئين له فيما صنفوه من كتبهم مثل قول بعض رؤسائهم :

نهاية إقدام العقول عقال وأكثر سعي العالمين ضلال

وأرواحنا في وحشة من جسومنا وحاصل دنيانا أذى ووبال

و لم نستفد من بحثنا طول عمرنا سوى أن جمعنا فيه قيل وقالوا

ويقول الآخر منهم :

(أكثر الناس شكا عند الموت أصحاب الكلام)

ثم إذا حق عليهم الأمر لم يوجد عندهم من حقيقة العلم بالله وخالص المعرفة به خبر ولا وقعوا من ذلك على عين وعلى أثر

كيف يكون هؤلاء المنقصون المحجوبون الحيارى المتهوكون أعلم بالله وآياته من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان من ورثة الأنبياء وخلفاء الرسل وأعلام الهدى ومصابيح الدجى الذي بهم قام الكتاب وبه قاموا الذين وهبهم الله من العلم والحكمة ما برزوا به على سائر أتباع الأنبياء وأحاطوا من حقائق المعارف وبواطن الحقائق بما لو جمعت حكمة غيرهم إليها لاستحيا من يطلب المقابلة

ثم كيف يكون خير قرون الأمة أنقص في العلم والحكمة لا سيما العلم بالله وأحكام أسمائه وآياته من هؤلاء الأصاغر بالنسبة إليهم ؟ أم كيف يكون أفراخ المتفلسفة وأتباع الهند واليونان أعلم بالله من ورثة الأنبياء وأهل القرآن والإيمان ؟)

وقال العلامة السفاريني في (شرح العقيدة) (١ / ٢١ - مختصره) :

(فمن المحال أن يكون المخالفون أعلم من السالفين كما يقوله بعض من لا تحقيق له به ممن لا يقدر قدر السلف ولا عرف الله تعالى ولا رسوله ولا المؤمنين به حق المعرفة المأمور بها أن طريقة السلف أسلم [وطريقة الخلف] [1]أعلم وأحكم

وهؤلاء إنما أتوا من حيث ظنوا أن طريق السلف هي مجرد الإيمان بألفاظ القرآن والحديث من غير فقه ذلك بمنزلة الأميين أو أن طريقة الخلف هي استخراج معاني النصوص المصروفة عن حقائقها بأنواع المجازات وغرائب اللغات

فهذا الظن الفاسد أوجب تلك المقالة التي مضمونها نبذ الإسلام وراء الظهر . وقد كذبوا وأفكوا على طريقة السلف وضلوا في تصويب طريقة الخلف فجمعوا بين باطلين : الجهل بطريقة السلف في الكذب عليهم والجهل والضلال بتصويب طريقة غيرهم)

ثم استشهد على ذلك بكلام للحافظ ابن رجب في كتابه (فضل علم السلف على علم الخلف) فليراجعه من شاء

والظن الذي أتوا منه المخالفون هو مما يكرر ذكره بعض المؤيدين لمذهب الخلف على مذهب السلف ويتوهم صحته بعض الكتاب الإسلاميين الذين لا علم عندهم بأقوال السلف ويسمونه ب (التفويض) وهو مما يكثر الكوثري عزوه إليهم زورا فيقول في تعليقه على (السيف الصقيل) (ص ١٣) : (الذي كان عليه السلف إجراء ما ورد في الكتاب والسنة المشهورة ( ) في صفات الله سبحانه على اللسان مع التنزيه بدون خوض في المعنى ومن غير تعيين المراد)

---

[1] سقطت من (المختصر) واستدركتها من (اللوامع) (١ / ٢٥)

وأعاد هذا المعنى مواضع أخرى منه (ص ١٣١ و ١٤٥) وجر على منواله قرينه المتعاون معه على تحريف نصوص كتاب (الأسماء والصفات) للبيهقي ذاك في التعليق عليه وهذا في التقديم له في كتابه الذي سماه (فرقان القرآن بين صفات الخالق وصفات الأكوان) أعني الشيخ سلامة القضاعي العزامي فقد ذكر نحوه في مواطن منه غير أنه قال : (أكثر السلف على الكف عن بيان المعنى المراد اللائق بالحق تعالى) كذا قال (ص ٩٤) . ونحوه (ص ٨١ و ٥) فقد نسب إلى أكثر السلف تنزههم عن بيان المعنى اللائق بالحق تعالى . فهل كان ذلك جهلا منهم بالله أم كتما للعلم ؟ فبأيهما أجاب فهو كما قيل : أحلاهما مر . وصدق الله العظيم : { ذلك مبلغهم من العلم }

وجملة القول في التأويل الذي تمسك به الخلف أنه كما قال ابن القيم رحمه الله تعالى في منتصف قصيدته الرائعة (الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية) المعروفة بالنونية :

(هذا وأصل بلية الإسلام من تأويل ذي التحريف والبطلان)

ثم أفاض في سرد أضراره نظما بما لا تجده عند غيره نثرا فراجعه فإنه هام جدا . وانظرها مع شرحها للشيخ أحمد بن عيسى المسمى ب (توضيح المقاصد وتصحيح القواعد بشرح قصيدة ابن القيم)

ثم إن عجبي لا يكاد ينتهي من الكوثري وأمثاله الذين ينسبون السلف الصالح في آيات الصفات إلى التفويض وعدم البحث عن المراد منها كما سبق النقل الصريح بذلك عنه فإنه إن لم يجد في قلبه من التعظيم للسلف وعلمهم ما يزعه عن التلفظ بها بما يمس مقامهم في المعرفة بالله تعالى وصفاته أفلم يقف على ما نقله العلماء عنهم من العبارات المختلفة لفظا والمتحدة معنى وكلها تلتقي حول شيء واحد وهو إثبات الصفات مع الرد على المعطلة النافين لها

والممثلة المشبهين لها بصفات الخلق وإليك بعض النصوص في ذلك مما ستراه في الكتاب في تراجمهم إن شاء الله تعالى

١ – قال الوليد بن مسلم : سألت الأوزاعي ومالك بن أنس وسفيان الثوري والليث بن سعد : عن الأحاديث التي في الصفات ؟ فكلهم قالوا لي :

أمروها كما جاء بلا تفسير . وفي رواية : بلا كيف

٢ – قال ربيعة الرأي ومالك وغيرهما : (الاستواء غير مجهول والكيف غير معقـــول والإيمان به واجب)

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في (الفتوى الحموية) (ص ١٠٩ مطبعة السنة المحمدية)

(فقول ربيعة ومالك : الاستواء غير مجهول . . .) موافق لقول الباقين (أمروها كما جاءت بلا كيف) فإنما نفوا علم الكيفية و لم ينفوا حقيقة الصفة . ولو كان القوم آمنـــوا باللفظ المجرد من غير فهم لمعناه على ما يليق بالله لما قالوا : (الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول) ولما قالوا : (أمروها كما جاءت بلا كيف فإن الاستواء حينئذ لا يكون معلوما بل مجهولا بمنزلة حروف المعجم)

وأيضا فإنه لا يحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا لم يفهم عن اللفظ معنى وإنما يحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا أثبت الصفات

وأيضا فإن من ينفي الصفات الجزئية – أو الصفات مطلقا – لا يحتاج إلى أن يقول (بلا كيف) فمن قال : (إن الله ليس على العرش) لا يحتاج أن يقول (بلا كيف) فلو كان مذهب السلف نفي الصفات في نفس الأمر فلما قالوا : (وبلا كيف)

وأيضا فقولهم (أمروها كما جاءت) يقتضي إبقاء دلالتها على ما هي عليه فإنها جاءت ألفاظا دالة على معاني فلو كانت دلالتها منتفية لكان الواجب أن يقال : (أمروا لفظها مع اعتقاد أن المفهوم منها غير مراد . أو أمروا لفظها مع اعتقاد أن من الله لا يوصف بما دلت عليه حقيقة) وحينئذ تكون قد أمرت كما جاءت ولا يقال حينئذ (بلا كيف) إذا نفي الكيف عما ليس بثابت لغو من القول)

٣ – قال الإمام الخطابي :

(مذهب السلف في الصفات إثباتها وإجراؤها على ظاهرها ونفي الكيفية والتشبيه عنها)

٤ – قال الحافظ ابن عبد البر :

(أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة في الكتاب والسنة وحملها على الحقيقة لا على المجاز إلا أنهم لم يكيفوا شيئا من ذلك . وأما الجهمية والمعتزلة والخوارج فكلهم ينكرها ولا يحمل منها شيئا على الحقيقة ويزعمون أن من أقر بها مشبه وهم عند من أقر بها نافون للمعبود)

قلت : فهذا قل من جل النصوص التي سنراها في الكتاب وهي كلها متفقة على أن السلف كانوا يفهمون آيات الصفات ويفسرونها ويعينون المعنى المراد منها على ما يليق به تبارك وتعالى

فلماذا لا يرفع الكوثري وأمثاله من الخلف رؤوسهم إلى هذه النصوص ويظلون يصرون على أن السلف كانوا لا يفهمونها وإنما كانوا يجرونها على ألسنتهم فقط دون تدبر لها وبيان لمعناها ؟

والجواب : أحسن أحواله أن يكون حاله كحال الجويني الذي كان متأثرا بشيوخه من علماء الكلام ولكنه لما كان مخلصا في علمه لله تعالى هداه الله تبارك وتعالى إلى عقيدة السلف في الاستواء وغيره مصداقا لقوله تعالى : { والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا } فهل كان الكوثري وأمثاله من الطاعنين في أئمة الحديث والسلف مخلصين أيضا ؟

من الصعب جدا أن نجيب عن هذا بالإيجاب لكثرة ما نرى من عدائه الشديد – في كل تعليقاته – لأئمة السلف والتوحيد واستمراره على اتهامهم بالتجسيم والتشبيه وبصورة خاصة لابن تيمية منهم مع رد هذا على المجسمة

ومبالغته في سائر كتبه فلا نكاد نراه في صدد الرد على المعطلة إلا ويشرك معهم في الرد المجسمة كما يعرف ذلك كل من له دراسة لكتبه رحمه الله تعالى ومن كلامه في هذا الصدد قوله في (الحموية) (ص ١٦٠) :

(فمن قال : لا أعقل علما ويدا إلا من جنس العلم واليد المعهودين . قيل له : فكيف تعقل ذاتا من غير جنس ذوات المخلوقين ؟ ومن المعلوم أن صفات كل موصوف تناسب ذاته وتلائم حقيقته فمن لم يفهم من صفات الرب الذي ليس كمثله شيء إلا ما يناسب المخلوق فقد ضل في عقله ودينه)

قلت : وهذا قليل من كثير من كلامه الذي يدل دلالة قاطعة على أن شيخ الإسلام ابن تيمية هو منزه وليس بمشبه أو مجسم كما يفتري الكوثري . وقد نقل صديقه [1] العلامة أبو زهرة في كتابه (ابن تيمية) نصوصا كثيرة من كلام ابن تيمية في موضع الصفات الإلهية

---

[1] كما صرح به في (المذاهب الإسلامية) (ص ٢٩٠)

ولخص عقيدته فيها تلخيصا جيدا لا تحامل فيه بل إنه قد برأه مما اتهمه الكوثري فقال (ص ٢٦٤) :

(وليس في ذلك ما يتنافى مع التنزيه أو يخالف التوحيد أو يثبت مشابهة بينه سبحانه وبين الحوادث) . ثم قال (ص ٢٦٦) :

(وينتهي بلا ريب إلى أن يثبت لله سبحانه وتعالى الاستواء واليد وغير ذلك ولكن يقول : إن هذا كله بما يليق بذاته تعالى لا نعرف حقيقته وعلينا الإيمان به)

ولكنه عاد فنقل عن كتاب (رد شبه التشبيه) لابن الجوزي كلاما له ينتصر فيه للتأويل ويرد به على من يرميهم بالتشبيه فقال أبو زهرة (ص ٢٧٢) عقبه : (وهو مؤدى كلامهم ومهما حاولا نفي التشبيه فإنه لاصق بهم وإذا جاء ابن تيمية من بعده بأكثر من قرن وقال : إنه اشتراك في الاسم لا في الحقيقة فإنهم إن فسروا الاستواء بظاهر اللفظ فإنه الاقتعاد والجلوس والجسمية لازمة لا محالة وإن فسروه بغير المحسوس فهو تأويل وقد وقعوا فيما نهوا عنه)

فأقول : (رويدك يا فضيلة الشيخ فأنت تعلم أن ابن تيمية لا يفسر الاستواء بشيء مما ذكرت وإنما بالعلو وكتبه طافحة بذلك فلماذا أوهمت القراء خلاف الواقع فهلا جريت على سننك في نقل أقوال ابن تيمية وأنت تشرح عقيدته ورأيه أم ضقت ذرعا بالتزام النقل الصحيح فأخذت تنسب إليه ما ليس بصحيح تارة بالتلويح كما فعلت هنا وتارة بالتصريح كما فعلت في كتابك الآخر (المذاهب الإسلامية) إذ قلت في بحث (السلفية) والإمام ابن تيمية (ص ٣٢٠) :

(وهكذا يثبتون كل ما جاء في القرآن والسنة عن أوصافه سبحانه . . . . ويثبتون الاستقرار على العرش)

فأين رأيت ابن تيمية يقول بالاستقرار على العرش علما بأنه أمر زائد على العلو وهو مما لم يرد به الشرع ولذلك رأينا مؤلفنا الحافظ الذهبي قد أنكر على بعض القائلين بصفة العلو التعبير عنها بالاستقرار كما نراه في الترجمة (١٥٨ ، الفقرة ٣٢٢) ويقول أبو زهرة أيضا (ص ٣٢٢) من كتابه المذكور :

(يقرر ابن تيمية أن مذهب السلف : هو إثبات كل ما جاء في القرآن من فوقية وتحتية واستواء على العرش) وقال في الصحف التي قبلها : (فيكرر هذا المعنى فيقول مؤكدا أن الله ينزل ويكون في فوق وتحت من غير كيف)

فأين قرر ابن تيمية وأثبت لله تعالى صفة التحتية ؟ غالب الظن أن الشيخ أبا زهرة فهم من أحاديث النزول التحتية المزعومة ثم عزا ذلك لابن تيمية كما فهم من آيات الاستواء : الاستقرار ثم عزاه إليه وكل ذلك خطأ عليه كما يعلم ذلك من درس كتبه دراسة تفهم ووعي لا دراسة سريعة من أجل النقل عنه في ترجمته وتسويد صفحاتها

ومثل هذا العزو منه لابن تيمية دلني على أنه لم يفهم ابن تيمية وعقيدته وأفكاره فهما جيدا بل لعله لم يقرأ كل ما لابن تيمية من البحث والتحقيق في المسائل التي أثارها الشيخ أبو زهرة في ما طبع من كتب ابن تيمية فضلا عن المخطوطة منها ككتابة المطبوع في المكتب الإسلامي : (شرح حديث النزول) فإن ابن تيمية رحمه الله قد قرر فيه أنه لا يلزم من نزوله تعالى أن يصير العرش فوقه تعالى وهو تحت العرش فإن هذا من طبيعة المخلوق والله ليس كمثله شيء كما سيأتي الإشارة إلى ذلك في ترجمة الإمام إسحاق بن راهويه من الكتاب تعليقا على الفقرة (٢١١) [1]بل قد قال ابن تيمية في (منهاج السنة) (٢ / ٢٤٨) :

---

[1] الصفحة (١٨١)

(ومن ظن من الجهال أنه إذا نزل إلى سماء الدنيا كما جاء الحديث سيكون العرش فوقه ويكون محصورا بين طبقتين من العالم فقوله مخالف لإجماع السلف مخالف للكتاب والسنة كما قد بسط في موضعه)

وإن مما يؤكد ما ذكرته من عدم فهمه لابن تيمية أنه لم يقتنع لما لخصه هو نفسه عن ابن تيمية (ص ٢٧٦) من كتابه (ابن تيمية) فقال :

(إن ابن تيمية يرى أن الألفاظ في اليد والنزول والقدم والوجه والاستواء على ظاهرها ولكن بمعان تليق بذاته الكريمة كما نقلنا من قبل)

لم يقتنع بصواب رأي ابن تيمية هذا مع أنه الحق الصراح بل أخذ يرد عليه بكلام هزيل مضطرب لا طائل تحته – وهذا أحسن ما يقال فيه فقال عقبه :

(ومن هنا نقف وقفة : إن هذه الألفاظ وضعت في أصل معناها لهذه المعاني الحسية ولا تطلق على وجه الحقيقة على سواها وإذا أطلقت على غيرها سواء أكان معلوما أم مجهولا فإنها قد استعملت في غير معناها ولا تكون بحال من الأحوال مستعملة في ظواهرها بل تكـــون مؤولة وعلى ذلك يكون ابن تيمية قد فر من التأويل ليقع في تأويل آخر وفر من التفســـير المجازي ليقع في تفسير مجازي آخر)

فقل لي بربك – أيها القارئ اللبيب – هل يقول هذا في ابن تيمية عالم كأبي زهرة فهم كلام ابن تيمية الذي نقله هو نفسه أكثر من مرة كقوله أنه لا يلزم من الاشتراك في الاسم الاشتراك في الحقيقة . ويبين ذلك ما نقله (ص ٢٦٥) عن (التدمرية) لابن تيمية) (ص ١٢) أنه قال :

(إذا كان من المعلوم بالضوررة أن في الوجود ما هو قديم واجب بنفسه وما هو محدث ممكن يقبل الوجود والعدم فمعلوم أن هذا مجود وهذا موجود ولا يلزم من اتفاقهما في مسمى الوجود أن يكون وجود هذا مثل وجود هذا بل وجود هذا يخصه ووجود هـذا يخصه واتفاقهما في اسم عام لا يقتضي تماثلهما في مسمى ذلك الاسم عند الإضافة والتخصص والتقيد فلا يقول عاقل إذا قيل له : إن العرش شيء موجود وإن البعوض شيء موجود : (إن هذا مثل هذا لاتفاقهما في مسمى الشيء والوجود [وإذا قيل هذا موجود وهذا موجود فوجود كل منهما يخصه . لا يشركه غيره مع أن الاسم حقيقة في كل منهما]) . [1]

ثم علق أبو زهرة على هذا الكلام بما يوضحه قال :

(ولذا يقول ابن تيمية في هذا المقام :

(قد سمى الله نفسه حيا فقال سبحانه : { الله لا إله إلا هو الحي القيوم } وسمى بعض خلقه حيا فقال : { يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي } وليس هذا الحي مثل هذا الحي لأن قوله (الحي) اسم لله مختص به وقوله (يخرج الحي من الميت) اسم للحي المخلوق مختص به وإنما يتفقان إذا أطلقا وجردا عن التخصيص . . .)

فهل تجد أيها القارئ أثرا للتأويل الذي زعمه أبو زهرة في تفسيره لهذه الأسماء والآيات أم هو يصرح بأنها كلها حقائق تناسب مع ذواتها وتختلف حقائقها باختلاف ذواتها غير أن ما في الأمر أن ما كان منها محسوسا فمن الممكن أن نعرف حقيقته بخلاف ما كان غائبا عنا كصفات الله تعالى بل والجنة والنار فلا نعرف حقيقته فقد ضرب لك أمثلة توضح للناس هذا الموضوع الخطير الذي كان الجهل به سببا كبيرا لانحراف الناس في الصفات عن طريق

---

[1] زيادة من (التدمرية) ص (١٣ - ١٤) طبع المكتب الإسلامي

السلف . فنحن جميعا نقول : (الله موجود) كما نقول : (الخلق موجود) . ووجود كل منهما حقيقة تتناسب مع ذواتهما وتقول : (الله حي) و (وأنا حي) حياة كل منهما حقيقة تتناسب مع ذواتهما وهكذا طرد ذلك في جميع الأسماء والصفات تجد كلام شيخ الإسلام واضحا بينا مقنعا لكل ذي لب

وإذا كان الشيخ أبو زهرة لم يفهم كلام ابن تيمية وبناء عليه نسب إليه التأويل خطأ فهذا الخطب فيه سهل جدا بالنسبة لخطأ آخر في كلامه السابق فإنه إذا كان يعتقد (أن هذه الألفاظ وضعت في أصل معناها لهذه المعاني الحسية ولا تطلق على وجه الحقيقة على سواها وإذا أطلق على غيرها سواء أكان معلوما أم مجهولا فإنها قد استعملت في غير معناها . . .) إلخ كلامه السابق

أقول : إذا كان الشيخ يعتقد هذا فإن معنى كلامه – لو كان يدري ما يقول – وهو يجادل شيخ الإسلام متأثرا بعلم الكلام أن وجود المخلوق وحياته وعلمه واستواءه وغير ذلك كله حقيقة وأما وجود الخالق سبحانه وحياته وعلمه واستواءه وغير ذلك من صفاته فهي مجاز وليست بحقيقة ولازمه أن الله غير موجود وليس بحي ولا هو يعلم ولا هو مستو على العرش ولا ولا . . . . إلخ إلى ما هنالك من أساليب معروفة يقول بها الفلاسفة وبعض من تأثر بهم من المعتزلة وعلماء الكلام نقول هذا الأن الشيخ – هدانا الله وإياه قال : (إن هذه الألفاظ وضعت في أصل معناها لهذه المعاني الحسية) ووجوده الله وعلمه وحياته وسائر صفاته ليست حسية وعليه فلا تطلق عليهما كما قال إلا مجازا فهل أحس الشيخ أين طوحت به كلمته هذه ؟ فإن كنت لا تدري . . . فأقول : قد عرفنا معنى الوجود المحسوس والحياة المحسوسة والعلم المحسوس

والاستواء المحسوس فما هو معنى هذه الأسماء إذا أضيفت إلى الله تعالى وهو غير محسوس ؟ فالجواب : إنه لا معاني لها وإنما هي أسماء له فقط كما تقوله المعتزلة تماما كما حكاه الشيخ نفسه عنهم فإنه قال في (المذاهب) (ص ٣٠٣) :

(نفى المعتزلة الصفات كما قررنا وأثبتها الأشعري وقالوا إنها شيء غير الذات فقد أثبتوا القدرة والإرادة والعلم والحياة والسمع والبصر والكلام وقالوا : إنها غير الذات وقال المعتزلة لا شيء غير الذات وإن المذكور في القرآن من مثل قوله تعالى : { عليم وخبير وحكيم وسميع وبصير هو أسماء له تعالى)

أي لا معاني لها وإنما هي كالأعلام المحضة المترادفة ولذلك نعى ذلك عليهم العلمـــاء ونسبوهم إلى التعطيل كما هو مبين في كتب شيخ الإسلام وغيره

فهل يلتزم فضيلة الشيخ أبو زهرة ما لزمه من كلامه السابق من التعطيل الذي حكى مثله عن المعتزلة فيكون على ذلك مثلهم منكرا لصفات الله تعالى الثابتة بالقرآن والســـنة أم يتراجع عن تلك الكلمة لأنها زلة لسان ويلتزم المذهب الذي شرحه ابن تيمية شرحا ليس من السهل الاستدراك عليه فيه ومنه الاستواء فيؤمن به على أنه صفة حقيقية لله تعالى تليق به كما ينبغي أن يؤمن كذلك بجميع صفاته عز و جل كالعلم والكلام ولا يصرفها إلى المجاز فيقع في التعطيل ؟ كنت أرجو أن أعتبر تلك الكلمة منه زلة لسان صدرت منه ولكن صدني عن ذلك هو نفسه حيث رأيته قد مال كما سيأتي إلى تفسير (الاستواء) بالمعنى المجازي وهو السلطان الكامل وتفسير النزول بفيوض النعم الإلهية دون أن يتنبه الشيخ المسكين أن مثل هذا التفسير لازمه الكفر لأن تمام حديث النزول – كما يعلم – فيقول : ألا هل من داع فاستجيب له ألا . . . ألا . . . فهل القيوض هي التي تستجيب وتغفر وتعطي أم الله عز و جل لا شريك له

وجملة القول فيما نقله الكوثري عن ابن تيمية أنه أراد أن يكون معه نزيها أديبا غير متأثر بموقف صاحبه الكوثري منه ولكنه – مع الأسف تغلب عليه أثر الصحبة فأخذ يطعن في عقيدة ابن تيمية ولكن تلويحا لا تصريحا كما يفعل صاحبه وينسب إليه صراحة ما لم يقله كما تقدم بيانه ولا أقول إنه فعل ذلك عمدا كصاحبه لا وإنما أتي من سوء فهمه لكلام ابن تيمية رحمه الله تعالى . ومما يؤكد ذلك قوله عقب ما سبق نقله من كلامه الذي فيه (وعلى ذلك يكون ابن تيمية قد فر من التأويل ليقع في تأويل آخر . . .) . فقال (ص ٢٧٧) :

(ثم ما المآل وما الغاية من التفسير الظاهري أيؤدي إلى معرفة حقيقة أم لا يؤدي إلا إلى متاهات أخرى إنه يقول (يعني ابن تيمية) : إن الحقيقة غير معروفة فيقول : إن الله له وجه غير معروفة الماهية . . . وله استواء غير معروف الماهية ويد . . . و

إننا بلا شك إذا فسرنا تلك المعاني (كذا قال ولعله سبق قلم وإنما أراد الألفاظ) بتفسيرات لا تجعلنا نحمله على مجهولات يكون ذلك التفسير أحرى بالقبول ما دامت اللغة تتسع له وما دام المجاز بينا فيها كتفسير اليد بمعنى القوة أو النقمة والاستواء بمعنى السلطان الكامل وتفسير النزول بفيوض النعم الإلهية إلخ ولا يعترض بأمن ذلك ليس فيه أخذ بالظاهر لأن الذي اختاره ليس فيه أخذ بالظاهر)

كذا قال ولو أردنا أن نبين ما تحته من الخطأ والبعد عن جادة الصواب الذي لا يجوز أن يقع فيه عالم مثله لطال بنا المقام أكثر مما تتحمله هذه المقدمة ولكني أقول للشيخ كلمة موجزة :

ألا يكفيك يا فضيلة الشيخ مآلا وغاية أن تفهم أن الاستواء هو صفة لله غير صفة النزول وأن هذه الصفة غير صفة السيطرة والإنعام وهكذا كما يكفيك – فيما أرجو – أن تعتقد أن صفة السمع غير صفة البصر وأنهما غير صفة العلم وأن لا تعطلهما وتنكر وجودهما

بتأويلك إياهما بما يعود إلى أن المراد بهما صفة العلم كما يقوله بعض المعتزلة وإن كان كثيرون منهم ينكرون جميع صفات الذات لله تبارك وتعالى كما نقلناه عنهم فيما سبق ؟

بلى إنه يكفيك هذا وإلا فما الفرق بين تفسيرنا تبعا للسلف لهذه الصفات على ظاهرها مع اعتقاد أن حقيقتها لا يعلمها إلا المتصف بيها سبحانه وتعالى وبين إنكارك الاستواء مثلا وإيمانك – فيما أظن بتفسيرنا لسائر الصفات ككونه حيا قديرا مريدا حكيما . . . إلخ صفاته تعالى تفسيرا لها على ظاهرها دون تأويل أيضا مع اعتقاد أن حقيقتها لا يعلمها إلا الله ؟

الذي أعتقده وأقطع به : أن كل عاقل من أهل العلم لا بد من أن يسلم بأنه لا فرق بين هذا وهذا أبدا إذ الكل يعود إلى صفات ذات الله تعالى فكما أننا نؤمن بذاته تعالى دون أن نعلم كنهها وحقيقتها فكذلك القول في صفاته سبحانه ولا فرق وإذا كان الأمر كذلك فإما أن يؤمن الشيخ معنا بحقائق الصفات ومنها الاستواء على ما شرحنا وإما أن يتأولها كلـــها وبذلك يلزم بإنكار وجود الله تعالى لأنه لا يعرف حقيقته وكل مـــا لا يعـــرف حقيقتـــه كالاستواء فهو يتأوله وهذا ما وقع فيه الباطنية وكثير من الفلاسفة وقارب ذلك المعتزلة ومن تأثر بهم من علماء الكلام كما فصل ذلك شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في كتبه الكثيرة جزاه الله عن الإسلام خيرا

وهنا يطيب لي بهذه المناسبة أن أنقل من بعض المخطوطات فصلا رائعا من كلام بعض علماء السلف مما لم يطبع حتى الآن فيما علمت وهو للخطيب البغدادي الحافظ المـــؤرخ المشهور وقد ذكر المصنف طرفا منه في ترجمته كما يأتي فرأيت أن أذكره هنا بنصه إتمامـــا للحجة على الخلف الذين يتوهم الكثير منهم أن القول بوجوب الإيمان بحقائق الصـــفات ومعانيها كما يليق بالله تعالى هو مذهب تفرد به ابن تيمية ومن اقتدوا به فيها و لم يعلموا أنه رحمه الله تابع لهم في ذلك وإنما فضله في بيانه وشرحه له وإقامة الأدلة عليه بالمنقول والمعقول

ودفع الشبهات عنه وإلا فهو سلفي المعتقد وهو الواجب على كل مسلم ولذلك بادرنا إلى نشر كتاب الذهبي هذا الذي بين يديك لتعلم به ما قد يكون خافيا عليك كما خفي على غيرك فكان ذلك سببا قويا من أسباب الابتعاد عن العقيدة السلفية والطريقة المحمدية

قال الحافظ الخطيب رحمه الله تعالى :

(أما الكلام في الصفات فإن ما روي منها في السنن الصحاح مذهب السلف رضوان الله عليهم إثباتها وإجراؤها على ظواهرها ونفي الكيفية والتشبيه عنها . وقد نفاها قوم فأبطلوا ما أثبته الله سبحانه . وحققها من المثبتين قوم فخرجوا في ذلك إلى ضرب من التشبيه والتكييف . والقصد إنما هو سلوك الطريقة المتوسطة بين الأمرين ودين الله بين الغالي فيه والمقصر عنه

والأصل في هذا أن الكلام في الصفات فرع على الكلام في الذات ويحتذي في ذلك حذوه ومثاله . فإذا كان معلوما أن إثبات رب العالمين عز و جل إنما هو إثبات وجود لا إثبات كيفية فكذلك إثبات صفاته إنما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد وتكييف

فإذا قلنا : لله تعالى يد وسمع وبصر فإنما هي صفات أثبتها الله تعالى لنفسه ولا نقول : إن معنى اليد القدرة ولا إن معنى السمع والبصر العلم ولا نقول : إنها جوارح ولا نشبهها بالأيدي والأسماع والأبصار التي هي جوارح وأدوات للفعل ونقول : إنما وجب إثباتها لأن التوقيف ورد بها ووجب نفي التشبيه عنها لقوله تبارك وتعالى { ليس كمثله شيء وهو السميع البصير } وقوله عز و جل { ولم يكن له كفوا أحد }

ولما تعلق أهل البدع على عيب أهل النقل برواياتهم هذه الأحاديث ولبسوا على من ضعف علمه بأنهم يروون ما لا يليق بالتوحيد ولا يصح في الدين ورموهم بكفر أهل التشبيه

وغفلة أهل التعطيل أجيبوا بأن في كتاب الله تعالى آيات محكمات يفهم منها المراد بظاهرها وآيات متشابهات لا يوقف على معناها إلا بردها إلى المحكم ويجب تصديق الكل والإيمان بالجميع فكذلك أخبار الرسول صلى الله عليه و سلم جارية هذا المجرى ومنزلة على هذا التنزيل يرد المتشابه منها إلى المحكم ويقبل الجميع

وتنقسم الأحاديث المروية في الصفات ثلاثة أقسام :

أ – منها أخبار ثابتة أجمع أئمة النقل على صحتها لاستفاضتها وعدالة ناقليها . فيجب قبولها والإيمان بها مع حفظ القلب أن يسبق إليه اعتقاد ما يقتضي تشبيها لله بخلقه ووصفه بما لا يليق به من الجوارح والأدوات والتغير والحركات

ب – القسم الثاني : أخبار ساقطة بأسانيد واهية وألفاظ شنيعة أجمع أهل العلم بالنقل على بطولها فهذه لا يجوز الاشتغال بها ولا التعريج عليها

ج – والقسم الثالث : أخبار اختلف أهل العلم في أحوال نقلتها فقبلهم البعض دون الكل فهذه يجب الاجتهاد والنظر فيها لتلحق بأهل القبول أو تجعل في حيز الفساد والبطول

قلت : فاحفظ هذا الأصل من الكلام في الصفات وافهمه جيدا فإنه مفتاح الهداية والاستقامة عليها وعليه اعتمد الإمام الجويني حين هداه الله تعالى لمذهب السلف في الاستواء وغيره كما تقدم ذكره عنه وهو عمدة المحققين كلهم في تحقيقاتهم لهذه المسألة كابن تيمية وابن القيم وغيرهما قال ابن تيمية في (التدمرية) (ص ٢٩) : طبع المكتب الإسلامي :

(القول في الصفات كالقول في الذات فإن الله ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله فإذا كان له ذات حقيقة لا تماثل الذوات فالذات متصفة بصفات حقيقية لا تماثل سائر الصفات

فإذا قال السائل كيف استوى على العرش ؟ قيل له كما قال ربيعة ومالك وغيرهما رضي الله عنهم : (الاستواء معلوم والكيف مجهول والإيمان به واجب والسؤال عن الكيفية بدعة) لأنه سؤال عما لا يعلمه البشر ولا يمكنهم الإجابة عنه . وكذلك إذا قال : كيف ينزل ربنا إلى السماء الدنيا ؟ قيل له : كيف هو ؟ فإذا قال : لا أعلم كيفيته . قيل له : ونحن لا نعلم كيفية نزوله . إذ العلم بكيفية الصفة يستلزم العلم بكيفية الموصوف وهو فرع له وتابع له فيكف تطالبني بالعلم بكيفية سمعه وبصره وتكليمه واستوائه ونزوله وأنت لا تعلم كيفية ذاته ؟ وإذا كنت تقر بأن له حقيقة ثابتة في نفس الأمر مستوجبة لصفات الكمال لا يماثلها شيء فسمعه وبصره وكلامه ونزوله واستواؤه ثابت في نفس الأمر وهو متصف بصفات الكمال التي لا يشابهه فيها سمع المخلوقين وبصرهم وكلامهم ونزوله واستواؤهم . . .)

وقال في (الحموية) (ص ٩٩) بعد أن ذكر مختصر ما تقدم :

(ومذهب السلف بين التعطيل وبين التمثيل فلا يمثلون صفات الله بصفات خلقه كما لا يمثلون ذاته بذات خلقه ولا ينفون عنه ما وصف بها نفسه ووصفه به رسوله فيعطلوا أسماءه الحسنى وصفاته العليا ويحرفوا الكلم عن مواضعه ويلحدوا في أسماء الله وآياته . وكل واحد من فريقي التعطيل والتمثيل فهو جامع بين التعطيل والتمثيل . أما المعطلون فإنهم لم يفهموا من أسماء الله وصفاته إلا ما هو اللائق بالمخلوق ثم شرعوا في نفي تلك المفهومات . فقد جمعوا بين التعطيل والتمثيل مثلوا أولا وعطلوا آخرا . وهذا تشبيه وتمثيل منهم للمفهوم من أسماءه وصفاته بالمفهوم من أسماء خلقه وصفاتهم وتعطيل لما يستحقه هو سبحانه من الأسماء والصفات اللائقة به سبحانه وتعالى فإنه إذا قال القائل : لو كان الله فوق العرش للزم إما أن يكون أكبر من العرش أو أصغر أو مساويا وكل ذلك من المحال – ونحو ذلك من الكلام – فإنه لم يفهم من كون الله على العرش إلا ما يثبت لأي جسم كان على أي جسم كان . وهذا اللازم تابع لهذا المفهوم إما استواء يليق بجلال الله ويختص به فلا يلزمه شيء من اللوازم

الباطلة التي يجب نفيها كما يلزم سائر الأجسام . وصار هذا مثل قول الممثل : إذا كان للعالم صانع فإما أن يكون جوهرا أو عرضا إذا لا يعقل موجود إلا هذان وقوله : إذا كان مستويا على العرش فهو مماثل لاستواء الإنسان على السرير والفلك إذ لا يعلم الاستواء إلا هكذا . فإن كليهما مثل وكليهما عطل حقيقة ما وصف الله به وامتاز الأول بتعطيل كل اسم للاستواء الحقيقي وامتاز الثاني بإثبات استواء هو من خصائص المخلوقين

والقول الفصل هو ما عليه الأمة الوسط من أن الله مستو على عرشه استواء يليق بجلاله ويختص به . فكما أنه سبحانه موصوف بأنه بكل شيء عليم وعلى كل شيء قدير وأنه سميع بصير ونحو ذلك ولا يجوز أن يثبت للعلم والقدرة خصائص الأغراض التي لعلم المخلوقين وقدرتهم فكذلك هو سبحانه فوق العرش ولا يثبت لفوقيته خصائص فوقية المخلوق على المخلوق وملزوماتها

واعلم أنه ليس في العقل الصريح ولا في شيء من النقل الصحيح ما يوجب مخالفة الطريقة السلفية أصلا)

وأقول : أما النقل الصحيح فهو موضوع مختصر كتاب الحافظ الذهبي الذي بين يديك فستجد فيه ما يجعلك على مثل اليقين مؤمنا بأن الآيات القرآنية والأحاديث النووية والآثار السلفية متفقة كلها على أن الله تعالى فوق عرشه بذاته بائنا من خلقه وهو معهم بعلمه . وسترى إنشاء الله تعالى أن أئمة المذاهب المتبعة وأتباعهم الأولين ومن سار على نهجهم من التابعين لهم حتى أواخر القرن السادس من الهجرة قد اتفقت فتاواهم وكلماتهم على إثبات الفوقية لله تعالى على عرشه وخلقه وعلى كل مكان وأن ذلك كما أنه متواتر عن رسول الله صلى الله عليه و سلم [1]فهو مجمع عليه من السالفين والأئمة الماضين من المحدثين والفقهاء

---

[1] صرح بتواتر ذلك الحافظ الذهبي في (صفات رب العالمين) (١ / ١٧٥ / ٢)

والمفسرين واللغوين وغيرهم وستراهم بأسمائهم وأقوالهم الثابتة عنهم في ذلك حتى قاربوا في عددهم المائتين وهم في الواقع يبلغون المئات ولكن ذلك ما تيسر جمعه للمؤلف رحمه الله تعالى [٢]فإذا وقف الطالب المخلص للحق على كلماتهم تيقن أنه يستحيل أن يكونوا قد أجمعوا على الضلال ولعلم أن مخالفهم هو في الضلال وما أحسن ما قاله المصنف رحمه الله تعالى في (صفات رب العالمين) بعد أن ذكر قليلا مما أشرنا إليه من النقول (١٨٧ / ١ - ٢) :

(ولو ذكرنا قول كل من له كلام في إثبات الصفات من الأئمة لا تسع الخرق وإذا كان المخالف لا يهتدي بمن ذكرنا أنه يقول : الإجماع على إثباتها من غير تأويلها أو لا يصدقه في نقله فلا هداه الله . ولا خير والله فيمن رد على مثل الزهري ومكحول والأوزاعي والثوري والليث بن سعد ومالك وابن عيينة وابن المبارك ومحمد بن الحسن والشافعي والحميدي وأبي عبيد وأحمد بن حنبل وأبي عيسى الترمذي وابن سريج . وابن جريج الطبري وابن خزيمة وزكريا الساجي وأبي الحسن الأشعري أو يقول مثل قولهم من الإجماع مثل الخطابي وأبي بكر الإسماعيلي وأبي القاسم الطبراني وأبي أحمد العسال . . . (فذكر غيرهم مما سيأتي) والشيخ عبد القادر الجيلي (الإمام في كل عصر) - الذين هم قلب اللب ونقاؤه

قلت : والعقل الفطري السليم يشهد لهؤلاء الأئمة وما معهم من نصوص الكتاب والسنة وبيان ذلك :

لا خلاف بين المسلمين جميعا أن الله تعالى كان ولا شيء معه لا عرش ولا كرسي ولا سماء ولا أرض ثم خلق الله تعالى الخلق . كما سيأتي في حديث عمران بن حصين

---

[٢] وذكر ابن القيم - رحمه الله تعالى - في (اجتماع الجيوش الإسلامية) جماعة آخرين من العلماء فراجعه إن شئت

فإذا كان كذلك فمما لا شك فيه أن مخلوقاته تعالى إما أن يكون خلقها في ذاته تعالى فهي حالة فيه وهو حال فيها وهذا كفر لا يقول به مسلم وإن كان هو لازم مذهب الجهمية وغلاة الصوفية الذين يقول قائلهم : (كل ما تراه بعينك فهو الله) تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا

وإذا كان الأمر كذلك فمخلوقاته تعالى بائنة عنه غير مختللطة به . وحينئذ فإما أن يكون الله تعالى فوق مخلوقاته وإما أن تكون مخلوقاته فوقه تعالى وهذا باطل بداهة فلم يبق إلا أن الله تبارك وتعالى فوقها وهو المطلوب المقطوع ثبوته في الكتاب والسنة وأقوال السلف ومن جاء بعدهم من الأئمة على اختلاف اختصاصاتهم ومذاهبهم كما ستراه مفصلا في الكتـــاب إن شاء الله تعالى

ومن هنا نعلم مبلغ ضلال الجهمية ومن تأثر بهم من الخلف الذين أنكروا جميعـــا أن يكون الله تعالى على عرشه فوق خلقه ثم انقسم هؤلاء إلى مذهبين :

الأول : مذهب الجهمية الذين ذهبوا إلى أن الله تعالى في كل مكان مخلوق[1]. وقـــد جادلهم الإمام أحمد رحمه الله تعالى . فأحسن جدالهم وكشف به عوارهم فقال في رسالة (الرد على الجهمية) :

(وإذا أردت أن تعلم أن الجهمي كاذب على الله سبحانه وتعالى حين زعم أنه في كل مكان ولا يكون في مكان دون مكان فقل له : أليس كان الله ولا شيء ؟ فيقول : نعم .

---

[1] وحكاه الأشعري في (مقالات الإسلاميين) (ص ٢١٢) عبن بعض المعتزلة وتبرأ منه في (الإبانة) كما ستراه في ترجمته وجزم بأنه تعالى مستو على عرشه وهذا خلاف اعتقاد أتباعه المنتسبين إليه كما سترى قريبا

فقل له : فحين خلق الشيء خلقه في نفسه أو خارجا عن نفسه ؟ فإنه يصير إلى أحد ثلاثة أقاويل :

أ – إن زعم أن الله تعالى خلق الخلق في نفسه كفر حين زعم أن الجـــن والإنـــس والشياطين وإبليس في نفسه

ب – وإن قال : خلقهم خارجا من نفسه ثم دخل فيهم كفر أيضا حين زعم أنه دخل في كل مكان وحش وقذر

ج – وإن قال خلقهم خارجا من نفسه ثم لم يدخل فيهم . رجع عن قوله أجمع وهو قول أهل السنة) [٢]

والمذهب الآخر قول بعض غلاة النفاة للعلو :

(الله لا فوق لا تحت ولا يمين ولا يسار ولا أمام ولا خلف لا داخل العالم ولا خارجه) [٣]ويزيد بعض فلاسفتهم :

(لا متصلا بالعالم ولا منفصلا عنه)

قلت : وهذا النفي معناه – كما هو ظاهر – أن الله غير موجود وهذا هو التعطيـــل المطلق والجحد الأكبر تعالى الله عما يقول الظالمون علوا كبيرا . وما أحسن ما قال محمود بن

---

[٢] اجتماع الجيوش الإسلامية (ص ٧٦ – ٨٠) ومثله في رسالة (المعرفة) للشيخ عبد الكريم الرفاعي – رحمه الله

[٣] كذا في (حاشية البيجوري على (الجوهرة) (ص ٥٨) ود سمعت هذا النفي من بعض المشايخ على المنبر يوم الجمعة يعلم المسلمين الإيمان برب العالمين

سبكتكين لمن وصف الله بذلك : ميز لنا بين هذا الرب الذي تثبته وبين المعدوم) ذكره في (التدمرية) (ص ٤١)

وهذان المذهبان الباطلان أحدهما – ولا بد – لازم لكل من أنكر صفة العلو لله على عرشه كما سبق بيانه

وإن مما يؤسف له شديد الأسف أن المذهب الأول منهما هو السائد اليوم على ألسنة الناس في هذه البلاد عامتهم وخاصتهم فما تكاد تجلس في مجلس يذكر الله فيه إلا بـــادرك بعض الجالسين فيه بقوله : (الله موجود في كل مكان) وقد يقول آخر : (الله موجود في كل الوجود) فإذا سارعت إلى بيان بطلان هذا الكلام لما فيه من نسبة ما لا يجوز إلى الله من كونه مظروفا لخلقه وما فيه من المخالفة لصفة علوه على عرشه سارع بعض المتعـــالمين إلى تأويل ذلك القول بضم جملة (بعلمه) إليه . كأنما هو آية من كتاب الله أو حديث عـــن رسول الله صلى الله عليه و سلم لا بد من تأويله و لم يدر هؤلاء المساكين أنها كلمة الجهمية والمعتزلة وعقيدتهم على ما يدل عليه ظاهر هذا القول دون أي تأويل فإذا سمعت تأويلهم إياه بقولهم (بعلمه) ظننت خيرا ولكن سرعان ما يخيب ظنك حينما توجه السؤال الموروث عن النبي المعصوم الكاشف عن إيمان المرء أو مبلغ معرفته بالله تعالى أو العكس ألا وهو قوله صلى الله عليه و سلم للجارية : (أين الله) قالت : في السماء . قال : (أعتقها فإنها مؤمنة) – فأنت إذا وجهت مثل هذا السؤال إلى العامة والخاصة وجدتهم يحملقون بأعينهم مستنكرين إياه جاهلين أو متجاهلين أن النبي صلى الله عليه و سلم هو الذي سنه لنا ثم تراهم مع ذلك حيارى لا يدرون بماذا يجيبون كأن الشريعة الإسلامية لم تتعرض لبيانه مطلقا لا في الكتاب ولا في السنة مع أن الأدلة فيهما متواترة على أن الله تعالى في السماء . ولذلك فالجارية لمـــا أجابت على السؤال بقولها : في السماء شهد لها النبي صلى الله عليه و سلم بأنها مؤمنة لأنها أجابت بما هو معروف في الكتاب والسنة فيا ويح من لا يشهد له الرسول صلى الله عليه و

سلم بالإيمان ويا ويل من يأبى بل يستنكر ما جعله صلى الله عليه و سلم دليلا على الإيمان وهذا والله من أعظم ما أصاب المسلمين من الانحراف عن عقيدتهم أن لا يعرف أحدهم أن ربه الذي يعبده ويسجد له أهو فوق خلقه أم تحتهم بل لا يدري إذا كان خارجا عنه أو في داخله حتى صدق فيهم قول بعض المتقدمين من أهل العلم : أضاعوا معبودهم وهم مع ذلك لم يبلغوا في الضلال شأن أولئك الذين حكموا عليه بالعدم حين قالوا : (لا فوق ولا تحت . .) إلخ فحق فيهم قول بعضهم : (المعطل يعبد عدما والمجسم يعبد صنما) . يشير بذلك إلى الجهمية المعطلة النفاة وإلى المجسمة الممثلة الذين يثبتون الصفات مع التجسيم والتشبيه والحل وسط بينهما كما تقدم

ومع خطورة هذه المسألة وبالغ أهميتها وشدة الخلاف القائم فيها بين أهل السنة من جهة والجهمية والمعتزلة وغيرهم من النفاة من جهة أخرى حتى قال ابن القيم رحمه الله تعالى في (الجيوش الإسلامية) (ص ٩٦) :

(بل الذي بين أهل الحديث والجهمية من الحرب أعظم مما بين عسكر الكفر وعسكر الإسلام)

أقول : مع هذا كله نرى أغلب الدعاة الإسلاميين اليوم لا يقيمون لهذه المسألة ولا لأمثالها من مسائل الاعتقاد وزنا ولا يلقون لها بالا فلا تسمع لها في محاضراتهم ولا في مجالسهم الخاصة فضلا عن العامة ذكرا ويكتفون من المدعوين أن يؤمنوا إيمانا مجملا ألا ترى إلى ذلك الدكتور الذي قال في مقدمة رسالة (باطن الإثم) وهو يرسم للمسلمين المتفرقين المتدابرين الدواء بزعمه :

(وما أظن إلا أننا جميعا مؤمنون بالله إلها واحدا لا شريك له بيده الخير والملك وهو على كل شيء قدير)

نعم نحن مؤمنون بالله . . . ولكن إيمان المؤمنين يختلف بعضه عن بعض أشد الاختلاف وما نحن فيه من صفة العلو أوضح مثال فإن كان الدكتور يعتقدها على طريقة السلف المثبتين لها بدون تشبيه ولا تعطيل فالناس الذين وضع لهم هذه الرسالة لا يشاركونه في ذلك الاعتقاد إن كان هو ليس شريكا لهم في اعتقادهم فماذا يفيد هذا الإيمان وهو ليس على ما شرعه الله وبينه وقد أشار إلى هذه الحقيقة الإمام أبو محمد الجويني في مقدمة رسالته السابقة (الاستواء والفوقية) بعد أن ذكر الله تعالى ببعض صفاته كالسمع والبصر والكلام واليدين والقبضتين :

(استوى على عرشه فبان من خلفه لا يخفى عليه منهم خافية علمه بهم محيط وبصره بهم نافذ وهو في ذاته وصفاته لا يشبهه شيء من مخلوقاته ولا يمثل بشيء من جوارح مبتدعاته . هي صفات لائقة بجلاله وعظمته لا تتخيل كيفيتها الظنون ولا ترها في الدنيا العيون . بل نؤمن بحقائقها وثبوتها واتصاف الرب تعالى بها وننفي عنها تأويل المتأولين وتعطيل الجاحدين وتمثيل المشبهين تبارك الله أحسن الخالقين

فبهذا الرب نؤمن وإياه نعبد وله نصلي ونسجد . فمن قصد بعبادته إلى إله ليست لـــه هذه الصفات فإنما يعبد غير الله وليس معبوده ذلك بإله)

والإمام الجويني رحمه الله تعالى حينما يقول ذلك ويصدر هذا الحكم العدل على النفاة إنما تلقى ذلك عن أئمة السلف [1]فسيأتي في ترجمة الإمام عبد الله بن المبارك قوله في الجهمية : (إنهم يزعمون أن إلهك الذي في السماء ليس بشيء) . في ترجمة عباد بن العوام : (آخر كلامهم ينتهي أن يقولوا ليس في السماء شيء أرى أن لا يناكحوا أو يتوارثوا) . ونحوه في

[1] وهذا معنى ما جاء في رسالة (المعرفة) للشيخ عبد الكريم الرفاعي رحمه الله (ص ١٢) : (ومن اعتقد أعتقادا غير مطابقا للواقع كاعتقاد النصارى بالتثليث والوثنية بالتجسيم وغير ذلك من المعتقدات الباطلة فهو كافر بإجماع المسلمين)

ترجمة عبد الرحمن بن مهدي ووهب بن جرير والقعنبي وأبو معمر القطيعي وغيرهم من الأئمة لكنهم لا يكفرون بالجهم بها أحدا إلا بعد انتهائها إليه كما سيأتي في ترجمة الإمام ابن جرير الطبري

ولذلك فإني أعتب أشد العتب على الكتاب الإسلاميين اليوم – إلا القليل منهم – الذين يكتبون عن الإسلام كل شيء ما عدا العقيدة السلفية والطريقة المحمدية وأخص بالذكر منهم أولئك الذين يتولون توجيه النشء الجديد إلى الإسلام وتربيتهم بتربيته وتثقيفهم بثقافته فإنهم لا يحاولون مطلقا أن يوحدوا مفاهيمهم حول الإسلام الذي اختلف فيه أهله أشد الاختلاف لا كما يظن بعض المغفلين منهم أو المتغافلين أن الخلاف بينهم في الفروع فقط دون الأصول والأمثلة في ذلك كثيرة يعلمها من كان له دراسة في كتب الفرق أو كان على علم بأفكار المسلمين اليوم ويكفينا الآن مثالا على ما نحن فيه من البحث ألا وهو علو الله على خلقه فنحن تبعا للسلف نؤمن بها قاطعين جازمين وغيرنا ينكرها أو يشك فيها تبعا للخلف والشك مما ينفي الإيمان بها قطعا ومع ذلك فنحن جميعا مؤمنون بالله . . . كما قال ذلك الدكتور فأينا المؤمن حقيقة ؟ أما الجواب فهو معروف لدى كل طائفة وإن كنا لسنا في صدده وإنما الغرض إبطال تلك الخرافة في الفروع فقط والنصح بتثقيف الشباب المسلم في دينه أصولا وفروعا على ضوء الكتاب والسنة ونهج السلف الصالح

وإني لن أنسى – ما حييت – تلك المناقشة التي كانت جرت منذ نحو عشر سنين في المدينة المنورة بيني وبين أحد الخطباء والوعاظ الذين يحبون أن يتصدروا المجالس ويستقلوا بالكلام فيها فقد دخل علينا نحن في سهرة لطيفة جمعت نخبة طيبة من طلاب العلم من السلفيين أمثالي فلم يقم له أحد من الجالسين سوى صاحب الدار مرحبا ومستقبلا فصافح الشيخ الجالسين جميعا واحدا بعد واحد مبتدئا بالأيمن فالأيمن فأعجبني ذلك منه حتى انتهى إلي وكنت آخرهم مجلسا ولكني رأيت وقرأت في وجهه عدم الرضى بتركهم القيام له

فأحببت أن ألطف وقع ذلك عليه فبادرته متلطفا معه بقولي وهو يصافحني : عزيز بدون قيام يا أستاذ كما يقولون عندنا بالشام في مثل هذه المناسبة فأجاب وهو يجلس وملامح الغضب بادية عليه – بما معناه :

لا شك أن القيام للداخل إكراما وتعظيما ليس من السنة في شيء وأنا موافق لك على ذلك ولكننا في زمن أحاطت فيه الفتن بالمسلمين من كل جانب وهي فتن تمس الإيمان والعقيدة في الصميم . ثم أفاض في شرح ذلك وذكر الملاحدة والشيوعيين والقوميين وغيرهم من الكافرين فيجب أن نتحد اليوم جميعنا لمحاربة هؤلاء ودفع خطرهم عن المسلمين وأن ندع البحث والجدال في الأمور الخلافية كمسألة القيام والتوسل ونحوهما

فقلت : رويدك يا حضرة الشيخ فإن لكل مقام مقالا فنحن الآن معك في مثل هذه السهرية الأخوية لم نجتمع فيها لبحث خاص ولا لوضع الخطة لمعالجة المسائل الهامة من الرد على الشيوعيين وغيرهم وأنت ما كدت تجلس بعد ثم إن طلبك ترك البحث في الأمور الخلافية هكذا على الإطلاق لا أظنك تقصده لأن الخلاف يشمل حتى المسائل الاعتقادية وحتى في معنى شهادة أن لا إله إلا الله . فأنت تعلم أن أكثر المشايخ اليوم يجيزون الاستغاثة بغير

الله تعالى . والطلب من الأموات وذلك مما ينافي معنى شهادة التوحيد عندنا جميعا – أشير إلى أنه في هذه المسألة معنا – فهل تريدنا أن لا نبحث حتى في تصحيح معنى الشهادة بحجة أن المسألة فيها خلاف ؟ قال : نعم . حتى هذا يجب أن يترك موقتا في سبيل تجميع الصفوف وتوحيد الكلمة لدرء الخطر الأكبر : الإلحاد و . . . قلت : وماذا يفيد مثل هذا التجمع – لو حصل – إذا لم يقم على أساس التوحيد وعدم الإشراك بالله عز و جل . وأنت تعلم أن العرب في الجاهلية كانوا يؤمنون بالله تعالى خالقا ولكنهم كانوا يكفرون بكونه الإله

الحق { إنهم كانوا إذا قيل لهم لا إله إلا الله يستكبرون } فلم يفدهم إيمانهم ذلك شيئا و لم ينجهم من محاربة الرسول إياهم . فقال : نحن نكتفي اليوم بجمع الناس تحت كلمة لا إله إلا الله . قلت : ولو بمفهوم خاطئ ؟ قال : ولو .

أقول : فهذه المناقشة تمثل لنا في الحقيقة واقع كثير من الدعاة المسلمين اليوم وموقفهم السلبي تجاه تفرق المسلمين في فهمهم للدين فإنهم يدعون كل من ينتمي إليهم على أفكاره وآرائه دون أن يحملوهم بالعلم والحجة من الكتاب والسنة على توحيدها وتصحيح الخطأ منها وجل اهتمامهم إنما هو في توجيههم إلى الأخلاق الإسلامية وآخرون منهم لا شغل لهم إلا تثقيف أتباعهم بالسياسة والاقتصاد ونحو ذلك مما يدور عليه كلام أكثر الكتاب اليـــوم حوله ونرى فيهم من لا يقيم الصلاة ومع ذلك فهم جميعا يسعون إلى إيجاد المجتمع الإسلامي وإقامة الحكم الإسلامي . وهيهات هيهات إن مجتمعا كهذا لا يمكن أن يتحقق إلا إذا بـــدأ الدعاة بمثل ما بدأ به رسول الله صلى الله عليه و سلم من الدعوة إلى الله حسبما جـــاء في كتاب الله وبينه رسول الله صلى الله عليه و سلم

ومن البديهي أن مثل هذه الدعوة لا يمكن النهوض بها بعدما دخل فيها ما ليس منها من طريق الدس على النبي صلى الله عليه و سلم باسم الحديث والدس على تفسير القرآن باسم التأويل فلا بد من الاهتمام الجدي العلمي لتصفية المصدرين المذكورين مما دخل فيهما لنتمكن من تصفية الإسلام من مختلف الأفكار والآراء والعقائد المنتشرة في الفرق الإسلامية حتى ممن ينتسب إلى السنة منهم

وأعتقد أن كل دعوة لا تقوم على هذا الأساس الصحيح من التصفوية فســـوف لا يكتب لها النجاح اللائق بدين الله الخالد

ولقد تنبه لهذا أخيرا بعض الدعاة الإسلامين فهذا هو الأستاذ الكبير سيد قطب رحمه الله تعالى فإنه بعد أن قرر تحت عنوان (جيل قرآني فريد) أن هذه الدعوة أخرجت جيلا مميزا في تاريخ الإسلام كله وفي تاريخ البشرية جميعه وأنها لم تعد تخرج من ذلك الطراز مرة أخرى تساءل عن السبب مع أن قرآن هذه الدعوة لا يزال وحديث الرسول وهديه العملي وسيرته الكريمة كلها بين أيدينا كما كانت بين يدي ذلك الجيل الأول و لم يغب إلا شخص رسول الله صلى الله عليه و سلم ؟ فأجاب بأنه :

(لو كان وجود شخص رسول الله صلى الله عليه و سلم حتميا لقيام الدعوة وإيتائها ثمراتها ما جعلها الله دعوة للناس كافة وما جعلها آخر رسالة وما وكل إليها أمر الناس في هذه الأرض إلى آخر الزمان)

ثم نظر في سبب عدم تكرر المعجزة عدة عوامل طرأت أهمها ما أشرنا إليه من اختلاف في طبيعة النبع فقال :

(كان النبع الأول الذي استقى منه ذلك الجيل هو نبع القرآن القرآن وحده فما كان حديث رسول الله وهديه إلا أثرا من آثار ذلك النبع فعندما سئلت عائشة رضي الله عنها عن خلق رسول الله قالت : كان خلقه القرآن [1]

كان القرآن وحده إذن هو النبع الذين يستقون منه ويتكيفون به ويتخرجون عليه و لم يكن ذلك كذلك لأنه لم يكن للبشرية يومها حضارة ولا ثقافة ولا علم ولا مؤلفـــات ولا دراسات كلا فقد كانت هناك حضارة الرومان وثقافتها وكتبها وقانونها الذي ما تزال أوربا

---

[1] أخرجه مسلم وأبو داود وأحمد عنها

تعيش عليه أو على امتداده . وكانت هناك مخلفات الحضارة الإغريقية ومنطقها وفلسفتها وفنها وهو ما يزال ينبوع التفكير الغربي حتى اليوم وكانت هناك حضارة الفرس وفنها وشعرها وأساطيرها وعقائدها ونظم حكمها كذلك وحضارات أخرى قاصية ودانية : حضارة الهند وحضارة الصين إلخ . وكانت الحضارتان الرومانية والفارسية تحفان بالجزيرة العربية من شمالها ومن جنوبها . كما كانت اليهودية والنصرانية تعيشان في قلب الجزيرة فلم يكن إذن عن فقر في الحضارات العالمية والثقافات العالمية يقصر ذلك الجبل على كتاب الله وحده . . في فترة تكونه . . . وإنما كان ذلك عن تصميم مرسوم ونهج مقصود . يدل على هذا القصد غضب رسول الله صلى الله عليه و سلم وقد رأى في يد عمر بن الخطاب رضي الله عنه صحيفة من التوراة وقوله :

(إنه والله لو كان موسى حيا بين أظهركم ما حل له إلا أن يتبعني) [1]

كان رسول الله صلى الله عليه و سلم يريد صنع جيل خالص القلب . خالص العقل . خالص التصور . خالص الشعور . خالص التكوين من أي مؤثر آخر غير المنهج الإلهي الذي يتضمنه القرآن الكريم

ذلك الجيل استقى إذن من ذلك النبع وحده فكان له في التاريخ ذلك الشأن الفريد ثم ما الذي حدث ؟

اختلطت الينابيع صبت في النبع الذي استقت منه الأجيال التالية فلسفة الإغريق ومنطقهم وأساطير الفرس وتصوراتهم وإسرائيليات اليهود ولاهوت النصارى وغير ذلك من

---

[1] قلت : هو حديث حسن أخرجه الدارمي وأحمد وغيرهما وقد خرجته في (إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل) (١٥٨٩)

رواسب الحضارات والثقافات واختلط هذا كله بتفسير القرآن الكريم وعلم الكلام كما اختلط بالفقه والأصول أيضا . وتخرج على ذلك النبع المشوب سائر الأجيال بعد ذلك الجيل فلم يتكرر ذلك الجيل أبدا)

ثم ذكر – رحمه الله – عاملين آخرين ثم قال (ص ١٧) :

(نحن اليوم في جاهلية كالجاهلية التي عاصرها الإسلام أو أظلم . كل ما حولنا جاهلية . . . تصورات الناس وعقائدهم عاداتهم وتقاليدهم موارد ثقافتهم فنونهم وآدابهم شرائعهم وقوانينهم . حتى الكثير مما نحسبه ثقافة إسلامية وتفكيرا إسلاميا . . . هو كذلك من صنع هذه الجاهلية

لذلك لا تستقيم قيم الإسلام في نفوسنا ولا يتضح تصور الإسلام في عقولنا ولا ينشأ فينا جيل ضخم من الناس من ذلك الطراز الذي أنشأه الإسلام أول مرة

فلابد إذن في منهج الحركة الإسلامية أن نتجرد في فترة الحضانة والتكوين من كل مؤثرات الجاهلية التي نعيش فيها ونستمد منها . لا بد أن نرجع ابتداء إلى النبع الخالص الذي استمد منه أولئك الرجال . النبع المضمون الذي لم يختلط و لم تشبه شائبة نرجع إليه نستمد منه تصورنا لحقيقة الوجود كله ولحقيقة الوجود الإنساني ولكافة الارتباطات بين هذين الوجودين وبين الوجود الكامل الحق : وجود الله سبحانه . . . ومن ثم نستمد تصوراتنا للحياة وقيمنا وأخلاقنا ومفاهيمنا للحكم والسياسة والاقتصاد وكل مقومات الحياة

ثم لا بد لنا من التخلص من ضغط المجتمع الجاهلي والتصورات الجاهلية والتقاليد الجاهلية والقيادة الجاهلية في خاصة نفوسنا . . . ليست مهمتنا أن نصطلح مع واقع هذا المجتمع الجاهلي ولا أن ندين بالولاء له فهو بهذه الصفة . . . صفة الجاهلية . . . غير قابل

لأن نصطلح معه . إن مهمتنا أن نغير من أنفسنا أولا لنغير هذا المجتمع أخيرا وسنلقى في هذا عنتا ومشقة وستفرض علينا تضحيات باهظة ولكننا لسنا مخيرين إذا نحن شئنا أن نسلك طريق الجيل الأول الذي أقر الله به منهجه الإلهي ونصره على منهج الجاهلية)

من أجل ذلك كان لا بد للعاملين من أجل الدعوة الإسلامية أن يتعاونوا جميعا على الخلاص من كل ما هو جاهلي مخالف للإسلام ولا سبيل إلى ذلك إلا بالرجوع إلى الكتاب والسنة كما يشير إلى ذلك قوله صلى الله عليه و سلم : (تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما إن تمسكتم بهما : كتاب الله وسنتي ولن يتفرقا حتى يردا علي الحوض) . فإذا هم فعلوا ذلك فقد وضعوا الأساس لقيام المجتمع الإسلامي وبدونه لا يمكن أن تكون لهم قائمة أو تنشأ لهم دولة مسلحة

وإني لأعجب أشد العجب من بعض الكتاب والدكاترة الذين يؤلفون في معالجة بعض أمراض النفوس كمؤلف رسالة (باطن الإثم الخطر الأكبر في حياة المسلمين) ثم لا يقنع بذلك حتى يكشف عن جهل كبير بالخطر الحقيقي الذي يحيط بالمسلمين وهو ما أشار إليه الأستاذ سيد قطب – رحمه الله تعالى – في كلامه المتقدم :

فإن الدكتور المشار إليه لم تعجبه هذه الحقيقة فأخذ يغمز منها ومن المذكر بها تحت عنوان له في الرسالة المذكورة (ص ٨٥) :

(مشكلتنا أخلاقية وليست فكرية) . قال :

(ومعنى كل هذا الذي ذكرناه أننا نعاني من مشكلة تتعلق بالخلق والوجدان وليس لها أي تعلق بالقناعة أو الفكر)

كذا قال ثم تعجب من الناس الذين يشعرون بمشكلته ويتنبهون إلى ما سماه بالخطر الأكبر في حياة المسلمين ولكنهم بدلا من أن يعالجوه بالسبل التي ذكرها هو في رسالة يعالجونه بمزيد من الأبحاث الفكرية . . . ثم قال مشيرا إلى كلام سيد قطب رحمه الله :

(فماذا يجدي أن نسهب في شرح (المجتمع الجاهلي) أو نتفنن في كشف المخططات العدوانية التي يسير عليها أعداء الإسلام وأرباب الغزو الفكري أو نهتم بعرض المزيد من منهجية الفكر الإسلامي والدعوة الإسلامية وأن البلاء الذي يعانيه المسلمون ليس الجهل بشيء من هذا كله ( ) وإنما هو المرض العضال الذي يستحكم بنفوسهم) ؟

ليس بالمسلمين حاجة بعد اليوم إلى أي مزيد من هذه الدراسات الفكرية فالمسلمون على اختلاف ثقافاتهم أصبحوا يملكون من الوعي في هذه النواحي ما يتيح لهم الحصانة الكافية لو أن الأمر كان موكولا إلى الوعي وحده

وإنما هم بحاجة بعد اليوم إلى القوة الهائلة التي تدفع إلى التنفيذ وهيهات أن يكون أمر التنفيذ بيد الفكر أو العقل وحده

والقوة الهائلة التي يحتاجوها إنما هي قوة الأخلاق)

هكذا يقول الدكتور العليم . وفي كلامه من المغالطات والخطيئات ما لا يتسع المجال لبسط القول في بيانها فإن أحدا من الإسلاميين لا يتصور أن يقول أن الوعي والفكر وحده يكفي لحل المشكلة خلافا لما أوهمه كلامه ولكن المشكلة التي أنكرها الدكتور هي الأصل لقوة الأخلاق ألا وهو الإيمان والتوحيد الصحيح والعقيدة الصحيحة ولذلك كانت الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام وأتباعهم أول ما يبدؤون من الدعوة إنما هو توحيد الله عز و جل فلم يكونوا يعالجون بادئ الأمر المشاكل الأخلاقية ولا الاقتصادية وغير ذلك مما افتتن

بمعاجلته كثير من الكتاب اليوم مع الغفلة عن المشكلة الأساسية وهي انحراف الكثير من المسلمين اليوم وما قبل عن العقيدة الصحيحة ولكتب الكلام التي يسمونها بكتب التوحيد ضلع كبير في ذلك وأنا أسأل الدكتور العليم سؤالا واحدا : هل يمكن لفرد أو أفراد أو جماعة أو أمة أن يحظوا بالقوة الهائلة التي يحتاجونها اليوم وهي قوة الأخلاق إذا كانت عقيدتهم غير صحيحة فإذا أجاب بعدم الإمكان فنسأله فهل الذي يعلمه هو أن هناك أمة مسلمة لا تزال عقيدتهم صحيحة كما كانت عليه في عهد السلف على الرغم من أن فيهم من هو على عقيدة المعتزلة النفاة والجبرية وغلاة المتصوفة الذي منهم اليوم وفي بلدنا خاصة من يقول بأن المسلم ليس بحاجة إلى أن يتعلم الكتاب والسنة والعلوم التي تساعد على فهمهما وإنما يكفي في ذلك تقوى الله ويحتجون من القرآن بما هو حجة

عليهم لو كانوا يعلمون كقوله تعالى : { واتقوا الله ويعلمكم الله } وبناء على ذلك ينكرون كثيرا من الحقائق الشرعية كالشفاعة الثابتة للأنبياء والرسل وبخاصة نبينا محمد صلى الله عليه و سلم ونزول عيسى وخروج الدجال وغير ذلك كثير وفي مصر والهند أناس يسمون بالقرآنيين الذين يفسرون القرآن دون الاستعانة على تفسيره بأحاديث النبي صلى الله عليه و سلم وأقوال الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين بل وبدون التزام للقواعد العلمية العربية

فإن أجاب الدكتور بأن عقيدة المسلمين اليوم هي كما كانت في عهد السلف فنسأله هل هذا الذي ذكرته من العقائد الباطلة موجود اليوم وفي بلده خاصة فإن أجاب بالإيجاب كما هو الظن به فيكف يتجرأ على القول المتقدم : (ليس بالمسلمين حاجة بعد إلى أي مزيد من هذه الدراسات الفكرية فالمسلمون اليوم على اختلاف ثقافاتهم أصبحوا يملكون من الوعي في هذه النواحي ما يتيح لهم الحصانة الكافية) ؟

وإذا كابر وجحد ورجع إلى القول بأن المسلمين فيهم الخير والبركة من هذه الحيثيـــة سقطت مخاطبته لأن الأمر كما قال الشاعر :

وليس يصح في الأذهان شيء إذا احتاج النهار إلى دليل

وأخيرا لا بد من أن أواجه إلى حضرة الدكتور السؤال الذي يكشف له إن شاء الله عن خطئه الذي وضع له ذلك العنوان الخاطئ إن كان لم يتبين له حتى الآن نحن نسألك بسؤال الرسول صلى الله عليه و سلم للجارية : أين الله ؟ فإن أجبت بالجواب الذي نؤمن به وجعله الرسول صلى الله عليه و سلم دليل إيمان الجارية ألا وهو قولنا : في السماء وفهمه على الوجه الذي فهمه السلف أنه تبارك وتعالى على العرش فقد أصبت الحق واتفقت معنا في هذه المسألة التي علاقتها بالأفكار والعقائد وليس بالأخلاق ولكنك في الوقت نفسه خالفت جمـــاهير المسلمين حتى المشايخ والأساتذة والدكاترة الذين درست عليهم الشريعة فإنهم لا يوافقونك على هذا الجواب الحق وما عهدك بالكوثري وأبي زهرة ببعيد

وإن أنت أنكرت توجيه هذا السؤال الذي سنه لنا الرسول صلى الله عليه و سلم وأبيت أن تجيب عليه بجواب إيجابي أو أجبت بجواب المعتزلة : الله موجود في كل مكان . وهـــذا معناه القول باتحاد الخالق والمخلوق وهو الكفر بعينه أو تجيب بما في (الجوهرة) وحاشيتها وغيرها من كتب الكلام التي درستها وتثقفت بثقافتها حتى (أصبحت تملك من الوعي ما ينسج لك الحصانة الكافية) فقد خالف الكتاب والسنة وإجماع الأمة كما سبق أن أشرنا إلى بعض النقول عن بعض الأئمة الموثوق بهم عندنا جميعا ونحن على مذهبهم في ذلك وباختصار فسواء كنت معنا أو ضدنا في هذه العقيدة فكل من الطائفتين يمثل ملايين المسلمين منذ مئات السنين حتى اليوم وفي الطائفة التي تؤمن بالسؤال والجواب الوارد في الحديث المشار إليه آنفا شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه المحقق ابن قيم الجوزية وجميع إخواننا الحنابلة اليوم الذي هم

من أتباع الشيخ محمد بن عبد الوهاب وكل من الطائفتين هم بلا شك مما يشملهم ظنك الواسع الذي عبرت عنه بقولك في الرسالة السابقة (ص ٩) :

(وما أظن إلا أننا جميعا مؤمنون بالله إلها واحدا لا شريك له بيده الخير . . .)

وأما أنا فأعتقد أن كلا من الطرفين إذا تمسك بآداب الإسلام سيقول بلسان حاله أو قاله للطائفة المخالفة : (وإنا وإياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين)

والدكتور يعلم فيما أعتقد أن إحدى الطائفتين أيا كانت فهي على ضلالة وليس هي بلا شك من حيث الخلق وإنما من جهة الفكرة والعقيدة وكل من الطائفتين يمثل ملايين المسلمين اليوم في هذه المسألة وغيرها من مسائل الاعتقاد أفليس هؤلاء المختلفون بحاجة يا دكتور إلى الدراسات الفكرية ولا أقول كما قلت : (إلى مزيد من الدراسات الفكرية) ؟ لأن الإنسان العاقل يطمع في المزيد عندما يجد المزيد عليه فيكف وهو مفقود أو في حكم المفقود

فهو يطمع فيه ثم في المزيد عليه أليس هؤلاء جميعا بحاجة ملحة إلى تلك الدراسات حتى يتبين الحق للطائفة الضالة أيا كانت هذه الطائفة فتنضم إلى الطائفة المحقة وتزداد هذه إيمانا على إيمان بحقها وصوابها ومعرفة بملتها والدعوة إليها وبذلك نسير إلى المجتمع الإسلامي المنشود وهو لا ينافي إذا قام به بعض الدعاة أن يقوم آخرون بمعالجة أمراض النفوس وأخلاقها كما فعل الدكتور في رسالته السابقة الذكر (باطن الإثم) ولكن بشرط أن لا ينكر على الأولين جهادهم الأكبر ولا أن يدعوهم بأن يسلكوا سبيلهم في معالجة المشكلة المدعاة { ولكل وجهة هو موليها فاستبقوا الخيرات }

شبهات وجوابها

لقد اشتهر عند الخلف نسبة كل من يثبت الفوقية لله تعالى إلى أنه مشبه أو مجسم أو إلى أنه ينسب لله الجهة والمكان . فهذه ثلاثة أمور لا بد من إزالة الشبه عنها

الشبهة الأولى : التشبيه :

يمكن أخذ الإجابة عن هذه الشبهة مما تقدم من النقول عن الأئمة ومما سنراه في نصوص الكتاب الآتية أذكر الآن بعضها :

١ – قال نعيم بن حماد الحافظ : من شبه الله بخلقه فقد كفر ومن أنكر ما وصف بـــه نفسه فقد كفر وليس ما وصف به نفسه ولا رسوله تشبيها

٢ – قال إسحاق بن راهويه : إنما يكون التشبيه إذا قال : يد مثل يدي أو سمع كسمعي فهذا تشبيه وأما إذا قال كما قال الله : يد وسمع وبصر فلا يقول : كيف ولا يقول : مثـــل فهذا لا يكون تشبيها قال تعالى : { ليس كمثله شيء وهو السميع البصير }

ولو كان إثبات الفوقية لله تعالى معناه التشبيه لكان كل من أثبت الصفات الأخرى لله تعالى ككونه قديرا سميعا بصيرا مشبها أيضا وهذا ما لا يقول به مسلم ممن ينتسبون اليوم إلى أهل السنة والجماعة خلافا لنفات الصفات والمعتزلة وغيرهم قال شيخ الإسلام في (منهاج السنة) (٢ / ٧٥) :

(فالمعتزلة والجهمية ونحوهم من نفات الصفات يجعلون كل من أثبتها مجسما مشـــبها ومن هؤلاء من يعد من المجسمة والمشبهة الأئمة المشهورين كمالك والشـــافعي وأحمـــد وأصحابهم كماذكر ذلك أبو حاتم صاحب كتاب (الزينة) وغيره

وشبهة هؤلاء أن الأئمة المشهورين كلهم يثبتون الصفات لله تعالى ويقولون : إن القرآن كلام الله ليس بمخلوق ويقولون : إن الله يرى في الآخرة)

هذا مذهب الصحابة والتابعين لهم بإحسان من أهل البيت وغيرهم

ثم قال ص ٨٠ :

(والمقصود هنا أن أهل السنة متفقون على أن الله ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله ولكن لفظ التشبيه في كلام الناس لفظ مجمل فإن أراد بنفي التشبيه ما نفاه القرآن ودل عليه العقل فهذا حق فإن خصائص الرب تعالى لا يماثله شيء من المخلوقات في شيء من صفاته . . وإن أراد بالتشبيه أنه لا يثبت لله شيء من الصفات فلا يقال له علم ولا قدرة ولا حياة لأن العبد موضوف بهذه الصفات فيلزم أن لا يقال له : حي عليم قدير لأن العبد يسمى بهذه الأسماء وكذلك في كلامه وسمعه وبصره ورؤيته وغير ذلك وهم يوافقون أهل السنة على أن الله موجود حي عليم قادر والمخلوق يقال له : موجود حي عليم قادر ولا يقال : هذا تشبيه يجب نفيه)

الشبهة الثانية : الجهة

والجواب عنها ما قاله ابن تيمية في (التدمرية) (ص ٤٥) : قد يراد ب (الجهة) شيء موجود غير الله فيكون مخلوقا كما إذا أريد ب (الجهة) نفس العرش أو نفس السماوات وقد يراد به ما ليس بموجود غير الله تعالى كما إذا أريد بالجهة ما فوق العالم . ومعلوم أنه ليس في النص إثبات لفظ الجهة ولا نفيه كما فيه إثبات العلو والاستواء والوفوقية والعروج إليه ونحو ذلك وقد علم أن ما ثم موجود إلا الخالق والمخلوق والخالق سبحانه وتعالى مباين للمخلوق ليس في مخلوقاته شيء من ذاته ولا في ذاته شيء من مخلوقاته

فيقال لمن نفى : أتريد بالجهة أنها شيء موجود مخلوق ؟ فالله ليس داخلا في المخلوقات أم تريد بالجهة ما وراء العالم فلا ريب أن الله فوق العالم . وكذلك يقال لمن قال : الله في جهة . أتريد بذلك أن الله فوق العالم أو تريد به أن الله داخل في شيء من المخلوقات ؟ فإن أردت الأول فهو حق وإن أردت الثاني فهو باطل)

ومنه يتبين أن لفظة الجهة غير وارد في الكتاب والسنة وعليه فلا ينبغي إثباتها ولا نفيها لأن في كل من الإثبات والنفي ما تقدم من المحذور ولو لم يكن في إثبات الجهة إلا إفساح المجال للمخالف أن ينسب إلى متبني العلو ما لا يقولون به لكفى

وكذلك لا ينبغي نفي الجهة توهما من أن إثبات العلو لله تعالى يلزم منه إثبات الجهة لأن في ذلك محاذير عديدة منها نفي الأدلة القاطعة على العلو له تعالى . ومنها نفي رؤية المؤمنين لربهم عز و جل يوم القيامة فصرح بنفيها المعتزلة والشيعة وعلل ابن المطهر الشيعي في (منهاجه) النفي المذكور بقوله : (لأنه ليس في جهة) وأما الأشاعرة أو على الأصح متأخروهم الذين أثبتوا الرؤية فتناقضوا حين قالوا : (إنه يرى لا في جهة) يعنون العلو قال شيخ الإسلام في (منهاج السنة) (٢ / ٢٥٢) :

(وجمهور الناس من مثبتة الرؤية ونفاتها يقولون : إن قول هؤلاء معلوم الفساد بضرورة العقل كقولهم في الكلام ولهذا يذكر أبو عبد الله الرازي أنه لا يقول بقولهم في مسألة الكلام والرؤية أحد من طوائف المسلمين

ثم أخذ يرد على النفاة من المعتزلة والشيعة بكلام رصين متين فراجعه فإنه نفيس

وجملة القول في الجهة أنه إن أريد به أمر وجودي غير الله كان مخلوقا والله تعالى فوق خلقه لا يحصره ولا يحيط به شيء من المخلوقات فإنه بائن من المخلوقات كما سيأتي في الكتاب عن جمع من الأئمة

وإن أريد ب (الجهة) أمر عدمي وهو ما فوق العالم فليس هناك إلا الله وحده

وهذا المعنى الأخير هو المراد في كلام المثبتين للعلو والناقلين عن السلف إثبات الجهة لله تعالى كما في نقل القرطبي عنهم في آخر الكتاب . وقال ابن رشد في (الكشف عن مناهج الأدلة) (ص ٦٦) :

(القول في الجهة) وأما هذه الصفة لم يزل أهل الشريعة من أول الأمر يثبتونها لله سبحانه حتى نفتها المعتزلة ثم تبعهم على نفيها متأخروا الأشعرية كأبي المعالي ومن اقتدى بقوله وظواهر الشرع كلها تقتضي إثبات الجهة مثل قوله تعالى : (ثم ذكر بعض الآيات المعروفة ثم قال) إلى غير ذلك من الآيات التي إن سلط التأويل عليها عاد الشرع كله مؤولا وإن قيل فيها إنها من المتشابهات عاد الشرع كله متشابها لأن الشرائع كلها متفقة على أن الله في السماء وأن منه تنزل الملائكة بالوحي إلى النبيين . . .)

الشبهة الثالثة : المكان

وإذا عرفت الجواب عن الشبهة السابقة (الجهة) يسهل عليك فهم الجواب عن هذه الشبهة وهو أن يقال :

إما أن يراد بالمكان أمر وجودي وهو الذي يتبادر لأذهان جماهير الناس اليوم ويتوهمون أنه المراد بإثباتنا لله تعالى صفة العلو . فالجواب : أن الله تعالى منزه عن أن يكون في مكان بهذا الاعتبار فهو تعالى لا تحوزه المخلوقات إذ هو أعظم وأكبر بل قد وسع كرسيه السموات

والأرض وقد قال تعالى : { وما قدر الله حق قدره والأرض جميعا قبضته يـــوم القيامـــة والسماوات مطويات بيمينه } وثبت في (الصحيحين) وغيرهما عن النبي صلى الله عليه و سلم أنه قال : يقبض الله بالأرض ويطوي السماوات بيمينه ثم يقول : أنا الملك أين ملوك الأرض ؟)

وأما أن يراد بالمكان أمر عدمي وهو ما وراء العالم من العلو فالله تعالى فوق العالم وليس في مكان بالمعنى الوجودي كما كان قبل أن يخلق المخلوقات

فإذا سمعت أوقرأت عن أحد الأئمة والعلماء نسبة المكان إليه تعالى . فاعلم أن المراد به معناه العدمي يريدون به إثبات صفة العلو له تعالى والرد على الجهمية والمعطلة الذين نفو عنه سبحانه هذه الصفة ثم زعموا أنه في كل مكان بمعناه الوجودي قال العلامة ابن القـــيم في قصيدته (النونية) (٢ / ٤٤٦ – ٤٤٧ – المطبوعة مع شرحها (توضيح المقاصد) طبع المكتب الإسلامي)

والله أكبر ظاهر ما فوقه شيء وشأن الله أعظم شان

والله أكبر عرشه وسع السما والأرض والكرسي ذا الأركان

وكذلك الكرسي قد وسع الطبا ق السبع والأرضين بالبرهان

والله فوق العرش والكرسي لا تخفى عليه خواطر الإنسان

لا تحصروه في مكان إذ تقو لوا : ربنا حقا بكل مكان

نزهمتوه بجهلكم عن عرشه وحصرتموه في مكان ثان

لا تعدموه بقولكم : لا داخل فينا ولا هو خارج الأكوان

الله أكبر هتكت أستاركم وبدت لمن كانت له عينان

والله أكبر جل عن شبه وعن مثل وعن تعطيل ذي كفران

إذا أحطت علما بكل ما سبق استطعت بإذن الله تعالى أن تفهم بيسر من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والآثار السلفية التي ساقها المؤلف رحمه الله في هذا الكتاب الذي بين يديك (مختصره) أن المراد منها إنما هو معنى معروف ثابت لائق به تعالى ألا وهو علوه سبحانه على خلقه واستواؤه على عرشه على ما يليق بعظمته وأنه مع ذلك ليس في جهة ولا مكان إذ هو خالق كل شيء ومنه الجهة والمكان وهو الغني عن العالمين وأن من فسرها بالمعنى السلبي فلا محذور منه إلا أنه مع ذلك لا ينبغي إطلاق لفظ الجهة والمكان ولا إثباتهما لعدم ورودهما في الكتاب والسنة فمن نسبهما إلى الله فهو مخطئ لفظاً إن أراد بهما الإشارة إلى إثبات صفة العلو له تعالى وإلا فهو مخطئ معنى أيضا إن أراد به حصره تعالى في مكان وجودي أو تشبيهه تعالى بخلقه . وكذلك لا يجوز نفي معناهما إطلاقا إلا مع بيان المراد منهما لأنه قد يكون الموافق للكتاب والسنة لأننا نعلم بالمشاهدة أن النفاة لهما إنما يعنون بهما نفي صفة العلو لله تعالى من جهة ونسبة التجسيم والتشبيه للمؤمنين بها ولذلك ترى الكوثري في تعليقاته يدندن دائما حول ذلك بل يلهج بنسبة التجسيم إلى شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم في كل مناسبة ثم تابعه على ذلك مؤلف (فرقان القرآن) في مواطن منه قال في أحدها (ص ٦١) أن ابن تيمية شيخ إسلام أهل التجسيم { ومن يضلل الله فما له من هاد {

واتهام أهل البدع وأعداء السنن أهل الحديث بمثل هذه التهم قديم منذ أن نشب الخلاف بينهم في بعض مسائل التوحيد والصفات الإلهية وسترى في ترجمة الإمام أبي حاتم الـــرازي رحمه الله تعالى قوله :

(وعلامة أهل البدع الوقيعة في أهل الأثر وعلامة الجهمية أن يسموا أهل السنة مشبهة وعلامة القدرية (المعتزلة) أن يسموا أهل السنة مجبرة وعلامة الزنادقة أن يسموا أهل الأثر حشوية)

وإن افتراءهم على شيخ الإسلام ابن تيمية أنه قال بعد أن روى قوله (صلى الله عليه و سلم) : (ينزل الله إلى السماء الدنيا . . .) كترولي هذا معروف وقد بين بطلان هذه الفري شيخي في الإجازة الشيخ راغب الطباخ في بعض أعداد مجلة المجمع العلمي بدمشق ثم صديقنا العلامة الأستاذ الشيخ محمد بهجة البيطار في كتابه (ترجمة شيخ الإسلام ابن تيمية)

ومن أسوأ ما افتراه بعضهم على الإمام شيخ الإسلام أبي إسماعيل الهروي الأنصاري ما ذكره الحافظ المؤلف في ترجمته من (تذكرة الحفاظ) (٣ / ٣٥٨) :

(لما قدم السلطان ألب أرسلان (هراة) في بعض قدماته اجتمع مشايخ البلد ورؤساؤه ودخلوا على أبي إسماعيل وسلموا عليه وقالوا : ورد السلطان ونحن على عزم أن نخرج ونسلم عليه فأحببنا أن نبدأ بالسلام عليك وكانوا قد تواطؤوا على أن حملوا معهم صنما من نحاس صغيرا وجعلوه في المحراب تحت سجادة الشيخ وخرجوا وقام إلى خلوته ودخلوا إلى السلطان واستغاثوا من الأنصاري لأنه مجسم وأنه يترك في محرابه صنما يزعم أن الله على صورته ( ) وإن بعث السلطان يجده فعظم ذلك على السلطان وبعث غلاما ومعه جماعة فدخلوا الدار وقصدوا المحراب فأخذوا الصنم ورجع الغلام بالصنم فبعث السلطان من أحضر الأنصاري فأتى فرأى الصنم والعلماء والسلطان قد اشتد غضبه . فقال السلطان له : ما هذا ؟ قال : هذا

صنم يعمل من الصفر شبهة اللعبة . قال : لست عن هذا أسألك . قال : فعم تسألني ؟ قال : إن هؤلاء يزعمون أنك تعبد هذا وأنك تقول إن الله على صورته فقال الأنصاري بصولة وصوت جهوري : { سبحانك هذا بهتان عظيم } . فوقع في قلب السلطان أنهم كذبوا عليه فأمر به فأخرج إلى داره مكرما وقال لهم اصدقوني – وهددهم – فقالوا : نحن في يد هذا الرجل في بلية من استيلائه علينا بالعامة فأردنا أن نقطع شره عنا فأمر بهم ووكل (لعله : فكل) بكل واحد منهم وصادرهم)

وختاما أنقل إلى القراء الكرام فصلا نافعا من كلام الإمام أبي محمد الجويني في آخر رسالة (الإستواء والفوقية) في تقريب هذه المسألة إلى الأفهام بمعنى من علم الهيئة والفلك لمن عرفه قال :

(لا ريب أن أهل العلم حكموا بما اقتضته الهندسة وحكمها صحيح لأنه ببرهان لا يكابر الحسن فيه بأن الأرض في جوف العالم العلوي وأن كرة الأرض في وسط السماء كبطيخة في جوف بطيخة والسماء محيطة بها من جميع جوانبها وأن سفل العالم هو جوف كرة الأرض وهو المركز وهو منتهى السفل والتحت وما دونه ولا يسمى تحتا بل لا يكون تحتا ويكون فوقا بحيث لو فرضنا خرق المركز وهو سفل العالم إلى تلك الجهة لكان الخرق إلى جهة فوق ولو نفذ الخرق جهة السماء من تلك الجهة الأخرى لصعد إلى جهة فوق [1]

وبرهان ذلك أنا لو فرضا مسافرا سافر على كرة الأرض من جهة المشرق إلى جهة المغرب وامتد مسافرا لمشى مسافرا على الكرة إلى حيث ابتدأ بالسير وقطع الكرة مما يراه الناظر أسفل منه وهو في سفره هذا لم يبرح الأرض تحته والسماء فوقه فالسماء التي يشهدها

---

[1] قلت : وقد ذكر نحو هذا شيخالإسلام ابن تيمية في الرسالة (العرشية)

الحس تحت الأرض هي فوق الأرض لا تحتها لأن السماء فوق الأرض بالذات فكيف كانت السماء كانت فوق الأرض من أي جهة فرضتها . قال :

(وإذا كان هذا جسم وهو السماء – علوها على الأرض بالذات فيكف من لـــيس كمثله شيء وعلوه على كل شيء بالذات كما قال تعالى : { سبح اسم ربك الأعلى } وقد تكرر في القرآن المجيد ذكر الفوقية { يخافون ربهم من فوقهم } . . . لأن فوقيته ســـبحانه وعلوه على كل شيء ذاتي له فهو العلي بالذات والعلو صفته اللائقة به كما أن الســـفول والرسوب والانحطاط ذاتي للأكوان عن رتبة ربوبيته وعظمته وعلوه . والعلو والسفول حد بين الخالق والمخلوق يتميز به عنه هو سبحانه علي بالذات وهو كما كان قبل خلق الأكوان وما سواه مستقل عنه بالذات وهو سبحانه العلي على عرشه يدبر الأمر مـــن الســـماء إلى الأرض ثم يعرج الأمر إليه فيحيي هذا ويميت هذا ويمرض هذا ويشفي هذا ويعز هذا ويذل هذا وهو الحي القيوم القائم بنفسه وكل شيء قائم به

فرحم الله عبدا وصلت إليه هذه الرسالة و لم يعالجها بالإنكار وافتقر إلى ربه في كشف الحق آناء الليل [وأطراف] النهار وتأمل النصوص في الصفات وفكر بعقله في نزولها وفي المعنى الذي نزلت له وما الذي أريد بعلمها من المخلوقات ؟ ومن فتح الله قلبه عرف أنه ليس المراد إلا معرفة الرب تعالى بها والتوجه إليه منها وإثباتها له بحقائقها وأعيانها كما يليق بجلاله وعظمته بلا تأويل ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل ولا جمود ولا وقوف . وفي ذلك بالغ لمن تدبر وكفاية لمن استبصر إن شاء الله تعالى)

وقال رحمه الله تعالى وأثابه خيرا مبينا أثر هذه العقيدة في قلب المؤمن بها :

(العبد إذا أيقن أن الله فوق السماء عال على عرشه بال حصر ولا كيفية وأنه الآن في صفاته كما كان في قدمه صار لقلبه قبلة في صلاته وتوجهه ودعائه ومن لا يعرف ربه بأنه

فوق سماواته على عرشه فإنه يبقى ضائعا لا يعرف وجهة معبوده لكن لو عـــرف بســـمعه وبصره وقدمه وتلك بلا هذا [الإيقان] معرفة ناقصة بخلاف من عرف أن إلهه الذي يعبده فوق الأشياء فإذا دخل في الصلاة وكبر توجه قلبه إلى جهة العرش مترها ربه تعالى عن الحصر مفردا له كما أفرده في قدمه وأزليته عالما أن هذه الجهات من حدودنا ولوازمنا ولا يمكننـــا الإشارة إلى ربنا في قدمه وأزليته إلا بها لأنا محدثون والمحدث لا بد له في إشارته إلى جهة فتقع تلك الإشارة إلى ربه كما يليق بعظمته لا كما يتوهم هو من نفسه ويعتقد أنه في علوه قريب من خلقه هو معهم بعلمه وسمعه وبصره وإحاطته وقدرته ومشيئته وذاته فوق الأشياء فوق العرش ومتى شعر قلبه بذلك في الصلاة أو التوجه أشرق قلبه واستنار وأضاء بأنوار المعرفـــة والإيمان وعكسته أشعة العظمة على عقله وروحه ونفسه فانشرح لذلك صدره وقوي إيمانه ونزه ربه عن صفات خلقه من الحصر والحلول وذاق حينذاك شيئا مـــن أذواق الســـابقين المقربين بخلاف من لا يعرف وجهة معبوده وتكون الجاذبة راعية الغنم أعلم بالله منه فإنهـــا قالت : (في السماء) عرفته بأنه على السماء فإن (في) تأتي بمعنى (على) فمن تكـــون الراعية أعلم بالله منه لكونه لا يعرف وجهة معبوده فإنه لا يزال مظلم القلب لا يستنير بأنوار المعرفة والإيمان

ومن أنكر هذا القول فليؤمن به وليجرب ولينظر إلى مولاه من فوق عرشه بقلبه مبصرا من وجه أعمى من وجه مبصرا من جهة الإثبات والوجود والتحقيق أعمى من جهة التحديد والحصر والتكييف فإنه إذا عمل ذلك وجد ثمرته إن شاء الله تعالى ووجد نوره وبركته عاجلا وآجلا (ولا ينبئك مثل خبير) والله سبحانه الموفق والمعين)

دمشق / ٨ جمادى الأولى سنة ١٣٩٢

محمد ناصر الدين الألباني

أحكام الجنائز

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله.

{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ} [آل عمران: ١٠٢]، {يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا} [النساء: ١]، {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا (٧٠) يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا (٧١)} [الأحزاب: ٧٠، ٧١].

أما بعد، فان أصدق الحديث كتاب الله، وأحسن الهدي هدي محمد، وشر الامور محدثاتها، وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

وقد قال الله عز وجل: {تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ (١) الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا وَهُوَ الْعَزِيزُ الْغَفُورُ (٢)} [الملك: ١، ٢]

وقال: {كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ وَنَبْلُوكُمْ بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ} [الأنبياء: ٣٥].

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " مالي وللدنيا؟ ما أنا في الـــدنيا إلا كراكـــب استظل تحت شجرة، ثم راح وتركها " [١].

ثم إنه " لما كان هديه صلى الله عليه وسلم في الجنائز خير الهدي مخالفا لهدي سائر الامم، مشتملا على الاحسان للميت، ومعاملته بما ينفعه في قبره، ويوم معاده، وعلى الاحسان إلى أهله وأقاربه، وعلى إقامة عبودية الحي، فيها يعامل به، الميت، وكان من هديه في (لجنـــائز، إقامة العبودية للرب تبارك وتعالي على أكمل الاحوال والاحسان إلى الميت، وتجهيزه إلى الله على أحسن أحواله وأفضلها، ووقوفه، ووقوف أصحابه صفوفا يحمدون الله، ويستغفرون له ويسألونه المغفرة والرحمة، والتجاوز عنه، ثم المشي بين يديه إلى أن يودعه حفرته، ثم يقوم هو وأصحابه بين يديه على قبره،

سائلين له التثبيت أحوج ما كان إليه.

ثم يتعاهده بالزيارة إلى قبره، والسلام عليه، والدعاء له، كما يتعاهد الحي صاحبه في دار الدنيا.

فأول ذلك، تعاهده في مرضه وتذكيره الآخرة، وأمره بالوصية والتوبة، وأمر من حضره بتلقينه شهادة أن لا إله إلا الله لتكون آخر كلامه.

ثم النهي عن عادة الامم التي لا تؤمن بالبعث والنشور، من لطم الخدود، وشق الثياب، وحلق الرؤوس، ورفع الصوت بالندب والنياحة وتوابع ذلك.

---

[١] حديث صحيح، وهو مخرج في " تخريج فقه السيرة للغزالي " (ص ٤٧٨ الطبعة الرابعة)، وفي " الاحاديث الصحيحة " (رقم ٤٣٨) ولذلك أوردته في كتابي " صحيح الجامع الصغير وزيادته " يسر الله تعالى إتمامه بمنه وفضله.

وسن الخشوع للميت، والبكاء الذي لا صوت معه، وحزن القلب، وكان يفعل ذلك، ويقول: " تدمع العين، ويحزن القلب، ولا نقول إلا ما يرضي الرب ".

وسن لأمته الحمد والاسترجاع، والرضى عن الله، و لم يكن ذلك منافيا لدمع العين، وحزن القلب، ولذلك كان أرضى الخلق في قضائه وأعظمم له حمدا، وبكى مع ذلك يوم مات ابنه إبراهيم، رأفة منه ورحمة للولد، ورقة عليه، والقلب ممتلى باالرضى عن الله عزوجل وشكره، واللسان مشتغل بذكره وحمده " [١].

ولما كان كثير من الناس اليوم بعيدين كل البعد عن هديه الله صلى الله عليه وسلم في العبادات كلها، ومنها (الجنائز) بسبب انصرافهم عن دراسة العلم، ولا سيما علم الحديث والسنة، وانكبابهم على العلوم المادية، والعمل لجمع المال، فقد طلب مني بعض الاعزاء بمناسبة وفاة إحدى قريباته يوم الجمعة الواقع في ١١ ربيع الآخر سنة ١٣٧٣هـ، أن أضع رسالة مختصرة في " آداب الجنائز في الإسلام "، ليقوم هو أو غيره بطبعها وتوزيعها على المجتمعين

---

[١] من كلام ابن القيم رحمه الله في " الفصل الأول من الجنائز " من " زاد المعاد " (١/ ١٩٧) وتمامه: " ولما ضاق هذا المشهد، والجمع بين الامرين على بعض العارفين، يوم مات ولده، جعل يضحك! فقيل له، أتضحك في هذه الحالة؟! فقال: ان الله تعالى قضى بقضاء، فأحببت أن أرضى بقضائه. فأشكل هذا على جماعة من أهل العلم، فقالوا كيف يبكى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم مات إبنه إبراهيم، وهو أرضي الحلق عن الله، ويبلغ الرضى بهذا العارف إلى أن يضحك! فسمعت شيخ الاسلام ابن تيمية يقول: هدي نبينا صلى الله عليه وسلم كان أكمل من هدي هذا العارف، أعطى العبودية حقها، فاتسع قلبه للرضى عن الله ورحمة الولد والرقة عليه، فحمد الله ورضي عنه في قضائه، وبكى رحمة ورأفة، فحملته الرأفة على البكاء، وعبوديته الله، ومحبته الله الرضى والحمد.

وهذا العارف ضاق قلبه عن اجتماع الامرين و لم يتسع باطنه لشهودهما، والقيام بهما، فشغلته عبودية الرضى عن عبودية الرحمة والرأفة ".

للتعزية في أيامها المعتادة عندهم، مغتنما فرصة اجتماعهم لتعريفهم بسنة نبهيم حتى يستنوا بها، ويهتدوا بهديها ويستنيروا بنورها.

ومع أنني كنت قد باشرت تأليف بعض المصنفات الأخرى، فقد وعدته خيرا، لما في ذلك من التعاون على إحياء السنة، وإماتة البدعة، فسارعت إلى تحقيق رغبته، وإنجاز طلبته.

ولكني ما كدت أشرع في ذلك، حتى تبين لي أن الامر أبعد من أن يتحقق بتلك السرعة، وأوسع من أن يجمع في رسالة توزع على الناس في مثل تلك المناسبة، ذلك لأن آداب الجنائز وأحكامها كثيرة جدا، وقسم كبير منها مما اختلفت فيه أقوال العلماء، وتضاربت حوله الآراء، فمنهم من يحرم شيئا، والآخر يبيحه، ومنهم من يوجب شيئا، والآخر لا يجيزه، ومنهم من يراه سنة، وآخر يراه بدعة، وهكذا ... كما هو الشأن في كثير من المسائل الاخرى، في أكثر أبواب الشريعة، مصداقا لقول الله تعالى { .. وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ (١١٨) إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ .. } [هود: ١١٨، ١١٩].

لذلك كان لابد قبل كل شئ من جمع مفردات مسائل " الجنائز " ثم دراستها دراسة دقيقة، وتتبع أدلة المختلف عليه منها، ونقدها على ضوء علمي " أصول الحديث " و " أصول الفقه "، واختيار الراجح منها، دون أي تحيز لمذهب معين، أو تأثر بعادة سيطرت حتى صارت كأنها دين يجب أن يتبع! ومما لا يخفى على أهل العلم الذين مارسوا التأليف أن تحقيق مثل هذا العمل، يتطلب سعيا حثيثا، وجهدا بليغا وصبرا جميلا، وزمنا مديدا، وبعد إنجازه يمكن تأليف الرسالة المطلوبة بصورة تطمئن إليها النفس وينشرح لها الصدر، ويعظم بها النفع.

لذلك فقد ذكرت للاخ المشار إليه خلاصة هذا معتذرا، فقبل عذري جزاء الله خيرا، ولكنه عاد يطلب مني الشروع في هذا العمل، وحضني عليه، وبالغ فيه راجيا منه خيرا كثيرا.

فاستخرت الله تعالى، وانكببت على الدراسة، والمراجعة، قرابة ثلاثة أشهر، أعمل فيها ليلا نهارا، إلا ما لابد منه من العمل في مهنتي، والنوم الذي لا غنى عنه لراحة جسمي، حتى تمكنت من إعداد هذا الكتاب الذي بين يدي القارئ الكريم.

ولقد كان يتطلب من الوقت أكثر مما قدر له، لولا أن قسما كبيرا من مسائله وأحاديثه قد كان محققا عندي في بعض تصانيفي، ولذلك تراني أحيل عليها في بعض المواطن منه.

ولقد حاولت أن أستقصي فيه كل ما له علاقة بموضوعه من المسائل التي لها دليل من الكتاب والسنة، وأعرضت مما كان مستنده مجرد الرأي، لان الموضوع تعبدي محضى، لا مجال للقياس فيه، إلا ما لا بد منه من القياس الجلي.

وأوردت في أوله بعض الفصول والمسائل التي لا تذكر عادة في " باب الجنازة " من عامة كتب الفقه، مثل الوصية، وعلامات حسن (خاتمة، ونحو ذلك، وبعضه قد لا يذكر فيها أصلا، مثل الفصل (٥ و ٨ و ٩)، والمسألة (٣٠)، والفقرة (ج ود) من المسألة (٧٤) والمسألة (٩٨ و ١٠٥ ٩٩ و ١٠٧ و ١١٣ و ١٢٥)

والفقرة (٧) من مسألة (١٢٨) مع أهميتها وكثرة ابتلاء الناس بها، وتواتر الاحاديث فيها، والفقرة (١٠) منها.

واستوحيت ترتيبه من الواقع، فافتتحته بفصل:

(١ – ما يجب على المريض) من الرضى بالقضاء والصبر على القدر وترك تمني الموت وأداء الحقوق والوصية والاشهاد عليها ... ثم:

(٢ – تلقين المحتضر) وما على من حضره من التلقين وأمره بالشهادة.

ثم (٣ – ما على الحاضرين بعد موته) من غمض عينيه. والدعاء له وتغطيته. والتعجيل بتجهيزه. والمبادرة لقضاء دينه.

ثم (٤ – ما يجوز للحاضرين وغيرهم) من كشف وجهه وتقبيله والبكاء عليه.

ثم (٥ – ما يجب على أقارب الميت) من الصبر والرضا بالقدر، والا سترجاع، وإحداد المرأة على زوجها.

ثم (٦ – ما يحرم عليهم) من النياحة وضرب الخدود وشق الجيوب، وغير ذلك كنعيه على المنائر.

ثم (٧ – النعي الجائز).

ثم (٨ – علامات حسن الخاتمة).

ثم (٩ – ثناء الناس على الميت).

ثم (١٠ – غسل الميت).

وهكذا إلى الدفن وزيارة القبور.

وختمته بفصل خاص ببدع الجنائز. أستوعبت فيه جميع ما وقفت عليه من البدع منصوصا عليه في كتاب من كتب أهل العلم قديما وحديثا. عازيا كل بدعة إلى موضعها من كتبهم. وما لم يعز إليهم. فهو مما يحكم المنهج العلمي في أصول البدع أنه منها. ولكني لم أر من نص، منهم عليها. وكثير منها من بدع العصر الحاضر.

وإني لأسأل الله تبارك وتعالى أن ينفع بهذا الكتاب كل من قرأه.

ويكتب لي أجره ومثله لمن كان سبب تأليفه ولمن قام على طبعه.

إنه سميع مجيب.

دمشق ٢٤ محرم سنة ١٣٨٨ هـ .

محمد ناصر الدين الألباني

تلخيص أحكام الجنائز

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد ان محمداً عبده ورسوله.

أما بعد فقد اقتضت مصلحة تيسير المراجعة لأحكام الجنائز أن ألخصها وأقرب أحكامها لمن شاء الرجوع إليها وأخذ فكرة عامة سريعة عنها، وبخاصة عند حلول المناسبة مثل وفاة قريب أو حبيب لديه، فغنه مما لا يخفى أن الرجوع إلى كتابي أحكام الجنائز وبدعتها وقراءته كله والإحاطة بما فيه من الأحكام اللازمة في مثل هذا الحال مما لا يتيسر لأقل الناس لذلك رأيت أن ألخصه وأقرب إلى عامة القراء فوائده وبذلك أكون قد حققت رغبة ذلك الأخ العزيز الذي كان السبب المباشر لتأليف الحكام كما كنت ذكرت ذلك في المقدمة وهي رغبة يشاركه فيها الكثيرون من محبي السنة النبوية والحريصين على إحيائها في مختلف بلاد الدنيا عربا وعجما حتى أن بعضهم أقدم في مصر على اختصار الكتاب دون إذن مني أو علم ولعله قصد بذلك الأجر الأخروي فقط فإن الكثيرين من الناشرين والطابعين أخذوا يسرقون مؤلفاتي ويطبعونها ليتاجروا بها ويأكلوا ربحها سحتا وقد بلغت ببعضهم الوقاحة إلى حد انه طبع عليها عبارة طبع المكتب الإسلامي وهو بذلك مدلس كاذب ولقد كنا نشكو ولا نزال من سرقة الكتب وطبعها كما هي على طريقة التصوير الأوفست. وإذا بهذا البعض تصل به الجرأة إلى طبعه على طريقة تنضيد الأحرف والطبع من جديد ويدلس على الناس بأنها من طبع المكتب الإسلامي بطبع اسم المكتب عليه ولقد بلغني أن بعضهم أفتى بجواز سرقة الكتب

وطبعها والتجارة بها دون إذن من مؤلفها وناشرها وهذا ظلم فاضح واستغلال غير شريف لجهود الآخرين من المؤلفين والناشرين الذين اتخذوا التأليف والنشر وسيلة من أشرف وسائل كسب الرزق الحلال فكيف يليق بمسلم بل بكافر أن يقطع عن هؤلاء رزقهم ويأكل هو ربح جهودهم وأتعابهم بله الإفتاء بجوازه؟ تالله إنها لإحدى الكبر!

ومن العجب ان يتنبه الرجال الغربيون لمثل هذا الظلم فيسنون القوانين العادلة لحفظ حقوق المؤلفين والناشرين والحيلولة بين السارقين وظلمهم ولا يتنبه له بعض المسلمين وهم يعلمون أن من دينهم تحريم الظلم مطلقا كمثل قوله تعالى في الحديث القدسي: "يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرما فلا تظالموا..". رواه مسلم في صحيحه وقول النبي صلى الله عليه وسلم اتقوا الظلم فإن الظلم ظلمات يوم القيامة". أخرجه البخاري ومسلم.

ولقد سمعت من بعض المغفلين الذين لا فقه عندهم انه يستجيز مثل هذه السرقة بحجة نشر العلم والله يعلم أن السارقين ما بهم نشر العلم وإنما همهم جمع المال بجهود غيرهم بدليل أنهم قد يطبعون ما لا يروق لهم من الناحية العلمية أو المذهبية من الكتب وما ذلك إلا لعلمهم برواجها وإقبال الناس عليها ومع ذلك فهم يقدمون على طبعها وسرقتها عملا بقاعدة من لا خلاق لهم الغاية تبرر الوسيلة فالله تعالى حسيبهم {وَيَوْمَ يَعَضُّ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ يَقُولُ يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلاً} .

واعلم أيها القارئ الكريم أنني في هذا التلخيص قد حذفت تخريج الأحاديث اكتفاء بالأصل ولالتزامنا فيها الصحة كما هي عادتنا في كل مؤلفاتنا والحمد لله دائما وأبدا كما حذفت شيئا من بعض متونه وكثيرا من التعليقات التي لا صلة قوية لها بموضوع الكتاب وأضفت إليه قليلا من الفوائد التي لم تكن في الأصل.

والله أسأل ان ينفع به المسلمين ويجعله كأصله وسائر مؤلفاتي عونا لهم علـــى اتبـــاع الكتاب والسنة واستئنافهم للحياة الاسلامية التي لا سبيل إليها إلا بالعلم النافع والعمل الصالح إنه سميع مجيب.

عمان- الأردن ١٣ جمادى الآخر سنة ١٤٠٢هـــ

محمد ناصر الدين الألباني.

النبي صلى الله عليه وسلم

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا- من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله.

أما بعد: فقد اقترح علي أخي الفاضل الأستاذ زهير الشاويش صاحب المكتب الإسلامي أن أقوم بتلخيص كتابي "صفة صلاة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من التكبير إلى التسليم كأنك تراها" واختصاره وتقريب عبارته إلى عامة الناس.

ولما رأيته اقتراحا مباركا، وكان موافقا لما كان يجول في نفسي من زمن بعيد، وطالما سمعت مثله من أخ أو صديق. فشجعني ذلك على أن أقتطع له قليلا من وقتي المزدحم بكثير من الأعمال العلمية، فبادرت إلى تحقيق ما اقترحه حسب طاقتي وجهدي، سائلا المولى سبحانه وتعالى أن يجعله خالصا لوجهه، وينفع به إخواني المسلمين.

وقد أوردت فيه بعض الفوائد الزائدة على "الصفة"، تنبهت لها، واستحسنت ذكرها في أثناء التلخيص، كما عنيت عناية خاصة بشرح بعض الألفاظ الواردة في بعض الجمل الحديثية أو الأذكار.

وجعلت له عناوين رئيسية، وأخرى كثيرة جانبية توضيحية، وأوردت تحتها مسائل الكتاب بأرقام متسلسلة.

وصرحت بجانب كل مسألة بحكمها من ركن أو واجب، وما سكت عن بيان حكمه فهو من السنن، وبعضها قد يحتمل القول بالوجوب، والجزم بهذا أو ذاك ينافي التحقيق العلمي.

والركن: هو ما يتم به الشيء الذي هو فيه، ويلزم من عدم وجوده بطلان ما هو ركن فيه، كالركوع مثلا في الصلاة، فهو ركن فيها، يلزم من عدمه بطلانها.

والشرط: كالركن إلا أنه يكون خارجا عما هو شرط فيه. كالوضوء مثلا في الصلاة. فلا تصح بدونه.

والواجب: هو ما ثبت الأمر به في الكتاب أو السنة، ولا دليل على ركنيته أو شرطيته، ويثاب فاعله.، ويعاقب تاركه إلا لعذر. ومثله (الفرض)، والتفريق بينه وبين الواجب اصطلاح حادث لا دليل عليه.

والسنة: ما واظب النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عليه من العبادات دائما. أو غالبا. و لم يأمر به أمر إيجاب، ويثاب فاعلها. ولا يعاقب تاركها ولا يعاتب. وأما الحديث الذي يذكره بعض المقلدين معزوا إلى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "من ترك سنتي لم تنله شفاعتي" فلا أصل له عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وما كان كذلك فلا يجوز نسبته إليه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خشية التقول عليه. فقد قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "من قال علي ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار".

وإن من نافلة القول أن أذكر أنني لم ألتزم فيه تبعا لأصله مذهبا معينا من المذاهب الأربعة المتبعة. وإنما سلكت فيه مسلك أهل الحديث الذين يلتزمون الأخذ بكل ما ثبت عنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من الحديث، ولذلك كان مذهبهم أقوى من مذاهب غيرهم، كما شهد بذلك

المنصفون من كل مذهب، منهم العلامة أبو الحسنات اللكنوي الحنفي القائل: "وكيف لا وهم ورثة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حقا. ونواب شرعه صدقا، حشرنا الله في زمـــرتهم، وأماتنا على حبهم وسيرتهم".

ورحم الله الإمام أحمد بن حنبل إذ قال:

دين النبي محمد أخبار ... نعم المطية للفتى آثار

لا ترغبن عن الحديث وأهله ... فالرأي ليل والحديث نهار

ولربما جهل الفتى أثر الهدى ... والشمس بازغة لها أنوار

دمشق ٢٦ صفر ١٣٩٢هـــ.

محمد ناصر الدين الألباني.

سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها

المجلد الأول

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الطبعة الجديدة:

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، والصلاة والسلام على رسولنا محمد الذي بحديثه وسننه الصحيحة اهتدينا، المخاطب بقوله تعالى في القرآن الكريم: {وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ} [١] ، وعلى آله وصحبه الغر الميامين، الذين أثنى الله عليهم بقوله: {وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ} [٢] ، وعلى من اقتدى بهم وسار على منهجهم إلى يوم الدين.

أما بعد؛ فبين يدي القراء الكرام الطبعة الجديدة من المجلد الأول من كتابي "سلسلة الأحاديث الصحيحة"، وتمتاز هذه الطبعة على سابقاتها -كما هي العادة في الطبعات الجديدة لسائر كتبي- بفوائد جديدة، وتحقيقات عديدة، وبردود قوية على بعض المعتدين على هذا العلم الشريف، الذين يصدق فيهم المثل المعروف: "تزبب قبل أن يتحصرم"؛ لأنهم جهلة بهذا

---

[١] الشورى: ٥٢.

[٢] التوبة: ١٠٠.

العلم أولاً، ثم هم لا يقيمون وزناً للعارفين به من العلماء قديماً وحديثاً ثانياً، وقد ينضم إلى ذلك حقد دفين، وإعجاب بالرأي مهلك ثالثاً، لسان حال أحدهم يقول: "يا أرض اشتدي، ما عليك أحد قدي"! كما يقال في بعض البلاد!

وبين يدي الآن جزء صغير بعنوان "الأحاديث الضعيفة في سلسلة الأحاديث الصحيحة" للمدعو رمضان محمود عيسى، الناشر: دار الفكر – الخرطوم، انتقد من هذا المجلد من "السلسلة الصحيحة" اثني عشر حديثاً، لم أر في نقده إياها شيئاً من العلم والفهم يستفاد منهم، وإنما هو يلوك بعض القواعد العلمية يركن إليها، وهو لم يعها، أو لم يفهمها فهماً جيداً.

وطريقته في النقد أنه ينقل كلامي وتخريجي للحديث، ثم يعقب عليه ناقداً بجهله وهواه، تحت عنوان (التعليق) ، ثم يبدي رأيه الفج في تضعيف الحديث، يختلف ذلك عنه باختلاف نوعية الحديث:

فهو تارة يضعف الراوي الثقة بقول من قال: "يروي المناكير عن فلان" (ص ١٧) ، وهذا لا يعني التضعيف المطلق في اصطلاح العلماء؛ فهو ليس كمن قيل فيه: "منكر الحديث".

وتارة يجهل أن قول الصحابي: "من السنة كذا"؛ أنه في حكم المرفوع (ص ٣٤) ، فضعف بذلك الحديث الآتي برقم (٢٢٩) ، كما أنه لا يقيم وزناً مطلقاً لعمل الصحابة به، وهذا من كمال جهله وقلة تقديره لثناء الله عليهم؛ كما تقدم في افتتاحية هذه المقدمة.

ثم هو في الغالب يضعف بقية الأحاديث بضعف مفردات طرقها، وهو بذلك يعني أنه لا يعتد بقول العلماء: إن الحديث الضعيف يتقوَّى بكثرة الطرق ما لم يشتد ضعفها.

وإليكم مثالاً واحداً من تلك الأحاديث التي جار عليها وضعفها، وهو الحديث الأول عنده، والآتي برقم (١٠٩) :

قال (ص ٩) بعد أن نقل تخريجي إياه واستفاد منه عللَ طرقه:

"والحديث بها ضعيف؛ لأنه فقد في الأول والثاني والثالث والرابع شرط العدالـــة، وفي الخامس شرط الاتصال، ومما هو معلوم لدى علماء المصطلح أن طرق الكذابين والمتروكين والمجاهيل والأسانيد المنقطعة لا يقوي بعضها بعضاً، ولو كانت مئة طريق، والله أعلم".

وهذا الكلام وحده ينبيء من كان على شيء من المعرفه بهذا العلم أنه جاهل لا يستحق المناقشة؛ لأنه سوَّى فيه بين طرق الكذابين والطرق الأخرى التي هي دونها في الضعف، وهذا مع كونه خطأ في نفسه؛ فهو افتراء على العلماء؛ لأنهم يفرقون بين ما خف ضعفه فيقـــوى الحديث بمثله، وبين ما اشتد ضعفه، وعلى هذا التفريق جرينا منذ فقّهنا الله تبارك وتعالى هذا العلم، وعلى هذا الأساس بنيت صحة هذا الحديث، لأن أكثر طرقه ليس فيها ضعف شديد، لا سيما وقد وقفت على طريق أخرى عن مجاهد بإسناد رجاله ثقات، وصححه الحافظ ابن حجر، فألحقته بالطرق الأخرى تقوية لها كما سترى في هذه الطبعة إن شاء الله، وذلك من فوائدها.

وقد يتساءل بعض القراء الألباء، فيقول:

ما الذي يحمل هؤلاء الجهلة على الرد على الألباني، وقد وضع الله له القبول في الأرض -بإذنه تعالى-، وانتفع بكتبه ومؤلفاته من شاء الله من العلماء وطلاب العلم؟

فأقول: هناك أسباب أهمها -أو من أهمها- الحسد، مصداق قوله - صلى الله عليه وسلم -: "دبَّ إليكم داء الأمم قبلكم: الحسد والبغضاء، والبغضاء هي الحالقة، أما إني لا أقول: تحلق الشعر، ولكن تحلق الدين" [١] .

وبعض هؤلاء الذين ينتصبون للرد عليّ يكاد أحدهم يفصح عن هذا السبب بقلمه؛ فهذا صاحب الجزء المردود عليه يذكر في مقدمته أن أحد إخوانه[٢] اقترح عليه أن يراجع "سلسلة الأحاديث الصحيحة" للشيخ محمد ناصر الدين الألباني؛ قال:

"لأن فيها أحاديث ضعيفة، والناس يأخذونها بثقة تامة على أنها محقَّقة وصحيحة ... "!

ومن تلك الأسباب الخلاف الفكري أو المذهبي، وحب الظهور.

وقد تتوفر هذه الأسباب كلها في بعض الرادين عليّ؛ كذا المدعو بـــ (حسن السقاف) ؛ فإنه لم يكن أحد يسمع باسمه من قبل، فوصل بذلك إلى ما يريده من الظهور، ولو علـــى حساب الطعن في السنة وأهلها، ومن العجيب أنه يتظاهر أنه صوفي، والصوفية على خلافه؛ فإن من مذهبهم الخمول لا الظهور، حتى قال أحد قدمائهم: "كن ذنباً ولا تكن رأساً"! وهو إلى ذلك خلفي العقيدة، معتزلي النزعة، ينكر الصفات الإلهية، ويرمي المؤمنين بها من الأئمة وأتباعهم -وأنا منهم والحمد لله- في تعليقاته التي سوَّدها على كتاب ابن الجوزي "دفع شبه التشبيه"، ويكذب عليهم أنواعاً من الأكاذيب لو استقصيت لكان من ذلك كتاب في مجلد؛ فهو يقول -على سبيل المثال- (ص ١١٤) من تعليقاته:

---

[١] حديث حسن. "تخريج مشكلة الفقر" (٢٠/ التحقيق الثاني) .

[٢] قلت: وأنا أخشى أن يكون هو الناشر؛ فقد عهدنا أحدهم يتستر ببعضهم، فيدفعهم إلى الرد علي لضغينة في قلبه، نسأل الله السلامة.

"ندم الحافظ ابن خزيمة على تأليفه كتابه "التوحيد" أخيراً؛ كما روى ذلك الحافظ البيهقي في "الأسماء والصفات" (ص ٢٦٧) ".

وهذا كذب مزدوج؛ لأن ابن خزيمة لم يندم البتة، ولأن البيهقي لم ينسب ذلك إليه، وكيف يعقل أن يندم الحافظ ابن خزيمة على "توحيده" وهو الإيمان المحض؟! بل كيف يعقل أن ينقل ذلك الحافظ البيهقي؟! سبحانك هذا بهتان عظيم من أفاك أثيم.

وأنت أيها القارىء الكريم! إن رجعت إلى الصفحة المذكورة من "الأسماء والصفات"؛ لم تجد فيها الندم المفترى، وإنما فيها اعتراف ابن خزيمة بأنه لا يحسن علم الكلام، في قصة رواها البيهقي إن صحت؛ فإن أبا الفضل البطاييني لم أعرفه، ولا ذكره السمعاني في هذه النسبة؛ فالله أعلم به، ومع ذلك فإني أقول:

إن الاعتراف المذكور من ابن خزيمة -إن صح عنه- لا يعيبه كما يظن ذلك الجاهل المغرض، بل هو مما يرفع من شأنه، ويزيد من فضله؛ فإن له في ذلك الأسوة الحسنة بالسلف الصالح والأئمة الأربعة ومن تبعهم بإحسان، وليس منهم يقيناً علماء الكلام، كيف وهم القائلون: "علم السلف أسلم، وعلم الخلف أعلم وأحكم" [١] ؟! وهذا هو الكفر بعينه لو كانوا يعلمون، {كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا}[٢] .

كيف لا ورسول الله - صلى الله عليه وسلم - على رأس السلف الذين غمزوا من علمهم! وليس الآن مجال ضرب الأمثلة التي خالفوا فيها سلف الأمة، ولكن يكفي المسلم الموفق أن يعلم أنهم وافقوا المعتزلة والخوارج في كثير من ضلالاتهم، من ذلك قولهم بأن القرآن

---

[١] انظر "حاشية الباجوري" (ص ٥٥) . وانظر إبطال هذه الخرافة في مقدمتي لكتابي "مختصر العلو" (ص ٣٤-٣٦) .

[٢] الكهف: ٥.

كلام الله مخلوق، لكنهم لا يصرحون تصريح المعتزلة، بل يقولون -تقية-: كلام الله، غير مخلوق"! ثم يتأولونه بالكلام النفسي الذي لا يسمع! ولكنه يفهم! فعطلوا بذلك صريح قوله تعالى لكليمه موسى عليه السلام: {فَاسْتَمِعْ لِمَا يُوحَى}[١] ، فجعلوا الكلام الإلهي هو العلم الإلهي[٢] ، فعطلوا صفة الكلام، ولكن باللف والدوران! تماماً كما فعل المعتزلة -أو بعضهم- بصفة السمع والبصر، فقالوا: إن المراد: العلم[٣] ! فعطلوا بذلك صفتي السمع والبصر كما عطلوا صفة الكلام، فإن لم يكن هذا هو التعطيل؛ فليس في الدنيا تعطيل.

ولوضوح بطلان علم الكلام تاب منه جمع من أفاضل علمائهم[٤] ؛ مثل الشيخ العلامة أبي محمد عبد الله بن يوسف الجويني والد إمام الحرمين رحمهم الله، ورسالته في إثبات الاستواء والفوقية والحرف والصوت في القرآن المجيد، من أقوى الأدلة على ذلك؛ فقد كتبها نصيحة لأخوانه في الله، بيَّن لهم فيها سبب تراجعه عن الأشعرية إلى السلفية، وهي مفيدة جدّاً لمن كان يرجو الله واليوم الآخر؛ فلتراجع في "مجموعة الرسائل المنيرية" (١/٥٧٠-٥٨٧) .

ولقد جرى على سننه ابنه إمام الحرمين، في التوبة والرجوع إلى مذهب السلف، كما حكى ذلك عنه غير واحد من العلماء، منهم الحافظ ابن حجر العسقلاني؛ فقد نقل في "الفتح" (١٣/٣٥٠) عنه أنه لم يستفد من علم الكلام إلا الحيرة، ولذلك قال:

"والآن؛ فقد رجعت واعتقدت مذهب السلف".

وقال عند موته ناصحاً لأصحابه كما فعل أبوه من قبل:

---

[١] طه: ١٣.

[٢] وهو مذهب الكوثري الجهمي، كما صرح في "مقالاته" (ص ٢٧) ، شيخ ذاك الجاهل الباغي السقاف.

[٣] انظر مقدمتي لكتابي "مختصر العلو" (ص ٢٦) .

[٤] انظر المصدر السابق (ص ٢٧) .

"يا أصحابنا! لا تشتغلوا بالكلام، فلو عرفت أنه يبلغ بي ما بلغت؛ ما تشاغلت به".

وإذا أردت أيها القارىء الكريم أن ترى أثراً من آثار علم الكلام الخطيرة، والمنافية للنقل الصحيح والعقل الصريح؛ فاقرأ كتب الكوثري ومن جرى مجراه، كذاك التلميذ السقاف، فسوف ترى ما يزيدك بصيرة وقناعة بأن الذي يتعلمونه منهم إنما {يَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ}[1] ، بل هو الكفر بعينه إذا التزموه، ولا أدل على ذلك من اتفاقهم على إنكار صفة العلو لله العلي القطعية الثبوت القطعية الدلالة؛ لتواترها في الكتاب والسنة وأقوال السلف والأئمة، محكمين فيها عقولهم العفنة، ومن ثم فقد اختلفوا:

فمنهم -كالإباضية والمعتزلة [2] - من قال: إنه في كل مكان! ولازمه القول بالحلول أو وحدة الوجود كما هو عقيدة غلاة الصوفية!

ومنهم من يقول: إنه لا فوق ولا تحت، ولا يمين ولا يسار، ولا أمام ولا خلف، لا داخل العالم ولا خارجه! ولقد سمعت هذا من بعض المشايخ في دمشق في خطبة الجمعة!! وأغرق بعضهم في التعطيل، فقال: لا متصلاً به، ولا منفصلاً عنه!!

وهذا لعمر الله هو الكفر والجحد للوجود الإلهي؛ فإنه لو قيل لأفصح العرب بياناً: صف لنا المعدوم الذي لا وجود له؛ لما استطاع أن يصفه بأكثر من هذا الذي وصف هؤلاء به ربهم!!

---

[1] البقرة: ١٠٢.

[2] يثني السقاف على الإباضية وكتابهم "مسند الربيع"، ويوافقهم على تسميتهم إياه بـ "الجامع الصحيح" معارضة منهم لـ "صحيح البخاري"، وهي زور؛ لكثرة الأحاديث الموضوعة فيه، ارتضى بعضها السقاف (ص ١٢٥) ، ويصف الربيع بـ (الإمام) ! انظر "الضعيفة" (٦٣٣١) ، ويصرح (ص ١٢٧) بأنه يوافق المعتزلة في تفسيرهم (الاستواء) بالاستيلاء! ويرد على أبي الحسن الأشعري لأنه رد ذلك عليهم!!

وهذا الجحد هو الذي وقع فيه هذا الجاهل المتعالم الطاعن في أئمة السلف، والمفتري على أهل السنة شتى الافتراءات، فقال في رسالته المزعومة "التنديد لمن عدد التوحيد" (ص ٥٠) :

"صرح أهل السنة والجماعة بأن الله سبحانه لا يوصف بأنه خارج العالم ولا داخله".

وكرر هذا في رسالة أخرى له أسماها كذباً وزوراً: "عقيدة أهل السنة" (ص ٢٦) .

قلت: فلينظر المسلم في هذا الوصف: هل هو وصف لموجود أم لمعدوم؟! {سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا} [١] .

ورحم الله شيخ الإسلام ابن تيمية؛ فإنه أصاب كبد الحقيقة حين وصف هؤلاء النفاة المعطلة ومعارضيهم من المشبهة بقوله:

"المشبه يعبد صنماً، والمعطل يعبد عدماً، المشبه أعشى، والمعطل أعمى"!

والحق الذي عليه السلف والأئمة: إثبات الصفات بدون تشبيه، وتنزيه بدون تعطيل.

ومن اللطائف التي وقعت لبعض الأمراء العقلاء أنه لما سمع ذلك الوصف المعطل من بعض المشايخ المجادلين بالباطل؛ قال:

"هؤلاء قومٌ أضاعوا ربَّهم"!

ويبدو لي أن ذلك الجاهل الطاعن في السلف شعر بخطورة الوصف المذكور، وأنه مرفوض نقلاً وعقلاً؛ لذا لجأ إلى التدليس على القراء بعبارة أخرى تؤدي الغرض الكمين في

---

[١] الإسراء: ٤٣.

نفسه دون أن ينتبه له عامة قرائه، فقال في تعليقه له على كتاب ابن الجوزي المتقـــدم (ص ١٢٧) :

"وهنا أمر مهم جدّاً، وهو أننا لا نقول بأن الله موجود في كل مكان ألبتة، بل نكفر من يقول ذلك، ونعتقد أن الله سبحانه موجود بلا مكان؛ لأنه خالق المكان"!

فأقول: هذا تصريح منك يناقض تصريحك السابق: أن الله تعالى ليس بخارج العـــالم، وذلك أنه لا مكان خارج العالم، فإن كنت صادقاً في قولك هذا؛ فقد اهتديت ورجعت إلى عقيدة السلف التي كنت ولا تزال -فيما نعلم- تتهم من دان بها بالكفر والتجسيم؛ مثل ابن تيمية وغيره كمثلي، وإلا قرأنا عليك قول الحق: {فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ}[١] ؛ مذكِّرين بالمثل العامي: من كان بيته من زجاج؛ فلا يرم الناس بالحجارة!

وإن من تلك الآثار السيئة لعلماء الكلام والمتأثرين بفلسفتهم كذاك السقاف المغرور بهم: أنهم لا يقيمون وزناً لجهود أئمة الحديث وعلمائهم ونقادهم؛ فإنهم يسلطون أهواءهم على ما صححوا من الأحاديث أو ضعفوا، فما راق لهم منها قبلوه واحتجوا به، ولو كان ضعيفاً، وإلا رفضوه ولو كان صحيحاً!! وهذا ظاهر جدّاً في المتقدمين منهم والمتأخرين، وأوضـــح مثال على ذلك الشيخ الكوثري، وعبد الله الغماري؛ فقد ضعفوا حديث الجارية الذي فيه سؤاله – صلى الله عليه وسلم –: "أين الله؟ ". قالت: في السماء: قال – صلى الله عليه وسلم –: "أعتقها فإنها مؤمنة"، وتبعهم على ذلك ذاك الهالك في تقليدهم؛ السقاف! بل إنـــه زاد عليهم طغياناً وغروراً، فقال في "تعليقه على دفع شبه التشبيه" (ص ١٠٨) :

"ونحن نقطع بأن النبي – صلى الله عليه وسلم – لم يقل: أين الله"!

---

[١] ص: ٢٧.

وقال (ص ١٨٨) :

"ذاك اللفظ المستشنع"!

يقول المستهتر هذا وهو يعلم أن الحديث متَّفق على صحته عند علماء المسلمين، متلقى بالقبول خلفاً عن سلف، واحتج به كبار الأئمة؛ كمالك والشافعي وأحمد وغيرهم، وصححه مسلم وأبو عوانة وابن الجارود وابن خزيمة وابن حبان، ثم تبعهم على ذلك جماعة من الحفاظ -وبعضهم من المتأولة- كالبيهقي والبغوي وابن الجوزي والذهبي والعسقلاني وغيرهم.

فماذا يقول المسلم العاقل في جاهل جاحد مكابر يخالف هؤلاء الأئمة والحفاظ؟! ويستشنع لفظ النبي - صلى الله عليه وسلم - الذي صححوه!! بل ويصف الذين يرددون هذا اللفظ النبوي (ص ١٨٧) بـ (المجسمة) ، بل ويصف فضيلة الشيخ ابن باز لأنه انتصر في تعليقه على "الفتح" (١٨٨/١) لعقيدة استواء الله على عرشه، وأنه يجوز السؤال بـ (أين الله؟) ، فيقول مشيراً للشيخ حفظه الله:

"ولا عبرة بكلام المعلق عليه -"الفتح"- البتة، لأنه لا يعرف التوحيد، فليخجل بعد هذا من يدعو الناس إلى عقيدة "الله في السماء" وليتب"!!

وبالجملة؛ فهو جهمي جلد، ينكر معاني آيات الصفات بطريق التأويل والتعطيل، كما فعل بآيات الاستواء، وينكر أحاديث الصفات الصحيحة بادعاء ضعفها ومخالفة علماء الحديث والجرح والتعديل، كهذا الحديث ونحوه كثير؛ فهو يضعف قوله - صلى الله عليه وسلم -: "رأيت ربي في أحسن صورة"، ويفتري في تخريجه على بعض الأئمة، كما يضعف أحاديث اليدين والقبضة والأصابع والضحك وغيرها، فلعل بعض إخواننا يتفرغون له، ويكشفون للناس جهله وضلاله وعواره، كفى الله المؤمنين شروره.

إذا عرفت أيها القارىء الكريم ما سبق من البيان لحال هذا الإنسان -وهو قل من جل- ينكشف لك سبب حمله وطعنه على أتباع السنة وأئمتها والداعين إليها والذابين عنها، فلا يكاد يخلو صفحة من صحائف ما سوَّده من غمزه ولمزه، وقد خصَّني بقسط وافر منه، فلا يكاد يذكرني إلا وهو يصفني بـــ (المجسم) و (المتناقض) !! مقروناً بالزور والكذب، الأمر الذي يدل دلالة قاطعة على أنه يحمل في قلبه {غِلًّا لِّلَّذِينَ آمَنُوا} ! وأنه دبَّ إليه داء الأمم من قبلنا: البغضاء والحسد، هي الحالقة: حالقة الدين والعياذ بالله، إلى جهل بالغ بطـــرق نقـــد الأحاديث وتصحيحها.

ولا أدل على ذلك من كتابه الذي أسماه بـــ "تناقضات الألباني"! فإنه يطفـــح حقـــداً وجهلاً وغروراً، مما ذكرني ببعض أشراط الساعة التي منها قوله - صلى الله عليه وسلم -: "وينطق فيها الرُّوَيْبِضَة". قيل: وما الرويبضة؟ قال: "الرجل التافه (وفي طريق: السفيه) [1] يتكلم في أمر العامة".

ولست الآن في صدد الرد عليه؛ فهو أتفه عندي وأحقر من أن أضيع في ذلك وقـــتي، ولكن لا بدَّ لي هنا من كلمات مختصرات بقدر الإمكان، تتلاءم مع هذه المقدمة، فأقول:

أولاً: الكتاب مشحون بالافتراءات والأكاذيب -كعادته في كل ما يسود-؛ فهاك مثالاً واحداً يغنيك عن غيره، قال في مقدمته (ص ٤) :

---

[1] أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (١٨/٦٧/١٢٣-١٢٤) بإسنادين أحدهما متصل صحيح أو حسن على الأقل، والرواية الأولى مخرجة في "الصحيحة" المجلد الرابع (رقم ١٨٨٧) من حديث أبي هريرة وأنس.

"وغير خاف أن الشيخ يعد نفسه وكذا من فتن به أنه وحيد دهره وفريد عصره، وأن كلامه لا يجوز الاستدراك عليه، وأنه فاق السابقين في الوقوف على أطراف الحديث وزياداته وتمحيصها ... " إلخ هرائه.

وليس لي ما أقوله تجاه هذه الفرية ذات القرون سوى {سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ}[١] وإثم مبين، لا يصدر إلا ممن لا يؤمن بمثل قول رب العالمين: {وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا}[٢] ؛ فإن ما يطبع مجدداً من كتبي، وما أصرح به في كثير منها حتى في مقدماتي؛ لتستأصل شأفة فريته هذه استئصالاً، وتصفع بها وجهه الكالح صفعاً، مثل قولي في مقدمة الطبعة الثامنة من كتابي "صحيح الكلم الطيب" (ص ٩) :

"حذفنا أربعة أحاديث تبين لي أنها ليست من شرطنا ... والثاني منها كان قد راجعني فيه بعض إخواننا الطلاب كتابيّاً وشفهيّاً؛ فلهم الفضل والشكر".

ومثله ما تراه في مقدمة الطبعة الجديدة للمجلد الأول من "الضعيفة" في الرد على أمثال هذا الباهت من جهة، وبيان سبب التراجع عن بعض الآراء والأحكام الذي يعتبره هذا الظالم تناقضاً من جهة أخرى، فراجعها؛ فإنها مهمة جدّاً.

ومثله ... ومثله ... مما يصعب حصره.

ثم إننا نقول لك: ما هو الفرق بين اتهامك هذا وبين ما لو قال لك قائل:

---

[١] النور: ١٦.

[٢] النساء: ١١٢.

إنك -دون شك أو ريب- دسيس بين المسلمين، ومن أعداء الإسلام كاليهود أو غيرهم؛ لإفساد عقائدهم، وإيقاع البلبلة في صفوف عامتهم، بما تبثه فيما ينسب إليك من المؤلفات التي تشعر أن من ورائك من يمدك في الغي والطعن في أئمة المسلمين وحفاظهم، كمثل قولك في كتاب "التوحيد" لابن خزيمة: إنه كتاب شرك، وتضعيفك لإمام السنة حماد ابن سلمة، وتكفيرك لشيخ الإسلام ابن تيمية ومن نحا نحوه، وهذا كله مبثوث في المؤلفات المشار إليها، وبخاصة التعليق على "دفع الشبه"، لو قال لك قائل هذا، فما هو ردك؟ فمهما كان جوابك، فهو حجتنا عليك.

وفي ختام هذا المقطع ألفت نظر القراء إلى شريط مسجل بعنوان "موتوا بغيظكم" للأخ الفاضل الدكتور ناصر العمر؛ ففيه البيان الكافي في الرد على هذا الجاني وما يرمي إليه بطعنه على الألباني.

ثانياً: ليس لـ "تناقضاته" أية قيمة علمية تذكر؛ لأنه إذا كان مصيباً في شيء مما ادعاه من التناقض؛ فذلك لا يعني أكثر من أن الألباني بشر يخطىء كما يخطىء غيره؛ فلا فائدة للقراء من بيانها، ولا سيما أن الألباني نفسه يعلن ذلك كلما جاءت المناسبة؛ كما تقدم ويأتي.

ثالثاً: أن الذي يفيد القراء إنما هو بيان الصحيح من تلك التناقضات المزعومة، وذلك مما لم يفعل؛ لأن غرضه إرواء غيظ قلبه بالتشهير بالألباني ورفع الثقة بعلمه، وصرف القراء عن الاستفادة منه {مُوتُوا بِغَيْظِكُمْ}[1] ، وليس غرضه النصح لقرائه، ولو أنه فعل؛ لكشف للناس عن جهله وبعده عن التحقيق العلمي، كما سينكشف ذلك بالأمثلة التالية مما انتقده في هذا المجلد.

---

[1] آل عمران: ١١٩.

الحديث الأول برقم (٢٠١) : نقلت هناك تضعيفي لإسناده بشريك في تعليقي على الحديث في "المشكاة"، وأنني تبعت في ذلك جمعاً من الحفاظ، ثم صححته من طريق أخرى لم يقفوا عليها؛ فهل في هذا شيء من التناقض أيها القراء؟! فماذا يمكن أن يُقال في هذا الجاني الذي ذكر هذا (١/٤٠) مثالاً للتناقض، ثم لم ينصح للقراء ببيان الصواب في الحديث: أهو صحيح أم ضعيف؟!

ونحو هذا أحاديث أخرى زعم فيها التناقض؛ كالحديث الآتي (١١٣ و١١٤) ، وإنما هو في مخه!

الحديث الثاني برقم (٢٨٠) : قويته هناك من رواية أبي نضرة وغيره عن أبي سعيد الخدري بلفظ مختصر جدّاً:

"كان رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يوصينا بكم؛ يعني: طلبة الحديث".

وضعفته في "المشكاة"؛ لأنه من رواية أبي هارون العبدي، المتهم بالكذب، عن أبي سعيد مطولاً بلفظ: قال:

"قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: إن الناس لكم تبع، وإن رجالاً يأتونكم من أقطار الأرض يتفقهون في الدين، فإذا أتوكم؛ فاستوصوا بهم خيراً".

ومع هذا التفاوت سنداً ومتناً المستلزم تفاوت الحكم عليهما تصحيحاً وتضعيفاً، زعم الجائر الجاني (ص ٦٠) أن هذا تناقض! فاعتبروا يا أولي الأبصار!

الحديث الثالث (٢٣٠) : خرجته هناك من رواية أبي داود وغيره، ثم قلت:

"وأصله في "صحيح البخاري" ... ".

فتعقبني الجائر الجاني بقوله (ص ١٨٦) :

"كذا قال، والحديث برمته وبحروفه في البخاري (رقم ٧٨٣) ، ويكفيه تلبيس ... " إلخ بهته.

وهذا كذب مكشوف لا يصدر إلا من كل أفاك أثيم؛ فالحديث في البخاري بـــالرقم الذي ذكره الجاني، ومن خباثته لم يذكر لفظه؛ تضليلاً لقرائه، وهاك هو:

"عن أبي بكرة أنه انتهى إلى النبي – صلى الله عليه وسلم – وهو راكع قبل أن يصل إلى الصف، فذكر ذلك للنبي – صلى الله عليه وسلم –، فقال: زادك الله حرصاً ولا تعد".

فقابل أيها القارىء الكريم هذا اللفظ باللفظ المخرج هناك؛ تجد أن قولي: "وأصـــله في "صحيح البخاري" ... "؛ صواب ودقيق، استفدته من الممارسة لهذا العلم الشريف؛ ففيـــه هناك زيادتان ليستا عند البخاري مع اختلاف سياقه عنه، وهما:

الأولى: مشي أبي بكرة إلى الصف.

والأخرى: قوله – صلى الله عليه وسلم –: "أيكم الذي ركع دون الصف ثم مشى إلى الصف؟ ".

ولذلك عزا الحافظ في "الفتح" (٢٦٨/٢) هاتين الزيادتين لأبي داود وغيره؛ فهل صدق المأفون في قوله: "إن الحديث برمته وحروفه في البخاري"؟! ومن هو الملبس؟! أدع الحكـــم للقراء، وصلى الله على محمد القائل: "إذا لم تستحيِ؛ فاصنع ما شئت"!

***

وهناك شخص آخر ابتلي الناس والمكتبة الإسلامية به أخيراً، ممَّن يصدق فيه المثل المعروف "تزبب قبل أن يتحصرم"؛ كالذي قبله، لكنه يختلف عنه في أسلوبه؛ فذاك يشكك الناس في السنة في الطعن في شخص الألباني ورميه بالنقائص والجهل! وهذا يتظاهر بالثناء على الألباني وتقدير علمه، ولكنه يطعن في السنة مباشرة بتضعيفه للأحاديث الصحيحة التي صححها العلماء.

وقد كنت بينت شيئاً من حاله، وذكرت نماذج من الأحاديث التي ضعفها في المجلد الثاني الذي طبع حديثاً من هذه السلسلة، فليرجع القراء إلى مقدمته وبعض الاستدراكات المطبوعة في آخره، الذي أرجو أن يكون في متناول أيديهم قريباً إن شاء الله.

ولما كان قد ضعف أيضاً بضعة أحاديث من هذا المجلد الأول من "الصحيحة"، رأيت أنه لا بدَّ لي من بيان خطئه في ذلك ومخالفته لقواعد أهل هذا العلم وأحكامهم.

١- الحديث (١٢- لا تتخذوا الضيعة ...) .

هذا الحديث من تلك الأحاديث الصحيحة التي كان المومى إليه قد استلَّها من كتاب "رياض الصالحين" في عشرات من الأحاديث الأخرى ضعفها كلها، وطبعه بهذا الاسم! دونها، ولكنه جمعها في باب خاص ألحقه بآخر طبعته تحت عنوان: "الأحاديث الضعيفة المحذوفة من أصل الكتاب"!!

وإن من غرائبه أن تخريجه لهذه الأحاديث قد استفاده غالباً من كتبي وتخريجاتي، فهو يضعها أمامه، ثم ينقد ما فيها حسب هواه، ولا يتعرض بذكر لما يخالفه.

فهذا الحديث مثلاً قد قوَّاه من الأئمة الحفاظ جمع؛ كالترمذي وابن حبان والحاكم، والذهبي ومن قبله كالنووي والمزي، ثم الحافظ العسقلاني، وكذا الشارح للحديث؛ كالقرطبي

الذي جمع بينه وبين غيره من الأحاديث الصحيحة؛ فإن من المعلوم أن الجمع فرع التصحيح، فلم يعبأ بهؤلاء جميعاً ولا بغيرهم كالإمام البغوي؛ فإنه حسنه أيضاً في "شرح السنة" (٢٣٧/١٤) ، ومثلهم كثير لو تيسر تتبعهم، ولا بقاعدتهم في تقوية الحديث بمجموع طرقه؛ كما فعل مثله في الحديث الذي قبله كما ستراه برقم (١١) .

فأخذ المومى إليه يضعف هذا الحديث من طريقيه اللذين ذكرتهما هناك، فقال في الطريق الأولى (٢٣/٥١٨) :

"فيه جهالة سعد بن الأخرم".

فتجاهل الحقائق التالية:

أنه قيل بصحبته.

وأنه وثقه ابن حبان والعجلي.

وأنه حسنه مخرجوه: الترمذي، والبغوي.

وتصحيح الحاكم وغيره ممَّن سبق ذكره!

وأعل الطريق الأخرى بقوله:

"فيه ليث بن أبي سليم، وهو ضعيف".

وكأنه اكتشف بهذا التضعيف أمراً كان خافياً علي! مع أنني نبهت هناك على ضعفه بقولي:

"وسنده حسن في الشواهد".

ولكنني نبهت بهذا أن ضعفه ليس بشديد، ولذلك حسنت حديثه كشاهد، فلم يجب عن ذلك بشيء، وليست هذه طريقة العلماء الذين يدافعون بحق عن حديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم –، بل هي طريقة أهل الأهواء الذين يحكمون بالضعف على الأحاديث الصحيحة، ثم يلتمسون لها عللاً غير قادحة، وها هو المثال بين يديك أيها القارىء الكريم؛ فإن ليثاً هذا ليس ضعفه شديداً بحيث إنه لا يستشهد به كما أوهم هذا (المتزبب) ؛ فقد أخرج له مسلم في "صحيحه" مقروناً بغيره، وهذا صريح منه بأنه يستشهد به، وقد بين السبب الحافظ الناقد الإمام الذهبي فقال في "الكاشف":

"فيه ضعف يسير من سوء حفظه".

وهذا معنى ما ختم به ابن عدي ترجمة ليث في كتابه "الكامل" (٨٧/٦) بعد أن روى عن جمع تضعيفه:

"له أحاديث صالحة، وقد روى عنه شعبة والثوري وغيرهما من الثقات، ومع الضعف الذي فيه يكتب حديثه".

فهذا كله يدل على أن مجرد كون الراوي ضعيفاً لا يعني عند العلماء أنه لا يستشهد به، كما كنت شرحت ذلك فيما مضى، وهذا مما يجهله هذا الرجل، ولذلك ابتلي بالتوسع جدّاً في تضعيف الأحاديث الصحيحة. والله المستعان.

وإن من عجبه وغروره أنه يتقوَّى في التضعيف المذكور بالشيخ شعيب الأرناؤوط، فيختمها بقوله: "وافقني على تضعيفه الشيخ شعيب"!

ولست أدري -والله- إذا كان صادقاً في هذا، وهل استطاع أن يستجر الشيخ بطريقة أو بأخرى إلى موافقته؟! ولكني أدري أن الواقع يكذبه في بعض تلك الأحاديث على الأقل، وهذا منها؛ فإنه مع ادعائه الموافقة المذكورة فيه؛ رأيت الشيخ قد خالفه في تعليقه على "شرح السنة" (١٤/ ٢٣٧) ، فقال بعد أن نقل تحسين الترمذي وتصحيح الحاكم والذهبي للحديث:

"وله شاهد من حديث ابن عمر عند المحاملي في "الأمالي" (٢/٦٩) ، وسنده حسن في الشواهد".

وهذا مما استفاده الشيخ من تخريجي الآتي للحديث كما يظهر ذلك للقراء بأدنى تأمل، وهو أمر معروف عنه عند كل الذين يعملون تحت إشرافه، ثم لا حمداً ولا شكوراً!

وليس هذا هو المقصود، وإنما هو أن ينظر القراء هل صدق الرجل فيما ينسبه إلى الشيخ من الموافقة، أم أن هذا تراجع منه لسبب أو آخر؟! وهذا عينه يقال في الحديث الآتي أيضاً كما سترى!

٢- (١٦٠- ... لا ينحني لصديقه ...) .

أقول: ذكرت هناك أن إسناده حسن في المتابعات، وخرجته من أربعة طرق عن أنس رضي الله عنه، طريقان منها، يصلحان للاستشهاد بهما دون أي شك أو ريب، والثالث يحتمله، والرابع لا يستشهد به؛ كما صرحت هناك، وللطريقين الأولين على الأقل حسنه الترمذي، وأقره الحافظ، واحتج به ابن تيمية؛ كما سيأتي.

وأزيد هنا فأقول: وكذلك قواه الحافظ البغوي في "شرح السنة" (٢٩٢/١٢) ، وصرح بصحته العلامة علي القاري في "شرح المشكاة" (٥٧٦/٤) ، وحسنه النووي في "الرياض" تبعاً للترمذي.

فجاء هذا الباغي على السنة، فأخرجه منه إلى "ضعيفته" (٥٢٩/ ٥٥) ، وأخذ يضعف طرقه الأربعة، دون أن يفرق بين ضعف يستشهد به وضعف لا يستشهد به! وقاس ذلك على طرق حديث الطير؛ يعني: "أنا مدينة العلم وعلي بابها"، وشتان ما بين الحديثين؛ فإن هذا ليس في الأحاديث الصحيحة ما يشهد لمعناه، بل هو من أحاديث الشيعة المرفوضة؛ كما حققه شيخ الإِسلام ابن تيمية في "المنهاج"؛ بخلاف حديث الترجمة؛ فقد جرى عليه عمل السلف به، فيما يتعلق بالمصافحة، وترك الانحناء والتقبيل عند اللقاء على ما هو مبين في محله.

ثم متى كان للقياس دخل في تضعيف الأحاديث أو تصحيحها؟!

وهذا وحده يكفي للدلالة على أن الرجل وضع لنفسه قواعد لنقد الأحاديث لا أصل لها عند العلماء، وفي الوقت نفسه يخالف قواعدهم وأحكامهم المتفرعة عنها.

ثم ختم كلامه بقوله كغالب عادته في "ضعيفته":

"وافقني على تضعيفه الشيخ شعيب"!

كذا قال! والواقع أن كلام الشيخ المطبوع يخالفه كل المخالفة؛ فقد قال في تعليقه على "شرح السنة" (٢٩٠/١٢) بعد أن عزاه لبعض من يأتي عزوه إليهم:

"وحسنه الترمذي، وهو كما قال؛ فإن حنظلة بن عبد الله وإن كان ضعيفاً قد تابعه غير واحد. انظر: "الأحاديث الصحيحة" (١٥٩) (!) للشيخ ناصر الألباني"!

ومع ما في هذا العزو من الشيخ شعيب إلى كتاب الألباني من الجرأة الأدبية غير المعتادة منه؛ فهو نصٌّ صريح في مخالفته لما عزاه إليه الرجل في "ضعيفته" من الموافقة! هداه الله.

٣- (٧٤- ما جلس قوم مجلساً لم يذكروا الله، و لم يصلوا على نبيهم ...) .

قلت: خرجت الحديث هناك من طرق عن أبي هريرة، بعضها صحيح، وصححه جمع من الحفاظ؛ كالترمذي وابن حبان والحاكم، ومع ذلك تجرأ المعتدي على "رياض الصالحين"، فنقله منه إلى "ضعيفته" (٥٢/٥٢٧) ، فأعله بقوله:

"فيه صالح مولى التوأمة، وهو ضعيف".

وهذا التضعيف المطلق منه جحد للصواب الذي عليه الأئمة النقاد قديماً وحـــديثاً أن الرجل ضعفه بسبب اختلاطه، فمن روى عنه قبل الاختلاط؛ فهو حجة صحيح الحديث، ومنهم الإمام أحمد وابن معين والذهبي وابن القيم في "جلاء الأفهام" والعسقلاني، وقد رواه عنه قبل الاختلاط ثلاثة من الثقات كما سيأتي.

ثم إنه قد تابعه أبو صالح السمان بسند صحيح عنه، وأزيد هنا فأقول: إنه على شـــرط الشيخين، كما قال ابن القيم في "الجلاء"، وقال السخاوي في "القول البديع" (ص ١١٣) :

"وهو حديث صحيح".

وأعله المعتدي بما لم يسبق إليه، وذلك حين لم يجد في رواته من تكلم فيه ولو بـــأدنى كلمة! قال:

"الصواب أنه موقوف"!

وتشبث برواية واحدة موقوفة عند إسماعيل القاضي رحمه الله، فخالف بذلك قاعدة زيادة الثقة مقبولة، وبخاصة أنها ثبتت من طريقين عن أبي هريرة، وصححها من تقدم ذكرهم من الأئمة، و لم يعرجوا إلى هذا الإعلال الذي ابتدعه هذا المعتدي، والقاعدة الأخرى أن هـــذا الموقوف في حكم المرفوع؛ لأنه لا يقال مِن قِبَل الرأي؛ كما هو ظاهر.

وإن من تمام اعتدائه قوله:

"ويزيد ذلك تأكيداً أن جميع الروايات التي جاءت عن أبي هريرة مرفوعةً غير ما ذكرنا لم يرد فيها ذكر الصلاة على النبي"!

كذا قال! لم يذكر الصلاة على النبي – صلى الله عليه وسلم –، ولو بـــالرمز (ص) ! تأكيداً عمليّاً منه لتضعيفه للحديث!

وجوابي عن التأكيد المزعوم هو ما تقدم من القاعدة الأولى.

وأيضاً؛ فإن الروايات التي يشير إليها هي الآتية بـــرقم (٧٧ و٧٨ و٧٩) ، وهـــي في الصحيحة دون الطريقين اللتين فيهما الزيادة، فمن جهله أنه مع ذلك قدمها عليهما! ولو أنه عكس لأصاب، و لم ينحرف في تضعيفه الحديث عن جماعة الحفاظ، ولكن الأمر كما قيل: "حبك الشيء يعمي ويصم"، {وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ} [١] .

وفي ختام الرد عليه لا بدَّ لي من بيان أن الرجل يغلب عليه في "ضعيفته" أن يقلد غيره في تخريجه؛ فهو لا يتعدَّى الروايات التي هي جاهزة بأسانيدها بين يديه، ثم يتوجه إلى نقـــدها واحدة بعد أخرى بطريقته الخاصة به، والشاذة عن قواعد العلماء وأحكامهم الموافقة لها كما

---

[١] النور: ٤٠.

تقدم، ولو أنه كان بحاثة مريداً للحق، وكان أهلاً للنقد؛ لنظر بنفسه في كتب السنة، واستخرج منها من الطرق والأسانيد ومتونها ما يساعده في التحقيق لو أراده! لكنه لا يفعل؛ لأنه يريد أن يظهر على أكتاف غيره، ولأنه يعلم أنه لو فعل؛ لاختلفت النتيجة التي يرمي إليها، ألا وهي التفوق على الألباني، وعلى شيخه شعيب، في تزيُّده عليهما في تضعيف الأحاديث! كما يترشح ذلك من كلامه نفسه في مقدمة "ضعيفته".

أقول: لو أنه فعل ذلك؛ لتبين له خطأ تصويبه وتضعيفه المتقدمين؛ لأنه سيجد لحديث أبي هريرة الصحيح من طريقيه شواهد تزيده قوة على قوة من حديث جابر، وهو المذكور تحت الحديث الآتي برقم (٨٠) ، وأنه على شرط مسلم، ومن حديث أبي أمامة وواثلة، ولوجد تخريجها في "جلاء الأفهام" لابن القيم، و"القول البديع" للسخاوي، وقال في حديث جابر:

"رواه الطيالسي ... والضياء في "المختارة" ... ورجاله رجال (الصحيح) على شرط مسلم".

وذكر نحوه ابن القيم وأقره.

فلا غرابة حينئذ أن يشير الحافظ إلى تقوية الحديث في "فتح الباري" (١٦٩/١١) ، وإنما الغرابة كل الغرابة أن يأتي ذاك الإِنسان المسمى بحسَّان، فيتطاول على هؤلاء العلماء الأعلام ومن سار على دربهم، فيخالفهم بتضعيف ما صححوا، وقد لاحظ هذا بعض الإِخوة الأفاضل ممَّن شجب اعتداءه على "الرياض"، ومنهم الأخ محمد عبد الله آل شاكر في كلمة جيدة له في مجلة "البيان" العدد (٥٦) أحض القراء على الاطلاع عليها، قال جزاه الله خيراً:

"لم هذا الازدراء للعلماء السابقين الذين كان لهم باع في التصحيح والتضعيف، ولهم مكانتهم، ولكلامهم وحكمهم وزن، لِمَ يعرض عنهم صاحبنا ويكتفي بموافقة شيخه له في

تضعيفه أو حكمه عليه، حتى تكررت هذه العبارة، وكثرت كثرة ملفتة للنظر، فأصبحت ممجوجة، وإذا كان فضيلة المحقق أميناً دقيقاً في عبارته حتى يقول: "وافقني الشيخ شعيب ترجيحاً"! فلماذا لا يكون أميناً دقيقاً عند تحقيقه للكتاب، فيعبث به هذا العبث، ويخون الأمانة، ويجانب الدقة.

والنكتة البارعة الأخيرة يطلقها صاحبها، فيقول في (ص ٥٠٧) :

"وحرصاً مني على إتمام الفائدة للعامة والخاصة أذكر هنا في هذا الفصل الأحاديث الضعيفة في كتاب "رياض الصالحين"، وقد بلغت عندي أكثر من مئة، وعقبت بعد كل حديث بدليل ضعفه، مع تخريجه بإيجاز".

صحيح أن العامة أمثالي (حقيقة لا تواضعاً، وعلى الأقل في مجال المحقق) يستفيدون من ذلك، ولكن ما حاجة الخاصة –طبعاً من علماء الحديث والمحققين منهم–، ما حاجتهم لهذا الفصل؟ مساكين كم فاتهم من علم وفوائد قبل أن يمن الأخ عبد المنان بإخراج هذا الكتاب ... ولا حول ولا قوة إلا بالله؟ ".

فأقول: مما لا شك فيه أن شيخه شعيباً هو من الخاصة عنده، وقد صرح في نفس الصفحة التي أشار إليها الأخ الفاضل أن شعيباً استفاد منه، فإنه أثنى عليه لتراجعه إلى صواب تلميذه! ألا تراه يقول: "وهذا فضل منه لرجوعه إلى الحق"؟! ثم رجا أن أتراجع كشيخه، فقال: "ولعل الشيخ الفاضل الألباني يرجع إلى نحو ذلك بعدما يرى الحجة في هذا الكتاب"!

قلت: الرجوع إلى الصواب هو الواجب، وهو ديدني كما يعرف قرائي، ولكن فاقد الشيء لا يعطيه، وما أحسن ما يقال في مثل هذه المناسبة: "ليس هذا عشك فادرجي"! وما أشبه غرور هذا بذاك الجاهل الذي مبلغ علمه بربه أن جعله معدوماً! بقوله: إنه ليس داخل

العالم ولا خارجه، ومع ذلك؛ فقد قال في بعض مقدماته نحو صاحبه هذا: "إنما نريد خدمة أهل العلم وطلابه"! {تَشَابَهَتْ قُلُوبُهُمْ} [١] . والله المستعان.

أسال الله الكريم رب العرش العظيم، أن يطهر قلوبنا من الحسد والحقد، وأن يرزقنا علماً نافعاً، وعملاً صالحاً، وأن يرد عنا شر الحاسدين وكيد الماكرين، إنه سميع مجيب.

عمان

مساء الجمعة ٨ رجب ١٤١٣ هـ

[١] البقرة: ١١٨.

المجلد الثاني

مقدمة الطبعة الجديدة

إن الحمد لله ، نحمده و نستعينه و نستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، و أشهد أن لا إلـــه إلا الله وحده لا شريك له ، و أشهد أن محمدا عبده ورسوله[1].

أما بعد ، فهذه طبعة جديدة للمجلد الثاني من " سلسلة الأحاديث الصحيحة " ، منقحة و مزيدة ، ومضاف إليها فوائد جديدة ، توفرت لدي في برهة هذه السنوات العديدة الـــتي مضت دون أن أتمكن من إعادة طبعه على هذه الصورة الجميلة المرضية ، لانقطاع علاقتي الطباعية مع ناشره الأول صاحب المكتب الإسلامي ، بسبب هجرتي من دمشق إلى عمان الشامية أولاً ، ثم قطعت كل علاقاتي الخوية التي كانت قائمة بيني و بينه بعد أن تبين لي من طرق عديدة أنه كان يستغل ثقتي به ، وسكني إليه ، وانكبابي على العلم ، فتصرف بتصرفات منافية للثقة و الأمانة المنوطة به ، و التي كنت أظن أنها متحققة فيه ، غير أن واقعه المؤسف العلمي ، فضلاً عن المادي ، حملني حملاً على إعلاني مقاطعتي إياه ، وقد كنت كشفت عن بعض أفاعيله في بعض مقدماتي ، مثل مقدمة " آداب الزفاف " نشر المكتبة الإسلامية بعمان ، و " مختصر البخاري " المجلد الثاني نشر دار ابن القيم في الدمام . و " مختصر مسلم للمندري "

---

[1] هذه هي خطبة الحاجة التي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمها أصحابه ، وإني لأحمد الله تعالى أن وفقني لإحيائها ، وأنه استجاب الكثيرون من محبي السنة للعمل بها ، بعد أن كانوا في غفلة عنها ولكني لاحظت أن بعضهم قد يزيد عليها بعض الكلمات ، أو ينقص منها ، فأرجو منهم أن يلتزموها كما جاءت عنه صلى الله عليه وسلم دون أي زيادة أو نقص . وليرجع من شاء رسالتي فيها

و " صفة الصلاة" و كلاهما نشر مكتبة المعارف في الرياض ، و ماذا عسى أن يقول القراء المنصفون إذا علموا أنه مع مقاطعتي المذكورة لا يزال متسلطاً على كتبي ، ويطبعها كيف يشاء ، و بالعدد الذي يشاء كانه المالك لها ، مع إنذاري إياه مراراً و تكراراً بعدم رغبتي في ذلك ؟! ولكن لا .. و لم يقف جنفه علي وحدي ، بل تعداه إلى الإخوة الذين بدأت أتعامل معهم و أتنازل لهم عن بعض كتبي ، بعد أن كنت عرضت ذلك عليه قبل سنوات ، فأبى ذلك واستكبر علي و استعلى ، وعندي خطابه إلي بما ذكرت عنه ! فهو لا يزال يطبع الكتب الأربعة المذكورة آنفاً ، مع علمه بأنها صارت ملكاً لهم ، كما يطبع غيرها مع تزوير له في بعضها كما فعل في كتاب " التنكيل" ، فمن شاء قابل بين طبعة مكتبة المعارف ، و طبعة المكتب الإسلامي ، فإنه سيرى العجب العجاب ، و بخاصة إذا قرأ مقدمتي لطبعة المعارف ، و مع ذلك فهو مستمر في طبع ما ذكرنا دون أي حق شرعي ، ويعلن ذلك في فهارسه دون أي رادع أو وازع ، فإنك ستجد كتابي " آداب الزفاف" الذي كنت بينت في مقدمة طبعة " صفة الصلاة " المشار إليها آنفاً ما يكفي لردعه عن استمراره في نشره ، لأنه صار ملكاً لصاحب المكتبة الإسلامية ، وقد اعترف هو بذلك لبعضهم ، ولكنه الكيد و البغي و الجشع و الطمع . وإن مما يؤكد لك هذا أنه لما حذف منه مقدمتي البالغ عدد صفحاتها (٧٢) صفحة ، لم يعد القارئ يستفيد من الأرقام التي تشير إلى نص متقدم أو متأخر ، لأنها تشير إلى صفحات الطبعة الشرعية ، وبعضها إلى نص في المقدمة المحذوفة !!

فيا معشر القراء ! هل ترون من يفعل هذا بالمؤلف و قرائه يكون صادقاً حين يعلن في مقدمة " فهرسه" الآنف الذكر ، أنه يتعامل معهم بموجب النصح و الإخلاص ! أم الأمر كما قال تعالى : (إنها كلمة هو قائلها) ؟!

وأما حقوقي المتراكمة لديه منذ بضع سنين ، وأشياء أخرى هو يعلمها ، ما كنت أحاسبه عليها لثقتي السابقة به ، فإني أرجو من الله تعالى أن يعوضني بديلها من حسناته ، (

يوم لا ينفع مال ولا بنون) ، يوم لا درهم فيه ولا دينار ، وإنما هي الحسنات و السيئات ، قال صلى الله عليه وسلم :" إن كان له عمل صالح أخذ منه بقدر مظلمته ، وإن لم تكن له حسنات أخذ من سيئات صاحبه فحمل عليه " . رواه البخاري ، ذلك هو المفلس حقاً ، كما جاء في الحديث الآتي في الكتاب برقم (٨٤٧). نسأل الله السلامة ، ومعذرة إلى القراء ، فإني مصدور !

هذا ، ولعله مما يحسن ذكره في هذه المقدمة ، ولفت أنظار القراء إليه ، الأمور التالية :

١- سيرى القراء تحت الحديث الآتي:

٥٠٣-(طوبى للشام ، إن الملائكة الرحمن باسطة أجنحتها عليه).

رداً رصيناً هادئاَ في تسع صفحات على تعقيب لأحد الفضلاء من المشايخ المكيين[1]- وقد توفي رحمه الله منذ بضع سنين – ذهب فيه إلى تضعيف الحديث المذكور في خطاب كان أرسله إلى ، وقد نشطت للرد عليه لفضله وسلوكه طريق النقد التزيه ، الذي لا يظهر منه أنه يرد حباً في الظهور خلافاً لكثير من الناشئين ، والصبيان المغرورين ، الذين همهم المسارعة إلى الرد على الألباني ، لا بياناً للحق ، لأنهم يعلمون في قرارة نفوسهم ، أنهم ليسوا أهلا لذلك ، لا لأن الألباني لا يخطىء ، حاشا لله ، فلا معصوم بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأنا بفضل الله أرجع إلى الحق إذا بدا لي من غيري ، مهما كان شأنه ، وكتبي ، وتراجعي عما تبين لي من خطئي أكبر شاهد على ما

أقول ، حتى اتخذ ذلك بعض الصبيان الشانئين الجاهلين غرضاً لينسبني إلى ما لا يليق إلا به و بأمثاله من الزائغين الضالين.

---

[1] هو الشيخ عبد الرحيم صديق ، كاتب العدل بمكة سابقا.

من أجل هذا الفرق بين هؤلاء و الشيخ الفاضل ، كنت نشطت في الرد عليه ، وبيان وجهة نظري فيما ذهب إليه ، ولعله كان اقتنع بصواب ما كتبت ، لأنه لم يرسل إلي بعد ذلك تعقيباً آخر .

و يمكن تلخيص كلامه في أمرين اثنين :

الأول : تضعيفه للراوي يحيى بن أيوب الغافقي ، وزعمه أن الأئمة على تضعيف أحاديثه

و الاخر : تضعيفه لابن لهيعة تضعيفاً مطلقاً ، وكذا تضعيفه للحارث بن أبي أسامة .

وقد بينت خطأه في ذلك بياناً شافياً هناك اعتمادا على أقوال الأئمة النقاد و يرجع ذلك إلى ما يأتي ملخصاً :

أولاً : قدم الجرح على التعديل مطلقاً ، والصواب : أنه يقدم إذا كان سبب الجرح مبيناً ، وكان في نفسه جرحاً مؤثراً ، و الواقع هنا على خلاف ذلك .

أما الغافقي ، فلأنه ثقة في نفسه ، لكن في حفظه ضعف يسير لا ينزل به حديثه عن مرتبة الاحتجاج به ، وعلى هذا جرى الأئمة من قلي ، كالترمذي وابن حبان و الحاكم و المنذري و الذهبي ، وذلك مقتضي قول الحافظ فيه :

" صدوق ربما وهم ".

فكيف يصح مع هذا قول الشيخ :" إن الأئمة مازالوا يضعفون أحاديث الغافقي "؟!

وأما ابن لهيعة ، فقد أجمل الكلام فيه و لم يفصل ، فأوهم القراء أنه لا يحتج بحديثه مطلقاً ، وليس كذلك ، فقد صرحوا بصحة حديثه إذا روى عنه أحد العبادلة ، فكان على الشيخ

أن يقيد ولا يطلق ، وأن يتتبع طرق الحديث في مكتبته العامرة لعله يجد له طريقاً من رواية أحدهم ، وقد وفقني الله تعالى فأوقفني على رواية ابن وهب عنه . أخرجه الفسوي في " التاريخ و المعرفة" (٣٠١/٢) وابن عساكر في " تاريخ دمشق" (١١٤/١ طبع دمشق). فصح الحديث و الحمد لله من هذه الطريق وحدها ، فكيف وقد تابعه الغافقي ، وهو ثقة حسن الحديث كما تقدم ، فكيف وقد تابعهما عمرو بن الحارث الحافظ الثقة الفقيه كما سيأتي بيانه هناك .

ثانياً : تغافل الشيخ رحمه الله أو غفل عن قاعدة تقوية الحديث بالمتابعات و الشواهد ، وهذا مما يقع فيه كثير من الناشئين الناقدين مع الأسف ، فإن ابن لهيعة ممن يستشهد به عند العلماء ، ومن الغرائب أن الشيخ نفسه ذكر أن مسلماً أخرج له مقروناً ، فلم يشعر رحمه الله أن ينقل ما هو حجة عليه !

ثالثاً وأخيراً: و من عجائبه أنه أعل الحديث أيضاً بأن في سند الحاكم الحارث بن أبي أسامة ، ومع أنه وهم في تضعيفه كما أثبت هناك ، فقد غفل أيضاً عن كون الحاكم قرنه مع ثقتين آخرين ، فلو أنه كان ضعيفاً – كما زعم- لم يضر في صحة الحديث ، فإنه متابع منهما و من غيرهما كما بينت هناك .

و هناك أمور أخرى من الأخطاء و الأوهام ستمر بالقارىء إن شاء الله تعالى ، وإنما اقتصرت على ذكر ما يتعلق بتضعيفه للحديث ، دفاعاً عن حملة الحديث و تصحيحاً له ، وتذكيراً بأن الكتابة في هذا العلم الشريف تصحيحاً

وتضعيفاً لا يحسنه من تعلق به في تأخر من السن ، أو حداثة فيه ، وإنما يحسنه أهل الاختصاص فيه الذين أفنوا حياتهم و شاخوا فيه ، حتى جرى الحديث النبوي الصحيح في عروقهم ، وصار جزءاً لا يتجزأ من حياتهم ، أما من لم يكن كذلك فلاشك أنه سيقع في

شؤم رد الأحاديث الصحيحة و تضعيفها ، أو العكس ، كما هو شأن أهل الأهواء و البدع نسأل الله السلامة .

و تقريباً للموضوع إلى أذهان القراء لابد من إخراج الحديث من الطرق الثلاث الـتي ضعفها الشيخ الفاضل ، لتتمثل لهم الحقيقة بأجلى صورة ، ذلك لأني كنت أخرجته يومئذ مختصراً و مغزواً لبعض كتبي ، دون أن أسوق طرقه ، فأقول :

الأولى : عن يحيى بن أيوب عن يزيد بن أبي حبيب عن عبد الرحمن بن شماسة عن زيد بن ثابت .

أخرجه الترمذي (٣٩٤٩) و أحمد(١٨٥/٥) وابن أبي شيبة (٣٢٥/٥) ، والحـاكم (٢٢٩/٢) ، والطبراني في " المعجم الكبير " (١٧٥/٥-١٧٦) وابن عساكر في " تـاريخ دمشق" (١١٢/١-١١٣طبع دمشق) من طريق يحيى بن إسحاق السيلحيني و جرير بـن حازم كلاهما عن يحيى بن أيوب به .

الثانية : عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيبة به .

أخرجـه أحمـد (٣٢٤/٥) و الفسـوي في " المعرفـة" (٣٠١/٢) و الطـبراني (٤٩٣٤/١٧٦/٥) وابن عساكر أيضاً (١١٤،١١٥/١) من طرق منها عبد الله بن وهب عنه . وقرن الفسوي وابن عساكر مه ابن لهيعة عمرو بن الحارث ، وأشار إلى ذلك ابن حبان في روايته الاتية .

الثالثة : عمرو بن الحارث وذكر ابن سلم آخر معه – عن يزيد بن أبي حبيبة به .

أخرجه ابن حبان في " صحيحه"(١/٥٧٤/٢٣١١-موارد) من طريق ابن وهب أيضاً : أخبرني عمرو بن الحارث ..

وابن سلم هو عبد الله بن محمد المقدسي ، شيخ ابن حبان في هذا الحديث ، وهو ثقة ، والآخر الذي يشير إليه هو ابن لهيعة كما صرحت بذلك رواية الفسوي وابن عساكر المذكورة قبله . وقد أخرجه الطبراني (رقم٤٩٢٥) وابن عساكر عن عمرو بن الحارث وحده

فأنت ترى- أيها القارىء الكريم – أنه قد اتفق هؤلاء الثلاثة : يحيى بن أيوب ، وعبد الله بن لهيعة و عمرو بن الحارث على رواية الحديث عن يزيد بن أبي حبيب بسنده الصحيح الذي لا خلاف فيه ، فلو فرض أنهم جميعاً ضعفاء في الحفظ لما تردد من شم رائحة هذا العلم الشريف في تصحيح حديثهم إعمالاً لقاعدة تقوية الحديث بالمتابعات و الطرق ، فكيف و ثلاثتهم ثقات على التفصيل المتقدم ؟! فكيف وقد صححه من تقدم ذكرهم من الأئمة ؟!

فأرجو مخلصاً أن يعتبر بهذا البحث و التحقيق أولئك الناشئون المتهافتون على الرد علي لخطأ يبدو لهم ، ويسودون في ذلك الصفحات ، ويؤلفون الرسائل ، ويطلعون على الناس بردود فجة لا علم فيها ، والمثال قريب بين يديك .

وإذا كان هذا حال هذا الشيخ الفاضل ، فكيف يكون حال سبطه المسمى ب " خالد المؤذن" في مؤلفه الذي أسماه ب " إقامة البرهان على ضعف حديث (استعينوا على إنجاح الحوائج بالكتمان) ، وفيه الرد على العلامة الشيخ ناصر الدين الألباني "؟! وقد ذكر في مقدمته (ص١٧) أنه عرضه على جمع سماهم ، أشهرهم أحسن ما يقال فيه أنه لم يعرف ، و لم يشتهر بهذا العلم ، ومنهم الشيخ الفاضل ، وذكر أنه جهة أمه ، وقال عنه :

" فلما نظر فيه استحسنه ، وشجعني على نشره "!

فما قيمة استحسانه رحمه الله ، وقد عرفت مبلغه من العلم ؟! بل إن العاقـــل اللبيـــب ليستشعر معي مبلغ قيمة هذا المستحسن من هذا المستحسن !!

وليس غرضي الآن الرد على هذا السبط في " إقامته" و بيان ما فيه من الجهل بهذا العلم ، وتناقضه في الحكم ، واتباعه للهوى ، فذلك له مكان آخر إن شاء الله تعالى . وإنما أريد أن ألفت النظر إلى الفرق بين الجد و السبط من الناحية الأخلاقية ، فالجد – رحمه الله– قنع بالرد على كتابة مع الثناء البالغ كما سترى فيما يأتي تحت الحديث :" طوبى.." ، لم يرد بـــذلك تظاهرا و شهرة بالرد على الألباني ، وأما السبط فسلك غير سبيل جده ، حباً في الظهور ، وقديما قالوا : حب الظهور يقصم الظهور ، فلم يراسلني و يطلعني على وجهة نظره ، بـــل سألني هاتفياً عدة أسئلة أجبته عليها بكل صراحة ، كما حكى ذلك هو نفسه في " الإقامة" (ص١١-١٣) ، ثم نشره على الناس بذلك العنوان الضخم :"...وفيه الرد على العلامة الشيخ ناصر الدين الألباني "! ويصفه (ص١١) فمن الظاهر أيضاً أنه يوحي بذلك العنوان أن الراد على الألباني لابد أن يكون " محدث العصور" ! و كتابه يطفح بالأنانية و العجب و الغرور ، نسأل الله تعالى لنا و له السلامة من كل الآفات في الدنيا و الاخرة .

٢- مثال ثان لتجرؤ بعض الطلبة على تضعيف الحديث الاتي :

٦١٣- (لا ينبغي لمؤمن أن يبذل نفسه ..) الحديث .

خرجت الحديث هناك من رواية حذيفة ، و حسنه الترمذي و بينت علته لكني قويته بشاهد من حديث ابن عمر ، وقد ترددت في أحد رواته ، هل هو اللؤلؤي الفقيه الحافظ ، فذكر ذلك الطالب أنه ليس به ، وأنه المدائني الضرير ، وأنه غير معروف ، فتأكدت من كونه المدائني ، بإخراجي من غير مصدر واحد عنه ، وخطأت جزمه بأنه مجهول ، لرواية جماعة من الحفاظ عنه ، وكأنه لا يعلم أن مثله يحتج به العلماء كما قرره الذهبي في " الميزان " ، ونقله

عنه اللكنوي في " الرفع و التكميل " و لذلك أخرجه الضياء المقدسي في " المختارة" وجود إسناده العراقي و الهيثمي ، كما سترى هناك ، فكان على ذلك الطالب أن يتحـــرى ، وأن يبحث ، ولا يقف عند رأيه الشخصي ، فإنه يبدو أنه لا معرفة له بهذا العلم ، وإلا كـــان يكفيه تحسين الترمذي إياه من الطريق الأولى ، ويعتبر الطريق الاخر شاهداً له ، لأنه لـــيس شديد الضعف على الأقل !

٣- مثال ثالث : لشاب مصري سمى نفسه فيصل عبد الحليم ذكر أنه في الثانية و العشرين من عمره! كان أرسل إلي خطاباً منذ بضع سنين بغير تاريخ و توقيع ، يثني علي كثيراً ، ويذكر أنه اطلع على مؤلفاتي (!) و أنه عكف عليها ، وجعلها غايته ...، وأنه يود أن يتتلمذ علي .. و مع ذلك فقد قرن مع خطابه رسالة ينتقد فيها خمسة أحاديث من هذا المجلد و يضعفها بجرأة عجيبة ، وجهل بالغ ، يكفي العاقل أن يتصور ذلك من عمـــره المذكور ، فمتى تعلم ؟ و متى تمكن أن يصير نقادا لمن يتمنى أن يكون له تلميـــذا .. وإليك أيها القارىء الكريم مثالاً واحدا من نقده ، تتأكد منه ما وصفته به ، وتقيس عليه باقي الأمثلة :

لقد أنكر علي تقويتي للحديث الآتي :

٦١٩- (ثلاث لا ترد : الوسائد ..) الحديث .

و حجته في ذلك أن رواية عن ابن عمر مسلم بن جندب ، لم يوثقه أحد سوى العجلي و ابن حبان ، ويقول : إنهما متساهلان! و هذا مما يضحك الثكلى ، لأن ما ذكـــره مـــن التساهل فمن كتبي ومؤلفاتي و تعليقاتي وردودي

عرف ذلك ، فأنا الذي أشعت ذلك في العصر الحاضر ، والفضل لله وحده أولاً وآخراً ، وهذا مما يقع فيه كثير من الناقدين المحدثين ، وذلك لجهلهم أن ذلك ليس على إطلاقه كما يظن هذا المنكر و غيره من الناشئين ، كما نبهت عليه مراراً في مناسبات كثيرة ، ومن ذلك أن لا يتفرد المتساهل بالتوثيق ، وهذا موجود هنا ، فقد وثقه الحافظ ابن حجر ، وكذا الذهبي ، ثم هو إلى ذلك من أفاضل التابعين ، وكان يقضي بغير رزق ، و قال ابن مجاهد:

" كان من فصحاء الناس ، وكان معلم عمر بن عبد العزيز ، كان عمر يثني عليه و على فصاحته بالقرآن ".

و قد روى عنه جماعة من فضلاء التابعين كزيد بن أسلم ، ويحيى بن سعيد الأنصاري ، ويحيى بن أبي كثير ، وغيرهم .

فلا جرم أن وثقه من ذكرنا من الأئمة ، فماذا عسى يمكن أن يقول القائل فيمن يضعف حديث هذا الفاضل ، وتوثيق الحفاظ إياه ؟! لاشك أنه الجهل أو التجاهل ، وأحلاهما مر .

٤- لا يزال بعض المحققين و المعلقين يتعقبونني بغير علم ، فيخطئون في حق هـذا العلـم الشريف ، بعضهم بحقد دفين يكاد يلمس باليد ، وبعضهم بسبب انتقال العدوى إليهم ، أو ربما بقصد بيان الحق – إن شاء الله – و أن ا أذكر هنا مثالاً واحداً ، ثم أدع الحكم للقراء فيه ، و بيان رأيهم في الحامل عليه :

سيأتي تحت الحديث (٧٥٩) ـن عمران القطان ، وفي حفظه ضعف قد خالف ثقتين في إسناد هذا الحديث ، فقد روياه عن قتادة عن الحسن عن زياد بن رباح عن أبي هريرة . فقال عمران : عن قتادة عن عبد الله بن رباح عن أبي هريرة . فأسقط الحسن بين قتادة وابن رباح ، وجعل عبد الله مكان زياد!

قلت : وهذه مخالفة مكشوفة لا تخفى على المبتدئين في هذا العلم ، و مع ذلك لم يقدر المعلق على " مسند أبي يعلى " إلا أن يتعقبني بقوله بعد أن ذكر أن عمران هـــذا حســـن الحديث:

" وقد اتهمه الشيخ ناصر الدين الألباني في " الصحيحة " بأن أسقاط من الإسناد الحسن ، وقلب زياد بن رباح إلى عبد الله بن رباح ، ولا أظنه أصاب في اتهامه هذا "!

كذا قال – أصلحه الله – فإنه لا يجوز النقد بالظن المجرد عن الدليل ، لأن الظن لا يغني من الحق شيئاً، ولأنه أكذب الحديث كما قال صلى الله عليه وسلم . هذا أولا:.

وثانياً : ألا يعلم أن من أنواع علوم الحديث : الحديث الشاذ ، و أنه ما رواه الثقة مخالفاً لمن هو أوثق منه ، أو أكثر عدداً ، والمخالف هنا هو أقل عددا و حفظاً ، فإنه حسن الحديث لمن هو أوثق منه ، أو أكثر عددا، والمخالف هنا هو أقل عددا و حفظا ، فإنه حسن الحديث باعتراف المعلق ، فإذا لم يكن هذا شاذا عنده ، فمعنى ذلك أحد أمرين : إما أنه لا يعـــرف الحديث الشاذ ، أو أنه يخالف قواعد علماء الحديث ، وأحلاهما مر .

٥- و هناك كتيب صغير بعنوان " بذل الجهد في تحقيق حديثي السوق و الزهد " بقلم أبي عبد الله عادل بن عبد الله السعيدان وتقديم الشيخ الفاضل مقبل بن هادي اليماني ، في (٦٣) صفحة صغيرة بالمرة ، ذهب فيها إلى تضعيف الحديثين المشار إليهما ، أما حديث السوق فسيأتي الرد عليه إن شاء الله تعالى في المجلد السابع من هذه " السلسلة " برقم (٣١٣٩).

وأما حديث الزهد فهو الآتي في هذا المجلد برقم (٩٤٤) ، والذي يمكن ذكره هنـــا أن الرجل غير منصف معي ، بل ولا مع بعض رواة الحديث ، و إليك البيان :

١- أما الأول فإن كل من يقابل تخريجي هناك و كلامي على الرواة بكل تجرد و إنصاف مع تخريجه و كلامه هو على الحديث و الرواة يجد أنه لم يبذل أي جهد في التحقيق الذي زعمه في عنوان الرسالة ، وغاية ما فعل أنه عاكسي في اعتدادي ببعض الرواة و الطرق ، واستشهادي بها ، بل سوى بين الطرق التي فيها كذاب ، وبعض الطرق النظيفة منه ، فأنظر إلى الخلاصة التي قدمها للحديث من أربع طرق ، ففي الأولى كذاب ، وكذلك في الثالثة . وأما الثانية فهي عيينة ، وهما صدوقان ، في حفظهما ضعف كما نقلته عن الحافظ هناك ، يصلحان للاستشهاد كما هو معلوم في " المصطلح".

و أما الرابعة ، فهي مرسلة ، ورجالها ثقات ، ولذلك جودت إسنادها هناك .

فماذا فعل الباحث المحترم ؟! إنه

أولاً : لقد صرح عند تخريجه للطريق الأولى التي فيها الكذاب : إنه نقل ذلك عني ، ولكنه دلس على القراء ، فلم يذكر أنني بينت أن فيه الكذاب ! فيتبادر إلى أذهانهم أنني استشهدت به على الأقل ! و هذا زور ينبغي أن يترفع عنه البحث المخلص .

ثانياً : و كذلك لما ذكر (ص ٤٨) قوله : " وللحديث شاهد مرسل بلفظ .." أوهمهم أنه من بحثه و كده ! و الواقع أنه مما استفاده مني ، فقد قلت هناك :

" وقد وجدت له شاهدا مرسلاً بإسناد جيد بلفظ .."!

وإنما فعل ذلك لأمرين :

أحدهما : أن يتشبع بما لم يعط ، فهو كما في الحديث الصحيح : " كلابس ثوبي زور "!

و الآخر : أنه لو نقله عني لوجب عليه أن ينقله كما هو عندي ، فقد كنت صرحت هناك قائلا : " بإسناد جيد " كما رأيت !

فتعمد كتم ذلك عن قرائه ، لأنه لا يريد أن يلقي في أذهانهم و قلوبهم أنه مرسل جيد ! لأن ذلك يتنافى مع الخط الذي خطه لنفسه ، وهو تضعيفه للحديث !

و هنا لابد لي من وقفة معه عند هذا المرسل و ما فعل به من محاولة إسقاط الاستشهاد به بادعاء الاضطراب في إسناده ، فإنه يعلم ، أو لعله يعلم أن الحديث المرسل إذا جاء مسندا من طريق أخرى و لو ضعيفة أنه يتقوى بمجموعهما عند الإمام الشافعي وابن تيمية و غيرهما[1] فلكي لا يرد عليه أنه يتقوى هذا المرسل بمسند زافر بن سليمان اتخذ لنفسه خط الرجعـــة ، فذهب يحوش من هنا و هناك عدة روايات معلقات في بعضهما : ربعي بن حراش عن الربيع ابن خثيم ، (ووقع عنده في أكثر من موضع : خيثم !) لم يتجاوز إبراهيم ، وإلى غير ذلك من الروايات التي لا سنام لها ولا خطام ، ثم خلص إلى القول (ص٥٠):

" بهذه الطرق يتبين أن هذا المرسل فيه اضطراب واضح ، وهذا مما يقدح في صحة هذا الطريق "!

كذا قال هداه الله . و هذا وحده كاف ليدل على أن الرجل ليس أهلاً للبحث في هذا العلم ، فضلاً عن أن يتولى الرد على من لا يدانيه فيه ! ذلك لأن الحديث المضطرب عند اهل العلم هو الذي جاء على وجوه مختلفة متعادلة القوة و الصحة لا يمكن ترجيح بعضها على بعض ، وهذا يوجب عليه — لو كان منصفا- أن يخرج تلك الطرق ، ويتكلم عليها طريقاً طريقا ، فما ضعف منها طرح ، و ما صح منها وجب التوفيق بينها ، وإلا قيل إنه مضطرب

[1] كالحافظ ابن حجر، فانظر كلامه في " النكت على ابن الصلاح" (٢/٥٦٦-٥٦٧).

، فهل بذل شيئا من الجهد ، ولا أقول :" بذل الجهد" كله ليكون صادقاً مع عنوان رسالته ؟! لا شيء من ذلك مع الأسف ، وإنما هو مجرد تحويش وادعاء لا يعجز عن مثله أعداء السنة و ما أحسن ما قيل :

و الدعاوي ما لم تقيموا عليها بينات أبناؤها أدعياء و إذا كان الأمر كذلك ، فلقد كان من الواجب عليه أن يقنع بقول أبي نعيم الذي نقله (ص٤٨):

" رواه الثبات عن الحسن بن الربيع ، فلم يجاوزوا فيه مجاهداً".

فإن فيه إشارة قوية انهم اختلفوا على الحسن بن الربيع ، ومن ذلك أن بعضهم رواه عن مجاهد عن أنس ، فجعله مسنداً ، لكن الأثبات لم يتعدوا به مجاهدا ، وهو المحفوظ كما سبق

و جملة القول : إن هذا المرسل الصحيح ، ومسند زافر عن محمد بن عيينة عن أبي حازم عن سهل ، إذا ضم أحدهما إلى الآخر ، صار الحديث بذلك قوياً ، فإذا ضم إليهما رواية محمد بن كثير عن سفيان الثوري عن أبي حازم به ، فإنها إن لم تزده قوة لم تضره ، كما هو ظاهر .

٢- و أما أنه غير منصف مع الرواة أيضاً ، فقد تبين ذلك مما ذكرته آنفاً ، فإنه سوى بين الكذابين ، وبين الصدوقين في عدم الاستشهاد بهم ، وهذا خلاف ما عليه العلماء في الحديث الحسن أو الصحيح لغيره فلا داعي للإعادة .

و بهذه المناسبة ألفت نظر القراء إلى رسالة " وقفات مع (النظرات)" تأليف الأخ الفاضل سمير أمين الزهيري ، يرد رداً موجزاً نافعاً بإذن الله على (نظرات) المؤذن و صاحبه العدوى الطائشة الجائرة التي طعنت في صحة أحاديث في المجلد الأول من هذه السلسلة الصحيحة ، وصرح – جزاه الله خيراً- أنهما ما أصابا ولا في حديث واحد ! وضرب على ذلك بعض

المثلة ، و نماذج من مناقشاتهما الفاشلة . ثم نصحهما أن يشتغلا بكتبهما و تنقيحها ، ففيها الكثير مما يحتاج إلى إعادة النظر قبل الاشتغال بكتب غيرهما .

و قد ذكر في مقدمة الرسالة الأسباب التي تحملهم على الرد علي و حصرها في أربعة :

١- الحداثة.

٢- ضحالة العلم .

٣- الهواء .

٤- حب الظهور .

ثم تكلم على كل سبب منها بشيء من التفصيل ، فأحيل القراء إليها و الاستفادة منها ، فإنها نادرة في بابها .

وأضيف أنا إلى ما ذكر : الشيخوخة ! فقد تنبه بعضهم لأهمية هذا العلم في سن متأخرة ، فأخذوا يصححون و يضعفون فيخطئون كثيراً .

٦- و أخيراً أري أن ألفت النظر إلى ما ذكرته تحت الحديث (٥١٦) ، و هو أنني كنت واهماً مع الحاكم و الذهبي في قولهما : إن عطاء والد يعلى على شرط مسلم . والحقيقة أنه ليس على شرطه ، بل ولا يعرف إلا برواية ابنه عنه . فجل من لا ينسى . ومن الغرائب أنه كان قد قلدني في خطئي هذا بعض من يدعي التحقيق ، فعله يعود فيقلدني في الرجوع إلى الصواب ، فهذا أولى به من ذاك التقليد !

على أن الحديث لا يترل بذلك عن مرتبة الحسن لما ذكرت له من الطرق هناك ، فالحمد لله على توفيقه ، وأسأله المزيد من فضله .

وهذا آخر ما يسر الله لي كتبه في هذه المقدمة لهذه الطبعة الجديدة ، سائلاً المولى سبحانه و تعالى أن ينفع بها أكثر مما نفع بسابقاتها ، وأن يكفينا شر الفتن ، ما ظهر منها و ما بطن ، إنه سميع مجيب .

" و سبحانك اللهم و بحمدك ، وأشهد أن لا إله إلا أنت ، أستغفرك و أتوب إليك ".

عمان/ الجمعة ٣ ربيع الاخر سنة ١٤١٢هـ

و كتب

محمد ناصر الدين الألباني

المجلد الثالث

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الثانية

إن الحمد لله ، نحمده و نستعينه و نستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا و سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

أما بعد ، فإني أقدم اليوم إلى القراء الأحبة المجلد الثالث من " سلسلة الأحاديث الصحيحة " في طبعته الثانية الجميلة ، بعد أن نفدت نسخ الطبعة الأولى منه ، وكثر الطلب عليه ، وتهيأت الأسباب لإعادة طبعه على طريقة التصوير المعروفة اليوم ب (الأوفست) . ولذلك فقد أعدت النظر فيه ، و نقحته ، وضممت إليه بعض الزوائد المفيدة ، وصححت الأخطاء المطبعية التي كانت فيه ، بالقدر الذي تساعدني عليه الطريقة المذكورة ، وجعلت بقية الزوائد و الفوائد في آخر الكتاب تحت عنوان (استدراك و تصويب) ، مشيراً إليها بجعلها بين حاصرتين ( ) .

وألحقت ذلك بفهارس سبعة ، بديل الفهارس الربعة التي كانت في الطبعة الأولى ، لأنها لم تكن بقلمي ، ولا كانت مرتبة الترتيب العلمي الدقيق الذي جريت عليه في المجلدات التي قبله وبعده ، ذلك لأن المجلد طبع أكثره و أنا في عمان ، فتولى تصحيح تجاربه ، ووضع فهارسه غيري من إخواننا الناشئين في سوريا .

فالحمد لله الذي يسر لي إعادة طبعه ، و الإشراف على تصحيحه ، ووضع فهارسه ، وقد ساعدتني في ذلك ابنتي أنيسة زوجة نظام سكجها صاحب المكتبة الإسلامية ، جزاهما الله تعالى خيراً .

هذا ، وقد كان جاءني خطاب مؤرخ في ١٤٠٣/٧/٧هـ من أحد الأفاضل السعودين في الرياض ، يذكر فيه أن الحديث الذي أوردته في هذا المجلد رقم (١٤٤٩) من رواية البخاري في (الأدب المفرد) ضعيف جداً ! و أنه قد أعجب به طائفة من الذين يتبعونني (!) في التصحيح و التضعيف ، و الاستنباط الفقهي ، وأخذوا يعملون به ! يعني زيادة : " و مغفرته" في رد السلام ، الواردة في الحديث المشار إليه . وأرفق مع الخطاب ورقة كبيرة ذات وجهين يبين فيها وجهة نظره في التضعيف المزعوم ، ونزولاً عند رغبته كتبت إليه برأيي فيه .

و يمكن تلخيص كلامه في أربعة أمور :

الأول : أن قولي هناك :" رجاله ثقات من رجال " التهذيب " غير إبراهيم ابن المختار الرازي " ، إنما هو سبق قلم مني لأنه من رجال " التهذيب".

الثاني : أن إبراهيم هذا قد قال البخاري فيه : " فيه نظر " ، وقال ابن معين ..إلخ .

الثالث : أن فوقه هارون بن سعد قال فيه ابن معين وأبو حاتم : ليس به بأس ...إلخ .

الرابع : ان محمداً شيخ البخاري فيه ليس هو ابن سعيد الأصبهاني الثقة كما جزمت أنا به ، وإنما هو ابن حميد المتروك عند البخاري نفسه ! فكتبت إليه جواباً مفصلاً في الرد عليه ، بينت له فيه خطأه فيما ذهب إليه ، إلا الأمر الأول فإنه مصيب فيه ، ولذلك فإني صححت في هذه الطبعة عبارة :" غير إبراهيم..." فجعلتها " و إبراهيم .." جزاه الله خيراً

و خلاصة الرد فيما أذكر – فأني لم أحتفظ بنسخة منه لنفسي ، وهذا من عيوبي التي أرجوا الله تعالى أن يغفرها لي – كالآتي :

أما الأمر الثاني ، فإني لم أعتمد على قول من جرحه لسببين :

أحدهما : أنه معارض بتوثيق من وثقة ، وفيهم بعض المعروفين بالتشدد ، وهو أبو حاتم فإنه قال – كما ذكرت هناك –:

" صالح الحديث" .

وقد عزاه الفاضل المشار إليه لأبي داود ، وهو من أوهامه ، وإنما قال فيه أبو داود :

" لا بأس به " . كما في " التهذيب" .

هذا قوله ، وهو في المعنى موافق لقول أبي حاتم ، ونحوه فعل ابن حبان وابن شاهين فإنهما ذكراه في " الثقات".

و اما الثالث : فيكفي في رده ما نقله الفاضل نفسه عن الذهبي و العسقلاني أنه صدوق . ولا يضره أنه رافضي ما لم يكن داعية لأن العبرة في الرواية الصدق و الضبط كما هو مقرر في عالم المصطلح ، على أنه قد ذكر بعضهم أنه نزع عن الرفض ، ولعله لذلك اقتصر الذهبي في " الكاشف" على قول فيه :

" صدوق" و لم يرمه بالرفض .

و أما الرابع : فهو من اعجب ما تغنى به ! فإنه في الوقت الذي يأخذ علي جزمي بأن محمداً شيخ البخاري في هذا الحديث هو ابن سعيد الأنصاري ، بدعوى أنه لا دليل عليه ! إذا

به يعارضه دون أي دليل أو شبه دليل ، بل مجرد ادعاء ، لو قاله بخاري زمانه لم يقبل منه ! فاسمع إليه كيف يقول :

" فالقطع بأن قول البخاري : " قال محمد" يعني ابن سعيد يفتقر إلى دليل ، بل عندي أنه من رواية (كذا قال ! و يعني أنه هو) ابن حميد الرازي ، و كأن البخاري رحمه الله قال : " قال محمد " لهذه العلة ، فيتأمل هذا الموضع ".

فأقول : لقد تأملته فوجدته تكلفاً ظاهراً ، يعتمد على مجرد الاحتمال ، و ترجيح بدون مرجح ، وهو ما نسبة إلى بزعمه ثم أنكره علي ! مع فارق كبير بيني و بينه – لا أقول من حيث التمكن و التمرس في هذا العلم – وإنما من حيث إنني قرنت الدعوى مع لدليل فقلت هناك في محمد بن سعيد:

" وهو من شيوخ البخاري في " الصحيح" .

و هذا ما ذكروه صراحة في ترجمة محمد هذا ، و لم يذكروا مثله في ترجمة محمد بن حميد الرازي ، فلا أدري كيف تجاهل صاحبنا هذا كله ، فأنكر علينا ما هو واقع فيه ، ونحن براء منه بفضل الله تبارك و تعالى .

ثم ما معنى قوله : " وكأن البخاري رحمه الله قال : " قال محمد " لهذه العلة .."؟ أليس يعني أن البخاري لم ينسب محمداً هذا – و هو ابن حميد الضعيف عنده – إلا تعمية لحاله وستراً عليه ؟! أليس هذا أشبه ما يكون بنوع من أنواع التدليس و هو المعروف بتـــدليس الشيوخ ؟! و هل يصح أن ينسب ذلك لأمير المحدثين البخاري ؟! قال الحافظ ابن كثير في " اختصار علوم الحديث " (ص٥٩) في تعريف التدليس المذكور :

" هو الإتيان باسم الشيخ أو كنيته على خلاف المشهور به تعمية لأمره ، و تـــوعيراً للوقوف على حاله ، ويختلف ذلك باختلاف المقاصد ، فتارة يكره ، كما إذا كان أصغر منه سناً ....و تارة يحرم كما إذا كان غير ثقة فدلسه لئلا يعرف حاله ..."!

فهل يليق بطالب لهذا العلم أن يصدر منه مثل الكلام الذي يمس الإمام البخاري و يرميه بالتدليس و تعميته أمر الراوي على الناس ؟! أليس كان الأولى به إذا لم يكن لديه ما يرجح ما رجحناه أن يحسن ظنه بالبخاري و يحمل عدم نسبته لشيخه محمد على أنه الثقة ، ولـــيس المتروك عنده ؟! هذا كان أولى به . والله الهادي .

ذلك خلاصة ما كنت كتبت به إليه في ردي المرسل إليه ، فماذا كان موقفه تلقاءه ؟

لقد كتب إلى جواباً آخر بتاريخ (١٤٠٣/١٢/٨هـــ) قال فيه بعد السلام و المقدمة ، والدعاء لي بالخير ، ووصفه إياي ب " المحدث الخطير"! قال :

" شيخنا الجليل : جوابكم على مكتوبي وصل في حينه .. وها أنا ذا أعطف على مـــا كتبتم جواباً هو من باب " رب ناقل فقه إلى من هو أفقه منه " ، و " رب ناقل فقه غير فقيه " و منكم نستفيد ، و من علومكم ننهل ".

فهل استفاد شيئاً ؟ لا ، فإنه أرسل مع الجواب بحثاً له في ثمان صفحات ! يدندن فيـــه حول عدم شرعية الزيادة المذكورة في رد السلام و ليس في إلقائه ، واستدل علـــى ذلـــك بحديثين ضعيفين ، أحدهما منكر ، والآخر شاذ ، وقد فصلت القول فيهما في الكتاب الآخر " الضعيفة "(٥٤٣٣) ، وبينت فيه تعصبه لرأيه ، ومخالفته للعلماء في ترجيحه التعديل على التجريح المفسر ، ومحاولته تضعيف رواية الجرح عن الإمام أحمد بقوله :

" و لم أجد هذا القول مستفيضاً عن أحمد "!

مع أن العلماء تلقوه بالقبول كالذهبي و الهيثمي وغيرهما .

ثم أتبع الحديثين المشار إليهما بأثرين صحيحين عن ابن عمر و ابن عباس رضي الله عنهما ، لا حجة له فيهما لأنهما في ابتداء السلام و ليس في رده فهو لا يفرق بين الابتداء به ورده ، ولذلك فهو يعلل الحديث بهما ، ويرد بعض الآثار الواردة عن السلف على وفقه ! و قد خرجت بعضها في المصدر الآنف الذكر ، منها عن ابن عمر أنه كان إذا سلم عليه فرد زاد ، قال سالم مولى ابن عمر :

" فأتيته فقلت : السلام عليكم . فقال : السلام عليكم ورحمة الله ..ثم أتيته مرة أخرى فقلت : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، فقال : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وطيب صلواته " . رواه البخاري في " الأدب المفرد " ، وسكت عنه الحافظ في " الفتح ".

فإذا أردت أيها القارىء أن تعرف انه لا يفرق بين الابتداء بالسلام ورده ، وأنه يخلط بينهما ، فاسمع قوله :

" و كأن ابن عمر رضي الله عنهما كان يأخذ بالزيادة على ما في إطلاق الآية و عمل بها ، فلذا كان الناس يحيونه بما مر ، ثم وقف على علم في هذا فنهى من زاد ، وقال :" حسبك إلى وبركاته " . كما أخرجه ابن وهب ".

قلت : و هذا كذب على ابن عمر وابن وهب أيضاً ، فإن نص روايته كما ذكره هو ونقله عن " الفتوحات الربانية " (٢٩٣/٥) و هذا عن ابن حجر ، دون أن يشير إلى ذلك ! :عن ابن عمر أن رجلاً سلم عليه فزاد :" و مغفرته " فانتهزه ابن عمر و قال : حسبك إلى " وبركاته ".

فأنت ترى أن هذا الأثر في النهي عن الزيادة في إلقاء السلام ، وأن زيادة ابن عمر في رده وفقاً للآية .

فالعجب من هذا الكاتب الفاضل ،كيف يخلط هذا الخلط الفاحش ، و يتجرأ على إبطال العمل بإطلاق الآية – على حد تعبيره ، ومخالفة الآثار السلفية الموافقة لها ، بله الحديث ، ولا يتنبه للفرق بين ذلك كله ، وبين الأثرين الاخرين اللذين ذكرهما عن ابن عمر وابن عباس كما تقدمت الإشارة إليهما ، وهما في النهي عن الزيادة في الإلقاء كأثر ابن عمر هذا الذي سقت آنفاً نصه ، ويحرص كل الحرص على صد الناس العاملين بذلك ، بناء على هذا الخلط في الفهم ، ولجهل بهذا العلم ، والله المستعان .

و مما يؤكد ذلك أن الحافظ ابن حجر قال " الفتح " (٦/١١- الطبعة السلفية) بعد أن ساق الآثار من النوعين ، وبعض الأحاديث الموافقة للحديث الذي نحن في صدد الدفاع عنه ، والرد على من ضعفه . وقد عزاه للبيهقي دون البخاري ! قال :

" و نقل ابن دقيق العيد عن أبي الوليد بن رشد أنه يؤخذ من قوله تعالى : (فحيوا بأحسن منها) الجواز في الزيادة على البركة إذا انتهى إليها المبتدىء ".

ثم قال :

" وهذه الأحاديث الضعيفة إذا انضمت قوي ما اجتمعت عليه من مشروعية الزيادة على (بركاته) ".

و هذه شهادة هامة من أمير المؤمنين في الحديث ترد على الكاتب المومي إليه من الناحيتين الحديثية و الفقهية ، تطابق تماماً ما ذهبنا إليه حديثياً و فقهياً ، فطوبى لإخواننا الذين

يعملون بهذه السنة و غيرها ، و بخاصة الذين بشرنا بهم الكاتب في خطابه الأول إلي ، مريداً منهم تركها ! ف (طوبى لهم و حسن مآب) و الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .

ذلك ، ثم خطرت في بالي خاطرة ، استكمالاً لما كنت رجحته فيما رددت به على الأخ الفاضل أن شيخ البخاري في الحديث الذي ضعفه ليس هو محمد بن حميد الرازي الضعيف ، وإنما هو محمد بن سعيد الأصبهاني الثقة الذي اعتمده البخاري في " صحيحه" فكلفت أحد أصهاري أن يتتبع لي من " التاريخ الكبير " للبخاري أسماء (المحمدين) من شيوخه الذين روى عنهم فيه مباشرة أو تعليقاً ، ففعل جزاه الله خيراً ، فانكشف لي ما يأتي :

أنه حين يروي لمحمد بن حميد الرازي ، فهو يبينه بأحد وجهين :

الأول : أن يسميه منسوباً لأبيه : (محمد بن حميد) كما رأيته في مواضع عديدة و هذه أرقامها :

(٢/٢/٤٩و٧٤و٢٩٩و٣/٢/١٦و٢٧٤و١/٤/٧٣و١٣١) ، من المفيد أن أقول : إنه قد صرح بالتحديث عنه في أكثر هذه المواضع ، وهذا مما لم يذكر في ترجمته ولا في ترجمة الرازي في " تهذيب الكمال " للحافظ المزي ولا فروعه ، و كأن ذلك لضعفه ، أو لعدم رواية البخاري عنه في كتبه الأخرى التي ترجموا لرواتها ، ك " الدب المفرد " و غيره .

الثاني : أن يقتصر على نسبته لأبيه دون أن يسميه فيقول : " قال ابن حميد " و هذه أرقامها :

(١/٢/١٩٦و٣٢٤و٢/٢/٢١٨و١/١/٤/٩٨-٩٩).

و قد رأيته أبهمه في موضعين اثنين فقط :

أحدهما : في (٢٠٤/١/٢).

و الاخر : في (١١٩/٢/٣) .

لكن بالنسبة للموضع الأول ، فقد بينه في مكان آخر (١٩٦/٢/١) بأنه (ابن حميد) في نفس الحديث الذي رواه في الموضع الأول ، فمن المحتمل أنه سقط بيانه من الناسخ هناك .

و اما الموضع الآخر ، فيمكن أن يقال فيه الاحتمال المذكور قبل ، وما سيذكر قريباً من اختلاف النسخ .

ثم وجدت فيه موضعاً ثالثاً ، وقع فيه مبهماً (١٦/١/٣) ، ولكن ذكر المصحح في تعليقه عليه أنه وقع في نسخة " محمد بن حميد " و لذلك ذكرته في الأول المقدم .

و الخلاصة : إن هذا التتبع و التحقيق كشف لي عن أن من عادة البخاري في " التاريخ " أنه إذا روى عن محمد بن حميد الرازي بينه و نسبه بوجه من الوجهين السابقين ، وهو اللائق بمقامه في دينه و علمه ، وتنزهه عن التدليس ، كما سبق بيانه ، ولا ينتقض ذلك بما وقع في تلك المواضع القليلة ، لما ذكرته آنفاً .

و بذلك نتأكد من صواب ما كنت رجحته في ردي المشار إليه : إن الحديث من رواية البخاري عن محمد بن سعيد الرازي الثقة ، وليس من روايته عن محمد بن حميد الرازي كما جزم به الفاضل المردود عليه دون حجة أو برهان ، لأنه لو كان من حديثه لبينه البخاري كما فعل بغيره من الأحاديث المشار إليها بأرقامها المتقدمة . وبذلك أيضاً أثبتنا أن البخاري ليس من عادته أن يستر حال محمد بن حميد الرازي بعدم نسبته لأبيه لضعفه ! كما أشعر به من لم يحسن الكتابة في هذا الموضوع الدقيق ، والله تعالى ولي التوفيق ، وهو الهادي إلى أقوم طريق .

هذا ، ولا يفوتني أن أشكر بعض إخواننا الذين نبهونا على بعض الأخطاء التي كانت في الطبعة السابقة ، فصححناها قدر استطاعتنا ، فجزاهم الله خيراً ، وجعلنا و إياهم من الصالحين . الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون ، وعلى ربهم يتوكلون .

عمان ٦ شوال ١٤٠٦هـ

و كتب

محمد ناصر الدين الألباني

المجلد الرابع

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المؤلف

إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه و نستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، و من يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، و أشهد ان محمداً عبده ورسوله .

أما بعد ، فهذا هو المجلد الرابع من كتابي " سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها " يحوي – كأمثاله المتقدمة – خمسمائة حديث من الأحاديث الثابتة ، أقدمه اليوم إلى القراء الكرام بعد أن مضى نحو خمس سنوات من طبع المجلد الذي قبله في سوريا ، و لم يتيسر لنا طبع هذا الذي بين أيديهم إل في هذه الآونة و في الأردن ، وبصعوبات طبعيه جمة أحاطت به لا يعلم قدرها إلا الله عز وجل ، لا داعي لشرحها و بيانها ، إذ ما كل ما يعلم يقال ، فحسبي أن أحتسب الأجر في تحميلها عند الله تعالى الذي هو وحده ملاذ المؤمن و معاذه في كل ما يناله و يصيبه من سراء أو ضراء ، فإن ذلك كله خير بالنسبة للمسلم الصابر ، كما في قوله صلى الله عليه وسلم المتقدم في هذه السلسلة رقم (١٤٧):

" عجبت لأمر المؤمن ، إن أمره كله خير ، إن أصابه ما يحب حمد الله و كان له خير ، وإن أصابه ما يكره فصبر كان له خير ، وليس كل أحد أمره كله خير إلا المؤمن "

و لعل من الخير الذي قضاه الله لنا ، في هذه البرهة المديدة لطبع الكتاب و الصعوبات المشار إليها آنفاً أنه تبارك و تعالى أتاح لي فرصة للاستفادة من بعض الكتب الحديثية المصورة ، أو التي تم طبعها حديثاً ، ووقفت عليها بعد أن نضد هذا المجلد ، و لم يقيض لي الاستفادة منها من قبل ، الأمر الذي مكنني من أن أستمد منها جل مادة (الاستدراك) الذي يـــراه القارىء في آخر الكتاب ، مصداقاً لقوله صلى الله عليه وسلم :"..... فأمر المؤمن كله خير " و الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ".

هذا و قد يكون من المفيد أن أشير هنا إلى أمر هام طالما سئلت عنه كتابة و لفظاً وهو قولهم :

ما هو السبب في مخالفتك في التصحيح و التضعيف بعض من تقدمك مـــن الحفـــاظ المحدثين كالسيوطي و المناوي و غيرهما ، فضلا عن بعض المشتغلين بالحديث من المعاصرين ؟

والجواب :

أ- أما بالنسبة للحفاظ المتقدمين ، فالسبب يعود إلى أمرين أساسين :

الأول : أن الأنسان من طبعه الخطأ و النسيان ، لا فرق في ذلك بـــين المتقـــدمين و المتأخرين ، فقد ينسى المتقدم و يسهو ، فيستدرك عليه المتأخر ، وقديما قالوا : كم ترك الاول للآخر .

فالحكم حينئذ للدليل و البرهان ، فمع أيهما كان اتبع

و الآخر : وهو الأهم ، أن المتأخر العارف بهذا الفن قد يتوسع في تتبع الطـــرق مـــن دواوين السنة لحديث ما ، فيساعده ذلك على تقوية الحديث لمعرفته بشواهده و متابعاته و هذا من منهجي في التخريج ، كما أشرت إلى ذلك فيما يأتي

(ص٥٢٥) ، وعلى تضعيف إسناد ظاهرة الصحة ، لأن تتبعه للطرق كشف له عن علة قادحة فيه كالإرسال أو الانقطاع أو التدليس و غيرهما ، ما كان ليظهر له ذلك لولا تتبعه للطرق ، هذا أمر مذكور في علم مصطلح الحديث ، فراجعه إن شئت في " الباعث الحثيث " في " المعلل من الحديث " (ص٦٨-٧٧) أو غيره ، ونحن – بفضل الله – من العارفين بذلك نظراً و تطبيقاً منذ نحو نصف قرن من الزمان ، وكتبي أكبر شاهد على ذلك و بخاصة " إرواء الغليل" و هذه السلسلة و السلسلة الأخرى ، والأمثلة متوفرة فيهما بكثرة ، ولا بأس مـــن الإشارة إلى بعضها مما سيأتي في هذا المجلـــد (رقـــم ١٥٠٢ و١٥١٣ و١٥٢٨ و١٥٤٢ و١٥٦٦) و (ص ١٠٢ و ١٤٣ و١٥٨ و١٧٦ و١٩٠ و٢٠٢ و٢٠٤ و٢١٥ و٢٤٢و ٢٤٣ و ٢٩١ و ٢٩٩ و ٣٠٢ و ٣١٤ و ٣٢٤ و ٣٣٠ و ٣٥٢ و ٣٥٥ و ٣٦٧ و ٣٨١ و٤٠٣ و٤٠٤ و ٤١١ و ٤٢٤ و ٤٤٩ و ٤٦٦ و ٤٨٦ و ٥٤١ و ٥٦٤ و ٥٦٨ و ٥٧٢ و ٦١٨ و ٦٤١ و ٦٤٨) .

ب-وأما بالنسبة للمخالفين من المعاصرين ، فليس لمخالفتهم عندي قيمة تُذكر ، لأن جمهورهم لا يُحسن من هذا العلم ؛لا مجرد النقل ، وتسويد الحواشي بتخريج الأحاديـــث وعزوها لبعض الكتب الحديثية المطبوعة ، مستعينين على ذلك بالفهارس الموضوعة لها قديمًا وحديثًا ، الأمر الذي ليس فيه كبير فائدة ، كما كنت شرحت ذلك في مقدمة كتابي " غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام " (ص٤) ، بل إنني أرى أن مثل هذا التخريج لا يخلو من شئ من التضليل – غير مقصود طبعًا – لكثير من القراء الذين يستلزمون من مجرد عزو الحديث لإمام أن الحديث مثبت ! ويزداد توهمهم لصحة الحديث إذا اقترن مع تخريجه

القول بأن رجاله ثقات ، أو رجاله رجال الصحيح ، وهو لا يعني الصحة عند العلماء ، كما كنت حققته في مقدمة كتابي " صحيح الترغيب " (١/ ٣٩ – ٤٧) وغيرها ، كما أنهم يتوهمون من قول المُخرِّج : في إسناده فلان وهو ضعيف أن الحديث ضعيف ! وقد يكون معهم بعض هؤلاء المُخرِّجين أنفسهم ! لجهلهم بما تقرر في علم المصطلح أنه لا يلزم من ضعف السند ضعف المتن لاحتمال أن يكون لهذا الضعيف متابع يتقوى به ، أو يكون للحديث شاهد يعتضد به كما أشرت إلى ذلك في تخريج الحديث الآتي برقم (١٩٠١) صفحة (٥٢٥) ، وهذه حقيقة يعلمها كل من مارس هذا العلم وكان حافظًا واسع الاطلاع على المتون والأسانيد والشواهد ، ذا معرفة بالرواة وأحوالهم ، مع الدأب والصبر على البحث والنقد التزيه ، وتجد هذه الحقيقة جلية في كتبي كلها ، وبخاصة هذه السلسلة ، وبالأخص هذا المجلد منها ، ويتجلى ذلك للقارئ بصورة سريعة جلية برجوعه إلى فهرس (أ – المواضيع والفوائد) على أنه قد يكون إعلال الحديث بالراوي الضعيف ، إنما هو اعتماد على قول مرجوح في تضعيفه قاله بعض أئمة الجرح والتعديل ، ويكون هناك من وثقه ويكون توثيقه هو الراجح ، فالتصحيح والتضعيف عملية علمية دقيقة ، تتطلب معرفة جيدة بعلم الحديث وأصوله من جهة ، وتحريا وإحاطة بالغة بطرق الحديث وأسانيدها من جهة أخرى ، وهذا أمر لا يستطيعه ولا يُحسنه جماهير المشتغلين اليوم بتخريج الأحاديث ، وإذا رأيت لأحدهم تحقيقًا ونفسًا طويلاً في ذلك فهو على الغالب مسروق منتحل ! والمنصفون منهم يعزون التحقيق لصاحبه ، وقليل ما هم . وسيرى القراء الكرام في هذا الكتاب أمثلة كثيرة تدل على ما ذكرنا من التقصير في تتبع الطرق والتحقيق ، الذي أودى ببعض المعاصرين إلى تضعيف الأحاديث الصحيحة ، فانظر مثلاً آخر الكلام على حديث (العترة) (رقم ١٧١٦) ففيه الإشارة إلى من ضعفه من أفاضل الدكاترة المعاصرين وإلى من ضعف حديث : " تركت فيكم أمرين ... كتاب الله وسنتي .." من إخواننا لطيبين – إن شاء الله – فإنك تجد في ذلك مثالاً صالحاً للعبرة ، هذا مع كون الاثنين على شئ لا بأس به من المعرفة بهذا

العلم ، فماذا يُقال عن الذين يتكلمون في تصحيح الأحاديث وتضعيفها بغير علم ، بل بالهوى أو بالتقليد الأعمى لمن لا تخصص له بهذا العلم الشريف بل ولا له أية معرفة به !! كالـــذين يضعفون أحاديث المهدي الصحيحة ، وأحاديث عيسى عليه السلام وغيرها . انظر (ص٣٨) ، وبعضهم يُخرِّج الأحاديث بطريقة يوهم القراء أنه بقلمه ، وهو لغيره ، حرصًا منه على الشهرة ، وأن يُقال فيه محدث ! وهؤلاء فيهم كثرة ، وأساليبهم اليوم مختلفة . وبين يدي الآن المجلد الأول من كتاب " مختصر تفسير ابن كثير " اختصار وتحقيق محمد علي الصابوني ، فيه العجب العجاب من السرقة باسم الاختصار والتحقيق ، وليس فيه من التحقيق شئ ، فإن الرجل ابتدع أسلوبًا جديدًا في ادعاء العلم وما ليس له منه ، ذلك أن الحافظ ابن كـــثير في تخريجه لأحاديث " تفسيره " له طريقتان في غير ما رواه الشيخان . الأولى : يسوق الحديث بإسناد مخرجه من المصنفين كأصحاب السنن والمسانيد والتفاسير .

والأخرى : يسوق الحديث ويُخرِّجه بعزوه إلى المصنفين دون أن يذكر الإسناد .

وهو في كل من الحالتين تارة يُصرح بمرتبة الحديث ، وذلك من فوائد " تفسيره " وتارة يسكت ، وهو في الحالة الأولى أكثر سكوتًا ، ومن أمثلته حديث قتل اليهود ثلاثة وأربعين نبيًا في ساعة واحدة ، وقد خرجته في السلسلة الأخرى برقم (٥٤٦١) . ومنها حديث " الأبدال في أمتي ثلاثون ، بهم ترزقون .. " وإسناده ضعيف جدًا ، وهو مخرج هنالك برقم (٩٣٦) ، وحديث : اسم الله الأعظم في (آل عمران) : (قل اللهم مالك الملك ..) وهو موضوع كما بينته هناك برقم (٢٧٧٢) إلى غير ذلك من المثلة وهي كثيرة جـــداً ، لـــو تُتتبِّعَتْ لكان منها كتاب في مجلد كبير .

فجاء هذا الرجل الصابوني إلى هذه الأحاديث التي سكت عنها ابن كـــثير فاعتبـــها صحيحة بإيراده إياها في " مختصره " وتصريحه في مقدمته (ص ٩) بأنه اقتصر فيه علـــى

الأحاديث الصحيحة ، وحذف الأحاديث الضعيفة ! كما حذف الروايات الإسرائيلية ، وهو في كل ذلك غير صادق كما تقدم وزدته بيانًا في تخريج الحديث المشار إليه آنفـاً بـرقم (٥٤٦١) ، وهو في ذلك قد سبق كل من كتب في هذا العلم الشريف جهـلاً وتضـليلاً ودعوى فارغة ، بحيث لا أعرف له شبيهًا إلا أن يكون المسمّى عز الدين بليق صادقًا في قوله في مقدمة كتابه الذي سمّاه بغير حق " منهاج الصالحين " :

" لا يروي الأحاديث المتناقضة ، ويستبعد الأحاديث الضعيفة أو الموضوع ة " .

وهو في قوله هذا أفاك كذاب ، فقد درست كتابه هذا دراسة دقيقة لمناسبة عرضت ، وتتبعت أحاديثه حديثاً حديثاً ، فهالني كثرة ما فيه من الأحاديث الضعيفة والموضوعة ، حتى جاوز مجموعها الأربعمائة حديث ، فتعجبت من جرأته وإقدامه على هذه الدعوى الطويلة العريضة ، وهو من أجهل – إن لم أقل : أجهل – من رأيت ممن كتب في الحديث الشريف ، ولا أعلم من يساويه في ذلك إلا أن يكون الصابوني هذا ، فإنه قلده حذو القذة بالقذة ، فادعى كما سبق بأن مختصره ليس فيه إلا الأحاديث الصحيحة ! إلا أنه يزيد عليه بإعجابه بنفسه وغروره بأنه أستاذ التفسير بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة الملك عبد العزيز بمكة المكرمة كما يصف نفسه به في كتبه ، وبأنه يضمر لأهل الحديث والعاملين به الذين يُسمون في بعض البلاد بـ (السلفيين) أشد البغض ، ويحقد عليهم أسـوأ الحقـد ،يدلك على ذلك ما سود به كتيبه الذي سماه بغير حق أيضاً " الهدي النبوي الصـحيح في صلاة التراويح " ، فإنه ما ألفه إلا للرد على السلفيين الذين أحيوا – فيما أحيوا – سنة النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة التراويح إحدى عشرة ركعة ، وليته كان رداً علميا ، إذن لقلنا " له رأيه واجتهاده – إن كان له رأي واجتهاد ! – ولكنه جعله – والله أعلم – ذريعة لينال منهم ، ويشفي بذلك غيظ نفسه ، ويروي غليل صدره بسبهم وشتمهم والافتراء عليهم ، فهو يلقبهم بـ " المسلفين " (ص ٣٥) ويكرر ذلك في غير ما موضع (ص ٧٧ و١٣٨)

و بـــ " الجاهلين " (ص٧٥) وبـــ " سوء الفهم وغباء الـــذهن " (ص ٨٠) و بـــــ " الأدعياء المتطاولين على العلماء " ، و بـــ " تضليل السلف الصالح " (ص ٨٩) ويكرر هذا في غير ما مكان واحد ، وبـــ " أدعياء العلم " (ص١٣٠) ! إلى غير ذلك من الألفاظ التي تنبئ العاقل على ما انطوت عليه نفس هذا الرجل من الغل والحسد وسوء الظن بالمسلمين . فالله سبحانه وتعالى حسيبه ، وليس من همي أن أرد عليه في كلماته هذه ، فإن الأمر كما قال تعالى : (إن الله يدافع عن الذين آمنوا) ولكني أريد أن أبين للناس أنه هو الدعي للعلم لكي لا يغتروا به وبكتاباته التي تطفح بالجهل المركب كما رأيت فيما تقدم صنيعه في " مختصره ".

وأصرح من ذلك دلالة وأكشف لخزيه وعاره أنه زين الصفحة الأولى من الورقة الأولى من " مختصره " وكذلك فعل بكتابه الآخر الذي سماه " صفوة التفاسير " ؛ زينهما بأربعـــة أحاديث مخرجة تخريجاً مكذوباً مفضوحاً فيها كلها ، ووضع تحتها اسم المنفق على طبـــع الكتابين المذكورين السيد حسن عباس شربتلي ، وليس يهمني تحقيق أنها بقلـــم هـــذا أو الصابوني لأن الغاية تحذير القراء من الوقوع في الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى العلماء ، وتعريفهم بمن يدعي العلم ليحذروه ، و الأحاديث الأربعة هي كما ساقها :

١- " أشراف أمتي حملة القرآن " الترمذي

٢- " من قرأ حرفاً من كتاب الله فله حسنة ... " البخاري

٣- " اقرأوا القرآن فإنه يأتي يوم القيامة شفيعاً لصاحبه " البخاري

٤- " تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا .. " متفق عليه

فعزوه هذه الأحاديث الأربعة إلى المذكورين كذب عليهم وهاك البيان :

أما الحديث الأول فلم يروه الترمذي مطلقاً ، وإنما رواه الطبراني وغيره من المتساهلين في الرواية الذين لا يلتزمون الصحيح من الحديث . (انظر الجامع الصغير والكبير للسيوطي) .

والحديث الثاني والثالث فكذب على البخاري ، فإنه لم يروهما ، وإنما روى الثاني منهما الترمذي وصححه ، وهو مخرج في التعليق على " الطحاوية " (ص ٢٠٦ – الطبعة الرابعة).

وأما الثالث فرواه مسلم دون البخاري كما في " الترغيب " و " الجامعين " وغيرهما .

واما الرابع ، فإنما رواه الإمام مالك في " الموطأ " معضلاً ، لكن له شاهد عن ابن عباس ، خرجته في " المشكاة " ، وآخر بمعناه ، سيأتي الكلام عليه في هذا المجلد بإذن الله في نهاية الحديث (١٧٦١) . ثم وقفت له على شاهد ثالث من حديث أنس في " طبقات الاصبهانيين " لأبي الشيخ (ص ٢٧٩ – مخطوطة الظاهرية) ، فازداد الحديث به قوة على قوة ، والحمد لله ، وكان الأولى أن يذكر هناك ، أو في (الاستدراك) ، ولكن هكذا قُدّر ، والخيرة فيما اختاره الله عز وجل .

هذا وقد يقول قائل : إن تَعْصيب الجناية في هذه الأحاديث الأربعة بالشيخ الصابوني لا وجه له ، لأنها ليست بقلمه .

فأقول : الحقيقة أن ما تقدم من الإشارة إلى نمط من أخطائه في " مختصره " وإن كان يكفي لإدانته بالجناية على أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وتضليله لقرائه فيها ، فإنه يتحمل أيضاً مسؤولية هذه الأحاديث الأربعة أيضاً ، لأنها إن لم تكن بقلمه وتزلف بنسبتها إلى المحسن الشربتلي ،فحسبه أنه رضي بنشرها له في أول صفحة من كتابيه ، وإن مما لا شك فيه أن أقل من ذلك يُعتبر إقراراً منه لها عند أهل العلم ، فكيف وهو قد زيّن بها واجهة كتابيه !؟

فإن قيل : لعله لا يعلم ما ذكرت من حالها .

فأقول : نعم هذا ممكن ، بل إن حسن الظن به وأنه لم يتقصد تزيين واجهة كتابه بالكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى العلماء يحملنا على ترجيح أنه لا يعلم ذلك ، ولكن أليس هذا الاعتبار عنه أو منه ، هو كما يُقال : عذر أقبح من ذنب ! إذ كيف يجوز له أن يُزين بها كتابه وهو لا يعلم حالها ؟ والله عز وجل يقول : (ولا تقف ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا) . ولقد أحسن من قال لمثله :

فإن كنت لا تدري فتلك مصيبة وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم

إن هذا الرجل وأمثاله من المقلدين يقيمون أشد النكير على الشباب المؤمن ، لا لشئ إلا لكونهم يتبعون السنة الصحيحة ، ولا يلتزمون مذهباً معيناً يقلدونه – كما هو الواجب كتاباً وسنة واتباعاً للأئمة الأربعة وغيرهم – بدعوى أنهم ليسوا من أهل العلم ، فيوجبون عليهم أن يقلدوا المذهب ، وينسون أنفسهم حين يكتبون في علم الحديث وهم به أجهل من أولئك السُنيين بفقههم التقليدي !

دون أن يشعروا مطلقاً بأنهم يعيثون فساداً في الأصل الثاني من أصلي الشريعة ، ألا وهي السنة المطهرة وأنهم يتعرضون بذلك للوقوع في وعيد الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم عمداً أو جهلاً ، فيصدق عليهم على الأقل قوله صلى الله عليه وسلم : " من حدث عني بحديث يُرى (أي عند أهل العلم بالحديث) أنه كذب فهو أحد الكذابين " رواه مسلم وغيره . فإن الحديث الأول الذي عزاه للترمذي كذباً ، هو نفسه أيضاً لا يصح كما قال إمام المحدثين البخاري ، لأنه من رواية نهشل بن سعيد وهو كذاب كما قال الإمام ابن راهوية ومن قبله الطيالسي ، وفيه راو آخر واهٍ ، وقد خرجته في الكتاب الآخر : " الضعيفة " (٢٤١٦) .

ذكرت آنفاً ما يقتضيه حسن الظن به أن تخريج تلك الأحاديث ليست له ، ولكني وجدت الرجل – لإغراقه في جهله – لا يدعني أن أبقي عند ما ذكرتُ ، فقد وجدته وقع له في صلب كتيبه المتقدم أكاذيب أخرى تشبه تلك مشابهة تامة ، إلى أخطاء أخرى ، لا بُد لي من بيانها نصحاً وتحذيراً .

١- ذكر (ص ٦٧) حديث " ... وسننت لكم قيامه " ، وقال : " رواه أصحاب السنن " وهم أربعة معروفون ، و لم يروه منهم إلا النسائي وابن ماجه !

٢- ذكر (ص١٨) حديثاً في فضائل رمضان ، وقال :

" رواه النسائي "

وهو كذب عليه ، فإنه لم يروه ، وإنما رواه الطبراني كما في " الترغيب " و " المجمع " للهيثمي ، فقال :

" فيه الفضل بن عيسى الرقاشي وهو ضعيف "

٣- وذكر (ص ٥٠) حديث : " أرحنا بها يا بلال " ، فقال في الحاشية مخرجاً له :

" لسان العرب " .

فلم يعرف هذا المسكين مصدراً لهذا الحديث غير هذا الكتاب المعروف بأنه ليس من كتب الحديث ، وإنما هو في اللغة ، مع أنه في " سنن أبي داود " ومخرج في كتب السنة مثل " المشكاة " (١٢٥٣) وغيره !

٤- أورد (ص٥٦) أثر أُبي بن كعب في صلاته في رمضان عشرين ركعة ، وأنه كان لا يقنت إلا في النصف الثاني ... وقال نقلاً عن " المغني " لابن قدامة : " رواه أبو داود " .

قلت وله علة ظاهرة وهي الانقطاع بين الحسن – وهو البصري – وعمر ، وبمثله يحتج على السلفيين المتمسكين بالسنة في صلاة التراويح كما تقدم ، ويرميهم بكل باقعة كما سلف .

٥- ذكر (ص٧٨) حديث " لا تجتمع أمتي على ضلالة " وفي رواية أخرى : " ما كان الله ليجمع أمتي على ضلالة . وقال :

" رواه أصحاب السنن " .

وهذا كذب أيضاً عليهم جميعاً إلا الترمذي فإنه رواه باللفظ الأول ، وأما الآخر فرواه ابن أبي عاصم في " السنة " وإسناده ضعيف كما بينته في " ظلال الجنة " (رقم ٨٠) ، لكنه حسن بمجموع طرقه كما شرحته في " الصحيحة " (١٣٣١) وغيره .

٦- وفي (ص ٩٦) ذكر قوله صلى الله عليه وسلم :" الكبر بطر الحق وغمط الناس " وقال :

" أخرجه البخاري " .

قلت : وهو كذب عليه أيضاً فإنما رواه مسلم فقط في " الصحيح " عن ابن مسعود ، نعم رواه البخاري في " الأدب المفرد " عن ابن عمرو ، فإن كان يعنيه ، فهذا من الأدلة على أن الصابوني لجهله لا يُفرق بين ما يرويه البخاري في " الصحيح " وما يرويه خارجه ، وإلا

لقيد العزو إليه بقوله : " في الأدب المفرد " ! وهو مخرج في المجلد الأول من هذه " السلسلة الصحيحة " برقم (١٣٤) ، سيأتي بإذن الله تعالى بزيادة في التخريج والطريق في هذا المجلد برقم (١٦٢٦) .

٧- ذكر (ص ١٢٨) حديث : " ما ضل قوم بعد هدى كانوا عليه إلا أوتوا الجدل " ، وقال في تخريجه :

" أخرجه الترمذي وابن ماجه وأحمد في المسند (٥/ ٢٥٢) وقال : إسناده صحيح " .

قلت : ولقد كذب على الإمام احمد أيضاً – وإن كان الحديث في نفسه ثابتاً – فإنه لم يقل ذلك ، وقد أخرجه في موضع آخر من " المسند " (٥/ ٢٥٦) ، وهذا الكذب يعرفه كل مشتغل بهذا العلم الشريف ، فإن الإمام أحمد رحمه الله ليس من عادته في مسنده التصحيح . ولقد خطر في البال أنه لم يحسن التعبير ، أراد أن يقول : وقال الترمذي : " إسناده صحيح " ، ولكن الترمذي لم يقل ذلك أيضاً ، وإنما قال : " حسن صحيح " ، والفرق بين العبارتين لا يخفى على أهل العلم .

ولهذا الرجل أخطاء كثيرة ، وأكاذيب اخرى ، وبخاصة على إخواننا السلفيين ، لا مجال لذكرها أو الإشارة ٰليها في هذه المقدمة ، فإنها حديثية محضة ، ولعله يُتاح لنا ذلك في فرصة أخرى إن شاء الله .

وجملة القول : إنني أطلت الكلام في الشيخ الصابوني بصورة خاصة من بين المخالفين من المعاصرين ، لأنه يصلح مثالاً لجمهورهم الذين لا يحسنون من هذا العلم حتى ولا مجرد النقل ، وزاد عليهم في كثرة أوهامه وأكاذيبه ، فلا يقام لأمثاله وزن في هذا العلم الشريف .

وهذا لا يمنعني من أن أعترف هناك بعض الرجال المتأخرين لهم فضلهم الظاهر في هذا العلم ، نستفيد كثيراً من تحقيقاتهم وتعليقاتهم ، كأمثال الشيخ أحمد شاكر رحمه الله وغيره من الأفاضل . والله ولي التوفيق .

قصة المسيح الدجال ونزول عيسى عليه الصلاة والسلام

مقدمة المؤلف

سبب تأليف الكتاب

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادى له، وأشهد أن لا إلا اله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

(يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون) [آل عمران: ١٠٢]، {يا أيها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيرًا ونساءً واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيبا} [النساء: ١]، (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا. يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزا عظيما) [الأحزاب: ٧٠ و٧١].

أما بعد؛ فإن أصدق الحديث كتاب الله، وأحسن الهدى هدى محمد – صلى الله عليه وسلم –، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة فى النار.

وبعد؛ فإنه لم يكن ليخطر فى بالى أن أتوجه يوما إلى تخصيص وقت ما لتأليف هذه الرسالة، ولكن الله تبارك وتعالى إذا أراد أمرا هيأ أسبابه، وذلك أننى فى أوائل جمادى الأولى سنة (١٣٩٣ هـ) وصل بى التحقيق لكتاب «الفتح الكبير فى ضم الزيادة إلى الجامع

الصغير» – وفصله إلى كتابين: «صحيح الجامع الصغير .. »، و «ضعيف الجامع الصغير .. » – إلى حديث أبي أمامة البهلي – رضي الله عنه – في تحذير النبي – صلى الله عليه وسلم – أمته من الدجال، ووصفه – صلى الله عليه وسلم – إياه بما لم يصفه نبي قبله، وقتل عيسى – صلى الله عليه وسلم – له في (اللد) من فلسطين، وغير ذلك من الحقائق المتعلقة بمسيح الهدى ومسيح الضلالة، وبحكم التحقيق – الذي جريت عليه في الكتابين المذكورين – اقتضى الأمر دراسة إيناد الحديث المشار إليه والنظر فيه، فوجدته ضعيفا لا يمكن الإعتماد عليه وحـــده؛ خصوصا في مثل هذه الأمور الاعتقادية اليقينية، ولكنني تبينت – لأول نظرة ألقيتها على متنه – أن كثيرا منه صحيح ثابت في «الصحيحين» وغيرهما من كتب السنة.

ولما كان من البدهي أنه لا يمكن بمجرد مثل هذه النظرة العاجلة أن أحكم بالصحة على الحديث بتمامه، وأن يورد بالتالي في الكتاب الأول من الكتابين السابقين: «صحيح الجامع .. »؛ بل لا بد من إمعان النظر في سائر فقراته؛ بل وألفاظه، وتتبعها في بطون كتب الســـنة ومختلف الأحايث الواردة فيها؛ مما له علاقة قريبة أو بعيدة بعيسى – صلى الله عليه وسلم – والدجال الأكبر لعنه الله تعالى، وما يتعلق بهما، ودراسة أسانيدها بتحقيق مطول على نحو ما جرينا عليه في كتابينا: «سلسلة الأحاديث الصحيحة»، و «سلسلة الأحاديث الضـــعيفة»؛ حتى نستطيع في النهاية من القطع بصحته كله أو جله، وبعد ذلك يورد في «الصحيح» كلا أو جلا على ما انتهى إليه التحقيق.

فتوجهت الهمة لدراسة الحديث المذكور فقرة فقرة؛ بل ولفظة لفظة، وذكر الأحاديث المقوية لكل فقرة منها ما وجدت إلى ذلك سبيلا، وتخريجها كلها مع الكلام على أسانيدها تصحيحا وتضعيفا – وتتبع المتابعات والشواهد لها؛ مما يساعدنا على تخليص ما أمكن مـــن فقراته من الضعف الملازم لها من قبل ذات الإسناد، والذي روى به من حديث أبي أمامة – رضي الله عنه – المشار إليه.

فتبين لى بعد هذه الدراسة الدقيقة أن الحديث بجميع فقراته – إلا قليلا منها – هو من الصحيح لغيره؛ بل إن كثيرا منها من قبيل المتواتر المقطوع ثبوته عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم –؛ ومن ذلك ما يتعلق بخروج الدجال الأعور، ونزل عيسى عليه السلام من السماء، وقتله إياه.

ولقد كان طبيعيا جدا أن أجد فى تلك الأحاديث التى خرجتها من الفوائد المتعلقة بعيسى عليه السلام والدجال الأعور –

مما لم يرد فى حديث أبى أمامة مطلقا – الشئ الكثير؛ لا سيما وقد بلغ عدد الأحاديث قريبا من ثلاثين حديثا؛ عن أكثر من عشرين صحابيا، للحديث عن بعضهم أكثر من طريق واحد، وبخاصة حديث أبى هريرة؛ فقد استخرجت له وحده عشر طرق، وفى كل طريق منها أحايانا ما ليس فى الطريق الأخرى من الفوائد والزيادات.

ولذلك؛ فإنى بعد أن انتهيت من دراسة الحديث وفقراته، وتخريج شواهدها من الأحاديث المشارة إليها، وأودعته فى كتابى «سلسلة الأحاديث الصحيحة» برقم (٢٤٥٧)؛ فقد بدت لى فكرة جميلة؛ ألا وهى تتبع تلك الفوائد المشار إليها، وضمها إلى مواطنها المناسبة لها فى حديث أبى أمامة – رضي الله عنه –، وسياقها معه سياقا واحدا؛ على النحو الذى كنت جريت عليه فى كتابى «حجة النبى – صلى الله عليه وسلم – كما رواها جابر – رضي الله عنه –»؛ مع اختلاف جوهرى بين الحديثين؛ تتبعتها ووضعت كل زيادة صحيحة فى المكان المناسب لسياق حديثه – رضي الله عنه – من رواية مسلم عن أبى جعفر الباقر عنه.

وأما حديث أبى أمامة رضى الله عنه؛ فقد ضممت إليه ما صح عن غيره من الصحابة رضى الله عنهم، وقد تجاوز عددهم العشرين صحابيا؛ كما سبقت الإشارة إليه.

و لم تزل تراودنى تلك الفكرة، وأجيلها فى ذهنى المرة بعد المرة، حتى تمكنت من نفسى، وحملتنى حملا على إخراجها إلى حيز الوجود؛ لما تبين لى أهميتها، وضرورة عرضها على الناس فى هذا السياق البديع الذى يسهل تناوله على الناس جميعا -على اختلاف ثقافاتهم ومراتبهم- ويقرب لهم شتات ما تفرق فى الأحاديث من الفوائد التى لا يمكن لأكثر الخاصة استخراجها منها؛ فضلا عن عامتهم.

ومما شجعنى على ذلك الأمور الآتية:

الأول: شك كثير ممن ينتمون إلى العلم – بل وإلى الدعوة إلى الإسلام؛ فضلا عن غيرهم ممن لا ثقافة إسلامية عندهم من الشباب المثقف وغيرهم من العوام – فى عقيدة نزول عيسى – صلى الله عليه وسلم –، وقتله للدجال فى آخر الزمان، حتى لقد قام فى نفسى أن كثيرا من الطلاب المتخرجين من جامعة الأزهر هم من هؤلاء الشاكين – إن لم يكونوا من المنكرين لها – وقد عرفت ذلك من مناقشتى لبعضهم شفهيا، ومن اطلاعى على فتاوى بعضهم فى ذلك، وتعليقات آخرين منهم على بعض الكتب.

ومن أشهر هؤلاء العلماء الشيخ (محمد عبده)؛ فإنه يقول فى حديث نزول عيسى عليه السلام تارة: بأنه حديث آحاد! وهذا حسب علمه بالحديث، وهو من أبعد العلماء المعاصرين عنه فى نقدى، وتارة يتأوله نزوله وحكمه فى الأرض بغلبة روحه وسر رسالته على الناس، وهو ما غلب فى تعليمه من الأمر بالرحمة والمحبة والسلم ... حكاه السيد رشيد رضـــا فى «تفسيره» (٣/ ٢١٧)؛ ومع أنه رده عليه بقوله عقبه:

«ولكن ظواهر الأحاديث الواردة فى ذلك تأباه»؛ فإنه رد هذا الاستدراك بقوله عقبـــه أيضا:

«ولأهل هذا التأويل أن يقولوا: إن هذه الأحاديث قد نقلت بالمعنى كأكثر الأحاديث، والناقل للمعنى ينقل ما فهمه. وسئل (يعنى: محمد عبده) عن المسيح الدجال وقتل عيسى له؟ فقال: إن الدجال رمز للخرافات والدجل والقبائح التى تزول بتقرير الشريعة على وجهها ... !»

ومن الغريب أن هذا التأويل سبقه إليه مدعى النبوة (ميرزا غلام أحمد القادياني الهندى)، وكرره فى كتبه ورسائله، وما أشبه التأويل بتأويله لآيات كثيرة من القرآن؛ يحرفها ويستدل بها على نبوته؛ كتأويله لقوله تعالى فى عيسى: {ومبشرا برسول يأتى من بعدى أسمه أحمد} [الصف:٦]؛ فزعم أنه هو المقصود بقوله: {أحمد}! وله من مثل هذا الشئ الكثير، وفى غاية السخف؛ كما قال السيد رشيد نفسه فى صدد الرد عليه فى موضع آخر من «تفسيره» (٦/ ٥٨)، فقال فيه:

«وقد جرى على طريقة أدعياء المهدوية من شيعة إيران - كالبهاء والباب - فى استنباط الدلائل الوهمية على دعوته من القرآن؛ حتى إنه استخرج ذلك من سورة الفاتحة! وله فى تفسيرها كتاب غاية فى السخف يدعى أنه معجزة له!! فجعلها مبشرة بظهوره، وبأنه هو مسيح هذه الأمة!».

قال السيد رشيد عقبه:

«وإنما فتح على هذه الأمة هذا الباب الغريب من أبواب تأويل القرآن، وتحريف ألفاظه عن المعانى التى وضعت لها معان غريبة لا تشبهها ولا تناسبها؛ أولئك الونادقة من المجوس وأعوانهم الذين وضعوا تعاليم فرق الباطنية؛ فزاحت حتى عند كثير من الصوفية».

قلت: فم الفرق بين تأويل هؤلاء الباطنية للقرآن؛ وتأويل القاديانية و (محمد عبده) ومن تَبِعَهُ لأحاديث النزول والدجال بذلك التأويل الباطل بداهة؟! وكيف سكت عليه السيد رشيد رحمه الله؛ بل تأول لهم تأويلاً جديداً بأن الأحاديث نُقِلَت بالمعنى؟! وليت شعري! هل ذلك يستلزم رد ما صلح روايته عن الصحابة من المعاني فضلاً عما تواتر عنهم؟!

مثلاً: إذا تواتر عن الصحابة أن النبي – صلى الله عليه وسلم – نهى عن شيء كلحوم الحمر الإنسية؛ فهذا رواية بالمعنى قطعاً، فهل يستلزم ذلك رد هذا المعنى الذين رووه من النهي بطريقٍ ما من طرق التأويل؛ بحيث يُعطل هذا النّهي ويصير كأنه لم يرد مطلقاً؟! اللهم! إن هذا لهو الضلال المبين، نسأل الله تعالى أن يحمينا منه.

وإليك مثالاً آخر من أمثلة التأويل الذي بُلِيَ به بعض الكتاب المعاصرين من الأزهريين: قال الشيخ (محمد فهيم أبو عبية) في تعليقه على «نهاية البداية والنهاية» (١/ ٧١):

«هل بقي عيسى عليه السلام حتى الآن حيّاً؟ وسينزل إلى الأرض ليجدد الدعوة إلى دين الله بنفسه؟ أم المراد بنزول عيسى هو انتصار دين الحق وانتشاره من جديد على أيدٍ مُخلِصةٍ تعمل على تخليص المجتمع الإنساني من الشرور والآثام؟ رأيان (!) ذهب إلى كل منهما فريق من العلماء (!).

وهذا هو ما يقال بالنسبة إلى المسيح الدجال: هل هو من لحم ودم ينشر الفساد ويهدد العباد، ويملك وسائل الترغيب والترهيب والإفساد؛ حتى يقيض له عيسى عليه السلام فيقتله؟ أم إنه رمز لانتشار الشر، وشيوع الفتنة، وضعف نوازع الفضيلة، تهب عليه ريح الخير المرموز

إليها بعيسى عليه السلام، فتذهبه وتقضي عليه، وتأخذ بيد الناس إلى محجة الخير ومنهج العدل والتدين»! [١].

قلت: ولا يكفي هذا الأزهري (الفهيم) بهذا التعطيل لنصوص السنة وتأويلها – على طريق الرمز الذي هو مذهب الباطنية الملحدة؛ كما سبق حكايته عن السيد رشيد رضا نفسه – بل إنه يوهم القراء بأن هذا التعطيل هو رأي لبعض العلماء يقابل الرأي الأول! والحقيقة أنه لم يقل به أحد ممن له ذكر بالعلم في أهل الحديث والسنة، وإنما قال به بعض الخوارج والمعتزلة من الفرق الضالة؛ قال القاضي عياض:

«في هذه الأحاديث حجة لأهل السنة في صحة وجود الدجال، وأنه شخص مُعَيَّنٌ يبتلي الله به العباد ويُقَدِّرُه على الأشياء؛ كحياء الميت الذي يقتله (فقرة ١٧ و١٨ – أبو أمامة، ١٨ – السياق)، وظهور الخصب، والأنهار والجنة والنار، واتباع كنوز الأرض له، وأمره السماء فتمطر، والأرض فتنبت (الفقرات ١٩ – ٢١ أبو أمامة، ١٩ – ٢١ – السياق)، وكل ذلك بمشيئة الله، ثم يعجزه، فلا يقدر على قتل الرجل ولا غيره، ثم يبطل أمره، ويقتله عيسى ابن مريم، وقد خالف في ذلك بعض الخوارج والمعتزلة والجهمية؛ فأنكروا وجوده، وردوا الأحاديث الصحيحة»

قلت: وهذا هو بعينه ما فعله هذا الأزهري (الفهيم) وبعض شيوخه –تبعاً لسلفهم من الخوارج والمعتزلة؛ وأخيراً القاديانية كما سبق – تارة بطريق التشكيك في صحة الأحاديث بزعم أنها آحاد –كما فعل الشيخ (محمود شلتوت) في بعض مقالاته؛ تبعا للشيخ (محمد عبده) كما سبق – وتارة بطريق التأويل والتعطيل كما فعل هذا (الفهيم)! وهو وإن كان اقتصر فى كلامه السابق على حكاية الرأيين – بزعمه– دون أن يحدد موقفه بوضوح منها؛

---

[١] وذكر نحو هذا (ص ١٤٨)

فإنه إنما فعل ذلك تمويها وتدليسا على القراء، وإعدادا لنفوسهم لتقبل ما سيرجحه هو فيما بعد! فاسمع إليه وهو يقول فى تعليقه على الفقرة الآتية (١٢ – أبو أمامة، ١٤ – السياق): «يقرؤه كل مؤمن كاتب وغير كاتب»:

«اختلف العلماء فى الكتابة هنا: هل هى حقيقة؛ أم أنها كناية عن الأمارات الدالة على صاحبها؟ وأن القرأة معناها تلهم النفس المؤمنة بإشراقها ما يبصر الحقيقة دون امتراء .... ولعل هذا هو الأقرب وهو الأسلم» [1]!

هكذا قال هذا (الفهيم) متجاهلاً نص الإمام النووي وغيره على خلاف ترجيحه؛ قال الحافظ في «الفتح» (١٣/ ٨٥):

«قال النووي: الصحيح الذي عليه المحققون أن الكتابة المذكورة حقيقة، جعلها الله علامة قاطعة بكذب الدجال، فيظهر الله المؤمن عليها، ويخفيها عن من أراد شقاوته». قال الحافظ:

«وحكى عياض خلافاً، وأن بعضهم قال: هي مجاز عن سمة الحدوث عليه، وهو مذهب ضعيف».

ثم لم يكتفي ذاك (الفهيم) بترجيحه لذلك التأويل الباطل؛ بل إنه يجزم به بعد عدة صفحات؛ فيقول (ص ١١٨):

«اختلاف ما روي من الأحاديث في مكان ظهور الدجال ... يشير إلى أن المقصود بالدجال الرمز إلى الشر واستعلائه ...)!

وهذا هو الذي جزم به في تصديره للكتاب؛ فقال: (ص ٩)

---

[1] وذكر نحوه (ص١٤٨)

«ثم سرنا مع القائلين بأن ظهور المهدي ونزول عيسى عليه السلام هما رمزان لانتصار الخير على الشر، وأن الدجال رمز لاستشراء الفتنة واستيلاء الضلال فترة من الزمان ... »!

قلت: وهذا (الفهيم) هو رئيس بعثة الأزهر الشريف بـــ (لبنان)؛ كما طبع ذلك تحت اسمه على طُرَّة الكتاب.

ولقد أساء جداً في تعليقه على الكتاب المذكور إلى مؤلفه من جهة؛ وإلى الحديث النبوي من جهة أخرى؛ مما يدل على جهله البالغ به! فإنه قطع بتضعيف أحاديث صحيحة؛ لعدم اتساع قلبه لها! ولم يسبقه إلى ذلك أحد من أهل العلم -كحديث الجساسة؛ انظـــر (ص ٦و٦٩و١٠١)، وقد رواه مسلم، وحديث المهدي (ص٣٧) - غير مبال بتصحيح المؤلف ابن كثير لبعضها (ص٤٢ و٤٣)؛ بل جزم بوضع حديث آخر رواه مسلم في «صحيحه» (ص٥٨ - ٥٩)!

أما إساءته إلى الكتاب والمؤلف؛ فهى أنه وضع فى صلب الكتاب عناوين من عنده دون أن ينبه على ذلك، وبعضها على خلاف طريقة المؤلف؛ باعتباره من أئمة الحديث الذين يئمنون بالنصوص المتعلقة بأشراط الساعة دون تأويل لها؛ كما يفعل المبتدعة من المعتزلة وغيرهم، وهذا (الفهيم) قد أبان في تعليقاته المشار إليها؛ أنه سلك سبيلهم حذو القذة بالقذة، فها هو مثلاً قد وضع من عند نفسه عنواناً في صلب الكتاب (ص١١٦):

«حديث يجب صرفه عن ظاهره»!

وضعه فوق حديث مسلم في قتل الدجال للمؤمن وإحياؤه إياه؛ (انظر فقرة ١٧و١٨ - أبو أمامة).

وعنوان آخر وضعه على الأحاديث الواردة في ابن الصياد بعضها في البخاري! فقال (ص١٠٤):

«مرويات مرفوضة؛ لأنها لا تصدق عقلاً، وليس بمعقول صدورها عن الرسول عليه السلام»

كأن الرسول عند هذا (الفهيم) ينبغي أن لا يتكلم بأمور غيبية لا مجال للعقل إلا أن يسلم بها، وعلى ذلك فالإيمان بالغيب الذي هو التصديق لا وجود لع في نفسه!!

ووضع عنواناً على حديث تعذيب المصورين (٢/ ٥٠):

«عذاب المصورين المجسمين يوم القيامة»

وبالجملة؛ فهذه العناوين التي وضعها من عند نفسه في ثنايا الكتاب؛ مع أنها تنافي الأمانة العلمية؛ فهي – في الوقت نفسه – تدل على مبلغ علم هذا (الفهيم)، والخسارة التي لحقت بالناشرين للكتاب مادة ومعنى؛ حيث إن تعاليقه المذكورة قد غيرت معالم الكتاب، وجعلته بهذه العناوين والتعاليق كتابا آخر ليس هوو كتاب الحافظ بن كثير!

وليت أن تسلط هذا (الفهيم) على الكتاب وقف عند هذا الحد؛ فقد تعداه إلى أن حذف منه كثيرا من نصوصه وأحاديثه التي لم ترق لعقله الكبير! وذلك ما صرح به في تصديره للكتاب؛ فقال (ص٥):

«بل إننا إضطررنا إلى أن نسقط بعص المروريات التي ضمنها المؤلف كتابه؛ لما حوت من معنى لا يتفق والعقل ولا يستق والدين»!

وإن القارئ لتعاليقه ليجد التنبيه – فى كثير من صفحات الكتاب– على أنه أسقط منها ما شاء دون أن يذكر نص المحذوف منه؛ ليكون القراء على علم به؛ كما تقتضيه الأمانة – هذا لو جاز الحذف! – من ذلك قوله (٢/ ٢٨٥):

«أسقطنا هنا مقاطع يستحى منها الحياء ... »!

وأعجب ما رأيته منه أنه حذف أربع صفحات كاملات بياضا فى المجدل الثانى! وهى الصفحات (٨٩ و٩٩ و١٠١ و١٠٢)!

وإنى –والله– لقد رأيت أنواعا مختلفه من مُدَّعى العلم فى هذا الزمان؛ فما رأيت مثل هذا (الفهيم) جرأة وجهلا وغروراً! ولولا أنه كذلك؛ فقل لى بربك كيف استجاز لنفسه هذا التصرف المشين المخل بالأمانة العلمية في كتاب الحافظ ابن كثير؛ زيادة منه في عناوينه، وحذفاً من صفحاته، وتضعيفاً لأحاديثه الصحيحة؛ أو إبطالاً لمعانيها باسم التأويل والعقل؟!

ولست أدرى –ولله– كيف اغتر به الناشر للكتاب؟! فقال فى مقدمته:

«وأما التدقيق والتحقيق؛ فقد وفقنا –بحمد الله– إلى أن يقوم بهما فضيلة اليخ محمد من الجهد المشكور ما خلّص الكتاب من ... من الأخطاء اللغوية والتحريفات الكثيرة فى أسماء الأعلام الواردة فيه، وتصحيح كثير من النصوص التى تضمّنها»!

عجيب –والله– أن يوصف هذا (الفهيم) بهذه الصفات، وفى الكتاب مئات الشواهد التى تدل على أنه على النقيض من ذلك تماما! فإنه أفسد كثيرا من نصوصه، ووقع فيما لا يعد من الأخطاء اللغوية والتحريفات الكثيرة فى الصفحة الواحدة! الأمر الذى يدل على أن البلاد

السعودية تحسن الظن كثيرا بأمثال هذا الأزهرى؛ مما يذكرنى بالمثل السائر: إن البغاث بأرضنا يستنسر! وإليك بعض الأمثلة التى عثرت عليها من المجلد الأول من الكتاب:

١ - ص (١١٤): «ويترع حُمَّة) كذا بالجيم وبالخفض! (ِ كل ذى جمة». والصواب: حمة-بالحاء المهملة وتخفيف الميم-: السم!

وتكرر هذا الخطأ منه فى الصفحة (١٦٩)، وعلق عليه بما لم يؤكد أنه خطأ علمـــى؛ فقال:

«الجمة: الشعر المجمع فى مقدمة الرأس، ولعل المراد بإذهاب (جمة كل ذات جمة) هو: تخليص المجتمع من تصفيات الشعر المختلفة التى تربط بالفتيات العيون الرَّغبة والنفوس الشهوانية ... وبدهى أن كلمة (ذات جمة) فى الحديث الشريف واقعة صفة لموصوف محذوف ... » إلى آخر هرائِهِ!

٢ - بعد ثلاثة أسطر من الصفحة المذكورة (١١٤):

«وتكون الأرض كعاثور الفضة». وعلق عليه المسكين بقوله:

«العاثور: المهلكة من الأرض .... ».

وإنما هو «كفاثور» بفاء ومثلة، وهو: الخوان. وقيل: هو طست أو جام من ذهب أو فضة.

٣ – وفى الصفحة التى تليها (١١٥):

«وقد جرد أبو داود إسناده»!

والصواب: «جوَّد».

٤ – وفى ص (١١٧):

«محمد بن عبد الله بن قَهران»!

وإنما هو (قهزاد).

٥ – فى الصفحة ذاتها: «فَيُشَجُّ. فيقول: خذوه وشجوه»!! وعلق عليه:

«الشج: الجرح فى الوجه والرأس»!

والصواب: «فَيُشَبَّحُ ..... وشَبِّحوه» بشين معجمة ثم باء مزحدة ثم حاء مهملة؛ أي: مدُّوه على بطنه؛ كما قال النووي.

٦ – ص (١٣٣): «مع المرَدَة»!

وإنما هو «القِردة».

٧ – ص (١٤٢): «موسى بن عبيدة اليزيدي»

والصواب: «الرَّبذي».

٨ – ص (١٤٤): «ليتزلن الدجال بحوران»!

والصواب: «خوز»؛ كما في «المسند» (٢/ ٣١٩ و٣٣٧)

٩ – ص (١٤٦): «من سمع من الدجال فلسنا منه»!

وتكرر هذا الخطأ في الصفحة المذكورة مرتين ، وأعاده مرة أخرى (ص ١٥٤)؛ مما يوكد أنه خطأ منه، وليس من الطابع، ولذلك لم يستدركه في فهرس الخطأ والصواب.

وصحة الحديث: «من سمع بالدجال فلينأ عنه»؛ أي فليبتعد عنه.

ويبدوا أن (الفهيم) لم يستطع قراءة «فلينأ» على الصواب؛ فحرفها إلى (فلسنا)، وبالتالي حرَّف «بالدجال» إلى «من الدجال»، و «عنه» إلى «منه»

١٠ – الصفحة ذاتها «وأبو الدهماء، واسمه فرقة بن بهير الدوي»!

والصواب: «قِرْفة – بكسر القاف وسكون الراء بعدها فاء – ابن بُهَيس – بموحدة ومهملة مُصَغَّراً – العدوي»!

١١ – ص (١٥٤) «هشام عن دستوائي»!

والصواب: «هشام الدَّستوائي».

١٢ – ص (١٨٠): «أبي إسحاق»!

والصواب «ابن إسحاق»

١٣ – ص (٢٠٢): «لا تنفع الهجرة ما دام العدو يقاتل».

والصواب: «لا تنقطع الهجرة ... ».

فتأمل! كيف قلب معنى الحديث وأفسده ببالغ جهله وغروره؟!

١٤ – ص (٢١٤): « .. ابن قوتب»

وهذا لا وجود له في الرواة وإنما هو: «ابن قويد»؛ كما في «المسند» (٢/ ٤٤٢) وغيره.

١٥ - ومن أعجب التحريف الذي رأيته له أن جاء بحديث لا وجود له -ولا في الموضوعات - من حيث موضوع تحرّف عليه ففي (٢/ ٥٨):

«في الحديث: آدموا طعامكم بذكره وبالصلاة، ولا تقموه فتقسوا قلوبكم» وعلق عليه بقوله:

«قم الخوان: أكل ما عليه من الطعام فلم يدع منه شيئاً، وأدم خبزه: خلطه بما يجعله مستساغاً. والرسول عليه السلام ينصح تابعيه بأن يكون ذكر الله عز وجل إدام طعامهم .. » إلى آخر كلامه البليغ!

والحديث إنما هو بلفظ:

«أذيبوا طعامكم بذكر الله والصلاة، ولا تناموا عليه فتقسوا قلوبكم».

فتحرف عليه قوله «أذيبوا» إلى «آدموا»! وقوله «ولا تناموا عليه» إلى (ولا تقموه» ثم بنى عليه ما بنى من المعنى الرقيق!!

هكذا رواه جمع من أهل الحديث، وكذلك أورده السيوطي في «الجامع الصغير»، فلو رجع إليه -كما يفعل المبتدئون من الطلاب فضلاً عن «رئيس البعثه» -لعرف أصل الحديث ولم يقع في مثل هذا التحريف الشنيع!

على أن الحديث بهذا اللفظ المروي موضوع؛ كما حققته في «الأحاديث الموضوعة» (١١٥)، فتأمل مبلغ تحقيق هذا (الفهيم)! فهو بديل* أن ينتبه للصواب في لفظ الحديث، وينبه على وضعه، جاء منه بحديث لا أصل له، ثم علق عليه!!!

وجملة القول: إن تحقيق الرجل لهذا الكتاب – وتعليقه عليه مثل تلك التعليقات – لأكبر دليل على أنه ليس أهلاً لتحقيق رسالة صغيرة لعالم فاضل من السلف! فكيف يكون أهلاً لتحقيق سِفْرٍ ضخم لكتاب الحافظ ابن كثير رحمه الله تعالى؟! وأن يصحح الأحاديث الضعيفة، وضعف الصحيحة جزافاً دون التزام لقواعد أهل النقد والمعرة بالجرح والتعديل، وأن يتأولها خلافاً لأهل العلم؟! وهو من الجهل إلى درجة لا تخطر على بال أحد! وماذا يقول العاقل في رجل لا يفهم معنى قوله – صلى الله عليه وسلم – في الذين يدخلون الجنة بغير حساب:

«لا يسترقون» فيقول في تعليقه عليه (٢/ ٦٦):

«أى: لا يتجسسون بآذانهم على الناس ... ويسمى هذا العمل استراق السمع»؟!

فلم يعلم (الفهم) المسكين أن هذا الفعل من الرقية، وأن السين فيه سين الطلب، وليس من السرقة التي السين فيها ألية!

ونعود لما كنا عليه من أصل الموضوع؛ فنقول:

لقد كانت هذه التأويلات التي جرى عليها هؤلاء العلماء المتأخرون من أقوى الأسباب التي شجعتني على عرض حديث أبي أمامة رضي الله عنه مع زيادات غيره عليه من الصحابة في سياق واحد، حتى يتبين لكل ذي عينين بطلان تلك التأويلات ومخالفتها لصراحة الأحاديث الصحيحة، وأن تأويل المتأولين لها ليس المقصود منه إلا التخلص من هذه الأحاديث، ومن الإيمان بها بطريقة ملتوية توهم العامة أن أصحابها يؤمنون بها، وحقيقة الأمر انهم يكفرون بحقائقها، وإنما يؤمنون بألفاظها!

تالله؛ إن إيماناً بالنصوص كلها على طريق الرمز والتأويل لهو إيمان لا يساوي فلساً، ولا يغني عند الله شيئاً.

وليت شعري! ما الفرق بين هؤلاء العلماء المنتمين إلى السُّنة، والمعطلين لهذه النصوص المتواترة بخروج الدجال، ونزول عيسى عليه السلام، وقتله إياه؛ وبين الباطنية والفرق الضالة التي تؤمن بنصوص الكتاب والسنة؛ مع تأويلهم إياها تأويلاً يؤدي في النهاية إلى الكفر بحقائقها؛ كالذين ينكرون النصوص المتواترة في الكتاب والسنة برؤية المؤمنين لربهم في الآخرة؛ بتأويل أن المقصود منها رؤية نعيم ربهم! وكالقاديانية الذين يؤمنون -زعموا- بقوله تعالى: (وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ) [الأحزاب: ٤٠]، ثم يقولون ببقاء النبوة ومجئ أنبياء كثيرين بعده - صلى الله عليه وسلم -؛ منهم (ميرزا غلام أحمد القادياني)! وإذا سألتهم عن هذه الآيه أجابوك بأنهم يؤمنون بها -طبعاً! - ولن معناها ليس كما فهمها المسلمون عن هذه الآية؛ أجابوك بأنهم يؤمنون بها -طبعاً- ولكن معناها ليس كما فهمها المسلمون من قبل! بل المعنى: ولكن خاتم النبيين؛ أي: زينتهم؛ كالخاتم زينة الأصبع! فهل يجدي إيمانهم بها عند الله شيئاً بعد أن فسروها بغير تفسيرها الحق؟!

كذلك أقول: إن إيمان هؤلاء العلماء بالأحاديث المتواترة بنزول عيسى عليه السلام وقتله للدجال؛ لا يجديهم شيئاً مع تفسيرهم إياها بذلك التفسير الرمزي؛ لأنه خلاف ما يقطع به كل عالم متجرد عن الهوى إذا ما اطلع على النصوص الواردة فيهما.

وكأنه لذلك يلجأ بعضهم إلى الخلاص منها بطريقة أخرى - غير طريقة تفسيرها بالرمز - ألا وهي طريقة التشكيك في ثبوتها يقيناً بزعم أنها أحاديث آحاد! ومن هؤلاء الشيخ (محمود شلتوت)؛ فقد كنت قرأت له قديماً جواباً حول حياة عيسى عليه السلام في السماء ونزوله في آخر الزمان -نشرته مجلة «الرسالة» يومئذٍ -رأيت فيها العجب العجاب من الجهل

بحقيقة الأحاديث الواردة في نزوله عليه السلام، ومن ذلك زعمه أن طرقها كله تدور على وهب ابن منبِّه وكب الأحبار، فاستنكرت ذلك في نفسي؛ لأن ذهني كان خالياً من مثل هذه الدعوى، ولكني قلت في نفسي: لعل ذلك بالنسبة لبعض الطرق، ولكن الشيخ يبالغ! وللتثبت من ذلك؛ اندفعت إلى تتبع أحاديث نزوله عليه السلام من مصادرها الأصلية في كتب السنة – التي تروي الأحاديث بأسانيدها؛ كالأمهات الستة وغيرها – حتى اجتمع عندي في ذلك أحاديث كثيرة جداً؛ من طرق متواترة عن أكثر من أربعين صحابياً، فعجبت أشد العجب حين لم أر لوهبٍ وكعب ذكراً في شيء من تلك الطرق أصلاً، حتى ما كان منها ضعيف الإسناد! فتيقنت حينئذٍ أن الشيخ –عفا الله عنه – كتب من ذاكرته؛ دون أن يراجع في ذلك كتاباً واحداً من كتب السنة المشار إليها! فكتبت يومئذٍ رسالة مفصلة في الرد على فتـــواه، وهممت بإرسالها إلى مجلة «الرسالة»،ولكن أحد أصحابنا من الأدباء الأفاضل الذين يترددون إلى مصر نصحني بأن لا أرسلها، لأنهم سوف لا ينشرونها؛ لطولها أولاً؛ ولأن الشيخ شلتوت فوق مستوى النقد هناك؛ لا سيما من شخص غير مصري وغير مشهور عندهم!

قال: فأن كان ولا بد فاختصر الرسالة ما استطعت، ثم أرسلها إليهم لعلهم ينشرونها في المجلة، وما أظنهم فاعلين. وكذلك كان، فإني اختصرتها في صفحة ونصف، ثم أرسلتها، فلم تنشر!!

وللرد على أصحاب هذه الطريقة مفصّلاً مجال آخر غير هذا، ويكفي في ذلك اتفاق أهل العلم بالحديث وحفاظه على تواتر حديث الدجال ونزول عيسى عليه السلام من السماء؛ كالحافظ ابن كثير [1] وابن حجر وغيرهما؛ بل إن الإمام الشوكاني ألـــف رســـالة سماهـــا: «التوضيح في تواتر ما جاء في المنتظر والمهدي والمسيح»

---

[1] «النهاية» لابن كثير (١/ ١٤٨)

وقد تيقَّنت – أنا شخصياً –بتواتر أحاديث الدجال وعيسى حينما كتبت الرسالة المشار إليها آنفاً، وقد بلغت الطرق التي تجمعت عندي –يومئذٍ– أكثر من أربعين طريقاً عن نحـــو أربعين صحابيّاً، بعضها على شرط الصحة، وسائرها أكثر شواهدها معتبرة، ومن المؤسف أنني لا أدري أين بقيت الآن بسبب النقلة من دار إلى أخرى؟!

ثم تجدد يقيني بذلك في دراستي لحديث أبي أمامة المشار إليها في هذه المقدمة.

وإليك تسمية الصحابة الذين رووا أحاديث الدجال –الذين خرَّجت أحاديثهم في هذه الدراسة؛ علماً بأنها لم تستقصِ كل ما ورد في ذلك لعدم مناسبته للدراسة المذكورة–:

١ – هشام بن عامر.

٢ – عبد الله بن مغفل.

٣ – حذيفة بن اليمان

٤ – جابر بن عبد الله

٥ – عبد الله بن عمر.

٦ – أنس بن مالك.

٧ – أبو هريرة.

٨ – النواس بن سمعان.

٩ – نفير بن مالك.

١٠ – عائشة

١١ – أم سلمة

١٢ – بعض أصحاب النبي – صلى الله عليه وسلم –

١٣ – عبادة بن الصامت.

١٤ – عبد الله بن عباس.

١٥ – أبو بكر الثقفي.

١٦ – رجل من أصحاب النبي – صلى الله عليه وسلم –

١٧ – سفينة مولى رسول الله – صلى الله عليه وسلم –.

١٨ – أبو سعيد الخدري.

١٩ – فاطمة بنت قيس.

٢٠ – أم شريك

٢١ – عبد الله بن مسعود.

٢٢ – عبد الله بن عمرو.

وهناك صحب آخرون روى عنهم أحاديث في الدجال بأسانيد لا بأس بها في الشواهد؛ وهم:

٢٣ – أبو أمامة.

٢٤ – سعد بن أبي وقاص

٢٥ – عبد الله بن مغنم.

٢٦ – أسماء بنت يزيد الأنصارية.

٢٧ – محجن بن الأدرع.

٢٨ – عثمان بن أبي العاص.

٢٩ – سمرة بن جندب.

٣٠ – مجمَّع بن جارية.

٣١ – أسماء بنت عميس.

ثم إليك أسماء الصحابة الذين رووا حديث نزول عيسى عليه السلام:

١ – عبد الله بن مغفل.

٢ – أبو هريرة.

٣ – النواس بن سمعان.

٤ – نفير بن مالك.

٥ – عائشة.

٦ – جابر بن عبد الله.

٧ – أبو هريرة.

٨ – حذيفة بن أسيد.

٩ – عبد الله بن عمرو

وهذه أسماء الصحابة الآخرين الذين روي عنهم أحاديث نزول عيسى عليه السلام بأسانيد لا بأس بها في الشواهد:

١٠ – أبو أمامة الباهلى.

١١ – بعض أصحاب محمد – صلى الله عليه وسلم –.

١٢ – سمرة.

١٣ – حذيفة بن اليمان.

١٤ – مجمّع بن جارية الأنصاري.

إن هذا العرض السريع لطرق حديث الدجال، وحديث عيسى عليه الصلاة والسلام، ورواتها من الصحابة الكرام الصادقين؛ ليتبين لكل ذي عينين أن الحديث متواتر بذلك، وأن كل من يشك في ذلك فهو من المرتابين في الدين كله، أو هو – على الأقل – معرَّض لذلك أشد التعريض؛ لأن ما كان منه متواتراً –كالقرآن وبعض الأحاديث – فهي معرَّضة عنده لجحدها بطريق التأويل؛ بل التعطيل، وما كان منها لم يبلغ مبلغ التواتر؛ فهي معرَّضة لديه لإنكارها بطريق الشك في ثبوت نسبتها إلى النبي – صلى الله عليه وسلم –.

ومن هنا يظهر أن كل المؤمنين بالدين الإسلامي؛ فهم على خطر في إيمانهم إذا لم يعتمدوا على مذهب أهل الحديث في تلقيهم للدين؛ فإنهم أعلم الناس بما هو منه ثبوتاً، وما ليس منه روايةً، وأعرف الناس بمعانيها ومقاصدها؛ لأنهم تلقوا كل ذلك عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – بالطرق العلمية الصحيحة التي لا سبيل إلى معرفة الدين إلا بها، وبدونها يصير الدِّين هوىً متَّبعاً، وهذا هو الداء العضال الذي أصاب العالم الإسلامي اليوم، و لم ينج منه إلا الطائفة المنصورة التي بشر بها رسول الله – صلى الله عليه وسلم – في أحاديث كثيرة متواترة؛ منها قوله – صلى الله عليه وسلم –:

«لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق ظاهرين على من ناوأهم؛ حتى يقاتل آخرهم المسيح الدجال» [1].

«سيكون فيكم قوم من هذه الأمة يكذبون بالرجم، ويكذبون بالدجال، ويكذبون بطلوع الشمس من مغربها، ويكذبون بعذاب القبر، ويكذبون بالشفاعة، ويكذبون بقوم يخرجون من النار بعدما امتحشوا، فلئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد وثمود».

أخرجه الداني في «الفتن» (ق٢٣/ ٢)، وأحمد (١/ ٢٣) مختصراً، وإسناده حسن.

الأمر الثاني –مما شجعني على تأليف هذه الرسالة –:أن الناس كافة –عامة وخاصة؛ إلا من شاء الله – لم يعودوا يتحدثون عن خروج الدجال ونزول عيسى عليه الصلاة والسلام؛ مصداقاً لما في «زوائد مسند أحمد» (٤/ ٧٢) عن راشد بن سعد قال:

لما فتحت اصطخر نادى منادٍ: ألا إن الدجال قد خرج.

---

[1] خرَّجته في «الصحيحة» برقم (١٩٥٩)

قال: فلقيهم الصعب بن جثامة، قال: فقال: لولا ما تقولون لأخبرتكم أني سمعت رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يقول:

«لا يخرج الدجال حتى يذهل الناس عن ذكره، وحتى تترك الأئمة ذكره على المنابر»[1].

أقول: ولعل الذي ذكرنا من طريق المرتابين هو السبب في تشديد عمر على المكذبين بالدجال –وغيره مما ثبت في السنة الصحيحة –فقد روى يوسف بن مهران عن ابن عباس قال: سمعت عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – على المنبر وهو يقول:

ولقد صدق هذا الخبر على أئمة المساجد، فتركوا ذكر الدجال على المنابر وهم خاصة الناس؛ فماذا يكون حال عامتهم؟! وإذا كان الله تبارك وتعالى قد جعل بحكمته لكل شيء سبباً؛ فلست أشك أن سبب هذا الإهمال لذكره – مع اهتمام الرسول – صلى الله عليه وسلم – أشد الاهتمام في التحذير من فتنته؛ كما ستراه فيما يأتي في أول قصته –إنما هو تشكيك بعض الخاصة في الأحاديث الواردة فيه؛ تارة في ثبوتها وعدم ورودها بطريق التواتر – زعموا– وتارة في دلالتها كما تقدم بيانه، فكان من الواجب أن يقوم أهل العلم بواجبهم؛ فيبينوا للأمة ما حدثهم به رسول الله – صلى الله عليه وسلم – من فتنة الدجال وقتل عيسى عليه الصلاة والسلام إياه؛ بنفس الطريق التي تتلقى الأمة به عن النبي – صلى الله عليه وسلم – كل ما يتعلق بدينها– من عقائد وعبادات ومعاملات وأخلاق وغيرها، ألا وهو الحديث النبوي – وبذلك يقضى على السبب المشار إليه، ويعود الناس فيذكرون الدجال وفتنته، فيتخذون الأسباب لاتقائها، فلا يغترون بأضاليله وتحاريفه التي لا يصدق بإمكان وقوعها من

[1] قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٣٣٥): «رواه عبد الله بن أحمد من رواية بقية عن صفوان بن عمرو، هي صحيحة كما قال ابن معين، وبقّةُ رجالهِ ثقات». وعزاه في مكان آخر (٧/ ٣٥١) لأحمد نفسه فوهم!

مِثله إلا المؤمن – الذي لا يرتاب أدنى ارتياب فيما جاء من أنواع الفتن، (وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ) [القصص: ٦٨].

فإذا علم المؤمن بذلك وآمن به؛ اتخذ الأسباب التي تعصمه من فتنته؛ وهي:

أولاً: الاستعاذة بالله تعلى من شر فتنته، والإكثار منها؛ لا سيما في التشهد الأخير في الصلاة فقد قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –:

«إذا فرغ أحدكم من التشهد الآخر؛ فليستعذ بالله من أربع، يقول: اللهم! إني أعوذ بك من عذاب جهنم، ومن عذاب القبر ومن فتنة المحيا والممات، ومن شر فتنة المسيح الدجال» [١]

وثبت في «الصحيحين» وغيرهما عن جمع من الصحابة –منهم عائشة – رضي الله عنها –:أن النبي – صلى الله عليه وسلم – كان يستعيذ من فتنته.

بل إنه أمر بالاستعاذة من أمراً عاماً؛ كما في حديث زيد بن ثابت قال: بينما النبي – صلى الله عليه وسلم – في حائط لبني النجار على بغلة له –ونحن معه– إذ حادت به فكادت تلقيه، وإذا أَقْبُرُ ستة أو خمسة أو أربعة، فقال «من يعرف أصحاب هذه الأقبر؟»

فقال رجل: أنا.

قال: «فمتى مات هؤلاء؟»

قال: ماتوا في الإشراك (وفي رواية: في الجاهلية).

---

[١] انظر «صفة الصلاة» (ص١٩٩ – الطبعة السابعة).

فقال: «إن هذه الأمة تبتلى في قبورها، فلولا أن لا تدافنوا؛ لدعوت الله أن يسمعكم من عذاب القبر الذي أسمع منه»،ثم أقبل علينا بوجهه فقال:

«تعوذوا بالله من عذاب النار». قالوا: نعوذ بالله من عذاب النار. فقال: «تعوّذوا بالله من عذاب القبر».قالوا: نعوذ بالله من عذاب القبر». قالوا: نعوذ بالله من عذاب القبر. قال: (تعوذوا بالله من الفتن ما ظهر منها وما بطن».قالوا: نعوذ بالله من الفتن ما ظهر منه وما بطن. قال«تعوذوا بالله من فتنة الدجال». قالوا: نعوذ بالله من فتنة الدجال.[١].

ثانياً: أن يحفظ عشر آيات من أول سورة (الكهف) فقد قال – صلى الله عليه وسلم –:

«من حفظ عشر آيات من أول سورة (الكهف)؛ عصم من [فتنة] الدجال».

رواه مسلم وغيره عن أبي الدرداء[٢].

ثالثا: أن يبتعد عنه، ولا يتعرض له؛ إلا إن كان يعلم من نفسه أن لن يضره لثقته بربه، ومعرفته بعلاماته التي وصفه النبي – صلى لله عليه وسلم – بها؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: «من سمع بالدجال فلينأ عنه، فوالله؛ إن الرجل ليأتيه وهو يحسب أنه مؤمن فيتبعه: مما يبعث به من الشبهات».

---

[١] أخرجه مسلم (٨/ ١٦١)،وأحمد (٥/ ١٩٠)

[٢] رواه مسلم وغيره، وفي رواية له «آخر الكهف» وهي شاذة؛ كما حققته في «الصحية» رقم (٢٦٥١).ويشهد للرواية الأولى حديث النواس الآتي في الفقرة (٥) –تخريج فقرات القصة، وحديث أبي أمامة في الفقرة (١٤)

أخرجه أحمد وغيره، عن عمران بن حصين[١].

رابعًا: أن يسكن مكة والمدينة، فإنهما حرمان آمنان منه؛ لقوله صلى الله عليه وسلم:

«يجئ الدجال فيطأ الأرض إلا مكة والمدينة، فيأتى المدينة؛ فيجد بكل نقب من نقابها صفوفاً من الملائكة».

أخرجه الشيخان وغيرهما عن أنس بن مالك رضى الله عنه [٢].

ومثلهما المسجد الأقصى والطور؛ كما يأتى فى الفقرة (٢٤ – السياق).

واعلم أن هذه البلاد المقدسة إنما جعلها الله عصمة من الدجال لمن سكنها وهو مؤمن ملتزم بما يجب عليه من الحقوق والواجبات تجاه ربها، وإلا فمجرد استيطانها – وهو بعيد فى حياته عن التأدب بآداب المؤمن فيها – فَمِمَّا لا يجعله فى عصمة منه، فسيأتى فى الفقرة (٢٥ – أبو أمامة، ٣٠ – السياق) أن الدجال –عليه لعائن الله– حين يأتى المدينة النبوية وتمنعه الملائكة من دخولها؛ ترجف بأهلها ثلاث رجفات، فلا يبقى فيها منافق ولا منافقة إلا خرج إليه.

فهؤلاء المنافقون والمنافقات –وقد يكون نفاقهم عمليّاً– لم يَعْصِمْهُمْ من الدجال سكنهم فى المدينة النبوية؛ بل خرجوا إليه، وصاروا من أتباعه كاليهود! وعلى العكس من ذلك؛ فمن كان فيها منالمؤمنين الصادقين فى إيمانهم؛ فهم مع كونهم فى عصمة من فتنته؛ فقد يخرج إليه

---

[١] وهو مخرج في «المشكاة» (٥٤٨٨)، ورواه حنبل أيضاً في «الفتن» (ق٤٦/ ٢).

[٢] وهو مخرّج فى «الصحيحة» (٢٤٥٧).

بعضهم متحدياً وينادى فى وجهه: هذا هو الدجَّال الذى كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحدثنا حديثه ... كما سيأتى فى الفقرة (٣١ – السياق).

فالعبرة إذن بالإيمان والعمل الصالح، فذلك هو السبب الأكبر فى النجاة، وأما السكن فى دار الهجرة وغيرها؛ فهو سبب ثانوى، فمن لم يأخد بالسبب الأكبر؛ لم يفده تمسكه بالسبب الأصغر، وقد أشار إلى هذا النبى – صلى الله عليه وسلم – بقوله للذى سأله عن الهجرة:

«ويحك! إن شان الهجرة لشديد! فهل لك من إبل؟». قال: «فهل تؤتى صدقتها؟» قال: نعم. قال: «فاعمل من وراء البحار، فإن الله لن يترك من عملك شيئاً» [١].

وما أحسن ما روى الإمام مالك فى «الموطأ» (٢/ ٢٣٥) عن يحيى بن سعيد:

«أن أبا الدرداء كتب إلى سلمان الفارسى: أن هلمَّ إلى الأرض المقدسة. (يعنى: الشام). فكتب إليه سلمان:

إن الأرض لا تقدس أحداً، وإنما يقدسُ الإنسانَ عملُهُ».

وصدق الله العظيم إذ يقول: {وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ} [التوبة: ١٠٥].

من أجل ذلك؛ لا يجوز للمسلمين اليوم أن يتركوا العمل للإسلام وإقامة دولته على وجه الأرض؛ انتظاراً لخروج المهدى ونزول عيسى عليهما الصلاة والسلام؛ يأساً منهخم؛ أو توهماً أن ذلك غير ممكن قبلهما ّ فإن هذا توهم باطل، ويأس عاطل، فإن الله تعالى أو رسوله –

[١] أخرجه البخارى (٧/ ٢٠٧ – فتح)، ومسلم (٦/ ٢٨)،وأبو داود (١/ ٣٨٨)، والنسائي (٢/ ١٨٢)، وأحمد (٣/ ٦٤).

صلى الله عليه وسلم – لم يخبرنا أن لا عودة للإسلام ولا سلطان له على وجه الارض إلا فى زماكنهما، فمن الجائز أن يتحقق ذلك قبلهما إا أخذ المسلمون بالإسباب الموجبة لذلك؛ لقوله تعالى: {إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ} [محمد: ٧]، وقوله: {وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ} [الحج: ٤٠].

ولقد كان هذا التوهم من أقوى الأسباب التى حملت بعض الأساتذة المرشدين والكُتّاب المعاصرين على إنكار أحاديث المهدى وعيسى عليهما السلام –على كثرتها وتواترها–لما رأوا أنها عند المتوهمين مدعاة للتواكل عليها وترك العمل لعز الإسلام من أجلها! فأخطؤوا فى ذلك أشد الخطأ من وجهين:

الأول: أنَّهم أقروهم على هذا التوهم؛ على اعتبار أن مصدره تلك الأحاديث المشـــار إليها؛ وإلا لم يبادروا إلى إنكارها!

والآخر: أنهم لم يعرفوا كيف ينبغى عليهم أن يعالجوا التوهم المذكور؟ وذلك بإثبـــات الأحاديث، وإبطال المفاهيم الخاطئة من حولها، وما مثلهم فى ذلك إلا كمثل من أنكر عقيدة الإيمان بالقدر خيره وشره؛ لأن بعض المؤمنين به فهموا منه أن لازمه الجبر، وأن المكلَّف لا كسب له ولا اختيار، ولما كان هذا الفهم باطلاً بداهة ساعروا إلى إنكاره، ولكنهم أنكروا مَعَهُ القدر أيضا؛ لتوهمهم –أيضاً مع المتوهمين– أنه يعنى الجبر، فوافقهم فى خطئهم فى التوهم المذكور، ثم زادوا عليه خطأ آخر –فراراً من الأول– وهو إنكارهم القدر نفسه! فلولا أنهم شاركوهم فى فهمهم منه الجبر لما أنكروه!

وهذا هو عين ما صنعه البعض المشار إليه من الأساتذة والكُتّاب؛ فإنهم لما رأوا تواكل المسلمين –إلا قليلاً منهم– على أحاديث المهدى وعيسى؛ بادروا إلى إنكارها لتخليصـــهم

بزعمهم من التواكل المذكور! فلم يصنعوا شيئاً؛ لأنهم لم يستطيعوا تخليصهم بذلك من جهة؛ ولا هم كانوا على هدى فى إنكارهم للأحاديث الصحيحة من جهة أخرى.

والحقيقة أن هؤلاء المنكرين -الذين يفهمون من هذه الأحاديث ما لا تدك عليه من التواكل المزعوم، ولذلك يبادرون إلى إنكارها تخلّصاً منه- قد جمعوا بين المصيبتين: الضلال فى الفهم، والكفر بالنص! ولكنهم عرفوا أن الفهم المذكور ضلالة فى نفسه، فأنكروه بأنكار النص الذى فهموا ذلك منه! وعكس ذلك العامة؛ فآمنوا بالنص مع الفهم المذكور، فمع كل من الفريقين هدى وضلالة، والحق الأخذ بهدى كل منهما، ونبذ الضلال الذى عندهما؛ وذلك بالإيمان بالنص دون ذلك الفهم الخاطئ.

وما مثل هؤلاء وهؤلاء إلا كمثل المعتزلة من جهة؛ والمشبَّهة من جهة أخرى، فإن الأولين تأولوا آيات وأحاديث الصفات بتآويل باطلة أودت بهم إلى إنكار الصفات الإلهية، وما حملهم على ذلك إلا فرارهم من التشبيه الذى وقع فيه المشبَّهة أن المعتزلة أنفسهم شاركوا المشبَّهة فى فهم التشبيه من آيات الالصفات، ولكنهم افترقوا عنهم بإنكار التشبيه بطريق التأويل الذى هو باطل أيضاً؛ كالتشبيه لما لزم منه من إنكار الصفات الإلهية، وأما المشبِّهة فلم يقعوا فى هذا الباطل، ولكنهم ثبتوا على التشبيه، والحق الجمع بين صواب هؤلاء وهؤلاء، ورد باطل هؤلاء وهؤلاء: وذلك بالإثبات والتنزيه، كما قال الله تعالى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} [الشورى: ١١].

وكذلك أقول من أحاديث نزول عيسى عليه السلام وغيرها؛ فإن الواجب فيها إنما هو الإيمان بها، وردّ ما توهمه المتوهمون منها؛ من ترك العمل والاستعداد الذى يجب القيام به فى كل زمان ومكان، وبذلك نكون قد جمعنا بين صواب هؤلاء وهؤلاء، وردنا باطل هؤلاء وهؤلاء. والله المستعان.

التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل

مقدمة الطبعة الأولى

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه وحده أستعين

الحمد لله، والصلاة والسلام على رَسُولُ اللهِ، وآله وصحبه وإخوانه أجمعين.

أما بعد: فإني أقد اليوم إلى القراءِ الكرام كتاب ((التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل)) تأليف العلامة المحقق الشيخ عبد الرحمن بن يحيى بن علي اليماني رحمه الله تعالى ، بين فيه بالأدلة القاطعة والبراهين الساطعة تجني الأستاذ الكوثري على أئمة الحديث ورواته، ورميه إياهم بالتجسيم والتشبيه، وطعنه عليهم بالهوى والعصبية المذهبية، حتى لقد تجاوز طعنه إلى بعض الصحابة، مصرحاً بأن أبا حنيفة رحمه الله رغب عن أحاديثهم! وأن قياسه مقدم عليها! فضلاً عن غمزه بفضل الأئمة وعلمهم، فمالك مثلاً عنده ليس عربي النسب بل مولى! والشافعي كذلك، بل هو عنده غير فصيح في لغته، ولا متين في فقهه. والإمام أحمد غير فقيه عنده! وابنه عبد الله مجسم، ومثله الأئمة ابن خزيمة وعثمان بن سعيد الدارمي وابن أبي حاتم، وغيرهم، والإمام الدارقطني عنده أعمى ضال في المعتقد، متبع للهوى، والحاكم شيعي مختلط اختلاطاً فاحشاً!!! وهكذا لم يسلم من طعنه حتى مثل الحميدي، وصالح بن محمد الحافظ وأبي زرعة الرازي وابن عدي وابن أبي داود والذهبي وغيرهم!

ثم هو إلى طعنه هذا يضعف الثقات من الحفاظ والرواة، وينصب العداوة بينهم وبين أبي حنيفة لمجرد روايتهم عنه بعض الكلمات التي لا تروق لعصبية الكوثري وجموده المذهبي.

وهو في سبيل ذلك لا يتورع أن يعتمد على مثل ابن النديم الوراق وغيره ممن لا يعتد بعلمه في هذا الشأن. وهو على النقيض من ذلك يوثق الضعفاء والكذابين، إذا رووا ما يوافق هواه! وغير ذلك مما سترى تفصيله في هذا الكتاب بإذن الله.

ومنه يتبين للناس ما كان خافياً عليهم من حقيقة الكوثري، وأنه كان يجمع في نفسه بين صفتين متناقضتين: فهو في الفقهيات وعلم الكلام مقلد جامد، وفي التجريح والتعديل، والتوثيق والتضعيف، وتصحيح الحديث وتوهينه، ينحو منحى المجتهد المطلق، غير أنه لا يلتزم في ذلك قواعد أصولية، ولا منهجاً علمياً! فهو مطلق عن كل قيد وشرط! لذلك فهو يوثق في من شاء من الرواة ولو أجمع أئمة الحديث على تكذيبه، ويضعف من شاء ممن أجمعوا على توثيقه، ويصرح بأنه لا يثق بالخطيب وأبي الشيخ ابن حيان ونحوهما، ويضعف من الحديث ما اتفقوا على تصحيحه، ولو كان مما خرجه الشيخان في ((صحيحهما)) ولا علة قادحة فيه. ويصحح ما يعلم كل عارف بهذا العلم أنه ضعيف بل موضوع مثل حديث ((أبو حنيفة سراج أمتي)) ! إلى غير ذلك من الأمور التي ستتجلى للقارئ الكريم، مبرهناً عليها من كلام الكوثري نفسه في هذا الكتاب العظيم، بأسلوب علمي متين، لا وهن فيه، ولا خروج عن أدب المناظرة، وطريق المجادلة بالتي هي أحسن، بروح علمية عالية، وصبر على البحث والتحقيق كاد يبلغ الغاية، إن لم أقل: بلغها. كل ذلك انتصاراً للحق، وقمعاً للباطل، لا تعصباً للمشايخ والمذهب، فرحم الله المؤلف، وجزاه عن المسلمين خيراً.

هذا. وقد قمت على طبع الكتاب برغبة من فضيلة الشيخ محمد نصيف بارك الله في حياته، وعلقت عليه في بعض المواطن التي رأيت من الفائدة التعليق عليها، وميزت هذه

التعليقات بالرمز لها بـــ (ن) . وفي القسم الرابع من الكتاب تعليقات أخرى بقلم فضـــيلة الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة حفظه الله تعالى ، رمزت لها بـــ (م ع) ، وقد أصرح باسمه، وما كان من التعليقات خلواً عن الرمز فهي للمؤلف على الغالب وكان فضيلة الشيخ محمد عبد الرزاق قد ألحق بقلمه بعض الجمل بأصل الكتاب بالحبر الأحمر، فنزلت بها إلى التعليق عازباً لها إليه وقد لا أفعل، فأجعلها بين معكوفين «» ، وإنما فعلت ذلك لأن الأمانة العلمية تقتضي ذلك ولأن ذلك رغبة المؤلف كما جاء على الوجه الأول من القسم المشـــار إليـــه ونصه.

((يقول المؤلف: إذا علق أحد على كتابه فليكن التعليق منفصلاً عن كلامـــه وعليـــه توقيعه)) .

وكتب الشيخ عبد الرزاق حمزة تحته ما نصه:

((قرأت الكتاب المذكور (القائد إلى تصحيح العقائد) وعلقت عليه بعض تعليقات بالقلم الأحمر في أسفل بعض الصفحات، و لم أصحح في صلبه سوى بعض كلمات وقعت غلطاً في آيات قرآنية، سهو اً من الكاتب، وللمؤلف حواش مذيلة بلفظ ((المؤلف)) وما لم يذيل بهذا اللفظ فهي تعليقاتي أنا محمد عبد الرزاق حمزة، لي غنمها، وعلي غرمهـــا وتبعتـــها. والله المستعان، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم. وقد ذيلت على الكتاب بآخره تذييلاً نافعاً إن شاء الله تعالى. محمد عبد الرزاق حمزة)) .

وأقول: قد وقع في الكتاب وذيله والتعليق عليه بعض الألفاظ، صححتها، ونبهت على الأصل فيها ما أمكن، وسقطت بعض الألفاظ من بعض الآيات القرآنية في الذيل فأشـــرت إليها بجعلها بين معكوفين «» ، وقد يقع مثله في الكتاب أيضاً. والسهو من طبع الإنسان. وجل من لا يضل ولا ينسى.

وإن مما يلفت النظر ويدل على فضل المؤلف رحمه الله تعالى وإنصافه أنه أذن لفضيلة الشيخ محمد عبد الرزاق بالتعليق على كتابه ونقده فيما يراه منتقداً منه. وقد تعقبه المؤلف في بعض المواطن، وكان الصواب حليفه في الغالب، وسكت في غيرها، مما زاد في قيمة الكتاب وفائدته، فجزى الله المؤلف والمعلق خيراً.

ثم إنه والكتاب على وشك تمام طبعه، جاءني كتاب من فضيلة الشيخ محمد نصيف يبدي فيه رغبته بأن نعيد طبع رسالة ((طليعة التنكيل)) للمؤلف رحمه الله تعالى، وهي بمثابة المقدمة لهذا الكتاب ((التنكيل)) فوافق ذلك ما كان في نفسي من الرأي، وكنت صرحت به لفضيلته حين عرض علي القيام على طبع الكتاب، ولكن الشيخ حفظه الله وبارك فيه – لم ينشط لذلك يومئذ، وما قدر يكن.

إن طبع ((الطليعة)) مع أصله ((التنكيل)) أمر هام لأنها أولاً كالمقدمة بالنسبة إليه كما ذكرنا. وثانياً: أن المؤلف يحيل عليها في الكتاب كثيراً، ويشير إلى صفحاتها بالأرقام من الطبعة الأولى منها، فقد كان الأنفع طبع الكتاب قبل الرسالة لنصحح الأرقام منه على وفق الطبعة الجديدة، ولكن هكذا قدر.

وتداركا لما فات، فقد وضعت أرقام صفحات الطبعة الأولى على هامش هذه الطبعة تيسيراً على الطالب، واضعاً رقم كل صفحة بجانب السطر الذي فيه أول كلمة منها مشيراً إليها بوضع محور / أمامها. فما على القارئ إلا أن يتتبع رقم الصفحة المحال عليها من الهامش فيجد البحث المنشود.

وقد اعتمدت في هذه الطبعة على الطبعة الثانية منها وذلك لأمرين:

الأول: أنه كان وقع في الطبعة الأولى بعض الأخطاء نبه على أكثرها المصنف رحمه الله فيما سيأتي من ((التنكيل)) (١/١٠١ و٢٧١) ، وذكر فيه آيات وتصحيحات ينبغي إلحاقها بـــ (الطليعة) فاستدركها المؤلف في الطبعة الثانية، إلا جملة واحدة في سطور استدركتها أنا في هذه الطبعة، كما ستراه ص (٢٠) .

والأمر الآخر: أن الطبعة الأولى كان قد أدرج فيها في المتن ولتعليق ما ليس من كلام المصنف رحمه الله تعالى، بخلاف الطبعة الثانية، فقد جاء على الوجه الأول منها:

طبع للمرة الثانية بعد المقابلة على الأصل الذي كتبه المؤلف، وإخراج ما أدرج في الطبع الأولى من غير كلامه في المتن أو الحاشية)) .

قلت: فهي طبعة منقحة ومزيدة بالنسبة إلى الأولى، وطبعتنا هذه امتازت بكونها أشـــد تنقيحاً وأكثر فائدة.

هذا. ولعل من الحكمة في تقدير الله عز وجل طبع الرسالة بعد الكتاب، أننا تمكنا فيها من استدراك تعليق هام على موضع من ((التنكيل)) لك يتيسر لنا تعليقه هناك، فاستدركناه هنا كما ستراه في ((الرسالة)) (ص ٣٣) . والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

وأخيراً، أسأل الله تعالى أن ينفع المسلمين بهذا الكتاب، ويعرفهم بأثر أهل الحديث في خدمة الشريعة، ويجزي المؤلف والمعلق والمنفق على طبعه خير الجزاء، إنه خير مسؤول.

دمشق ٢١ رمضان سنة ١٣٨٦

محمد ناصر الدين الألباني.

قيام رمضان

مقدمة الطبعة الأولى

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهد الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد، فقد صح عن ابن مسعود موقوفاً، وهو مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم حُكْماً، أنه قال:

"كيف أنتم إذا لبستكم فتنة يهرم فيها الكبير، ويربو فيها الصغير، ويتخذها الناس سنة، إذا ترك منها شيء" قيل: تركت السنة؟ قالوا: ومتى ذاك؟ قال: "إذا ذهبت علماؤكم، وكثرت قُراؤكم، وقَلَّت فقهاؤكم، وكَثُرت أمراؤكم، وقلَّتْ أمناؤكم، والتُمِسَتِ الدنيا بعمل الآخرة، وتُفُقهَ لغير الدين" [1].

قلت: وهذا الحديث من أعلام نبوته صلى الله عليه وسلم وصدق رسالته، فإن كل فقرة من فقراته، قد تحقق في العصر الحاضر، ومن ذلك كثرة البدع وافتتان الناس بها حتى اتخذوها سنة، وجعلوها ديناً يُتَّبع، فإذا أعرض عنها أهل السنة حقيقة، إلى السنة الثابتة عنه صلى الله عليه وسلم قيل: تُركت السنة!

---

[1] رواه الدارمي ٦٤/١ بإسنادين أحدهما صحيح والآخر حسن، والحاكم ٥١٤/٤ وغيرهما.

وهذا هو الذي أصابنا نحن أهل السنة في الشام، حينما أَحْيَيْنا سنة صلاة التراويح إحدى عشرة ركعة مع المحافظة فيها على الاطمئنان والخشوع والأذكار المتنوعة الثابتة عنه صلى الله عليه وسلم، بقدر الإمكان، الأمر الذي ضيعته جماهير المحافظين على صلاتها بعشرين ركعة، ومع ذلك فقدت ثائرتهم، وقامت قيامتُهم حينما أصدرنا رسالتنا "صلاة التراويح"[1]، وهي الرسالة الثانية من رسائل كتابنا "تسديد الإصابة إلى من زعم نصرة الخلفاء الراشدين والصحابة"، لما رأوا ما فيها تحقيق:

١- أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يُصَل التراويح من إحدى عشرة ركعة.

٢- وأن عمر رضي الله عنه أمر أُبيًّا وتميماً الداري أن يصليا بالناس التراويح إحدى عشرة ركعة وفق السنة الصحيحة.

٣- وأن رواية: أن الناس كانوا يقومون على عهد عمر في رمضان بعشرين ركعة، رواية شاذة ضعيفة مخالفة لرواية الثقات الذين قالوا: إحدى عشرة ركعة؛ وأن عمر رضي الله عنه أمر بها.

---

[1] لقد أعاد طبع هذه الرسالة طبعة ثانية أخونا زهير الشاويش، سنة ١٤٠٥ هـ، وبحرف جديد، ولكن لم تقدم تجاربها إليَّ لأتولى بنفسي تصحيحها، لصعوبة الاتصال بين بيوت وعمان، فوقع فيها قليل من الأخطاء المطبعية بعضها تبعاً للطبعة الأولى، منها ما في ص٣٢ وفي الطبعة الأولى ص٣٧: كمن يصلي مثلاً الظهر خمساً، وسنة الفجر أربعاً! والصواب: "سنة الظهر خمساً.." بدليل المعطوف عليه وسنة الفجر، والسباق والسياق. وقد استغل هذا الخطأ المطبعي بعض المبتدعة، وبنوا عليها علالي وقصوراً في رسالاتهم الآتي ذكرها، ولكنها {عَلَى شَفَا جُرُفٍ هَارٍ ... } .

٤- وأن الرواية الشاذة لو صحت لكان الأخذ بالرواية الصحيحة أولى لموافقتها للسنة في العدد، وأيضاً؛ فإنه ليس فيها أن عمر أمر بالعشرين، وإنما الناس فعلوا ذلك، بخلاف الرواية الصحيحة ففيها أنه أمر بإحدى عشرة ركعة.

٥- وأنها لو صحت أيضاً لم يلزم من ذلك التزام العمل بها، وهجر العمل بالرواية الصحيحة المطابقة للسنة بحيث يعد العامل بالسنة خارجاً عن الجماعة! بل غاية ما يستفاد منها جواز العشرين مع القطع بأن ما فعله صلى الله عليه وسلم وواظب عليه هو الأفضل.

٦- وبينا فيها أيضاً عدم ثبوت العشرين عن أحد من الصحابة الأكرمين.

٧- وبطلان دعوى من ادعى أنهم أجمعوا على العشرين.

٨- وبينا أيضاً الدليل الموجب لالتزام العدد الثابت في السنة، ومن أنكر الزيادة عليه من العلماء، وغيره من الفوائد التي قلما توجد مجموعة في كتاب.

كل ذلك بأدلة واضحة من السنة الصحيحة، والآثار المعتمدة، الأمر الذي أثار علينا حملة شعواء من جماعة من المشايخ المقلدة، بعضهم في خطبهم ودروسهم، وبعضهم في رسائل ألفوها في الرد [١] على رسالتنا السابقة، وكلها قَفْراء من العلم النافع، والحجة الدالة عليه، بل هي مُسَوَّةٌ بالسباب والشتائم، كما هي عادة المبطلين حينما يثورون على الحق وأهله، ولذلك لم نر كبير فائدةٍ

[١] وآخرهم - فيما أعلم - محمد علي الصابوني في رسالته التي سماها على قاعدة "يسمونها..": "الهدي النبوي الصحيح في صلاة التراويح"، وأنظر للرد عليه مقدمة الجزء الرابع من كتابي "سلسلة الأحاديث الصحيحة"! !

في أن نضيع وقتنا بالرد عليهم، وبيان عوار كلامهم؛ لأن العمر أقصر من أن يتسع لذلك لكثرتهم، هداهم الله تعالى أجمعين.

ولا بأس من أن نضرب على ذلك مثلاً بأحدهم – هو عندي من أفضلهم وأعلمهم [١] – ولكن العلم إذا لم يقترن معه الإخلاص والتراهة في الأخلاق، كان ضرره على صاحبه أكثر من نفعه، كما يشير إلى ذلك قوله صلى الله عليه وسلم:

"مثل الذي يُعَلّم الناس الخير وينسى نفسه، كمثل السراج يُضيء للناس ويحرق نفسه" [٢].

فقد ألف المشار إليه رسالة تحت عنوان "تصحيح حديث صلاة التراويح عشرين ركعة، والرد على الألباني في تضعيفه"! قد خرج فيها صاحبه عن طريقة أهل العلم في مقارعة الحُجَّةِ بالحجة، والدليل بالدليل، والصدق في القول، والبعد عن إيهام الناس خلاف الواقع، وها نحن نُشير إلى شيء من ذلك بما أمكن من الإيجاز في هذه المقدمة فنقول:

١- إن كل من يقرأ العنوان المذكور لرسالته يتبادر إلى ذهنه أنه يعني الحديث المرفوع في العشرين وهو ضعيف اتفاقاً، فإذا قرأ صفحات من أولها، تبين له أنه يعني الأثر المروي من طريق يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد

---

[١] هو الشيخ إسماعيل الأنصاري الموظف في دائرة الإفتاء في مدينة الرياض.

[٢] رواه الطبراني والضياء المقدسي في "المختارة" عن جندب وإسناده جيد. وأنظر "صحيح الترغيب" /١٢٧/٥٦.

قال: كانوا يقومون على عهد عمر بن الخطاب في شهر رمضان بعشرين ركعة! وبذلك يعلم القارئ أن موضوع الرسالة شيء، وعنوانها شيء آخر، وذلك هو التدليس بعينه، نسأل الله السلامة والعافية.

٢- ومن ذلك أنه سود ثلاث صفحات منها "١٤- ١٦" في الدفاع عن يزيد بن خصيفة المذكور، وإثبات أنه ثقة، وذلك ليوهم القراء - الذين يجدون فيها عدداً من الأئمة قد وثقوه - أنني قد خالفتهم جميعاً بتضعيفي إياه! وليس الأمر كذلك، فإني قد تابعتهم في التوثيق، كما يأتي.

٣- بل إنه جاوز حد الإيهام والتدليس بذلك إلى التصريح المكشوف بالكذب وبخلاف الواقع، فقال

"ص١٥": "إن الألباني زعم تضعيفه".

وهذا كذب فاضح، فإن الحقيقة أنني صرحت في رسالتي "ص٥٧" أنه ثقة! وغاية ما قلت فيه:

"إنه قد ينفرد بما لم يروه الثقات، فمثله يرد حديثه إذا خالف من هو أحفظ منه، ويكون شاذاً كما تقرر في علم المصطلح، وهذا الأثر من هذا القبيل..".

ومثل هذا الكلام وإن كان يعد غمزاً في الثقة عند العلماء، ولكنه لا يعني أنه ضعيف يرد مطلقاً، بل هو على العكس من ذلك، فإنه إنما يعني أن حديثه يقبل مطلقاً إلا عند المخالفة، وهذا

ما صرحت به في آخر الكلام المذكور بقولي: "وهذا الأثر من هذا القبيل".

وعلى ذلك يدور كل كلامي المشار إليه في رسالتي، فتجاهل الطاعن ذلك كله، ونسب إليَّ ما لم أقل، فالله تعالى حسيبه!

٤- و لم يكتف الشيخ المُومَأُ إليه بالفرية المذكورة، بل إنه نسب إلي فضيحة أخرى فقال (ص٢٢":

"فليس من اللائق لمن يترك رواية يزيد بن خصيفة الذي احتج بـــه الأئمـــة كلهم أن يقبل الاحتجاج برواية عيسى بن جارية الذي ضعفه يحيى بن معـــين و.. و..".

والحقيقة أنني لم أحتج مطلقاً برواية عيسى المذكور، بل أشرت إلى أنـــه لا يحتج به، وذلك حين قلت

"ص٢١":

"سنده حسن بما قبله".

لأنني لو احتججت به كما افترى الشيخ لم أقل: " ... بما قبله" فإن هـــذه الكلمة قرينة قاطعة على أن هذا الراوي ليس ممن يحتج به عند قائلها، بل هـــو عنده ضعيف يستشهد به فحسب، ويحسن حديثه، إذا وجد ما يشهد له، وقد وجُد، وهو الحديث المشار إليه بقولي: "بما قبله"، وهو حديث

عائشة رضي الله عنها قالت: ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة.. الحديث أخرجاه الشـــيخان وغيرهما.

فهل الشيخ من الجهل بعلم الحديث إلى درجة أنه لا يفهم مثل هذه الجملة: "سنده حسن بما قبله"؟!

ولا سيما وقد زدتها بياناً حينما أعدت الحديث بتخريج آخـــر "ص ٧٩-٨٠" ونقلت عن الهيثمي أنه حسن، فتعقبته بقولي ما نصه:

"وسنده محتمل للتحسين عندي، والله أعمل"!

أم هو التجاهل المتعمد والافتراء المحض؛ لضغينة في قلبه؟ ورحم الله من قال:

فإن كنت لا تدري فتلك مصيبة ... وإن كنت تدري فالمصيبةُ أعْظَمُ

ومما يدل القارئ على أن الشيخ يدري..! قوله "ص٤٦" وقد ذكر حديث جابر: "لا تنتفعوا من الميتة بشيء" مقلداً لقول من حسنه:

"فليس من اللائق للألباني تضعيف حديث حسن بوجود طرق له أُخـــرى ضعيفة، فإن ذلك خلاف ما قرره أئمة الفن"!

فإذن؛ فأنا لما حسنت حديث عيسى بن جارية المتقدم

بشهادة حديث عائشة له كان الشيخ على علم بأنني موافق في ذلك لما قرره أئمة الفن! ولذلك لم يستطع هو أن يخطئني في ذلك، فلجأ إلى اختلاق القـــول بأنني احتججت له ليروي غيظ قلبه، فالله عز وجل حسيبه.

ثم ألا يلاحظ القارئ الكريم معي تلاعب هذا الشيخ بالحقائق العلمية، فإنه إذا كان لا يليق بي

- كما زعم - تضعيف حديث جابر: "لا تنتفعوا من الميتة بشيء" ، لأن له - بزعمه - طريقاً أخرى وهي ضعيفة باعترافه ولو تقليداً، فهل يليق به هو أن يضعف حديث جابر أيضاً المتقدم في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم لتـــراويح إحدى عشرة ركعة، وله شاهد صحيح من حديث عائشة رضي الله عنـــها في الصحيحين يراه فيهما بعينه؟!!

أليس معنى هذا أن الشيخ يلعب على الحَبْلين، ويكيل بكيلين؟! فـــالله هـــو المستعان، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وأزيد الآن فأقول تبياناً لحقيقة من الحقائق التي فاتـــت الشـــيخ إسماعيـــل الأنصاري - هداه الله -:

إنما قلت آنفاً: "بزعمه" إشارة مني إلى أن هذه الطريق التي نقل عن بعضهم تحسينها، وأخذ عليّ

تضعيفها، وهو يرى بعينه أن فيها عنعنة أبي الزبير عن جابر، هي نفسها الطريق الأخرى التي

قوَّى الأولى بها، فإن مدارها على أبي الزبير أيضاً، كما في "نصب الراية" "١٢٢/١"!

فهل أحاط علم الشيخ بأن من "ما قرره أئمة الفن" أنه يجوز تقوية الضعيف بنفسه وليس بمثله! أم هو إتباع الهوى ومحاولة الانتصار للأشياخ ولو بمخالفة الحق! أم هو التقليد لمثل الشوكاني في "النيل" الذي يكثر فيه النقل والتقميش، ويقل منه فيه التحقيق والتفتيش في مجال الكلام على الأحاديث.

لكن هذا لا يمنعني – بفضل الله وتوفيقه – من التصريح بأنني وجدت فيما بعد شاهداً قوياً لحديث جابر هذا وبلفظه من حديث ابن عُكيم رضي الله عنه، لم أر أحداً قبلي قد ذكره أو أشار إليه، وهو صحيح الإسناد عندي، كما تراه مشروحاً في كتابي "إرواء الغليل" "٧٨/١".

فلو أن الشيخ الأنصاري أراد العلم والنصح والإرشاد، لم يسئ بجعل الطريق الواحد طريقين، ولأحسن إلينا بالدلالة على هذا الشاهد، ولكن الأمر كما قيل: "فاقد الشيء لا يعطيه"، فقد رايته ذكر في رده "ص٤٨" أن حديث ابن عكيم عند الدارقطني، وأن معناه ومعنى حديث جابر واحد!

ومع أنني لا أدري والله – ولا أظن أنه هو يدري – لماذا خص الـــدارقطني بالذكر دون سائر أصحاب السنن مع أن لفظه ولفظهم

واحد: "لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب" ، وأن دعواه أنـــه بمعـــنى حديث جابر غير مُسَلَّمٍ لأنه أخص منه كما هو ظاهر، فقد فاته اللفظ الذي هو بلفظ حديث جابر بالحرف الواحد.

فالحمد لله الذي هداني– ولو بعد حين – إليه، و لم يسلط أحداً – بســـبب غفلتي السابقة عنه – عليّ، وإلا.. نسأل الله السلامة والعافية في الدنيا والآخرة.

٥– و لم يقتصر الشيخ على ما سبق من الافتراء عَلَيَّ، فقد نسبني "ص٤١" إلى تجهيل السلف!

{سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ} [النور: ١٦] .

والحق أنه لا ذنب لي عند الشيخ وأمثاله من المقلدة والحاقدين إلا أنني أدعو إلى إتباع السلف الصالح والتمسك بمذهبهم، لا بمذهب أشخاص معينين منهم، فذلك هو الذي حمل الشيخ أن يقف مني موقف الخصم الحاقد، مســـايرة منـــه للجمهور المقلد، الذي لا يعرف من الدين إلا ما وجد عليه الآباء والأجداد، إلا من عصم الله، وقليل ما هم.

ومن عجيب أمر هذا الشيخ أنه مر بكل تلك المسائل التي سبقت الإشـــارة إليها، وحققنا القول فيها، ولا شك أنه معنا في بعضها على الأقل أو جلها، فلم

يبين موقفه منها، مثلاً قولنا: إنه لا يلزم من ثبوت أثر العشرين تـــرك العمـــل بالرواية الأخرى المطابقة

حديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة، وهل الأفضل العمل بسنته صلى الله عليه وسلم أو بما فعله الناس في عهد عمر على فرض ثبوت ذلك عنهم؟!

لم يُظهر الشيخ موقفه من ذلك، لأنه إن رجح خلاف السنة انفضح أمـــره بين أهل السنة، وإن رجح السنة وافق الألباني، وهذا مما لا تسمح بـــه نفســـه لسبب أو لأكثر مما لا يخفى على القارئ اللبيب!

هذا مثال من الردود التي اطلعنا عليها، مما رُدَّ به علـــى رســـالتنا "صـــلاة التراويح" وهو من أمثل الردود، ومع ذلك، فقد عرف القارئ الكريم نماذج مما جاء فيه، مما يتجلى فيه التجرد عن الإنصاف، والبعد عن سبيل أهل العلم الذين لا يبتغون سوى بيان الحقيقة، وإذا كان هذا من أفضلهم وأعلمهم، فما بالـــك بغيره ممن لا عم عنده ولا خُلُق؟!

ذلك، ولما كانت رسالتنا المذكورة "صلاة التراويح" قد مضى على طبعهـــا زمن غير قصير، ودعت الحاجة إلى إعادة طبعها، وكانت من حيث أسلوبها قد حققت أهدافها، وأدت أغراضها، التي أهمها تنبيه الجمهور إلى السنة في صـــلاة التراويح، والرد على المخالفين لها، حتى انتشرت هذه السنة في كثير من مساجد سورية والأردن وغيرهما من البلاد الإسلامية،

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، لذلك فقد رأيت أن أختصرها بأسلوب علمي محض، دون أن أتعرض فيها لأحد برد، على حد قول من قال: "ألق كلمتك وامْشِ"، ملخصاً كل الفوائد العلمية التي كانت في "الأصل"، مضيفاً إليها فوائد أخرى إتماماً للفائدة، والله سبحانه المسؤول أن ينفع بها كما نفع بسابقتها، وأن يأجُرني عليها إنه أكرم مسؤول.

شرح العقيدة الطحاوية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، ولا عدوان إلا على الظالمين، والعاقبة للمتقين، وصلاة الله وسلامه على نبينا محمد سيد المرسلين، وخاتم النبيين، وعلى آله الطاهرين، وأصحابه الطيبين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد، فلقد يسر الله تبارك وتعالى للأخ الفاضل الأستاذ زهير الشاويش أن يعيد طبع الكتاب العظيم "شرح العقيدة الطحاوية" طبعة رابعة مهذبة، فرأيت أنا بدوري أن أعيد النظر في تخريج أحاديثه، وأستدرك ما كان قد فاتني من تحقيق القول في بعضها، أو سهو وقع لي في بعض أفرادها، وأن أنسق الكلام عليها، فإن التخريج بأول أمره كان أشبه شيء بالتعليقات السريعة التي من طبيعتها أن لا تمكن صاحبها من مراجعة الكتب من أجلها إلا قليلا، ولا من إعادة النظر فيها، لأني كنت يومئذ على سفر، والمكتب راغب في سرعة طبع الكتاب.

ولقد كنت استدركت شيئا من ذلك فيما بعد، في مقدمتي التي كان الأخ زهير تفضل بإلحاقها بالنسخ الباقية من الطبعة الثالثة، كما هو معلوم عند من وقعت له نسخة منها، أو أرسلت إليه هذه المقدمة مفردة.

وكان مما فاتني يومئذ توحيد طريقة التخريج في أحاديث الكتاب التي أخرجها الشيخان أو أحدهما، فقد جريت في كثير من تخريجاتي وتأليفاتي على التصريح في أول التخريج بمرتبة الحديث التي ينتهي إليها التحقيق، سواء كان مما أخرجه الشيخان أو أحدهما، فاقول مثلا: "صحيح، أخرجه الشيخان"، أو "صحيح، أخرجه البخاري"، أو "صحيح، رواه مسلم" ونحو ذلك، ولكن لم يطرد لي ذلك في كل أحاديثهما، بل وقع هذا التصريح في بعضها دون بعض.

وكان قد بلغني عن بعضهم أنه استشكل أو استنكر هذا التصريح، فحملني ذلك على أن كتبت كلمة في المقدمة التي سبقت الإشارة إليها، أدفع بها الاستشكال المشار إليه، فقلت فيها ما نصه:

"يلاحظ القارئ الكريم أن كثيرا من الأحاديث التي جاءت في الكتاب معزوة إلى "الصحيحين" أو أحدهما، قد علقنا عليه بقولنا: "صحيح". وتارة نقول: "صحيح، متفق عليه"، أو "صحيح، رواه البخاري"، أو "صحيح، رواه مسلم"، وذلك حين يكون الحديث غير مخرج في الكتاب، فالذي نريد بيانه حول ذلك، أنه يقول قائل: إن الجمع بين "صحيح" و"متفق عليه" ونحوه، اصطلاح غير معروف، وقد يتوهم فيه البعض أن أحاديث "الصحيحين" كأحاديث "السنن" وغيرها من الكتب التي تجمع الصحيح والضعيف من الحديث و لم يفرد للصحيح فقط.

وجوابا على ذلك نقول:

إن الذي دعانا إلى هذا الاصطلاح، إنما هو شيء واحد، ألا وهو رغبتنا في إيقاف القارئ بأقرب طريق على درجة الحديث بعبارة قصيرة صريحة، مثل قولنا: "صحيح"، جرينا على هذا في كل حديث صحيح، ولو كان من المتفق عليه، لما ذكرنا، ولسنا نعني بذلك ما أشرنا إليه مما قد توهمه البعض، كيف والصحيحان هما أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى باتفاق علماء المسلمين من المحدثين وغيرهم، فقد امتازا على غيرهما من كتب السنة يتفردهما بجمع أصح الأحاديث الصحيحة، وطرح الأحاديث الضعيفة والمتون المنكرة، على قواعد متينة، وشروط دقيقة، وقد وفقوا في ذلك توفيقا بالغا لم يوفق إليه من بعدهم ممن نحا نحوهم في جمع الصحيح، كابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، وغيرهم حتى صار عرفا عاما أن الحديث إذا أخرجه الشيخان أو أحدهما، فقد جاوز القنطرة، ودخل في طريق الصحة والسلامة، ولا ريب في ذلك، وأنه هو الأصل عندنا، وليس معنى ذلك أن كل حرف أو لفظة أو كلمة في "الصحيحين" هو بمنزلة ما في "القرآن" لا يمكن أن يكون فيه وهم أو خطأ في شيء من ذلك من بعض الرواة، كلا فلسنا نعتقد العصمة لكتاب بعد كتاب الله تعالى أصلا، فقد قال الإمام الشافعي وغيره: "أبى الله أن يتم إلا كتابه"، ولا يمكن أن يدعي ذلك أحد من أهل العلم ممن درسوا الكتابين دراسة تفهم وتدبر مع نبذ التعصب، وفي حدود القواعد العلمية الحديثة، لا الأهواء الشخصية، أو الثقافة الأجنبية عن الإسلام وقواعد علمائه، فهذا مثلا حديثهما الذي أخرجاه بإسنادهما عن ابن عباس "أن النبي -صلى الله عليه وسلم- تزوج ميمونة وهو محرم" فإن من المقطوع به أنه -صلى الله عليه وسلم- تزوج ميمونة وهو غير محرم، ثبت ذلك

عن ميمونة نفسها، ولذلك قال العلامة المحقق محمد بن عبد الهادي في "تنقيح التحقيق" "٢/ ١٠٤/ ١" وقد ذكر حديث ابن عباس:

"وقد عد هذا من الغلطات التي وقعت في "الصحيح"، وميمونة أخبرت أن هذا ما وقع، والإنسان أعرف بحال نفسه ... ". انظر الحديث "١٠٣٧" من "إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل".

وعلى الرغم من هذا البيان القاضي على الإشكال، فقد علمت في هذه الأيام أن أحد أعداء عقيدة أهل السنة والجماعة من متعصبة الحنفية -قد رفع تقريرا إلى بعض المراجع المسئولة في الدولة السعودية التي هو مدرس في بعض معاهدها؛ يحط فيه من قيمة هذا التخريج، وينسب إلي ما لم يخطر لي على بال، فرأيت أن ألخص هنا مآخذه علي، لأعود بعد ذلك، فأكر عليها بالرد والنقض، ويمكن تلخيصها في خمسة أمور.

الأول: قولي فيما عزاه المصنف للشيخين أو أحدهما: "صحيح" وقولي أحيانا: "صحيح، أخرجه مسلم" أو "صحيح، متفق عليه"، وأحيانا لا أقول في كل ذلك "صحيح": فاستنتج المتعصب المشار إليه ما أفصح عنه بقوله:

"ما لم يقل فيه ذلك يكون متوقفا فيه تحت النظر والمراجعة له فيه حتى يأتي هو بحكمه، فجاء بشيء لم يسبقه إليه المتقدمون ولا المتأخرون! ".

الثاني: قولي في بعض الأحاديث والآثار: "لا أعرفه"، ويرد عليه بقوله: "فكان ماذا إذا عرفه غيره كالشارح أو غيره مثلا"! وقال في أثر ابن مسعود "هلك من لم يكن له قلب يعرف به المعروف والمنكر" الذي قلت فيه: لا أعرفه: فقال في ذلك: "فهل المراد من هذا أنه لا يعرف المعروف من المنكر، أولا يعرف كلام عبد الله بن مسعود"!!.

الثالث: أخذ علي قولي في حديث صحيح مستدركا على الشارح عزوه إياه لـ"الصحيح": لكن لم يروه أحد من أهل "الصحيح" والمراد به البخاري أو مسلم.

الرابع: قال: "استدرك بعض المصححين حديثا نفاه "كذا الأصل" أن يكون موجودا في كتب السنة التي اطلع عليها، وقال: لا أصل له باللفظ المذكور في شيء من كتب السنة التي وقفت عليها وأظنه وهما من المؤلف. فإذا به قد رواه الترمذي في سننه وابن جرير أيضا كما قد نبهه إلى ذلك أحد المصححين في "المكتب الإسلامي" وأن الحديث بلفظه الذي نفاه جاء في "مشكاة المصابيح" برقم ٢٣٤ فيها"!.

الخامس: أخذ علي أيضا قولي في حديث: "من عادى لي وليا ... ": "رواه البخاري، وفي سنده ضعف، لكن له طرق لعله يتقوى بها، و لم يتيسر لي حتى الآن تتبعها وتحقيق الكلام عليها".

هذه هي الأمور الهامة التي أخذها علي ذلك المتعصب، وثمة أمور أخرى لا تستحق الذكر ضربت لذلك الذكر عنها صفحا.

ولما كان كلامه قد ينطلي على البعض، لا سيما الذين لم يتح لهم الاطلاع على المقدمة الملحقة بالطبعة الثالثة، كان لا بد من أن أكشف النقاب عما فيه من البعد عن الحق والإنصاف، بل وتعمد الكذب والتزوير وكتم الحقيقة عن الذين رفع تقريره إليهم، والطعن في مخرج الكتاب بغير حق، ظلمات بعضها فوق بعض. فأقول مجيبا على كل أمر من تلك الأمور الخمسة مراعيا ترتيبها:

١ - إن قولي فيما رواه الشيخان أو أحدهما: "صحيح" وكنت قدمت الجواب عنه في المقدمة الملحقة المشار إليها آنفا وهو قولنا فيها:

"رغبتنا في إيقاف القارئ بأقرب طريق على درجة الحديث بعبارة قصيرة صريحة ... " واطرادا لطريقتي في تخريج الأحاديث حسبما شرحته في مطلع هذه المقدمة، غاية ما في الأمر أنه لم يطرد لي ذلك في بعض الأحاديث للسبب الذي سبق بيانه فجاء هذا المتعصب فعلل ذلك بتعليل من عند نفسه إرواء منه لحقده وغيظه، فقال كما تقدم نقله عنه:

"وما لم يقل فيه ذلك يكون متوقفا فيه ... إلخ"، ثم أعاد هذا فقال: "ص٤" عن تقريره متسائلا، مجيبا نفسه بنفسه:

"فهل الحكم لهذا الحديث بالصحة آت من حكمه هو له، أو من إخـــراج مسلم لهذا الحديث في صحيحه وحكمه له بالصحة، الجواب أن الصحة لهـــذا الحديث وآمثاله آتية من حكمه هو له بالصحة، وليس من حكم الإمام مسلم، بدليل أنه علق على غيره مما أخرجه مسلم بقوله "صـــحيح" وتـــارة يقـــول: "صحيح، متفق عليه".

فأقول، وبالله أستعين:

إن هذا الجواب الذي أجاب به نفسه لهو محض تخرص واختلاق؛ لأن كـــل من شم رائحة العلم بالحديث الشريف يعلم بداهة أن قول المحدث في حـــديث ما: "رواه الشيخان"، أو "البخاري أو مسلم" إنما يعني أنه صحيح، فإذا قال في بعض المرات: "صحيح، رواه الشـــيخان" أو "صـــحيح، رواه البخـــاري" أو "صحيح، رواه مسلم" أو نحوه فلا ينافي أنه صحيح، غاية ما في الأمر أن التعبير مختلف والمعنى متحد، فأي شيء في هذا الاختلاف في التعبير؟ وإنمـــا أتي هـــذا المتعصب من جهله بهذا العلم، وضيق فكره وعطنه، إن سلم من سوء قصـــده، وفساد طويته، الذي يدل عليه بعض أقواله المتقدمة مما سيأتي التعليـــق عليـــه، ولفت النظر إليه، وإنما قلت: "من جهله"؛ لأني لا أستبعد على مثله أن يخفـــى عليه مثل هذا التوجيه بين التعبرين؛ لأن الجمود على التقليد الذي ران على قلبه، لا يفسح له المجال أن يتفهم الحقائق الظاهرة لكل ذي لب وبصيرة، إلا أن يلقنها إياه شيخ مقلد مثله وهيهات! وظني به أنه يجهل أن قـــولي: "صـــحيح، رواه الشيخان" ونحو مما تقدم، قد سبقت إليه، وإلا لم يبادر إلى الإنكار وإلى هـــذا

الافتراء الذي نسبه إلي من أني إذا قلت: "رواه الشيخان" فأنا متوقف في صحته -زعم- ولما قال أيضا ما سبق نقله عنه. "فجاء بشيء لم يسبقه إليه المتقدمون ولا المتأخرون"!

وقد سبقني إلى ما ذكرت إمام كبير من أئمة الحديث وحفاظه ألا وهو شيخ الإسلام محيي السنة أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي مؤلف الكتاب الجليل: "شرح السنة" الذي يقوم بطبعه المكتب الإسلامي لأول مرة ، فقد جرى فيه مؤلفه -رحمه الله تعالى- على مثل ما جريت أنا عليه في تخريج هذا الكتاب: "شرح الطحاوية"، فهو تارة يكتفي بعزو الحديث إلى الشيخين أو أحدهما، وتارة يضم إلى ذلك التصريح بالصحة، والاستعمال الأول، لا شبهة فيه عند صاحب التقرير الجائر، ولذلك فلا فائدة من تسويد الورقة بنقل الأمثلة عنه فيه، وإنما المستنكر عنده الاستعمال الآخر: الجمع بين التصريح بالصحة مع العزو إلى الشيخين أو أحدهما، فهذا الذي ينبغي ضرب الأمثلة له من الكتاب المذكور، لعل ذلك المتعصب يرتدع عن جهله وغيه.

لقد رأيت للحافظ البغوي في المجلد الأول من كتابه المذكور أنواعا من التعابير، أنقلها مع الإشارة إلى أحاديث كل نوع منها برقمها.

الأول: "صحيح، متفق على صحته"، يعني بين الشيخين.

انظر الأحاديث "٦، ٦٨، ١٣٢"، وقد يقول:

"صحيح، أخرجاه". رقم "١٥٤".

الثاني: "حديث صحيح، أخرجه محمد"، يعني الإمام البخاري [١].

انظر الأحاديث: "٤١، ١١٣، ١٧١".

الثالث: "هذا حديث صحيح"، يقوله في الأحاديث التي يرويها بسنده عن البخاري، وهذا بإسناده عن النبي -صلى الله عليه وسلم- وهي في "صحيحه".

انظر الأحاديث: "١٢، ٢٣، ٣٤، ٤٤، ٥٧، ٨٦، ٩٤، ١٠٨، ١١٦، ١٢٥، ١٤١، ١٥٨، ٢٠٣، ٢٣٠".

الرابع: "هذا حديث صحيح، أخرجه مسلم".

وهذا النوع كثير جدا عنده فانظر الأحاديث: "٢، ٤، ٨، ١٦، ١٧، ٢٤، ٣٦، ٤٧، ٥٠، ٥٣، ٥٦، ٥٩، ٦٢، ٦٤، ٦٧، ٧٤، ٧٨، ٨٠، ٨١، ٨٥، ٩١، ٩٣، ١٠١، ١٠٩، ١٢٣، ١٢٧، ١٣٩، ١٤٨، ١٥١، ١٥٢، ١٥٧، ١٩١، ٢٠١، ٢٠٥، ٢١١، ٢١٩، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٦، ٢٣٨".

الخامس: ورأيته مرة قال: "هذا حديث حسن، أخرجه مسلم" فلم يصححه! راجع رقم "١٠٧".

---

[١] ومثله قول الإمام الذهبي في حديث: "كان الله على العرش ... ": "حديث صحيح، قد خرجه البخاري في مواضع". انظر كتابي "مختصر العلو" "ص٩٨/ ٤٠" وتعليقي عليه في هذا الموضع رقم "٢٩"، ونحو ذلك قال في حديث: "أين الله؟ " كما سيأتي "ص٢٨٧"، فهلا اقتنع أبو غدة أم "إنها ... ".

وظني أن عنده أمثلة أخرى من كل نوع من هذه الأنواع الخمسة ولا سيما الرابع منها، ولكني لا أطول الآن بقية الأجزاء، وفيما ذكرنا كفاية لمن أراد الله له الهداية.

وبهذا البيان يتبين للقارئ الكريم بوضوح تام بطلان ما رماني به المتعصب الجائر في قوله السابق:

"فجاء بشيء لم يسبقه إليه المتقدمون ولا المتأخرون"!

وإن أراد به ما سبق أن نقلته عنه ما لم أقل فيه: "صحيح" مما أخرجه الشيخان أو أحدهما: أني متوقف فيه تحت النظر والمراجعة! فهو باطل وزور، كما سبق بيانه في مطلع هذا الجواب، وأزيد هنا فأقول:

إن الدليل الذي استدل به على هذا الباطل لو كان صحيحا، لشمل معي الإمام البغوي، ومن قال مثل ذلك، فقد قدمت عنه الأمثلة الكثيرة في قوله: "صحيح، متفق عليه" ونحوه، مع أنه في أحاديث أخرى مما أخرجه الشيخان أو أحدهما لم يقل فيها: "صحيح" كما سبقت الإشارة إليه، فهل معنى ذلك عند هذا المتعصب الجائر: أن البغوي أيضا متوقف في هذا النوع الذي لم يقل فيه: صحيح؟!

ومما يزيد القارئ الكريم علما ببطلان ما اتهمني به المتعصب المشار إليه أن أذكره بأن الأحاديث التي عزاها الشارح -رحمه الله تعالى- أو عزوتها أنا إلى

الشيخين أو أحدهما، و لم أقل فيها "صحيح" هي أكثر -باعتراف المتعصب في تقريره- من الأحاديث التي قلت فيها: "صحيح"، فلو كان ما رماني به حقا وصدقا لكان مساويا لقوله -لو قال- "إن أكثر الأحاديث المعزوة في الكتاب للصحيحين أو أحدهما هي مما توقف فيه الألباني وتحت نظره ومراجعته حتى يأتي هو بحكمه"! لو قال هذا أحد لبادر كل القراء الذين لهم اطلاع على شيء من كتبي وتخريجاتي إلى تكذيبه، وهذا المتعصب الجائر وإن لم يقل هذا القول الذي افترضته، فقد قال القول المساوي له والمؤدي إليه، فعليه وزره! بل إن هذا القول الذي رماني به يبلطه أيضا ما كنت صرحت به في مقدمة الطبعة الثالثة: "إن الحديث إذا أخرجه الشيخان أو أحدهما، فقد جاوز القنطرة، ودخل في طريق الصحة والسلامة ... " والمتعصب الجائر على علم بهذا يقينا، فلئن جاز له أن ينسب إلى ما لم يخطر في بالي مطلقا بنوع من الاجتهاد منه -إن كان أهلا له- قبل أن يطلع على هذا النص، فكيف جاز له ذلك بعد أن علم به، فالله تعالى يتولى جزاءه.

٢ - إن قولي في بعض الأحاديث والآثار: "لا أعرفه" معناه معروف عند طلاب هذا العلم الشريف فضلا عن العالمين به: لا أعرف إسناده، فأحكم عليه بما يستحق من صحة أو ضعف، وبعض العلماء يعبر في مثل هذا بتعبير آخر، فيقول:

لم أجده [١] أو لم أجد له أصلا وبعضهم يقول لا أصل لـــه. وهـــذا كلـــه معروف عند العلماء، وهذا التعبير الأخير منتقد عند بعض المحققين، لما فيه مـــن الاطلاع الموهم أنه لا أصل له عند العلماء قاطبة، ومثل هذا الحكـــم صـــعب، فبالأولى التعابير التي قبله.

فهل المتعصب الجائر على جهل بهذا، أم هو يتجاهل لغاية في نفسه، فـــإن كنت لا تدري.

وغالب الظن أنه جمع المصيبتين الجهل والتجاهل معا، أما الجهل فيدل عليه قوله المتقدم ذكره عنه: "فكان ماذا إذا عرف غيره كالشارح أو غيره مثلا".

قلت: فظاهر هذه العبارة أنه أراد المتن، أي أن الشارح عرف المتن الذي لم أعرف أنا! وأنا إنما أعني كما جرى عليه من قبلي مـــن المحـــدثين: لم أعـــرف إسناده، فما الفائدة من معرفة الشارح لهذا المتن، وكل أحد يعلم ذلـــك مـــن

---

[١] قلت: وهذا التعبير يكثر من استعماله أئمة الحديث في كتب "التخريجات"، أمثال الحافظ الزيلعي، والعراقي، والعسقلاني، وغيرهم، وقد وجدت العراقي قد قال: "لم أجده" في الجزء الأول من "تخريج الإحياء" في أكثر من عشرة أحاديث، وهذه صفحاتها من الطبعة التجارية: "٩٢، ١٤٨، ١٥٠، ١٥٧، ١٥٩، ١٦٦، ١٧٠، ١٨٣، ١٨٧، ١٩٢، ٢٩٩، ٣٠٧".

وقال في نحو هذا العدد من الأحاديث: "لم أجد له أصلا". "٧٦، ٨١، ١٠٢، ١٣٥، ١٤١، ١٧٧، ١٩٨، ٢٠٠، ٢٣٢، ٢٤٠، ٢٤١، ٣١٧"، وقال مرة: "لم أجد له إسنادا" "٢٩٦".

وتارة يقول: "قال ابن الصلاح: لم أجد له أصلا، وقال النووي: غير معروف" "ص١٣٧"، وهذا مثل قولي: "لا أعرفه"، فهل يفهم أحد من هذا التعبير، غير هذا المتعصب أن العراقي يعني به لم يجد متنه وهو يراه ماثلا أمامه، وحينئذ فأي فرق بين "لم أجده" و"غير معروف" و"لم أعرفه"؟!

كتابه، وإن كان يعني المتعصب الجائر أن الشارح عرف إسناده -وهـذا بعيـد جدا عن ظاهر كلامه- فمن أين له ذلك والشارح، لم يخرجه، ليمكننا الرجوع إلى مخرجه ولننظر في إسناده؟

وأما التجاهل فهو واضح من قوله: "فهل المراد من هـذا أنـه لا يعـرف المعروف من المنكر"! فإن هذا لا علاقة له البتة بقـولي في تخـريج الخـبر: "لا أعرفه". فما معنى تساؤله المذكور إلا لتجاهل المقصود للمراد، وصرف الكلام إلى ما ليس له علاقة بالبحث، ليروي بذلك غيظ قلبه، ويظهر للنـاس كمـين حقده، وعظيم حسده، بسوء لفظه، حتى لا يدري ما يخرج من فمه. نسأل الله العافية.

وبعد كتابة ما تقدم رجعت إلى كتاب "المصنوع في معرفة الموضوع" للشيخ العلامة ملا علي القاري، المطبوع حديثا بتحقيق وتعليق صاحب التقرير الجائر، فوجدت فيه عديدا من الأحاديث التي قال الحافظ السخاوي في كـل واحـد منها: "لا أعرفه" وهـي بـرقم: "١، ٢، ١٢، ١٦، ٤٣، ٨٣، ٩٨، ١٥٨، ١٦٣، ١٨٦، ٢٠٥، ٢٨٢، ٢٩٤، ٣٠٩، ٣٣٦، ٣٨١"، وذكر مثله عـن الحافظ ابن حجر في الحديث "٢٧٣"، وقال هو في الحـديثين "٢٩٧، ٣٠٢": غير معروف.

قلت: فهل معنى قولهم: "لا أعرفه"، أو "غير معروف" أنهم لا يعرفون المتن؟ طبعا لا، لما سبق بيانه.

وقد رأيت هذا المتعصب قال في تقدمته للكتاب "ص٨" تحت عنوان "شذرات في بيان بعض عبارات المحدثين حول الأحاديث الموضوعة":

"١ – قولهم في الحديث: لا أصل له، أو لا أصل له بهذا اللفظ، أو ليس له أصل، أو لا يعرف له أصل، أو لم يوجد له أصل، أو لم يوجد، أو نحو هذه الألفاظ، يريدون أن الحديث المذكور ليس له إسناد ينقل به". ثم نقل عن ابن تيمية أن معنى قولهم: ليس له أصل، أو لا أصل له، معناه: ليس له إسناد.

قلت: فأنت ترى أن المنفي في هذه الأقوال إنما هو الإسناد، وليس المتن، باعتراف المتعصب نفسه، فهو على علم به، فهذا يرجح أنه تجاهل هذه الحقيقة، حيث انتقدني على قولي في بعض الأحاديث: "لا أعرفه"، وعليه فقوله: "فكان ماذا إذا عرفه غيره كالشارح أو غيره مثلا"، يعني أنه عرف إسناده الشارح أو غيره، فنقول: هذه دعوى، والله عز وجل يقول: {قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين}، ورحم الله من قال:

والدعاوي ما لم تقيموا عليها ... بينات أبناؤها أدعياء

أقول هذا دون أن يفوتني التنبيه على أنه من المحتمل أنه كان ناسيا لقول ابن تيمية السابق لما انتقدني في تقريره، فإن الرجل على كثرة نقله عن كتب العلماء، فهو فيها كحاطب ليل؛ لأن في كثير من الأحيان ينقل عنهم ما لم يهضم معناه، فهو لذلك لا يستحضره عند الحاجة إليه، بل قد ينساه مطلقا فلا يتخذه له منهجا في منطلقه في هذا العلم، ولذلك تراه متناقضا في تعليقاته أشد التناقض

فيقر في بعضها ما كان انتقده سابقا، أو العكس، ولست الآن في صدد شرح ذلك في هذه المقدمة، ولا هو يستحق ذلك، وإنما بين يدي الآن مثالان من تعليق "المصنوع"! لا أريد أن أفوت على نفسي فائدة التنبيه عليهما:

الأول: قال بعد الفقرة السابقة مباشرة:

"٢ - لا أعرف، أو لم أعرفه أو لم أقف عليه ... أو ... أو ... ونحو هذه العبارات إذا صدر من أحد الحفاظ المعروفين، و لم يتعقبه أحد كفى للحكم على ذلك الحديث بالوضع"!

كذا قال: وهو خطأ واضح، يدل على بعده عن هذا العلم، فإن هذه العبارات التي ساقها في هذه الفقرة هي في الدلالة على المراد منها كالعبارات التي ذكرها في الفقرة الأولى السابقة، فكما أن تلك معناها: ليس له إسناد، فكذلك هذه ولا فرق، وإذا كان كذلك، فكون الحديث لم يقف المخرج على إسناده، فليس معناه عنده أنه موضوع؛ لأن الحديث الموضوع، إما أن يكون وضعه من قبل إسناده، وذلك بأن يكون فيه كذاب أو وضاع، وهذا لا سبيل إليه إلا من إسناده، والفرض هنا أنه غير معروف، وإما أن يكون من قبل متنه، وذلك بأن يكون فيه ما يخالف القرآن أو السنة الصحيحة، أو غير ذلك مما هو مذكور في "مصطلح الحديث"، ومن المعلوم بداهة، أنه ليس كل حديث لا إسناد له؛ في متنه ما يدل على وضعه، بل لعل العكس هو الصواب، أعني أن غالبها ليس فيها ما يدل على وضعها، كما أشار إلى ذلك العلامة القارئ في

الكتاب المذكور "ص١٣٧" وإن تعقبه المتعصب، فإن موضع الشاهد منه مسلم به اتفاقا، وهو أن كثيرا منها ليس عليها أمارات الوضع، وهذا مما يدل عليه تعليق المتعصب نفسه هناك، فثبت بذلك خطؤه في قوله المتقدم أن قول أحد الحفاظ "لا أعرفه" أو نحوه كاف للحكم على الحديث بالوضع! ولو بالشرط الذي ذكره، وبالجملة فقولهم: لا أعرفه، أو لا أصل له، لا يساوي في اصطلاحهم قولهم: حديث موضوع. إلا إذا كان هناك قرينة في متنه تدل على وضعه، فيشيرون إلى ذلك بإضافة لفظة "باطل" كقول الحافظ العراقي في حديث الصلاة ليلة الجمعة بين المغرب والعشاء ١٢ ركعة، وحديث الصلاة ليلة الجمعة بعد العشاء وسنتها عشر ركعات "١/ ٢٠٠ - "تخريج الإحياء" المطبعة التجارية" قال في كل منهما: "باطل لا أصل له" وقال مثله في حديث رواه الخضر عن النبي صلى الله عليه وسلم! "١/ ٣٥٢". وكذلك قال في حديث رابع "١/ ٣٥٣"، بينما لم يقل ذلك في عشرات الأحاديث الأخرى مما لا أصل له، فانظر الصفحات "٩٢، ١٤٨، ١٥٠، ١٥٧، ١٥٩، ١٦٦، ١٧٠، ١٨٣، ١٨٧، ١٩٢، ٢٩٩، ٣٠٧ - ولفظه فيها: لم أجده" و"٦٠، ١٥٦ بلفظ: لم أجده بهذا اللفظ" و"٦٢، ٧٦، ١٢٥، ٢٣٧ بلفظ: لم أجده هكذا" و"٧٢، ١٥٢، ١٦٩، ٢٤٣، ٢٦٠، ٣١٢، ٣٢٠، ٣٥٤ بلفظ: لم أقف له على أصل، ومرة: ليس له أصل، و"٧٦، ٨١، ١٠٢، ١٣٥، ١٤١، ١٧٧، ١٩٨، ٢٠٠، ٢٣٢، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٩٦، ٣١٧، بلفظ، لم أجد له أصلا، ومرة: إسنادا".

وكذلك وجدت في "المصنوع" خمسة أمثلة في أحاديثها: "باطل لا أصل له" فانظر "٧٥، ٢٤٨، ٢٦١، ٣٧٩، ٣٨٣"، وسائر الأحاديث التي لا أصل لها مما جاء فيه لم يقل فيها: "باطل"، كل ذلك إشارة إلى ما ذكرنا، وهذا النوع "باطل لا أصل له" مما فات على المتعصب ذكره في تلك الأنواع مع استيفائه إياها، وذلك دليلا أيضا على بعده عن التحقيق العلمي.

المثال الآخر: جاء في "المصنوع" حديث رد الشمس على علي رضي الله عنه ليصلي العصر بعد أن غربت ولم يصل، فذكر المتعصب في التعليق عليه: جماعة من العلماء قالوا بأنه حديث موضوع، وآخرون ذهبوا إلى تصحيحه منهم شيخه الكوثري، فضل المتعصب بين هذين الحكمين المتناقضين، ولم يستطع -وهو الأمر الطبيعي الملازم له! أن يرجح أحدهما على الآخر، ولكنه حاول باديء الرأي أن يرجح التصحيح بدون مرجح، وإنما تقليدا منه لشيخه الكوثري فقال: "ص٢١٥":

"وقد جاءت كلمته رحمه الله تعالى على وجازتها ملخصة المسألة أحسن تلخيص، إذ قال: "ولا كلام في صحة الحديث من حيث الصناعة، لكن حكمه حكم أخبار الآحاد الصحيحة في المطالب العلمية"، فأفاد بهذا الإيجاز البالغ أن الخبر على صحته لا ينهض في بابه وموضوعه؛ لأنه من المطالب العلمية التي تتوقف على اليقينيات وما قاربها، فلا بد على هذا من تأويل الخبر مع قولنا بصحته لمخالفته ما هو من الأمور العلمية، والله تعالى أعلم".

هكذا قال هذا المسكين، ولم يدر أنه بهذه الفلسفة التي تلقاها من شيخه يجعله كما تقول العامة: "كنا تحت المطر، فصرنا تحت المزارب"؛ لأنه فتح على نفسه بابا للشباب الذين لا علم لهم بالسنة أن يردوا كل حديث صحيح ورد في الأمور التي ليست من الأحكام، وإنما هي في المعجزات أو بدء الخلق والجنة والنار، وبكلمة واحدة في الغيبيات التي تتوقف على اليقينيات بزعمه ويعني بذلك الأحاديث المتواترة، ثم تحفظ فقال: "أو ما قاربها" ويعني الأحاديث المشهورة التي رواها أكثر من اثنين، أما الحديث الذي تفرد به الثقة وهو صحيح عند أهل العلم فليس حجة في الغيبيات عنده فلا بد من تأويله بزعمه، وليت شعري كيف يؤول مثل هذا الحديث الذي يتحدث عن واقعة معينة؟ اللهم إلا بإنكار معناه وتعطيله حتى يتفق مع العقول المريضة والقلوب العليلة، تماما كما فعلوا في آيات الصفات وأحاديثها! ثم إن المتعصب المذكور يبدو أنه بعد أن كتب عن شيخه ما كتب وقف على كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في هذا الحديث فألحقه بكلام شيخه قائلا:

"على أن الذي يقرأ كلام الشيخ ابن تيمية يجزم بوضع الحديث"!

هكذا قال بالحرف الواحد، فليتأمل القارئ كيف حكم في أول الأمر بصحة الحديث، ثم ختمه بهذه العبارة التي توهم أنه قد مال أخيرا إلى أن الحديث موضوع! والحقيقة أنه لضعفه في هذا العلم لا يستطيع أن يقطع فيه برأي، هذا إذا أحسنا الظن به، وإلا فمن غير المعقول أن يخالف شيخه الكوثري إلى رأي ابن تيمية الذي حكم عليه شيخه بأن أكبر بلية أصيب المسلمون بها إنما

هو ابن تيمية! وإنما حكى القولين المتناقضين ليفسح له المجال للدفاع عن نفسه إذا ما خاصمه أنصار أحدهما، ولله عاقبة الأمور [١].

٣، ٤ - يريد المتعصب الجائر بما أخذه علي في الفقرتين السابقتين، الطعن في قيمة تخريجي لأحاديث الكتاب، كأنه يقول: كما وهم في إنكاره اللفظ المخرج عند الترمذي، فمن الممكن أن يكون نفيه لكون الحديث الآخر في "الصحيح" وهما منه أيضا!

وجوابي على ذلك أن أقول: إذا فتح باب رد كلام الثقة بدون حجة، وإنما لمجرد إمكان كونه أخطأ، أو لأنه أخطأ فعلا في بعض المواطن، لم يبق هناك مجال لقبول خبر أو علم أي ثقة أو عالم في الدنيا؛ لأنه لا عصمة لأحد بعد نبينا محمد صلى الله عليه وسلم كما هو معلوم من الدين بالضرورة، وإن مما يدلك أيها القارئ على تحامل هذا المتعصب، وأنه يقول في نقده إياي ما لا يعتقد، أنه هو نفسه قد طبع في تعليقه على "الرفع والتكميل" "ص١٢٢ - الطبعة الثانية" ما نصه:

"وقد يقع للثقة وهم أو أوهام يسيرة، فلا يخرجه ذلك عن كونه ثقة! ".

فهل نسي المتعصب الجائر قوله هذا أم تناساه؟! وصدق الله العظيم: {يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون، كبر مقتا عند الله أن تقولوا ما لا

[١] والحق عندنا مع ابن تيمية كما شرحته قديما في "سلسلة الأحاديث الضعيفة" "٩٧١".

تفعلون} ، {ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب}.

وإذا كان هذا المتعصب الجائر يحاول أن يسقط الثقة بمخرج "شرح الطحاوية" لوهم أو أكثر من وهم، فماذا يقول في شارح "الطحاوية" نفسه الذي يتظاهر هو بتبجيله والثقة به في مطلع تقريره وهو قوله:

"يرى الناظر في شرح الطحاوية أن الشارح لها من أهل التوثق والضبط والإتقان فيما ينقله من الأحاديث".

ونحن وإن كنا نعتقد أن الشارح رحمه الله تعالى هو من أهل الثقة والضبط حقا، فإني أريد أن أحصر هنا الأوهام التي تنبهت لها، وليس ذلك من باب الطعن فيه، ورفع الثقة عنه، كما هو ظاهر من ردنا الآنف على المتعصب الجائر، وإنما لأمرين:

الأول: إما أن أكون مصيبا فيما نسبت إلى الشارح من الأوهام عند المتعصب الجائر، وحينئذ نسأله: هل الشارح لا زال عندك "من أهل التوثق والضبط والإتقان" على الرغم من أوهامه كما هو عندنا قبل ذلك وبعده لما سبق ذكره من أن العصمة لله وحده؟ فإن أجاب بالإيجاب، قلنا: فكيف يلتقي ذلك مع سعيك الحثيث لرفع الثقة عن مخرج أحاديث كتابه لمجرد أنه وهم في تخريج حديث واحد؟ أليس هذا من باب الوزن بميزانين والكيل بكيلين، أو من قبيل الجمع بين الصيف والشتاء على سطح واحد؟!

وإن أجاب بالنفي، فقد ظهر للناس حقيقة ما تخفيه نفسك، وعرفوا أن ما تظهر على خلاف ما تبطن!

والأمر الآخر: إذا كنت مخطئا في ذلك عنده، فيرجى منه أن يبين لنا ذلك لنرجع عنه كما رجعنا عن الوهم السابق ذكره، وبذلك يعرف الناس أن للألباني أخطاء كثيرة، وأوهاما عديدة، وهذا هدف هام للمتعصب يسعى إليه حثيثا؛ لأنه بذلك ترتفع -بزعمه- ثقة الناس عن الألباني فعلا!

إذا تبين هذا، فلنذكر الأوهام المشار إليها، في خطوط عريضة -كما يقال اليوم- دون أن نذكرها مفصلا بمفرداتها، مكتفين بالإشارة إلى صفحاتها من هذه الطبعة.

١ - عزا للصحيحين أو أحدهما وإلى أصحاب السنن الأربعة ما ليس عندهم، فانظر الصفحات "١٥٩، ٣١٤، ٣٦١، ٤٥١، ٤٦٢، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٨٥، ٤٨٦، ٥١١".

٢ - يذكر الحديث عن صحابي يسميه، وهو في الحقيقة لغيره. انظر الصفحة "٢٨٣، ٣٨٠، ٣٩٣، ٥١٨".

٣ – صدر حديثا عزاه لمسلم بصيغة "روي"، وهي في اصطلاح العلماء موضوعة للحديث الضعيف، مع أن الحديث صحيح، أيضا فقد رواه البخاري دون مسلم!! "٣١٤".

٤ – أشار إلى تضعيف حديث أخرجه الشيخان في "صحيحيهما"! دون أن يذكر وجه تضعيفه، ولا علة فيه عندي، بل له شاهد يقويه ذكرته هناك "ص١٦١".

٥ – عزا إلى "الصحيح" حديثا من فعل النبي صلى الله عليه وسلم، وإنما هو من فعل بعض أصحابه، ولكنه صلى الله عليه وسلم قد أقره. "ص٣٦٧".

٦ – رفع حديثا موقوفا. "ص٤٥٣".

٧ – ذكر حديثين لا أصل لهما. "ص١٢٠، ٣٩٤".

إلى غير ذلك من الأوهام التي بيناها في محالها، مما لا يخلو منه كتاب إلا نادرا، لا سيما إذا كان مؤلفه ليس له اختصاص معرفة بعلم الحديث الشريف.

فما رأي المتعصب الحنفي في هذه الأوهام، وهل تسقط بها عنده ثقة شارح الطحاوية التي يتظاهر بها ليتخذها سلاحا للطعن في الألباني وإسقاط الثقة به، مع أنه لم يعلم منه سوى وهم واحد؟! أم هو يلعب على الحبلين –كما تقول العامة عندنا– فالرجل ثقة عنده إذا كان مرضيا لديه، ويكفي في ذلك أن يكون حنفيا كالشارح! أو كانت له مصلحة في التظاهر بالرضا عنه لدى القوم

المقدرين له! مهما كانت أخطاؤه! وآخر غير ثقة عنده إذا كان هواه في عدائه وإسقاط الثقة به، مهما قلت أخطاؤه، ولا ذنب له سوى أنه -في نظرك- طلق حنفيته البتة! واتخذ السلفية مذهبا له ومشربا.

وقبل أن أنهي الكلام على هاتين الفقرتين أريد أن ألفت النظر إلى تدليس خبيث لهذا المتعصب، فإن قوله عني: "وفي ص٥٣٦" [1] استدرك بعض المصححين ... " يشعر من لم يقف على الاستدراك المشار إليه في الصفحة المذكورة أنه لبعض المصححين، والواقع خلافه، فأنا الذي كتبته ووقعته باسمي، ورغبت في طبعه في آخر الكتاب، خضوعا للحق واعترافا بالخطأ، دون أن أنسى وجوب نسبة الفضل إلى الذي نبهني عليه، فقد قلت في الاستدراك المشار إليه:

"قلت: ثم تبين إلي أنني وهمت في توهيم المؤلف رحمه الله تعالى فإن اللفظ المذكور قد أخرجه الترمذي في تمام الحديث: "اتقوا الحديث ... " ورواه ابن جرير أيضا وقد خرجته على الصواب في تحقيق "المشكاة"، رقم الحديث "٢٣٤". والفضل في هذا الاستدراك يعود إلى أحد المصححين في المكتب الإسلامي -جزاه الله خيرا.

محمد ناصر الدين الألباني".

[1] كان هذا في الطبعة السابقة، وأما في طبعتنا هذه فقد ذكرنا الصواب فقط وانظر الحاشية "١٦٦".